

٩٨	فصل في الروح من متى الى عرفات
٩٩	باب الوقوف بعرفات وأحكامه
١٠٠	فصل في الجمع بين الصلاتين بعرفة
١٠٢	فصل في شرائط جواز الجمع
١٠٤	فصل في صحة الوقوف
١٠٧	فصل في شرائط صحة الوقوف
١١١	فصل في حدود عرفة
١١١	فصل في المدفع قبل العروب
١١١	فصل في اشتباه يوم عرفة
١١٢	فصل في الافاضة من عرفة
١١٣	باب أحكام المزدلفة
١١٣	فصل في الجمع بين الصلاتين بها
١١٦	فصل في البسوة بمزدلفة
١١٦	فصل في الوقوف بها
١١٧	فصل في آداب الوقوف بمزدلفة
١١٨	فصل في آداب التوجه الى منى
١١٨	فصل في رفع الحصى
١١٩	باب مسائل منى
١٢٠	فصل في قطع التلبية
١٢٠	فصل في الذبح
١٢١	فصل في الحلق والتقصير
١٢٣	فصل في زمان الحلق الخ
١٢٤	فصل في حكم الحلق
١٢٤	باب طواف الزيارة
١٢٥	فصل اقل وقت طواف الزيارة الخ
١٢٥	فصل في شرائط صحة الطواف
١٢٦	فصل فاذا فرغ من الطواف
١٢٧	باب رمي الجمار وأحكامه
١٢٧	فصل في وقت رمي جرة العقبة يوم النحر
١٢٧	فصل في وقت الرمي في اليومين
١٢٨	فصل في وقت الرمي في اليوم الرابع الخ
١٢٨	فصل في صحة الرمي في هذه الايام

١٢٠	فصل ثم اذا فرغ من الرمي الخ
١٢٠	فصل في رمي اليوم الرابع
١٢١	فصل في أحكام الرمي الخ
١٢٥	فصل في مكروهاته
١٢٥	فصل في النحر
١٢٥	باب طواف الصدر
١٢٧	فصل ومن خرج ولم يطفه الخ
١٢٧	فصل في صحة طواف الوداع
١٢٩	باب القران
١٢٩	فصل في شرائط صحة القران
١٤١	فصل ولا يشترط اعادة القران عدم الالمام
١٤٢	فصل في بيان اداء القران
١٤٧	فصل في قران المكي
١٤٨	باب التمتع
١٤٨	فصل في شرائطه
١٥١	فصل في تمتع المكي
١٥٤	فصل ولا يشترط اعادة التمتع الخ
١٥٤	فصل التمتع على نوعين الخ
١٥٧	باب الجمع بين التسكين المصلين
١٥٧	فصل في الجمع بين المجتنبين أو أكثر
١٥٩	فصل في الجمع بين العمرتين
١٦٠	باب اضافة أحد التسكين
١٦١	فصل كل من لزمه رفض الحجة الخ
١٦٢	باب في مسح احوام الحج والعمره
١٦٢	باب الجنائيات
١٦٨	فصل في تعطية الرأس والوجه
١٦٩	فصل في لبس الخفين
١٧١	فصل في الكحل الملبب
١٧١	فصل في كل الطيب وشربه
١٧٢	فصل في التداوى بالطيب
١٧٣	فصل لا يشترط بقاء الطيب في البدن
١٧٣	فصل في تطيب الثوب

- ١٧٤ فصل في ربط الطيب
- ١٧٤ فصل في الخناء
- ١٧٤ فصل في الوسمة
- ١٧٥ فصل في الخطمي
- ١٧٥ فصل في الدهن
- ١٧٦ فصل ولا فرق بين الرجل والمرأة الخ
- ١٧٧ فصل في الشارب والرقبة الخ
- ١٧٨ فصل في حكم التقصير
- ١٧٨ فصل في سقوط الشعر
- ١٧٨ فصل في حلق المحرم رأس غيره الخ
- ١٧٩ فصل في قلم الاظفار
- ١٨٠ فصل وما ذكر من لزوم الدم الخ
- ١٨١ فصل واذا ألبس المحرم محرما الخ
- ١٨٢ فصل فاذا جامع في أحد السيلين الخ
- ١٨٣ فصل وان كان المفسد قارنا
- ١٨٣ فصل ولو جامع مراهرا قبل الوقوف الخ
- ١٨٤ فصل وان جامع بعد الوقوف بعرفة
- ١٨٤ فصل ولو جامع أول مرة بعد الخلق
- ١٨٥ فصل وشرايط وجوب البدنة بالجماع الخ
- ١٨٥ فصل ولو طاف لازيارة جنب الخ
- ١٨٦ فصل في حكم دواعي الجماع
- ١٨٧ فصل في حكم الجنائيات في طواف الزيارة
- ١٨٩ فصل ولو طاف لازيارة جنب الخ
- ١٩٠ فصل حائض طهرت في آخر أيام النحر الخ
- ١٩١ فصل في الجنائية في طواف الصدر
- ١٩١ فصل في الجنائية في طواف القدوم
- ١٩٢ فصل في الجنائية في طواف العمرة
- ١٩٣ فصل ولو طاف فرضا أو واجبا أو نفلا الخ
- ١٩٣ فصل ولو ترك ركعتي الطواف
- ١٩٤ فصل في الجنائية في السعي
- ١٩٤ فصل أما جنائيات الوقوف بعرفة الخ
- ١٩٤ فصل في الجنائيات في الوقوف بالمزدلفة
- ١٩٥ فصل في الذبح والحلق
- ١٩٥ فصل في ترك الترتيب بين أفعال الحج
- ١٩٦ فصل في الجنائية في رمي الجمرات
- ١٩٦ فصل في ترك الواجبات بعذر
- ١٩٨ فصل اذا قتل المحرم صيدا الخ
- ١٩٩ فصل ولو نقر صيدا الخ
- ٢٠٠ فصل في صيد بجني عليه رجلان
- ٢٠١ فصل في تغير الصيد بعد الجرح
- ٢٠١ فصل في حكم البيض
- ٢٠٢ فصل في أخذ الصيد وارساله
- ٢٠٣ فصل في الدلالة والاشارة ونحو ذلك
- ٢٠٥ فصل في البيع والشراء والهبة والغصب
- ٢٠٦ فصل في صيد الحرم
- ٢٠٨ فصل في قتل الجراد
- ٢٠٩ فصل في قتل القمل
- ٢٠٩ فصل فيما لا يجب شي بقتله في الاحرام الخ
- ٢١٠ فصل في ذبيحة المحرم
- ٢١١ فصل يجوز للمعمر الخ
- ٢١٣ باب في جزاء الجنائيات وكفاراتها
- ٢١٣ فصل في شرايط وجوب الكفارة
- ٢١٤ فصل في جزاء أشجار الحرم ونباته
- ٢١٥ فصل في جزاء صيد الحرم
- ٢١٥ فصل في جزاء الصيد مطلقا
- ٢١٧ فصل ثم لا يخلو الصيد الخ
- ٢١٧ فصل ولو قتل صيدا مملوكا الخ
- ٢١٨ فصل في جزاء اللبس والتغطية
- ٢١٩ فصل في أحكام الدماء الخ
- ٢٢٢ فصل في أحكام الصدقة
- ٢٢٥ فصل كل صدقة تجب في الطواف الخ
- ٢٢٥ فصل في أحكام الصيام في باب الاحرام
- ٢٢٧ فصل اعلم ان الكفارات الخ
- ٢٢٨ فصل ولا يجوز للمكفر الخ

٢٢٨	فصل في جنازة المعلن	٢٧٣	فصل ولونذر هديا الخ
٢٢٩	فصل في جنازة القارئ ومن يجمعه	٢٧٤	باب المتفرقات
٢٣١	فصل في جنازة المكروه والمكروه	٢٧٧	فصل في حدود الحرم
٢٣٢	فصل في ارتكاب الحرم المنطوق	٢٧٧	فصل من جن في غير الحرم الخ
٢٣٢	باب الاحصار	٢٧٨	فصل ولا بأس بالخروج من الحرم الخ
٢٣٦	فصل في نعت الهدي	٢٧٨	فصل ويستحب الاكثار من شرب ماء زمزم
٢٤١	فصل في التحلل	٢٧٩	فصل أمر كوة الكعبة الخ
٢٤٢	فصل في زوال الاحصار	٢٧٩	فصل يستحب دخول البيت الخ
٢٤٣	فصل في بعض فروع الاحصار	٢٨٠	فصل في أما كن الاجابة
٢٤٣	فصل في قضاء ما أحرم به	٢٨١	فصل في المراضع التي صلى فيها رسول الله
٢٤٤	باب القوات	صل الله عليه وسلم	
٢٤٦	فصل الاسباب الموجبة لقضاء الحج الخ	٢٨١	فصل يستحب زيارة بيت سيدتنا
٢٤٧	باب الحج عن الغير	رضي الله عنها	
٢٤٨	فصل في شرائط وجواز الاجاب الخ	٢٨٣	باب زيارة قبر المرسلين الخ
٢٥٧	فصل ولو أوصى ان يحج عنه الخ	٢٨٤	فصل واذا توجه الى الزيارة الخ
٢٥٩	فصل في التذقة	٢٩٣	فصل وليقتنم أيام مقامه بالديانة الخ
٢٦١	فصل ولو وصى الميت أو وارثه الخ	٢٩٦	فصل في زيارة أهل البقيع
٢٦٢	فصل ولو قال المأمور منعت من الحج الخ	٢٩٨	فصل في المساجد المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم
٢٦٢	فصل جميع الدماء المتعلقة بالحج	٣٠٠	فصل في زيارة جبل أحد وأهل
٢٦٢	فصل أعلم انه اذا خ المأمور الخ	٣٠٢	فصل في آبار المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم
٢٦٣	باب العمرة	٣٠٣	فصل في المساجد التي تعزى اليه صلى الله عليه وسلم
٢٦٥	فصل في وقتها	٣٠٥	فصل أجعلوا على ان افضل البلاد مكة والمدينة
٢٦٦	باب التذرع بالحج والعمرة	٣٠٧	فصل ويستحب ان يصوم الخ
٢٦٧	فصل اذا قال على المشي الى بيت الله الخ		
٢٦٩	باب الهدايا		
٢٧٢	فصل ومن ساقب دنة واجب الخ		
٢٧٢	فصل لا يجوز مذبح الاذن الخ		
٢٧٣	فصل في السن		

شرح الامام العالم العلامة الخبير البحر الفهامة وجميد دهره  
 وفريد عصره ملا علي قاري المسمى المسلك المتقسط  
 في المناسك المتوسطة على ابواب المناسك للشيخ  
 الامام راحة الله السندى نفعنا  
 الله بهما وأعاده علينا من  
 بركاتهما  
 آمين

{ وبهامشه كتاب أدعية الحج والعمرة وما يتعلق بهما }  
 { جمع العلامة قطب الدين الحنفي أثابه الله الثواب الوفي }



## البيان

الحمد لله الذي أوتىنا نعمة بارئحة نعمة وأوجب أركان الإسلام من أصدقه وأزكاه وألهمنا  
 الحاجة وأفضل الصلوات وأكمل التسليمات على من بين مسالكنا وعيننا مسالكنا للتألف في الله  
 وعي آل الكرام وأحماءه الغمام وأنباعه الغمام المتورين لله على الأمة حذرهم  
 الدجبة والثلمة • (أما بعد) • فيقول الملتصق إلى حرم ربه الباري على بن سلطان محمد  
 القاري إلى ما رأيت لباب المناسك محتسرة تنفتح لك في العالم العلامة والفاضل الشهامة  
 مرشد السالكين ومفيد السالكين الشيخ زجة الله الهندي رحمه الله رحمه الأبدي أجمع  
 المناسك وأخصر المسالك سعيك إلى أن أشركه شرعا بين عراب مباينيه ويعين غراب  
 معانيه ويوضح مشكلاته • (وأما بعد) • المسلك المنقسط في المناسك المتروكة بقوله  
 (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالكلام القديم واقتداء بالحديث الكريم والكلام على  
 مملقات البهجة وبرقيات التسمية يخرجنا عن المقصود إلى حد الملائكة لكن من الذوائد  
 البديعية لابن القيم الجوزية أن الحذف العامل في هذا المقام حكماء عبدة لله على تحقيق  
 المرام • من الله موطن لا ينفك في أن يقدم فيه سوى ذكر اسم الله تعالى فلو ذكر الله وهو  
 لا يستغنى عن فاعله كان ذلك منافيا لما قصود وهو تجريد ذكر المعبود فكان في حيدته  
 مشاكلة المبنى لله مني ليكون المبدوء به اسمه سبحانه وتعالى كما تقول في الصلاة الله أكبر ومعناه  
 من كل شيء ولكن لا تذكر هذا المنذر ليكون الانتظاف في اللسان مطابقة لمورد الجنان وهو أن  
 لا يكون في القلب ذكر الله وحده فكما تجرد ذكره في قلب المصلي تجرد ذكره في لسانه • ومنها  
 أن الفعل إذا حذف مع الإنداء في كل قول وعمل وليس فعل أولي به من فعل فكان الحذف  
 أعم من الذكر فإن أي فعل ذكرته كان المحذوف أعم منه • ومنها أن الحذف أبلغ لأن التسكيم

بهم هذه الحكمة كانه يتيقن الاستغناء بالمشاهدة عن النقل بالسمع وكانه لا حاجة الى النقل به لان  
المشاهدة والحال دالة على أن هذا العمل وكل فعل فانه مشهور بانه تبارك وتعالى والحوالة على  
شاهد السامع أبلغ من الحوالة على شاهد النقل والتمثال كما قيل

ومن عجب قول العواذل من يده \* وهل غير من أعزى يوجب وبه عنى

(الحمد لله) نزل الحمد) منسوب على المصدر به عند البصريين وعلى الحالية عند الكوفية ولا شك  
أن الأصل هو ما به ينسب لذاته أو مدحه من بعض صفاته كما يشير اليه حديث لا بأسى شأنا  
عليك أنت كما أثبت على نفسك فتيه ايماء الى أن اللام في الحمد انما هي لله وبوقيد تنبيهه  
المتنبه لانه حين شكره بقوله (على ما عهدنا بالاسلام) أى للايمان وبما عاقب به من الاحكام فانه  
لولا هداية الله ما اعتدينا ولا تديننا ولا تقنا ولا صدينا على ما ورد في السنة وهو مقتبس من قوله  
تعالى سبحانه عن أشبل الجنة الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله  
ثم لامرية ان الهداية الموصلة ليس أمرها اليه صلى الله عليه وسلم لقوله سبحانه انك لاتهدى  
من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء وانما هو بسبب الهداية وباعتق فقط الامة عن الغواية  
لقوله تعالى وانك لاتهدى الى صراط مستقيم فسار معنى الايتين باعتبار اشارات الدلائل  
مستترة قوله تعالى وما رميت أى مستقيمة اذ رميت أى سورة ولكن الله رضى أى عننا وقوة  
(وخشنا) أى معشر أهل الاسلام (وبسبب الحج بقية الحرام) أى المتمتع المعظم فى كل زمان ومقام  
وكان المستفاد فى هذا الكلام تبخ الامام صاحب الدين الطبري فى قوله الجميع أن الحج لم يجب  
الا على هذه الامة لكن نظريه المزبنة جماعة وردوا ايضا جماعة بما جاء فى تدابير ابراهيم عليه السلام  
لما أمر أن يؤذن فى الناس بالحج من أنه قال ان الله كتب عليكم الحج الى البيت العتيق فاجيبوا  
ربكم فهذه صيغة أمر والاصل فيها الوضوب أقول على تقدير صحة وثبوت روايته وتدفق  
دلائله يمكن دفع ارادته بأن الحج انما فرض على نبيينا صلى الله عليه وسلم وعلى الامة بعده  
الهجرة على خلاف فى تلك السنة فلو كان الحج فرضا على عموم الناس من زمن ابراهيم عليه  
السلام لكان فرضا من أول ظهوره وأمر نبينا صلى الله عليه وسلم شخصيا على قول من قال شرع  
من قبله شرع لما اذا لم يثبت فسخه عندنا لا سيما وهو صلى الله عليه وسلم ما ورد بمناجاة ابراهيم  
عليه السلام ولم يمتعه فلم يمتعه من ذلك الا امر أولا كان للاستحباب والله أعلم بالصواب وأغرب الشيخ  
ابن حجر المكي فى استدلالة الرد على المذهب الطبري حيث قال وفى قوله تعالى والله على الناس حج  
البيت دليل ظاهر فى ذلك انهم رغبوا به لا تخفى فان الآية نزلت بالمدينة بعد الهجرة ولا صرية  
أنهم لا تشمل الناس السابقين الا اذا أريد بهم الاستبصار لا الانشاء وأجمع العلماء على ان فرض  
الحج انما هو بآمال هذه الآية بعد الهجرة على خلاف فى انه سنة است أو سبع أو ثمان أو تسع  
ثم قد يجمع بانه كان واجبا على الانبياء دون أممهم من الاولياء كما يدل عليه ما قاله ابن ابي عمير  
انه لم يبعث الله نبيا بعد ابراهيم الا وقد حج البيت أى بطريق الوضوب والا فتسجد آدم عليه  
السلام وقال له الملائكة برحمتك وقد حججتا قبلك ويحيى كثير من الانبياء أي نبيينا بعد آدم قبل  
ابراهيم عليه السلام وقد حج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعد ما قبل الهجرة فحججهما لا يعرف  
عددا على ما ذكره ابن سريز ثم قال ابن حجر والنام يشهد الانس والجن بناء على أنه من نوح كما

في القاموس وصرح به قبله صاحب عباب اللغة وعليه ففرض الحج بشه الجمن أيضا وصرح  
به السبكي في فتاواه انتهى وفيه بحث فان الآيات القرآنية دالة على المغايرة بينهما كقوله تعالى  
من الجنة والناس ويا معشر الجن والناس وأمثالهما وكذا الاطلاقات العرفية ناطقة  
بمباينتهما في بعد اثبات عموم الحكم الشرعي بمجرد اعتبار مادة الاشتقاق اللغوي المختلف مع  
انه غير المقوى (وأفضل الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي على أفضل المخلوقات وأكمل  
الموجودات (الذي أوضح لنا سبل السلام) أي أظهر لنا طرق السلامة من الضلالة والندامة  
والهلاكة أو طرق دار السلام السالم من جميع الآفات الجامع لسائر اللذات أول بكثرة سلام  
بعضهم على بعض في جميع الحالات أو لسلام اللذات على سلام بعضهم وتكريم أو لسلام  
قولهم رب رب رحيم أو بيننا السبل الموصلة إلى الله بالقربة والوصلة فان السلام من أعمامه  
اطلاقا لا مصدر على الوصف للمبالغة فانه تعالى منزوع عن صفات النقصان ومقدس عن سمات  
الحدثان (وعلمنا المناسك) أي بارادة الله تعالى له كافي دعاء إبراهيم عليه السلام وأربنا  
مناسكا (وسائر الاحكام) أي وعرفنا باقي أحكام شرائع الاسلام لقوله تعالى وأمرنا بذلك الذي  
لتبين للناس ما نزل اليهم (وعلى آله أي أهل بيته وأقاربه وعترته وصحبه) أي كل من رآه مؤمنا  
به ومات عليه ولزم أجنبه وفيه ان المصنف رافض مذهب الخوارج والروافض وأنه  
على المشرب الحق العدل الذي هو الجمع بين محبة جميع أهل الفضل (الغز) بضم ف وتشديد ج جمع  
الاعتز وهو معنى الانور (الكرام) بكسر ج جمع الكرم بمعنى حسن السير والوصفان لكل منهما  
أو موزع بينهما (وبعد) أي بعد البسملة والحمدلة والتسليمة والتحية (فهذا) إشارة إلى ما في  
الخطب أو إلى ما في الفتاوى (باب المناسك) بضم الم أي خلاصة ما يتعلق بعلم الحج وما يتبعه  
من المسائل (وباب المناسك) بضم الم أي ومعظم ما ينبغي معرفته لسالك تلك المسالك من  
الوسائل (لخصته) أي اختصرته أو اختصرته (من كتابي جمع المناسك) أي أراد به المناسك الكبير  
الجامع الحاوي لسائر المسائل من الحج والعبادة والقطعة (عونا للسالك) أي إغاثة للسالك العاجز عن  
تلك المسالك (وتسهيل للناسك) أي وتيسير العباد بالحج وما يتعلق به هناك (سائلا) أي حال  
كوني طالبا (من فضل المالك) أي الحقيقي الذي ليس لاحد غيره ملك ولا ملك بل هو مالك لكل  
ملك ومالك في جميع الممالك (ان يتق به كل أم) بفتح وتشديد ميم أي قاصد (لذلك) أي لذلك  
الكتاب المعبر عنه بالباب أو الإشارة إلى الحج وهو الانسب لقوله تعالى ولا تأمّن البيت الحرام  
والله أعلم بحقيقة المرام ثم يقول بعون الملك المعبود قبل الشروع في المقصود ان المخلص  
الاخبار والآثار على ما ذكره اخبار الاحبار في تحقيق سبب تعظيم هذه البقعة الكريمة من  
الكعبة العظيمة بعد اصطفاؤه الله سبحانه من الافراد الانسانية والحيوانية والاصناف النباتية  
والجمادية والامكنة العلوية والسفلية والازمنة النهارية والليلية هو ان الله سبحانه لما خلق  
عرشه على الماء قبل خلق الارض والسماء بالتي عام على ما نقله مجاهد من الانبياء فنظر الله إلى  
الماء وتجلى على الهواء فتوج واضطرب الماء وخرج منه دخان مرتفع خلق منه السماء  
وتزبد فوق الماء قطعة بل بقعة مقسدة البقعة فجعلت الارض منها ودعيت من جوانبها  
واطرافها ولذا سميت ام القرى ثم لما كانت تلك القطعة كاللوجة عميقة وقيل مرارا ولم تستقر

قراراً خلق الله الجبال أوتاداً ومداراً وأولها جبل أبي قبيس ولذا سمي بأب الجبال استهواراً  
ثم وقع البناء على تلك البقعة للإشارة إلى الوقعة كما يوحى إليه قوله سبحانه إن أول بيت وضع  
للناس أى لعبادتهم وجعل متعبداً للطاعتهم والواضع هو الله تعالى كما يدل عليه أنه قرئ بصيغة  
الفاعل للذي يبكة أى للبيت الذي يبكة فإنها الغصة فيها وسميت به لأنها تذك وتذك أعناق الجبابرة  
أولاً لأنها أريدت بهم عليها الكرام البررة وقد روى أنه كان في موضعه قبل آدم بناء عليه ثم رفع يقال  
له الضراح لأنه صرح من الأرض وابعده وهو المشهور بالبيت المعمور المحاذي للبيت المذكور  
ويطوف به الملائكة فلما أهبط آدم عليه السلام أمر بأن يحججه ويدطوف حوله ثم رفع في الطوفان  
إلى السماء الرابعة يطوف به الملائكة كل يوم سبعون ألفاً لا تحصى لهم نوبة الاعادة وهو لا ينفى  
ظاهر الآية فإن موضع التشريف هو تلك البقعة الشريفة والقطعة المنيفة وهي لا يمكن رفعها  
وإنما رفع البناء الموضوع في محالها التشريف بوضعه في مكانها العلى شأنها ثم بنى بداره إبراهيم  
عليه السلام ثم هدم فبناه قوم من جرهم وهدمهم حتى من اليمن أصهار اسمعيل عليه السلام ثم  
العمالقة من ملوك مصر أو الشام ثم قرش قبل بعثته صلى الله عليه وسلم ووقع تنازع عظيم بين  
القبائل الأربعة المتعلق بكل منهم جدار من بناء ذلك المقام في وضع الحجر الأسود والركن  
الأسعد حيث أراد كل رئيس قبيلة أن يضعه هو واستقلالا ومنعه بقية الرؤساء لدعاء كل منهم  
اجلالاً إلى أن اتفقوا في دفع المنازعة ورفع المناقشة المؤدية إلى المقاتلة أن كل من  
دخل من باب السلام في صباح تلك الأيام يكون هو صاحب الوضع من غير جدال ومنع  
فدخل صلى الله عليه وسلم بتوفيق رب العالمين فقالوا فربما قدمه هذا محمد الأمين فذكروا له  
القضية وما جرى لهم من القصة والنصبة فبسط رداءه المكرم ووضع عليه الحجر المعظم وأشار  
لكل رئيس أن يأخذ طرفاً من رداءه وأخذ هو صلى الله عليه وسلم مكان الأوسط من ورائه  
ورضعوه جلته في محله ثم بناه عبد الله بن الزبير رضي الله عنه لما تولى الخلافة بمكة وقد بلغه حديث  
عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً أنه لولا حديث عهد قومك بالاسلام لبنيت البيت على  
قواعد إبراهيم عليه السلام وأدخلت الحجر المسمى بالحطيم في الكعبة وفتمت الباب الغربي  
من البقعة والصفت العتبة العلية بالأرض السنية تيسر للدخاين وتسهل للخارجين  
فبناه عبد الله على طبق ما تناهه صلى الله عليه وسلم فبعقبه الحاج وسد الباب الثاني وأخرج  
الحطيم من المبنى ورد الجدار الذي يليه إلى ما كان عليه وأعل الحكمة الإلهية أن كل أحد  
يتمكن من دخول البيت هنالك ولو بالدليل الظنى كما أمر صلى الله عليه وسلم عائشة بذلك وإن  
يتميز ما ثبت من البيت بالدليل القطعي عن غيره من أعاقلة الاحتيال الميقنى في استقبال الصلاة  
التي هي الركن الدينى والحاصل أنه بنى سبع مرات على طبق سبع سموات ووفق سبع شواطئ  
ثم إن الله سبحانه جعل هذا البيت مباركاً كثير الخير الدينى والاخرى لمن حجّه واعتمره  
واعتكف دونه وطاف حوله خصوصاً وهدى أى مرشد العالمين عموماً لأنه قبله لحيم ومبهم  
وسبب هداية إلى جهة عبادتهم وأدب جلستهم في طاعتهم وقد قال الامام أبو القاسم القشيري  
قدس الله سره الحلى البيت حجرة والعبد مدرة فربط المدرة بالحجرة فالمدرة مع الحجر وتقدس  
وتعز من لم يزل عن الغير فالبيت مظافة المنوم والحق سبحانه مقصود القلوب البيت

الطلال وآثار ورسوم وأحجار ولكن

ان آثارنا تدل علينا \* فانظر وابعدنا الى الآثار

ويقال الكعبة بيت الحق سبحانه في الجهر والقلب بيت الحق سبحانه في السرف قال قائلهم

لست من جله المعين ان لم \* اجعل القلب يشه والمقام

وطوافي اجالة السرفيه \* وهو ركني اذا أردت استلاما

وذكري الاحياء عن مجنون بني عامر من الاحياء

أمر على الديار ديار ليلى \* أقبل ذا الجدار وذو الجدارا

وما حب الديار شغف قلبي \* ولكن حب من سكن الديارا

فهو بيت ظاهره الاحجار والاستار وباطنه الانوار والامرار احجاره مغناطيس الفلوب  
القدسية والنقوس الانسية واستاره اسباب لكشوف التحليات الرجانية والتزلت  
الصمدانية ومن أحجاره المتضمنة لانوار اسراره ما سمى بين الله المنور بلاده بصافح بها  
عباده ثم اعلم ان هذا الكتاب المسمى بالالباب مشتمل على أبواب وفصول كثيرة مهمة عند  
أرباب الالباب منها قوله

• (باب شرائط الحج) •

وسمى في انها أنواع لكن المصنف أتى بجملة معترضة حيث قال (الحج فرض مرة بالاجماع على  
كل من استجمعت فيه الشرائط) أي الاتية بكمالها ووجوبه على التراخي في الصميم خلافا  
للكرخي حيث قال يجب على الفور مع الاتفاق على صحة تقديمه وتأخيرها وانما الخلاف في تأخير  
من أخره بغير عذر عن أول زمان امكانه فاعلم أولان الحج يفتح الحائز بكسر لفة القصد المطلق  
أو بقيد التكرار أو قصد المعظم وهو المختار وشرعا قصد البيت المكرم لا داركن من أركان  
الدين الاقوم فالعنى الاصطلاحي أخص من عموم المعنى اللغوي قال الامام ابن الهمام الظاهر  
انه عبارة عن الافعال المخصوصة من الطواف والوقوف في وقته محرمانية الحج سابقا أي على  
الافعال لكن قوله بنية الحج مستدرك لانه لا يتم الاحرام بدون النية والتلبية الا أن يتكاف  
ويجمل على التأكيذ أو يؤول بالتجريد ويقال أراد بعمريام بليانم قال تلميذ لقوله الطاهر لانا  
نقول أركانه اثنان الطواف والوقوف بعرفة انتهى ولاشك ان تعريف القوم يستفاد منه ذلك  
غاية انهم أجابوا في القضية والمحقق فصله في الجملة وأما على ما ذكر في القاموس من أن الحج هو  
القصد والتردد وقد مكنه ذلك فيطابق المعنى اللغوي للمصطلح الشرعي ثم قول المصنف فرض  
مصدق به في المنعول أو ماض بصيغة المجهول وأصل الفرض القطع فيمكن على ما ثبت  
بالدليل القطعي دون الظني خلافا للشافعي وحكمه النواب بالفعل والمقاب بالترك وكفر جاحده  
وهو فرض عين بلا خلاف مرة وقال بعض الشافعية هو فرض كفاية أيضا بعد أدائه مرة  
وهو غير ظاهر بحسب الأدلة مع ما فيه من الجرح العظيم على الأمة نعم قد يرضى لعارض  
كنذر أو قضاء بعد فساد أو احصاء أو لتشروع فيه بمباشرة الاحرام كما يدل عليه صريح ما قوله  
تعالى وأتموا الحج والعمرة لله فحسبنا قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم ثم اقتصره على قوله بالاجماع  
مع ثبوته أيضا بالكتاب والسنة لكونه أقوى الأدلة أما الكتاب فقوله تعالى والله عن الناس

حج البيت من استطاع إليه سبيلا الآية وقوله سبحانه واذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى  
 كل ضامر يأتين من كل فج عميق الى أن قال وليطوفوا بالبيت العتيق وقوله تعالى اليوم  
 اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي الآية وأما السنة فمما يدل على فرضيته وفضيلته  
 ومنها ما يشير الى ذم تاركه واستحقاق عقوبته هـ في القسم الاول ما روى عنه صلى الله عليه وسلم  
 يأثم الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل كل عام بإرسول الله فسكت حتى قالها  
 ثلاثا فقال لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم رواه مسلم وزاد في رواية الحج مرة فمن زاد فطوع  
 وعنه صلى الله عليه وسلم من حج لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه رواه البخاري ومسلم  
 وعنه صلى الله عليه وسلم الحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة رواه الشيخان والمبرور الذي  
 لا يخاطب له ثم وقيل المتقبل وقيل الذي لا رياء فيه ولا سمعة ولا روث ولا نفوق وقيل الذي  
 لا معصية بعده وقال الحسن البصري هو ان يرجع زاهدا في الدنيا راغباً في العقبى ومعنى  
 ايسر له جزاء الا الجنة انه لا يقتص فيه على تكفير بعض الذنوب بل لا بد أن يبلغ به الى الجنة  
 وعنه صلى الله عليه وسلم الحاج والعمار وفد الله ان دعوه أجابهم وان استغفروه غفر لهم  
 رواه ابن ماجه وعنه صلى الله عليه وسلم من خرج حاجاً أو معتمراً وأغار يا ثم مات في طريقه كتب  
 الله له أجر الغازي والحاج والمعتمر رواه البيهقي في شعب الایمان وعنه صلى الله عليه وسلم بني  
 الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج  
 وصوم رمضان رواه الشيخان وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال لابن عمر أمانت أن الاسلام  
 بهدم ما قبله وان الهجرة تم بهدم ما قبلها وان الحج بهدم ما قبله رواه مسلم وعنه صلى الله عليه  
 وسلم تابعوا بين الحج والعمرة فانهم ما بقيا من الفقر والذنوب كما ينقى الكبر خبث الحديد والذهب  
 والفضة رواه الترمذي وغيره وعنه صلى الله عليه وسلم ان الحاج اذا قضى آخر طواف بالبيت  
 خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه رواه ابن حبان وجاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
 اني أريد الجهاد في سبيل الله فقال الأدلك على جهاد لا شوكه فيه قال بنى قال الحج رواه عبيد  
 الرزاق في مصنفه ورواه أيضاً فروعا سجواً واستغفروا وعنه صلى الله عليه وسلم جهاد الكبير  
 والصغير والضعيف والمرأة الحج والعمرة رواه النسائي وعنه صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر  
 للعاج ولمن استغفر له الحاج رواه البيهقي في سننه وعنه صلى الله عليه وسلم ان دعوة الحاج لاترد  
 حتى يرجع رواه ابن الجوزي وعنه صلى الله عليه وسلم قال ما معمر حاج رواه الفاكهي وغيره  
 والمعنى ما افتقر أو ما فنى زاده أو ما انقطع به الاجل وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال للسائل عن  
 خروجه من بيته يوم البيت الحرام ان له بكل وطأة قطوفاً راحلته حسنة وتحمي عنه به اسيرة رواه  
 عبد الرزاق وابن حبان بعناه \* ومن القسم الثاني ما روى عنه صلى الله عليه وسلم لم من ملاك زاد  
 وراح له تبلغه الى بيت الله الحرام ولم يحج فلا عابه أن يموت به ودياً أو نصرانياً وذلك ان الله  
 تبارك وتعالى يقول ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ومن كفر فان الله غني عن  
 العالمين رواه الترمذي وعنه صلى الله عليه وسلم من لم يعممه من الحج حاجة ظاهرة أو سلطان جائر  
 أو مرض جالس فلم يحج فلبت ان شاء الله ودياناً وان شاء الله انواراً والدارى وعنه صلى الله  
 عليه وسلم قال ان الله تعالى يقول ان عبداً صححت له جسده ووسعت عليه في العيشة تمضى عليه

نحوه اعوام لا يقد الى تحريم ورواه ابن أبي شيبة وابن حبان في صحيحه ومعناه انه محرم عن الخمر  
المزبل والثواب الجليل فهو محمول عند الجمهور على الاستصحاب خلافا لمن جعله على الايجاب  
واقه أعلم بالصواب وقد تقدم ان ركن الحج اثنان الوقوف والطواف والاقل معظهما  
قانه لا يقوت الحج الا بقوته ولذا ورد الحج عرفة وسببه ان وقته مضيق بخلاف الطواف فان  
وقته منع الى آخر العمر وأما سبب الحج فهو البيت والعلم بوجوده وتحقيق محله وأما شرائطه  
ففيها المصنف بقوله (وهي أنواع) أي أربعة شرط الوجوب وشرط الاداء وشرط صحة الاداء  
وشرط وقوعه عن الفرض وسيأتي بيان أحكامها في تعداد أنواعها (النوع الاول) أي من  
أنواع شرائط الحج (شرائط الوجوب) وهي التي اذا وجدت جميعها وجب الحج على صاحبها  
واذا فقد واحد منها لا يجب أصلا بالنسبة ولا بالوصاية والمراد بالوجوب هنا معنى الفرض  
وهي سبعة (الاول منها الاسلام) أي الشرط الاول من شرائط الوجوب هو تحقق الاسلام  
لا بمجرد اطهاره أي بين الامام (فلا يجب) أي الحج (على كافر) سواء كان ذميا أو حربيا كفره  
ظاهريا أو باطنا ولم يلزم من عدم وجوب الشيء عدم صحته كما في حق الفقير فانه لا يجب عليه  
ابتداء لكن ان اداءه صح منه وسقط عنه فرضه حتى لو صار غنيا بعده لا يجب عليه ثانيا قال  
(ولا يصح منه) أي من الكافر (ادائه) أي مباشرة الحج (بنفسه) لعدم صلاحية له لفقد  
أهليته لمطلق العبادة (ولان مسلم له) أي لكافرا بآبائه عنه (ولو بأمره) أي بأمر الكافرا بآبائه  
لا فرضا ولا نفلا اذ ليس له استحقاق المثوبة بل تتعين عليه العقوبة بل لو صح ثم أسلم لابتدأ بما حج حال  
الكفر لعدم صحته ولا يصير مسلما بمجرد مباشرة على خلاف سياتي في نفيه وأما ما وقع  
في الكبير من قوله والاسلام شرط الوجوب والصحة والوقوع عن الفرض فقوله الوقوع غير  
واقع في محله لانه مستغنى عنه بعد قوله الصحة اذا الحج ادا لم يكن صحيحا لا يتصور وقوعه عن  
الفرض ولا عن الذل وانما ذكره لتوضيح ما قبله (ولو أحرم مسلم ثم ارتد) أي في أثناء احرامه  
(بطل احرامه) أي أشبهه بالركن والافارقة لا بطل الشرط الحقيقي كالطهارة للصلاة وكذا  
بطل بالاولى كل ما فعل من أفعال الحج (ولو حج) أي مسلم مرة أو مرات (ثم ارتد) أي بعد تمامه  
(فعلية الاعادة) أي اعادة حجة الاسلام (حقا) أي وجوبا (اذا استطاع) أي استطاعة ثانية لانه  
لو ملك الكافر ما به الاستطاعة حال كفره ثم أسلم بعد ما افتقر لا يجب عليه شيء بذلك الاستطاعة  
فكذلك احكم المرتد بخلاف ما لو ملكه مسلم فلم يخرج حتى صار فقيرا فانه يتقرر في ذمته دينه وقد صرح  
بقيد الاستطاعة في وجوب الاعادة صاحب الفتاوى السراجية (بعد الاسلام) متعلق بالاعادة  
وذلك لانه من فريضة العمر وقد بطل ما فعله حال الاسلام بان رده فيكون بمنزلة المسلم الجديد  
ولهذا لا يجب على المرتد اذا أسلم قضاء الصلوات السابقة ثم لو صلى الظاهر مثلا ثم ارتد ثم أسلم  
ووقت الظهر باق يجب عليه اداؤه ثانيا ومن فروع هذه المسئلة ان الصحابي لو ارتد بطلت  
صحته فلو أسلم ولقبه صلى الله عليه وسلم ثانيا صار صحابيا ولا فيكون تابعا وهذا كله عند ثانيا  
على ان مجرد الكفر يحبط للأعمال لقوله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله خلافا  
لشافعي فان البطلان عنده مقيد بموته على كفره لقوله سبحانه ومن يرتد منكم عن دينه فميت  
وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والاخرة ولما ان قيد الموت في هذه الآية انما هو

لشمول البطلان على الدنيا والاخرة ولحصول خالوده في النار وأما من آمن وعمل صالحا بعد  
ارتداده ومات على إيمانه فليس حكمه كذلك بل عمله الثاني مقبول في الدنيا والعقب وهو محمل  
في الجنة وله المثوبة الحسنی (ولو أسلم بعد الاجرام) أي قبل الوقوف بعرفة (كافر) أي أصلي  
(أو مرتد) أي بأمر عارض (ان جدد الاحرام له) أي للنجس (صح عن القرض والا فلا) أي وان لم  
يجدد الاحرام فلا يصح عن القرض كذا في البحر وهو موهم انه يضح عن النقل لكن سبق ان  
من احرم وهو مسلم ثم ارتد بطل احرامه وظاهره الاطلاق على ما بيناه وهو يقد بطلان احرام  
الكافر قبل الاسلام بالاولى وقد قال المصنف في الكبير وأما قول صاحب البحر فان مضى على  
احرامه يكون تطوعا ففيه نظر لما قال صاحب البدائع من ان احرام الكافر والمجنون لا ينعقد  
أصلا لعدم الاهلية وأنت تعلم ان احرام المرتد انما وقع حال اسلامه فلا يرد عليه هذا التعليل بل  
يتعين ما قدمناه من التخصيص ولعل صاحب البحر مال الى جانب شرطية الاحرام بخصوص  
وقوعه حال الاسلام وقاس على عدم بطلان طهارة المرتد قبل ارتداده وانما قيده بالتطوع  
لتوسع أمره ولشبهة شبهه بالركن وهو لا يسامح به في القرض بخلاف النقل فانه سوح بترك  
القيام فيه مع وجود القدرة عليه وكان صاحب النبايع نظر الى أن الاحرام شرط وهو عبارة  
عن النية والتلبية والكافر ليس له قابلية قبول النية فلا ينعقد احرامه لافرضه ولا نقلا وكذا  
المجنون ليس له أهلية النية لكن قد نقل ابن أمير حاج ان مشايخنا قالوا بصفة حج المجنون  
وسمائي الجمع بين القولين في محله بقي الكلام في أن حج الكافر هل هو علامة الاسلام كالصلاة  
بالجماعة أم لا فذهب الى الاول صاحب النبايع والبدائع حيث قالوا لشهد الشهود انهم رأوه  
قد حج أو تهيأ للاحرام ولي وشهد المناسك كلها فهو مسلم فان امتنع بعد ذلك عن الاسلام فهو  
مرتد وخالفهما آخرون يقولون ان حج الكافر لا يعتد به فيعده لو أسلم وهو دليل على انه لا يحكم  
باسلامه على ما في البحر وغيره وصحة بعض المتأخرين ويمكن الجمع بينهما بأن يحمل عدم  
الاعتماد فيمن يكون ظاهر الكفر والاعتماد في خلافه ومنزل الحكم في اسلامه يكون الحكم في  
احرامه قال في الكبير وعلى القول باسلامه هل يسقط عنه فرض الحج أولا ذكر بعضهم أنه يسقط  
وهذا في حكم الظاهر ظاهرا وأما فيما بينه وبين الله تعالى ان كان مسلما قبل الاحرام يسقط عنه  
والا فلا انتهى وقوله قبل الاجرام أي قبل تحققه فانه اذا وجد منه الاسلام عند قصد الاحرام  
سقط عنه الفرض بلا كلام ثم اعلم ان الكافر مؤاخذ في الآخرة بترك اعتقاده الشرائع  
بلا خلاف واختلقوا في حق المؤاخذة بترك الفعل فالجهور على عدمها وبعض المشايخ ذهبوا  
الى المؤاخذة في الآخرة بترك الفعل أيضا كما هو مذهب الشافعي مع الاتفاق على عدم  
المؤاخذة في حق أحكام الدنيا (الثاني) أي الشرط الثاني من شرائط وجوب الحج (العلم  
بكون الحج فريضا في دار الحرب) أي نشأ فيها بالاسلام أو سكن بها ثم أسلم فيها (بغير عدل)  
متعلق بالعلم وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما فلا تشترط العدالة والبلوغ والحرية في هذا  
الاخبار على ما ذكره ابن أمير حاج في منسكه (وكذا) أي ويجب العلم أيضا بغير عدل (لوتحول)  
أي المسلم الساكن في دار الحرب (الى دار الاسلام) يعني ولم ينشأ فيها اقد رما يتعرف فيها شرائع  
الاسلام وقواعد الاحكام كما يدل عليه قوله (لأن في دارنا) أي لا يشترط العلم بمن وجد في دارنا

وأسلم فيها (ولو لم ينشأ على الاسلام) أي في بدو أمره وابتداء عمره فإنه لا يعذر في جهله حيث يفتقر معرفة  
الاحكام لتقصيره لكن ذكر في منسك الفارسي والجهر انه لو أسلم الكافر في دار الحرب وهو مسر  
فسكت سنين ثم تحول الى دار الاسلام فلم يلم بوجوب الحج الا بعد مضي سنين فيها أيضا لا يجب  
عليه الحج حتى يعلم بخبر عدلين أو رجل واحد أو اثنين انتهى وفيه نظر من وجهين (الثالث البلوغ)  
وهو شرط الوجوب والوقوع عن القرض لاعن الجواز والعصمة (فلا يجب على صبي) أي عمر  
أو غير مميز (فلو حج) أي بميز بنفسه أو غير مميز بأمره وليه (فهو نفل) أي تخيره نفل لا فرض لكونه  
غير مكلف فلو أحرم ثم بلغ فلو جدد إحرامه يقع عن فرضه والا فلا وانما جوزه التجديد لكون  
شروعه غير لازم له بخلاف العبد البالغ اذا عتق فإنه ليس له أن يجدد إحرامه بالفرض لزوم  
الاحرام الاول في حقه بشر وعه فليس له أن يخرج عنه الا بأدائه وبقضائه لافساده (الرابع  
العقل) وهو شرط الوجوب والوقوع عن الفرض واختلف هل هو شرط الجواز أم لا فنفى  
البدائع لا يجوز أداء الحج من المجنون والصبي الذي لا يعقل كما لا يجب عليهم ما وقال ابن أمير حاج  
قال مشايخنا وغيرهم بوجوب الحج للصبي ولو كان غير مميز وكذا يصحح المجنون قلت فينبغي أن يجمع  
بينهما يحمل كلام صاحب البدائع في المجنون على من ليس له قابلية النية في الاحرام كالصبي  
الذي لا يعقل وكلام غيره على المجنون الذي له بعض الادراكات الشرعية وعلى صحة حج الصبي  
الغير المميز اذا ناب عنه وليس له في النية ويؤيده ما في الحاوي والغاية والمنتقى عن محمد في رجل  
أحرم بالحج وهو صحيح ثم أصابه عاهة فقضى به أصحاب المناسك فلبث على ذلك سنين ثم أفاق قال  
يجز به ذلك عن حجة الاسلام وأما عند الشافعي فيشترط أن يكون مقيما في كل من الاركان (فلا  
يلزم المجنون والمعنوه) والعنه نوع من فنون الجنون في الشئ هو مختلط الكلام فاسد التدبير  
الا أنه لا يضرب ولا يشتم كالمجنون وقيل العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله الا نادرا والمجنون  
صده والمعنوه من يستوى ذلك منه وقيل الجنون من يفعل لاعن قصد مع ظهه والفساد والمعنوه  
من يفعل فعل المجنون عن قصد مع ظهه والفساد (فلو حج فهو نفل) الطاهر انه مقيد بما اذا عقل  
النية وتلقا بالتلبية كما قدمناه والافكون كصلاته بلا طهارة حيث لا يصح عن فرض ولا نفل  
(وان أفاق) أي عقل وارتفع عنه الجنون (قبل الوقوف فجدد الاحرام) أي كالصبي اذا بلغ  
(سقط عنه الفرض والا فلا ولو حج) أي عاقلا (ثم جن بقى المردى فرضا) أي ان نواه فيما أداه  
أو أطلته (فلو أفاق لا يقضى) لان الافاق بعد الجنون ليست كالاسلام بعد الارتداد (ولو أحرم  
صحيح) أي عاقل ليس فيه مرض الجنون (ثم جن فأدى المناسك) أي بمباشرة لها أو بنيابة عنه  
في بعضها (ثم أفاق ولو بعد سنين يميزه عن الفرض) الا انه يلزمه الطواف فإنه يشترط فيه أصل  
النية ولا تجزى فيه النيابة (والسفيه) أي حكم المذبح الجور عليه (كالعاقل الخامس الحرة)  
أي الأصلية أو العارضية وهي شرط الوجوب والوقوع عن الفرض لا الجواز انما قال (فلا حج  
على ملوك) أي سواء كان قنا أو مكاتباً أو مدبراً أو أم ولد (فان حج ولو باذن المولى فهو نفل  
لا يقط به الفرض) أي لعدم كونه واجبا عليه حيث لا يملك المال ومقتضى قاعدة الامام مالك  
انه يملك العبد ان ملكه مال كذا فلو حج بماله صح فرضه (السادس الاستطاعة) وهي شرط الوجوب  
لا شرط الجواز والوقوع عن الفرض حتى لو تكلف الفقير وج ونوى حج الفرض أو أطلق جازله

وسقط عنه فرضه (وهي ملك الزاد) أي النفقة في المأثي والمعاد (والتمكن من الرحلة) أي  
الاعتدال على ركوب المركوب حيث شاء من غير أو خيل أو بغل لأنه كركوب كروب الحمار  
في المسافة البعيدة لعدم تحميله على المشقة الشديدة (بإك أو اجارة في حق الاتفاقي) أي ومن  
في معناه ممن ينه وبين عرفه مسافة سفر كإسياني بيانه (والزاد فقط في حق المكي) أي ومن  
في حكمه ممن ليس يوجد في حقه تلك المسافة (ان قدر على المشي) أي بلا كلفة ومشقة (والا  
فكالا فتاوي) أي وان لم يقدّر المكي على المشي فحكمه كالاتفاقي في اشتراط الرحلة له أيضا  
وانما حملنا الاتفاقي على ما ذكرنا لأن وجوب المشي على أهل الخيف والصفراء وشبهه ما فيه  
مخرج عظيم لكن المصنف جل الاتفاقي على ظاهره كما يظهر من قوله (والفقير الاتفاقي اذا وصل  
الى ميقات فهو كالمكي) أي حيث لا يشترط في حقه الا الزاد دون الرحلة ان لم يكن عاجزا عن  
المشي وينبغي أن يكون الغني الاتفاقي كذلك اذا عدم الركوب بعد وصوله الى أحد المواقف  
فأما فقير الفقير لظهور ربحه عن المركب ولم يقدّر له تعيين عليه أن ينوي حج الفرض لم يقع عن  
حجة الاسلام ولا ينوي نفلا على زعم انه فقير لا يجب عليه الحج لأنه ما كان واجبا عليه وهو اتفاقي  
فلما صار كالمكي وجب عليه فلو حج نفلا يجب عليه أن يحج جمانا ولو أطلق بصرف الى الفرض  
وعند الشافعي لو نوى نفلا يقع عن فرضه فعلم بهذا ان قولنا الحج لا يجب على الفقير انما المراد  
به الاتفاقي قبل وصوله الى الميقات فانه حينئذ اذا أراد دخول الحرم يجب احرام أحد النساكين  
وبدخوله الى مكة ووصوله الى الكعبة تعين عليه فرضية الحج سواء أحرم به أم لا وسيأتي زيادة  
تحقيق لذلك (ونصاب الوجوب) أي مقدار ما يتعلق به وجوب الحج من الغني وليس له حتم من  
نصاب شرعي على ما في الزكاة بل هو (ملك مالي يبالغه) بالتشديد والتخفيف أي يوصله (الى مكة)  
بل الى عرفة (ذاهبا) أي اليها (وجائيا) أي راجعا منها الى وطنه (راكبا في جميع السقولا ماشيا)  
أي في جميعه ولا في بعضه الا باختياره فلا يلزم ركوب العقبة والنوبة فهو ما بركوب زاملة  
أو شق مجمل وأما المحقة فمن مبتدعات المترفه فليس لها عبرة (بنفقة متوسطة) متعلق ببيلغه أي  
يجعله واصل بانفاق وسط معتدل لا بأسراف ولا بتقتير لقوله تعالى والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا  
ولم يقتصروا وكان بين ذلك قواما (فاضلا) أي حال كون ملك المال أو ما ذكر من الزاد والراحلة  
زائدا (عن مسكنه) بفتح الكاف وكسر هاء أي منزله الذي يسكنه هو ومن يجب عليه سكنه  
(وخادمه) أي من عبده وجاريته المحتاج الى خدمته (وفرسه) أي المقتدر الى ركوبه ولو  
أحيانا وفي معناه غيره من البعير ونحوه (وسلاحه) بكسر السين أي عتده حربه ان كان من أهل  
(والأنا حرفة) بكسر ففتح جمع حرفة أي وعتده صنايعه التي يستعين بها على معيشته (وثيابه)  
التي يكتسبها (وأثائه) أي متاع بيته من فراشه وأعبته (ومرمة مسكنه) أي إصلاح مكانه  
ولو في بعض ضرورات شأنه (ونفقة من عليه نفقة وكسوته) أي ونفقة من يجب عليه من عياله  
كنسائه وأولاده الصغار والبنات البالغة اذا كانوا من أهل الاقتدار وأقاربه الفقراء ممن  
ذوي أرحام محارمه (وقضاء ديونه) أي المجهلة والمؤجلة (وأصدقة نسائه) أي ومهورهن  
(ولو مؤجلة) أي فضلا عن المجهلة وقيل لا يشترط كونه فاضلا عن أصدقة نسائه يعني المؤجلة  
دون المجهلة (الى حين عوده) متعلق بفاضلا أي من ابتداء سفره الى وقت رجوعه (ولا يشترط

١٠٠٠) أي بقائه نفقة (المال بعد إياه) أي لاسنة ولا شهر ولا يوم كما ورد فيه روايات عن بعضهم قال  
 ابن الهمام والمسلطون عندنا أنه لا يعتبر نفقة لما بعد إياه في ظاهر الرواية (ومن له مال ينفقه) أي  
 إلى مكة ذهابا وإيابا (ولا مسكن له ولا خادم) أي والمال أنه ليس له مسكن يأوي إليه ولا عبيد يخدمه  
 ويكون حوائله وهو محتاج إلى كل منهما أو أحدهما (فليس له صرفه إليه) أي صرف المال إلى  
 ما ذكر من المسكن والخادم (إن حضر الوقت) أي وقت خروج أهل بلده للحج فإنه تعين أداء  
 القسطن عليه فليس عليه أن يدفعه عنه إليه (بخلاف من له مسكن يسكنه لا يلزمه بيعه) والفرق  
 بينهما في البدائع وغيره عن أبي يوسف أنه قال إذا لم يكن له مسكن ولا خادم وله مال يكفيه  
 من عمله من وقت ذهابه إلى حين إياه وعند دراهم ينفقه إلى الحج لا ينبغي أن يجعل ذلك  
 غير الحج فإن فعل أثم لأنه مستطيع علمنا الدراهم فلا يعذر في الترك ولا يتضرر بترك شراء  
 المسكن والخادم بخلاف بيع المسكن والخادم فإنه يتضرر ببيعهما (وإن كان له) أي لشخص  
 كمن فاضل) أي عن سكناه وعن يجب عليه مسكنه وانما يؤجره أو يعيره (أو عبيد) أي  
 لا يستخدمه (أو مناع) أي لا يمتنعه (أو كتب) أي لا يحتاج إليها أو إلى بعضها وهي من العلوم  
 الشرعية وما يتبعها من الآلات العربية وأما كتب الطب والنجوم والهيئة وأمثالها من  
 الكتب الرياضية أو الأدبية فيثبت بها الاستطاعة سواء يحتاج إلى استعمالها أم لا كافي  
 التنازل خاية (أو ثياب) أي لا يحتاج إلى لبسها (أو أرض) أي لا يزرعها أو زيادة على  
 حاجته من غلاتها (أو كرم) أي بستان عنب ونحوه من أشجار ثمار زائدة على مقداره للتشكك بها  
 (أو حوائط) أي من دكاكين وحمامات وسائر مستعالات فاضله عن مقدار الحاجات (أو نحو  
 ذلك) أي من ابل وبقر وغنم تربي (عما لا يحتاج إليها) أي إلى لبنها أو شعرها أو لحما (يجب بيعها)  
 أي على صاحبها (إن كان به) أي بثمنها (وفاء الحج) أي بنفقة أداء الحج وكذا يحرم عليه أخذ  
 الرخصة إذا بلغ نصابا ولو لم يحمل عليه الحول وبغلق به وجوب الانحصة وصدقة الفطر ونفقة  
 ذوي الرحم المحرم (وإن كان له منزل واسع يكفيه بعضه أو منزل) أي يكفيه منزل آخر  
 (دونه) أي أقل منه وسعة أو لطافة سواء وجد معه ذلك المنزل الثاني أم لا (أو عبد نفيس) أي  
 من تركي أو حبشي ويكفيه للخدمة عبد هندي أو يوناني (فليس عليه بيعه) أي يبيع ما ذكر من  
 الواسع والغالي والنفيس (والاقتصار بالدون) أي على استبداله بما دونه لكنه لو فعل فهو  
 أفضل لكن لا يجب عليه لأنه لا يعتبر في الحاجة قدر ما لا يتنعمه كما لا يجب عليه بيع المتاع  
 على السكنى بالاجارة أو الأمانة اتفاقا وفي شرح الكرخي هشام عن محمد بن  
 من مسكنه أو في كسوته أو في خدمته فضل عن الكفاف ينفقه زاد أو راحلة فعليه الحج وإن  
 عندنا ما انتقم قاله في الجروذ كره المصنف في الكبير وسكت عليه والصواب حمل كلام محمد على  
 ١٠ كان له مساكن وثياب وخدام زائدة عن مسكنه ولبسه وخدمته ثلاثين في  
 وإذا كان عنده طعام سنة لا يلزمه الحج) أي يبيع بعضه وصرفه في طريقه (وإن كان) أي  
 الطعام (أكثر منه) أي من طعام سنة (يلزمه) أي يلزمه الحج إن كان في بيع الزائد وفاء  
 بوجه (ولا تثبت الاستطاعة ببذل الغير) أي باعطاء غيره له (مالا) أي قدر زاد أو راحلة (أو طاعة)  
 أي خدمة لمن يحتاج إليها في الطريق كالزمن (مسلكا) أي من جهة التملك في المال والخدام

(أو بأجرة) أي بالإعارة في الخادم والراحلة أو بالاجارة في استعمال الزاد من المال فان نقل  
المسنة تدفع حصول الاستطاعة وفي الخزانة أنه لو تبرع ولده بالزاد والراحلة لا تثبت بذلك  
الاستطاعة وان كان المتبرع أجنبيا فمعه قولان أحدهما انه لا تثبت انتهى والظاهر أن  
القضية تكون من معكسة فان منة الأجنبي أثقل من عطية القريب لاسيما وقد وردت ومالك  
لا يثبت وثبت أن أطيح ما أكرم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم قالوا وكذا لو تصدق به عليه  
أو وهبه انسان ما لا يوجب به لا يجب عليه القبول عندنا بخلاف هبة الماء للقيم انتهى ولعل الفرق  
أن أمر الماء سهل مبذول عادة لاسيما وقد وجب عليه الطهارة الحقيقية والقيم طهارة ضرورية  
على وجه البدلية بخلاف ما هنا فان الحج لا يجب قبل حصول المال ولذا قال (فان قبل المال  
وجب) أي عليه الحج اجبا (ولو امتنع الباذل) أي من البذل (بعد احرام المبذول) أي بامر  
الباذل على ما هو الظاهر أو نزل التزامه منزلة الامر له (يجب) أي الباذل (على البذل) كذا في  
الحديث وفيه بحث لان الوعد لا يجب عندنا مقتضاه والقبول قبل القبض لا يقيده التملك خلافا  
لمالك في المسئلةين فلعل امتناعه محمول على قصد رجوعه الى هبته فانه لا يمكن في ذلك بعد  
احرامه لانه أوقعه في أمر لازم الاتمام بغير رد فانه ولو بقي عين الموهوب في يد الموهوب له لكنه  
صار في حكم المستهلك لثقل حق الخالق والمخلوق به والله سبحانه أعلم (والمعتبر) أي شرعا (في حق  
كل) أي كل أحد من مريد الحج (ما يليق بحاله) أي عرفا وعادة (من شق محمل) بكسر الميم  
الاولى وفتح النانية أو بالعكس أي نصفه أو طرفه والمراد بالمحمل الهودج وفي معناه الشدة في  
المتعارف (أو رأس زاملة) أي بعينه فرد عليه أنه ومانعه وزاده والحمل لغيره والركوب له  
(أو بحجارة) أي مما يؤتى من جهة الشام فدير كعب فيه واحد أو اثنان (أو رحل) أي بعينه مقب  
(أو راحلة) والمقصود من الكل كل ما يمكنه الركوب في جميع اجزاء سفره واثناسيره فلا يجب  
عليه اذا قدر على قدر ما يركب عقبة بان يستأجر اثنان بعيرا أو يشتر كما لمكافيه فيتعاقب في  
الركوب فرسخا فرسخا أو يومافيو ما أو منزلا فترلا ومن تعب ركب أو نزل أو نحو ذلك والحاصل  
انه يعتبر التمكن على الركوب في جميع السفر الا أن المعتبر في حق كل أحد ما لا يتحقق مشقة  
شديدة فمن كان يستسك على الراحلة لم يعتبر في حقه الا وجدانه عند الاربعة والاف اعتبر وجدان  
الحمل ونحوه مع الراحلة قال ابن الهمام وهذا الاق حال الناس مختلف ضعفا وقوة وجلدا  
ورفاهة فالمره لا يجب عليه اذا قدر على رأس زاملة وهو الذي يقال في عزفنا راكب مقب لانه  
لا يستطيع السفر كذلك بل قديم للاب هذا الركوب فلا يجب في حق هذا الا اذا قدر على شق محمل  
ومثل هذا يتأتى في الزاد فليس كل من قدر على ما يكفيه من خبر وجبن دون لحم وطبيخ قادر على  
الزاد بل ربما يملك من ضاجدا ومته ثلاثة أيام اذا كان مترفها معاتاد اللحم والاعذية المرتفعة بل  
لا يجب على مثل هذا الا اذا قدر على ما يصلح معه بدنه ولذا قال المصنف (وكذا) أي مثل ما اعتبر  
كل في حق الراحلة ما يليق بحاله يعتبر (في الزاد من خبر وجبن او لحم) عطف على جبن (وطبيخ)  
عطف على لحم والواو بمعنى أ وليع أنواع الطبخ الشاملة لطبخ اللحم وشبهه (لاختلاف الناس  
ضعفا وقوة) على الحكمين السابقين من تفاوت الراحلة والزاد ونصب ضعفا وقوة على التميز  
وهذا الذي ذكره المصنف كام في حق الآفاق ولذا قال ومن كان داخل المواقيت فهو كالسكنى

في عدم اشتراط الراحلة) أي اذا قدر واعي المشي وقيل الراحلة شرطه مطلقا لان بين مكة و  
 أربع فراسخ وكل احد لا يقدر على مشي أربع فراسخ واجلا أي ماشيا كذا في المحيط وهو  
 الظاهر المتبادر من اطلاق تفسيره صلى الله عليه وسلم الاستطاعة بالراحلة من غير تشرية  
 بين الامراء الآفانية والمكية قال المصنف في الكبير فلا يجب عليهم الحج ما لم يقدر واعيها  
 والاول اسع اسمهم وفيه ثلث طاهر اذا الحكم السابق مقيد بمن قدر وهو القليل النادر والاكثر  
 الاغلب ان كل احد لا يقدر على المشي وصبي الاحكام القسرية على الامور العالوية فلذا اطله  
 صاحب المحيط وأما الراد فلا بد منه في أيام اشتغالهم بذلك الحج كما صرح به غير واحد في  
 النبايع لا بد لهم من الراد قدر ما يكفيهم وعيالهم بالمعروف وزاد في السراج الوهاج الى عر  
 لكن قال في تناوي فاضحان والنهاية ان كان مكيًا أو ساكنا بقرب مكة كان عليه الحج وإن  
 فقرا ما يملك الزاد والراحلة قال ابن الهمام وفيه نظر الا أن يريد اذا  
 في الطريق وقال ابن المحمى هو محمول على ما اذا لم تلحقه مشقة أقول هذا بعيد جدا ونادروا  
 أن يعيش أحد بلا زاد في أربعة أيام وأما أمر التوكل فخارج عن حكم العادة وعن فتوى  
 بل هو من أحوال الخاصة ثم اعلم انه قال الكرمانى وحده أهل مكة عندنا من كان داخل  
 الى الحرم وهو بعيد جدا وإذا قال ابن الجبى وهذا فيه نظر فالأول وجبتا الحج ماشيا على  
 كان داخل ذي الحليفة للبعقة مشقة زائدة فالمعتبر ما ذكره بعض الاصحاب أن حدث من كان حوا  
 مكة هنا ان يكون بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام وهو الظاهر المطابق لأملة الحنيفة المدفوع  
 عنه المخرج في القضايا الشرعية وهو المذلول عن جماعة من اكابر الحنفية في السراج الوهاج  
 ناقلا عن النبايع يجب الحج على أهل مكة ومن حواه ابني من كان بينه وبين مكة أقل من ثلاثة  
 أيام اذا كانوا قادرين على المشي وفي البحر الزاخر واشترط الراحلة في حق من بينه وبين مكة  
 ثلاثة أيام فصاعدا امامادون ذلك فلا يشترط اذا كان قادرا على المشي انتهى وأما ما ذكر  
 نيرهم من الاطلاقات فقابل للتقييد بالذكورات في الإيضاح وانما اشترط الراحلة في وجوب  
 الحج على من بعد من مكة فاما أهل مكة ومن حواه سم فيجب عليهم اذا قدر واغبر راحلة قال  
 البحر يحتمل أن يكون البعد مفسرا بثلاثة أيام بما فوقها كما قال صاحب النبايع وغيره  
 كذا ما ذكر في شرح مختصر الكرخي من أن أهل مكة ومن حواه سم يجب الحج على القوي منهم  
 سير راحلة لانه لا تلحقه مشقة في الاداء فهذا كله قابل للتقييد بل متعين كما يدل عليه تعليل  
 بقوله لانه لا تلحقه مشقة حيث يفهم منه انه اذا كان تلحقه مشقة لا يكون من هذا القبيل وكان  
 المصنف مال الى ما فهم الكرمانى من عومات كلام الاصحاب غير ملتفت الى تقييدهم في هذا  
 الباب فبعد عن القول الاقرب الى الصواب بقوله (وقيل بل من كان دون مدة السفر من كان من  
 ثمة أيام فصاعدا فهو كالأفاني في حق الراحلة) يعني وفي حق الزائد بالاولى (وهو  
 اختيار جماعة) أي عن ذكرناه واختزنناه (السابع) من شرائط الوجوب (الوقت وهو أشهر الحج)  
 كما قال تعالى الحج أشهر معلومات أي وقته من فرض فيه الحج الآية وهي عندنا شوال وذو  
 القعدة وعشرة أيام من ذي الحجة وسيأتي خلاف بعض أئمة الامة (او وقت خروج أهل بلده  
 ان كانوا يخرجون قبله فلا يجب الاعلى القادر فيها أو في وقت خروجه فان ملكه) أي ١١

(قبل الوقت) أى قبل الأشهر أو قبل أن يتأهب أهل بلده (فله صرفه) أى فهو فى سعة من صرف  
المال (حيث شاء) من شراء مسكن وخدام وتزوج ونحو ذلك (ولا حج عليه) أى وجوباً لانه لا يلزمه  
التأهب فى الحال (وان ملكه فيه) أى فى الوقت (فليس له صرفه الى غير الحج) فلو صرفه لم يسقط  
الوجوب عنه) وهذا تصرح به علماء منطوقاً لماعرف مفهوماً لكن ان صرفه على قصد  
حيلة اسقاط الحج عنه فمكروه عند محمد ولا بأس عند ابى يوسف وقال ابن الهمام والاولى أن  
يقال اذا كان قادراً وقت خروج أهل بلده ان كانوا يخرجون قبل أشهر الحج لبعده المسافة أو  
قادراً فى أشهر الحج ان كانوا يخرجون فيها ولم يحج حتى افتقره قريته وان ملك فى غيرها  
وصرفه الى غيره لاشئ عليه ثم قال واقتصر فى البناء على الاول وما ذكرناه أولى لان هذا  
أى ما ذكر فى البناء يقتضى انه لو ملك فى أوائل الأشهر وهم يخرجون فى أواخرها جازله  
اخراجها ولا يجب عليه الحج وقال فى البدائع اما اذا جاء وقت الخروج والمال فى يده فليس  
له أن يصرفه الى غيره على قول من يقول بالوجوب على الفور فان صرفه الى غيره ثم انتهى  
والحاصل ان الائتم انما هو على القول بالفور وأما على القول بالتراخي فلا وأما وجوب الحج بذلك  
فثبت بالاتفاق وقال الكرماني وأما اعتبار القدرة على الخروج الى الحج عند خروج أهل بلده  
فان ذلك بمنزلة دخول وقت الوجوب كدخول وقت الصلوات فانما لا يجب قبل وقتها كذا هنا الا  
ان ذلك يختلف باختلاف البلدان فيعتبر وقت الوجوب فى حق كل شخص عند خروج أهل بلده  
فالتقييد بأشهر الحج فى الآية انما هو بالنسبة الى أهل أم القرى ومن حولها وللأشعار بيان  
الأفضل أن لا يقع الاحرام فيما قبلها على مقتضى قواعد الحنفية من أن الاحرام شرط خلافاً  
للسانعية من انه لا يجوز الاحرام قبل الأشهر لسكونه ركنا مع الاتفاق على ان سائر افعال الحج  
من طواف القدوم وسعى الحج ونحوهما لا يجوز قبلها (ولو سلم كافر) أى أصلى أو مرئى (أو بلغ  
صبي أو افاق مجنون أو عتق عبد) وكذا حكم الاناث (قبل الوقت تخافوا) أى كل واحد منهم  
(الموت) أى حلوله بامارات تدل على نزوله (وهم موسرون) أى أغنياء قادرين على اداء الحج بحال  
أنفسهم (فيل ليس عليهم الايباء بالحج) أى لانهم ما أدركهم الوقت ولا تلزم عبادة قبل دخول  
وقتها بناء على ان الوقت شرط الوجوب نفسه (وقيل يجب) أى الايباء بناء على ان الوقت انما هو  
شرط الاداء لا للوجوب وقد وجب بالايثار (فان اوصوا به فعلى الاول) أى على القول بان  
الوقت من شرائط الوجوب (لا يصح) أى الايباء (وصح) أى الايباء (على الثانى) أى القول  
بان الوقت من شرائط الاداء وفيه انه لا يلزم من عدم وجوب الايباء عدم صحته كإساقى بيان  
تحقيقه (والخلاف) أى المذكور (مبنى على ان الوقت شرط الوجوب والاداء) كما يمتاه  
(قولان) أى هما روايتان عن ابى حنيفة وأبى يوسف وزفر ورشح ابن الهمام القول بأنه شرط  
الوجوب ونسب صاحب الجمع صحة الايباء الى الامام وصاحبيه وخلافها الى زفر مع الايمان  
كانوا أهلاً للوجوب وقت الوصية فيصح ايباؤهم بأن يحج عنهم فى وقت العجز عنهم وبوأيده  
ما فى فتاوى قاضى خان فلو بلغ الصبي خضرته الوفاة وأوصى بان يحج عنه بحجة الاسلام جازت  
وصيته عندنا ويصح جعل المذهب الجواز هو لا ينافى جعل الوقت من شرائط الوجوب على  
المشهور والمرجح خلاف ما فهمه المصنف على ما ذكره فى الكبير وبني عليه ما فى المتوسط من صحة

الايصاء وعدمها فتأمل فانه موضع زلل وموقع خلل (المرجع الثاني) من انواع شرائط  
الحج (شرائط الاداء) وسكناها انه لا يتوقف وجوب الحج على وجودها بل يتوقف وجوب ادا  
عليها فان وجدت هذه الشرائط وما قبلها من شرائط الوجوب وجب عليه الاداء  
وان فقد واحد من هذه مع تحقق جميع ما سبقه الا يجب عليه الاداء بنفسه بل اما الاجبا  
في المال واما الايصاء في المال ثم هذه الشرائط كلها مختلف فيها بخلاف الشرائط الساب  
فانهم اختلفوا عليها الا الوقت منها لكن الخلاف فيه ضعيف جدا ولذا ادرجه المصنف في  
ثم شرائط هذا النوع خمسة (الاول منها) أى من شرائط الاداء (سلامة البدن عن الامراض  
والعلل فقول الصحيح انه) اي هذا الشرط الاول من النوع الثاني وهو سلامة البدن (من  
النوع الاول) وهو شرط الوجوب فحسب على ما قاله في النهاية وقال في البحر هو المذهب الصحيح  
(وقيل الصحيح انه من الثاني) أى من النوع الثاني وهو شرط الاداء على ما يجمعه قاضيان  
في شرح الجامع واختاره كثير من المشايخ ومنهم ابن الهمام (فعلى الاول) وهو القول بأنه شرط  
الوجوب (لا يجب) أى الحج ولا الاججاج ولا الايصاء (على الاصح والمقعد) بصيغة المجهول أى  
الذى الزم القعود ولم يقدر على القيام (والمفلوج) وهو الذى لم يقدر على الحركة بجميع بدنه أو  
بعضه (والزمن) بفتح فكسر أى صاحب المرض المزمن الذى لا يرجى برؤه (ومقطوع الرجلين)  
الظاهر ان مقطوع الرجل الواحدة ومقطوع اليدين كذلك لظهور المرجع عليهما ان وقع  
التكليف للحج بأنفسهما ثم رأيت الكرمانى نص على مقطوع اليدين أيضا فمقطوع الرجل  
الواحدة بالاولى (والمرضى) أى حال مرضه (والعضوب) أى الضعيف على ما في القاموس  
والمراد به هنا الشيخ الكبير الذى لا يثبت على الرحلة ولا يقدر على الاستسكان والثبوت عليها  
الايضقة وكلفة عظيمة ولو كان لهم مال وقوله فى الكبير سواء كان لهم مال أم لا ووجه له أصلا  
قال ابن الهمام فى المنهاج وعن أبى حنيفة انه لا يلزمهم الحج قال فى البحر وهذا عند أبى  
حنيفة فى ظاهر الرواية وهو رواية عنهم ما وفاقا فى ظاهر روايتهم ما هو رواية الحسن عن أبى  
حنيفة انه يجب على هؤلاء اذا ملكوا الزاد والراحلة وموثة من يرفعهم ويضعهم ويقودهم الى  
المناسك وهذا معنى قول المصنف (وعلى الثاني يجب) أى وعلى القول بأنه من شرائط الاداء  
يجب الحج أو الاججاج أو الايصاء (ثم قيل) أى على هذه الرواية المعبر عنها بالقول الثانى (...)  
عليهم بأنفسهم) وقيل فى أموالهم (وقيل فى أموالهم) أى ...  
أموالهم بالاججاج فى المال أو الايصاء فى المال (وهو المختار عند جماعة) وهو رواية الأصل  
أبى حنيفة على ما فى البدائع من ان الاعمى لا يجب عليه بنفسه وان وجد زادا وراحلة وقائدا  
راغبا يجب فى ماله اذا كان له مال وروى الحسن عن أبى حنيفة انه يجب عليه أن يجمع ...  
قال ابن الهمام وهو خلاف ما ذكره غيره عن أبى حنيفة وفى الذخيرة والاعمى اذا وجد زادا  
وراحلة ولم يجد من يقوده لا يلزمه الاداء بنفسه وهل يلزم الاججاج بالمال فهو على الخلاف  
أبى حنيفة وصاحبه كذا ذكره شيخ الاسلام وقال الكرمانى الاعمى ان وجد قائدا والزمن  
والمقعدان وجدناهما لا يجب الحج على هؤلاء عند أبى حنيفة فى أموالهم دون أبدانهم ان كان  
لهم مال انتهى فاختار رواية الوجوب عليهم فى أموالهم وهو قواه ما ورواية الحسن عن أبى

حنيفة قال ابن الهمام انها الواجبه وهو اختيار صاحب تحفة الفقهاء وصاحب البدائع  
انتهى فبين ان الحسن روايتين أحدهما ما هذه وهي انه يجب على هؤلاء الاجحاج والآخرى انه  
يجب الحج عليهم بأنفسهم وهي رواية شاذة على ما أشار اليه ابن الهمام والله أعلم بحقيقة المرام  
(والخلاف) أى المذكور (فبين وجد الاستطاعة وهو معذور) أى بالنوع المذكور  
(اما ان وجدها وهو صحيح) أى سالم (ثم طرأ عليه العذر فلا اتفاق) أى اتفاق الروايات أو اتفاق  
العلماء (على الوجوب) أى وجوب الحج (عليه) أى فى ماله (فيجب عليه الاجحاج) أى فى  
الحال أو الايصافى المال (الثانى) أى من شرائط الاداء على الاصح (امن الطريق للنفس  
والمال) وقد اختلف فيه ففهم من قال انه شرط الوجوب وهو رواية ابن شجاع عن أبى حنيفة  
ومنه من قال شرط وجوب الاداء على ما ذكره جماعة من أصحابنا كما صاحب البدائع والجمع  
والكرمانى وصاحب الهداية وغيرهم (فمن خاف من ظالم أو وعد أو سب أو غرق أو غير ذلك)  
أى غير ما ذكر من قاطع طريق أو مكاس أو ماع (لم يلزمه اداء الحج) أى بنفسه بل بماله  
(والعبرة بالغالب) أى فى الامن وغيره (برابحى راغان كان الغالب السلامة يجب) أى عليه أن  
يؤدى بنفسه (والا) أى بأن كان الغالب القتل والهلاك (فلا) أى فلا يجب كذا قاله أبو الليث  
وعليه الفتوى وفى القنية وعليه الاعتماد والمراد انه لا يجب عليه أن يؤدى بنفسه بل أمان  
يجب غيره أو يوصى به (ويعتبر وجود الامن وقت خروج أهل بيته) أى الى زمان عودته (لما قبله  
وبعدده) على ما ذكره ابن الهمام ثم أعلم انه قال الكرمانى ولو لم يتمكن من المتضى وسلك  
الطريق لادفع شئ من ماله ونفقته كما مكس ونحوه قال بعض أصحابنا هو عذر ولا يجب الحج  
حتى انهم قالوا يادفع ذلك الى الظلمة ويجوز له أن يرجع من المكان الذى يؤخذ منه  
المكس والخفارة أى قبل الاخذ منه وفى القنية والمجتبى قال الوبرى للقادر على الحج أن يتنع  
منه بسبب المكس الذى يؤخذ من القافلة وكذا لو كان فى الطريق خضارة وقال غير الوبرى  
يجب الحج وان علم انه يؤخذ منه المكس قال صاحب القنية والمجتبى وعليه الاعتماد وفى المنهاج  
وعليه الفتوى وقال ابن الهمام ما حاصله ان الاثم فى مثله على الاخذ لاعلى المعطى فلا يترك  
الفرض لمعصية عاص ثم على هذا يحتسب فى المنازل عن الخوانج الاصلية القدرة على ما يؤخذ  
منه من المكس والخفارة كما نصح عليه الكرمانى (الثالث) أى من شرائط الاداء على الصحيح  
كما ذكره ابن الهمام (عدم الحبس) أى بالفعلى (والمنع) أى باللسان (والخوف) أى بالقلب (من  
السلطان) أى الذى يمنع الناس من الخروج الى الحج فى الكناية والخائف من السلطان  
كالريض لوجود المانع ونزل عن شمس الاسلام ان السلطان ومن يعنه من الامراء ذوى  
الشان ملحق بالحبوس فى هذا الحكم فيجب الحج فى ماله يعنى اذا كان له مال غير مستغرق  
لحقوق الناس فى ذمته دون نفسه لانه متى خرج من مملكته يخرب البلاد وتقع السنة بين  
العباد وربما يقتل فى تلك الحالة وربما لا يمكنه ملك آخر من الدخول فى حوزة مملكته فتقع فتنة  
عظيمة تنفضى الى مضرة بلغة لعامة المسلمين فى أمر الدنيا والدين انتهى وانظرا هذا بالنسبة  
الى من تكون سلطنته ثابتة بالشرائط الشرعية والافيجب عليه خلع نفسه واقامة من يستحق  
الخلافه مقامه فى أمره ان لم يتفرع عليه فساد عسكرة (الرابع) أى من شرائط الاداء

في خصوص حق النساء (الحرم الامين) وهو كل رجل مأون عاقل بالغ منا حتم احرام عليه  
 بالتأسيلا سواء كان بالقرابة أو الرضاة أو المهرية بشكاح أو سباح في الاصح كذا ذكر  
 الكرخي صاحب الهداية في باب الكراهة وذكر فوام الدين شارح الهداية انه اذا كان محر  
 بالزنا لا تنافر معه عند بعضهم واليه ذهب القدوري وبه تأخذ انتهى وهو الاحوط في الد  
 وأبعد عن التهمة لاسيما في المسئلة خلاف الشافعية في ثبوت الحرمة ثم يستوى في هذا  
 يكون المحرم حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً الا ان يعتقد حل مناحتها كالجوسى أو يكون قابلاً  
 ما جازعاً لا يالى أو ميباً أو مجنوناً لا يقيق والنساء الصالحات فلا يجوز لها المسافرة مع هؤلاء  
 وقال حماد لابن لهب للمرأة أن تنافر بغير محرم مع الصالحين وهو قول مالك وفي قول آخر لما  
 والثاني يخرج مع نساء ثقات وفي آخره ما أن تخرج وحدها اذا أمنت على نفسها قال  
 السروجي وما أبعد من الصواب قول من أوجب على المرأة من مسيرة سنة ونحوها من غير  
 محرم قال ابن امير الحاج والامر كما قال والامة والمكائنة والمدينة وأم الولد ومعتقة البهيم  
 يجوز لها أن تنافر بغير محرم والفتوى على أنه يكره في زماننا وعبد المرأة ليس بمحرم ولو  
 وكذا الجيوب الذي جف ماؤه في الاصح (أو الزوج للمرأة اذا كانت على مسافة السفر من مكة  
 أى وانما يشترط المحرم أو الزوج اذا كان بينهما وبين مكة ثلاثة أيام فصاعداً أما لو كان أقل  
 من ذلك فلها أن تخرج بغير محرم أو زوج الا ان تكون معتدة وروى عن أبي حنيفة وأبي  
 كراهة الخروج لها مسيرة يوم بلا محرم فينبغي أن يكون الفتوى عليه لفساد الزمان (ولا يجبر)  
 لا يكره (الحرم ولا الزوج على الخروج معها) أى في القول الصحيح خلافاً لابن يوسف في روا  
 عنه أنه يجبر الزوج بالخروج معها أو تنفق عليها (ولا يجب عليها) أى على المرأة اذا لم يكن لها محرم  
 (أن تتزوج بمن يحج بها) كذا في البدائع وقاضيان وغيرهما وعن أبي شجاع عن أبي  
 ان من لا محرم لها يجب عليها أن تتزوج بمن يحج معها اذا كانت موهرة (وهل يجب عليها تنفقة  
 المحرم أو الزوج) أى ان امتنع من الخروج معها الا بأن تنفق عليه (قيل نعم) أى وجب عليها  
 ذلك ان كان لها غنى كما ذكره القدوري وقال في السراج الوهاج هو الصحيح (وقيل لا) أى  
 لا يلزمها ولا يجب عليها ما لم يخرج المحرم بنفقة على ما ذكره الطحاوى وهو قول أبي حنيفة  
 البخارى وفي منسك ابن امير الحاج وهل يجب عليها تنفقة المحرم والقيام برأيه اختلصوا فيه  
 وصحوا عدم الوجوب وفي السراج الوهاج التوفيق بين قول من يوجب عليها تنفقة المحرم وبين  
 قول من لا يوجب ان المحرم اذا قال لا اخرج الا بتمتة وجب عليها النفقة بالاجماع واذا خرج  
 من غير اشتراط ذلك لم يجب انتهى وهو تفصيل حسن وأما اذا حج الزوج  
 الحاضر دون السفر ولا يجب الكراهة ثم اختلفوا في ان المحرم والزوج شرط الوجوب أو الابد  
 كما اختلفوا في أمن الطريق فصح قاضيان وغيره انه من شرائط الاداء وصح صاحب البدائ  
 والسروجي انه من شرائط الوجوب وثمة الخلاف مشهورة وصنيع المصنف يشعر بأنه  
 شرائط الاداء على الأرجح (والخنى) أى المشكل (كلائي) أى في الاحكام المختصة بالنساء  
 فيشترط في حقه ما يشترط في حق المرأة احتساباً (الخامس) أى من شرائط الاداء وقيل من  
 شرائط الوجوب في حق النساء (عدم العدة) أى من طلاق بائن أو رجعي أو وفاة أو فسخ (فلو

كانت معتدة عند خروج أهل بلدها لا يجب عليها) أى الحج كفى شرح المجمع لابن فرشته وهو  
 مشعر بأنه شرط الوجوب وذكر ابن أمير الحاج أنه شرط الاداء وهو الاظهر فى حكم القضاء  
 ثم ان سافر بها فطلقها ففيه تفصيل كثير يطلب من المنسك الكبير (ثم اعلم ان شرائط هذا  
 النوع) أى النوع الثانى (كلها مختلفة فيها) أى كما بيناه فى محالها (فصحح بعضهم انها شرائط  
 الوجوب وصحح آخرون أنها شرائط الاداء ومنهم من فرق فجعل بعضهم من القسم الاول  
 وبعضهم من القسم الثانى وغرة الخلاف تظهر فى الوصية اذا شارف الموت) أى قاربه بغير سن  
 أو بضعف بنية لمرض (قبل حصول هذه الشرائط فمن جعلها شرائط الوجوب لا يوجب عليه) أى  
 على من وجبت فيه (الوصية بالاجحاج ومن جعلها شرائط الاداء يوجب عليه الوصية به) أى  
 بالاجحاج وهذا كله ظاهر ووجهه باهر ثم اعلم انه قيل بشرط أيضا أن يكون الحاج متمكنا من  
 اداء المكتوبات على الوجه المقرر وفى الاوقات قال الكرمانى لانه لا يلىق بالحكمة ايجاب  
 فرض على وجه يقوته فرض آخر قلت ولهذا الوصول محرم الى عرفات وبقى من وقت الوقوف  
 زمن قليل بحيث لو ذهب الى الموقف فاته العشاء وان صلى العشاء فاته الوقوف فقبل يصلى  
 العشاء ويصير فى حق الحج فائتا للاداء وعاملا للقضاء وهو ان ظاهره وقيل يدرك الوقوف ويقضى  
 العشاء فان فى فوت الوقوف حرجا عظيما وتكليفاجسيما ويؤيد الاول أيضا ما قال ابن الحاج  
 المالكي لو ضيع صلاة وأخرجها عن وقتها لاجل فريضة الحج لا يجوز اجاها قال وقد قال  
 علماؤنا فى المكلف اذا علم انه تقوته صلوات واحدة اذا خرج الى الحج فقد سقط الحج عنه انتهى  
 وقد قال أبو القاسم الحكيم من أحببنا من غزافى هذا الزمان غزوة واحدة ففاته صلواته عن  
 وقتها يحتاج الى مائة غزوة لتكون كفارة لما فاته من الصلوات ويدل عليه ما شرع من صلاة  
 الخوف فانه لو كان يجوز تأخيرها لما ارتكبوا فيها ما لا يجوز فى غيرها حال الامن بها ولما فاته صلى  
 الله عليه وسلم صلاة فى غزوة الخندق لاجل اشتغاله بامر الكفار قال شغلونا عن صلاة الوسطى  
 صلاة العصر لا الله يوتهم وقبورهم نار او عن أبي بكر الوراق أنه خرج حاجا الى بيت الله  
 الحرام فلما سار مرحلة قال لاصحابه ردوني فاني ارتكبت سبعمائة كبيرة فى مرحلة واحدة  
 فردده قلت ولعله عد الخواطر الذميمة ومدخل الرياء والسمعة والاحوال الدينية والغفلات  
 الدنيوية كما ترمعونى صوفية فان حسنات الابرار يسأت المقر بين الاحرار والافارتكاب  
 سبعمائة فى مرحلة واحدة من المحالات العادية عن آحاد فساق الزمان فكيف يتصور من افراد  
 المشايخ الاعيان ثم رأيت فى حاشية المنية ان المراد به ترك اداء الصلاة مع الجماعة لما فى الحديث  
 من ترك اداء الصلاة بجماعة فكانما ارتكب سبعمائة كبيرة وقال عليه السلام فى ترك الصلاة  
 عن وقتها مثل هذا انتهى والعهد فى رواية الحديثين على ناقلهما ولا شك ان تأخير الصلاة عن  
 آخر وقتها أعظم وزرا من ترك الصلاة بجماعة بلا شبهة ثم كثير من الرجال والنساء يصلون فوق  
 الدابة من غير الاعذار المعروفة كخوف اللص أو السبع أو كون الدابة بجو حلاية قد رعى نزولها  
 وركوبها الابعين وليس بحضرة معين وأما ما توهمه العامة من أن الجمالين لم يرضوا بذلك فهذا  
 من حماقتهم وجهالتهم وغفلتهم عن أمر الدين فانه يجب عليهم أن يشترطوا معهم مع انه يتعين  
 ايضا بالشرط اهم فانه من الامور الضرورية من الاحوال الاخرية فلا عذر لاحد فى ترك شئ

استها ولا ياباه عنها

• (فصل في موانع وجوب الحج واعذاره وقوله) • أي عن الاداء بنفسه (فمنها) أي موانع (المسبب) أي كونه ميبأ أو مبيته من أهل التميز وغيره (والرق) أي ولو بوس (والجنون) أي المطلق (والقسه) بنقص أي نوع من الجنون (والمرت) أي قبل ادرا الوقت (والكفر) أي بانواعه وكذا الفقر على ما سرح به في الكبير وهذه الاشياء كلها موانع وجوب الحج بنفسه اتفاقا وإلا غير الامانة بقوله (وفي عدم أمن الطريق) ومنه وسلامة السدن) أي وعدم صحته (والحرم) أي وعدم الهرم أو الزوج للمرأة (والحبس) أي المنع بانواعه (واخذ الخفارة) بفتح الخاء المجهمة ويثلت أي أجرة من الطريق (والكسر أي العلم والعشور الغير المشروع) (اختلاف) أي في ان وجود هذه الاشياء هل هو من شرائي وجوب أو شرائي الاداء وهو الأرجح (ولا يسقط) أي وجوب الحج (بملاك المال) أي كذا بالاستملاك اذ تعاقب به الوجوب (وقوت القدرة) أي بعد تحققها (اتفاقا) أي من علما فيجب عليه حينئذ أن يحج بنفسه أو يحج غيره أو يوصى به (النوع الثالث شر صحة الاداء) وهي تسعة (وهي الاسلام) وقد تقدم فيه الكلام (والاسرام) لأنه من شرو صحة الحج كإظهاره من شروط الصلاة ولا يصح المشرط بدون الشرط (والزمان) وهو أشهر الحج لطواف القدوم والسعي ونحو ذلك و= ذلك وقوع الوقوف والطواف وامثاله اوقافهما (والمكان) أي باعتبار الوقوف والرمي والخطى والذبح ونحوها (والتمييز) أي ماله وعليه ويصح عن غير المميز نيابة (والعقل) لكرهه عن غير العاقل نيابة أيضا في اشياء (ومباشرة الافعال) أي من الشرائط والاركان والواجبات بنفسه من غير نيابة (الا لاعتذر) أي بعض الافعال (وعدم الجماع) أي بعد الاحرام قبل الوقوف (والاداء) أي اداء الحج (عام الاحرام) أي من غير تأخير إلى سنة آتية (فلا يصح) أي الحج (من كافر) أي لا فرضا ولا تقلا (ولا بلا احرام) أي أصلا (ولا يجوز أفعاله) أي شئ منها (نحو الطواف) أي طواف القدوم (والسعي) أي سعي الحج (قبل أشهر) يعني بخلاف الاحرام (يكره) ولا الوقوف قبل يوم عرفة (ولا في يوم عرفة قبل الزوال) (ولا بعده) أي بعد يوم عرفة وهو العاشر بعد الزوال منه (الا لضرورة الاشتباه) كما سيأتي بيانه وهو استثناء من الأحكام الثاني (ولا يصح طواف الزيارة) وكذا طواف الوداع (قبل يوم النحر ويصح بعده) أي وطواف الزيارة بعد أيام النحر لكن يجب اتيانه فيها عند أبي حنيفة خلافا لغيره (والمكان المسجد) أي ولو سطحه للطواف والمسمى للمسمى (وعرفات) أي للوقوف (ومن دلفه) أي للجمع والمبيت والوقوف (وهي) أي رمي الجمار (والحرم) أي للذبح (فلا يصح شئ من أفعاله) أي من أعمال الحج ركنا أو واجبا أو سنة (في غير ما اختص به) أي من أفعالها (ولا يحج من جامع قبل الوقوف) أي ولو كان يجب عليه اتمامه وقضاؤه (ولا أدأؤه) أي لا يصح اداء الحج (بأحرام القانت) أي للحج بأن فاته الوقوف (في الثانية) أي في السنة الثانية بل عليه أن ياتي بأفعال العمرة لذلك الاحرام وينحل منه ثم في العام المقبل يأتي بأحرامها أما غير المميز) أي من الصغار (فلا تصح منه المباشرة) أي مباشرة الاحرام والطواف بها

يحتاج الى نية لكن يصح منه ما لا يتعلق للنية به كالوقوفين (وكذا المجنون وتصح) أى المباشرة  
(من وليهما) أى بأن ينوى عنهما وينوب عنهما فيما يجزأ عن مباشرته كالصبي والرمي وكذا  
فيما لا يصح له مباشرة كالطواف ثم انهم ما لا يؤاخذون بترك الواجبات وارثها ككتاب  
المخطورات (وقيل تصح) أى المباشرة (من المجنون) وقد سبق مستوفى \* (النوع الرابع) \*  
(شرائط وقوع الحج عن الفرض) سواء يصح النقل بدونه أم لا والجملة تسعة (الاسلام)  
فهو شرط لصحة وقوعه عن الفرض والنقل أيضا كما سبق (وبقاءه) أى بقاء الاسلام (الى الموت)  
أى الى أن يموت عليه من غير ارتداد بينهما (والعقل) فان المجنون وان صح مباشرة ووليه عنه  
فانه يصح نقله لا فرضا نعم لو كان حال الاحرام مقيقا بعقل النية والتلبية وأتى به ما ثم أوقفه  
وليه وباشر عنه سائر أموره صح حجه فرضا الا أنه يبقى عليه طواف الزيارة حتى يفيق فيبذرى  
بنفسه (والحرية والبلوغ) فان المملوك والصغير اذا جابقع حجهما نقلهما (والاداء بنفسه ان  
قدر) أى على الاداء بنفسه بأن يكون صحيحا فلو أمر غيره بأن يحج عنه لا يجوز به عن الفرض  
وأما اذا كان هناك مانع من الاداء بنفسه بأن يكون مريضا أو مجنونا أو نحوهما فانه اذا حج غيره  
صح عن فرضه لكن بشرط استمرار العذر الى الموت وأما اذا لم يقدر على الاداء بنفسه كالمغمى  
عليه لكن أحرم عنه رفقاه ووقف فانه يصح حجه فرضا وكلاعى والمقعد والمفلوج ونحو ذلك  
فانه اذا تكلف وجع يقع عن فرضه (وعدمية النقل) أى فى احرام حجه فانه اذا نوى نقله سواء  
كان غنيا أو فقيرا فانه يقع نقله لا فلا شافعى وأما نية الفرض فليست بشرط حتى يقع عن  
الفرض بمطابقة الحج (والافساد) أى وعدم افساده بالجماع قبل الوقوف (وعدم النية عن  
الغير) أى بالنسبة الى المأمور والافهوى يقع عن فرض الا حرم بشرطه (فلا يقع حج الكافر  
من الفرض) ولا عن النقل (اذا أسلم) اذ لا يحصل له ثواب العبادة حال أدائه فى الكفر (ولا  
المسلم) أى ولا يقع حج المسلم عن الفرض ولا عن النقل لبطلان كل منهما (اذا ارتد بعد الحج  
وان تاب) أى عن الكفر وأسلم (ولا المجنون والصبي والعبد) أى ولا يقع حج هؤلاء عن الفرض  
بخلاف النقل لما تقدم (وان أفاق) أى المجنون (وبلغ) أى الصبي (وعتق) أى العبد (بعده)  
أى بعد أدائه حجه (ولا بأداء الغير) أى كالرفيق مأمورا ولا للمغمى عليه (قبل العذر) أى قبل  
حصول الانغماء والزمانة والعصى وكل مانع من الاداء فانه لا يقع حيثئذ عن الفرض بل يقع نقله  
اذا حج أحد عنهم بل ولو تحقق بعد العذر الا ان العذر ما استمر وارفع فانه يتقلب نقله (ولابنية  
النقل) أى ولا يقع الفرض بنية النقل بل لابد من نية الفرض أو مطلق النية ليقع عن الفرض  
(أو عن الغير) أى ولا يقع الفرض بنية عن الغير فانه اذا حج عن الغير بأمر منه أو بدونه ونواه  
عنه نقله لا وفرضه سواء قلنا بأن الحج عن الغير يقع عن الامر أو المأمور فانه لا يصح أن يقع عن  
فرض المأمور وفيه اعياء الى أن المأمور يجوز أن يحج عن الغير مع أنه لم يحج عن نفسه الا انه  
مع الكراهة عندنا ولا يصح عند الشافعى بل يقع عن فرضه ولا تصح نيابته عن غيره (أو  
مع الفساد) أى لا يقع الحج عن الفرض اذا باشر أفعال الحج مع تحقق فسادها بالجماع قبل  
الوقوف (فهو لازم) أى المجنون والصبي والعبد ومن بعدهم (لوجوه) ولو بعد الاستطاعة) أى  
فى الصورة لان العبد ليس له الاستطاعة وهي غير معتبرة فى حق المجنون والصبي حيث لا يجب

عليه ما (لا يقطع عنهم الفرض) أي بل يقع لهم التقل (ويجب عليهم تأييد) أي أن يحجبوا فرضاً  
 (إذا استطاعوا) أي أن استمرت استطاعتهم وتجددت بعد زوال العذر (وأمّا الفقير) أي  
 الحقيقي وهو من ليس له مال (ومن عناه) أي كمن له مال لكنه مستغرق بالديون أو بحقوق  
 المسلمين صكا الطائفة من الأحرار والملاطين (إذا حجب عنه الفرض أن نواه) أي الفرض  
 في إخراج حجه (أو أطلق النية) أي وإن لم يقيد بكونه نفلاً أو نكاحاً (حتى لو استغنى) أي صار غنياً  
 بحصول المال من الوجه الملال (بعد ذلك) أي بعد أدائه الحج بغير استطاعة (لا يجب عليه  
 تأييد) أي في المال خلافاً للامام أحمد فإنه قال إذا حجب مال حرام فإنه لا يقطع عنه حجة الإسلام مع  
 الاتفاق على أنه لا نواب له في أدائه وإن حجه مردود عليه

### \* فصل فيمن يجب عليه الوصية بالحج \*

أي بأن يجب عنه بعد موته من ماله على ما ينبغي من الشروط في باب (وهو كل من قدر على شرائط  
 الوجوب) الأولى أن يقال وهو من وجد في حقه شرائط الوجوب (ولم يحج) أي بنفسه (فعليه  
 الإيصاء به سواء قدر على شرائط الأداء أم لا) أي أم لم يقدر على شرائط الأداء أم لا (وإذا  
 فيه شرائط الوجوب ولم يوجد شرائط الأداء فعليه الإيجاج في الحال أو الإيصاء في المال بخلاف  
 من وجد فيه شرائط الأداء أيضاً ولم يحج فإنه يتعين في حقه الإيصاء (أما إذا قدر على شرائط  
 الأداء دون الوجوب) أي دون شرائط الوجوب (فلا يجب الإيصاء عليه) لأنه ما وجب الحج  
 والإيصاء شرطه تحقق وجوب الأداء فإنه بمنزلة الكفارة والقضاء وكذا لا يجب عليه إلا  
 لما ذكرناه وهو لفعله فلا يجب عليه الإيصاء ولا في قوله فعليه الإيصاء على الإطلاق  
 (فصل وإذا وجدت الشروط) أي شروط وجوب الحج وأدائه ووجوب (فالوجوب على الفور)  
 أي محمول عليه في القول الأصح عندنا وهو اختيار أبي يوسف وأصح الرواية عن أبي حنيفة كما  
 نص عليه قاضيان وصاحب الكافي وبه قال مالك في المشهور وأحمد في الظاهر والمأثري من  
 الشافعية (بقية منه خائف العزوبة) أي من العنت (على التزوج) لتحقيق تعلق وجوب الحج وسبقه  
 (ويأثم المؤخر عن سنة الامكان) أي أول سني الامكان وهذا طريق امام الهدي  
 المتريدي في كل أمر مطلق عن الوقت فإنه يحصل على الفور لكن عملاً لا اعتقاداً على طرقة  
 بعض أن المراد منه الفور والتراخي بل بعقدهم ما إن ما أراد الله به من الفور والتراخي فهو  
 حق خلافاً للشافعية فإن الوجوب عنده على التراخي وهو قول مجاهد ورواية عن أبي حنيفة ومالك  
 وأحمد فلا يأثم عندهم إذا حج قبل موته لكن إن مات ولم يحج بعد الامكان ظهر أنه كان آثماً ونزلة  
 الخلاف كثيرة الاختلاف محلها الكتب المبسوطة (ولو لم يحج) أي من تحقق في حقه شروط  
 الوجوب وقت خروج أهل بلده ولم يخرج (حتى اقتقر) أي هلك ماله بحيث لم يقدر على أداء  
 الحج راكباً وما شياً (تقرر) أي وجوب الحج (في ذمته) أي ديناً (ولا يقطع عنه بالفقر) أي بحدوثه  
 (سواء ذلك المال) أي بنفسه (أو استهلكه) وكذا الحكم إذا عرض له مانع من الأداء بنفسه  
 كن وجب عليه الحج وهو يصبر ثم عني ونحو ذلك فإنه لا يقطع عنهم الحج ما لم يحجوا أو أجروا (وله  
 أي ويجوز لهذا الفقير) أن يستقرض للحج أي لأدائه ويتوكل في أمر قضاءه فمن عجز  
 أن مات قبل أن يقضى دينه أرجو أن لا يؤخذ بذلك ولا يكون آثماً إذا كان من يتيه قضا

الدين اذا قدر (وقيل يلزمه) أى الاستعراض وهو رواية عن أبى يوسف وضعفه ظاهر ولعله  
مقيد بمن يجد الاستعراض ومع هذا لا تخلو عن اشكال فان تحمل حقوق الله أخف من ثقل  
حول حقوق العباد (وان وجد ما لا وعليه حج وزكاة) الاولى وعليه زكاة وحج (يحبج به) وذلك  
لانهم ما اعتبروا فى الفاضل أن يكون عن دين الله بل اقتصر على دين العباد وكان مقتضى  
الظاهر أن يصرف المال الى مصارف الزكاة أو لا لتعلقه فى ذمته سابقا لكنهم أوجبوا عليه  
الحج وتركوها فى ذمته الزكاة زجرا لما صدر عنه من التأخير (قيل الا أن يكون المال من جنس  
ما يجب فيه الزكاة) أى من النقود والسوائم (فيصرف اليها) وهو قيد حسن بل فيه تفصيل  
مستحسن على ما ذكر فى خزانة الاكمل من عليه زكاة ماله ألف ووج وفي يده ألف يصرفها  
الى الزكاة الا أن تكون تلك الالف من غير مال الزكاة فتصرف الى الحج ان أصابها فى أو ان  
الحج أما اذا أصابها فى غير أو انه فتصرف الى الزكاة (وله) أى ويصح له (أن يحج وعليه دين) أى  
للعباد (لا وفاء له) أى وليس لاحد أن يمنعه عن الذهاب الى الحج اذا ثبت افلاسه (وان كان فى ماله  
وفاء بالدين) أى لكفه أو لبعضه (يقضى الدين) أى أو لا بطريق الوجوب اذا كان مختلفا فقوله  
فى الكبير الافضل أن يقضى الدين ولا يحج ليس فى محله أى ومحمل على دينه مؤجلا

### \* (باب فرائض الحج) \*

الفرائض أعم من الاركان والشرايط وغيرهما كالإخلاص فى العبادة (وواجباته وسننه) أى  
المؤكدة (ومستحباته ومكروهاته) فيذكر كل واحد من الخمسة فى فصل على حدة  
(فصل فى فرائض النية) أى نية الحج بالقلب واقتراحه باللسان أحب (والتلبية أو ما يقوم مقامها)  
أى من الذكر أو تقليد البدنة مع السوق (وهذا) أى ما ذكر من النية والتلبية (هو الاحرام) وهو  
شرط للحج من وجسه ولذا يجوز قبل الوقت وركن له من وجسه ولذا لو أحرم صبي قبل بلوغه فان جدد  
احرامه للفرض وقع عنه والا فلا ويميل أيضا على ركنيته اعتبار نيته فان الشروط لا تحتاج الى  
النية كما فى شروط الصلاة الا الطهارة عند الشافعية فانها لا تصح بدون النية (والوقوف بعرفة)  
أى فى وقته ولوساعة (وأكثر طواف الزيارة) أى فى محله وهما ركان للحج وأما ما قبل من أن  
طواف الزيارة واجب فيحمل على ان الواجب بمعنى الفرض كما وقع كثيرا فى كلامهم فوجب  
الزكاة لما صرح به فى البدائع وغيره ان الامة قد اجتمعت على كونه ركنا (ونيته) أى نية الطواف  
ولو على وجه الاطلاق وهى من شروط صحة الطواف فلا تعد من فرائض الحج هذه النية الاعلى  
طريق التبعية وكذا قوله (قيل واستأوه من الحجر الاسود) فانه عده بعضهم من فروض الطواف  
وبعضهم من سننه والمعتمد انه من واجباته لو اظلمته صلى الله عليه وسلم عليه من غير دلالة قطعية  
على فرضيته وزاد فى نسخة (والترتيب بين الفرائض) أى من الفرائض ترتيبها بان يقع الاحرام  
أولاً ثم الوقوف ثم الطواف (وأداء كل فرض) أى ركن (فى وقته) أى من الوقوف بعد زوال يوم  
عرفة الى فجر يوم النحر ومن الطواف بعده الى آخر العمر (ومكانه) أى من أرض عرفات للوقوف  
ونفس المسجد للطواف (والحق بها) أى بالفرائض (ترك الجماعة قبل الوقوف) وانما قال الحق  
لان الفرض عمل محتم والجماع أمر محتم لكنه فرض تركه لانه مفسد له ثم قال (وحكم الفرائض  
انه لا يصح الحج الا بها) أى بوجود جميعها (ولو ترك واحد منها) لا يصح أدائه فقوله (لا يجزى بدم)

من القلم لان الحج اذا لم يصح كيف يشال انه يجبر ولا يجبر وانما الجبر من احكام ر...  
 كسجدة السهو في الصلاة والكفارة في ترك واجبات الحج بلا عذر وكذا في ارتكاب المحظورات  
 ولو بالاعتذار (ولا يخرج من الاحرام بالكلمة ما بقي عليه شيء منها) أي من فرائض الحج فانه ان  
 فاته الوقوف فلا بد أن يأتي بآفة الامة فيتحلل منه وان تحقق الوقوف فبقي احرامه في حق  
 النساء حتى يأتي بطواف الزيارة وان كان يخرج من الاحرام في الجلة بعد الحلق  
 (فصل في واجبات الاحرام من الميقات) أي لا بعده ويجوز قبله بل هو أفضل بشرطه (والسعي  
 بين المروتين) أي بين الصفا والمروة فضيه تغليب كالعمرين والقمرين (والبداءة بالصفا) وقد ذكر  
 في البدائع والوحيد وغيرهما انه هو الأرجح لكن فيه ان البداءة من واجبات السعي لا  
 واجبات الحج بلا واسطة والكلام فيها وكذا قوله (والمنى فيه) أي في السعي وكذا في الطواف  
 على ما سيأتي (واستدامة الوقوف بعرفة الى الغروب لمن وقف هناك) وفيه خلاف سبأ  
 (ووقوف جبر من الليل) أي له كذلك (ومتابعة الامام في الافاضة) أي بالنسبة اليه  
 لا يخرج من أرض عرفة الا بعد شروع الامام في الافاضة المعروفة فلوناً اخر الامام بآزلة التقدم  
 ولوناً اخر عن الامام لضرورة من زجة وغيرها اجاز وقيل المتابعة سنة (والوقوف بمزدلفة) أي ولو  
 ساعة بعد الفجر (وتأخير الصلاتين) أي العشاءين (اليها) بأن يؤتيم الى وقت العشاء بمزدلفة  
 (قيل وينتوت جبر من الليل بها وهو شاذ) أي وانما ذكره صاحب الايضاح منفرداً به وفي كونه  
 شاذاً انظر اذ يلزم من وجوب تأخير الصلاتين اليها ادراك جبر من الليل بها الآن برأيه  
 يجعل واجبات مستقلة وأما ينوتة أكثر الليل بها فهي سنة عندنا وواجب عند الشافعي وقيل  
 ركن (وروي الجار) أي في الايام الثلاثة لأن الخيا في النفر قبل دخول اليوم الرابع (وكون  
 الرمي الاول) وهو رمي جرة العقبة في اليوم الاول (قبل الحاق) أي عند الامام سواء كان مفرداً  
 أو غيره (وعدم تأخير رمي كل يوم الى ثانيه) أو ما يليه من أيام التشريق فانه يجب عليه أن يرمي كل  
 يوم في وقته فان أخره الى ما بعده يكون قضاءً يصير آتياً كما في أخر صلاة عن وقتها الى وقت صلاة  
 أخرى (قيل والترتيب بين كل من الرمي والحلق وبين الطواف وهو) أي وهذا القيل (خلاف  
 المشهور) فانهم نصوا على ان الترتيب بين الحلق والطواف ليس بواجب بل هو سنة ولو حلق بعد  
 اراف الزيارة لاشئ عليه وكذا الترتيب بين الرمي والطواف ليس بواجب بل سنة وأما الترتيب  
 بين الرمي والحلق بواجب كما سبق (والحلق) أي نفسه (أو التقصير) أي بدله مقدار الرمي  
 من الرأس عند الاحلال فان قلت الحاق عدم الواجبات وهو شرط للغروج من الاحرام  
 بالشروط لا يكون الا فرضاً خارجاً عن الاركان قلت هو من حيث صحة وقوعه في  
 رآه وهو ما بعد اتيانه بالركن الاعظم في الحج وبعداً كثر طوافه في العمرة شرط وباعتبار  
 ايقاعه في وقته المشروع وهو أن يكون بعد الرمي في الحج وبعد السعي في العمرة واجب والله  
 أعلم (وكونه) أي الحلق أو بدله (في أيام النحر) أي من الأزمدة (وفي الحرم) أي من الامكنة  
 ولو بغير منى (وطواف الزيارة) أي أكثر (في أيام النحر) أي على قول الامام (وما زاد على  
 أكثره ولو في غير أيام النحر والطواف من وراء الحطيم) أي الحجر (قيل وابتداءه من الحجر  
 الاسود) لكن الأصح انه سنة مؤكدة عندنا الآن صاحب الوحيد ذكر ان الابتداء بالحجر الاسود

في الطواف من الواجبات وهو ظاهر المواظبة (والطهارة في الطواف) أي عن النجاسة الحكمية  
 وقيل بالسنية (والتيامن فيه) وقال بعضهم أنه سنة (وستر العورة) أي ولو كان فرضاً من  
 أصله مطلقاً (وطهارة قد وما يستتر به عورته من ثوبه) وفيه خلاف (والمشي فيه) اعلم أن ما ذكره  
 بعد طواف الزيارة في أيام النحر فهو من واجبات الطواف مطلقاً لا من واجبات الحج خصوصاً  
 وكذلك قوله (وركعتا الطواف) ففيه مسامحة أذ ليست صلاة الطواف من واجبات  
 الحج ولا من واجبات الطواف بل واجب مستقل غاية أنه مرتب على الطواف مطلقاً فهذا  
 العموم يدخل في واجبات الحج خصوصاً في الجملة (وهذه الواجبات العامة) أي الشاملة للمكي  
 وغيره (وأما الخاصة) أي لغير المكي (فطواف الصدر) يقتضي أي الوداع (للافاقي) أي إذا لم  
 يستوطن بمكة قبل النفر الأول (ورعى القارن والمتعم قبل الذبح والهدى عليهما وذبحهما قبل  
 الحلق) لكن هذا الترتيب وما قبله انما هو واجب عند الامام (وفي أيام النحر) أي وذبحهما  
 فيها وكذا وقوع الذبح في الحرم على ما ذكره في الكبير لكن فيه نظر اذ هو شرط لا يصح غيره وزاد  
 في نسخة (قيل وطواف القدوم) ففي خزائنه المقتنين أن طواف القدوم واجب على الأصح  
 لكن الجمهور على أنه سنة مؤكدة (ويلحق بالجملة) أي بجملة ما ذكرناه من واجبات الحج  
 (ترك محظورات الاحرام) وفيه أن الاجتناب من المحرمات فرض وانما الواجب هو الاجتناب  
 من المكروهات التحريمية كما حققه ابن الهمام الا ان فعل المحظورات وترك الواجبات لما  
 اشتركا في لزوم الجراء ألحقت بهما في هذا المعنى وزاد في نسخة (فصار المجموع) أي مجموع  
 الواجبات لمخوق ترك المحظورات (خمس وثلاثين واجبا وحكم الواجبات لزوم الجزاء) أي الدم  
 كما في نسخة صحيحة (بترك واحد منها) وهو أحسن من قوله بتركها في الكبير (وجواز الحج) أي  
 حجه معه (سواء تركه عمداً أو سهواً) وكذا خطأ أو نسياناً جاهلاً أو عالماً (لكن العامد) إذا كان  
 عالماً (آثم) أي بتركه (وبستثنى من هذا الكل) وهو لزوم الجزاء بترك كل واجب (ترك ركعتي  
 الطواف) لكونه عبادة مستقلة ومع هذا فيه أنه لا يتصور تركهما فكيف يستثنى (وترك الحلق  
 لعذر) أي أهله في رأسه كما في نسخة والنسخة الأولى أعم وأتم فإنه شامل لما إذا كان لم يوجد  
 هنالك حلق أو آلة حلق ومع هذا فيه أن هذا داخل تحت الكل لا في أن ترك الواجبات بعذر  
 لا يوجب الجزاء (والبيتوته) أي في جزم من الليل (بمزدلفة عند موجه) أي القائل بوجوبها  
 وفيه أنه لا يظهر موجب وسببه فإنه يلزم من القول بالوجوب ترتب الجزاء على تركه لا بعذر  
 وأهل وجهه كونه محتلفاً فيه وكذا ترك الابتداء بالحجر عند موجه (وترك تأخير المغرب إلى  
 العشاء) أي عند القائل بوجوبه وفيه البحث المذكور (وترك الواجب) أي جنسه (بعذر) أي  
 معتبر شرعاً (قال في البدائع أن الواجبات كلها) أي فضلاً عن بعضها أو المعنى كلامها (أن  
 تركها العذر لا شيء عليه) لأن الضرورات تبيح المحظورات (ومما صرحوا) أي بقية العلماء  
 (بثبوت العذر فيه) أي وبترك وجوب الجزاء عليه (ترك المني في الطواف والسعي لمريض) وفي  
 معناه كبر السن وقطع الرجل ونحو ذلك (وترك السعي لعذر) أي من النساء وخروج الرفقاء  
 وأمثال ذلك دون الرخصة قائم اليست بعذر بل هو تأخير إلى وقت السعة (وتأخير طواف الزيارة  
 عن أيامه) أي عند الامام (لحيض أو نفاس) وكذا الحبس أو مرض ولم يوجد له حامل ولم يتحمل

الجبل (وترك طواف الصدر لهما) أي للعائض والنفساء الدال عليه مما الحيف والنفساء  
 لاجل تحقق الحيف والنفساء (وترك الوقوف بمزدلفة) أي بالذهاب إلى منى في الليل (أو  
 الزحمة) أي ازدحام الناس والغلبة (والضعف) أي وضعف البنية من الشيخ والنسوة (وأ  
 ارتكاب محظوراتها فليس يسقط للجزء) أي بالكلية بل عليه الجزاء لكن على وجهه الله  
 والتخفيف حيث أنه مدعو عنه من غير ارتكاب المعصية  
 (فصل في سنته) أي سنن الحج (طواف القدوم) أي على الصحيح خلافا لمن قال  
 (اللا ثاني) أي دون المكي ومن معناه (المقدّم بالحج) أي لا بالعمرة (والقارن) أي دون  
 فانه في حكم المقدّم بالعمرة مرة أو لا وفي حكم المكي بالحج ثانياً وأما القارن فلكونه محرماً ما يأن  
 بطواف العمرة وسعيها أولاً ثم يأتي بطواف القدوم ويقدم سعي الحج أو يؤخره إلى ما بعد طواف  
 الزيارة (والابتداء من الحجر الأسود) أي على الأصح ومع هذا هو من سنن الطواف لأن سنن  
 (وخطبة الإمام في ثلاثة مواضع) الأول بمكة يوم السابع والثاني بعرفة يوم التاسع والثالث  
 يوم الحادي عشر (والخروج من مكة إلى عرفة يوم التروية) أي بعد فجره حتى يصلي خمس  
 في منى (والبيتوتة) أي كون أكثر الليل (بمنى ليلة عرفة) أي لا بمكة ولا بعرفات الأحداث  
 الضرورات (والدفع منه) أي من منى بالتزوين وذكر باعتبار المكان والموضع (إلى عرفة) أي  
 متوجهاً إليها (بعد طلوع الشمس والغسل بعرفة) أي على خلاف أنه اليوم أو الوقوف  
 الأصح كالخلاف في غسل الجمعة هل هو اليوم أو الصلاة وكذا الغسل للأحرام من سنن الحج  
 وأصله آخر ما يذكر في محله (والبيتوتة بمزدلفة والدفع منها إلى منى قبل طلوع الشمس) أي إلى  
 وقف بها (والبيتوتة بمنى إلى أيامه) أي لمن اختار التأخر إلى يوم الرابع والافقي ليلتين وأما  
 بالليل إلى هنا الآية بعد أيامها لا الماضية قبلها (والنزول باباطح) أي بالمحصب ولو ساعده (وهذا  
 أي هذه المذكورات (هي المؤكدة) أي السنن المؤكدة (وهي) أي باعتبار جبرية (أو أكثره  
 ذكر) أي هنا (كما سيأتي إن شاء الله تعالى) أي بقية إلى إنشاء أفعال الحج وأبوابها وقد ذكر  
 الصغير مع عشرة سنة مؤكدة (وحكم السنن) أي المؤكدة (الاسماء بتركها) أي لتركها إجماع  
 (وعدم لزوم شيء) أي من دم أو صدقة على فاعلها وحصول الإجماع على الاتيان بالسنة لكن دون  
 أجر الواجبات كما أن أجر الواجب دون أجر الفرض ولذا أبواب المنفعية في ركعتي الطواف والوقوف  
 ونحوهما أكثر من الشافعية كما أن ثواب قراءة الفاتحة للشافعية في الصلاة أزيد من المنفعية  
 (فصل في مستحباته وهي أكثر من أن تحصى) أي تعدد وتخصي (ولنذكر نبذة) أي  
 فكون أي شيئاً قليلاً يسيراً على ما في التمام ومن وقوله (منها) يحتمل أن يكون من  
 أو من مستحبات ما بعده (أفضل الحج) أي أفضل أعماله بعد فروضه وواجباته وسنن مؤكدة  
 (الحج) وهو رفع الصوت بالتلبية لكن لغير المرأة فإن صوتها عورته وإظهارها عبثة مؤنب  
 والعبرة (والنحو) أي سبلان دم الهدى والمراد هنا ما يفعل تطوعاً (والغسل لدخول مكة) أي  
 للآفاق (والمزدلفة) أي للمكي وغيره أن تيسر (واتزول بقرب جبل الرحمة) أي أن لم يكن  
 هنا الزحمة ولا محظورة ولا تظهر ومقصودها (وأما طلوع الجبل فليس له أصل بل بدعة من  
 الاستئثار الرجال بالنسوة (والجمع بين الصلاتين) أي بين الظهر والعصر جمع تقديم بشهر

المذكورة في محله (بعرفة) أي للمساقر وغيره خلافاً لما في ومن تبعه عن خصه بالمساقر  
(والأكثر من الدعاء) أي حال الوقوف وكذا كثرة التلبية مطلقاً (والوقوف خلف الإمام)  
أي حال الدعاء أن وجد ذلك القضاء (وبشره) أي الوقوف بقرب الإمام أن كان من يتقرب  
بقربه كما ذكره في قرب الخطيب ومنبره (والوقوف بالمسعى الحرام) أي في فجر يوم النحر وهو  
موضع معروف من جملة المزدلفة والافهي كلها موقف الابن محسر (وإدائه الصلاة) أي صلاة  
الصبح (به) أي بالمسعى بغلس (ورمي جرة العقبة في فوره) أي بعد طلوع الشمس فإنه يجوز الرمي  
بعد فجره إلا أنه يستحب بعد طلعها (في اليوم الأول) أي أن لم يكن من حاجة مؤذية (وطواف  
الزيارة يوم النحر) أي أول أيامه والافه وواجب في أيامه (والمواظبة على الأعمال) أي الأذكار  
المتكررة في الأحوال (وحكمها) أي حكم المستحبات (حصول الأجر) أي الزائد (بالاتيان)  
لكن دون حصول أجر السنة وفوق أجر النافلة (وفواته) أي وفوات الأجر الكامل (بالترك)  
الأنه لا يلزم تاركها الإساءة بخلاف السنة المؤكدة وبهذا يتميز عنها المستحبة والافاد كرهها  
مشتركة القضية

(فصل في مكروهاته وهي كثيرة منها خطبة الإمام بعرفة قبل الزوال) فإن السنة أن تقع بعده  
(وتأخير الوقوف) أي في غير أرض عرفة (بعد الجمع بين الصلاتين) أي في مسجد نغرة (وتقديم  
الدفع من عرفة على الإمام وتأخير عنه) وهو ما كراهة تحريم أو تنزيه فيه مما بناء على الخلاف  
في أن المتابعة في الإفاضة واجبة أو سنة (والرمي بحصى الجمار) أي الرمية في الجمرات فإنها غير  
مقبولة على ما في بعض الروايات (والمسجد) أي وبجصى المساجد لأن أخذ ما في المسجد  
وأخراجه منه مكروه لا سيما وفي الرمي به مهانة له (ومحجر كبير) لأن السنة مقدار النواة أو  
الباقلا مع ما فيه من احتمال الأذى للكثير وكذا كسر الكبير لتحصيل الصغير يكره لأنه فعل  
عبث يستغنى بغيره عنه (والاقصا على خلق الربيع) أو تقصيره (عند التحلل) أي عند خروجه  
من إحرام الحج أو العمرة بل في مطلق أحوال الخاق فإن القرع منه حتى في حق أولياء  
الصغير وأما ما يعل به بعض علماء الأروام وجه الهم من تخلة بعض الشعر في وسط الرأس المسمى  
بالكأكل فهو من المكروهات الشنيعة ولا التفات لما يذكره من الأعذار البديعة بل مختار  
أبن الهمام أنه لا يصح الخروج من الإحرام إلا بخلق الكل كما هو مذهب مالك وهو ظاهر الأدلة  
في هذه المسئلة (والمبيت بمكة) الأولى أن يقال بغير منى (ليلة عرفة وبغير منى أيام الرمي) أي  
بالياء (قبل الوقوف بعرفة) بضم ففتح واديين الحرم وعرفات (ومحسر) بكسر السين المهملة  
المشددة وهو واديين المزدلفة ومنى (وقيل لا يصح) أي كل من الوقوفين (بهما) وهو الصحيح  
(وترك كل واجب) كراهة تحريم (وسنة مؤكدة) أي كراهة تنزيه (وحكمها) أي حكم  
المكروهات (دخول النقص) أي نقص الثواب (في العمل) أي الذي ترك فيه المستحب (وخوف  
العقاب) أي وتحقيق العقاب فيما ترك فيه السنة المؤكدة وتحقيق العذاب في ترك الإيجاب (وعدم  
الجزاء فيما عدا الواجب) أي وعدم لزوم الجزاء من الدم أو الصدقة في ترك شيء من المكروهات  
بخلاف ترك شيء من الواجبات (وأما محترماته) أي محظورات إحرامه وكذا مكروهاته وآدابه  
(وقسده) وهو الجامع قبل الوقوف (ومباحاته) أي ما عدا المذكورات (فستأني بعد) أي في

فصل في حدة الأئمة كاهن متعلقات الاحرام مطلقا لا تعلق لها بالحج - وصا  
\* (باب المواقيت) \*

جمع الميقات وهو زمان ومكان معين وإذا قال (وهي نوعان زمانية ومكانية) أي نوع منها  
منسوب إلى الزمان وآخر إلى المكان (فالأول) وهو الزمان (شوال وذو القعدة وعشرة أيام  
ذي الحجة) أي عندنا وتسعة من ذي الحجة بذي القعدة عند الشافعي وذي الحجة كلها  
وبناء الخلاف على أن المراد بقوله تعالى الحج أشهر معلومات وقت أعماله ومناسكه أو وقت إحرامه  
أو ما لا يحسن - فيه غيره من المناسك مطلقا فإن ما ذكره العمرة في بقية ذي الحجة وأباحتها  
وان صحح الإحرام به قبل شوال لكنه عدّه مكرها وانما سمى بعض الشهر شهرا عند الجمهور  
إقامة لبعض مقام الكل أو اطلاقا للجمع على ما فوق الواحد مع السكوت عن الكسر (ومرأ  
أحكامها) أي ومن أحكام المواقيت التي من جعلتها الميقات الزمان فكان حقه أن يقول ومرأ  
أحكامه ولا يبعد أن يقال للمعنى ومن أحكام أشهر الحج (صحة أفعال الحج فيها) أي من طواف  
القدوم وسعى الحج ونحوهما (ومنها عدم صحة شيء من أفعاله الواجبة) وكذا السنن وال  
(قبائل أسرى الاحرام) فإنه يجوز عندنا مع الكراهة ولا يجوز عند الشافعية لكونه مكرا  
ر - طمان وجه عندنا (فلو أحرم به) أي بالحج ولو قبل الأشهر (وطاف) أي أكثر طواف القدوم  
(وسعى) أي بعد الطواف (له) أي للعج (في شوال يقع سعيه) أي يعتبر (عن سعي الحج) ويجب  
طوافه لا تندوم عن سعي الحج أو إيجابه على ما قبل (ولو فعل ذلك) أي ما ذكر كله (في رمضا  
لم يجز) عندنا وكذا لو كان أكثر طوافه في رمضان وأقله في شوال فإنه لم يجز وكذا لو  
أقبل طواف القدوم ولو في شوال (ومنها اشتراط وقوع الوقوف فيها) أي في الجملة (فلو  
عليهم يوم عرفة فوقفوا) أي في يوم ظنوا أنه يوم عرفة (فإذا هو يوم التخرج أو لظهور  
عشر لم يجز) لما سبأ في محل وقوعه في زمانه (ومنها اشتراط وجود أكثر أفعال العمرة  
الصواب أكثر أو طواف الطواف (فيها الصحة التمتع وكذا القرآن) يحتمل الرفع والخفض  
أي حكمه أو وكذا اشتراط الصحة القرآن وكان الأولى أن يقول والقرآن (ومنها الواجب  
بالحج وسعى له) أي نفسه بعد طواف (ثم حج بذلك الاحرام من قابل يصح سعيه) لوقوعه ما  
وأما إحرامه فقد تقدم أنه يجوز تقدمه مطلقا (ومنها الواجب يوم التخرج بعمره وأن يافعا لها)  
في يوم التخرج وإن كان تكبره العمرة في أيام التخرج (ثم أحرم) أي بعد تخرجه من إحرامها  
بالحج ويجز من قابل يكون مقبعا) وهل يكون مستنونا أو غير مستنون الظاهر الثاني قياسا  
التمتع للمكي (وقيل لا) أي لا يكون مقبعا أصلا بشرط صحة التمتع أن يكون أداء العمرة  
في راحدة على قول الأكثر صريح به غير واحد وكذا ذكره في الكبير (ومنها جواز  
التمتع والقرآن) أي بالثلاثة (فيها الإقبلا) أي ولا بعد حاجتي لا يجوز في أيام التخرج كلها  
الصوم فيها (ومنها كراهة العمرة فيها للمكي) أي إذا حج من عامه لأنه ممنوع عن التمتع والذرة  
الاتفاق ولأن العمرة جازت في السنة كلها إلا أنها كرهت يوم عرفة إلى آخر أيام التمنية  
وقيل تكبره العمرة للمكي فيها مطلقا ووجهه غير ظاهر نقل (والثاني المكانية وهو يوم  
الوقوف في حق المواقيت) أي المكاتب (أصناف ثلاثة أهل الاتفاق) أي

أو حكمًا وهو من يكون خارج المواقيت (وأهل الحل) وهو من كان داخل الميقات فوق الحرم (وأهل الحرم) من المكي وغيره

• (فصل في مواقيت الصنف الأول وهم كل من كان منزله خارج المواقيت) وكذا كل من خرج اليهم وصار لمقاييمهم (مقيقات أهل المدينة) وكذا من مرتبهم من غير أهلها (ذو الحليفة) بالتصغير وهذا المكان آثار تسمى العوام آثار على قيسل لانه رضى الله عنه قال الجن في بعض تلك الآثار وهو كذب من قائله ذكره ابن أمير الحاج (ولاهل مصر والشام والمغرب من طريق تبوك) بفتح فضم غير منصرف وقيل منصرف وهي على ما في القاموس أرض بين الشام والمدينة (الحففة) بضم الجيم وسكون الحاء (وهي بالقرب من رايغ) بكسر الموحدة واد بين الحرمين قرب البحر (فن الحرم من رايغ) وهو الموضع الذي يحرم الناس منه على يسار الذهاب الى مكة (فقد أحرم قبلها) أي قبل الحففة لانها متأخرة عنه فيجوز التقدم عليها (وقيل الاحوط) أي الموجب للوجوب (أن يحرم من رايغ أو قبله لعدم التيقن بمكان الحففة) وذلك لانها كانت قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلًا من مكة وكانت تسمى مهبة فنزل بنو عبيد وهـم اخوة عاد وكان أخرجهـم العمالق من يثرب فجاءهـم سبيل فاجتحفهـم الخفاف فسميت الحففة (ولاهل نجد اليمن) بالاضافة وكذا قوله (ونجد الحجاز ونجد تهامة) بكسر أولها (قرن) بفتح فسكون وهي قرية عند الطائف واسم الوادي كله وغلط الجوهري في تحريكه وفي نسبة أويس القرني اليه لانه منسوب الى قرن بن رومان بن ناجية بن مراد أحد أجداده كذا في القاموس (ولباقى أهل اليمن وتهامة يالم) ويقال ألم جبل على مرحلة من مكة (ولاهل العراق) أي أهل البصرة والكوفة ويسمونهم أهل العراقيين (وسائر أهل المشرق ذات عرق) بكسر فسكون في القاموس ذات عرق بالبادية ميقات العراقيين (والافضل أن يحرم من العقيق) أي احتياطًا (وهي) أي العقيق ولعله أثبت باعتبار البقعة (قبل ذات عرق بمرحلة أو مرحلتين) أي على خلاف فيه (وهن) أي هذه المواقيت (لهن) أي لاهلهن كما في نسخة والمعنى لاهل الاماكن المذكورة المختصة لهذه المواقيت (ولن أتى عليهن) أي على هذه المواقيت (من غير أهلهن) أي من غير أصحاب هذه المواقيت من المواضع المذكورة (وحكمها وجوب الاحرام منها الاحد للنسكين) أي بالاجماع مع جواز تقديمه عليها بالاخلاف (وتحريم تأخيرها عنها) أي لمن أراد أحد النسكين أيضا بالانزاع وانما الخلاف ما ذكره بقوله (من أراد دخول مكة أو الحرم وان كان لقصد التجارة وغيرها) أي من ارادة النزاهة أو دخول بيته (ولم يرد نسكا) أي عند دخوله فيها فعندنا يجب الاحرام مطلقا وعند الشافعي لا يجب الا اذا قصد نسكا (ولزوم الدم بالتأخير) أي بتأخير الاحرام عنها زاد في نسخة (وجوب أحد النسكين) أي أن لم يحرم عند دخولها أو بعده الى أن دخل مكة فيلزم التلبس بعمره أو بجمعة ليقوم بحق حرمة البقعة (وأعيان هذه) أي المواقيت فقط (ليست بشرط) ولهذهذا يصح الاحرام قبلها (بل الواجب عيها أو حذوها) أي محاذاتها ومقابلتها (فن سلب غير ميقات) أي طريقا ليس فيه ميقات معين (برأ أو بغير الاجتهاد وأحرم اذا حاذى ميقاتا منها) أي من المواقيت المعروفة (ومن حذوا الأبعد أولى) فان الافضل أن يحرم من أول الميقات وهو الطرف الأبعد من

في لا يبرئ شي مما يجرى ميقاته غير محرم ولو أحرّم من الطرف الأقرب الى مكة جاز  
 باتفاق الاربعة (وان لم يرم الحاذة) فانه لا يتصور عدم الحاذة (فعلى مرحلتين من مكة) بحذو  
 المحرومة من طرف البحر (ولو ترك وقته) أي ميقاته الذي جاز به (وأحرّم من آخر) أي من ميقات  
 آخر ولو أقرب من الأول الآن الأول هو الأفضل (سقط عنه الدم) أي ولا يشترط في سقوط  
 الدم عنه انه يعود الى ميقاته الذي تجاوز عنه بمخوضه لان الماقه ودم من الميقات تغلیم الحرم  
 المحترم وهو يحصل بأي ميقات اعتبره الشرع المكرم يستوى فيه القريب والبعيد في هذا  
 المعنى ويمكن أن يكون التقدير ولو ترك وقته المختص به وأحرّم من ميقات آخر كالشافعي إذا أحرّم  
 من ميقات المدنى أو عكسه جاز لكن قوله سقط عنه الدم يؤيد ما قدمناه من المعنى (والمدنى) أي  
 ومن بمقناه (ان جاوز وقته) أي تجاوز عن ميقاته المعروف بذى الحليفة (غير محرم) حال  
 بين جاوز ومتعلقه وهو (الى الحنفية كره وفاقا) أي بين علمائنا خلافا لابن أمير الحاج حيث قال  
 هو الأفضل في هذا الزمان (وفي لزوم الدم خلاف) وفيه أنه لا معنى للخلاف لجواز مع التكرار  
 وفاقا وله اشار الى ما في الحنفية أن من كان في طريقه ميقاتان يجوز الى أن يتعدى الى الثاني على  
 الاصح فالدم يكون متقرا على القول المقابل للاصح (وصحح سقوطه) لان الواجب  
 مطلقا اذا مر به الا أنه يسقط عنه بالاحرام من غيره وهذا ظاهر كما قاله في الكبير ولكن الاظهر  
 أن يقال وصحح عدم وجوبه لانه اذا كان في طريقه ميقاتان فالسالك مخير في أن يحرم من الأول  
 وهو الأفضل عند الجمهور وخرجوا عن الخلاف فانه متعين عند الشافعي أو يحرم من الثاني  
 خصه وقيل بل انه أفضل بالنسبة الى أكثر ارباب النسك فانهم اذا أحرّموا من الميقات  
 الأول ارتكبوا كثيرا من المحظورات بعد ذلك وبغيره قبل وصولهم الى الميقات الثاني فيكون  
 الأفضل في حقهم هو التأخير والله أعلم وهذا ما ينافي ما في البدائع من جاوز ميقاتا من  
 المواقيت غير احرام الى ميقات آخر جاز الا أن المذهب أن يحرم من الميقات الأول كره  
 روى عن أبي حنيفة أنه قال في غير أهل المدينة اذا مر واعي المدينة تجاوزوها أي البدائع  
 بأمر بذلك وأحب الى أن يحرموا من ذى الحليفة لانهم لما وصلوا الى الميقات الأول لم  
 يكرهوا ثم تركها انتهى ومثله ذكره القدوري في شرحه وبه قال عطاء وبعض  
 المالكية والحنابلة ووجه عدم التناقض أن حكم الاستصحاب المذكور نظرا الى الاصول  
 خرجوا عن الخلاف في المسئلة والمسارة والمبادرة الى الطاعة في التقديم وأن قوله الاضطرار  
 التأخير بناء على فساد أهل الزمان ومكاثرة مباشرة العصيان ومثله قولهم التقديم على الميقات  
 أفضل حتى قال بعض السلف من اتمام الحج الاحرام من ذبيرة أهله لسكرته مقيد بن يكون  
 أمونا من الوقوع في محظورات اسرامه الا أن قول أبي حنيفة في غير أهل المدينة اشارة الى أن  
 أهل المدينة ليس لهم ان تجاوزوا عن ميقاتهم المعين لهم على لسان الشارع وبه يجمع بين  
 الروايتين المختلفتين عن أبي حنيفة فعنه أنه لو لم يحرم من ذى الحليفة وأحرّم من الحنفية أن عليه  
 دما وبه قال مالك والشافعي وأحمد وعنه ما سبق من قوله لا بأس فيحمل رواية  
 المدنيين وعدمه على غيرهم والله أعلم  
 (فصل في الصنف الثاني وهم الذين منازلهم في نفس الميقات أو داخل الميقات  
 الحرم فوقهم الحل) أي غيقاتهم جميع المسافة من الميقات الى انتهاء الحل (الحج والمعتمر)

سعة) أي جواز ورخصة وعدم لزوم كفارة (ما لم يدخلوا أرض الحرم) أي بلا احرام (ومن ديرة  
أهلهم أفضل) أي لهم (وإلهم دخول مكة بغير احرام اذا لم يريدوا نسكا والالا) أي وان أرادوا  
نسكا فان نفى النفي اثبات (فيجب) أي الاحرام حينئذ وهذا قد علم مما تقدم والله أعلم وما ينبغي  
ان يعلم أن مذهب الطحاوي من أصحابنا ان من كان في نفس الميقات والحرم حكم أهل الآفاق  
ونقل عن بعض العلماء ان من كان بين الميقات والحرم حكمه حكم أهل الآفاق أيضا وقد قال  
سعيد بن جبير لا يجزئ لئلا نترك الاحرام من الميقات وظاهره انه جاز له ركاء المشهور وعند الجمهور رآه  
واجب بنجبر بدم ويمكن حمل كلامه على مذهب العامة بأن يقال التقدير لا يجزئ كاملا

\* (فصل في الصنف الثالث وهم من كان منزله في الحرم) \* كسكان مكة ومنى (فوقته الحرم للحج)  
ومن المسجد أفضل او من ديرة أهله (والحل للعمرة) ليحصل لهم نوع من السفر وفي الجلالة مشقة  
توجب زيادة الاجرم احرام المكي من التمتع أفضل عندنا للعمرة ومن الجمرات عند الشافعي بناء  
على أن الدليل القولي أقوى وهو مذهبه أو الدليل القولي وهو مذهبه (وكذلك) أي مثل حكم  
أهل الحرم (كل من دخل الحرم من غير أهله وان لم ينو الإقامة به كما بقدر العمرة والمتمتع) أي  
من أهل الآفاق (والحلال) أي وكغير الحرم (من أهل الحل اذا دخله) أي الحرم (لحاجة) أي  
غير ارادة لنفسك (الا من دخله) أي الحرم (تارك وقته) أي ميقاته من الحل (فيجب عليه) أي  
على الداخل من غير احرام (العود اليه) أي الى الحل والاحرام منه فان لم يعد وجب عليه الدم  
والله أعلم ثم هل ياتم بترك العود فان كان قادرا عليه نعم والا فلا لأنه لا يجب عليه دم آخر  
بترك هذا الواجب قتل فانه ما أوجبوا عليه العود الا لتدارك العصيان الا قول ليكونه فعلة  
على الوجه الاكمل

\* (فصل في وقته بغير الميقات بغير الحال) \* أي من كون الواحد في الحرم أو الآفاق أو ما  
بينهما من غير أهلها (فيكون ميقات الآفاق الحرم أو الحل) أي اذا صار من أهلها (والمكي  
الحل أو الآفاق) أي على حسب اختلاف حاله (والضابط فيه) أي القاعدة الكلية في هذا  
الحكم (ان من وصل الى مكان صار حكمه حكم أهله) أي اذا كان قصده اليه على وجه مشروع  
بخلاف ما اذا كان على غير وجه مشروع بأن جاوز الميقات من غير احرام ودخل الحرم أو خرج  
المكي الى الحل لاحرام الحج فانه لا يصير حكمه حكم أهل ما خرج منه أو دخل اليه (فلو خرج  
المكي الى الآفاق أو الحل لحاجة فهو وقته للحج أو للعمرة) أي بطريق الافراد اذا خرج في  
الاشهر وأما ان خرج قبلها فله القران والتمتع أيضا (الاذا قصد) أي في خروجه الى الآفاق  
أو الحل (ترك وقته) أي ترك ميقاته (عمدا) لا قصد آخر بل لاجل ان يدخل للاحرام كما تقدمناه  
(والآفاق أو الحل) أي المنسوب الى ما بين الميقتين (اذا دخل مكة أو الحرم فهو وقته) أي  
فالحر صار ميقاته للحج والحل للعمرة (الاذا قصد) أي بالمجاورة (ترك وقته) أي عمدا (بأن  
دخل لاجل الاحرام لا غير) أي لا غير الاحرام من المقاصد في الخروج

\* (فصل في مجاوزة الميقات بغير احرام من جاوز وقته) أي ميقاته الذي وصل اليه سواء  
كان ميقاته الموضوع المعين له شرعا أم لا (غير محرم) بالنصب على الحال (ثم انحرم) أي بعد المجاوزة  
(أولا) أي لم يحرم بعد ذلك (فعليه العود) أي فيجب عليه الرجوع (الى وقت) أي الى ميقات

من المواقف ولو كان أقرب إلى مكة ولم يتعين عليه العود إلى حصون ميثاته الذي تجاوز  
عنه بلا إصرار إلا في رواية عن أبي يوسف فالأولى أن يحرم من وقته كما صرح به في المحيط وروجا  
عن الخلاف (وإن لم يعد) أي مطلقا (فعلية دم) أي لمخالفة الوقت (فلما أحرم آفاق) أحل الوقت  
أي في داخل الميعات (أو أهل الحرم) أي أسرموا (من الحل للبحر ومن الحرم للعمرة أو أهل  
الحل من الحرم) أي على عكس ما عيبر لهم من الوقت (فعلية العود إلى وقت) أي ميعات شرعية  
لهم لا ارتفاع الحرم وسقوط الكفارة (وإن لم يعودوا فعليه الدم) والائتم لازم لهم (فإن عاد) أي  
المجاور (فحل شرعه في طواف) أي من طواف تلك طواف عمرة أو قدوم (أو وقوف) أي  
في وقوف بعرفة (سقط) أي الدم (إن لم يمه) أي من الميعات على مرض أنه أحرم منه سده والا  
ولا تذاق سوى وبلى يصبر بحر ما جئت ودل بسقطه عمرة العود وإن لم يلب (وإن عاد) أي  
المجاور إلى الوقت (وهذا شرعه) أي في أحدهما (كان استلم الحجر) الأولى كأن يوي الطواف  
سواء استلمه أولا وسواء ابتدأ منه أم لا بل الصواب أن يقال أن يوي فانه ليس له ولما بعده تطهير  
في الذاب (أو وصف بعرفة) أي من غير طواف قدوم (لا يسقط) أي الدم (والعود إلى ميثاته) أي  
الذي تجاوزه (أصل) أي ولو كان أنه للعروج عن الخلاف السابق وإن الأسرع في قدر المشقة  
(وليس) أي العود المذكور (شرط) أي في سقوط الدم على طاهر الرواية خلافا لابي يوسف في  
رواية (بل إليه) أي الرجوع إلى وقته (وغیره) أي وعير وقته (سواء في سقوط الدم ومن جاور وقته)  
أي الذي وصل إليه حال كونه (بقصد مكان في الحل) كستان في عامر أو وحدة أو وحدة مثلا  
بحيث لم يجر على الحرم وليس له عمد المخالفة وهذا أن يدخل الحرم بعد دخول ذلك المكان (ثم يدله)  
أي ظهر رأي حادث (أن يدخل مكة) أي أو الحرم ولم يرد كما جئت (وله أن يبدلها) أي مكة  
وكذا الحرم (بغير إصرار) وفيه اشكال اذكر الفقهاء في حيلة دخول الحرم بغير إصرار أن يقصد  
بستان في عامر ثم يدخل مكة وعلى ما ذكره المصنف وقريناه لم تحصل الحيلة كما لا يخفى فالوجه في  
الجملة أن يقصد البستان أولا ولا يصح قصد دخول الحرم بعد قصد البستان أو عارضا  
كما إذا قصد مدنى حدة فسمع وشرا أو لا يكون في حاطره أنه إذا فرغ منه أن يدخل مكة ثانيا  
بجوار من جاء من الهدم مثلا قصد الحج أولا وأنه يقصد دخول حدة فتعا ولوقصد ما وشرا  
لا يقال بصدركه في الشافعي أنه إذا كان قصد الأصل أحد السكبين يجب عليه الإصرار  
والأفلا فاما قول هذا الذي ذكرنا فيما إذا لم يقصد أولا في دخوله أرض الحرم فانه إذا قصد دخوله  
بغير إصرار يجب عليه دم لهنك حرمة الحرم والله أعلم (ومن دخل) أي من أهل الآفاق (مكة)  
أو الحرم (بغير إصرار عليه أحد السكبين) أي من الحج أو العمرة وكذا عليه دم المخالفة أو العود  
(فإن عاد إلى ميعات من عامه وأصرم بحج فرض) أي إذا فرغ أو قضاء أو بدرا وعمرة بدرا أو قضاء  
وكذا عمرة سنة ومستحبة (سقط به) أي سلبته للإصرار من الوقت (مأله بالدخول من السكك)  
أي العبر المتعين (ودم المخالفة وإن لم ينو) أي بالإصرار (بعماله) أي بالخصوص لأن المقصود  
تخصيل تعظيم المنفعة وهو حاصل في ضمن كل ما ذكره والاستحسان والله أن لا يسقط ولا  
يجوز إلا أن ينوي ما وجب عليه بالدخول وهو قول روبرك والفتوحات السنية فانه لا يجوز به بالاتفاق  
عماله إلا تعبير البنية ولعل الفرق بين الصورتين عند الأئمة الثلاثة أن السنة الأولى كالعمارة

لما التزمه فيندرج في ضمن مطلق النية ومقتضاها بخلاف السنة القابلة لانها ليست لما ذكرناه  
 قابلة (وان لم يعد الى وقت) اي بل أحرم بعد المجاوزة (لم يسقط الدم ولولم يحرم من عامه) أي لذلك  
 النسك (لم يسقط) أي ما لزمه (الا أن ينوي عماله) أي خصوصاً (بالدخول) أي بسبب دخوله  
 (بغير احرام) أي حينئذ (ولو دخلها مراراً) أي بغير احرام (فعليه لكل دخول نسك حج أو عمرة)  
 بيان أن نسك وكذلك لكل دخول دم مجاوزة ومن وهم عدم وجوب الدم اذا لم يرد أحد النسكين  
 كصاحب الايضاح شرح الامسلاح فقد خالف الصواب فانه مخالف لاطلاق الاصحاب بأن  
 من جاوزه فاحرم يجب عليه دم المجاوزة ان لم يعد الى الميقات (فان احرم) أي المتجاوز عن  
 الميقات مراراً (من عامه بفرض أو تذر فهو) أي فاحرامه معتبر (عن الاخير منها) أي عن  
 المتجاوز الاخير من المرات (وعليه قضاء البقية وان لم يحرم من عامه فسكاً) أي من النفس  
 الذي سبق (ولو جاوزه كافر فأسلم أو صبي قبل ان يبلغ أو مجنون فافاق ثم احرم من حيث هو) أي من حيث  
 وصل بعد تغيره من حال عدم التكليف اليه (ولو في مكة اجزأه) أي احرامه (ولا دم عليه) لانه  
 صار من أهل محل احرامه والمجاوزة وقعت له في غير حال تكليفه (والعبد اذا جاوز) أي من غير  
 احرام وكذا اذا باشر محظوراً آخر مما تجب فيه كفارة مالية وهو بالغ (ثم عتق فعليه دم) أي  
 بعد عتقه (وكذا لو لم يعتق ويؤديه بعد العتق) وهذا فرع غريب وحكم عجيب حيث لا يتصور  
 أن يؤديه بعد العتق اذا لم يعتق اللهم الا أن يتكلف ويقال التقدير ثم عتق بعد مجاوزته فوراً  
 وكذا لو لم يعتق أي حينئذ ويؤديه بعد العتق اذا عتق

### \* (باب الاحرام) \*

وهو الدخول في التزام حرمة ما يكون حلالاً عليه قبل التزام الاحرام بالنية والتلبية (شرائط  
 صحته) أي صحة الاحرام (الاسلام) وتقدم عليه الكلام (والنية والذكر) والاولى أن يقول  
 والتلبية أو ما يقوم مقامها من الذكر (او تقليد البدنة) أي مع السوق وفيه ان النية والتلبية  
 نفس الاحرام وحقيقته لا شرطه بل الاحرام شرط للنسك والنية من فرائض الاحرام اذ  
 لا ينعقد بدونهما اجماعاً وان ابي وكذا التلبية أو ما يقوم مقامها من فرائض الاحرام عند أصحابنا  
 لانهم صرحوا انه لا يدخل في الاحرام بمجرد النية بل لابد من التلبية أو ما يقوم مقامها حتى  
 لو نوى ولم يلب لا يصير محرماً وكذا الولي ولم ينو وعن أبي يوسف انه يصير محرماً بمجرد النية وهو  
 مذهب الشافعي ومن تبعه وعلى المذهب انه يكون شارعاً عند وجوده ما هل يصير محرماً بالنية  
 والتلبية جميعاً أو باحدهما بشرط وجود الآخر فالمعتمد ما ذكره حسام الدين الشهيد انه يصير  
 شارعاً بالنية لكن عند التلبية لا بالتلبية كما يصير شارعاً في الصلاة بالنية لكن عند التكبير  
 لا بالتكبير (وتعيين النسك ليس بشرط) بل يكفي في صحته أن ينوي بقلبه ما يحرم به من حج أو عمرة  
 أو قرآن أو نسك من غير تعيين (فصح) أي احرامه (مبهماً) وان كان لابد من أن يصير مبيناً  
 ومعيناً (وبما أحرم به الغير) أي معلناً به كما في حديث علي كرم الله وجهه حيث قال احرمت  
 بما أحرم به النبي صلى الله عليه وسلم (وشرط بقاء صحته ترك الجماع) اي قبل الوقوف في الحج وقبل  
 الطواف في العمرة لان الجماع حينئذ مفسد لما وفيه عد تركه المفسد شرطاً لمساهمة لا تخفى لان  
 الشرط هو الفرض المقتضى عدمه على الركن سواء مراد بقاؤه الى آخر الفعل اولاً كالتطهارة والنية

في الصلاة وكذا ترك الارتداد مطلقا (وشروط بقاءه) أي بقاء الاحرام على حاله من غير رفضه (ان لا يذخله) أي الاحرام بحجة أو عمرة أخرى (على جنسه) أي من احرام حجة أو عمرة سابقة (قبل اتمام الاول) أي قبل اتمام العمل المتعلق بالاحرام الاول ونحو وجهه عن اعماله جميعا (وكذا على خلاف جنسه) بأن يكون الاحرام الاول بجمع أو عمرة والثاني على خلافه (في صور) أي خاصة (تأني) أي سبأني يسأنا واحكامها من الرض وما يترتب عليه من الدم في باب اضافة أحد النكحيين إلى الآخر (وواجبانه) أي واجبات الاحرام (كونه من الميقات وصونه عن المحظورات) أي باعتبار اختيار تركها بالدماء والكفارات فلا ينافي ان ترك المحظورات من المفروضات (وسفته كونه) أي كون احرامه بالحج لا مطلق احرامه لتقليده بقوله (في اشهر الحج) أي لا قبلها فانه مكروه عندنا غير جائز عند الشافعي (ومن ميقات بلده) أي ان مر به كما في نسخة صحيحة لان الواجب هو الاحرام من الميقات ويصح من غير الميقات أيضا والسنة أن لا يعدل من خصوص ميقات بلده أو طريقه وهذا عام لمطلق الاحرام وكذا قوله (والفصل) وهو سنة للاحرام مطلقا (أو الوضوء) أي في النيابة عنه لكن عند ارادة صلاة ركعتي الاحرام ثم هذا الفصل للتطاف في الاصل حتى يلزم الحائض والنفساء ولا ية وم مقامه التيم بخلاف الحدث اذا أراد أن يصلي صلاة الاحرام (وليس ازار ورداه) فالأزار من الحق والرداء من الكتف ويدخل الرداء تحت البدن المبني بقلبه على كنفه الايسر ويبقى كنفه الايمن مكشوفًا كذا في الخزانة ذكره البرجندي في هذا المحل وهو وهم ان الاضطباع يستحب من أقل أحوال الاحرام وعليه العوام وليس كذلك فان محل الاضطباع المسنون انما يكون قبيل الطواف الى انتهائه لا غير (والتطيب) أي استعمال الطيب في البدن والنوب قبل الاحرام سواء بقي جرمه بعد أو لم يبق وفي الاول خلاف (وراء الركعتين) أي لسنة الاحرام (الاي وقت السكراهة) أي كراهة القرض أو الفل (وتميب التلبية) أي الواردة في الروايات الحديثية من غير زيادة ونقصان وقيل ان زاد جاز بل أحب (وتكرارها) أي ثلاثا في كل ما ذكرها (ورفع الصوت بها) لشهادة الارض والجور والمد والشمس والمرأة فان موته عورة فيجب صونها (ومستحباته ازالة التفت) أي ما يوجب الوضوء (قبل العمل) بيان للافضل والا فهو من السنن قبل الاحرام مطلقا (كقلم الاظفار) أي اظفار اليد والرجل (وتقف الابط) أي شعره وينوب عن التفت الافضل لمن اعتاده حلقه (وحلق العانة) ويقوم مقام التفت والحلق ازالة الشعر بالنورة (ونية الغسل للاحرام) فان مطلق النية يكفي لمصلا أصل السنة وكذا نية غسل الجنابة أو الحيض (وليس ثوبين) أي أبيضين كما في نسخة (جديدين) أي غير ملبوسين قياسا على الكفن أو لكونهما لم يعص الله فيهما (أو غسيلين) تبعيداً عن النجاسة وقرباً عن الوساخة فيفيدان أصل لبس الأزار والرداء سنة وبقيّة الاوصاف مستحبة (والنعلين) أي وابس النعلين وان جاوز لبس غيرهما عما لا يستر الكعبين في وسط الرجلين (والنية باللسان) لان المعبر بالمشروط هو قصد الجنان وان جرى على لسانه خلاف ما نوى بقلبه فلا عبرة به (ونيته بعد الصلاة) أي على تقدير انه صلى (بلا فصل) أي بلا فاصلة كثيرة (جالسا) أي حال كونه جالسا قبل أن ية يوم أو يركب أو يمشي (وسوق الهدى) أي بعثه والتوجه معه والهدى شامل للابل والبقر والغنم (وتقليده) أي

تقليد الهدى تطوعاً أو غيره لكنه مقيد بالابل والبقر والحاصل ان تقليد الشاة ليس بسنة اجماعاً  
والابل والبقر يقادان اجماعاً والتقليد هو أن يربط على عنق البدنة قطعة نعل أو شراذم على  
أو عروة مزادة أو لحاء شجرة أي قشرها ونحو ذلك مما يكون علامة على انه هدى قال الكرمانى  
ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر  
ولله الحمد (وتقديم الاحرام على وقته) أى ميقاته (المكافى) لا فاقى (ان ملك نفسه) أى  
بالاحترار عن المحظورات والحفاظ عن المحذورات

\*(فصل فى محرماته)\* أى محرمات الاحرام (وهى كثيرة وسيأتى بعضها) أى فى  
المحظورات مفصلة (ومن هنا خيرا الاحرام عن الميعات) فان الاحرام منه واجب فقوله (وترك  
الواجبات) نعميم بعد تخصيص (و) اما قوله (ارتكاب المحظورات) أى المحرمات المفصلة  
بحال الاحرام من بين الحالات (والاقتناع بها) أى الارتفاق بالمحظورات ولو بغير ارتكاب  
المباشرة بأن يكون اكرهاً أو نسباً أو خطأ أو جهلاً لافانه يفيد رفع الاثم مع تحقق الكفارات  
(واما مفسده فالجماع) أى الحقيقى (قبل الوقوف) أى فى الحج وقبل الطواف فى العمرة بخلاف  
ما بعدهما وزاد فى نسخة (ومبطله الرد) أى الارتداد مطلقاً (الجنون والانغماء) أى الحادثان  
بعد الاحرام أو بعد الاتمام (ومانع عن المضى) أى مضى متلبه وشارعه (فى موجب) بفتح  
الجيم أى مقتضاه من اداء النسك الذى احرمه (فوت الوقوف) أى فى الحج (او الحصر) أى  
حبس العدو وغيره فى الحج أو العمرة وسيأتى حكمهما (ورافعه الرضى) على ما سيأتى بيانه  
(ومن مكر وهائه تقديمه على وقته الزمانى مطلقاً) أى سواء ملك نفسه أو لم يملكه الخروج عن  
الخلاف (وعلى المكافى ان لم يملك نفسه) (والافالاحرام من دويرة أهله أفضل وقبل لزومه  
وتضييقه أكل (والاحرام بلا غسل) حتى للحائض والنفساء (او وضوء) أى نياية عن الغسل  
لمن أراد الصلاة (وترك كل سنة) أى الابدور وعدم قدرة وهو تعميم بعد تخصيص (واحرام  
القارن بالحج قبل العمرة) فان السنة فى حقه أن يحرم بالعمرة قبل الحج حتى فى النية (والجمع  
بين النسك المتحددين) كحجتين وعمرتين (مطلقاً) أى لا فاقى وغيره بالاخلاف (وبين  
المختلفين) كالقران والتمتع (لا الهكى) خلافاً للشافعى رحمه الله

\*(فصل فى حكم الاحرام) أى بعد صحته (لزوم المضى) أى باتمامه ويقسره قوله  
(وعدم امكان الخروج منه الا بعمل النسك) أى جنسه (الذى احرمه) أى من حج أو عمرة وان  
كانا تفلين (وان افسده) أى الاحرام بالجماع (الافى القوات) هذا استثناء من الاستثناء وما  
بينهما جله اعتراضية من شرطية ووصفية والمعنى لا يخرج عن الاحرام بشئ الا بعمل نسك فى  
جميع الحالات الا فى حال قوات الحج بقوت وقوفه (فبعمه العمرة) يخرج من احرامه  
(والاحصار) أى والافى حال الاحصار فى الحج والعمرة (فبذبح الهدى) أى يخرج (والجمع  
أى والافى الجمع) (بين النسكين فبنية الرضى مع ترك الاعمال فى صور) أى فى بعض الصور  
المفروضة من المسائل (وبالشروع فى الاعمال فى أخرى) أى فى صور أخرى (ولو بلانية الرضى فى  
صور) كما سيأتى تفصيلها فى محالها (ووجوب القضاء) بالرفع عطفاً على لزوم (اذا خرج بغير فعل  
ما احرمه) كفى القوات والاحصار (او بفعله فاسداً) كفى الجماع المذكور (قبيل

(الاف المظنون) اى الافين شرع باحرام يظن انه عليه (اذا احصر) فانه لا يجب حينئذ عليه  
 القضاء لانه لا يجب عليه الاداء كفى الصلاة والصوم ولكن هذا الحكم مقيد بحال الاحصار  
 لانه اذا احصر وتمثال بالدم لا يحتاج الى الافعال للخروج فلا يلزم القضاء بخلاف ما اذا كان  
 احرامه على غير وجه الظن ثم احصر فانه يجب عليه القضاء عندنا خلافا لشافعي واما لو احرم  
 بجمعة او عرفة على ظن انه عليه ثم تبين انها ليست عليه يلزم المضي بخلاف الصلاة والصوم  
 لمصوم قوله تعالى واتقوا الحج والعمرة لله ولانه لم يشرع فسخ الاحرام ابدا الا بالدم والقضاء  
 وذلك يدل على لزوم المضي مطلقا بخلاف المظنون في الصلاة على ما حقه ابن الهمام (وشروط  
 الخروج منه) اى من احرام العمرة والحج في الجملة (الحلق والتقصير) اى قدر ربيع شعر  
 الرأس (في وقته) وهو باعتبار صحته بعد طلوع الفجر في الحج وبعد اكثر الطواف في العمرة واما  
 باعتبار وجوبه فوقته بعد الرمي في الحج وبعد السعي في العمرة واما باعتبار جواز فوقته طول  
 عمره (الاذا تعذر) اى الحلق او بدله بأن لا يوجد حلق او آلة او وجد الكفن في الرأس علة  
 مانعة من الحلق (فيسقط) اى التحال (بلا شيء) اى من وجوب دم او صدقة واما اذا لم يكن  
 في الرأس شعرا او يكون فيه شعر فيجب او يستحب امرار الموي على (الافى الرقص كما امر)  
 فانه يخرج من الاحرام دون الحلق وما يقوم مقامه (وتحليل زوجته) اى والافى تحليل زوجته  
 (ومملوكه) اعم من عبده وجاريته (بفعل محظور) اى محظور ما كان في نفسه اى اى محظور من  
 محظورات الاحرام كالجماع للمرأة والبارية والتطيب والحلق ونحوهما الهه او غيرها (فانه)  
 اى المحرم من الزوجة والمملوك (يخرج منه) اى من الاحرام (بالحلق) اى ولا تقصير بل  
 بفعل ذلك المحظور

• (فمسل) الاحرام في حق الاماكن اى باعتبار اصحابها (على وجوه) اى انواع  
 مختلفة الاحكام (الواجب) اى منها الواجب كون احرامه (من اى ميقات كان) اى سواء كان  
 ميقات بلده او غيره (والسنة) اى والشرعية المقررة ان يكون احرامه (من ميقات بلده) اى  
 دفعه للخروج عن الامة فلا ينافيه قوله (والافضل من ديرة اهله) لانه من باب المبادرة  
 الطاعات والمسايرة الى الخيرين ولما فيه بعض السلف قوله تعالى واتقوا الحج والعمرة لله  
 (والفاضل كل ما قدمه على وقته) اى من غير ديرة اهله قبل وصول ميقاته اسكن بشرط كونه في  
 اشهر الحج (والحرام) اى المحرم (تاخير عن الوقت) اى الميقات المعين له (والمكروه تجاوز  
 وقته الى ادنى منه) اى اذا كان في طريقه ميقاتان وهو ممن يملك نفسه بالحفظ عن المحظور والافضل  
 فقد سبق ان تأخيرها الى الميقات الثاني افضل من اسرامه في الميقات الاول (ويصح في الكل)  
 اى ويصح الاحرام في جميع الصور الموافقة والمخالفة حتى في المحرم مما تقدم الا انه يجب فيه  
 الدم (فلا يشترط لصحته) اى لصحة الاحرام (مكان ولا زمان) خلافا لشافعي في الثاني فان  
 الاحرام ركن عنده فلا يصح قبل وقته وشرط عندنا فيه ص ما لا يكرهه او ملك نفسه ام لا  
 (وكذا لا يشترط) اى لصحة الاحرام (هيئة) اى صورية (ولا حالة فلا حرم لابس الخيط او حجامعا  
 انه قد في الاول صحيحا) اى ويجب عليه دم ان دام لابس يوم او الا فصدقة (وفي الثاني فاسدا) اى  
 انعقد حال كونه فاسدا فيعمل ما يعمل ففسد الحج من المضي فيه ثم قضاؤه من قابل وفي المطلب

الفائق عن السفن في لوا حرم مجامعها بسد حجه ويلزمه المضى فيه هكذا أطلق رقباس ما ذكرنا  
في الصوم انه ان نزع في الحال لم يفسد احرامه والافسد انتهى ومعنى في الحال انه لا يقع منه  
الادخال بعد تحقق النية والتلبس فان الاخراج لا يسمى جماعاً من كل وجه فهو بمنزلة خلخ  
التياب فانه لا يسمى بساكنة لا يخلو عن التلبس والمباشرة بالكلية ولعل هذا هو وجه الاطلاق  
والقياس على الصوم قديقال انه مع الفارق لان امر الصوم مما سوي فيه جماع الناس بخلاف  
حال الاحرام والله اعلم بالمرام

\* (فصل في وجوه الاحرام) \* اي انواعه بالنسبة الى الخاص والعام وهي اربعة  
(قران) وهو الجمع بين العمرة والحج (وتمتع) اي بانتفاع المحظورات بين تحله من العمرة وبين  
احرامه بحج اذ لم يسق الهدى (وافراد بحجة) أي سواء أتى بعمره بعدها أو قبلها لكن في غير  
الاشهر (أو عمرة) أي سواء حج قبلها أو بعدها لكن لم يقع في أشهره أو لم يحج أصلاً ومن غير حج  
أو قبل وقته (وأفضلها الاول) أي القران وهو اختيار الجمهور من السلف وكثير من الخلف  
(ثم الثاني) أي التمتع وهو أفضل عند الامام أحمد بن حنبل (ثم الثالث) أي الافراد بالحج وهو  
الافضل عند الامام مالك والشافعي (ثم الرابع) وفيه انه لا وجه للافضلية في حق افراد العمرة  
بل الافضل عند القائل بافضلية افراد الحج هو ان يفرد الحج ويفرد العمرة أيضاً ولا خلاف  
ان الاتيان بالعبادتين أفضل من الاكتفاء بواحدة على سبيل الافراد (وهذه الوجوه) أي  
الاربعة (هي المشروعة) أي في الجملة لكن في جوارها تفصيل بالنسبة الى أهل الامكنة وإذا  
قال (الاولان) أي القران والتمتع (للا فاق) أي جازان أو مشروعان له (والاخيران) هما  
الافرادان المذكوران (مطلقاً) اي لم يلق الناس من الآفاق والمكي لقوله تعالى ذلك أي  
التمتع وفي معناه القران لمن لم يكن أهلها حاضري المسجد الحرام ثم هذا حكم وجوه الاحرام  
المشروعة المأمور بها في الجملة (وأما المنهي عنها) أي من أنواع الاحرام المتصورة (فالجمع بين  
الحجتين) أي باحرام واحد أو بادخال واحدة على أخرى قبل الفراغ من الاولى (أو العمرتين) أي  
بينهما كذلك وهما منهي تحريم فيجب عليه الرض ودمه على ماسية أي في محله (رادخال العمرة  
على الحج مطلقاً) أي لا فاق وغيره لكنه منهي تنزيه لا فاق ومنهي تحريم للمكي قال الشافعي  
رحمه الله لو أحرمت من الميقات بحجة ثم أحرمت بعمره قبل أن يطوف كان قارناً وهو قول الشافعي  
لعله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ولو أحرمت بعمره بعد ما طاف طواف القدوم كان قارناً  
أيضاً ويلزمه في هذه دم جبر على الصحيح انتهى وأما بالصورة الاولى فيصير قارناً مبيتاً وعليه دم  
شكر ونحن ننزه فعله صلى الله عليه وسلم عن هذا النوع بل نقول انه لو أحرمها معاً ونوى بالعمرة  
أو لا نهم بالحج والله أعلم ولذا قال (وادخل الحجة على العمرة للمكي خاصة) الا أنه يصح أدؤهما  
ويكون قارناً مبيتاً يجب عليه دم جبر لا شكر (وكذا القران) أي الجمع بين النفسكين معاً أو  
باحرام عمرة ثم يحج من غير تحلل بينهما (والتمتع) وهو الاتيان بالحج بعد فراغ العمرة بشرط  
وقوعهما في أشهر الحج (له) أي منهي للمكي خاصة لما سبق وعلى ما تقدم حكمه (وأما تنسيب  
الوجوه الاربعة فان افراد الاحرام بالحج) أي ولم يدخل عليه شيئاً (ففرده) أي فهو مفرد وجهه افراد  
(وان افرد بالعمرة) أي ولم يدخل عليه شيئاً (فأما في أشهر الحج أو قبلها) وهو شامل لما بعدها (الا انه

أوقع أكثر اشواطها (أي العمرة فيها) أي في الأشهر وكذا إذا وقع من غير اختيار  
 من زمان وغيره (أولا) أي لم يقع أول يقع أكثر اشواطها فيها (الثاني مفرد بالعمرة والاول)  
 أي وهو الثاني أوقع أكثر اشواطها فيها (أيضا كذلك) أي مفرد بالعمرة (ان لم يحد من  
 عامه) كما قدمنا (أوجب) أي من عامه (والم) أي نزل (بأهله) أي الكائن بالآفاق (المساكن حصصا)  
 بان يكون ما بين الاحرامين (وان لم يلزم بينهما) وهو ظاهر (أوالم المساكن فاسدا) بان الم بأهله حال  
 كونه محرما يحد (فتفتح) أي مسنون (ان سلم الفساد) أي في عمرته أو وجهه (والا) أي فان لم يلزم  
 فيه ما أوفى أحدهما (فان أفسد عمرته فمفرد بالحج أو وجهه فبالعمرة) أي وان أفسد وجهه فمفرد  
 بالعمرة (وان لم يفرد الاحرام بواحد منهما) ما بل احرم بهما معا (أي في زمان واحد) أو أدخل  
 احرام الحج على احرام العمرة قبل ان يطوف للعمرة أربعة اشواط فتقارن شرعا (أي بحسب  
 الشرع سواء كان مبنيا أولا) ان أوقع أكثر طواف العمرة في الأشهر (والا) أي بان أوقع  
 أكثر طواف العمرة قبل الأشهر (فلعله) أي فتقارن من جهة اللغة دون الشريعة (فيلزم دمه)  
 أي دم القران شكرا أو جبرا (في الشرع لا غيره) أي لا في غيره وهو اللغوي لانه ليس بمأجوب  
 الشكر ولا بما يقتضي الجبر (وان أدخل) أي الآفاق (احرام العمرة على الحج) أي على احرامه  
 (قبل أن يطوف للقدوم) أي قبل أن يشرع فيه (ولو شوطا فتقارن مسمى أو بعد ما طاف له) أي  
 للقدوم والمعنى ان وقع ادخاله بعد شروعه في طواف القدوم (ولو شوطا) أي ولو كمل شوطا  
 (فأيضا مسمى) أي قارن مسمى (الا انه أكثر اساءة من الاول) فكان حقه أن يقول في الاول  
 شوطا وفي الثاني ولو شوطا ليفترقا القارنان وبقيين حكمهما فاما لم يظهر لك وجه الخلل وسبب  
 بيان في محله الا ليق به

(فصل في صفة الاحرام) أي في كيفية صفة دخول المحرم في الاحرام لاحد النسكين على  
 وجه السنة والاستحباب والافضلية (إذا أراد) أي الناسك (ان يحرم) أي يحج أو عمرة أو يهما  
 (بمنصب ان يقص شاربه) أي تنظيفا وخشية لاطالته لوطال زمان الاحرام ولم يذبح حتى رأسه  
 لان المستحب هو ابقاء شعره لوقت الخروج من الاحرام بحلقه تنظيفا لا يزيان أجره ولانه صلى الله  
 عليه وسلم وأصحابه لم يكونوا يحلقون رؤسهم الا بعد فراغهم من مناسكهم غير ما رفع له بعدنا على  
 رضى الله تعالى عنه ولا عبرة بما يشعله العامة من أهل مكة وغيرهم من حلق رؤسهم عند قصد  
 احرامهم ولو كان مدة احرامهم بسيرة (ويقل) بتشديد اللام المكسورة وتخفيفها أي يقطع  
 (اظفاره) أي من يديه ورجليه (ويقتف) وهو الافضل لمن اعتاد (أو يحلق ابطيه) أي شعرهما  
 وهو متنازع فيه (ويحلق عاتيه) أي شعرها والمقصود النظافة بأي نوع من أنواع الازالة  
 ولو بالنورة فيها وفيما قبلها (ويجاءع أهله) أي امرأته (أو جاريته ان كان) أي أهله (معها) تحصينا  
 للفرج وحقا عن النظر لهما (ويتجرد عن لبس الخيط) أي قبل النية والتلبس (ويقتل بسدر  
 أو نخود) كالدلوك وماء الحار وغيره (ينويه) أي حال كونه يقصد اغتساله (للاحرام) أي  
 ليحصل له الاجر التام والافيكفيه أصل الفعل أو مطلق النية أو انضمام نية غسل الجنابة معه  
 (أو يتوضأ) أي يغسل أعضائه وضوئه فان ما لا يدرك كله لا يترك كله (والفضل أفضل) أي لانه  
 سنة مؤكدة (والله ضوء يقوم مقامه في حق إقامة السنة) أي المستحبة (لا الفضلة) أي لافضلة

السنة المؤكدة وفيه اشارة الى ان التيمم لا يقوم مقام الغسل مطلقا الا اذا اراد به صلاة الاحرام ثم الغسل انما يقع عن السنة اذا تحقق معه الاحرام سواء صلى به أم لا (وبسالة) أي في أول طهارته (وبسرح) بتشديد الراء أي يمشط (رأسه) أو شعر رأسه بعد تدهينه أو قبله وكذا حكم لحيته (عقب الغسل) أي حال بقائه رطوبته (وهذا الغسل أو الوضوء يستحب للحائض والنفساء والصبي) أي الذي لا يصلي (ولا يقوم التيمم مقامه عند العجز عن الماء) أي الا ان جازله ان يصلي صلاة سنة الاحرام فانه يتيمم حينئذ (ولو اغتسل ثم احدث ثم توضأ) أي أو تيمم (واحرى لم ينل فضل الغسل) لان كماله أن يصلي به (وقيل ينال) أي فضله السنة لان الغسل من سنة الاحرام ولهذا يستحب لمن لا يصح له الصلاة أيضا أو يكون في وقت كراهة الصلاة وهذا هو الاظهر وان كان الجمع اذا أمكن افضل واكمل فتأمل (ولو احرى بالغسل ووضوء) وكذا بالصلاة (جاز) لانه ليس من شرائط الاحرام ولا من واجباته (ويكره) أي حيث ترك السنة بلا عذرة (ويستحب ان يطيب ويدهن) بتشديد الدال أي يستعمل الطيب والدهن في بدنه وكان الاولى ان يقول يدهن ويطيب ليتوجه قوله (وبما لا يبقى أثره) أي من الطيب (أفضل) أي خروجا عن خلاف محمد وغيره (ويستحب ان يكون بالمسك واذهاب جرمه بماء الورد ونحوه) أي من الماء الصافي (والاولى ان لا يطيب ثيابه) لانه نوع من أثر بقائه لاسيما وقد يتصل احيانا عن بدنه فيكون كانه لا لبس ثوب مطيب أو مستعمل للطيب في اثناء احرامه والله أعلم

\* (فصل) \* ثم يتجرد عن الملبوس المحرم) بتشديد الراء المفتوحة أي الممنوع الممنوع (على المحرم) من الخيط والمعصر ونحو ذلك (ويلبس من أحسن ثيابه) لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد أي ارادة كل عبادة (ثوبين جديدين) تشبيها بـ كفن الميت وهو الافضل (أو غسيلين) أي للطهارة والنظافة (أبيضين) وصف لثوبين وهو الافضل من لون آخر كما هو في أمر الكفن مقرروا لقوله صلى الله عليه وسلم البسوا الثياب البيض فانها أطهر وأطيب وكننوا فيها موتاكم رواه جماعة (غير مخيطين) بيان للافضل والا فاذا لم تكن الخياطة على وجه الخيط الممنوع جاز (ازارا) أي يستر العورة (ورداء) يستر الكتفين فان الصلاة مع كشفهما أو كشف أحدهما مكروهة وانما يسق الضطباع حال الطواف فقط خلافا لما توهمه العوام من مباشرته في جميع أحوال الاحرام (ويجوز) أي الاحرام (في ثوب واحد) أي بأن يكفي بما يجب عليه من ستر العورة (وأكثر من ثوبين) بأن يجعل واحدا فوق واحدا ويبدل أحدهما بالآخر (وفي اسودين) وكذا في أخضرين وأزرقين (أو قطع خرق) أي وفي خرق مقطعة أولا (مخبطة) ثانيا (والافضل أن لا يكون فيه ما خياطة) أي اصلا

\* (فصل) \* ثم يصلي ركعتين بعد اللبس) أي لبس الارارين وكذا بعد التطيب (ينوي بهما) أي بالركعتين (سنة الاحرام) ليجزئ فضيلة السنة ولو أطلق جاز (يقرا فيهما الكافرون والاخلاص) أي بعد القامحة لحديث ورد بذلك ما فيهما من البراءة عن الشرك وتحقق التوحيد فهو بيان الافضل وفي الظهيرية ان كثيرا من علمائنا يقرؤون بعد الكافرون ربنا لاترغ ولربنا الآية وبعد الاخلاص ربنا آتنا من لدنك رحمة الآية (ويستحب ان كان بالمسجات مسجد) أي مأثور (أن يصليهما فيه) أي لتحصل له زيادة بركة المكان (ولو احرى بغير صلاة جاز) أي جاز احرامه لافعله

بينهما بهذا الدعاء والله أعلم وفي شرح الكنز واستحب بعضهم ان يقول بعد التلبية اللهم اعني على فرض الحج وتقبله مني واجعلني من وفدك الذين رضى عنهم وارضى وقبلت اللهم قد احرم لك شعري وبشري ولحي ودمي وعظامي (وان احرم بعد ما سارا وركب جاز) وكذا اذا قام أو مشى (ويستحب ان يذكر في اهلاله) أي في رفع صوته بالتلبية حال احرامه (ما احرم به من حج أو عمرة) أي بانقرادهما (أو قران) أي باجتماعهما (فيقول لبيك بحجة) أي اذا أراد الحج فقط والافيه قول لبيك بعمره أو لبيك بعمره وحجته ولو اكتفى بجاءعته منها في النية لكتفى ولما كان الدعاء والنية المذكورين سابقا لمصوّر بن في الحج فقط قال (وان أراد العمرة) أي وحدها (أو القران يذكرهما) أي العمرة وحدها أو القران بأن يقول اللهم اني أريد العمرة فيسرهما لي وتقبلهما مني نويت العمرة وأحرمت به الله تعالى لبيك بعمره أو العمرة والحج جميعا (في الدعاء والنية) أي كليهما ما غايته انه في النية بطريق الفرضية لافادة التعيين وفي الدعاء على سبيل الاستحباب كما في التلبية (وفي القران) أي دعاء ونية (يقدم) أي بطريق الاستحباب (ذكر العمرة على الحج في اللفظ) أي المقرون بالنية بأن يقول اللهم اني أريد العمرة والحج فيسرهما لي وتقبلهما مني نويت العمرة والحج وأحرمت به الله تعالى لبيك بعمره وحجته ويستحب زيادة قوله حقا تعبد اورفا (وان كان احرامه عن الغير) أي نيابة أو تطوعا (فليمنع عنه) وهذا متعين ويستحب في الدعاء ذكره أيضا (ثم ان شاء قال لبيك عن فلان) أي بحجة وبخوها وهو الافضل ولو مرة (وان شاء اكتفى بالنية) أي عنه ولم يذكره لافي الدعاء ولا في التلبية

\*(فصل وشرط النية أن تكون بالقلب)\* اذ لا معتبر للسان اجابا بل قبل انه بدعة الا أنها مستحسنة أو مستحبة لتدبير القلب واستحضاره (فينوى بقلبه ما يحرم به) أي ما يقصده به الاحرام (من حج أو عمرة) أي مفردين (أو قران) أي مجتمعين (أو نفسك من غير تعيين) أي ولو احتاج بعده الى تعيين وكذلك اذا كان مهمما معلقا بنفسك غيره (وذكره) أي بيان ما يحرم به (باللسان مع ذلك) أي مع قصده بقلبه (أفضل وليس) أي الجمع بينهما (بشرط) اتفاقا (ولو نوى بقلبه ولم يتكلم بلسانه صح) أي اذ بالي بلسانه (وان جرى على لسانه) أي نوع من النية (خلاف ما نوى بقلبه) أي بالخصوص (فالعبارة بما نوى) أي في جزمه (لا بما جرى) أي مضى على لسانه كما في باب الصلاة وهذا حكم النية وفي معناه حكم التلبية ولذا قال (فلولي بحجة ونوى بقلبه العمرة أو لولي بعمره ونوى بقلبه الحج أو لولي بهما جميعا ونوى أحدهما أو لولي باحدهما ونوى كليهما فالعبارة بما نوى) ثم التلبية وان كانت فريضة لا تصح الا باللسان مع القدرة لكن لا يشترط فيها التعيين بل مطلق التلبية كاف في حصول الشرط

\*(فصل وشرط النية أن تكون باللسان فلو ذكرها بقلبه لم يعتد بها)\* أي تلك التلبية اللسانية المجردة عن احضار النية الجنازية (والاخر من يلزمه تحريك لسانه) أي ان قدر فاته نص محمد على انه شرط (وقيل لا) أي لا يلزم (بل يستحب) أي تحريكه في المحيط تحريك لسانه مستحب كما في الصلاة وظاهر كلام غيره انه شرط أمافي حق القراة في الصلاة فاختلفوا فيه والاصح انه لا يلزمه التحريك فنبغي أن لا يلزمه في الحج بالاولى فان باب الحج أوسع مع أن القراة فرض قطعي متفق عليه والتلبية أمر ظني مختلف فيه (وكيل ذكر يقصده تعظيم الله سبحانه) أي

ولم يروا بالذم على الصحيح (يقوم مقام التلبية كالتلليل والتسليم والتسبيد والتكبير وغير ذلك) أى من أنواع الثناء والتعجب (ولو قال اللهم بمعنى يا الله يجزيه) وهو الأصح في الصلاة أيضا كما في المحيط (وقيل لا) أى قياسا على الصلاة حيث لا يجوز فيها بدلا من تكبير الافتتاح عند بعضهم والدرق ظاهر (ويجوز الذكر) وكذا التلبية (بالعربية والفارسية وغيرهما) كالتركية والهندية ونحوها (بأى لسان) أى بأى لغة ويسأل (كان) واجهه ورعى أنه يستوى فيه من بحس العربية ومن لا يحسن أو هو الصحيح بخلاف افتتاح الصلاة عندهما فالفرق أن باب الحج أوسع (والتلبية مرة فرض) وهو عند الشروع لا غير (وتكرارها سنة) أى في المجلس الأول وكذا في سائر المجالس إذا ذكرها (وعند تغير الحالات) كالأصباح والأمساء والأمحار والمخروج والدخول والقيام والقعود والمشي والوقوف وملاقاة الناس ومقارقتهم والمزاينة والنوذة وامثال ذلك (مستحب مؤكد) أى زائدة تأكيد على سائر المستحبات (والاكثار مطلقا) أى من غير تقييد بتغير الحال (مندوب) أى مطلوب شرعا ومثاب عليه أجزءا من مرة التندب دون مرة الاستحباب (ويستحب أن يكرر التلبية في كل مرة) أى شرعا (ثلاثا وان يأتي بها) أى بالثلاثة (على الولا) بالكسر أى الموالاة والمناجاة من غير فصل بينهما بخلاف أكل طعام وشرب ماء (ولا يقطعهما بكلام) أى أجنبى عن التلبية (ولو رد السلام في خيلاها جاز) يعنى وجاز أن لا يرده في خيلاها بل يؤخره حتى يرده بعد فراغه ان لم ينته الجواب بالتأخير عنها (ويكرهه غيره أن يسلم عليه) أى حال تليته جهرا وهل يستحق الجواب حينئذ الا طهر ثم (ولا ينبغي أن يخجل) أى يقع خللا (بشيء من التلبية) أى من شأنها وأعرابها (المسنونة) أى التي تقدمت والمقصود أنه لا يتخص شيئا منها (فان زاد عليها) أى بعد فراغها الا في خيلاها (خسن) بل مستحب بأن يقول ليك وسعديك والخير كله بيدك والرغبات اليك اليك اله الخلق ليك بحجة حقا تعبد اورفا ليك ان العيش عيش الآخرة ونحو ذلك فياوقع ما ثور الاستحباب زيادته وما ليس مرويا بخلافه وحسنه وقد أخرج البراء والبيهقي عن حذيفة رضى الله عنه قال يجب مع الله الناس في صعيد واحد لا تسلكهم نفس فيكون أول من يدعى محمد صلى الله عليه وسلم فيقول ليك وسعديك والخير في يديك والمهدى من هديت وعبدك بين يديك لك واليك لا منامك الا اليك تباركت وتعاليت سبحانك رب البيت فعند ذلك يشفع لذلك قوله تعالى عسى أن يسمعك ربك مقام محمودا كذا في البدور السائرة للسيوطي فهو صلى الله تعالى عليه وسلم أول من قال بلى وأول من قال ليك في عالم الأرواح وأول من ألبى في بعث الأشباح (ويستحب اكثارها) أى غير مقيد بحال من الأحوال بل يستحب (قائما وقائدا) وكذا مضطجعا وماشيا (راكبا ونازلا واقفا وسائرا طاهرا) وهو الاكل (ومحمدنا) أى بالحدث الأصفر لقوله (جنبوا حائضا) وكذا انقضاء (وعند تغير الأحوال) أى عما ذكر وبما يذكر كحبوب الریح وطلوع شمس وغروبها وأمثالها ويستثنى منها حال قضاء الحاجة (والأزمان) أى وتغير الأزمان المشتملة على تغير الأحوال وكذا تغير المكال (وكلماء لا شرفا) بفتحين أى مدمكنا عاليا الأاء يستحب حينئذ ضم التكبير معها (أو هبطا واديا) أى نزل سكانا ففضل الكسر يستحب زيادة التسليم أيضا (وعند اقبال الليل والنهار) أى كما فهم من اختلاف الزمان (وبالاصحان) بكسر

الهمزة أي بالدخول في وقت السجدة لقولهم وإذا أصر ويجوز رفع الهمزة على أنها جمع صحرأى في  
 أو فأنهم (وبعد الصلوات) أي فرائعها (فرضاً) أي أداء وقضاء وكذا القول لأنه فرض عملاً (ونقلاً)  
 أي ما ليس بفرض فيشمل السنة والتطوع وهذا الإطلاق هو الصحيح المعتمد المطابق لظاهر  
 الرواية وأما ما خصه الطحاوي بالمكتوبات دون النوافل والفوات فهو رواية شاذة كما قاله  
 الأسدي جابي اللهم الآن يقال أراد زيادة الاستحباب بعد الفرائض الوقتية ولذا قال ابن الهمام  
 والنعميم أولى (وعند كل ركوب ونزول) كما استفيد من قوله راكبا ونازلا (ولقاء بعضهم بعضاً)  
 أي بعضاً آخر كما قدمناه (وإذا استيقظ من النوم) أي استنبه وكذا إذا قصد النوم وأراد أنه من  
 جملة تغير الحالة (أو استعطف راحلته) أي صرف عنان دابته من طريق إلى أخرى (وإذا كانوا  
 جماعة) وأقارها هنا الثمان ولذا قال (لا يمشي أحد على تلبية الآخر) لأنه يشوش الخواطر  
 ويشوش كمال سمع الحاضر (بل كل إنسان يلبى بنفسه) أي منفرداً بصوته (دون أن يمشي على  
 على صوت غيره) أي على وجه الجمعية لا الشبهية وكذا قيل إن المدارس القرآنية إنما تستحب  
 إذا كان يقرأ واحد بعد واحد دون الهيئة الاجتماعية على ما أحدثه القراء المصرية والشامية  
 (ويستحب أن يرفع بها) أي بالتلبية (صوته) وكما بالغ فهو أحب لشهادة كل من بلغه لكن  
 لا بحيث ينقطع صوته وتضرر به نفسه لما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم قال لبعض أصحابه  
 حين تجاوزوا عن الحد في رفع أصواتهم لبعض الأذكار في الأسفار اربعوا على أنفسكم فإنكم  
 لا تدعون أصم ولا بعيدها بل تدعون سميعاً قريباً وهذا قال ابن الحاج المالكي وليحذر عما  
 يفعله بعضهم من أنهم يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى يعقر واحد قومه وبعضهم يحفظون  
 أصواتهم حتى لا تكاد تسمع والسنة في ذلك التوسط انتهى فاذكره المصنف من أن رفع  
 الصوت بالتلبية مستحب فيه مسامحة لأن المعتمد أنه سنة كما صرح به قوام الدين في شرح  
 الهداية وكذا قال المحقق ابن الهمام هو سنة فإن تركه كان مسياً ولا شيء عليه ولا يالع فيه  
 فيجهد نفسه كيلا يضره ثم قال ولا يخفى أنه لا منافاة بين قولنا لا يجهد نفسه بشدة رفع الصوت  
 وبين الأدلة الدالة على استحباب رفع الصوت بشدة إذ لا يلزم بين ذلك وبين الاجتهاد إذ قد  
 يكون الرجل جهوذاً في الصوت عالياً طبعاً فيحصل الرفع العالي مع عدم تدهبه به (الأن يكون  
 في مصر) فإنه لا يستحب أن يرفع صوته خوفاً من الرياء والسمعة والظاهر أن يكون يتضرر  
 فصحف على بعض من حرر (أزاهراً) فإنها لا ترفع صوتها بل تسمع نفسها لا غير كما صرح به  
 شارح الكنز ولأن صوتها عورة فرفعها بكشفه عبدة (ويلى) أي حال أحراره (في مسجد مكة)  
 الظاهر أنه من غير رفع صوت بالغ يشوش على المصلين والطائفين فإن ابن الضياء من علمائنا  
 صرح بأن رفع الصوت في المسجد ولو بالذكور حرام (ومنى) أي وفي منى أو في مسجدها كما ذكرنا  
 (وعرفات) وكذا بعده في منى دلالة إلى أن يرمى (لا في الطواف) أي لا يلبى حال طوافه مطلقاً لأن  
 اشتغاله حينئذ بالأدعية المأثورة أفضل وهذا إذا أراد به طواف القدوم أو طواف الفرض على  
 فرض تقديمه على الرمي والالتلبية في طواف العمرة ولا في طواف الفرض بعد الرمي (وسعى  
 العمرة) أي ولا في سعي العمرة فإن التلبية تنقطع بأول شروعه في طوافها وأما ما أطلق بعضهم  
 من أنه لا يلبى حاله السعي فمعين جله على سعي العمرة أو سعي الحج إذا أخره وأما ما صرح في الأصل

من أنه يلي في السعي فيحصل على سعي الحج إذا قدمه ثم لا خلاف في أن التلبية اجابة الدعوة  
 وانما الخلاف في الداعي من هو وقبل هو الله تعالى وقبل هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل  
 هو الخليل عليه السلام قال المصنف في الكبر وهو الاظهر قلت ان كان المراد الاجابة الروحانية  
 فلا شك أنه الاظهر والاظهر صلى الله عليه وسلم امر بالنداء أيضا القوله تعالى وأذن في الناس  
 بالحج على خلاف فيه ان المأمور به ابراهيم أو هو عليهم الصلاة والسلام وقد نادى الناس بالحج  
 عام الوداع ثم لا مريية ان الداعي الحقيقي هو الله سبحانه فالصواب ان الخطاب في لبيك لرب  
 الابواب لدلالة ما بعده من اقتضاء اللهم ولا شريك لك وغيره ودعوى الالتفات مما لا يلتفت اليه ولا  
 يرجع اليه (وبقوم تقليد الهدى مقام التلبية) الهدى يشعل الابل والبقر والغنم فكان سقته  
 أن يقول تقليد البدنة كما سرح بقوله (وهو) أي تقليده (أن يربط) بكسر الموحدة وهي  
 النعصى وبضمها (في عتق بدنة) أي في رقبتها وهي متناولة لبقرة عندنا خلافا للشافعي ولذا عطف  
 عليه انصر بحالهم راد بقوله (أو بقرة واجب) أي هديها كقران وبتعة ونذروكمارة (أو نفل)  
 أي تفلح شامل للسنة فانه يستحب الهدى لكل مالك ان يدر عليه فقد أهدى صلى الله تعالى  
 عليه وسلم عام حجة الوداع مائة بدنة نحرمتها اثلاثا وستين بيده الشريفة عدد سنى عمره المنفعة  
 وأمر المرتضى بنحر البقرة (قطعة نفل) أي كاملة أو باقصة (أو مزادة) أي قطعة مزادة  
 وعروتها وهي شخ الميسم بحراب زوادة أو الفرة التي غالبها من الجلد المحسوب في السفر (أو  
 لحاء شجرة) وهي بكسر اللام ممدود أي قشرها (أو نحو) من شر النعل وغير ذلك مما يكون  
 علامة على انه هدى لثلاثة مرضوا له وان عطب وذبح فلا ياكل منه الا الفقراء دون الاغنياء  
 (ويسوقها) أي يدفعها من ورائها فان السوق ضد النود (ويتوجه بها ناولا لاسواق) أي  
 بأحد التسكين معناه أو مبهما أو جعافا قال الكرماني ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق  
 الهدى ويقول الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد (فيصير بذلك) أي بما ذكر من التقليد  
 والسوق مع التلبية على الدواب كما سرح به الاصحاب (محرم) أي ولولم يلب اقيا هسما قام  
 التلبية (لكن الافضل أن يقدم التلبية على التقليد) أي اذا جع بينهما (ان لا يصير محرم  
 بالتقليد) أي أولا (لأن السنة أن يكون الشروع بالتلبية) يعني فلو عكس النية فانه  
 الذميلة (ولا يقوم الاشعار) وهو بكسر الهمزة شق جلد البدنة أو طعننا حتى يظهر الدم منها  
 (مقام التلبية) ولتوجه بها ناولا (بل هو مكروه عند خوف السراية) أي في قولهم جميعا  
 فان أبا حنيفة قال بكراهته مطلقا وها قال لا يباحه لكنه يكره عند خوف سرايته (والأ) أي  
 بأن لا يكون خوف السراية (محسن) أي عندهما (في الابل) دون البقر والغنم وكذا الرجل  
 البدنة من غير تقليد ونوى الحج لا يصير محرما وان توجه معها (والابل تقلد وتجعل) بتشديد اللام  
 المستوحدة فيهما (ونشعر) من الاشعار (والبقر لا تشعر) أي بل تقلد وتجعل لكن يستحب  
 التحليل والتقليد أحب منه والجمع بينهما افضل (والغنم لا يفعل بها شئ من ذلك) أي بما ذكر من  
 الاشياء الثلاثة (ولو اشترى شبعة) أو أقل (في بدنة) أي ابل أو بقرة (فقلدها أحدهم بامرهم)  
 أي بأمر بقتيمهم (ساروا) أي كاهم (محرمين ان ساروا معها أو بغير أمرهم صاروا) أي وسعد  
 (محرم) أي لا بقتيمهم (ولو لم يتباهى) أي أرسله مع شخص أو سيده وقدمه (ثم توجه) أي بعد

ذلك (فان كان) أى الهدى المبعوث (هدى قران أو متعة) أى هدى تمتع (فى أشهر الحج) وسأنى بيانه (صار) أى صاحب الهدى المذكور (ان سارنا ويا) أى للاحرام والجلالة الشرطية معترضة بين العامل وهو صار ومعه ولده وهو (محرم بالتوجه) أى الى الكعبة حال سيره (وان لم يكن لهما) أى للقران والمتعة (أولاه) مافى غير أشهره لا يصير محرما حتى يلحقها ويسوقها) والحاصل ان لاقامة البدنة مقام التلبية شرائط فتم النية وقد تقدمت ومنها سوق البدنة والتوجه معها والادراك والسوق ان بعث به او لم يتوجه معها فى بدنة المتعة والقران فلو قلد هديه ولم يسق أو ساق ولم يتوجه معه لم يكن محرما على المشهور فى المذهب واما اذا قلد البدنة وبعث به على يد رجل ولم يتوجه معها ثم توجه بعد ذلك يريد النسل فان كانت البدنة بغير المتعة والقران لا يصير محرما حتى يلحقها فاذا أدركها وساقها صار محرما لكن المحرق شرط بالاتفاق واما السوق بعد المحرق فختلف فيه فى الجامع الصغير لم يشترطه واشترطه فى الاصل فقال يسوقه ويتوجه معه قال نخر الاسلام ذلك أمر اتفاق وانما الشرط ان يلحقه وفى الكافى قال شمس الأئمة السر خفى فى المبسوط اختلاف الصحابة فى هذه المسئلة فتم من يقول اذا قلدها صار محرما ومنهم من يقول اذا توجه فى اثرها صار محرما ومنهم من يقول اذا أدركها فساقها صار محرما فأخذنا بالمتيقن من ذلك وقلنا اذا أدركها وساقها صار محرما لاتفاق الصحابة على ذلك رضى الله تعالى عنهم واما قوله فى أشهر الحج فراد انه بصير محرما فى هدى المتعة بالتقليد والتوجه اذا حصل فى أشهر الحج واما اذا حصل فى غيرها فلا يصير محرما ما لم يدركها ويسر معها وكذا دم القران على ما ذكره بعضهم واما بدنة التطوع والنذر والجزاء فلا يصير محرما كيفية كان سواء كان فى أشهر الحج أم لا ما لم يدركها ويسقها

• (فصل فى ايام النية واطلاقها \* ومن نوى الاحرام) أى نفسه وكذا اذا نوى النكاح (من غير تعيين حجة أو عمرة) أى أو اراد تجميع بينهما فان كان حقه أن يقول أو قران كفى الكبير (صح) أى احرامه اجماعا فيترتب عليه المحظورات (ولزمه) أى المضى فى أحد النسكين (وله أن يجعله) أى بغير احرامه المبهم (لا يهـ ما شاء) أى من أحد النسكين (قبل ان ينسرع فى أعمال أحدهما) أى من أركانهما (فان لم يعين حتى طاف) أى العمرة أو مطلقا (ولو شوطا كان) أى صار (احرامه للعمرة) أى منقلبا ومصرفا (أو وقف بعرفة) أى قبل الطواف (فالحجة) أى فصار احرامه متعينا للحجة (وان لم ينو) أى وان لم يقصد الحج فى وقوفه فانه ينصرف اليه شرعا وكذا اذا لم ينو فى طوافه فرض العمرة فانه ينقلب اليه (ولو أحصر قبل الافعال) أى أفعال الحج أو العمرة من أركانهم ما وتحلل بدم (أو فاته الوقوف) أى بنو وقته (أو جامع) أى قبل الوقوف أى فاسده (تعين) أى احرامه المبهم (للعمره) فى الصور الثلاثة فى الاولى يجب عليه قضاءها لاقضاء حجة وفى الثانية يفعل أفعال العمرة ويحل ولا يج عليه من قابل وفى الثالثة يجب عليه المضى فى عرة وقضاؤها (ولو أحرم مبهما) أى أولا (ثم أحرم ثانيا بحجة فالاول للعمرة) أى فالاحرام الاول المبهم معين بهما (أو بعمره) أى بأحرم مبهما ثم أحرم بهما (فالاول للحجة) أى تعين لهما (وان لم ينو بالثانى شيئا) أى معينة فى الصورتين (فهو قارن) فيلزمه حجة وعمره اما اذا خرج من بيته يريد الحج فأحرم ولم ينو شيئا فعن أبى يوسف ومحمد انه حج بناء على جواز العبادة بنية سابقة

(ولو أحرم بما غيره) أي ولم يعلم ما أحرم به غيره (فهو مبهم) أي ما أحرمه أو حكمه كالهم  
(فأحرمه بحجة أو غيره) أي على ما سبق (وإن فاته) أي وقوفه (تعين للعمرة فيلزمه وكذا الواحصر)  
وكذا الواجبات فافسده كما تقدم

• (فصل في ولو أحرم بالحلج) أي مطلقا (ولم يفرضا ولا تطوعا فهو فرض) لأن المطلق ينصرف  
إلى الكامل فإن كان عليه حجة الإسلام يقع عنها استحبابا بالاتفاق في ظاهر المذهب وقبل إذا بدأ  
بالحج وعليه حجة الإسلام فأحرم مطلقا كان نقلا ذكره الزاهد (ولو نوى) أي الحج (عن الغير أو  
النذر أو النقل) أي التطوع (كان) أي حجب (عساوي) أي عما عين له (وإن لم يحج للفرض) أي  
لحجة الإسلام بعد ذلك ذكره غير واحد وهو الصحيح المعتمد المقول الصحيح عن أبي حنيفة  
أبي يوسف من أنه لا يتأدى الفرض بنية النقل في هذا الباب وروى عن أبي يوسف وهو مذهب  
الشافعي أنه إذا حج بنية النقل يقع عن حجة الإسلام وكأنه قاس على الصيام المفروض لكن  
الفرق أن رمضان معيار الصوم الفرض بخلاف وقت الحج فإنه موسع إلى آخر الشهر وتطيره  
وقت الصلاة وعنه أيضا إذا نذر بحجة وعليه حجة الإسلام فأحرم مطلقا كان نقلا (ولو نوى  
للمنذر والنقل) أي معا (قبل فهو نفل) وهو قول محمد (وقبل نذر) وهو قول أبي يوسف والأول  
أظهر وأحوط والثاني أوسع ويؤيد الثاني قوله (ولو نوى فرضا) أي حجة (ونقلا فهو فرض)  
أي عند محمد وكذا عند أبي يوسف على الأصح كما في البحر لكن في الكافي ولو نوى حجة الإسلام  
والتطوع فهو حجة الإسلام اتفاقا ما عند أبي يوسف لأن نية التطوع غير محتاج إليها انفلت  
وعند محمد لما بطلت الجهتان فأنه إذا تعارضتا تساقطتا في الحج فتعين صرفه إليه (ولو  
نوى نصف نسك) أي مثلاً (أو جبالا يطوف له) أي طواف الزيارة (ولا يتفق) أي بمرقة لأجله  
(فبما نسك) أي كامل لأنه لا يتجزأ وحكم المبهمة تقدم (أو حج كامل) أي عليه بطواف ووقوف  
لأنه إذا كان له وكذا عليه سائر الواجبات واجتباب الحقا ورات (ولو أحرم) أي بحج (على ظن  
أنه عليه) أي فرضاً أو نذر (فتبين عدمه) أي خلاف ظنه (لزمه المضي) أي انشروعه (وإن  
أفاده فقتضاه) أي لزمه وهذا بخلاف الصلاة لما قد مر (وإن أحصر) أي الظان المذكور  
(فتقبل) أي على ما في البرزوي وكشف الاسرار شرح المنار (لا يلزمه القضاء) لأنه إذا أحصر  
وتحامل بالدم لا يحتاج إلى الأفعال للخروج (وقيل يلزمه وصحبه) أي اللزوم (في الغاية

• (فصل في نسيان ما أحرم به) أي المحرم بعد تعيين إحرامه أولاً (أحرم بشئ) أي معين كحج  
أو عمرة أو قرآن (ثم نسيه) أي ما أحرم به ولم يترجعه بقراءة ظنه بشئ (لزمه حج وعزرة) أي احتياطاً  
أولاً لأنه الفرد الأكمل فإنه النوع الأفضل (يقدم أفعاله عليه) كالقرآن المعروف (ولا يلزمه  
هدى القرآن) أي تحقيقاً عليه بسبب النسيان فإن اللزوم نوع مؤاخذة ولو كان بالقيام للشكر  
بتوفيق الجمع بين الشكر وليكون فرقا بين إحرام المذكر والناسي في الجملة لا يكون حكمهما  
واحداً من جميع الوجوه (ولو أحصر محل) أي يتحامل (بهدي واحد) وهو دم التحلل عن مطلق  
نسكه لما سبق (ويقضى حجة وعمرة) أي احتياطاً (إن شاء جمع بينهما) أي بالقرآن (أو فرق) أي  
فصل بالفتح أو غيره (وإن جامع) أي قبل طواف العمرة (فعليه المضي فيهما وقضاءهما) أي  
انقضاءهما ما بالجامع وعليه شاتان وسقط عنه دم القرآن كما تقدم وأما إذا جامع به بطوافها قبل

الوقوف فيفسد حجه دون عمرته وعليه دم لفساد الحج ودم للجماع في احرام العمرة وعليه قضاء  
الحج فقط وسقط عنه دم القران وباقي الصور سبأ في محله (وعبارة بعضهم) اى كالكرماني  
والسروجي ومؤدى العبارتين واحد الا انه زاد حكم الشك فيه (وان احرم بنفسك واحد معين  
ففسد به اوشك فيه قبل الافعال) اى قبل ان يأتي بفعل من افعال الشك (تحرى) اى اجتمد  
وظلب الاخرى لان غلبة الظن تقوم مقام اليقين في فروع مسائل الدين (وان لم يقع تحريره على  
شئ) اى معين (لزمه ان يقرن) اى قرانا لغويا وهو الجمع الصوري لا القران الشرعى الموجب  
للدنم ولذا قال (بلا هدى) اى دم للقران على ما صرح به في الغاية واما قوله في المحيط فلا يكون  
قارنا فحمل على القران الشرعى للجمع بين العبارات فانه اولى من الحمل على اختلاف الروايات  
(ولو اهل بشيتين) اى نسكين معينين (ففسدهما) اى انهما جحطان أو عزتان أو حجة وعمره (لزمه  
القران) اى الشرعى جلالا لفعل المؤمن على الصلاح المستحسن في الدين (ودمه) اى دم القران  
الموجب للشكر وهذا في الاستحسان والقيام ان يلزمه جحطان أو عزتان (فلو احضر بعث  
به دين) اى لانه في احرامين (وعليه قضاء حجة وعمرتين) لانا جعلناه قارنا بخلاف ما قبله اذ لم  
يعلم يقينا ان احرامه كان بشيتين

\* (فصل في احرام المغمى عليه \* من أغنى عليه) اى من توجه الى البيت الحرام يريد حجة  
الاسلام فأغنى عليه قبل الاحرام (او نام) اى وهو مريض كاسبأنى (فنوى ولي عنه رفيقه)  
اى بعد ما نوى رفيقه عن نفسه أو قبله بأن قال اللهم انه يريد الحج ارأريد الحج له فيسره وتقبله  
منه ثم بلى عنه (او غيره) اى غير رفيقه (بأمره) اى السابق على انما هو ونومه (اولا) اى اولا  
بأمره نصابا ل فعل الغير باختياره (صح) اى احرام الرفيق أو غيره عنه مطلقا و سبأنى بيان  
الاخلاف فيه (و بصير) اى المغمى عليه (محرم) اى بنية رفيقه وتليته وربما يقال يكتفى  
تلبية رفيقه عنه بناء على جواز العبادة بنية سابقة (ولا يشترط) لصحة احرامه (تجريده عن لبس  
المحيط) لانه من باب ارتكاب المحذور (ويجزيه عن حجة الاسلام) اى بخلاف (ولو ارتكب)  
اى المغمى عليه المحرم عنه غيره (محظورا) اى ممنوعا من محرمات الاحرام (لزمه موجه) (بفتح  
الجيم اى مقتضى المحذور من الدم أو الصدقة أو غيره) وان كان غير قاصد (للمحذور لا الرفيق)  
اى لا غيره لانه احرم عن نفسه بطريق الاصل وعن المغمى عليه بطريق النيابة كالولى يحرم عن  
الصغير فينتقل احرامه عنه محرم كما لو نوى هو وولى ولذا لو ارتكب هو ايضا محظورا لزمه جزاء  
واحد لا احرام نفسه ولا شئ عليه من جهة اهلاله عن غيره ثم اعلم انه اذا أمر اصحابه ورفقاءه بذلك  
فلا خلاف فيه واما ان لم يأمرهم بذلك نصا فاهلوا عنه فجاز ذلك ايضا عند أى حنيقة خلافا  
لها ولو احرم عنه غير رفيقه بغير أمره لا رواية فيه واختلف المشايخ على قول أبى حنيفة قبل  
يجوز عنده وقيل لا يجوز وقد ذكر القولين في المحيط والذخيرة قال ابن الهمام والجواز هو الاولى  
قلت وهو الظاهر لثبوت عقد الاخوة بدليل قوله تعالى انما المؤمنون اخوة وقوله عليه الصلاة  
والسلام المسلم اخو المسلم لم لا يتخذ (ولو افاق) اى المغمى عليه بعد الاحرام عنه (أو استيقظ)  
اى النائم المريض بعد نومه الباعث على الاحرام عنه (لزمه مباشرة الافعال) اى بنية أعمال  
الحج وكذا اجتناب المحظورات (وان لم يبق فليل لا يجب) اى على الرفقاء (أن يشهدوا به) يضم

أولاً أي يحضره (المشاهد) أي المشاعر (كالطواف) أي طواف الزيارة (والوقوف) أي معرفة  
بعضها والواجبات من وقوف مزدلفة ورمي الجمره والحي وانما اقتصر على الركنتين لانهما  
المهم في حجة الحج (بل مباشرة الرفقة) يضم فكون ويجوز تثليث الراء وهم جماعة يترافقون  
في الطريق (تجزيه) لان عهد المرافقة قام مقام الامر بالنيابة وهذا القول اختاره جماعة  
جعله صاحب المبسوط الاصح وفي العناية الاصح أن نيابتهم عنه في أدائه صحيحة الا ان احضاره  
أولى لامتنعين وقبل لاتنادى بأداء رفته، واليه مال قاضيخان وصاحب البدائع وغيرهما في  
فتاوى قاضيخان لو أحرم بالحج ثم أغنى عليه قفاؤه حول البيت على بعير أو بقوه بعرفات  
ومزدلفة وأوضاعه بالاجار في يده ودموايه وسعوايه بين الصفا والمروة جازي عن والافلا لكن  
عن محمد لوربي عنه بالاجار ولم يحمل الى موضع الرمي جاز والافضل ان يرمى الجمار بيده ولا يجوز  
ان يطاف عنه حتى يحمل الى الطواف ويطاف به وكذا الوقوف بعرفة انتهى كلامه وهذا  
التفصيل حسن جدا واليه أشار المصنف بقوله (وقيل يجب له الطواف) أي طواف  
الافاضة بان يحمله الرفيق على ظهره أو ظهر غيره وينوي عنه الطواف في قوله (والوقوف) أي  
باحضاره في موقف عرفة ولو ساعة ليكون أقرب الى أدائه لو كان مقيما واليه مال شمس الأئمة  
السرخسي (لا في الرمي ونحوه) من وقوف المزدلفة والحي لكونهما من الواجبات وهي دون  
الاركان في الاعتبارات (ولو أغنى عليه بعد الاحرام) أي بعد تحقق احرامه لنفسه (فحمله  
متعين) أي على رفقائه (وفاقا) أي اتفاقا فقد ذكر غير الاسلام انه اذا أغنى عليه بعد الاحرام  
فيطاف به المالك فانه يجزئه عند أصحابنا بما عاله انه هو الفاعل وقد سبقت البيهقي قال ابن  
الهمام ويشكل عليه اشتراط النيّة في الطواف حيث لم توجد منه فالأولى أن يفعل بأن جوار  
الاستنابة فيما يجزئه فابت قبحوا النيابة في الافعال ويشترط نيّتهم الطواف كما يشترط نيّته الا  
ان هذا يقتضي عدم تعيين حمله والشهود أي الحضور وهو الاصح على ما ذكره في محل آخر  
(فصل في احرام الصبي) يقتد احرام الصبي المير للقل لا للعرض) اذ لا ينعقد احرامه  
عن حجة الاسلام اجماعا فنقوله في الكبير عندنا ليس في محله (ويصح ادائه) أي مباشرة أفعاله  
(بنفسه) أي دون غيره بامره أو بغير أمره لعدم جواز النيابة عند عدم الضرورة (ولا يصح  
من غيره) أي من غير الصبي المير (في الاداء) أي مباشرة الافعال (ولا الاحرام) على ما في  
البدائع من انه لا يجوز ادائه الحج بنفسه وكان حق المصنف أن يعكس في ذكره ما حكمه  
المرتّب بينه ما في وضعه ما حيث قدم الاحرام على الاداء شرعا (بل يعنّ من وليه) أي  
نيابة عنه (فيصرم عنه من كان أقرب اليه) أي في النسب (فلما جتمع والد وأخ يحرم له الواك)  
على ما في فتاوى قاضيخان والظاهر انه شرط الاولوية وهذا كله مبني على انه قاده نقلا  
لكن في شرح الجمع وعندنا اذا أهل الصبي أو وليه لم ينعقد فرضا ولا نقلا وفي الهداية ما يدل  
على انه قاده نقلا ثم قال صاحب الهداية واختلف المتأخرون فنع بعضهم انه قاده أصلا وقيل  
ينعقد ويكون حج عمرين واعتباد انتهى ويمكن الجمع بانه لا ينعقد انعقاد ملزما وينعقد نقلا  
غير ملزم لانه غير مكلف فقائه التعود بعمل الخير ويتفرع عليه انه لو لم يفعل شيئا من  
اليامورات أو ارتكب شيئا من المحظورات لا يجب عليه شيء من القضاء والكفارات ويقوى

ما ذكرنا في اختلاف المسائل واختلفوا في حج الصبي قال أبو حنيفة لا يصح منه قال يحيى بن  
 محمد سمعني قول أبي حنيفة لا يصح منه على ما ذكرناه أصح ما به أنه لا يصح صحة يتعلق بهم أو جوب  
 الكفارات عليه إذا فعل محظورات الاحرام زيادة في الرق لا أنه يخرجهم من ثواب الحج وكذا  
 يريد ما قلنا في الغاية من أن اعتكاف الصبي وصومه وحجه صحيح شرعي بخلاف وأجره له  
 دون أبيه انتهى وانعقدت الأئمة الأربعة على أن الصبي يثاب على طاعته وتكتب له حسنات  
 سواء كان مميزاً أو غير مميز لكن اختلف أصحابنا هل تكون حسناته دون أبيه أو يكون لأجر  
 لو ولد له من غير أن ينقص من أجر الولد شيء ففي قاضي خان قال أبو بكر الاسكاف حسناته تكون له  
 دون أبيه وإنما يكون للوالد من ذلك أجر التعلیم والارشاد إذا فعل ذلك وقال بعضهم  
 حسناته تكون لأبيه يعني أيضاً بناء على التسبب والحاديث تدل عليه فقد روى عن أنس بن  
 مالك رضي الله عنه أنه قال من جملته ما ينتفع به المرء بعد موته أن ترك ولد اتعلم القرآن والعلم  
 فيكون لو ولد له أجر ذلك من غير أن ينقص من أجر الولد شيء (وينبغي لوليه أن يجنبه) بتشديد نونه  
 أي يحفظه ويؤممه (من محظورات الاحرام) كلبس الخيط واسنة عمال الطبيب ونحوهما (وان  
 ارتكب) أي الصبي شيئاً من المحظورات (لا شيء عليه) أي ولو بعد بلوغه لعدم تكليفه قبله  
 (ولا على وليه) أي وان كان سبباً للاحرامه وقائماً مقامه في مباشرة أفعاله وكذا إذا فعل وليه  
 محظوراً فعليه دم واحد ولا يجب عليه من جهة أهله عن غيره شيء (وكل ما قدر الصبي عليه) أي  
 المميز (بنفسه لا تجوز فيه النيابة عنه) بل يفعله هو بنفسه (والأى) أي وان لم يقدر بنفسه عليه  
 سواء كان مميزاً أو غير مميز (جاز) أي فيه النيابة عنه (الاركتى الطواف) فإن الولي لا يصليهما  
 عن الصبي مطلقاً كما أن الوصي لا يصلي ولا يصوم عن الموصى عنه خلافاً للشافعي فيمنع أن  
 كان الصبي مميزاً يصلي ركعتي الطواف والاقبسط عنه كسائر الواجبات وأما الطواف فلا بد  
 أنه يطوف بنفسه أن كان مميزاً ولا يفحمله وليه ويطوف به وكذا حكم الوقوف وسائر المأمورات  
 كالسعي ورمي الجمرات (ولو أفسد نفسه) فيه أنه لا يتصور منه الفساد بالجماع فالهنيئ أنه لو ترك  
 أركانه جميعاً كما يدل عليه قوله (أوترك شيئاً منه) أي من أركانه أو واجباته (لأجره عليه) أي لترك  
 الواجبات (ولا قضاء) أي بترك الأركان من المأمورات حيث شروعه ليس يلزم له لأنه غير مكلف  
 في فعله (ولو بلغ في احرامه) أي في اثباته (فان جددته) أي احرامه (للفرض) أي بعد بلوغه  
 (قبل الوقوف) أي قبل فوته (سقط عنه) أي الفرض (والأى) أي وان لم يجد احرامه للفرض  
 بان دام على احرامه المعتقد للنعفل (فهو) أي فحجه (ثقل) وكان القياس أن يصح فرض الوضوء  
 بحجة الاسلام حال وقوفه لان الاحرام شرط كما أن الصبي إذا تظاهر ثم بلغ فانه يصح اداء فرضه  
 بتلك الطهارة الا ان الاحرام له شبه بالركن لاشتراكه على النية فثبت أنه لم يعد له ما صح له كما ان  
 الصبي لو شرع في صلاة ثم بلغ فان جدد احرام الصلاة ونوى بها الفرض يقع عنه والا فلا  
 (والجنون كالصبي الغير المميز) أي في جميع ما ذكرنا من الاعتقاد وغيره فلو افاق الجنون الذي  
 أحرم عنه وليه وجدد الاحرام قبل الوقوف يكرن ذلك عن حجة الاسلام ثم الجنون حال جنونه  
 لا شيء عليه إذا فعل المحظورات أو ترك الواجبات وذكرنا في الاسلام التزوي وغيره أنه يثاب عليه  
 إذا فعل شيئاً من الطاعات واداء الواجبات فقله (الا أنه إذا جن بعد الاحرام يلزمه الجزاء) مبني

على ما ذكره في النسخة عن النوادر من انه اذا جن البالغ بعهده ثم ارتكب شيئا من محظورات الاحرام فان فيه الكفارة فراقبته وبين الصبي لكنه مخالف لما سرح به الكرماني من ان الجنون لو ارتكب بعض محظورات الاحرام لاشئ عليه وهو محمول على اطلاقه المتناول بخلافه بعد الاحرام وهو المطابق للقواعد الاصولية ان الجنون والصبي خارجان عن التكليف الشرعية بل اظن ان هذا مما اتفق عليه الاثثة الاربعة وكذا قال عز بن جماعة وقيل عليه الكفارة ثم قوله (ويصح منه الاداء) أي بلا خلاف بخلاف ما اذا احرم حال جنونه فانه مما اختلف في صحته ففي البدائع احرام الكافر والجنون لمرئته عدم الاهلية وهو لا ياتي ما قاله ايضا من انه ملحق بالصبي الذي لا يعقل فقال لا يصح منه اداء الحج بنفسه يعني بل يفعله عنه ولله فيروافة ما قاله صاحب المحيط وشروافة الاكل انه يحرم عنه أبوه

• (فصل في احرام المرأة هي فيه) أي المرأة في حق الاحرام (كأجل ان) في اثني عشر شيئا منها (انها ان تلبس الخيط) أي المحرم على الرجل (غير المصوغ) أي يورس أو زعفران أو عصفر الا ان يكون غسبه لا يفتض (والحقيق) أي وله ان تلبس الخطين (والفازين) على ما في شرح العوفي للقردوري وشرح الكرخي وغيرهما وهو بضم القاف وتشديد الفاء ما تلبسه المرأة وتغطي به يدها قال في البدائع لان لبس الفازين ليس بالالتغطية يديها وانما غير ممنوعة عن ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس القفار ينهي يدب حمله عليه جماعة بين الدلائل بقدرة الامكان وسيأتي زيادة تحقيق في البيان (وتغطي رأسها) أي لا وجهها الا ان غطت وجهها بشئ متجاف جاز وفي النهاية ان تسدل الشئ على وجهها واجب عليها وذلك المسئلة على ان المرأة منبهة عن اظهار وجهها للاجانب بالاشروقة وكذا في المحيط وفي الفتح قالوا والمستحب ان تسدل على وجهها شيئا ويجافيه (ولا ترفع صوتها بالتلبية) أي لان صوتها عورة فيعيد الحكم بنفسه عند الاجاب (ولا ترمل) أي في الطواف (ولا تضطبع ولا تسجي بين الميئين) أي بالاسراع والهرولة (ولا تحلق رأسها) لانه مثله كحلق الرجل لحينه بل تقصر (ولا تلمس الحجر) أي الأسود (عند المزاخرة) أي اذا كان هالكا جمع من الرجال (ولا تصعد الصفا كذلك) أي عند المزاخرة (ولا تصلي عند المقام) أي قرب مقام ابراهيم عليه السلام (كذلك) أي وقت التزاحم (ولا يلزمه ادم لترك المصدر) أي طواف الوداع (وتأخير طواف الزيارة عن وقته) أي وتأخير طواف الافاضة عن أيام المحرم (العذر الخبض والنفاس) فيد في المسئلة لكن على ما في البدائع من ان ترك الواجب بعد لا يوجب شيئا لا تكون الصورتان مما اختص به النساء وان مسكان لا يتصور وقوعهما من غيرهن وكلنه في الكبير اعتمد عليه حيث قال انه لا دم عليه التأخير طواف الزيارة عن أيامه بعد ما تم زاده في الكبير انهما ان تلبس الحرير والذهب وتتملى بأى حلى شاءت عند عامة العلماء وعن عطاء انه كرهها ذلك ثم قال وهذا القرقي البصر والعناية ولم يذكره الكرماني وهو أولى لانه غير محتص بحال الاحرام قلت بل الخلاف المذكور محتص بالاحرام والا فلا خلاف لعطاء وغيره في عدم كراهة لبس المرأة حريرا أو حليا (والخنثى) أي المشكل (فيه) أي في هذا الفصل (كالاتنى) أي احتياطاً لئلا يترك حاله في هيئة اللبس مشكل

• (فصل في احرام العبد والامة) أي ولو كان لهما الرقبة من جنسية (باعتقده) أي اجماعاً (احرام

المملوك) أى مذكرا كان أو مؤنثا (بأذن سيده) أى مالكا أو مالكة (وبغير اذنه للنقل) أى  
 وبغيره. بد أيضا للتطوع أى لا لفرض فى الصورتين (والمولى ان يحله) أى يخرجهم من احرامه  
 بحظور (ان احرم بلاذن وكره) أى تحليه (بعده) أى بعد اذنه لانه رجوع عن وعده وفى رواية  
 عن أبى يوسف ان المولى اذا أذن لعبده فى الحج فليس له ان يحله لانه أسقط حق نفسه بالأذن  
 فصار كالحر فلا يحل الا بالاحصار ثم ليس على المولى هدى لتحليه بل على العبد اذا أعتق وعليه  
 أيضا ان يقضى ما أحرم به (وان ارتكب) أى المملوك (محظورا فى احرامه لزمه جواؤه) أى فى  
 الجملة (فان كان) جزاؤه (صوما) كلبسه معذورا (فى الحال) أى يلزمه قبل عتقه (والا) بان  
 كان الجزاء ماليا (فبعد العتق) يكاف بأداءه ولولزمه الا فى ذمته (ولو عتق فى الاحرام لا يمكن  
 فسخه) أى فسخ احرامه وتجديد احرام آخر لفرض لان احرامه ملزم له فيجب عليه اتمامه  
 (بخلاف الصبي اذا بلغ) أى فانه يجوز له فسخه أى فسخ احرامه وتجديده كما سبق (فيضى) أى  
 المملوك (فيه) أى فى احرامه نقلا (ولا يسقط به) أى بهذا الحج (القرض) أى ولو فرض عليه

بعد عتقه

\* (فصل فى محرمات الاحرام) \* أى محظورات احرام أحد النساكين وبمنوعاته المستحيلة على  
 المكروهات التحريمية والشاملة للمفسد منها (الرفق والنسوق والجدال) أى المذكورة فى  
 الآية حيث قال فن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فالرفث هو الجماع عند  
 الجهور أو ذكراه أو دواعيه مطلقا قبل وهو الاصح لانه أبغى فى افادة المبالغة أو بمحضرة النساء  
 أو كل كلام فحش وفجور ووزر وفسوق المعاصى كلها وخصت بحال الاحرام لانها أقبح حيثئذ  
 كلبس الحرير حالة الصلاة وقيل هو السباب وأما الجدال فهو ان يجادل رفيقه حتى يقضيه  
 بالمنازعة القبيحة بخلاف الجدال على وجه النظر فى أمر من الامور الدينية فانه لا بأس به وأما  
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقواعد الشرعية فواجب على كل أحد فى كل حال  
 (والجماع) خص بالذكرا اهتماما بحاله فانه مفسد للنسك فى بعض أحوال احرامه (ودواعيه  
 كالقبلة والامس) وفى معناهما النظر بشهوة والكلام بمفسدة فى الاجنبية (والمفاخدة  
 والمعاينة) كان الاولى ذكرهما بالعكس (بشهوة) هذا القيد لما عدا الجماع بالنسبة الى حلاله  
 من المرأة والامة (وازالة الشعر) من الابط والعانة وغيرهما (حلقاوتها وتورا) أى استعملها  
 للنزوة (واحراقا) لو أمكنه (مباشرة) أى بنفسه (أو تمكينها) أى اغبره حتى يترتب عليه الاثم والا  
 فى وجوب الجزاء والكفارة سواء يكون تمكينه أو غيره كراهلا ومما ما ونحوهما (وحلق  
 الرأس) أى وحلق المحرم رأسه أو رأس غيره حلالا كان أو محرما لم يفرع ان أداء نسكهما وهو  
 تخصيص بعد تعميم وكذا الحكم فى قوله (وتقصيره والشارب والابط والعانة والرقبة وموضع  
 المحاجم) وكذا موضع حججهم (وقص الحية) وكذا اتفقوا (وحلق رأسه أو رأس غيره ولو حلالا) أى  
 ولو كان غيره حلالا وهذا نصريح بما علم ضمنا ويستثنى من ذلك قلع الشعر الثابت فى العين (وقلم  
 الاظافر) الاولى وقلم الظفر (ولبس الخيط) أى على وجهه المعتاد (والقميص) خص بالذكرا لانه  
 لا يجوز لبسه ولو عدم الازار اتفاقا لانه يمكنه ان يأتز به وفى البدائع وان لم يجد ردا مشق قميصه  
 وارندى به يعنى ليكون أقرب الى السنة فى خصوص الهيئة فلا ينافى ما فى البحر لا يحتاج الى شق

فقصه لانه لو ارتدى بالشمع من غير شق لاباس به (والسراويل) أى الاعتدال عدم الازرار على  
 ما سرح به الرازي لكنه ينبغي أن يجعل على سراويل غير قابل لأن يشق ويؤثر به كالثياب في قول  
 الجوهري وان لم يجد الازار يشق ما حول السراويل ما خلا وضع التكة ويترزبه ولولبته كاهو ولم  
 يشقه عليه دم (والعمامة) بكسر العين والمراد به النسي عن تقطية الرأس بلبس المعتاد الا عم  
 من العمامة وغيره اذ قوله (والقلنسوة) كالخصبص (والبرقع) أى على الوجه (والبرنس)  
 بضم نين كالبرقع وهو قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه دراعة كانت أوجبة أو طراعى ما  
 الا ما من فكان حقه ان يذكر بعد القلنسوة (وزر الطيلسان) مثلثة اللام والزبد فتح الرازي  
 أى ربطه بالزبد وعنده على عنقه ومحل فصل المكر وهاتن كجاسيا فى فانه ان أراد لبسه فوق رأسه  
 فلا يحتاج الى تدنزه (والقباء) الطاهره عطف على الطيلسان فده مافيه والاولى ان يعطف  
 على الخيط أى ولبسه لكن اذا أدخل يده في كفه والافان أدخل منكبيه فيه بلا دخل يد فانه  
 بكره وقال زفر عليه دم (ونحوه) أى من الطبقة والثروة واللباد والعباء (وليس الخفين) أى الا ان  
 لا يجد زملين فانه يقطعهما أسفل من الكعبين (والجوربين) أى ولبسه سواء كانا من زملين أو غير  
 منعاين (وكل ما يوارى الكعب الذى عنده عقد شراك النعل) أى فى المفصل الذى فى وسط  
 القدم لا الكعب المعبر عند غسل الرجلين وكذا لبس المحرم الفقازين لما نقل عز الدين بن  
 جماعة من انه يحرم عليه لبس الفقازين في يديه عند الأئمة الأربعة وقال القارسي ويلبس المحرم  
 الفقازين ولعله محمول على جواز مع الصكر راحة في حق الرجل فان المرأة ليست بمسوعة عن  
 لبسها وان كان الأولى لها ان لا تلبسها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا تلبس الفقازين  
 جعما بين الدلائل كذا ذكره ولكن ليس فيه ما يدل على ان الرجل ممنوع عن تعطينه يديه اللهم  
 الا ان يقال هو نوع من لبس الخيط والله اعلم (وليس ثوب مصبوغ بطيب) أى بورس أو زعفران  
 أو عصفرا أو غيرهما يطيب به غيظا كان أو غير غيظا (الا ان يكون غسילה) أى معة ولا كثيرا  
 بحيث انه (لا يتنض) بتشديد الضاد المجمة أى لا يتأثر أثر صبغه لما روى عن محمد انه لا يتعدى  
 أثر الصبغ الى غيره ولا تنقوح منه رائحة الطيب وهو الاصح على ما في البحر الزاخر والبحر  
 العميق وقناوى قاضيخان والبداية فالبعد للرائحة لا لوان واهد الوكان الثوب مصبوغا  
 بصبغ ليس فيه طيب كالقرفة ونحوها فلا بأس بلبسه ولو قبل الغسل لان فيه الزينة فقط  
 والاسرام لا يمنعها وامام فى المقتضات من قوله ولا يترين المحرم فمحمول على خلاف الأولى  
 ونهى التنزيه عنه (وتقطية الرأس) أى كاه أو بعضه لكنه فى حق الرجل (والوجه)  
 أى للرجل والمرأة وكذا قوله (والطيب) أى استعمال الطيب بعد الاسرام (والتهدين) أى  
 تهدين نفسه والاولى أن يقول والتهدين أو والدهن بالفتح والادهان أى استعمال الدهن مطبيا  
 أو غير مطبى في بدنه وأما قوله فى الكبير في ثوبه أو بدنه فيخص بالدهن المطيب على ما هو الظاهر  
 (وأكل الطيب) أى وحده لكن عنده خلافا لها وما روى من زيادة بيان (وشده بطرف ثوبه) أى  
 ربط طيب بفوح ربحه بخلاف شدة عود أو صندل مثلا فى الفتح لا يجوز له ان يشتمس كفى  
 طرف ازاره وهو لا يشتمس العموم المستفاد من اطلاق المصنف (وقيل صيد البر) أى دون البحر  
 وكذا الصطياد (وأخذه) أى امسا كما ابتداء والاعانة عليه (ودوام امسا كفى يده) أى انتهاء

(والإشارة إليه) أي حال حضوره (والدلالة) أي حال غيبته (والإعانة عليه) أي بنوع من أنواع الإعانة كإعانة سكين أو مناوله ربح وسوط (وتنقيده) أي لا خواجه عن محله من غير ضرورة داعية إليه (وكسر بيضه وتبش ريشه وكسر قوائمه وجناحه وحلبه) أي حلب لبنه (وشبهه) وكان حقه أن يذكره عقب قوله وكسر بيضه للمعبر في الكبير عنه بقوله وثني بيضه أو المراد بالثني طيخه الشامل للصيد وبيضه بأي نوع من أنواعه (وبيعه وشراؤه وأكاه) فيفيد أن قله وطبخه وأكاه كل واحد منها لا يحل فعله (وقتل القملة ورميها) أي في الشمس وغيرها (ودفعها الفير) مطلقا (والامر بقتلها والإشارة إليها أن قتلها المشار إليه) وفيه إشارة من حى عنها وإن كان الجزء لا يترقب الاعلى مباشرة المشار إليه قتلها (والقاء ثوبه في الشمس) أي في غيره بفسخه وتخليته (وغسله لهلا كهيا) أي لأجل موتها قبله ولما قبله (وخضب رأسه ولحيته أو عضو آخر بالخناء وغسلهما بالخطمي والوسمة وتليده شعره) أي شعر رأسه (بشحن) أي بشي غليظ (غير مائع) هذا بيان للواقع والافهم مستدركا لفظا ومعنى حيث لا يتصور التليد بالمائع ولو تصور منع عنه أيضا (ولون غير طيب) وأما إذا كان تليد بطيب فهو حرامان قال ابن الهمام وما ذكره رشيد الدين البصروي وحسن أن يلبد رأسه قبل الإحرام مشكلا لأنه لا يجوز استحباب التغطية السكائنة قبل الإحرام بخلاف الطيب انتهى ولعله قاله عليه وهو ليس بيبعد ولا يظهر له فارق بل هو دون الطيب في مقام الارتفاق لانا الصاق شعر الرأس بالصمغ ونحوه كيلا يتخلله الغبار ولا يصيبه شيء من الهوام ويقع من حر الشمس وهذا جائز عند الشافعي ومن تبعه ويؤيده ما رواه أصحاب الكتب الستة عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل ملبد أي يرفع صوته بالتلبية حال كونه ملبد اللهم الآن يقال تليده كان ضرورة (وقطع شجر الحرم وقلعه ورعيه إلا الأذخر) ذكره استطرادا تبعا لما في النهاية وإن كانت حرمة لا تتعلق بحالة الإحرام على الخصوصية ولعل الوجه في ذكره ههنا أن تعرض الحرم لصيد الحرم ونحوه أشد حرمة وأقبح معصية وللتبسيه أن كل حج ليس فيه ارتكاب المحظور فهو الحج المبرور كما أشار إليه صلى الله عليه وسلم بقوله من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه والتخصيص بالرفث مع دخوله في عموم الفسق لكونه مفسدا للحج ولئلا يتوهم جواز الجماع مع الحلال فإنه حرام بالاجماع (وعاب هذه المحظورات) أي المذكورة في فصل المحرمات (يجب الجزاء بمباشرتها) أي ماعد الفسوق والجسدال (وأما التي) أي المحظورات بمعنى الممنوعات التي (لأجزاء فيها سوى الكراهة) استثناء منقطع (فهى هذه) أي المذكورات الآتية بعد قوله هذا

فصل في مكروهاته وإزالة التثقب بتقنين أي الوسخ والدرن وكذا الشعث وهو تفرق الشعر لحديث الحاج الشعث الثقيل ولقوله تعالى ثم ليعضوا أنفسهم وظاهر الآية أن إزالة التثقب حال الإحرام حرام ويؤيده ما في المحيط إزالة التثقب حرام لكنه مقيده بما إذا كان الاعتسال بالماء الحار كما قال ابن الأثير (وغسل الرأس واللحية والجسد) أي سائر البدن (بالسدر ونحوه) كالإشنان والدولك والصابون (ومشط رأسه) لاحتمال قطع شعره ولما فيه من التزين وإزالته الشعث فكان الأولى أن يقول ومشط شعره ليشغل لحيته أيضا (وحكه) أي حك

شعر رأسه وكذا لحيته وسائر جسده كحاشيد المانيه من الشعر من لقطع الشعر وازالته وتنقه  
وأما قوله (إن افنى الى قتل الهوام وازالة الشعر) فغير ظاهر لانه حيث يذهب من الحمرات  
لا من المكروهات (وعقد الطليان على عنقه) فلوا طليان من غير عقد فلا بأس به (والقاء التبا  
والعباء ونحوهما) كالجبية والقروة والباد (على منكبيه من غير ادخال يديه في كفيه) والظاهر  
ان ادخال احدهما كذلك (وعقد الازار والرداء) أي ربط طرف أحدهما بطرفه الآخر (وان  
يجعله) أي كل واحد منهما (بخلال) كحوايرة (وشدهما بجبل ونحوه) من بباطر منطقة (وليس  
التوب المبحر) أي الذي يجره بعد الاحرام قال صاحب السراج الوهاج ولا بأس ان يلبس  
التوب المبحر لانه غير مستعمل بجزء من الطيب وانما يحصل منه مجرد الرائحة وذلك لا يكون  
طيبا لكن قد مد مع العطارين واغرب المصنف بقوله في الكبير ويرد عليه قولهم ان المنع للطيب  
والرائحة لا اللون انتهى حيث لا كلام في اللون ولا في الطيب لعدم الخلاف فيه اولاً في قصد  
الرائحة بالنقل كالشم وانما الكلام للرائحة التي تحصل في التوب أو البدن من غير قصد  
كأنه ودمع العطار ونحوه من لا يكون له ريح فانه جائز لا خلاف نقاس عليه لبس التوب  
المبحر فان بخوره لم يقع بفعله وشبهه لم يحصل بقصد مع انه قال في المحيط على ما نقله عنه القاري  
اذ اسم الطيب لا يكره وكذا الواجر أي ثوبه يلعب بنقي رائحته بعد الاحرام فقوله (وشم الطيب)  
أما حذفت فيه واما محمول على قصده وكذا ما ذكره في البحر الآخر ويكره له شم الریحان والطيب  
والسفرجل والارج وما أشبه ذلك انتهى وأبعد بعض الشافعية حيث قال يكره للصائم ان  
يرى الطيب ولو من بعد (ومسه) أي امس الطيب (ان لم يلتزم) أي شيء من جرمه الى بدنه فانه  
حيث تفرغ من اسمه بخلاف ما اذا تعلق به ريحه وعميق به فوجه فانه لا يضره (وشم الریحان)  
أي المعهود (والثمار الطيبة وكل نبات له رائحة طيبة والجالوس في كان عطار) وكذا ما  
(الاشتمام الرائحة) بهذه النية (والترين) لما قدمناه (وتعصيب شيء من جسده) قال ابن  
الهام ويكره تعصيب رأسه ولو عصب غير الرأس من بدنه يكره ايضا ان كان بلا غلة انفسى  
وهو يقيدان تعصيب أجزاء الرأس مكره مطلقا موجب (للجزاء) بعد ذرا وبغير عذر الا ان  
صاحب العذر غير آثم فالصواب ان يذكر تعصيب الرأس والوجه في المحظورات وتعصيب غيرهما  
في المكروهات (والدخول تحت استار الكعبة) أي مع شرافتها (ان أصاب رأسه أو وجهه)  
ولو بعضهما (ونظية أنفه أو ذقنه) أي ما بين لحيته (أو عارضه) بفتح الراء أي طرف وجهه  
(بنوب) متعلق بالنظية وقيد لها احترازا من تغطيتها بما بالبدن (واكل طعام) أي غير مطبوخ  
(يوجد منه رائحة الطيب) بخلاف المطبوخ فانه لا يكره وكذا اذا كان المخلوط غير مطبوخ ولم  
يوجد منه ريح فانه حيث تنفذ لوب مستهلك فلا شيء عليه وكذا حكم الشراب وهذا كله عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما عندهم فلا شيء عليه بأكل الزعفران فانه يسهل في الاطعمة  
والحق بها ولا يحنف انه طيب حقيقة ولا نقطه هذه الحقيقة الا لضرورة التبعية للطعام  
بأن كان في طعام مسته النار لم تغمه كذا في الشهي (وكب وجهه على وسادة) فانه بمنزلة  
تغطية وجهه فيكره (بخلاف خديه) أي وضعهما وكذا اوضح رأسه عليها فانه وان كان يلزم منه  
تغطية بعض وجهه أو رأسه الا أن يرفع تكليفه لدفع الحرج فانه الهبة المعتادة في النوم بل

الكيفية المستحبة فيه بخلاف كب الوجه فأنهم الرقعة الغير المتعارفة بل الكيفية المبعوضة  
عند آداب المروءة

\* (فصل في مباحاته الغسل) أى الاغتسال بالماء القراح وماء الصابون والاشنان  
وبكره بالسدر كما سبق لكن يستحب ان لا ينزل الوسخ بأى ماء كان بل يقصد الطهارة وودفع  
الغبار والحرارة (والغسل فى الماء) حيث لا فرق بينه وبين الغسل فى هذا الباب مع ما فيه من  
الايذاء انه لا يضره التغطية بالماء (ودخول الحمام) لتقوية البدن وغيرها وكذا الغسل بالماء  
الحار (وغسل الثوب) أى للطهارة والنظافة لا لقصد قتل القمل والزينة (ولبس الخاتم) أى  
لانه سنة من احتاج اليه والا فلاولى تركه مطلقا (وتقلد السيف) أى ونحوه (والقتال) أى  
مقاتلته عند قومه بدأ ودفعاً على وجهه جوز شرعا (وشد الهيمان) بكسر فسكون أى ربطه فى وسطه  
سواء كان فيه نفقة أو نفقة غيره (والمنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء أى وشدها وفى رواية عن أبى  
يوسف كراهتها اذا شدها بربسم وفى أخرى عنه يكره اذا كان لها ابريم وهو حلقة لها لسان يكون  
فى رأس المنطقة يشد به او عنه كراهة منطقة الحرير (والسلاح) وهو تعميم بعد تخصيص السيف  
فذكر أحدهما ٣ معن عن الآخر (والاستغلال) أى قصد الاستفاد الى الظل (بيت) أى من  
داخل أو خارج (ومجل وعمارية) بنسخ العين وتشديد التحتية أى محفة وفى الكبير هى مركب  
صغير كهذا الصبي أو قريب منه (وفسطاط) بضم الفاء أى خيمة كبيرة ولعل المراد بها ما لم يصل  
رأسه اليها أو فيه تجريد أريد به مطلق الخيمة (وثوب) أى مرفوع على عودا أو بيده أو بيد غيره  
بحيث لا يمس رأسه (وغیرها) أى وغير المذكورات كظل الجدار والجبل والجمل وأمثالها  
(والا كتمال بما لا طيب فيه) أى عملا بالسنة وتقوية للباصرة لا قصد الزينة (والنظر فى المرأة)  
أى للاطلاع على الهيئة (والسوال) أى استعمال المسالك (وفزع الضرم) أى قلعه مطلقا  
(والظفر المكسور) أى قطعه (والقصص) أى الافتصاد (والحجامة) أى الاحتجام (بلازالة  
شعر) أى فى موضعين (وقلع الشعر النابت فى العين) وكذا قطع العرق والاختتان وانفقاء  
الدمل والقرح (وجبر المكسور) أى اصلاح المكسور (وتعصيه بخرقه) وكذا تغطيته اذ لم  
يكن برأسه ووجهه (ولبس الخنز) وهو نوع من الثياب كالقطنى (والهز) أى سائر انواع البرز  
(والثوب الهزوى والمروى والقص) بثنتين أصنافا من الثياب وهذا كله اذ لم يكن مخيطا  
ولا حريرا ولا ملونا بطيب (والبرد الملون) كالعدنى أصنافا من الثياب بخلاف الابرسم  
كما قاله الفارسى (والتموشع بالقميص) بأن ياتر به ويجعل باقية فى جانبه أو فى أحدهما  
وأما ما يفعله بعض الجهلة من اخراج كم واحد غير مفيد اذ يصدف عليه انه لا لبس للقميص على  
وجهه الخبط (والارتدأ به) أى بالقميص (والاتزار به) أى بالقميص على طريق الانفراد  
او الاجتماع (وبالسراويل) أى الاتزار بها (والتحزم بالعمامة) أى الاتزار بها من غير عقدتها  
فانه حينئذ لا يطاق عليه أنه لبس العمامة اذ المنهى عنه هو اللبس المعتاد (وغر زطر فى ردائه فى  
ازاره) بل يستحب هذا عند ارادة صلاته للتمسك عن الاسباب (والقاء القباء) ثوب مشهور  
(والعباء) كساء معروف (والقروة) وكذا اللباد (عليه) أى على نفسه (بلا ادخال منكبیه)  
وقد سبق عنه هذا فى باب المكر وهاتين ناقضه ذكره فى المباحات فالصواب أن يقول والقاء

القباء ونحوه على نفسه وهو مضطرب إذا كان لا يبعد لأبسا إذا قام كما ذكره في الكبير اللهم إلا  
أن يقال مراده ههنا بالقاء القباء إليه مقولاً وبمعكوسا لكن صرح في باب المباحات من المنك  
الصغير بالنظر والقاء القباء على منكبيه بلا إدخال يديه في كفيه (ووضع خنقه) وكذا رأسه (على  
وسادة) أي بلا خلاف لما تقدم (ووضع يده أو يده غيره على رأسه أو أنفه) أي بالاتفاق لأنه  
لا يسمى لأبسا للرأس ولا مضطرباً للأنف (وليس المداس) بكسر الميم وهو ما يداس به الأرض من  
التعل المتعارف عند العرب (والججم) بفتح الجيمين معرب المداس على ما في القاموس  
(والمكعب) وهو الكوش الهندي الذي لا يغطي كعب الأسرام (والشمسك) وهو السرموزة  
المغدادية التي لا تغطي المكعب (والمسندلة) بصيغة الجمع ول في البدائع رخص مشايخنا  
المأخرون في لبس المسندلة قياساً على الخلف المقطوع لأنه في معناه انتهى وهذا كما مع وجود  
التعيين وقدرته عليه إلا أنهم ما انفصل لكونهم على هيئة السنة وللحرج عن خلاف بعض  
الائمة (ونعطة الله) ما دون الدقن) لأنه ليس من الوجه وهو يدل بعض منها (واذنيه) لأنه مما  
عضوان مستقلان ولو عدا من الرأس في حكم المسح عندنا وعندنا من الوجه عند بعض السلف  
(وقفاء) لأنه عضو على حدة بلا خلاف في القاموس والقفا وراء العنق ويذكر وقد عتد (وقفاء) هذا  
لا يصح، بنى ومعنى أما المني فليكونه مجروراً بالإضافة فحق العبارة أن يقول فيه أوفه وأما المني  
فلأنه جر من أجزائه فليس ذلك مباحاً بل كرهه كتعطية ذقنه وانقسه ثم قوله (ويديه)  
بظاهرة يفيد جواز لبس القفازين وفيه بحث سبق وتقدم أنه حرام عند الأربعة فيحمل على  
قطعية يديه بتجديله ونحوه (وسائر يده سوى الرأس والوجه) أي كاهما أو بعضهما (والجل على  
رأسه اجائة) بكسر هـ وتشديد جيم أي مرئاً وطنستا (أو عدلاً) بكسر العين أي نصف جل  
يعدل مثله (أو جوالقا) الظاهر أنه غير منصرف لأنه جمع على ما في القاموس ولو عام معروف  
والظاهر أنه معرب لجوال وزيد فيه القاف حال التعريب (أو طبقاً) أي صحناً أو صحنه (ونحو  
ذلك) كعدرو لوح وباب (بجلاف جل الثياب) أي على رأسه ولو كانت في ثيابه وأكل  
ما اصطاده) أي بغير أمره (حلال) أي في الحل من غير أن يشارك فيه محرم وجهه من وجوه الامانة  
عليه وذبحه غير محرم في غير الحرم (وأكل طعام فيه طيب مما سته النار) وكذا إن لم تسمه كما  
سبق (أو تغير) ففي الحجة وله أكل طعام فيه طيب مما سته النار وتغير وأما كل طيب غيره  
النار ولم يخطط بطعام أو خلط وطبخ ولم تغيره لادافكره أكله إن وجد منه رائحة ولا يجب عليه شيء  
(والسمن) أي وله استعمال السمن بالأكلى أو الشرب (والزيت) أي دهن الزيتون (والشبرج)  
أي دهن السوسم والمراد به الخالصان من الطيب المستفاد من عوم قوله (وكل دهن لا طيب  
فيه والشحم) أي دهنه وكذا الآلية والمراد أكل هذه الأشياء ويحتمل الأدهان بها أيضاً في  
الخزانة الأكمل لو غسل رأسه وحلته بالصابون أو الخرض أو دهن بربت أو شحم لأبأس به لكن  
قال المصنف في الكبير قوله بربت مخالف لما في غيره من أن استعمله لا يجوز إلا في جراحات  
ولعل كلام غيره من الزيت المطيب أو محمول على عدم الضرورة فلا منافاة ولا مخالفة وإن  
أطلق في قوله (ودهن جرح) بفتح الدال وضم الجيم وقضها (أو شقاق) بضم أوله (وقطع شجر  
الحل وحشيشه رطبار يابس) أفاد ذكره عدم القياس للحل على الحرم (واشاد الشعر الذي)



كما أشار إليه بقوله (كسبون) أي من ذنب محبوب أو عبد دثار دماخوذ (يعرض على الملك  
العقار) فإن السلطنة تقتضي العزة المرحبة لغيره المذلة المقضية بالمرحمة والمعزة وروى قول اللهم  
ان هذا حرمك وحرم رسولك لحرم نبي ودي وعظمي على البارئ اللهم آمين من عذابك يوم تبعث  
عبادك (نريجي) أي يستمر على تليته وروى عن علي بن أبي طالب (أي بالتسبيح والتحميد والتقدير  
والتهجد) وروى عن علي بن أبي حمزة (أي عليه وسلم) لأنه الهادي إلى صراط الحميد (ويذكر  
لنفسه أيضا ولوالديه ومشايخه وأقاربه وأصحابه وسائر المؤمنين) إلى أن يصل بذي طوى (بضم  
الطاء منوناً وغيره) ونون وقد قرئ بهم حال القرآن والقاموس مثلثة الطاء ونون موضع قرب  
مكة من طريق العمرة يعني التسليم وقال ابن جماعة إن ذا طوى ما بين الثنية التي يصعد إليها من  
الوادي المعروف بالراهر وبين الثنية التي ينحدر منها إلى الأبطح والمقابر وقبل غير ذلك فإن تسير  
الماكان المتعين فيها والأقبعة مذبة (فيقتل) أي من ما يترأى وغيره (به) أي فيه (أن دخل) مكة  
(من طريقه) لأنه فيما بين الحرمين (والأخيت تسير) أي عما قبله أو ما بعده أو أي موضع من  
قرب مكة أن دخل من غير طريقه كن دخول من طريق العراق مثلاً فيقتل من يترأى من  
يطلبه أمكة الذي جعل حراء (وهو) أي هذا الغل (مستحب) أي للظهار أو الانتفاة على  
قصد الدخول (حتى للعائض والنفساء ولا بأس بدخوله) أي الحرم والحداب بدخولها أي مكة  
(البلاوات) أي لكن بدخولها ثم أرا (أفضل) أو التقدير لا بأس بالدخول لئلا ينهارا وهو  
أعني النهار أفضل وهذا قول النحوي وأما حق من الشافعية وفي فتاوى قاضي خان المستحب أن  
يدخلها ثم أرا لما كان ابن عمر رضي الله عنهم لا يقدم مكة إلا ما بين طوى حتى يصبح ويقتل  
ثم يدخل مكة ثم أرا ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله رواد الشيعة والانتفاة  
والجمهور على أنه يجوز له أن يدخل لئلا ينهارا متى شاء من غير كراهة بل هما على السواء وقال  
بعض الناس يكره دخوله لئلا ينهارا كراهة تنزيه للمعاقبة على أسباب من الحرمانية (ويستحب)  
أي عند الأربعة (أن يدخل) أي مكة (من قبة كداء) بفتح الكاف مدودا على ما سمعته صاحب  
القاموس وهي العقبة العليا على درب الممل (من أعلى مكة) وهو الجرن لأن النبي صلى الله  
عليه وسلم دخل منها عام الفتح فتأولا بالاستعلاء ولأن إبراهيم عليه السلام دعانيه بأن يجعل  
أقبرة من الناس تحوي إليهم ولأن باب البيت مثل الوجه والوجه في أمثال الناس أن يقصد إليهم  
من وجوههم لأن ظهروهم (قيل) قائله الطرابلسي (وان لم تكن) أي الثنية العليا (في  
طريقه) بأن جاء ثلاثين جهة إلى أو العراق (يفي أن يروح) أي يميل من طريقه (إلى أي)  
إلى تلك الثنية ليدرك المثوبة على متابعة السنة السنية (في الحج والعمرة) أي بالفرق بينهما  
وهو ظاهر بالتسبة إلى الآخرة من طريق المدينة النبوية والانداد اعتمر صلى الله عليه وسلم من  
البحرانة ولم يروا أنه دخل من تلك الثنية وهذا كله إذا لم يكن ضيق ورجة فإن كان فلا بأس  
أن يدخلها من أي موضع شاء خصرها في هذا الزمان الذي ارتفع فيه الرحمة من غالب أفراد  
الإنسان عند حصول ضيق المكان (وقيل في العمرة يدخل من أسفل مكة) ولعل هذا التبدل  
خص من خرج من مكة على قصد إحرام العمرة من التسليم والانه ومعارض بما ثبت في السنة  
(وإذا رأى مكة) أي بالدها (دعا) أي بقوله اللهم اجعل لي بها قرارا وارزقني فيها رزقا جلالا

وكذا اذا بلغ رأس الردم من أعلى مكة وهو المسمى الآن بالمذبح وكان يسجد والبيت منه فهناك  
يتقف ويدعو بما شاء من الدعاء وأحسن ما يقال فيه وفي غيره ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي  
الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم اني أسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد صلى الله عليه  
وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم (ويكون في دخوله  
مليها) أي تارة (داعيا) أي أخرى (الى ان يصل باب السلام) أو غيره من الابواب الكرام  
والأول أفضل (فيبدأ بالمسجد) أي بدخوله تعظيما لبيت الله وقصدا ليلالعبادته الا أن يكون له  
عذر بأن يخشى على أهله وماله الفتنة والضياح ولهذا قال تعالى البحر الزاخر وشرح القدوري  
(بعد خط أنقاله) أي في موضع حصين ليكون قلبه فارغا (وقبله) أي قبل خطه (أفضل) أي  
دخوله في المسجد (ان تيسروا) كانوا جماعة اشتغل بعضهم بحط الاثقال) أو يحفظها بعد  
خطها (وبعضهم باداء الافعال ولا يؤخره) أي دخول المسجد والطواف (لغير ثياب ونحوه)  
أي من استنجار منبزل وأكل وشرب (الا عذروا) كانت امرأة لا تبرز لرجال) أي سواء جملة  
أو غيرها (يستحب لها ان توخر الطواف الى الليل) لانه استراها

• (فصل يستحب) • أي باتفاق الاربعة (ان يدخل المسجد من باب السلام) أي ولودخل من  
أسفل مكة (مقبلة ما رجله اليمنى) أي على اليسرى في الدخول كما هو السنة مطلقا (داعيا) أي مليها  
على النبي صلى الله عليه وسلم) أي فيقول أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم  
من الشيطان الرجيم بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي جميع ذنوبي  
وافتح لي أبواب رحمتك ويتناسب المقام ان يقول ما روى اللهم أنت السلام ومنك السلام  
واليك يرجع السلام حينازيها بالسلام وأدخله اذ اراد السلام تباركت وتعاليت يا ذا  
الجلال والاکرام (حافيا الا ان يستغفر) كما في الاختيار وزاد في كثير العباد ويقبل عقبته  
(واذا رأى البيت) أي الكعبة المعظمة (هلا وكبر ثلاثا) قيد لهما أو لا أخبر منهما (وصلى على  
النبي صلى الله عليه وسلم ودعاهما أحب) وقدر روى الطبراني انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان  
اذا نظر الى البيت قال اللهم زدني تقيا وتعظيما وتكريما وبراهية (ومن اهم  
الادعية طاب الجنة بالاحساب) وهو مستلزم لحسن الحالة من غير أن يكون عليه عتاب (ولا يرفع  
يديه عند رؤية البيت) أي ولو حال دعائه لعدم ذكره في المشاهير من كتب الاحساب كالفدوري  
والهيداية والكافي والبداية بل قال السروجي المذهب تركه وبه صرح صاحب اللباب  
وكلام الطحاوي في شرح معاني الآثار صريح أنه يكره الرفع عند أي حنيفة وأبي يوسف  
ومحمد ونقل عن جابر رضي الله تعالى عنه ان ذلك من فعل اليهود (وقيل يرفع) أي يديه كما ذكره  
الكرمانى وسماه البصري مستحبا وكان ما اعتمد على مطلق آداب الدعاء ولكن السنة  
متبعة في الاحوال المختلفة أما ترى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم دعا في الطواف ولم يرفع يديه  
حينئذ وأما ما يفعله بعض العوام من رفع اليدين في الطواف عند دعاء جماعة من الأئمة  
الشافعية والحنفية بعد الصلاة فلا وجه له ولا عبرة بما جوزه ابن حجر المكي وقد بلغني ان  
العلامة البرهم مطوشي كان يزجر من يرفع يديه في الدعاء حال الطواف (ثم توجهه نحو الركن  
الاسود ولا يشغل بجمعة المسجد) لان تحية هذا المسجد الشريف هو الطواف ان عليه

الطواف أداؤه بخلاف من لم يردّه وأراد ان يجلس فلا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد  
الا ان يكون الوقت مكروها للصلاة (ولاشئ آخر) أى من السنن الزائدة كصلاة الضحى  
والاشراق والتهجيد (الا ان يكون عليه فائتة) من القروض أى وهو صاحب ترتيب (أو) كان  
(بخاف قوت المكتوبة) أى نفسه (أو الوتر) أى فوته (أو سنة راتبة) أى من السنن المؤكدة  
القبلية أو البعدية (أو قوت الجماعة) أى فى المكتوبة وكذا جماعة الجماعة (فيقدم كل ذلك على  
الطواف) أى طواف التحية وغيرها

\* (فصل فى صفة الشروع فى الطواف اذا أراد الشروع فيه) \* أى فى طواف بعده سعى فانه  
حينئذ يستلزم الاضطباع والرمل له (يتبع ان يضطبع قبله) أى قبل شروعه فيه (بقابل) وليس كما  
يتروهمه العوام من ان الاضطباع سنة جميع أحوال الاحرام بل الاضطباع سنة مع دخوله فى  
الطواف على ما صرح به الطرابلسي وغيره لكن قال ولو اضطبع قبل شروعه فى الطواف بتدليل  
فلا يباس به وهذا يقتضى أفضلية المعية وما ذكره فى الاصل مطابق لما قاله ابن الهمام فيفيد  
أفضلية القبلة فيهم - ما تبين فى الجملة فتقوله فى الكبير ولا تنافى بين القولين كما لا يخفى غير ظاهر  
كما لا يخفى هذا واعلم ان الاضطباع سنة فى جميع أشواط الطواف كما صرح به ابن الضياء فاذا  
فرغ من الطواف فترك الاضطباع حتى اذا صلى ركعتى الطواف مضطبعا يكره لكسب  
منكبه ويبقى الكلام على أنه لا اضطباع فى السعى (وهو) أى الاضطباع المسنون (ان يجعل  
وسط رداءه تحت ابطة الاعمى ويلقى طرفيه) أو طرفه (على كتفه الايسر ويكون المنكب الاعمى  
مكشوقا) أى على هيئة أرياب الشجاعة اظهار اللبلة فى ميدان العبادة (وهو) أى  
الاضطباع (سنة فى كل طواف بعده سعى) كطواف القدوم والعمرة وطواف الزيارة على تقدير  
تاخير السعى وبفرض أنه لم يكن لابسا فلا ينافى ما قال فى البحر من انه لا يستلزم طواف الزيارة  
لانه قد تحال من احرامه وليس الخيط والاضطباع فى حال بقاء الاحرام وهذا ظاهر ولكن من  
ليس الخيط لعذر هل يستلزم فى حقه التشبه به ولم تعرض له أصحابنا وذكره بعض الشافعية ان  
الاضطباع انما يستلزم ان لم يلبس الخيط أما من لبسه من الرجال فيستعذر فى حقه الايمان بالسنة أى  
على وجه الكمال فلا ينافى ما ذكره بعضهم من انه قد يقال بشرع له جعل وسط رداءه تحت  
منكبه الاعمى وطرفيه على الايسر وان كان المنكب مستورا بالخيط للعذر قال فى عمدة المائلين  
وهذا لا يعدلما فيه من التشبه بالاضطباع عند العجز عن الاضطباع وان كان غير مخاطب فيما  
يظهر قلت الاظهر رفعه فان ما لا يدرك كله لا يتركه كله ومن تشبه بغيرهم فهو منهم (ثم ينفذ  
يستقبل البيت بجانب الحجر الاسود مما يلي الركن اليماني بحيث يسهل جميع الحجر عن يمينه  
ويكون منكبه الاعمى عند طرف الحجر فينوى الطواف وهذه الكيفية مستحبة) أى للخروج  
عن خلاف من يشترط المرور على الحجر بجميع يده قال الكرماني وهو الاكل والافضل عند  
الكل لان الخروج عن الخلاف مستحب بالاجماع (والنية فرض) أى بأصلها وعندنا هذه  
الهيئة مستحبة والافلو واستقبل الحجر مطلقا ونوى الطواف كفى عندنا فى أصل المقصود الذى  
هو الابتداء من الحجر سواء قلنا انه سنة أو واجب أو فريضة أو شرط وهذا الاستقبال فى ابتداء  
الطواف سنة عندنا لا واجب كما فى شرح النقاية وأما ما ذكره المصنف فى الكبير ثم يشي

مستقبل الحجر مارا الى جهة يمينه حتى يجاوز الحجر فاذا جاوزه انقلب وجعل يساره الى البيت  
ويمينه الى خارج البيت فهذه كيفية مستحبة عند بعض الشافعية وهو خلاف ما عليه عامة  
الائمة وليس ما يدل عليه شيء من السنة فلا يكون داخل في الخروج من الخلاف خلاف ما يشير  
اليه كلام المصنف في التكبير (ثم عشي مارا الى يمينه) أي الى جهة اليمين من الطائفت (حتى  
يجاذي الحجر) أي يقابله (فيقف بحجالة) أي بقابلته ويدنو منه غير مؤذ (ويستقبله) أي بوجهه  
وفيه خلاف المالكية ووافقهم الامامية (ويسئل ويكبر ويحمد ويضلي ويدعو) أي يقول  
بسم الله والله أكبر والله الحمد والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اللهم  
إيمانك وتصديقك بكتابك ووفاء بعهدك وإتباع لسنة نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهو  
مار (ويرفع يديه عند التكبير) أي مقابلا للحجر (حذاء منكبيه أو أذنيه) أي كافي الصلاة  
وهو الأصح (مستقبلا ياطن كفيه الحجر) حال من ضمير يرفع (ولا يرفعهما عند النية) أي إذا لم  
يكن إلهام مع التكبير معية (فانه) أي رفعهما عند النية الواقعة قبل محاذاة الحجر (بدعة) مكروهة  
عند الأربعة ولا يغرك ما يفعلها المعلمون للطواف من الجهلة (ثم يستلم الحجر) أي يلمسه إماما بالقبلة  
أو بالبدل على ما في القاموس (وصفة الاستلام) أي المسنون على وجه الكمال (أن يضع  
كفيه على الحجر) أي لا كفوا واحدا على هيئة المتكبرين فإن الحجر الأسود بين الله في أرضه  
يصافح بها عباده (ويضع فيه بين كفيه) أي تشبها بحالة السجدة المسنونة (ويقبله من غير  
صوت) أي يسمع (أن تيسر) أي كل من الوضع والتقبيل (والاستمسك) أي يمس ويلبس الحجر  
(بالكف) أي الأولى أي يباطنه موضع موضع الوضع (ويقبله) أي كفه بدل التقبيل (ويستحب  
أن يسجد عليه) أي يضع وجهه أو جبينه عليه على هيئة السجود (ويكرره) أي السجود  
(مع التقبيل) أي مع تحفته قبله (ثلاثا) قيد إلهام وهو موافق لما نقله الشيخ رشيد الدين في  
شرح التكنز يسجد وكذا نقل السجود عن أصحابنا الأئمة بن جماعة لكن قال قوام الدين  
الكافى الأولى أن لا يسجد عند عدم الرواية في المشاهير (وإن لم يتيسر ذلك) أي جتمع ما ذكر  
من الوضع والتقبيل والسجود والمسح بالكف (أمس الحجر شيئا) أي من عصا أو نحوها (وقبل ذلك  
الشيء إن أمكنه) أي الاستمسك أو التقبيل (والأولى أن يمسك به) أي بالزجاجة  
وحصول الأذية أو لكون الحجر ملطخا بالطيب وهو محرم (يقف بحجالة) أي بحذاء الركن  
(مستقبلا له) رافعاً يديه مشيراً بهما إليه كأنه واضع يديه عليه (يجوز بالإضافة وبالتنوین) (مبسلا  
مكبرا منه) لا حامدا مصلدا داعيا وقبيل كفيه بعد الإشارة صرح به (أي بالتقبيل بعد الإشارة  
(الحمد ادعى) أي شارح القصد وروى وهو المسمى بالسراج الوهاج وكذا ذكر قاصصان وغيره وهو  
موافق لمذهب الشافعي ويدل عليه حديث المحجن أنه صلى الله عليه وسلم كان يستلم المحجن معه  
ويقبل المحجن فأعرب ابن جماعة حيث قال والذي اختاره أنه لا بأس به ولكنه ليس مستنونا ثم  
استدل برواية البخاري واستلم الحجر كلها به أن استلطاع من غير ابتداء انتهى ووجه غزابه  
لا يفتنى إذا دلالة فيه على المدعى مع أن من قواعدهم أن المطلق محمول على المقيد والغام مختص  
بالدليل مع كون القياس يقتضى ذلك أيضا لأن الإشارة بمنزلة وضع الكف فيه تفرغ التقبيل  
في البذل على وفق الأصل المبدل منه فتأمل ثم لا يشير بالتم بالبرأسه الى القبلة أن تعذر التقبيل

(ومن الاستسلام في كل شوط وان استلمه في أوله وآخره اجزأه) أي عن أصل السنة أو المعنى  
كفاه ولا ينبغي عليه لكن قال في فتاوى السراجية وشرح المختار ان الاستسلام في أول الطواف  
وآخره سنة وبينهما أدب وما يجب البدائع والكافي صرحا بان السنة ان يستلم بين كل شوطين  
وكذا بين الطواف والسعي ولا تنافي بين القولين فان استلام طرفيه أكد معانيهما ولعل السبب  
انه يتفرع على استلام ما بينهما من ترك الموالاة بخلاف طرفيهما ثم هل يرفع اليدين في كل  
تكبير يستقبل به في مبدأ كل شوط أو يختص بالاول فقال ابن الهمام الى ان الثاني هو المعقول  
وظاهر كلام الكرماني والطحاوي وبعض الاحاديث يؤيد الثاني فينبغي ان يرفعهما مرة ويترك  
رفعهما أخرى فان الجمع في موضع الخلاف هما المكن أخرى ثم ان كان معتبرا أو متمتعاً قطع  
التلبية بالشروع في الطواف بخلاف القارن والمفرد (واذا فرغ من الاستسلام) أي وبما يتعلق  
به من الاحكام (أخذ عن عيين نفسه) أي أو عن عيين الجبر باعتبار حد ذاته وما آلهما واحداً  
المقصود التيام الواجب وهو (بما يلي الباب وجعل البيت عن يساره) كما يستلزمه ما قبله  
(فيطوف سبعة أشواط) أي جمعا بين الركن والواجب (وراء الحطيم) أي الجبر وجوبا (ومن  
الجبر الى الركن الاسعد) (اليه) أي الى وصوله اليه ثانيا (شوط) وهذا على تقدير مراعاة  
الوجوب أو السنة أو القرصية أو الشرطية في الكيفية الابتدائية والا فالدورة حاصلة من كل  
جزء من اجزاء حول البيت الى انتهائه ولا يترك ما يشغله بعض العامة على هيئة الخاصة من جعل  
ابتداء طوافهم فيما بين الركنين لانه مخالف للاجتماع ولا يحجب القدر الزائد الى الجبر عند  
الاكثر فتمل وتدبر (ويرمل في الثلاثة) أي في دورات الاشواط (الاول) يضم فقطح مخفف جمع  
الاولى ضد الاسراف فان مشى في الشوط الاول ثم تذكرا يرمل الى شوطين وان لم يرمل في  
الاولين رمل في الثالث والحاصل انه لم يرمل في الاربعة الاخيرة ولو تذكرا بعد الثلاثة الاول  
لا يشال الاصل في الحكم أن يزول بزوال علته فانما قول قد فعله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد  
زوال المشر وعية تذكرا للنعمة الامن بعد الخوف لبشكره عليه افعله علة أخرى والحكم قد  
ثبت بعلة متبادلة وانتفاء شخص العلة لا يؤثر في انتفاء نوع الحكم ولتناسل الحكم هنا مع  
عدم العلة فهو وغير معقول المعنى فيكون بعيدا في المبني (حول جميع البيت) يعني فيرمل بين  
الركنين أيضا خلافا لما خالف أي بعض الشافعية (وهو) أي الرمل (أن يسرع في المشي) أي  
لاما لمقابل كما قال (ويذكر كتفيه) أي يحركهما من جانبيه (ويرى) يضم فكسر أي يظهر  
(من نفسه الجلادة) أي في قيامه بالعبادة المؤذنة للشجاعة في ميدان الجهادة (والقوة)  
أي على الطاعة والمقاومة كذا في قوله قاضيخان في شرحه والمصنف خاطئه بما قبل هو الاسراع  
(مع تقارب الخطا) بالضم والفتح جمع خطوة (دون الوثوب) بالضم أي القفز (والعدو) بفتح  
فكون أي الطلق ثم الرمل ستة باقية على الصحيح وقيل الرمل لم يبق سنة في هذا الزمان (ويشئ  
في الباقي) وهو الاربعة (على هتته) بكسر الهاء أي سكونه وطماننته المعادة في هتته (والرمل  
بالقرب من البيت أفضل عند الامكان) أي من غير مناجاة في المكان ومدا فة محرومة للانسان  
وكذا تنفس الطواف بلا رمل أيضا لانه فينبغي ان يراعى الخروج عن الخلاف بان لا يعجز عنه  
او توبه على الشاذ وان (والا) أي وان لم يمكنه بسهولة ولا بغير مدافعة (فالطواف باليد منه)

أى من البيت بالرمل وكذا يغبره حينئذ (أفضل من القرب بفير رمل) أومع مدافعة لان تقصر  
 الرمل سنة والقرب فضيلة والأذية بالمدافعة معصية (فان ازدحم الناس) أى بحيث لا يمكنه  
 الرمل لامن قريب ولا من بعيد (صبر) أى من أول الوهلة (حتى تزول الزجة) أى وتنكشف  
 الغمة (فيزيل) لان المبادرة مستحبة وهى لاتدافع الرمل الذى هو سنة مؤكدة وهذا معنى قوله  
 (ولا يطوف بالرمل الا اذا تذرارض) وكذا اذا تضرع لكبير وغيره واماعبارته فى الكبير فاذا  
 ازدحم الناس فى الرمل يقف حتى تزول الزجة ويحجم سلكا فيرمل فوهمة انه يقف فى الاثناء  
 وهو مستبعد جدا عرفا وعادة لما فيه من الحرج والمشقة ولكون الموالاة بين الاشواط واجزاء  
 الطواف سنة معتق عليها بل قال بعض العلماء انها واجبة فلا تترك لحصول سنة مختلفة فيها  
 والله أعلم فالوحصل التراحم فى الاثناء بقول ما يقدر عليه من الرمل ويترك ما لا يقدر عليه  
 فان ما لا يدرك كله لا يترك بعضه ثم قوله فى الكبير ولا يطوف بدون الرمل فى تلك الثلاثة لانه لا بد  
 له بخلاف استلام الحجر حيث لا يقف فيه عند الازدحام لان الاشارة اليه بدل له فينبغى ان  
 يحجم على الاتيان لافى حال الابتداء والانهاء لعدم ما يترتب عليهما من فوات الموالاة مع  
 الامكان على أصل الاستلام الذى هو سنة مؤكدة فيهما (ويكون فى طوافه) أى فى جميع  
 اشواطه أو أنواعه (ذا كرا) أى بسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة  
 الا بالله على ما ورد الحديث به وفى حكمه سائر اذكار ربه وهو أفضل من قراءة القرآن من  
 حيث عمل صلى الله تعالى عليه وسلم فى الاطوفة الواقعة فى حجه وعمره لكن قديقال انه صلى الله  
 تعالى عليه وسلم قرأ آية ربنا آتانا فى الدنيا حسنة الآتية بين الركنتين مشيرا الى جوازه  
 ومشعرا بانه عدل عن القراءة دفعا للحرج عن الامة لتلايتوهموا ان القراءة فى الطواف شرط  
 أو واجب فيه كما فى الصلاة وأما ما قيل من ان قراءة آية ربنا ان كان على قصد الدعاء دون  
 القراءة فهو مع عدم الاطلاع على الارادة بعيد بحسب العادة انه تفوته القضية له الجائرة بالجمع  
 بين الخالتين كما هو مقتضى مقام أهل الجمع دون أصحاب التفرقة (داعيا) أى بالدعوات  
 الماثورة وغيرها المتعارفة المشهورة فى محالها المسطورة ومن جملتها اذا تجاوز عن الركن أن  
 يقول اللهم هذا البيت بيتك وهذا الحرم حرمك وهذا الامن امنك وهذا المقام مقام العائذ  
 بك من النار ولا يقصد به مقام ابراهيم عليه السلام ولا يريد بالعائذ أيضا بل أراد بالمقام هذا  
 المكان وبالعائذ جنس المستعبد وأخصوص نفسه المتنجي الى حرم ربه ومن الماثور اللهم  
 قننى بعمارتك وببارك لى فيه واخلف على كل غائبة لى بخير لاله الا الله وحده لا شريك له  
 الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير واذا حاذى الركن العرا فى يقول غير مشير اليه ولا سلم عليه  
 اللهم انى أعوذ بك من الشك والنكر والنفاق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنقلب فى الازل  
 والمآل والولد ثم يقول وهو فى محاذة الميزاب اللهم أظننى تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك  
 ولا باقى الأوجهك من غير ان يقول ولا فانى الا خلقك لتوهم المعنى الفاسد واسقنى بكاس محمد  
 صلى الله تعالى عليه وسلم شربة لا أظمأ بعدها أبدا وعند الركن الشامى اللهم اجعله حجامبرورا  
 وسعيدا مشكورا وذنبامغفورا وتجارة ان تبور يا عالم ما فى الصدور اخرجنى من الظلمات الى  
 النور وعند الركن اليمانى اللهم انى أسألك العفو والعافية فى الدين والدنيا والآخرة وفيما بين

الركنين ربنا آتينا في الدنيا حسنة الآتية واعلم انه لا يفتقد الدعاء في اثناء الطواف لافي  
الاركان ولا في غيرها من المطاف فالمرأاة بين الاشواط والاجراء مستحبة ويصح السباط  
الدعوات خصوصا المأثورات كالأربعين فيم أفضى عليه دخوله تحت قوله عليه الصلاة والسلام  
من كذب على متعمدا ما تنوامة من النار (مسلم على النبي صلى الله عليه وسلم) أي  
في اثناء دعوات الطواف أو بديل الدعوات فلم من أفضل القربات أو بالخصوص عند الاركان  
لا سيما عند الركن الاعظم وليجذر كل الجذر من قول بعض الجهلة قبالة الحجر الأسود اللهم صل  
على نبي قبلك فانه موهب الكفر من قائله الا انه محمول على الالتفات بناء على حسن الظن بالؤمنين  
واعلم ان هذا التركيب من قول بعضهم اللهم صل على نبي قبلك وقول آخر من صلى الله على نبي  
قبلك وهما كلامان مستقيمان مركبان منها بعض العوام هذا الكلام من غير فهم المرام  
موقوعا في الطعن واللام هذا ولم يعبر الامام محمد عن اعتنا المشاهدة الحج شيئا من الدعوات فان  
توقيتها يذهب بالركة لانه يصير كمن يكرر رخصتوطه بل يدعو وعبداله ويذكر الله تعالى كفيما  
طهره من مضرها وان تركه بالمأثور منها الحسن أيضا على ما فاه غير واحد من أصحابنا لكن  
الاطهر ان اختيار المأثور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مستحب والمرى عن السلف مستحسن  
ويجوز الاكتفاء بما يرد على السالك ان كان أهلا لذلك (ويستحب استلام الركن اليماني)  
بتخفيف الياء وجوز تشديدها أي الواقع من جهة اليمن (في كل شرط) أي حين وصوله والمراد  
بالاستلام هائله بكفيه أو بيمنه دون يساره كما يفعله بعض الجهلة والمنكبة من دون تقبله  
والسجود عليه ثم عند العجز عن اللبس للرجة ليس فيه النيابة عنه بالاشارة وهذا الذي ذكرناه  
حسن في ظاهر الرواية كما في رواية الكافي والهداية وغيرهما من كتب الرواية وقال  
الكرمانى وهو الصحيح وذكر الطرابلسي وغيره عن محمد بن الركن اليماني في الاستلام والتقبيل  
كالحجر الأسود وقال في الحجة وهو ضعيف جدا وفي البدائع لا خلاف في ان تقبله ليس بسنة  
وفي السراجية ولا يقبله في أصح الاقوال وذكر الكرماني عن محمد بن الحسين لا يقبله في يده  
ولا يقبله والحاصل ان الأصح هو الاكتفاء بالاستلام والجهر على عدم التقبيل والاتفاق على  
ترك السجود فاذا عجز عن استلامه فلا يشير اليه الا على رواية عن محمد وأما الركن الاخران  
فلا استلام فيهما ولا اشارة فيهما بل هما بدعة مكروهة باتفاق الاربعة ثم لا خفاء ان الاشارة في  
الركنين اليمانيين أيضا بدون العجز والرجة غير معتبرة فلا يقبل ما يفعله بعض الجهلة والمنكبة  
(واذا طاف سبعة اشواط استلم الحجر) أي بطريق السنة المذكورة كما سبق (ختم به) أي كما بدأ به  
ليقع ختامه مسكا في التكبير ولا يلي في حالة الطواف أي جهرا أو يسيرا بطواف العمرة  
والاقاصصة (ثم يأتي المقام) وهو مخالف لما ذكره في التكبير في هذا المقام حيث قال ثم يأتي المقام  
ثم يأتي المقام وسبب تحقيق المرام في منشا اختلاف علماء الامام والمراد بالمقام مقام ابراهيم  
عليه السلام لقوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى أي لصلاة الطواف على وجه  
الاستحباب عند جهره والمفسرين والفقهاء المعتبرين (فيصلى خلفه) وهو الأفضل لقوله صلى الله  
تعالى عليه وسلم وما حوله مما يطلق عليه اسم المقام عرفا أو حيث يسر له من المسجد الحرام  
أو غيره من الحرم ولو صلى في بلاده جاز (ركعتي الطواف) وهما واجبتان عندنا ستان عند

الشافعي فيطلق في النية من الفرض أو يقيد بالوجوب لا بالسنة لكن لو نوى سنة الطواف  
 أجزأه لأن المارد بالوجوب هنا الفرض العمل لا الاعتقاد (يقراً) أي استحباباً عند الأربعة  
 (في الأولى) أي الركعة الأولى بعد الفاتحة (الكافرون) بالرفع على الحكاية (وفي الثانية  
 الإخلاص) أي سورتها بعد الفاتحة وخصته بالدلالة على التوحيد والتعبد (ويستحب أن  
 يدعو بعدهما) ومن المأثور دعاء آدم عليه السلام واللاه واللاهم أنك تعلم سرى وعلايتي فأنبل  
 معذرتي وتعلم حاجتي فأعطني سؤلي وتعلم ما في نفسي فاعف عني ذنوبي اللهم إني أسألك إيماناً  
 يباشر قلبي ويقيناً صادقاً حتى أعلم أنه لا يصيبني إلا ما كتبت لي ورضاً باقياً حتى يأتني رحمة الرحمن  
 روي أنه أوحى الله تعالى إلى آدم يا آدم أنك دعوتني دعاء استجبت لك منه وغفرت ذنوبك  
 وفرجت همومك ونعمت بك وإن يدعوك أحد من ذريتك من بعدك إلا فاعل ذلك به ووزعت  
 فقره من بين عينيّه وانجرت له من وراء كل ناجر وأتته الدنيا وهي كارهة وإن لم يرد الله على  
 ما رواه الأزرقي والطبراني في الأوسط والبيهقي في الدعوات وابن عساکر وورد أن آدم عليه  
 السلام دعا به خلف المقام وفي رواية عند الملتزم وفي رواية عند الركن اليماني ولا منافاة بين  
 الروايات لاحتمال أنه دعا في المقامات وأما ما أحدثه بعض الناس من اتیان المقام بعد الطواف  
 في وقت كراهة الصلاة والوقوف عنده للدعاء مستقبلاً إليه أو إلى الركعة فلا أصل له في السنة  
 ولا رواية عن فقهاء الأئمة عن الأربعة (ثم يأتي الملتزم) وهو ما بين الركن والباب (بعد أداء  
 الركعتين أو قبلهما) أقول ينبغي أن يحمل هذا الخلاف بالنسبة إلى من عليه السعي بقربة  
 سوق الكلام وبيان الرمل والاضطباع في هذا المقام وأما من ليس عليه سعي فينبغي أن لا يكون  
 في حقه خلاف أنه يأتي الملتزم ثم يصلي خلف المقام إذا لم يكن وقت كراهة كما عليه عمل العامة  
 والخاصة وسأتي زيادة تحقيق وتوضيح لهذه المسئلة (فيتشبه به) أي يعلق بالملتزم أو بأستار  
 البيت المأظم (بقرب الحجر ويضع صدره وبطنه وذو اليمين عليه) أي تارة ولا يسر أخرى  
 والوجه بكلمة لأنه لأن المقصود حصول البركة وهو أن يتم في هيئة السجدة (رافعاً يديه فوق رأسه)  
 أي قائمتين (مبسوطتين على الجدار) وزاد ابن الجوزي في منكره ويسطيه اليمنى مما يلي الباب  
 واليسرى مما يلي الحجر (داعياً) أي بما أحب ومن المأثور يا واحد يا ماجد لا تزل عني نعمته  
 أنعمت به علي ومن المستحسن الهی وقفت بيباك والتزمت باعتباك أرجو رحمتك وأخشى  
 عقابك اللهم حرمني شعري وجسدي على النار اللهم كما صنت وجهي عن السجود لغيرك فصن  
 وجهي عن مسئلة غيرك اللهم يارب البيت العتيق أعق رقابنا ورقاب آبائنا وأمهاتنا من النار  
 يا كريم يا غفار يا عزيز يا جبار ويقول ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم وتب علينا إنك  
 أنت التواب الرحيم (بالنضوع) أي مقرراً باظهار الضراعة والمسكنة (والإبتغال) وهو زيادة  
 المذلة في الحضرة والمآزة (مع الخضوع) أي خشوع الظاهر (والانكسار) وهو خضوع  
 الباطن (مصلياً على النبي المختار) أي أولاً وآخره بعد الحمد والثناء وسائر الأذكار (ثم يأتي  
 زمزم) أي يترها (فيشرب من مائها) أي قائماً أو قاعداً ورواهما مستقبلاً مبتدئاً بقوله اللهم إني  
 أسألك علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاعاً من كل داعٍ ويسمى ويتنفس ثلاثاً ويحمد (ويتضلع) أي  
 يبالغ في شربه فإنه ورد آية فما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من زمزم ويستحب أن ينزع

دلوا بنفسه ان قدروا يشرب منه ويشرع الباقي على جسده وقبل يفرغ الباقي في البئر وهو عمالا  
 يظهر وجهه وأما ما اشترى من أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك فعلى فرض صحته محمول على  
 خصوصيته مما صرح في البخاري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه أتى زمزم وهم يستقون  
 فقال لولا أن تغفلوا الترتل حتى أضع الجبل لي هذه أي رقبته وفي مسند أحمد وغيره عنه أيضا أنه  
 صلى الله تعالى عليه وسلم أتى زمزم فترعنا له دلوا فشرب ثم شرب فيها فافرغناها في زمزم ثم قال لولا  
 أن تغفلوا علمنا لبرعت يدي فهذا مرسى في أنه صلى الله عليه وسلم لم ينزع يديه ولا يمسح بنفسه  
 وانما مسح غيره للتبرك بآثاره على وجه العموم لكل من شرب من مائه كما أشار بجمعه فيها إليه  
 صلى الله عليه وسلم (ثم يعود الى الحجر) الاسود فيستلمه أي كما سبق (ان قدروا والاستقبال) أي  
 ويشير كما تقدم (ركبوه والوجه) أي على المعصاف (ثم مضى الى الصفا) أي من باب  
 الصفا استحبابا (فهي) أي وجوبها وهذا الترتيب على ما ذكره الكرماني والسروجي والاصل ان  
 كل طواف بعده سعي فانه يعود الى استلام الحجر بعد الصلاة وما الافلا على ما قال فاضليان في  
 شرحه ان هذا الاستلام لا افتتاح السعي بين الصفا والمروة فان لم يرد السعي بعده لم يعد اليه  
 انتهى وقوله لا افتتاح السعي أي لا رادة افتتاحه وادل وجهه أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد أن يمر  
 عليه من غير استقبال اليه حال توجهه الى الصفا يقتضي المروءة والوفاء وموجب الاستعانة بمجاهده  
 من محل المدد بالدعاء والثناء قال الكرماني وفي بعض الروايات يأتي الحجر أولا ثم يأتي زمزم قال  
 والاول أظهر يعني وهو أن يقدم زمزم قال ابن الهمام ويستحب أن يأتي زمزم بعد الركنين  
 قبل الخروج الى الصفا ثم يأتي المزم قبل الخروج وقيل يلتزم الملتزم قبل الركنين ثم يصليهما  
 ثم يأتي زمزم ثم يعود الى الحجر انتهى والثاني هو الاسهل والافضل وعليه العمل وفي كثير من  
 الكتب أن يعود بعد طواف القدوم وصلاته الى الحجر ثم توجه الى الصفا من غير ذكر زمزم  
 والملتزم فيما يمسح ما واصل وجهه تر كهما عدمنا كدهما مع اختلاف تقدم أحدهما (ثم ان كان  
 الحرم مفردا بالحج وقع طوافه) هذا (للقدوم) أي لو نوى غيره لانه وقع في محله وهو سنة لا فاق  
 كما هو (وان كان مفردا بالعمرة) سواء كان في أشهر الحج أو غيره (أو متمعا) بأن يكون مفردا  
 بالعمرة في الأشهر نارا وباللحج في سنته (أو قارنا) أي جاءه ما بين النسكين في أحرامه (وقع) أي  
 طوافه هذا (عن طواف العمرة) أي في البوراة الثلاثة (نوافله) أي نوى الطواف لقرض العمرة  
 (أو غيره) أي من القدوم والنفل ونحوه لتعين من معيار الوقت بخصوصه (وعلى الفارن) أي  
 بطريق الاستحباب (ان يطوف طوافا آخر للقدوم) أي بعد فراغه من سعي العمرة ولاية داخل  
 طواف القدوم في طواف فرض عمرته كما ذهب اليه الشافعي رحمه الله تعالى بل مذهبا أن عليه  
 طوافين وسعين للجمع بين المسكين

### • (باب أنواع الطوفة) •

الطاهر أنواع الطواف (وأحكامها) أي المتعلقة بكل منها ومنها بيان أسماؤها المتميزة عن أخواتها  
 (أما أنواعها فسبعة) هذا أي هو ان أحكامها أيضا متعددة معينة يذكرها على حدة وليس الأمر  
 كذلك حيث لم يأت في كلامه وأما أحكامها فكذلك انما يذكرها أحكامها في ضمن أنواعها  
 فإظهار أن يقول كما في الكبير وأنواعها سبعة (الاول طواف القدوم) ويسمى طواف التحية

وطواف اللقاء وطواف أقول عهد بالبيت وطواف أحداث العهد بالبيت وطواف الوارد  
والورود (وهو سنة) أي على ما في عامة الكتب المعتمدة وفي خزائن المفتين أنه واجب على  
الاصح (للافتاق) دون الميثاق والمكي (المفرد بالحج والقارن) أي الجامع بين الحج والعمرة  
معاً (بخلاف المعتمر) أي المفرد بالعمرة مطلقاً (والمتمتع) ولو آفاقياً (والمكي) أي وبخلاف المكي  
إذا كان مفرداً بالحج (ومن بعنانه) أي ومن سكن أو أقام من أهل الآفاق بمكة وصار من أهلها  
(فانه لا يسن في حقهم) أي طواف القدوم إذا أفردوا بالحج (إلا أن المكي إذا خرج إلى  
الآفاق) أي قبل الأشهر فانه لو خرج فيها ثم عاد إلى مكة ليس له القرآن والتمتع على الوجه  
المسنون (ثم عاد محرم بالحج) أي مفرداً (أو القرآن فعليه طواف القدوم) أي مستحباً  
حينئذ (وأول وقته) أي وقت أدائه (حين دخوله مكة) لأن أول وقت صحته دخول الأشهر  
(وأخوه وقوفه بعرفة) أي ينتهي بوقوفه بعرفة والافاق خروقت أدائه باعتبار جواز ما آخر أول  
يوم النحر فإن غابته الأشهر التي هي محل أفعال الحج (فأذا وقف فقد فات وقته) أي سقط أدائه  
(وان لم يقف فإلى طلوع فجر النحر) إذ هو نهاية وقت الوقوف وإماماً في المشكلات من أن وقته  
قبل يوم التروية فانه خرج مخرج الغالب أو بيان لوقته الأفضل كذا حرره في الكبير لكن فيه أنه  
ليس الأفضل على الإطلاق إذا فضل وقوعه حين قدومه وهو مختلف باختلاف زمان وروده  
(ولو قدم الافتاق مكة يوم النحر أو قبله) وهو يوم عرفة (بعد الوقوف) أي بعد وقوفه بعرفة وهو  
قيد لهما (سقط عنه هذا الطواف) لأن محل المسنون قبل وقوفه (ولو تركه) أي طواف القدوم  
مع القدرة عليه وسعة وقته (فذهب إلى عرفة) أي بعد ادراك زمن الوقوف (ثم بدله) أي ظهر له  
أن بطواف طواف القدوم وتبين له أنه أخطأ في تركه (فرجع) أي إلى مكة (وطاف له) أي للقدوم  
(ان رجع قبل الوقوف في وقته) وهو من زوال عرفة إلى فجر يوم النحر (أجزأه) أي طوافه عن  
سنة القدوم لوقوعه قبل الوقوف (والا) أي وان لم يرجع أو رجع ولم يدرك الوقوف في وقته  
(لم يجزه) أي طوافه عن سنة القدوم لعدم حصول الوقوف بعده فوقع طوافه في غير محله (ولا  
اضطباع ولا رمل ولا سعي) أي بالأصالة (لأجل هذا الطواف وانما يفعل فيه) أي في طوافه  
(ذلك) أي ما ذكر من الاضطباع والرمل (إذا أراد) أي المفرد أو القارن (تقديم سعي الحج على  
وقته الأصلي وهو) أي وقته الأصلي (عقب طواف الزيارة) لأن السعي واجب والأصل فيه أن  
يتبع الفريضة كما في التحفة لكن رخص لخافة الزحمة تقديمه على وقته إذا فعله عقب طواف ولو  
تفلا واختلافوا في الأفضل من التقديم والتأخير في حق الافتاق وكذا بالنسبة إلى المكي لكن  
الاحوط في حقه التأخير لانه لازمة في حقه لتوسع زمان السعي بالنسبة إلى فعله ولعل هذا وجه  
عدم جواز التقديم له عند الشافعي والخروج عن الخلاف مستحب بالإجماع (الثاني طواف  
الزيارة) ويسمى طواف الركن والافاضة وطواف الحج وطواف الفرض وطواف يوم النحر  
لكون وقوعه فيه أفضل (وهو ركن لا يتم الحج إلا به) لكنه دون الركن الأعظم وهو الوقوف  
بعرفة لقوات الحج بدونه بخلاف الطواف فانه يستدرك بأدائه في وقته الموسع إلى آخر عمره أو  
بأن يوم بدنة بفضوته عند موته أن أوصى بإتمام الحج (وأول وقته) أي وقت جوازه وصحته (طلوع  
الفجر من يوم النحر ولا آخر له في حق الجواز الآن الواجب فعله في أيام النحر) أي عند الإمام

(وفيه رمل لا اضطباع) أي ان كان لابسا كما سبق (وبعد) أي بعد طواف الزيارة (سعي) بالرفع  
وهو عطف جملة على جملة وقوله لا اضطباع معترضة (الاذا فاعلها) أي الرمل والسعي لا الرمل  
والاضطباع لفساد المعنى (في القدوم) أي في حال طواف قدومه وفيه مساهمة اذا السعي لا يفعل  
في طواف القدوم بل في حال القدوم والرمل لا يفعل في حال القدوم بل في طوافه فالصواب ان  
يقول الاذا فاعله أي السعي في القدوم أي حال قدومه بعد طوافه سواء رمل في طوافه أو لم يرمل  
(فلا يرمل فيه) أي في طواف الزيارة (ولا يسي بعده) لان السعي لا يتكرر والرمل تابع لطواف  
بعده سعي (الثالث طواف الصدر) يشتمل على الرجوع ومنه قوله تعالى يومئذ يصدر الناس  
اشتاتا وإذا سعى طواف الرجوع ويسمى طواف الوداع بفتح الواو ويكسر هاء الوادعته البيت  
او الحج لعدم محتمه بدونه ويسمى بحجه صلى الله عليه وسلم حجة الوداع لانه ما حج بعده ويسمى  
طواف الافاضة لكونه لا يصح الا بعد المراجعة من الوقوف وأداء طواف ركنه وطواف آخر  
عهده بالبيت لانه يسن وقوعه حيث شئت عندنا ويجب عند الشافعي وطواف الواجب لكونه واجبا  
دون الفرض الذي هو طواف الزيارة لكون طواف الزيارة ثبت بالدليل القطعي وهو قوله تعالى  
وليطوفوا بالبيت العتيق وبالاجماع على كونه ركنا بخلاف طواف الوداع فانه ثبت بالدليل  
الظني ويؤيده انه يسقط بالعذر وينجز بالدم لغير عذره وهذا معنى قوله (وهو) أي طواف الصدر  
(واجب) أي على الاتفاقي دون المكي ومن معناه من استوطن مكة قبل الفتح الا قبل (وأول وقته  
بعد طواف الزيارة) واماماني المشكلات من ان وقته بعد الفراع من مناسك الحج فحمل على  
وقت استجابه (ولا آخره) كانه قدوم (وايس فيه رمل) وكذا الاضطباع فيه (ولا بعده سعي)  
وكان حقه أن يقول ولا سعي بعده فليس فيه رمل ولا اضطباع لانهم سمعوا قرا عا على طواف  
بعده سعي (وهذه الاطوفة الثلاثة) من القدوم والزيارة والصدر (في الحج) أي في حقه  
خاصة (الرابع طواف العمرة وهو ركنا فيما) أي فرض في أدائها (وفيه اضطباع  
ورمل) وهما ستان فيه (وبعد سعي) أي واجب (وأول وقته) أي وقت طوافه (بعد  
الاحرام بها ولا آخره) أي في حق أدائها (الخامس طواف النذر وهو واجب) أي فرض  
عملا لا اعتقادا (ولا يختص بوقت) أي اذا لم يكن (الآن يكون عليه) أي على الناذر (غيره) أي  
غير الناذر الذي هو واجب غير معين بوقت (أقوى منه) أي فقدم حيث شئت الاقوى عليه من  
طواف فرض أو غيره من القروض أو واجب معين من النذور أو غير (السادس طواف  
تحية المسجد وهو مستحب لكل من دخل المسجد) أي المسجد الحرام (الا اذا كان عليه غيره)  
أي من الاطوفة (فيقوم هو) أي ذلك الغير (مقامه) أي يشوب منابه ويدخل في ضمنه  
(كالعمر) أعظم من أن يكون متمعا ولا فانه بطواف طواف فرض العمرة ويترج فيه طواف  
تحية المسجد كما ارتفع به طواف القدوم الذي هو أقوى من طواف تحية المسجد وكذا اذا  
دخل المسجد من عليه فرض أو غيره فصلى ذلك فانه قام مقام صلاة تحية المسجد وذلك لان  
تحية هذا المسجد الشريف بنفسه هو الطواف الا اذا كان له مانع حيث شئت يصلي تحية  
المسجد ان لم يكن وقت صكراهية الصلاة (السابع طواف التطوع) أي النافلة والا  
فطواف التحية أيضا تطوع وهو لا يختص بوقت أي برمان دون زمان بل وانه في أوقات كراهة

الصلاة عذرنا أيضا خلافا للامام مالك رحمه الله تعالى وقوله (اذا لم يكن عليه غيره) يفيد أنه لا ينبغي أن يتطوع ويكون عليه غيره من الطواف ونحوه من سائر الفروض فانه لا يليق بشخص عليه مثلا اداء الزكاة أن يتطوع بالصدقة أو عليه قضاء صلوات فيأتي بأقله من طواف أو صلاة وسائر عبادات متطوعات لكن مفهوم عبارته أنه اذا كان عليه غيره يختص هو بوقت وهو لا بأس به لاننا نقول يختص حينئذ بالفراغ عما عليه من غيره لكن لا بطريق نفى الجواز والصحة كما قيل بل على سبيل اللزوم والفرضية (ولا بشخص) أي ولا يختص جواز وصحته بأحد (اذا كان مسلما) لكن لا بد أن يكون مميزا عقلا فانه لا يصح أيضا من الجنون وغير المميز من الصغار (طاهرا) أي من الجنابة والحيض والنفس لانه يحرم الطواف عليهم وكذا دخولهم المسجد الا انهم لو هجموا وفعلا وصح وعلمهم الاثم والكفارة كما سيأتي في محله وكذا سئل في محله حكم الطهارة عن الحدث والخبث في البدن والثوب (ويلزم) أي اتماه (بالشروع فيه) أي في طواف التطوع وكذا في طواف تحية المسجد وطواف القدوم وقوله بالشروع فيه أي بمجرد النية (كالصلاة) أي كما يلزم الصلاة بالشروع فيها بالنية مع تحقق سائر شروطها ويستثنى من هذا الحكم اذا شرع يظن أنه عليه فانه لا يلزم في الطواف وفي المسئلة خلاف للشافعي حيث يقول المتطوع أمير نفسه ان شاء فعل والا فلا كما ورد لكن يدفع بأن المتطوع أمير نفسه قبل التزامه لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم ولثلاث تصير العبادة ملعبة وللقياس على الحج والعمرة فان الاجماع على ان من شرع فيها بنية النقل يلزمه اتمامهم القول تعالى وأتموا الحج والعمرة لله والله أعلم

• (فصل في شرائط صحة الطواف) • أي مطلقه (الاسلام) لان الكافر ليس أهلا للعبادة المحتاجة الى النية وقد شرطت فيه لقوله (والنية) وهي شرط فيه عند الجمهور وقيل ليست بشرط أهلا وان نية الحج في ضمن الاحرام كافية ولا يحتاج كسائر الافعال الى نية مفردة وقيل النية ليست بشرط لكن الشرط أن لا ينوي شيئا آخر وهذا كله في طواف الزيارة مع احتمال في طواف القدوم والصدور والعمرة وأما طواف النفل فلا أطن فيه خلافا لعدم اندراجها في ضمن نية سابقة وسيأتي لهذه المسئلة في فصلها تمة (والوقت) أي لبعض افرادها وهو أكثر أنواعه (وكونه باليت) أي كون الطواف ملتصبا به من خارجه (لانيه) أي لا واقعافي داخله وكذا قال الشافعي لو تربع ثيابه أو بدنه على الشاذر وان أو على جدر الخربط لطل طوافه وما التفت اليه علمائنا حيث انهم مالم يسموا البيت الابال دليل الظني لكن الاحوط رعايته والمقصود عندنا انه لو طاف داخل البيت حول جدرانه لا يصح ثم كونه بالبيت ركن على ما هو الظاهر لانه شرط (وفي المسجد) أي المسجد الحرام (ولو على سطحه) وسيأتي زيادة تحقيق له (واثنان أكثره) لانه مقدار الفرض منه والباقي واجب فيه وفي عده شرطامساحة له اذ هو ركن أيضا (قبل والابتداء من الحجر) أي عدا من شرائط صحة الطواف ففي شرح المنار للكاكي والمطاب الفائق لمشارح كنز الدقائق ان الابتداء من الحجر الاسود شرط على الاصح لكن الاكثر على انه ليس بشرط بل هو سنة في ظاهر الرواية ويكرهه تركها وعليه عامة المشايخ ونص محمد في الرقيات على انه لا يجوز به أي الاقتتاج من غيره قال في الكبير فجعله فرضا أقول بل جعله شرطا كما ينبغي

مصرحاً في كلام ابن المصمّم حيث قال في شرح الهداية والافتتاح من غير الجرح اختلاف فيه  
المتأخرون قبل لا يجزيه وقيل يجوز غير ان الافتتاح من الجرح واجب لانه عليه الصلاة والسلام  
لم يتركه قط ثم ذكر في موضع آخر ان افتتاح الطواف من الجرح سنة فلو انتقمه من غيره جاز وكره عند  
عامة المشايخ ولو قيل انه واجب لا يعدل ان المواظبة من غير ترك مرة دليله فيما يجرى به  
ولو كان في الآية اجمال لكان شرطاً كما قال محمد لكنه منتف في حق الابتداء فيكون مطلق  
التفاوت هو فرض وافتتاحه من الجرح واجب للمواظبة كما قالوا في جعل البكعة عن يساره  
والحاصل انه اختار الوجوب فيه صرح في المنهاج نقلاً عن الذخيرة حيث قال في عدة الواجبات  
والبدء بما يجزى الاسود وهو الاشبه والاعدل فينبغي ان يكون هو المقول

«(فصل) هـ أي في تحقيق النية (الشرط) أي صحة الطواف المتوقف على النية على ما عليه  
جمهور الأئمة (هو أصل النية دون التعيين) أي لا تعين القرصية والوجوب والسنة ولا تعين  
كونه للزيارة أو الصدر أو لتمامه ونحو ذلك فانه ليس بشرط ولا واجب بل هو سنة أو مستحب  
فاذا ثبت ذلك (فلوطاف) أي دار حول البيت (لا ينوي طوافاً) أي أصلاً (بأن طواف طالبا  
لغيره) أي لمديون ونحوه (أو هارباً من عدو) أي ظالم أو غيره (أو لا يعلم انه البيت) أي بيت الله  
تبارك وتعالى أو البيت الذي يجب الطواف به أو يستحب (لم يعتد به) أي لم يعتبر بذلك الطواف  
حينما وجد فيه النية الشرعية لانه لم يقصد به القرية وان حصل منه النية المفروية وهي مجرد  
ارادة الدورة (ولو نوى أصل الطواف) أي على جهة القرية (جاز) أي لحصول أصل النية (ولو  
طاف طوافاً في وقته) أي زمانه الذي عين الشارع وقوعه فيه (وقع عنه) أي بعد أن يشي  
أصل الطواف لكونه معياراً له كما في صوم اداء رمضان (نواه بعينه أولاً) أي أو ما نواه بعينه بل  
أطلقه (أو نوى طوافاً آخر) وهذا كالمعنى على أن التعيين ليس بشرط في نية الطواف بخلاف  
الصلاة فان التعيين لا بد منه في الفرض والواجب وأما الصوم ففيه تفصيل ليس هذا محل  
والحاصل انه اذا نوى طوافاً آخر يكون للاول وان نوى الثاني فلا تعمل النية في تقديم ذلك  
عليه ولا تأخير عنه كما سيأتي ومثاله ما ينه بقوله (ومن فروعه لو قدم) أي من سنّعه (معترا  
وطاف) أي بأى نية كانت (وقع عن العمرة) أي عن طوافها (أو حاجاً) أي أو قدم حاجاً  
(وطاف قبل يوم النحر وقع) أي طوافه (للقدم أو فارناً) أي قدم فارناً وطاف طوافين من غير  
تعيين فيهما (وقع الاول للعمرة والثاني للقدم ولو كان) أي طوافه (في يوم النحر) أي ونوى  
تسلاً أو وداعاً أو أطلقه (وقع للزيارة أو بعد ما حل النحر) أي بعد ما طاف للزيارة كما في نسخة  
(فهو للصدر وان نواه للتطويع) وكذا اذا أطلقه (فالحاصل ان كل من عليه طواف فرض  
أو واجب أو سنة اذا طاف) أي مطلقاً أو مقيداً (وقع عما يستحقه الوقت) أي من الترتيب  
المعتبر الشرعي (دون غيره) حتى لو رتبته على خلاف ذلك أو أهمل ترتيبه أو تعينه (فيقع  
الاول عن الاول وان نوى الثاني أو غيره) أي من الثالث ونحوه (والثاني عن الثاني وان نوى  
غيره) أي من الاول وأمثاله (فلا تعمل النية في التقديم والتأخير الا اذا كان الثاني أقوى من  
الاول) باعتبار المرتبة المرتبة كالقصر بالاضافة الى الواجب والواجب بالنسبة الى السنة  
(فيبدأ بالأقوى) أي فيعتبر ابتداءه بالأقوى وان كان قبله على خلاف الاول (كالوتر)

طواف الصدر ثم عاد بإحرام عمرة فقبض بأطواف العمرة) لأن طواف العمرة أقوى لكونه فرضا  
(ثم الصدر) أي ثم يأتي طواف الصدر ولم يجعل الطواف مصر وفا إليه مع أنه سبق تعلق الذمة به  
لكونه واجبا ومرتبته دون الفرض وهذا واضح جدا (ولو طواف لعمرته ثلاثة أشواط ثم طواف  
للقدوم كذلك) أي ثلاثة أشواط (فالأشواط التي طاف للقدوم) أي بحسب النية (محموبة  
من طواف العمرة) أي بموجب اعتبار الشريعة (فبقى عليه للعمرة شوط واحد فيكملة) أيضا  
وهذا ظاهر لكن استشكل عليه ما قالوا فمن طاف لعمرته أربعة أشواط ثم طواف يوم النحر  
للزيارة فإن ثلاثة أشواط منه تحول لعمرته ولو قدم الأقوى لما قالوا بتحويل ثلاثة أشواط من  
الزيارة إلى العمرة لأن الثلاثة الأخيرة منه واجبة والزيارة فريضة والجواب أنه ليس بتحويل  
من الفرض إلى الواجب بل من الواجب المتأخر إلى الواجب المتقدم الذي استحق أن يكون  
الطواف له أولا فهو الأقوى من هذه الحنية مع أن تدارك الأول لا يتصور ويبدو ويتصور  
تدارك الثاني بغيره وما ما ذكره في الكبير بقوله بل من الفرض إلى الفرض كما إذا ترك الأكثر  
من طواف العمرة ففيه ان الظاهر فيما نحن فيه أنه من الواجب إلى الواجب كما حذرناه ومع  
هذا لم يدفع الإيراد إذا قيل من الفرض إلى الفرض إلى آخره إبقاء الاشكال على حاله اللهم  
الأ أن يقال يصرف من طواف الزيارة شوط واحد إلى العمرة لتكمل ركنها فيكون من الواجب  
إلى الفرض ثم قوله أو نقول إذا طاف ولو مفرقا وقع الكل عن الفرض أي السابق كما لو أطال  
الصلاة يقع الكل فرضا فلا سؤال انتهى وهو من عجيب المقال لأن معنى السؤال انما هو على أن  
تقديم الأقوى هو المعتبر في الحال فإذا استوى الحكم في الفرضين فأين يتصور تقديم الأقوى  
في البين ثم الاظهر ان المراد بالأقوى أعم من أن يكون حقيقة كما سبق أو مجازا لقوله (ولو طاف  
للعمرته بعضه) أي وترك بعض أشواطه ولا فرق بين القليل والكثير في المتركة (ثم طاف للزيارة)  
أي كملا (يكمل طواف العمرة من الزيارة) أي لاستحقاق طواف العمرة أولا فهو أقوى من  
طواف الزيارة من هذه الحنية مع استوائهما في الركنية فصرفه إلى طواف العمرة أولى سواء  
كانت المكملة من فرائض طواف الزيارة أو من واجباته وأما المقارن إذا لم يدخل مكة ووقف  
يعرفه نعليه دم لرفض العمرة وعليه قضاؤها كذا ذكره الشافعي ولعل هذا وجه تقييده ببعضه  
(وكذا لو طاف للزيارة بعضه ثم للصدر) أي جيعه (يكمل الزيارة من الصدر) وهذا ظاهر لا غبار  
عليه لأن طواف الزيارة أقوى من الصدر رتبة ومرتبة فالصرف إليه أولى كما لا يخفى ومن جملة  
الفرع لو طاف يوم النحر عن نذر وقع عن طواف الزيارة ولم يجزئه عن النذر ثم تقيده الأحكام  
الذكرية بالطواف فيقيدان حكم السعي ليس كذلك فنبقى عليه سعي الحج وأحرم بعمرته وطاف  
وسعى للعمرة لم ينتقل سعيها إلى سعيه مع تقدم سببه وقوة مرتبته ولعل وجه الفرق هو أن  
الطواف ممتكر في الحج بخلاف السعي فلهذا الترتيب سجدة في ركعة وأقرب ثلاث سجعات  
في ركعة أخرى جاز في تلك الصلاة دون غيرها وبهذا يتبين أنه لو كان عليه طواف الحج وطواف  
للعمرته لم ينتقل طوافها إليه مع أنه أحق لكونه أسبق

• (فصل في طواف المغمى عليه والنائم) • أي من المرضى (ولو طافوا) أي الرفقة (بالمغمى عليه  
محمولا بجزأ ذلك) أي الطواف الواحد المشتمل على فعل الفاعل والمفعول (عن الجامل) أي

أصالة (والحمول) أي وعنه نيابة (ان نوى) أي الحامل (عن نفسه وعن الحمل) أي ما  
 أو واحد بعده واحد قبل الشروع (وان كان) أي ولو كان الحمل (بغير أمر المغمى عليه) أي  
 بناء على ان عقد الرقعة متضمن لفعل هذه المنفعة وهذا اذا اتفق طوافهما بأن كان لعمرتهم ما  
 أول يارتهم ما ونحوهما (وكذا ان اختلف طوافهما) أي وصفا واعتبارا (بأن كان لاحدهما  
 طواف العمرة وللاخر طواف الحج) أو أحدهما فخرضارا لاخر واجبا (فيكون طواف  
 المحمول عما أوجبته احرامه) أي من فرض العمرة أو طواف القدوم أو الزيادة (وطواف  
 الحامل كذلك) أي على وفق ما اقتضاه احرامه من الاطوفة المذكورة (ولو طافوا بغير رض  
 وهو نائم من غير انغماء) فقيه تفصيل (ان كان بأمره ووجهه على فوره) أي ساعته عرفا وعادة  
 (يجوز والا) أي بان طافوا به من غير أن يأمرهم به أو نفعوا به بدأمره ولكن لا على فوره (فلا)  
 أي لا يجوز به عن الطواف وتفصيله على ما يحصل به توضيحه ما في الكبير لو أن رجلا مضى  
 لا يستطيع الطواف الا محولا وهو يعقل نام عن غير عتبه فله أصحابه وهو نائم طافوا به  
 أو أمرهم أن يحملوه ويطوفوا به فلم يشعروا حتى نام ثم احتلوه وهو نائم أو جأوه حين أمرهم بحمله  
 وهو مستيقظ فلم يدخلوا به الطواف حتى نام على رؤسهم طافوا به على تلك الحالة ثم استيقظ  
 روى ابن سماعة عن محمد بنهم اذا طافوا به من غير أن يأمرهم لا يجوز به ولو أمرهم ثم نام فحملوه  
 بعد ذلك وطافوا به أجزأه ولو قال لبعض عبيده استأجر لي من يطوف بي ويحمله لي ثم غلبته  
 غيبته ولم يرض الذي أمر به ذلك من فوره بل تشاغل بغيره طويلا ثم استأجر قومًا يحملونه وأتوه  
 وهو نائم طافوا به قال ابن سماعة استحسن اذا كان على فوره ذلك انه يجوز فأما اذا طال ذلك  
 ونام فأتوه وحملوه وهو نائم لا يجوز به عن الطواف ولكن الاجر لازم بالامر قال ابن سماعة  
 والقياس في هذه الجملة أن لا يجوز به حتى يدخل الطواف وهو مستيقظ يشوي الدخول فيه لكن  
 استحسننا اذا حضر ذلك فنام وقد أمر أن يحمل طاف به أنه يجوز به قال ابن الهمام وحاصل  
 هذه القروع التفرق بين النائم والمغمى عليه في اشتراط صريح الاذن وعدمه انتهى وقد  
 أطلقوا الاجراء بين حالتي النوم والانغماء في الوقوف ولعل الفرق ان الوقوف لا يتوقف صحته  
 على النية لعدم اشتراطها فيها اكتفاء باندراج نيته في ضمن نية الاحرام توسعة على العباد في  
 الرحمة بخلاف الطواف فان النية شرط فيه عند الجمهور وعلى ما سبق فالتقي بوجود حقيقة تها  
 حق المغمى عليه بالاكتفاء عن تحقيق حكمها بالنسبة الى الرقعة بناء على عقد المودة والمشاركة  
 في العهدة واعتبار الامر الصريح في المريض النائم لقيام نيته بمقام نيته لان حاله أقرب الى  
 الشهور من حال المغمى عليه والله أعلم (وان لم ينو الحامل الطواف) أي أصله (بل نوى)  
 أي الحامل بطوافه (طالب غريم) أي مثلا (فان كان المحمول عاقلا) أي متيقظا ومستيقظا  
 (ونوى الطواف) أي قربته (أجزأه) أي المحمول لتحقيق نيته (دون الحامل) لفقد قصد  
 الشرعي (وان كان المحمول مغمى عليه) وكذا النائم والمجنون والمستهل بجهالة (لم يجزئه) أي  
 الطواف لهما (لاكتفاء النية) أي الشرعية (منه) أي من المحمول (ومنهم) أي المحملون  
 الدال عليه الحامل وكان الاولى أن يقول منهم ما وعلم منه أنه لو نوى الحامل عن نفسه ولم ينو  
 المحمل جاز له امل دون غيره سواء كان متيقظا ولا (وان نوى من استأجره لا يعتد بنيته)

أى بنية المسجد تأجر الحامل للمعمول اذا كان مقيمة أو نائما بخلاف ما اذا كان مغمى عليه  
أو نائما فان قيمة تفصيلا كما تقدم والله أعلم وكان حقه ان يقول بنية له والافئنته لنفسه صحيحة  
ولو كان حمله بناء على اجارته كما اذا علم طائفة غيره فان طوافهم يحسب عن كل منهم اذا  
وجد النية لهم.

\* (فصل فى مكان الطواف) مكانه حول البيت لافيه أى لافى داخله كما مر (داخل المسجد) أى  
سواء كان قريبا من البيت أو بعيدا عنه بعد أن يكون فى المسجد (ويجوز) أى الطواف (فى  
المسجد) أى فى جميع أجزائه (ولو من وراء السور) أى الاسطوانات (وزمزم) وكذا المقامات  
(ولو طاف على سطح المسجد ولو مر رفعا عن البيت) أى من جدرانها كما صرح به صاحب الغاية  
(جاز) لان حقيقة البيت هو القضاء الشامل لما فوق البناء من الهوى وإذا صحت الصلاة فوق  
جبل أى قيس اجماعا حتى لو انهدم البيت فعوذ بالله جاز الصلاة الى البقعة وفيها أيضا عندنا  
خلاف للشافعى فى الصلاة فى داخلها بلا حائل لتحقيق الحرج العام بالنسبة الى من كان خارجها  
بخلاف أهل الداخل فانهم يكونون جمعا محصورا أو واحدا مغمورا فلا حرج بالنسبة اليهم لاسيما  
اذا كان يمكنهم الخروج وبهذا يدفع ما قاله صدر الشريعة فى شرح الوقاية ان هذا فرع عجيب  
من الشافعية وانما حقت ان هذه المسئلة من المشايخ البكرية هذا ولو طاف خارج المسجد دفع  
وجود الجدران لا يصح اجماعا وما اذا كان جدرانها منه دمة فكذلك عند عامة العلماء خلافا  
لمن لم يعمد بخلافه.

\* (فصل فى واجبات الطواف) أى الافعال التى يصح الطواف بدونها وينجبر بالدم لتركها وهى  
سبعة (الاول الطهارة عن الحدث الاكبر والاصغر) أى وان فرق بينهما فى حكم الاثم والكفارة  
وهما من النجاسات الحكيمة وجوبهما عنهما هو الصحيح من المذهب وهو اخذى الروايتين عن  
الامام أحمد وقال ابن شجاع هو سنة ونقل الثوري فى شرح مسلم عن أبى حنيفة استحبابهما أو كانه  
أخذ من قول ابن شجاع والجمهور على أن الطواف كالصلاة فى اعتبار الشرائط كلها إلا ما استثنى  
بفعله عليه الصلاة والسلام من ترك الاستقبال وجواز المأذى ونحو ذلك ثم اذا ثبت أن الطهارة  
عن النجاسة الحكيمة واجبة فلو طاف معها أصبح عندنا وعند أحمد ولم يحل له ذلك ويكون عاصيا  
ويجب عليه الاعادة أو الجزاء ان لم يعد وهذا الحكم فى كل واجب تركه (الثانى قيل) أى قال  
بعضهم ان من واجبات الطواف أيضا (الطهارة عن النجاسة الحقيقية) أى سواء فى الثياب  
الملبوسة أو الاعضاء البدنية وفى معناهما الأجزاء الارضية عند بعضهم (والاكثر على انه) أى  
هذا النوع من الطهارة فى الثوب والبدن (سنة) أى مؤكدة (وقيل) وهو خلاف ظاهر الرواية  
(قد رما يستبره عورته من الثوب واجب) أى طهارته (فلوطاف) وعليه قدر ما يوارى العورة  
ما هو والباقي نجس جاز) أى ولا يلزمه شئ إلا أنه يكره له ذلك وقيل عليه دم (والافهو بمنزلة  
العرين) لأن الأكثر له حكم الكل عند الأعيان وفى النجبة اذا طاف فى ثوب كانه نجس فهذا  
والذى طاف عريانا أو وسياق - حكم العريان وأما ما وقع فى الطرابلسى من أنه لو غس ثوبه  
فى بول فهو كالوصلى عريانا فهو بين عدم القائل بأشراط ذلك لما صرح فى البدائع من أن  
الطهارة عن النجس ليست من شرائط الجواز بالاجماع وهذا فى الثوب والبدن على ما صرح

ما الاحتجاب وأما ما هارة مكان الطواف فذكره من جملة عن صاحب الغاية أنه لو كان  
 في موضع طوافه نجاسة لا يبطل طوافه وهذا يفيد في الشرعية والفرضية واحتمال ثبوت  
 الوجوب أو السنة والأصح عدم الوجوب عند الشافعية (الثالث) أي من الواجبات (سائر  
 المودة فلو طاف مكشوقاً) أي قدر ما لا يتجاوز الصلاة معه (وجب الدم) أي أن لا يعبده (والمانع)  
 أي ندره (كشف ربيع العضو) أي من أعضاء العورة بالنسبة إلى الرجل أو المرأة والامة كما  
 فصلت ذلك في محله (فما زاد) أي على قدر الربع (كافي الصلاة) أي عند أبي حنيفة ومحمد حيث  
 قالوا (وانه ككشف أقل من الربع لا يمنع ويجمع المتفرق) وأما ما نقل عن السروجي من أنه  
 لو ظهر شعرة من شعراتها أو ظفر من ظفر رجليها إلى يصح طوافها كالمصلاة فيه وظلم من الناقل لأن  
 السروجي اتماذ كذا ذلك عن النووي على مقتضى مذهب الشافعي (الرابع) أي من الواجبات  
 (المشي فيه لا قادر) ففي الفتح المشي واجب عندنا وعلى هذا نص المشايخ وهو كلام محمد وماتى  
 فتاوى قاضيان من قوله والطواف ماشياً أفضل أو محمول على النافلة بل ينبغي في النافلة  
 أن يجب لأنه إذا شرع فيه وجب فوجب المشي انتهى لكن قد يقال بالفرق بين ما يجب باليجاب  
 الله تبارك وتعالى وبين ما يجب بفعل العبد ولذا يجوز قضاء الوتر وقت الكراهة دون أداء ركعتي  
 الطواف مع أنه لم يلزمه بوصف المشي مع الاتساع في التطوع وإلهذا يجوز بلا عذر في صلاة  
 النفل ترك القيام الذي هو ركز في المرض عند القدرة (فلوطاف) أي في طواف يجب المشي  
 فيه (راكباً أو متجولاً أو زحفاً) أي على أسسته أو على أربعته أو جنبه أو ظهره كالطيم (بلا عذر  
 فعلية الاعادة) أي مادام بحكة (أو الدم) أي تركه الواجب (وان كان) أي تركه (بعذر لاشي عليه)  
 كما في سائر الواجبات (ولو نذر) أي وهو قادر على المشي (أن يطوف زحفاً) وكذا ما في معناه  
 (لزمه) أي الطواف (ماشياً) لا لزمه بالوجه الا كيد بخلاف من شرع زحفاً بنية النفل فان المشي  
 في حقه هو الأفضل كما تقدم والله أعلم ويؤيده ما في الكبير ثم إن طافه زحفاً أعاده كذا في الاصل  
 وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أنه إذا طاف زحفاً أجزأه لأنه أدى ما أوجب على نفسه  
 هكذا حكى في البدائع وذكر الطرابلسي في هذه المسئلة قيل عليه الاعادة والافهم وقيل  
 لا يلزمه شيء انتهى فتحقق أن المسئلة خلافية وأما ما ذكره ابن الهمام في المناقشة في أن الأجزاء  
 لا ينفى ما في الاصل من الاعادة والأجزاء فمدفوع لما يستفاد من تعليقه لقوله لأنه أدى ما أوجب  
 على نفسه ثم قوله ولو كان خلافاً كان ما في الاصل هو الحق لأن من ترك واجبا في الصلاة وجب  
 عليه الاعادة أو سجدتنا السهو وان لم يفعل قلنا صحة صلاته تتدفع بالفرق الذي قررناه سابقاً في  
 التزام عبادته (الخامس) أي من الواجبات (التيامن) صرح بوجوده الوجه ورمي الاحتجاب وهو  
 الصحيح وقيل سنة وقيل شرط وفي الفتح الأصح الوجوب (وهو أخذ الطائفة) أي شروعه (عن  
 عين نفسه وجعل البيت عن يساره) تأكيده لما قبله وما ذكره في الفتح وغيره من جهة الباب فوردى  
 الكل واحداً لأن المراد يمين الحجر عند استقباله أو لوقوعه في عين الباب (وضده أخذه عن يساره  
 وجعل البيت عن يمينه وهو الطواف المتكوس) الظاهر أنه الطواف المقلوب والمكوس  
 وأما المتكوس فهو وأن يجعل رأسه من جهة الأرض ورجليه من جهة السماء ومنه قوله تعالى  
 ثم نكسوا على رؤسهم في القائموس نكسه قلبه على رأسه كنكسه وأما ما في الكبير من أنه ذكر

في منسك الرومي عن السروجي وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت الاقبالة الحجر  
 انتهى وهو غلط منه لانه انما ذكره السروجي عن الشافعية وقد صرح في الغاية ومنسك  
 السنجاري لو استقبل البيت بوجهه وطاف معترضاً وجعل البيت عن يمينه ومشى القهقري  
 أو معترضاً مستدبر البيت لا يبطل عندنا لأن المأمور به مطلق الطواف عندنا وهو الدوران  
 حول الكعبة وقد أتى به الا انه أخل في وصفه ولانه عبادة لا تبطل بالكلام فلا تبطل بتركه الترتيب  
 أو تركه الصفة انتهى ولا يخفى ان ما نقل عن السروجي يمكن حمله على ما وافق المذهب بأن يقال  
 معنى لا يجوز يحرم فعله أتركه الواجب وأما قياسه بقوله ولانه عبادة لا تبطل بالكلام فلا تبطل  
 بتركه الترتيب أو تركه الصفة فمع ظهور الفارق بينهما ليس للترتيب دخل فيه ما والحاصل ان وجوب  
 التمام بغيره ان من أتى بخلافه من الصور المذكورة المخالفة للقيام في الهيئة والكيفية  
 يحرم عليه فعله ويجب عليه الاعادة أو لزوم الجزاء ومن ذلك ما رأينا من بعض المجانين على صورة  
 المجاذيب من أهل الامكار انه طاف على هيئة السماع الدوار فانه لاشك أنه يحرم عليه لاشتماله على  
 الاقبال والادبار والمشي باليمين واليسار (السادس) من الواجبات (قبل الابتداء من الحجر  
 الاسود) وقد تقدم انه المختار لابن الهمام وغيره والاكثرون على انه سنة وقيل فريضة وشرط  
 (السابع) الطواف وراء الحطيم أي جدار الحجر (فلو لم يطف وراءه بل دخل الفرجة التي بينه وبين  
 البيت) أي وخرج من الفرجة الاخرى (فطاف فعليه الاعادة أو الجزاء) أي كما سيأتي  
 (ثم الواجب أن يعيده على الحجر) أي فقط كما سيصور (والافضل اعادة كله) أي ليؤديه على  
 الوجه الحسن المستحسن عند العلماء وللخروج به عن خلاف بعض الفقهاء وهذا عند الاكثر  
 من أئمة المذهب خلافاً لظاهر كلام الكرماني فعليه ان يعيد الطواف ولما صرح به ابن الهمام  
 حيث قال فيجب اعادة كله ليؤدى على الوجه المشروع انتهى وهو ظاهر لانه كما يجب عليه  
 تدارك نقصانه من أصل الطواف يجب عليه تدارك وصفه الواجب كما في ترك سائر الواجبات  
 الاصلية والوصفية وهذا كله بناء على ان كون الحجر من البيت ثبت بالدلة الظنية خلافاً لما قاله  
 الشافعية (وصورة الاعادة على الحجر أن يأخذ عن يمينه خارج الحجر) أي مبتدئاً من أول اجزاء  
 الفرجة أو قبله بقليل للاحتياط (حتى ينتهي الى آخره) أي من الشق الاخر كما تقرّر (ثم يدخل  
 الحجر من الفرجة) أي التي وصل اليها (ويخرج من الجانب الاخر) وهو الذي ابتداء من طرفه  
 (أو لا يدخل الحجر بل يرجع ويبتدئ من أول الحجر) وهو الاولى لئلا يجعل الحطيم الذي هو من  
 الكعبة وهو أفضل المساجد طريقاً الى مقصده الا اذا نوى دخول البيت كل مرة وطالب  
 البركة في كل مرة في الصورة الاولى من الاعادة لا يعد عودته شوطاً لانه منكوس وهو خلاف  
 الشرط أو الواجب فلا يكون محسوباً ولهذا قال (هكذا) أي مثل ما ذكر من صورتي الاعادة  
 (يقول سبع مرات) أي ان تركه في جميع أشواط الطواف والافقه قدره (ويقضى حقه فيه) أي  
 ويقع في حال اعادته ما يستحق الطواف وجوباً أو سنة (من رمل) ان كان فيه رمل أو اضطباع  
 (وغیره) من تيامن ونحوه (فاذا أعاده سقط الجزاء) وهو ظاهر (ولو طاف على جدار الحجر قبل  
 يجوز) إشارة الى ما في الكثر من انه ينبغي أن يجوز لان الحطيم كله ليس من البيت (وينبغي  
 تقييده بما زاد على حقه وهو قدر ستة أو سبعة أذرع) وقال في الكبير لكن يرد عليه ان بعضه

منه وهو سبعة أذرع إلا يترتب عن الواجب ذلك القدر انتهى وفيه تنبيه لا يفتنى لأن شراح الكفر  
 صرح بأن الخطيم كله ليس من البيت فعليه أن بعضه منه سواء يكون ستة أذرع أو سبعة ولا يشك  
 أن ذلك البعض داخل في الخطيم مع الزيادة فلا يفي في ذلك والمناطق خارج عن الكلي احتياطاً  
 نعم على مقتضى مذهب الشافعية أنهم جعلوا الجدار حكم البيت وأه واقع في محل حائطها  
 البيت قد عدا الأشبه أنه حينئذ لا يجوز فيه دمهم والخروج عن الخلاف مستحب بالإجماع  
 (وقيل غير ذلك) أي غير ما ذكر من السبعة والسبعة في مقدار الخطيم من البيت حتى قيل كله منه  
 وأه سبجه وتعالى أعلم

هـ (فصل في ركعة الطواف وهي) أي صلاة الطواف (واجبة) أي مستقلة لا سنة كما قيل  
 الشافعي في قول (بعد كل طواف) أي ولو أدى ناقصاً (فرضا كان) أي الطواف كركن الحج  
 والعمرة (أو واجباً) كالمسجد والندد (أو سنة) كالقدوم وكذا إذا كان مستحباً كقصبة  
 المسجد (أو قلاً) كأنه ما وقع بالفرق بين الإطوفتين خلافاً لشيخه الذي قال ينبغي أن يكونا  
 واجبتين على أثر الطواف الواجب قال ابن الوهم وهو ليس بشئ لا إطلاق الأدلة وفيه إن  
 إطلاق الأدلة لا يفتى قبول التقييد في المسئلة أن صح فيها وجه من وجوه المقايضة (ولا تنحصر)  
 أي هذه الصلاة (بزمان ولا مكان) أي باعتبار الجواز والجمعة والإفباع باعتبار الفضيلة تختص  
 بوقوعها عقب الطواف إن لم يكن وقت كراهة وتختص بإيقاعها خلف المقام ويحرم من أرض  
 الحرم (ولانتهوت) أي الإبان يموت (فلو تركها لم تجبر بدم) وفيه أنه لم يتصور تركها فكيف  
 يتصور الجبر اللهم إلا أن يقال المراد منه أنه لا يجب عليه الإبقاء بالكفارة للإسقاط بخلاف  
 الصوم والصلاة حتى لو ترك الواجب ولعل الفرق ما قدمناه هذا والمسئلة خلافاً في البصر  
 العسقي وحكم الواجبات أنه يلزمه دم مع تركها إلا ركعتي الطواف انتهى ووجهه أنه واجب  
 مستقل ليس له تعلق بواجبات الحج أو لعدم تصور تركها ما يكفي بعض المسائل ولا تجبر بالدم  
 فانه ما في ذمته ما لم يصبها ما لا يمتنع بزمان ولا مكان لكن ذكر الحدادي في شرح القدرى  
 أنه إن تركها ما ذكر في بعض المسائل أن عليه دماً ويؤيده ما في الجبر الآخر وهو ما واجبتان  
 فإن تركها ما فعله دم وفي منك لا أكثر على أنه لو تركها ما لا يلزمه دم وبه قالت الشافعية وقيل  
 يلزم انتهى ولعله يجوز تركه على القوت بالموت فيجب عليه الإبقاء ويستحب للارثة أماء الجراء  
 (ولو سلاها حارح الحرم ولو بعد الرجوع إلى وطنه جاز ويكره) أي كراهة تنزيه لتركه  
 الاستحباب كما سبأني أو تحريم لمخالفة الموالاة أو ما جيعاً (والسنة الموالاة بينها وبين  
 الطواف) أي فراغه إن لم يكن وقت الكراهة والافصل بعد فرض المغرب قبل السنة إن كان  
 في الوقت سنة (وتستحب مؤكداً) أي استحباباً مؤكداً أن مراتب الاستحباب مختلفة  
 كمراتب السنن المؤكدة (خلف المقام) لموافقة فعله صلى الله عليه وسلم على وفق الآية الكريمة  
 واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى لاسيما وقد قيل في الآية أن الأمر للوجوب وهذا يقتضى أن  
 تكون الصلاة خلقه من السنة ويخلق ما حوله وسائر أماكن الفضيلة من الحرم لأن فيه قولاً  
 لبعض المفسرين أن المراد بمقام إبراهيم هو الحرم جميعه ولذا قال (وأفضل الإجماع لا دلتها  
 خلف المقام) وفي معناه ما حوله من قرب المقام كما يشير إليه من التبعيض في الآية الشريفة

وكون الخائب أفضل لاختياره الحضرة المنيفة (ثم في الكعبة) أي داخلها (ثم في الحجر تحت  
 الميزاب) أي خصوصا (ثم كل ما قرب من الحجر إلى البيت) أي من قدر سبعة أذرع وما دونها  
 (ثم باقي الحجر ثم ما قرب من البيت) أي في جواربيه وحواله خصوصا محاذ أركان ومقابله  
 الملتزم والباب ومقام جبريل عليه الصلاة والسلام (ثم المسجد) أي جميعه ليكن المطاف الذي  
 حول المسجد في زمنه صلى الله عليه وسلم أفضل إلا أنه لا يصلح بحيث يشوش على الطائفتين  
 ويوجههم إلى المرور بين يدي المصلي (ثم الحرم) أي مكة وما حولها من إعلال الحرم المجترم (ثم  
 لأفضله بعد الحرم) أي بالنسبة إلى هذو الصلاة من حيثية اختصاصها بالحرم وهو لا ينافي أنه  
 لو صلاها في المسجد النبوي أو المسجد الأقصى لأفضله لها بالاضافة إلى ما عداها (بل الإساءة)  
 أي حاصلة تجاوزته عن حيد أدائها من المكان الذي هو المستحب والزمان الذي هو السنة إلى  
 غيرهما من الإمكاني والزمينة (والمرايد بما خلف المقام) أي بالموضع الذي يسمى خلف المقام  
 (قبل ما يصدق عليه ذلك) أي خلف المقام أو المقام عادة وعرف فامع القرب) وهذا القيل متعين  
 فان من صلى آخر المسجد وراء المقام لا يدرى فضيلة خلف المقام باتفاق علماء الانام فان العرف  
 يخصه بمكانه وقوس بجادة الرخام (وعن ابن عمر رضي الله عنهما) حاله اذا أراد ان يركع خلف  
 المقام جعل بينه وبين المقام صفين أو صفين أي مقدار جمعا أو والشك والتنويح المفيد للتخيير  
 (أو رجلا أو رجلين) بحقل الشك والتنويح كذلك ثم يحتمل ان المراد قد رما يقف رجل  
 أو رجلان فيوافق ما قبله أو كان يتأخر عنه ما بالفضل متخريا إلى مقامه صلى الله عليه وسلم ان صح  
 مرفوعا ولعل وجه تأخره عليه الصلاة والسلام على تقدير صحته عن قرب المقام التزعم عن  
 مشايخه بمعية الإصنام في تلك الايام أو كان وقت الزحام وعدم التفات العوام لخير الانام (رواه  
 عبد الرزاق) وأما في رواية الشيخين عن عائشة رضي الله عنها فركع عند المقام ركعتين  
 وفي رواية ما عن جابر ثم تقدم إلى مقام إبراهيم فقرأ واتخذ من مقام إبراهيم مصلى فجعل المقام  
 بينه وبين البيت هذا وقال ليكرماني وحبت ما يصلي من الحرم يجوز وقال مالك والنوري ان  
 لم يصلها خلف المقام لم يجز وعليه دم ولنا ان المراد بمقام إبراهيم في الآية الحرم كله لان أكثر  
 الصحابة صلوا بركعتي الطواف في المسجد دون المقام وكذا في الحرم بذي طوى وغيره فحفظوا فعله  
 عليه الصلاة والسلام على بيان الأفضل في المقام انتهى وفيه بحث لا يخفى لان الإمام مالك كان  
 صح عنه ما نسب اليه بتييك بأن الأمر للوجوب في حق المقام وقوله عليه الصلاة والسلام  
 مبين للمرام وغاية احتجاجنا عليه بفعل الصحابة الكرام وهو لا ينافي كون الأمر للوجوب  
 غاية الخلاف في ان المراد بالمقام محرم الحرم أو خصوص المقام مع ان أحيدامن علي ثلثا يقبل  
 بالوجوب في هذا المقام (ويستحب) أي عند الأربعة (أن يقرأ في الأولى بسورة البقرة الكافرون)  
 القراءة تتعدى بالباء وغيرها الكافرون بالرفع على الحكاية (وفي الثانية الإخلاص) أي سورتها  
 (ويستحب ان يدعو بعدها) أي بعد صلاة الطواف (لنفسه ولين أحب) أي من أهله ومشايخه  
 وأصحابه (والمسلمين) أي ولعمومهم (ويدعو بدعاء آدم عليه السلام) وقد قدمنا (ولو صلى أكثر  
 من ركعتين) أي لطواف واحد (جائز) إلا أن الزائد على الركعتين يكون تطوعا (ولا تجزئ  
 المكتوبة) أي المفروضة الإلهية (والمنذورة) أي المفروضة الانسانية (عنها) أي عن صلاة

الطواف الكونهم واجبة مستقلة (ولا يتبع وقتها) على ركعتي الطواف بمكة لأن طواف  
 هذا (الاولى) ان يقول ان طواف كل (غير طواف الاخر) أي لاختلف طواف البيت كمثل  
 الظهر والعصر وان كان الطوافان من نوع واحد والمسلتان من جنس متعدد (ولو طواف  
 بصبي) أي غير مجزئ (فبصلي) عنه أي ركعتي الطواف لانه لا تمنع النيابة عنه في العبادة من  
 الصوم والصلاة كما سبق في استظهارهما (وبكره تأخيرهما عن الطواف) لأن المأذنة بينهما  
 سنة (الاولى وقت مكرره) فلذا قال كما قيل (ولو طواف بعد العصر بصلي المغرب ثم ركعتي  
 الطواف) الكونهم ما واجبتين وليس قطعهما بالذمة قبل السنة (ثم سنة المغرب) ويؤيده ما رواه  
 في صلاة الجنائز اذا حضرت يصلي المغرب ثم الجنائز ثم سنة المغرب ولا شك ان هذا امثل لأن حكم  
 الواجب والفرق من مواقيت العدل وان كان بينهما فرق في الاعتقاد (ولا تلي) بصيغة الجهر  
 أي لتلي هذه الصلاة (الاولى وقت مباح) أي لعدة زمانه (فان صلاها في وقت مكرره) كما ساق  
 يانه (قبل صحت مع الكراهة) أي ان اداها (ويجب عليه قطعها) أي في أثناءها (فان مضى فيها)  
 أي بان كمالها (فالايجاب بعد ذلك) لعدم التاعدة ان كل صلاة اديت مع الكراهة التزجيمية  
 بنصب اذانهم اوسع الكراهة التعريمية يجب اعادةها (وأوقات الكراهة) أي هذه الصلاة  
 وهي أعظم من التعريمية والتزجيمية (بعد طلوع النجوال طلوع الشمس قدر ربح) لكن عند  
 الطلوع حرام كما هو عند الغروب وكذا ما خصه بقوله (ووقت الاستسراء) أي قرب أو انه لعدم  
 ادراك الحقيقة زمانه (وبعد العصر) أي بعد اداها (الى اداء المغرب) أي حتى بعد الغروب  
 قبل اداء القرص (وعند الغلبة) أي الخطب كلها الا ان عند خطبة الجمعة أشد كراهة  
 (وشروع الامام) أي امام مذهب (في المكثوبة) لما ورد اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة  
 الا المكثوبة وفي سنة الصبح تفصيل طويل متعلق بالمسئلة (وبين صلاتي الجمع يدورات) أي  
 في جمع التذم (ومزدلفة) أي في جمع التأخير ان يجمع بينهما كما يستفاد من قبل الجمع واعلم انه  
 سرح الطحاوي وغيره بكراهة أداء ركعتي الطواف في الاوقات الخمسة المنهي عن الصلاة فيها  
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ونزل عن مجاهد والنفعي وعطاء جواز اداها بعد العصر  
 قبل امشراق الشمس وبعد الصبح قبل طلوع الشمس أي قبل احوار آثارها قال الطحاوي واليه  
 نذهب والحاصل انهم فرقوا في المسئلة حيث جوزوا وقت الكراهة التزجيمية دون زمان  
 الكراهة التعريمية الخالف الصلاة الطواف من حيث انه واجب بالقرآن وسائر الواجبات  
 والمحققون فرقوا بين قضاء الزور وأداء ركعتي الطواف ولو كانا واجبتين بأن الاول واجب  
 بايجاب الله تعالى عليه والاخر بايجاب العبد على نفسه بالتزامه لتعلل الطواف ولو كان واجبا  
 عليه وهذا التحقيق وتدقيق ويؤيده ما ذكرناه ما علاه الطحاوي فيما اختاره بقوله ولما كانت  
 الصلاة على الجنائز كالصلاة الفاتحة كانت صلاة الطواف مثله يجوز اداؤها في هذين الوقتين  
 لان وجوبها كوجوب صلاة الجنائز انتهى وفيه مباحث لا يتحفي فيها وفي المطالعة بين كلامه  
 وبين ما ذكرناه تقدم واقع أعلم

• (فصل في سنن الطواف استلام الحجر مطلقا) أي من غير قيد الاولوية والآخرية والائتامة  
 وان كان بعضها آكل من بعض بل قيل يستحب فيما عدا طوافه ويمكن أن يكون مراده بالاطلاق

استواء التقبيل والسجود وعدمهما (والاضطباع) أى في جميع أشواط الطواف الذى سن فيه كما صرح به ابن التيمية خذلان لما يوجهه قوله (والرمل في الثلاثة الاول) لان المتبادر أن الظرف قيد لهما (والمنشئ على هيئته في الباقي) من الاشواط الاربعة أو المراد في باقي الاطوفة بكما لا بأن لا يسرع اسرعا لما يتفرع عليه من تشويش خاطر وأذية السدافع ولا يعنى مشى المتهاون لما يترب عليه من خوف الرياء والسمة والعجب والغرور ودعوى الشعور والحضور (في طواف الحج والعمرة) قيد للاضطباع والرمل لكونه مامن سنن طواف بعده سعى لا يقال قد زالت عنه الرمل والاضطباع وهى موجبة لزوال حكمهما لانا نقول زوال علمهما ممنوع فان النبي صلى الله عليه وسلم رمل واضطبع في حجة الوداع تذكر النعمة الامن بعد الخوف يشكر عليها وقد أمرنا بتذكر النعمة في مواضع من كتاب الله تعالى ويجوز ان ثبت الحكم بعمل متناولة تخين غلبة المشركين كان عليه الرمل ايها المشركين قوة المؤمنين وعند زوال ذلك كان عاتيه تذكر نعمة الامن (والاستلام) أى استلام الحجر (بين الطواف والسعي) أى وبينه لكن لا مطلقا (بل لمن عليه السعي) وأراد أن يسعى حينئذ سواء صلى ما بينهما والتزم وأتى زمزم أم لا (ورفع اليدين عند التكبير مقابلة الحجر) أى في الابتداء للخلاف في الانشاء (والابتداء من الحجر) أى ابتداء الطواف منه اعم من ان يكون باستلام واستقبال ام لاسنة (هو الصحيح) أى خلافا لمن قال انه شرط أو فرض أو واجب كما اختاره ابن الهمام وهو باعتبار الدليل أظهر وان كان الاول عليه الاكثر (واستقبال الحجر في ابتداءه) أى بخلاف استقباله في أثناءه فانه مستحب (والموالة) أى المتابعة (بين الاشواط) أى أشواط الطواف وكذا أشواط السعي وكذا بين الطواف والسعي لكن المتتابع بينهما على التوسعة بخلافه فيما بين الاشواط واجزاء الاشواط والظاهر ان يراد به الموالة العرفية لانه لا يقع فيها مطلق الفاصلة لتجويرهم الشرب ونحوه في أثناء الطواف (والطهارة عن النجاسة الحقيقية) أى في الثياب والاعضاء البدنية وكذا في الاجزاء المسكانية

\* (فصل في مستحباته استلام الركن البئى) أى من غير قبله ووضع جهة (وأخذ الطواف عن عيين الحجر) أى باعتبار وضعه فانه على عيين الباب لا باعتبار مسه قبله والمراد من الاخذ أى شروعه فيه بالنية بالرفع يديان يقف قبيل الحجر مستقبلا ثم يطوف متيامنا (بحيث يمر جميع بدنه عليه) أى على الحجر (وتقبيل الحجر) أى بالاتفاق والظاهر عدّه من السنن المؤكدة لثبوته بالاحاديث الواردة ولعله أراد أن تليسه مستحب (والسجود عليه) يعنى مع التقبيل كما سبق (ثلاثا) لما ورد في بعض الروايات لكنها غير مشهورة (واتيان الاذكار والادعية فيه) أى من المأثورة وغيرها (وأن يكون طوافه قريبا من البيت) أى بشرط الاحتراز عن الأذية (وللمرأة البعد) أى ان كان زجاجة الرجال أو لم يكن وقت الطواف مختص بالنساء (وان تطوف ليلا) لانه استرأها وان كانت بحوزة مستورة (والطواف وراء الشاذروان) أى للخروج عن الخلاف فانه مستحب بالاجماع وهو يفتح الذال المعجمة الزيادة الملاصقة بالبيت من الحجر الاسود الى فرجة الحجر ثم كذلك الى الحجر (واستئناف الطواف لوقطعه) أى ولو بعد زوال الظاهر انه مقيد بما قبل اتيان أكثره (أو فعله) أى ولو بعده (على وجه مكرره) أى قياسا على استحباب اعادته لو أكمله على

وجه مكروه (ترك الكلام) أي الكلام المباح لأنه ينافي بالموضوع (وكل عمل ينافي بالموضوع)  
أي التذلل له - سبحانه كالتلم على ما صرح به في الكبير وكذا الالتفات بوجهه إلى الناس لغير ضرورة  
ورفع اليد على الخاصرة أو على الثغور نحوها أو أماناتهم بعض من لأرواية له ولا ذرية من  
استجاب وضع اليدين كالصلاة فهو ولشأن من عقلته عما أتوا فتركه صلى الله عليه وسلم من الأروال  
في الطواف فليس فوق أدب من أتبه ربه أدب مستحب ولا فوق آداب الأصحاب والتابعين  
من الأئمة الأربعة وإجماعهم ويكفي للمستند عدم ذكره في مناصبهم فإن الأصل هو التقيس  
بما يقتضي الثبوت بخلاف وضع اليدين في الصلاة لما صرح في البخاري وغيره وعما يدل على عدم  
وضعه صلى الله عليه وسلم كون المحجن في قبضته المانع ظاهرا من قبضته نعم كان مقتضى  
مشابهة الطواف للصلاة من حيث العبادة أن يكون فيه الوضع أيضا لكنه قد صلى الله عليه وسلم  
من حيث أنه نبي الرحمة لم يبق له دفعه للخروج عن الأمانة وعما يدل على عدم فعله عليه الصلاة  
والسلام اتفاق الخاص والعام على الأروال سال طوافهم وقد قال صلى الله عليه وسلم لا تجتمع  
أمتي على الضلالة وقد قال تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير  
مسيل المؤمنين فوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا وهذا يبين أنه يقال الوضع مكروه  
لأنه خلاف السنة المأثورة وأظهر ما قاله الطرابلسي ويغني أن تكرار الصلاة على المروءة بعد  
النسي لأنه ابتدأ شعرا وانتهى فعله في المبتدع المخترع أثبات الوضع في الطواف والصلاة بعد  
النسي بدليل من كتاب أوسنة والأقوال المانع والثاني لا يحتاج إلى دليل كما هو مقرر في آداب البحث  
ثم لا يخفى ما فيه من الرياء والسمعة والفروغ والمحب واقضاء الجاهلية لاسيما إذا كان على هيئة  
طالب العلم أو صورة الصوفية (والامرار) بالكسر أي الإخفاء (بالذكر والادعية) وفيه بحث لأنه  
يجب الإخفاء إذا كان بطوره مشوشا لاطنئين والمؤمن فقد صرح ابن القيسية أن رفع الصوت  
في المسجد حرام ولو بالذكر وأعله أراد بالامرار المبالغة في الإخفاء تبعه ما عمن السمعة والرياء  
(وصون النظر) أي حفظه (عن كل ما يثقله) أي عما هو في صدده من الحضور

(فصل في مباحاته الكلام) أي الكلام المباح واعلم أن المباح ما يستوي طريقته من الفعل  
والترك والمصحب ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه وقد سبق له أن تركه الكلام مستحب فلا  
يكون الكلام مباحا فتناقض قوله وقد صرح ابن الهمام بأن المباح من الكلام في المسجد  
مكروها بكل الحسنات فكيف في الطواف وهو في حكم الصلاة كما رواه الترمذي وغيره عن ابن  
عباس من فروع الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا  
يتكلمن إلا بخير من ذكر الله يعني أو ما في معناه ولا شك أن النهي المؤكد محمول على الكراهة  
التحريمية أو التزمية كما هو مقرر في القواعد الأصولية (والسلام) لكن لا على من يكون  
مشغولا بذكره وأما جوابه فمقرر كفاية على إطلاقه وكذا أجواب العاطس الحامد وأما قوله  
في الكبير ولا يأمن بأي يمين في الطواف ويسلم ويرد جوابه ويحبه عند العطاس ويرد جوابه  
فرد في الردين فرضه ما ورد في قوله في الجملة عند العطاس لأنه من الدين المؤكدة مطلقا والحمد  
من الأذكار المشروعة في الطواف فلا يقال في حقه لا بأس فإنه يقع في موقع يستحسنه بعض  
الباطن وأوله أن يكون خلاف الأولى وكذا عدم السلام مطلقا من المباح فإن فيه نظرا ظاهرا

اذ قالوا انه من السنة التي هي أفضل من القريضة التي هي جوابها والحاصل ان المسلم عليه  
لا يتناول عن أنه مشغول بذكر الله فيكره السلام عليه ان علم اشتغاله والا فيكون سنة بدل قول  
ابن عمر اعتذارا عن سلم عليه وهو في غير شعور ولا استغراقه في حضور كآثر امي الله والله أعلم  
أراد به معنى الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه (والافتاء والاستفتاء) أى الافادة والاستفادة  
العلمية في نحو القواعد العربية وأما معرفة المسائل الشرعية فهي أفضل من العبادات  
النفلية بل قد تجب بطريق الكفاية أو الجهة العينية (والخروج منه الحاجة) أى ضرورة  
(والشرب) أى اعدم تأديته الى تركه الموالاة لقله زمانه بخلاف الاكل المانع عن الموالاة وأما  
قوله في الكبير ويكره الاكل والشرب فمناقض لقوله فيه أيضا ويشرب ويفعل كل ما يحتاج اليه  
(والطواف في نعل أو خف اذا كان باطاهرين) أى والا فيكون مكرروها الا حراما كما يتوهمه  
العوام لما سبق من أن الطهارة عن النجاسة الحقيقية سنة مؤكدة لكن في النعلين ولو طاهرين  
ترك الادب كما ذكره في البدائع الا انه محمول على حال عدم العذر (وترك الاذكار) وكذا الادعية  
في الكبير ولو سكنت في جميع الطواف أو ترك الاضطباع والرمل والاستسلام فطوافه صحيح  
باتفاق الاربعة لكنه مسمى<sup>١</sup> انتهى فقوله مسمى لا يصح على اطلاقه بل يحمل على ما عدا  
السكوت فان فعل المباح لا يوجب الاساءة وانما الاساءة في ترك السنة وفعل الكراهة (وقراءة  
القرآن) أى في نفسه لما قالوا في غير موضع يكره أن يرفع صوته بالقرآن في الطواف ولا بأس  
بقراءته في نفسه فهذا هو الاظهر وعن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ القرآن رافعا صوته  
في الطواف ولا في نفسه قال وهو الاصح انتهى وهو مختار بعض الشافعية كالخطيب والاوزاعي  
وفي المنتقى وعن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ في طوافه ولا بأس بذكر الله تعالى انتهى وهو  
قابل أن يحمل على رفع الصوت وأما قوله ولا بأس بذكر الله فهوهم ان السكوت هو السنة وليس  
كذلك ولا يتصور أن يقيده برفع الصوت في الذكر فانه ممنوع ولعله اراد بأنه لا بأس بالاذكار  
المصنوعة المسطورة من غير الاذكار والادعية المأثورة (وانشاده عن محمود) وكذا انشائه  
والمراد بالحمود ما يباح في الشرع والاغيا يكون من قبيل الاشعار المستفاد منها العلوم فهو  
داخل في المستحبات والشعر المذموم حرام أو مكرره مطلقا وفي الطواف أقبح (والطواف  
راكبا أو محمولا لعذر) فان الضرورات تنبيح المحظورات

\* (فصل في محرماته الطواف) أى جنس الطواف حال كون الطائف (جنباً أو حائضاً أو  
نفساء) حرام أشد حرمة (أو محدثاً) وهو دونهم في الحرمة لانه يحتاج الى الطهارة الصغرى ولما  
سمي من الفرق في الكفارة (أو عريانا) أى كاشف العورة قد رما لا تصح به الهلة (أو راكبا  
أو محمولا أو زحفا) أى بانواعه (بلا عذر) قيد للثلاثة أو الاربعة (أو منكوسا) أى دقلوبا وكذا  
معكوسا (أو داخل الحجر) أى الحطيم (وترك شيء منه) أى من الطواف الا أن ترك الاربعة حرام  
وترك الثلاثة كراهة تحريم (ولو نقلا) أى هذا كله حرام ولو كان الطواف نقلا (ولا مفسد  
للطواف) وانما بطله الارتداد عن ذل الله تبارك وتعالى منه

\* (فصل في مكرهاته الكلام الفضول) أما ما يحتاج اليه بقدر الحاجة فيباح كما سبق لكن  
الصمت أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا

أوليسمت (والبيع والشراء) وهما مكرهان في المسجد مطاقا في الطواف أشد كراهة بل  
مكاته مأكروهة أيضا (وانشاده ريعي) بفتح الراء أي يخلو (عن حمد وثناء) وفي معناهما  
ما يخلون من افادة علم وموعظة وترغيب وترهيب (وقيل مطاقا) فيعمل على الكراهة التثنية  
لان الاشتغال بالاذكار والادعية أفضل (ورفع الصوت ولو بالقرآن والذكر والدعاء) أي  
بحيث يشوش على الطائفتين والمصلين (والطواف في ثوب نجس) أي غير قدر معفو وهذا مبني  
على ما قيل من ان الطهارة عن قدر ما يستريحه عورته من الثوب واجب أو سنة (وترك الرمل  
والاضطجاع) أي الاحالة الضرورة (من عليه) أي يماري السنة (وترك الاستلام) أي المسنون  
وهو استلام الحجر لا الركن اليماني فإنه ان تركه لا بأس به فإنه مستحب وتركه خلاف الاولى  
(ونقري الطواف) أي الفصل بين اشواطه (تفريقا كثيرا) فاحشاه واء مرة أو مران لترك  
المواالات لكره قسده الكثرة بظاهرها في القلة على ما قدمناه من جواز الشرب (والجمع بين  
أدعويين فأكثر من غير صلاة بينهما) لما يترقب عليه من ترك السنة وهي المواالات بين الطواف  
وصلاته لكل أسبوع عند أبي حنيفة ومحمد سواء انصرف عن شفع أو وتر وعند أبي يوسف  
لا بأس به اذا انصرف عن وتر وان فعل صلى لكل أسبوع ركعتين فلو انصرف عن شفع ركعة  
اتفقا (الا في وقت كراهة الصلاة) لانه لا كراهة حينئذ بالجمع شفعوا وتراتفا فالكره يؤثر ركعتي  
الطواف الى وقت مباح (ورفع اليدين عندنية الطواف) أي اذا لم تكن مقرونة بتاكبير حال  
استقبال الحجر والا فهو سنة كما سبق (والطواف عند الخطبة) أي مطلقا لا شمار بالاعراض ولو  
كان ما كذا (واقامة المكتوبة) فان ابتداء الطواف حينئذ مكره بلا شبهة وأما اذا كان يمكنه  
اتمام الواجب عليه والحقاقه بالصلاة راد راد الامة فالظاهر انه هو الاولى من قطعه (والا كل)  
في اثنا طوافه لزمه تركه لولا أو بخالفته حسن الاداء (وقيل الشرب) الا أنه سوغ فيه عند  
الاكثر لقله زمانه ولورود وقوعه مرفوعا ومرفوعا في شأنه (والطواف حاقنا) بكسر القاف  
وبالنون أي قياسا على الصلاة في تلك الحالة أي المشقة ففي معناه الحازق والحاقب والجميعان  
والغضبان والله أعلم

\* (فصل في مسائل شتى) \* المشهور وعند أبواب التصنيف ان يعنونوا المسائل المتفرقة التي  
لا يجمعهما فصل ولا باب من كتاب بقولهم مسائل شتى من غير ان تمام الفصل أو الباب (طاف)  
أي كاملا (واسى ركعتي الطواف) وفي نسخة صحيحة ركعتيه (ولم يتذكر الابعاء شروعة في طواف  
آخر) هذه المسئلة متفرقة على سنة المواالات بين الطواف وصلاته (فان كان) أي التذكر (قبل  
تمام شوط رفضه) أي تركه وقطعه لتحصيل سنة المواالات (وبه تمامه) أي اتمام شوطه الذي  
ينزله ركعة (لا) أي لا يرفضه (بل يتم طوافه الذي شرع فيه) أي كما لو تركه بعد شوطين بالاولى  
(وعليه لكل أسبوع ركعتان) أي اتفاقا اذا لا يتدرج أحدهما في الآخر ولو اتصلا صورته  
(ولو طاف فرضا) أي طواف فرض لعمرة أو زيارته (أو غيره) أي غير فرض من واجب  
كطواف صدر ونذر أو من سنة كطواف قدوم أو من نفل كطواف تطوع (غماية أشواط) أي  
بزياة واحدة على سبعة (ان كان) أي الطائف حين شرع في هذا الشوط (على ظن ان الثامن  
سابع فلا شيء عليه كالمظنون) أي كطواف المظنون ابتداء فإنه ليس عليه شيء بتركه كما سبق في

محله لكن فيه انه اذا غلب على ظنه ان الثامن سابع يجب عليه اتيانه ويحرم عليه تركه فلا معنى  
 لقوله فلا شيء عليه كالمظنون اللهم الا أن ية ال مراد منه ظن أولائه سابع ثم تبين له ويقن انه  
 الثامن فلا شيء عليه بشروعه في طواف آخر حيث كان مبنيا على ظنه كما يدل عليه قوله (وان  
 علم) أي حال ابتداءه (انه الثامن) أي لكن فعله بناء على الوهم أو الوسوسة لا على قصد دخول  
 طواف آخر فانه حينئذ يلزمه اتفاقا بخلاف ما قررنا فانه كما قال (اختلف فيه) أي اتردد بينه  
 بين دخوله في ذلك الشوط (والصحيح أنه يلزمه) أي احتياطا (تتم سبع أشواط للشروع) أي  
 لشروعه المزم (ولو طاف أسابع) أي متفرقة أو مجمعة وتر أو شفعاً (ولم يصل بينهما) أي بين  
 كل طوافين منها وكان الإظهار أن يقول بينهما أي بين الأسابع سواء كان طوافه في أوقات  
 كراحة الصلاة أو لا (فعليه لكل أسبوع ركعتان على حلتين) أي مستقبقتين لامتداد ركنين ولا  
 مندرجتين في ضمن فرض أو سنة (ولو شك في عدد الأشواط) أي بالزيادة أو النقص (في طواف  
 الركن) أي ركن الحج أو العمرة (أعاده) أي احتياطا (ولا يني على غالب ظنه بخلاف الصلاة)  
 أي ولو كانت نافله ولعل الفرق بينهما كثرة الصلوات المكتوبة وندرة الطواف من أركان الحج  
 والعمرة ثم يفهم المسئلة أنه اذا شك في عدد أشواط غير الركن لا بعدد بل يني على غلبة ظنه  
 لان أمر غير الفرض على التوسعة والظاهر أن طواف الواجب في حكم الركن لانه فرض على  
 فكان الأولى أن يقال في طوافه الفرض ليشمله (ويقول اذا كان يكثر ذلك) أي الشك في طوافه  
 الموجب لو سوسه سواء كان الطواف ركناً أو غيره (يتجرى) أي قياسا على الصلاة فانه يستأنف  
 اذا كان أول مرة أو قليلا نادرة ويتجرى عند كثرة الشك على غلبة ظنه أو يني على الأقل المتيقن  
 في أصوله (ولو أخبره عدل بعدد) أي مخصوص مخالف لما في ظنه أو علمه أيضا (يستحب أن يأخذ  
 بقوله) أي احتياطا فيما فيه الاحتياط فيكذب نفسه لاحتمال ذمائه ويصدق به لانه عدل لا غرض  
 له في خبره (ولو أخبره عدلان وجب العمل بقولهما) أي وإن لم يشك لان علمين خبر من علم واحد  
 ولان اخبارهما بمنزلة شاهدين على انكاره في فعله أو اقراره (وصاحب العذر الدائم) أي حقيقة  
 أو حكما (اذا طاف أربعة أشواط ثم خرج الوقت توشأ) أي قياسا للطواف على الصلاة (وبني)  
 أي عليه وأقرب الباقي من الواجب (ولا شيء عليه) أي بفعله ذلك لترصه الموالاة بعذر والظاهر  
 ان الحكم كذلك في أقل من الاربعة الا أن الاعادة حينئذ أفضل لما تقدم والله أعلم (ولو حاذته  
 امرأ في الطواف لا يفسد) أي طوافهما الا ان الطواف ليس كالصلاة حقيقة ولذا جاز اتجاهاه  
 بوضوء آخر ولان المحاذاة المفسدة لها شرط لم يتصور وجود جميعها في تلك الحالة (والطواف  
 متعلا) أي لا متحققا (ترك الأدب) أي المستفاد من قوله تعالى فاجلعه نعليك الاضرورة التعب  
 والتجدي فيه بما لا يعنى غفلة عظيمة) أي عن مرتبة الحالة الكريمة لقوله تعالى الذين هم في  
 صلاتهم خاشعون والذين هم عن اللغو معرضون وحديث من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه  
 مطلقا فكيف حالة المناجاة واثناء العبادات (ولو ترك الأذكار) أي والادعية المأثورة وغبرها  
 مما يستحب اكاره حينئذ (فسكت في جميع طوافه جاز) وهذا مستدرك قد ذكره في المباحات  
 (ولو ترك الركن والاضطباع) أي فيما يسنان له (والاستبلام) أي المسنون (فطوافه صحيح) أي  
 باتفاق الاربعة (لكنه يسمى) أي بتركه السنة اذا كان من غير عذرة وذکر ترك هذه الثلاثة

في المكروهات (والاشتغال بالأذى كأفضل من قراءة القرآن فيه) أي في الطواف وفهم  
 من كونه أفضل أنه لو قرأ القرآن جازاً لكان لأطلقاً لأن رفع الصوت به وبالذكر والادعية فضلاً  
 عن غيرها ممنوع ولذا قال (وان قرأ في نفسه لأبأس) اعلم أن صاحب التبيين صرح بأن الذكر  
 أفضل من القراءة في الطواف وقال الكرماني لأبأس أن يقرأ في نفسه ولقطة لأبأس ندل على  
 أن الأولى هو الاشتغال بالدعاء دون القراءة وسع ابن عمر رضي الله عنهما رجلاً يقرأ القرآن في  
 الطواف فصلى في صدره فبطل عطاؤه فقال له محدثه أي بدعة غير مستحسنة وهي محمولة على  
 رفع صوته لأعلى مجرد القراءة كما يوهم إرادته في الكبير من إطلاق العبارة ثم قال في الفتح  
 والحاصل أن هدى النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل ولا تثبت عنه في الطواف القراءة بل  
 المذكور هو المتوارث عن السلف والجمع عليه فكان الأولى أقول الظاهر أنه صلى الله عليه  
 وسلم اعتمد دل على القراءة مع أنه الأفضل الأذى كالرواية لعله صلى الله عليه وسلم من شغله  
 القرآن عن ذكرى ومستثنى أعطيه أفضل ما أعطى السائلين للرحمة على الأمة بدفع الحرج  
 عن العامة ولم يرد فيه عليه الصلاة والسلام عن القراءة ليدل على الكراهة كما ذكرها جماعة ثم  
 لو قيل إن الدعاء المأثور أفضل من القراءة كما هو القول الصحيح عند الشافعية لكان له وجه وجيه  
 وتنبه عليه وأما الخلاف في غيره فلا يظهر وجهه وهذا كما ينبغي أن يكون محله طواف الركن  
 فإن أمر النوافل مبني على التوسعة (وينبغي أن ينزه طوافه عن كل ما لا يرضيه الشرع)  
 أي من القول والفعل ظاهر أو باطناً (ومن النظر إلى ما لا يحل) أي من المردان والنسوان بشهوة  
 واحتقار من فيه) أي ومن استغفار من فيه (نقص) أي في الخلقة أو الهيئة (أو جهل بالمناسك)  
 أي عمداً أو خطأ (وينبغي أن يعلم) أي الجاهل (برفق) أي بلطافة ومهنة قال الله تبارك وتعالى  
 ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة (ولا يأمن) أي الطائفة الغير المتأدب (عقوبة  
 سوء الأدب) أي في كل باب (فليس إلا ساءة على البساط) أي بساط قرب الجنب (كإلا ساءة مع  
 البعاد) أي بالبعد ولو على الباب لحصول الجنب (وطواف التطوع أفضل من صلاة التطوع  
 للغير بأوعكسه لأهل مكة) أي ومن في هذه من المتوطنين بها وذلك لأن الصلاة وإن كانت أم  
 الابدات وأفضل موضوع في الطاعات إلا أنها تنصوّر أكثرتها في جميع الجهات والطواف يختص  
 وجوده بالكعبة ذات البركات وفي المسئلة خلاف للشافعية وبهض المالكية ثم ذكر في البحر  
 تبعاً لأمر بن جماعة واعلم أنه لا يسن ولا يستحب رفع اليدين عندنية الطواف قبل استقبال الحجر  
 على المذاهب الأربعة ولا يسن عند استقبال الحجر الأعلى مذهباً واعتاد كرت هذا ونهت عليه  
 لأن كثيراً من العوام يرفعون أيديهم عندنية الطواف والحجر عن يمينهم يكتفرون ويبالغ بعضهم في  
 الجهل فيتوسوس عند النية مع رفع يديه كما يتوسوس عند افتتاح الصلاة وما هكذا فعله صلى  
 الله عليه وسلم فليحجب ذلك فإنه بدعة وكل بدعة ضلالة انتهى والحاصل أن رفع اليدين في غير  
 حال الاستقبال مكروه وأما الابتداء من غيره حتى عما بين الركنين كما ينهيه من لا عقل له وهو في  
 صورة الفتاه وسيرة المشايخ والأولياء فهو حرام أو مكروه كراهة تحريم أو تنزيه بناء على أقوال  
 عندنا من أن الابتداء بالحجر شرط أو فرض أو واجب أو سنة وإنما يستحب أن يكون الابتداء  
 بالنية من قبيل الحجر للخروج عن الاختلاف لا بحيث أنه يقع في الأمر المكروه بالإختلاف ثم اعلم

ان بعض الشافعية وافقوا مذهبنا في رفع اليدين عند ابتداء الطواف كما في الصلاة ويستحب  
 أيضا فيه عندهم ابتداءه بالتكبير وعن ابن الملقن انه لو قيل بوجوبه لم يعد كما يحسنه الطبري انتهى  
 لكن رده ابن جماعة بقوله والاظهر عندي وجوده اما وجوبه ان ثبت به المواظبة واما استحبابها  
 ان وجد تركها احياها التوافق هيئة ابتداء الطواف الصلاة في الجمع بين النية والتكبير ورفع اليدين  
 والارشال مشير الى النفي والاثبات ايماء الى معنى التوحيد المستفاد من قول لا اله الا الله ولذا  
 ورد التلميل أيضا هنا بالخصوص فالجمع أولى في حضرة المولى ومن البدع المستنكرة ما يفعله كثير  
 من الجهلة من ملازمة التزام البيت وتقبيله عند ارادة الطواف قبل الشروع فيه اذا الذي  
 سنده صلى الله عليه وسلم وهو النائب عن الله سبحانه وتعالى انما هو الابتداء من الحجر فلا يناسب  
 البداءة بغيره وأيضا كان ابتداءه منه مقرونا بالنية لا كما يفعله بعض العامة من تقبيله أولا ثم  
 النية ثم التقبيل فانه خلاف الموضوع المشروع ثم مما أحدثه بعض الجهلة الموسوسين بآداب  
 الطواف من يحتاط في طوافه المروى على الشاذر وان يخرج من الخلاف أولا في مذهب من  
 حكم شرط الصحة فانه حين يستلم الركبتين أو أحدهما يرجع قهقري وراءه فيؤذى من خلفه  
 ويتأذى بدفعه بحيث قد يؤدي الى فتنة عظيمة وذلك لجهله بالسئلة فانه يكفي في الخروج عن  
 العهدة بأن يقف في محله ويقوم رجله في موضعه ثم يستلم ويرجع الى حاله فيطوف من غير عود  
 الى خلفه ومن المنكر الفاحش ما يفعله الآن نسوان بمكة في تلك البقعة من الاختلاط بالرجال  
 ومن اجتمعت لهم في تلك الحالة مع تزني بأنواع الزينة واستعمالهن ما يفوح منه الروائح  
 العطرة فيشوشن بذلك على متورعي الطائفتين ويستجبان بسببه نظر الباقيين وربما طافت بهضمت  
 يكشف شيء من أعضائهن لاسيما من أيديهن وأرجلهن وقد تقع محاسن قنتة قض الطهارة عند  
 الشافعية وتعد صحة طوافهن وطواف من مسهن ومن المنكرات في صورة العبادات دخول  
 بعض الأكابر من الطائفة مع عبيدهم وخدمهم فيدفعون الناس من قدامهم وأطرافهم فيريدون  
 الطاعة ويريدون المعصية وكذا من اجتهت العامة ومدافعهم في الطواف حال العجلة لاسيما عند  
 استقبال الحجر الافضل فانهم لا يراعون الا قول من المستحق فلا قول بل بقة قدمون عليه ويدفعونه  
 ويؤذونه فضررهم أكثر من نفعهم في طوافهم وربما يستبقون البيت في مناجاة الطواف  
 ويضيق المظاف أو يستدبرونها في المظاف فيخرجون عن حكم التيامن الذي هو واجب عندنا  
 وشرط عند الشافعي ثم احسن من يطوف في هذا الزمان القاسد بطريق العجلة أن يقول  
 الطريق الطريق أو حاشاك حاشاك وهو أول بدعة ظهرت في الاسلام حتى في الاسواق وازقة  
 العام ومن جملة المنكرات قعود الصغار والبنات والعلماء والعرجان حتى النسوان في  
 بعض الاحيان من الشحاظين حول البيت رافعين أصواتهم بالطلب أو ساكتين أو قاعدين  
 في طريق الطائفتين مع كشف عوراتهم وترك صلواتهم مع المصلين ومنهم ادخلوا الجانين ورفع  
 أصواتهم بالكلمات المهذلة وادخل الصغار المتنجسين وأمثال ذلك من ادخال الحفقات والقرب  
 والمحارات وغير ذلك مما يجب انكاره قلبا ولسانا ويدا لاسيما على مشايخ الحرم والقضاة وشيوخ  
 البوابين ورؤيس المشتدين وغيرهم ممن يأكل الوظائف المحرمة من وجوه كثيرة مع غير قيام بما  
 يجب عليه من الخدمة فنسأل الله العفو والعافية وحسن الخاتمة

(باب البي بين الصفة والمروة)

(إذا فرغ من الطواف) أي الطواف الذي بعده سعى (فالسنة أن يخرج للسعي على فورده) أي  
 ساعته من غير تأخير (فإن أخره لم يدر) أي ضرورة (أو لستربح) أي ليحصل له الراحة وتعود  
 البهايمة (فلا بأس به) أي لا يكون مريباً (وإن أخره لم يعذر) أي من استراحة وغيرها فقد  
 أساء) أي تركه الموالاة التي هي سنة بين الطواف والسعي (ولاشئ عليه) أي من الجزاء بالدم  
 أو الصدقة (ويستحب أن يخرج) أي للسعي (من باب الصفا) أي المعروف به من أبواب المسجد  
 (فإن خرج من غير جاز) كافي البدائع وغيره (ويقدم رجله اليسرى للخروج) أي كما هو مطلق  
 آداب الخروج من المسجد ولكن هناك حقيقة وهي أنه يستحب أن يقدم اليسرى ويؤخر اليمنى  
 عكس آداب الدخول ويستحب مطلقاً خلع اليسرى أولاً وكذلك اليسرى اليمنى ابتداءً فليكن بملاحظة  
 الجمع ومراعاة الجمع (ثم يتوجه إلى الصفا) لكن قيل أن يصلي يستحب أن يقول أبدأ بما  
 بدأ الله تعالى به إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو عتمر فلا جناح عليه أن يطوف  
 بهما ومن تطوف خيراً فإن الله شاكر عليم كما ورد في الحديث (ويصعد عليه) أي يطلع على الصفا  
 (حتى يرى البيت) أي الكعبة (من الباب) أي باب الصفا المخاض لها (لأمن فوق الجدار) أي  
 لا يلزمه أن يصعد بحيث أنه يرى البيت من فوق جدار المسجد (إن أمكنه) أي الميعود رؤية  
 البيت من الباب حقيقة أو محابذاً فإن المطلوب الحقيقي هو الابتداء من الصفا ومن حقيقته  
 الاستقبال وأما رؤية البيت فشرط الكمال (والافتقار بما يمكنه) واعلم أن كثيراً من درجات  
 الصفا دفنت تحت الأرض بارتفاعها حتى أن من وقف على أول درجة من درجات الموحدة  
 أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج إلى الصعود وما يؤيده بعض أهل البدعة والجاهلة المتوسسة  
 من الصعود عليه حتى يلمسوا أنفسهم بالجدر فهو خلاف طريق أهل السنة والجماعة  
 (ويستقبل البيت) أي يولي وجهه لأن الاستقبال أحسن حيثما استقبل من الأحوال لا سيما وهو من آداب  
 الدعاء (ويرفع يديه حذوه شكبه) أي بمقاييسهما (جاء عليهما من السماء) لأنهما له الدعاء  
 (كاللذان) أي كما رفعهما المطلق الدعاء في سائر الأماكن والأزمنة على طبق ما وردت به السنة  
 لا كما يفعل الجهلة تخصوصهما على الغريبان من رفع أيديهم إلى آذانهم وكنافهم ثلاثاً كل مرة  
 مع تكبيره فإن السنة الثابتة بخلافه فيرفع يديه من غير إرسال إليه (فيحمد الله تبارك وتعالى)  
 أي يشكركه (ويثنى عليه ويكبر ثلاثاً) قيد الثلاثين من الحمد والثناء والتكبير دون الرفع معاً  
 كما تروهم العبارة (ويصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو للمسلمين ويلبسه بماء)  
 كان من حقه تقديم نفسه (ويكرر ذلك مع التكبير ثلاثاً) وهذا مما قد علم والحاصل أنه إذا رفع  
 يديه يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الجيد الحديدي على ما هو أنا الحمد لله على ما أولانا الحمد  
 لله على ما ألهنا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لإله الإله وحده  
 لا شريك له إله الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا إله إلا  
 الله وحده صدق وعده وأمر عبده وأمر جنده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه  
 مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اللهم كما هديتني للإسلام آمناً لك أبداً لا تنزع مني حتى توفاني  
 وأنا مسلم سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه الى يوم الدين اللهم اغفر لي ولوالدي  
 ولشايخي وللمسلمين أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (ويطيل القيام عليه) أي  
 باطالة الاذكار والدعوات لديه وفي العدة لصاحب الهداية ومكت فيه قدر ما يقرر أسورة من  
 المنفصل وذكر بعضهم قدر ما يقرأ خمسة وعشرين آية من البقرة (ولا يجمل) أي بالنزول عنه فانه  
 مقام اجابة الدعوات وقضاء الحاجات وهل هو مختص بهذه الفضيلة لمن يكون مباشرا بجمعة  
 وعمرة أو عام في كل حالة والظاهر الاول وعلى الثاني جرى العمل (ثم يهبط نحو المروة) أي ينزل  
 متوجها اليها حال كونه (داعيا ذا كراما شيعيا على هيبته) بكسر الهاء أي سكونه في حالته (حتى  
 اذا كان) أي الطائف أو المكان (دون الميل) أي قريته وقبيله (المعلق) أي على يساره الكائن  
 (في ركن المسجد) أي من جداره (قبل نحو ستة أذرع سعي سعيها شديدا) المذهب الصحيح هو  
 انه اذا وصل الى الميل أوقفه لشرع في الاسراع المبالغ فيه وقيل يستعي قبل الميل بنحو ستة أذرع  
 وهو منسوب الى مذهب الشافعي سقى الله ثراه وذكر أيضا في بعض المناسك لاصحابنا وامامنا ذكره  
 البرجسندى من ان السعي بين الصفا والمروة واجب عندنا على الرجال دون النساء لخطأ واضح  
 اذ السعي المخصوص بالرجال هو الاسراع بين الميلين والافالسعي المطلق بين الصفا والمروة واجب  
 اجماعا على الرجال والنساء ثم أغرب أيضا حيث قال وفي الخزانة ان السعي بين الميلين سنة ولعل  
 مراده بكون السعي بين الميلين سنة ان واجب السعي يتأدى في أي موضع كان مما بين الصفا  
 والمروة والسنة أن يقع السعي الواجب في هذا الموضع انتهى وهو خطأ أيضا حيث توهم أن  
 السعي في الموضعين يعني واحد ولم يدرك أن السعي الواجب بين الصفا والمروة يعني الشيء المطلق  
 والسعي بين الميلين يعني الاسراع ولم يعرف ان ما بين الميلين بهض مما بين الصفا والمروة وان  
 الطريق منحصر فيما بين الميلين فتأمل فانه موضع زال والحاصل انه يكون ساعيا (في بطن الوادي)  
 أي باعتبار ما كان سابقا فان ما بين الاميال كان منخفضا وطرافهما من جهة الصفا والمروة  
 مرتفعان وأما الآن فبقي نوع من الارتفاع في شق الصفا بخلاف طرف المروة فيسعي فيه (حتى  
 يجاوز الميلين) أي الاخضرين أو يحاذيهما والاول أحوط (بقضاء المسجد) بكسر الفاء أي  
 الكائنين بجداره الخارج منه (وقضاء دار العباس) والمعنى ان أحدهما ملتصق بالقضاء والاخر  
 منه انجارج داره المنسوبة اليه في زمنه صلى الله عليه وسلم ويقول في سعيه هذارب اغفر  
 وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم اللهم اجعله بحاجته وروا وسعيه مشكورا وذنبها  
 مغفورا اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات يا مجيب الدعوات وربنا تقبل منا وربنا  
 آتنا وأسألها (ثم) أي بعد وصوله الى الميلين الاخضرين (يشي على هيبته حتى ياتي المروة)  
 والمقصود انه لا يجري من أول الصفا الى آخر المروة ولا انه يشي على هيبته في جميع ما بينهما ما كما  
 يفعل بعض الجهلة أو المتكبر (فيمصده عليهم ان كان ثم) بفتح التاء وتشديد الميم أي هالكا (مصددا  
 الى أن يبدوله البيت) أي تظهر الكعبة (ان أمكن) أي الصعود اليه للبدو وأما اليوم فليس ثم  
 مصعد لان أدنى المروة تحت العقد المشرف عليها وانما جعلت درجات وراهها واقعة فوقها فن  
 وقف على الدرجة الاولى بل على أرضها يصدق عليه انه طلع عليها فلا يحتاج الى أن يطلع ولا أن  
 يلقى بالجدار الذي وراءها كما يفعل الجهلة من المبتدعة والمتوسوسة (يفعل على المروة جميع

مانعه على الصفا من الاستقبال) أي بأن يميل إلى عينه أدنى ميل لصبر متوجهها إلى جهة البيت  
 والا فالبيت الشريف لا يبدو اليوم بناء على حجب البنيان (والتكبير والذكر) أي التماسل  
 للتمليل والتحميد وغيرهما (والدعاء) أي المشتمل على الصلاة والثناء (ثم يزل منها) أي متوجهها  
 إلى الصفا (داعيا إذا ذكر أو يعنى على هيئة فاذا بلغ المليون سعى كما مر) أي أنفا (هكذا) أي مثل  
 ما ذكرنا من الأوصاف (يفعل ذلك) أي في سعيه (سبعة أشواط يبدأ) أي ويبدأ (بالصفا) أي  
 أول مرة (ويختم بالروضة) في آخر الكثرة وهذا معنى قوله (من الصفا إلى الروضة وشوط والعروة منها  
 إلى السما شوط آخر) أي في ظاهر الرواية وهو المختار خلاف القطعاوى وبه نظر الشافعية حيث  
 قالوا أنه من الصفا إلى الروضة ثم العود إلى الصفا شوط وهكذا سبع مرات فيقع البدء وانقطع  
 كلاهما بالصفا وهو خلاف طريق الاصطلاح وسعى المصطفى فإنه كان ختمه بالروضة على ما سعى  
 في السنة وإنما قاموا على شوط الطواف حيث أنه من الطجر إلى الطجر وقد سرحوا بأن الطروج  
 عن هذا الخلاف لا يستحب لضعفه (ويستحب أن يكون السعي بين الميادين فوق الرمل) بتضمين  
 وقديس (دون العود) يفتح فسكون وهو جرى شديد كبرى القوس ومنه قوله تعالى والاعاديات  
 ضحايا أقسم بخيل العزاة وفي معناها الباقات للجهاد (وهو) أي السعي بين الميادين (سنة في كل  
 شوط) أي من أشواط السعي بخلاف الرمل في الطواف فإنه محص بالثلاثة الأول خلافاً لم  
 خص هذا السعي أيضاً بالثلاثة الأول كما ذكر في المحيط والتمسك الفارسي لكن الصحيح المعقول هو  
 الأول على ما نص عليه في الهداية والكاظم والبدائع وغيرها من المتون والشروح ثم لا اضطباع  
 في السعي مطلقاً عندنا كما حققناه في رسالته خلافاً للشافعية (فلتركة) أي السعي بين الميادين  
 (أو هروا) أي أسرع (في جميع السعي فقد أساء) أي ترك السنة (ولاشئ عليه) أي من الغم  
 والصدقة (ويلي في السعي الحجاج) أي أن وقع سعيه بعد طواف القدوم (لا المعتمر) ولو كان  
 متمتعاً لأن تليته تقطع بالشروع في طوافه ولا الحجاج إذا سعى بعد طواف الإفاضة لا تقطع  
 تليته بأول رمي الجمرة (وان عجز عن السعي بين الميادين) أي بسبب الازدحام (صبر) أي من  
 أول الوطء (حتى يجد فرجة) أي فرصة من الأمانة الخالية (والانصبه بالسعي في حركته)  
 أي في الجملة لأن ما لا يدرك كله لا يترك كله (وان كان على دابة) أي لم يذرفان المني في السعي  
 واجب عندنا (حركهما من غير أن يؤذي أحداً) أي من الركبان والمشاة (والتحرز) أي كل  
 الاحترار (عن أدى غيره) أي بكل وجه من وجوهه فإنه حرام مجمع عليه داخل تحت الفسوق  
 المنهي عنه (وتعريض نفسه للآذى) أي للتأذى من غيره مع عدم تحمله وحصول جرعه  
 ووصول نزاعه

\* (فصل في شرائط صحة السعي) وهي سبعة بعدد أشواطه وقد سبق أن السعي بنفسه واجب  
 خلافاً للشافعية حيث قال أنه فرض وركن (الأول) أي الشرط الأول وجهه في التكبير وكذا  
 للسعي وهو الصواب (كمنوته بين الصفا والروضة) أي بأن لا ينحرف عنهما إلى أطرافهما (سواء  
 كان بفعل نفسه) أي ماشياً أو راكباً (أو بفعل غيره) بأن كان مغفياً عليه ولو بغير أمره) وكذا أن  
 كان مجنوناً أو صغيراً أو غير عاقل (أو مريضاً أو مجنوناً أو غير عاقل) أي بأمر كل منهما (فسي) به أي بكل منهما  
 (محو لا أورا) كما يصح سعيه لحصوله (أي لحصول سعيه) كائناً بينهما أي بين المسكينين (ولا يجوز)

فيه النيابة الاللمغى عليه قبل الاحرام) يعني اذا دام اغماؤه الى حال سعيه أو أفاق حينئذ وفيه  
انه اذا حدث له الاغما بعد احرامه مقيماً ينبغي أن يكون كذلك لكن لا ضرورة في نيابته للسعي  
اذ يمكنه سعيه محمولاً بخلاف نيابة الاحرام فان النيابة فيه جوزت للضرورة وللبناء على الخروج  
عن عهدة عقد الرفقة والظاهر ان التقدير لا يجوز في أمر الحج النيابة المطلقة الاللمغى عليه  
قبل الاحرام فانه يجوز وحينئذ نيابة الرفقة في عقد الاحرام عنه والا فلو كان ضمير فيه راجعاً الى  
السعي فلامعنى لقيده قبل الاحرام فتأمل فانه منزلة الاقدام والله أعلم بحقيقة المرام (الثاني أن  
يكون) أي السعي (بعد طواف) أي كامل ولو تفلاً (أو بدءاً كثرة) أي أكثر أشواطه (فلوسعي  
قبل الطواف) أي أكثر جنسه (أو بعد اقله لم يصح) لعدم تحقق ركنه (ولوسعي بعد أربعة أشواط  
صح) كرهه للاهتمام بأمره والافهم مستدرك في ذكره (الثالث تقديم الاحرام عليه) أي احرام  
حج أو عمره (فلوسعي قبله) أي قبل الاحرام ولو بعد طواف (لم يحجز) لان السعي من واجبات الحج  
والاحرام شرطه والواجب والركن وغيرهما لا يصح بدون الشرط ولما كان بعض الشروط  
يشترط بقاؤه الى الفراغ عن جميع الاركان كالطهارة في الصلاة وبعضها لا يشترط دوامه بل يكفي  
تحقيقه أو لا قبل الشروع في اركانه كالنية قال (وأما وجود الاحرام) أي ثبوت بقائه بعد تحقق  
ابتدائه (حالة السعي فان كان) أي السعي (سعي الحج) سواء كان قارناً أو متعماً أو مفرداً (وقد  
سعي قبل الوقوف) هذا خطأ بحسب العربية من ان الجملة المصدرية بقدم منصوبة المحل على  
الحالبة المنحقة في الازمنة الماضية والحال انه ليس كذلك فيما أراد من المسئلة الفقهية اذ كان  
الصواب أن يقول وهو سعي قبل الوقوف بالصيغة المضارعية بمعنى انه يريد سعيه مقدم عليه  
بل حسن المقابلة ان يقول فان كان سعيه الحج قبل الوقوف (فيشترط وجوده) أي ثبوت بقائه  
لعدم حلول زمان تحلله (وان كان) أي سعيه (الحج بعده) أي بعد الوقوف (فلا يشترط)  
أي وجود الاحرام لجواز أن يكون بعد تحلله من احرامه (ولا يسن) أي وجوده أيضاً لجواز  
سعيه قبل حلقة لكن مع الكراهة فانه يسن الترتيب بين الرمي والحلق والطواف والسعي  
فكان حقه أن يقول بل ويسن عدمه اذ لا يلزم من نفي كونه وجوده سنة وقوع سعيه بعد  
خروجه من احرامه سنة وان كان أي سعيه (سعي العمرة فلا يشترط فيه وجوده) أي وجود بقائه  
لانه ليس بشرط بل ركن فيها حال ابتدائه كما سيأتي ويترفع عليه انه لو طاف ثم حلق ثم سعي صح  
سعيه وعليه دم لتحلله قبل وقته وسبقه على ادائه واجبه وقد قال الكرماني اما الاحرام فقال  
بعض أصحابنا هو ركن في العمرة والاصح انه ليس بركن بل هو شرط لصحة ادائها أي في الجملة  
وهو لا يدل على كونه شرطاً لجميع اجزائها (وهل يجب) أي وجود بقائه (حال سعيه الظاهر) أي  
المتبادر من اطلاق القوم وما فرعوا عليه بعض المسائل (نعم) أي يجب بل هو المتعين لعدم  
ظهور رواية بخلافه فقد قال الطرابايسي تبع المال في المبسوط ولا ينبغي له في العمرة أن يحل حتى  
يسعي بين الصفا والمروة لان سعي العمرة لا يؤدي الا في احرامها بخلاف سعي الحج فانه يؤدي به  
بعد التحلل من احرامه انتهى وقوله ولا ينبغي بمعنى لا يصح له كما يدل عليه آخر كلامه ومما يشهر  
بانه شرط أو بمعنى يجب أن لا يحل بحلق أو نقصه - ير حتى يسعي بينهما فانه لو خالفه يجب عليه دم  
ولا يسقط عنه السعي اتفاقاً وهو الذي ينبغي أن لا يقال غيره والله أعلم ولم واضرب كلامه في

الكبير مما ليس في حقه قطع كبير (الرابع) من شرائط صحة السعي (البدء بالصفا والظن بالمروة  
فأربأ بالمروة لم يعتد بذلك الشوط فإذا عاد من الصفا كان هذا أول سعيه) وهذا في الرواية  
المشهور على حال البدائع حتى لو بدأ بالمروة ونهت بالصفا يلزمه إعادة شوط واحد به حتى بأن  
يعود من الصفا إلى المروة ليحصل البداء بالصفا والظن بالمروة ويكون شوطه الأقل من المروة إلى  
الصفا ساقط الاعتبار وهذا يستوي فيه التول بالشرط والوجوب بل بالسنة المؤكدة أيضا لأن  
الإعادة مطلوبة في تكميل كل من الأحوال الثلاثة ثم قال صاحب البدائع وروى عن أبي حنيفة  
أن ذلك ليس بشرط ولا شيء عليه لو بدأ بالمروة كذا في المحيط وهو يدل على كون الابتداء بالصفا  
سنة وأنه لا شيء عليه من لزوم الجزاء وإن كان ترتيب على تركه الإساءة والإعادة كما صرح به في  
الكبير حيث قال وعن أبي حنيفة لا شيء عليه لأنه ليس فيه الترك الترتيب أي الذي هو سنة وهو  
اختيار الكرماني لأنه قال الترتيب في السعي ليس بشرط عندنا حتى لو بدأ بالمروة ثم أتى الصفا  
يجوز ويعتد به لكنه مكروه لما فيه من ترك السنة وسحب إعادة ذلك الشوط ليكون البداء  
على وجه السنة هذا وفي الطرايحي يجب البداء بالصفا والظن بالمروة للكل لا للكل شوط في  
الصفا إلى المروة وشوط ومن المروة إلى الصفا شوط وهو الأصح وإلى الأصح أشار محمد بقوله يبدأ  
بالصفا ويختم بالمروة وكذا ذكر في الهداية والمكاشي وغيرهما البداء بالصفا ثم استدلوا بقوله  
صلى الله عليه وسلم ابدؤا بمبدأ الله به أي بسنة الأمر فإن الأصل فيه أن يكون للوجوب كما قال  
ابن الهيثم وهو يشيد الوجوب بمعنى أنه وصاح فحقيقة قوله صلى الله عليه وسلم لم لما أخذوا  
عني مناسككم أي عموما والحاصل أن القول بالأعدل المختار من حيث الدليل هو الوجوب  
لا الشرط ولا السنة في ابتداء السعي بين الصفا والمروة وأما عدمه في الكبير والظن بالمروة أيضا من  
الشروط أو الواجبات فلا يظهر له وجه لأنه إذا وقع الابتداء على وفق الوجوب وتم عند السعي  
المطلوب حصل المقصود وإن زاد على المعدود للاتفاق على صحة فعل السعي على وفق مذهب  
الطحاوي وغيره مما يلزم الظن بالصفا مع أنهم قالوا لا يجب الخروج عن الخلاف في هذه  
المسئلة لوضوح ضعفه والله أعلم وقد أغرب في الكبير حيث قال والواجب لا ينافي الاشتراط  
لأن غرة الخلاف على القولين لا تظهر فإنه إذا بدأ من المروة يلزمه إعادة شوط واحد أو جزاء  
أن لم يعد سواء قلنا بالوجوب أو بالاشتراط لأن صاحب البدائع صرح بنفسه بوجوب الجزاء  
بترك الشوط انتهى وفيه أنه إذا قلنا بالاشتراط ولم يعد يلزمه جزاء ترك السعي كله لعدم صحة المشروط  
يدون الشرط وإذا قلنا بالوجوب لم يلزمه جزاء ترك شوط واحد وإن لم يشرق بما قلنا فلا معنى  
للاختلاف في التعبير بالشرط الذي هو من الفرد وض المؤكدة والواجب الذي هو واحد مرتبة  
من الفرد في باب الحج والعمرة إجماعا وعندنا في جميع الأبواب اتفاقا وأما ما ذكره صاحب  
البدائع من وجوب الجزاء بترك شوط فهو بناء على رواية كون الابتداء واجبا للشرط والسنة  
كما هو ظاهر عند من جمع بين الأقوال المتفرقة اللهم إلا أن يقال الشرط هو حصول الابتداء  
بالصفا ولو كان في الإثناء غاية أنه يلزمه ترك شوط واحد في الانتهاء وهو من ترك الواجبات  
فلزمه جزاء الواجب ونظيره الابتداء من الحجر الأسود في الطواف الآن في الطواف يحتاج إلى  
إعادة السنة في الإثناء بخلاف السعي فإنه لا يشترط فيه النية ولو في الابتداء والتعقيق أن

الشوط الاوّل في الطواف والسعي اذ لم يكن مبدؤاً بما هو مشروع لايصح وقوعه ولا يثاب عليه  
 بناء على القول بالشرط ويصح أدائه لكن يعاقب عليه عقاب بدون عقاب ترك الفرض بناء على  
 القول بالوجوب وعلى كل تقدير يلزمه الجزاء أو الاعادة في الشوط الاخر ما بناء على عدم صحة  
 الشوط وبقاء شوط آخر في ذمته اذ قلنا ان الابتداء بشرط وامناء على عدم اتيانه الشوط الاوّل  
 بوصف الوجوب فكانه لم يأت فيجب عليه الاعادة أو يجيب عليه الجزاء لترك الواجب وعدم تداركه  
 بالاعادة (الخامس أن يكون السعي بعد طواف) أي أي طواف كان (على طهارة عن الجنابة  
 والحيض) وكذا حكم النقاس (فان لم يكن طاهراً) أي عنهما (وقت الطواف لم يجز رأساً) أي  
 أصلاً (هكذا صرح به صاحب البدائع) وهذا اشارة كون التطهر عنهما شرطاً والا فلو كان  
 واجباً لجاز سعيه ناقصاً وانجبر بالدم وقد تقدم انه واجب (وأما الطهارة عن الحدث الاصغر في  
 الطواف) وكذا طهارة البدن والثوب والمكان (فليت بشرط لصحة السعي) فيصح سعيه كاملاً  
 وان كان طوافه ناقصاً وحاصل ما في البدائع ملخصاً ان حصول الطواف على الطهارة عن الحدث  
 الاكبر بشرط جواز السعي سواء كان طاهراً وقت السعي أم لا وان لم يكن طاهراً وقت الطواف  
 عنه لم يجز سعيه مطلقاً سواء كان طاهراً في وقت سعيه أم لا لكن فيه اشكال وهو ان الطهارة  
 ليست من شرائط صحة الطواف فكيف تكون شرطاً لكون السعي بعد طواف على طهارة بل  
 الشرط هو وقوع السعي عقب طواف صحيح لا بعد طواف كامل مشتمل على ادائه واجباته وقد  
 سبق ان الطهارة عن الحدث الاكبر والا صغر من واجبات الطواف لامن شرائط صحته ولذا  
 قال ابن الهمام وما في البدائع من قوله ان حصول الطواف على الطهارة عن الحيض من شرائط  
 جواز السعي تساهل اى تسامح حيث نزل الواجب منزلة الشرط ولان الطواف الذي هو الركن  
 القوي اذا صح مع الجنابة قال السعي بعده أولى ان يصح ولانه كما ان طواف المحدث معتد به من  
 وجه كذلك طواف الجناب معتد به من وجه ولهذا يتحمل به فكايصح السعي بعد طواف مع  
 الحدث اتفاقاً كذلك ينبغي أن يصح مع الجنابة لعدم الفرق بينهما في الاعتماد في حق التحلل  
 وبهذا يدفع ما قاله في الكبير من انه يشترط لصحة السعي أن يكون بعد الطواف على الطهارة  
 عن الجنابة كما قاله في البدائع ولا يشترط كونه على طهارة عن الحدث كما في غيره فرق بين  
 الحدث الغليظ والخفيف واغرب حيث قال مستدلاً على مدعاه وقد صرح بالفرق فيما نحن  
 فيه الكرماني والطرابلسي صاحب الفتح أيضاً فيمن طاف للقدوم على غير طهارة وسعى بعده  
 ان كان جنباً فعليه اعادة السعي وجوبا وان لم يعد فعليه الدم وان كان محدثاً بعيد السعي  
 استحب ما بان لم يعد لا شيء عليه فهذا صريح أيضاً في اشتراط الطهارة في الطواف لصحة  
 السعي انتهى وهذا خطأ ظاهر لا يخفى لان فيما ذكره عن الجماعة تصريحاً بصحة السعي بعد  
 طوافه جنباً غاية انه يجب عليه اعادة السعي بعد طواف كامل وان لم يعد فعليه الدم والله اعلم  
 (السادس الوقت) وهو أشهر الحج لكن بشرط تقدم الاحرام (السعي الحج) أي بخلاف سعي  
 العمرة فانه لا يشترط أن يقطع في الوقت الا اذا كان قارناً أو متمتعاً (فلأحرّم بالحج وسعي له) أي  
 كاملاً وناقصاً ولو بعد طواف (قبل أشهر الحج لم يصح سعيه) لان السعي من واجبات الوقت  
 شرط لجميع افعال الحج الا ان الاحرام شرط يصح وقوعه قبل الوقت لكن يكفر للمخرج عن

الخلاف أولان له شيم بالركن (ولو سعى فيها) بأن أوقع سعيه به بدأ كترطواف القدوم (أو بدد  
 مضياً) بأن سعى عقيب طواف الأفاصة بعده حتى يوم النحر (سبح) والحاصل أنه يشترط لسعي  
 الحج دخول رقبته ابتداءً لا حصوله بقاء فلا يجوز تقديته عليه ويصح تأخير عنه (السابع  
 اتيان أكنه فلو سعى أنه فساكه لم يسع) والطاهر ان الاكثر هو ركنه لا شرطه  
 • (فصل في واجباته) • أي واجبات السعي منها أو أوقاها (الكامل عدده سبع مرات) وهو  
 اتيان ثلاثة أشواط من آخره (فان ترك أقله صح سعيه) لانه أتى بركنه كافي الطواف (وعليه صدقة  
 ترك ما بقي) أي بعد ذلك شوط متروكة صدقة وكان القياس أن يجب عليه دم بترك كل ما بقي  
 ولعل الفرق بين الأقل في الطواف والسعي ان الأول تكميل للقرض والثاني تكميل  
 لا واجب والأول أقوى فيجب بتركه دم والثاني أدنى فيجب بتركه صدقة (والمنهي فيه فان سعى  
 راكبا أو محمولا أو زحفا) أي بجميع أنواعه لا يطلق عليه أنه مشى (بغير عذر فعليه دم ولو بعد ذلك  
 فلا شيء عليه) وهذا واضح (وكونه في حالة الاحرام في سعي العمرة) أي بناء على ما سبق من أن  
 الاحرام فيه واجب لا شرط لكن فيه أنه ان سعى بعد التحلل هل يجب عليه دم واحد لخطا  
 الخطي أو دم آخر أيضا لا يقع السعي في غير حالة الاحرام (وقطع جميع المسافة بينهما وهو أن  
 يلمس عقبيه بيدهما) وكذا عقي حافر دابته اذا كان راكبا وهذا هو الاحوط (أو يلمس عقبيه في  
 الابتداء بالصفا واصابع رجله بالمرورة وفي الرجوع عكسه) وهذا هو الاظهر لكن تصويرهما  
 انما كان يتصور في العهد الأول حيث يوجد كل من الصفا والمرورة مرتفعان عن الارض وأما في  
 هذا الزمان فلنكون دفن كثير من اجزائهم لا يمكن حصول ما ذكر فيه ما فيه كفاي المرور فوق  
 أوائلهما ثم الطاهر أن هذا أيضا ركن أو شرط في الاشواط الاربعة ولذا لم يذكر والترك قطع  
 المسافة شيئا من الكرامة ثم رأيت قول الطرابلسي في سعيها والشرط ان يقطع جميع المسافة بين  
 الصفا والمرورة وتعبه المذهب بقوله في الكبير وهو ليس بظاهر لانه مذهب الشافعية لا مذهبنا  
 ويحمل قوله على أنه شرط لاستيفاء هذا الواجب لا التحتمه لكن ينبغي أن تستوفي المسافة بينهما  
 لانه واجب وان لم يكن شرطا انتهى وفيه ان الصواب كونه شرطا للتحتمه هذا الواجب الذي يجب  
 فيه الاستيفاء وانما يخالف مذهبنا مذهب الشافعية في جعلهم السعي ركنا ونحن نعدّه واجبا  
 والله أعلم

• (فصل في سنته) • أي سنتن السعي وهي خمس (الموالاتية وبين الطواف) وقد  
 سبق الكلام عليها (والصعود على الصفا والمرورة) أي بعد تحقيق قطع المسافة ان كان ثم مصعد  
 لهما أو لم يحصل صعودهما في ضمن طي سعيهما (والموالاتية بين أشواطه) هذا المخالف بظاهره  
 لما قاله في الكبير والموالاتية ليست بشرط بل هي مستحبة فالفرق السعي تقريبا كثيرا كان سعي كل  
 يوم شوطا أو أقل لم يطل سعيه ويستحب أن يستأنف يعني ان فعله بغير عذر ثم الظاهر أن الموالاتية  
 بين اجراء شوط السعي أيضا مستحبة ومع هذا في إعادة السعي المؤدى بترك الاستحباب محل  
 نظر اذا السعي ليس بعبادة مستقلة ولذا لا يعد تكراره طاعة بخلاف الصلاة والطواف ونحوهما  
 (والمرورة بين الميادين) وقد تقدمت (وسترا العورة) أي سنة فيه مع أنه فرض في كل حال لا يؤهم  
 وجوب الجزاء بتركه أو لانه بأن يتركه في السعي اثم تارك السنة لا لاجل السعي مع ثبوت اثم ترك

الفرض والتميز في الكبير بالواجب بدل الفرض تساهل ولعل الفرق بين الطواف والسعي حيث جعل ستر العورة واجبا في الطواف وسنة في السعي ايماء الى تفاوت مرتبتهم ما فان الطواف ركن في التمسك بخلاف السعي فانه من واجباتهما وما وخصه وورد حديث لا يطوفن بالبیت عربان ولتكون الطواف كالمصلاة في الجلالة والحاصل انه لو تصور انه يطوف أو يسعى عربان لم يكن هناك أحد ففي الطواف يكون تارك للواجب وفي السعي يكون تاركا للسنة وان كان هناك ناس فيحرم عليه ان يركن بغيره ولا يجب عليه شيء في سعيه دون طوافه

\*(فصل في مستحباته المذكور والدعاء) أي من المأثور وغيره (والطهارة) في الثوب والبدن (عن النجاسة) الحقيقية والحكمية كبرى وصغرى (والنية) الاولى ذكرها في السنن ايماء على فعله المنيعة الكاملة وليكونها شرطا عند الحنابلة خلافا للثلاثة واعلمهم ادرجوا نية في ضمن التزام الاحرام بجميع أفعال المحرم به فلو مشى من الصفا الى المروة هاربا أو بائعا او متزنا أو لم يدركه مسعى جازسه به وهذا توسعة عظيمة كعدم شرطية الوقوف ورحى الجرات والخلق (والشروع) أي ظاهر أو باطنا (وطول القيام عليه) ما مر ذكره (وتكرار الذكر) أي المذكر سابقا عليهم ما (ثلاثا واستنفاة لوفزته) أي أشراط سعيه أو اجزاء شوطه بترك الموالاة التي هي السنة فيه ولكن لو أقيمت الصلاة المكنوبة أو الجنازة وهو يسعى ينبغي أن يصلي ويبنى وكذا لو عرض له مانع أو باعث ولم يذكر وانيه الاستئناف ولعل وجه الفرق بينه وبين الطواف أن تكرار السعي غير مشروع بخلاف الطواف (وإدراك ركعتين بعد فراغه منه في المسجد) كذا في فتاوى قاضيخان وغيره وهو لا ينافي ما في منسك السروج ليس للسعي صلاة لانه محمول على نية صلاة واجبة كماللطواف قال الطرابلسي وينبغي أن تكون الصلاة على المروة لانه ابتداء شعائر وسيجي زيادة تحقيق لهذه المسئلة

\*(فصل في مباحاته الكلام) أي المباح الذي لا يشغل غلبه ما سبأني والافضل ترك الفضول وما لا يعنيه في جميع أوقاته فكيف في سعيه الذي من جملة عباداته (والاكل والشرب) وفيه ان هذا يعارض كون الموالاة فيه سنة نعم سوغ الشرب في الطواف لقلة زمانه بخلاف الاكل اللهم الا أن يكون الاكل بحيث لا يقطع الموالاة في السعي مع ان مثل هذا العمل في الطواف مكروه ولعل الفرق ان أمر الطواف أعظم من أمر السعي (والخروج) منه لاداء مكنوبة أي الجماعة وغيره وفيه ان هذا الخروج اما فرض أو واجب أو سنة فعليه من المباحات غير ظاهري وترك الموالاة لغيره لا بأس به (أو صلاة جنازة) هذا قد يعتد من المباحات اذا كان هناك من يخرج عن عهدته ترويض الكفايات والابان يكون هو متعملا لها فيكون فرضا عليه

\*(فصل في مكروهاته الركوب من غير عذر) هذا ليس كما ينبغي لان المشي في السعي واجب وتركه حرام موجب للدم اللهم الا أن يحمل المكروهات على معنى الاعمال الشامل للكرهية التعريبي والتزهي (وتقريبه تقريبا كثيرا) أي فانه ينافي الموالاة المعهودة من السنة (والبيع والشراء والحديث اذا كان يشغله) قيد الثلاثة والمعنى يشغله عن الحضور

ويُدفعه من الذكر والدعاء أو يجتمع عن المبالاة (وترك الصلوة) أي إذا كان ثم صعد أو احتاج  
إلى الصلوة تصفى أو رؤية الكعبة (والهرولة) أي تركها فأنه سائتة (ونأخيره) أي وتأخير  
السعي (عن وقته) أي عن زمانه المختار تأخيرا كثيرا من غير عذر (وترك مسرة العورة) وهو من  
الحرام المفض مطلقا في حال السعي أقبح وأشنع إلا أنه لا يجب عليه شيء وكله لهذا المعنى  
ذكره في المكروهات

(فصل في إذا فرغ من السعي يستحب له أن يصلي ركعتين في المسجد) لما روى المطلب بن  
أبي وداعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه جاء حتى إذا حاذى  
الركن فصلى ركعتين في حاشية الطواف وليس بينه وبين الطائفتين أحدر رواه أحمد وابن ماجه  
ابن حبان وقال في رواية رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حذو الركن الأسود  
والرجال والنساء يمررون بين يديه ما بينهم وبينه مسرة وقته أنه رآه عليه الصلاة والسلام يصلي بما  
يلي باب بني سهم وهو الذي يقال له اليوم باب العمرة لكن على هذا لا يكون حذو الركن الأسود  
والله أعلم بحقيقة الحال كذا ذكره ابن الهمام وفيه أنه لا دلالة في الحديث أن صلاته هذه من  
مستحبات السعي لاحتمال أن تكون لتحية المسجد حين أراد أن يتقدم في غير قصد له إلى  
طواف وأما ما عليه بعضهم بقوله ليكون ختم السعي كختم الطواف بطريق المقايضة مع أنه  
لا ساجدة اليه الماتتقدم من الرواية فيعارضه قولهم (ولا يصلي على المروة) فإن قيامه كان يقتضي  
جوانه واستحبابه وحل فعله صلى الله عليه وسلم على بيان الأفضل أن ثبت أن صلاته للسعي والله  
أعلم (ثم إن كان الشارغ منه) أي من السعي (قارنا أو متمتعا) لكن لا مطلقا بل قد اجماعه  
بقوله (ساقى الهدى أو مفردا بالحج) أي من أول الوهلة (فانه يقيم بمكة حراما) أي محرما محرما  
عليه مخطورات الاحرام (فلا يصبر ولا يملح ولا يلبس الخيط) وهذا كله من التشرقات  
الواجبات (ويطوف بالبيت كالمباذلة) أي ظاهره قصد واردة لانه عبادة مستقلة واكتفاء  
بالاجماع مستحب إلا أن المالكية يقولون بتركه في الاوقات المكروهة (بلا رسل  
ولا اضمايع) لاختصاصهما بطواف بعده سعي وهو منى كما سرح به بقوله (ولا سعي بعده) أي  
بعد طواف النفل لأن السعي انما هو من واجبات الحج والعمرة ولا تعان له بالطواف إلا أنه  
لا يصح إلا بعد طواف (ويصلي لكل أسبوع ركعتين) لكون هذه الصلاة من الواجبات عقب  
كل طواف فرض أو نفل (ولا يترك التلبية في الاحوال كلها في المسجد وخارجة) بالخلف  
أو النصب إلا أنه لا يرفع صوته في المسجد وحال الطواف بحيث يشوش على الصلوات والطائفتين  
وأما قوله في الكبير ولا يلبس حالة الطواف لافي القدوم ولا غيره فغير صحيح على إطلاقه (إلى أن  
يرمي جرة العقبة الاحال كونه في الطواف) لا يخفى أن استثناءه من قوله إلى أن يرمي غير مستقيم  
فهو متعلق بما سبق استثناء مفردا من أعم الاحوال وفيه ما تقدم والله أعلم (ولا يعتمر) أي  
التمتع مطلقا (حال اقامته بمكة) أي لكونه متلبسا بالاحرام ولأن المقيم بمكة لا صار من أهلها  
امتنع التمتع في حقه (فان فعل اساء) أي سواء كان محرما أو حلالا (ولزمه دم) أي للرفض أو دم  
جبر للتمتع على خلاف السنة (سواء كان في أشهر الحج) وهو ظاهر بالتسبة إلى الكل (أو قبلها)  
وهذا مختص بما إذا كان مفردا بالحج وأحرما قبلها (وان كان الشارغ متمتعا) أي من وصفه أنه

(لم يسبق الهدى أو مفردا بعمرة) أى فى غير الأشهر وسواء ساق الهدى أم لا (فعليه أن يحلق) فيه  
 إلا أنه لا يجب عليه أن يخرج من إحرامه بل له اختيار فى إبقائه (ويحلق) أى ويخرج من إحرامه  
 وهو تاركه والافليس عليه أن يأتي بسائر محظورات إحرامه بعد الحلق والتقصير بل يحاح له كما  
 قال تعالى وإذا حلتم فاصطادوا (ويقطع التلبية عند شروعه فى طواف العمرة) وهذا مختص  
 بالمعتمر والمتعمم الذى لم يسبق الهدى ومن فى معناه دون القارن (وهو) أى المتمتع المذكور رأى  
 (بعد حلقه) كما فى نسخة (حلال) أى خارج عن الإحرام (يفعل) أى ما يريد فعله من الحلال  
 (كما يفعل الحلال) أى ما يجوز له من الأفعال والظاهر أنه يجوز له الاتيان بالعمرة حينئذ لانه غير  
 ممنوع منها الكراهة فى الأئمة المخصوصة وانما كرهت العمرة للمكي فى أشهر الحج لان الغالب  
 انه يجب فيه بقى مئة مائة أو قوله (فان لم يكن متمتعا) أى بل كان معتمرا (اعتمر كل ما بداه قبل أشهر  
 الحج) ليس على إطلاقه بحقه ومعه (والا كثر منها) أى من العمرة (أفضل) أى من أقوالها وهذا  
 واضح جدا وقوله (قبل أشهر الحج) احتراز عما بعده فى حق البعض وكان حق العبارة أن  
 يقول ويستحب أكثرها قبل أشهر الحج وإبقاها فى رمضان أفضل لكن المالكية يقولون  
 بكرامة إعادة العمرة فى سنة والشافعية يجوزون أكثرها حتى فى الأشهر بقى الكلام فى ان  
 أكثر الطواف أفضل أم أكثر الاعتقاد والظاهر تفضيل الطواف لكونه مقصودا بالذات  
 ولمشر وعينه فى جميع الحالات ولكراهة بعض العلماء أكثرها فى سنة مع ان بعض الفقهاء  
 قالوا العمرة مختصة بالآفاقى فليس لاهل مكة أن يخرجوا الى الحل ويعتروا ووجهوا حديث  
 عائشة رضى الله عنها من محتضاتها الله صلى الله عليه وسلم فسبح إحرام حج أصحابه الى العمرة  
 للحكمة المقررة بخصوص تلك السنة عند الجمهور وخلاف الجنبالة وعائشة رضى الله عنها كان  
 لها عذر فى اتيان أفعال العمرة حينئذ فلما عزم النبي صلى الله عليه وسلم للخروج من مكة الى  
 المدينة قالت يا رسول الله ذهب كل الناس بحجة وعمره وأنا أكون محرومة عن الاعتقاد فأمر  
 أخاها ان يعتمر بها من التسعين فكانت فى حكم الآفاقى باعتبار هذا المعنى وأما ما روى عن ابن  
 الزبير رضى الله عنه ما أنه أتى العمرة وأمر الناس بها عند انقضاء بناء الكعبة فى سبع وعشرين  
 من رجب فله لوه على انه مذهب صحباني لاجته فيه على غيره والله أعلم (ويكره فيها) أى فى أشهر  
 الحج (الاعتقاد لكل من كان بمكة) سواء يكون مكيًا أو آفاقيا سكن بها خوفا من أن يحج بعده فى  
 تلك السنة فيصير متمتعا مسينا لمخالفة السنة (أو داخل الميقات) أى أقوله تعالى ذلك لمن لم يكن  
 أهل حاضرى المسجد الحرام الا ان الآفة تبدل على اختصاص المتمتع وما فى معناه من القران  
 دون العمرة المفردة من غير اقترانها بحجة فى تلك السنة (ولا يخرج المتمتع) أى الفارغ من إحرام  
 العمرة كما يفهم من سوق كلامه فى الكبير أيضا (الى الآفاق لئلا يطلتمه على قول بعض)  
 وتفصلا ما ذكره قوام الدين فى شرح الهداية معزيا الى شرح الطحاوى لوساق الهدى ومن فاته  
 المتمتع فلما فرغ من العمرة بداه أن لا يتمتع كان له ذلك ويفعل به يداه ما شاء ولو بداه أن يحج من  
 عامه ذلك فهو على ثلاثة أوجه فى وجهه يكون متمتعا وعليه هديان هدى لاجل المتمتع وهدى لاجل  
 إحلاله بعد مساق الهدى وهو فيما اذا أحرم بمكة ولم يرجع الى أهله وفى وجهه لا يكون متمتعا  
 ولا يجب عليه شئ وهو فيما اذا عاد الى أهله بعد ما حبل من عمرته وحج من عامه ذلك وفى وجهه

اختلفوا فيه وهو ما اذا اخرج من الميقات بعد ما حل ولكنه لم يلزم بأدله فنحن ابى حنيفة كانه بمكة  
وعليه ديان وعندهما لا يكون متمعا كانه يرجع الى داره

• (باب الخطبة) •

أى خطبة يوم السابع من ذى الحجة (ونروج الحاج) أى يوم الثامن (من مكة الى عرفة) وكان  
الاولى أن يقول الى عرفة من مكة ليس تقم قوله (والاحرام منها) أى من مكة وزاد في الكبير  
وما يتعلق بذلك وهو محتاج اليه هنا كذلك ثم الاحرام من مكة هو الافضل لكن الاكل أن  
يكون من المسجد والحطيم أولى أو من دورية أهله والا فلا احرام للمكي وغيره للعجيج ومن  
جميع أبراء الحرم (إذا كان اليوم السابع من ذى الحجة فالسنة أن يخطب الامام بعد الظهر)  
أى بعد صلاته (خطبة واحدة لا يجلس فيها) بيان للوحدة (يبدأ بالتكبير ثم بالتلبية) كان  
القياس تقديم التلبية بل لا مناسبة للتكبير الا ان ثبت وروده في السنة ولا يصح قيامه على  
خطبتي العيد لان التكبير سنة فيه ما خاصة (ثم بالخطبة) أى المتعارفة كما يشه بقوله (بحمد الله)  
أى بشكره على عطائه (وبني عليه) أى يذكره بأسمائه وصفاته (وبصلى على النبي صلى الله عليه  
وسلم) أى وعلى آله وأصحابه وأتباعه وأحبابه (ثم يعلم الناس فيه المسائل) أى آداب المتعلقة  
من يومه ذلك (كانت روج الى منى) أى في يوم الثامن بعد طلوع الشمس (والمبيت به الليلة عرفة)  
أى ليكون جاءه منى بين خمس صلوات في مسجد الخيف كما وردت به السنة (والروح الى  
عرفات) أى بعد طلوع الشمس من فجر عرفة (والصلاة) أى بمسجد غرة بالجمع المعروف لكن  
بشرائطه (والوقوف بعرفة) أى في وقته وبيان كيفية آداب (والافاضة منها) أى مع الامام  
(وغیر ذلك) أى من الاحكام المناسبة لمقام ذلك المقام (ثم الخطب) المسنونة (في الحج ثلاث  
أولها هذه) أى المذكورة بمكة (والثانية بعرفة قبل الجمع بين الصلاتين) أى الظهر والعصر  
(والثالثة بمنى في اليوم الحادى عشر فقهه صلى الله عليه وسلم كل خطبة يوم) لأن الموالات بما تورث الملااة  
خلاف لآخر حيث يخطب عنده في ثلاثة أيام متواليات أولها يوم التروية وآخرها يوم النحر  
(كأها خطبة واحدة بلا جلسة) بفتح الجيم أى مرة من الجلوس (في وسطها) أى في أواسط  
جميعها (الخطبة يوم عرفة) أى فاه بخطبتين يفصل بينهما بجملة واحدة (وكأها) أى يحل  
جميعها (بعد ما صلى) أى الامام (الظهر الا بعرفة فانه) أى الشان (قبل أن يصلى الظهر)  
أى والعصر بالاولى (وكأها سنة) أى بخلاف خطبة يوم الجمعة قائم افريضة بل شرط  
ويجب الانصات عند سماع الخطب كأها في الجمعة أكد الا انه اذا كان بعد اجازة الفراة  
والذكر خفيفة

• (فصل في احرام الحاج من مكة المشرفة اعلم أن الحاج بمكة) أى مر يد الحج من الذين سكنوا  
بمكة (على أنواع) أى ثلاثة (أما أن يكون مكيًا) أى أصليًا (فلا يجوز له الا الفراد بالحج) كما مر  
مرارا (أو أفا قد دخل بعمره) أى سواء عارضة بمكة أم للاحال كونه (متمعا) أى باتيان  
أكثر طواف عمرته في الاشهر (أولا) أى لم يكن متمعا بل دخل بعمره قبل الاشهر وأقام بمكة  
(ساق) أى غيرا للمتمتع (الهدى أولم يسق حل منها) أى من عمرته أى لعدم سوقه (أو لم يحل) أى  
منه الاجل سوقه (فحكمه) أى حكمه الا فاقى المذكور في جميع الصور والمساورة (كالسك)

أى فلا يجوز له الا فراد الحج بالنسبة وليس من تمامه انه ليس له الا الافراد بالحج كما سبق وفي قوله  
 في حكمه كالمكي اشارة الى ذلك (وان دخل) أى الا فاقى وكان حق العبادة أو دخل والمعنى  
 أو آفاقا دخل (يحتاج فلا يحتاج الى تجديد الاحرام) أى لعدم خروجه منه (أو ميقاتيا) عطف  
 على قوله ميكائلا والمراد به من كان بين الميقات والحرم (فهو ان دخل مكة لحاجة) أى لغير حجة  
 وعمره (فكالمكي) أى فى انه يحرم بالحج وحده من الحرم (وان دخل) أى أراد دخول مكة  
 (لقصده الحج فعليه ان يحرم من الحل بالحج المفرد) بفتح الراء وانما لم يذكر العمرة لان المقام  
 كالمكي فى منعه من العمرة فى أشهر الحج بنية التمتع (والأفضل للتمتع وغيره) أى مریدا الأفراد  
 من مكة (أن يعجل الاحرام) أى بالحج فى وقته (فكالمعجل فهو أفضل) أى اذا كان مصونا عن  
 الوقوع فى المنذور (بعد دخول أشهر الحج) لان الاحرام قبله وان جاز لكنه يكره مطلقا ميكائلا  
 كان أو غيره ما مؤنا لم (واذا أراد الاحرام بالحج من مكة يوم التروية أو قبله فلا فضل) أى  
 باعتبار مجموع ما يذكره والا فالسنة (أن يغتسل) لان الغسل أثر فى جلاء القلوب لشاهدة  
 الحضرة وازهاب درن الغفلة يحس ذلك أرباب القلوب الصافية (ويطيب) كما مر (ثم يدخل  
 المسجد فيطوف سبعا) أى طواف تحية المسجد ان قدر عليه (ثم يصلى ركعتين) وفى نسخة  
 ركعتيه وهو الاولى (ثم ركعتي الاحرام) لكون كل منهما عبادة مستقلة الا أن صلاة الطواف  
 واجبة وصلاة الاحرام سنة مؤكدة فدخلها تحت الافضل بالنسبة الى الترتيب (فيحرم  
 عتيقهما) أى عقيب ركعتي الاحرام طال جلوسه قبل القيام على ما سبق (ثم ان أراد) أى المكي  
 ومن بعده (تقديم السعي على طواف الزيارة) أى مع ان الاصل فى السعي أن يكون عقيب  
 لمناسبة فآخذ بر الواجب عن الركن الا أنه رخص تقديمه فى الجملة بعله الزجعة فيمنع (ثم ينقل  
 بطواف) لانه لم يمس للمكي ومن فى حكمه طواف القدوم الذى هو سنة للآفاقى فبأنى المكي  
 بطواف ينقل (بعد الاحرام بالحج) ليصح سعيه وأما اذا كان مقنعا وساق الهدي أم لا  
 فيطوف طواف القدوم (يضطبع فيه) أى فى أشراط جميع طوافه قدوماً ونقلا (ويرمل)  
 أى فى الثلاثة الاولى (ثم يسعى بعده وهل الأفضل تقديم السعي أو تأخيره الى وقته الاصل) وهو  
 بعد اداء ركته كما أشرنا اليه (قبل الاول) والاولى ان يقيد بالآفاقى (وقيل الثانى) وصححه ابن  
 الهمام وهو الظاهر خصوصاً للمكي فان فيه خلافاً للشافعى والخروج عن الخلاف لكونه أحوط  
 مستحب بالاجماع فينبغى أن يكون هو الأفضل بلا خلاف ونزاع (والخلاف) أى المذكور  
 سابقاً (فى غير القارن) وهو المفرد مطلقاً والمتنع آفاقياً بلا شبهة وميكائلياً مناقشة (أما القارن  
 فالأفضل له تقديم السعي) أى ويجوز تأخيره بلا كراهة (أو يسن) أى فيكره تأخيره لانه صلى الله  
 عليه وسلم طاف طوافين وسعى سبعين قبل الوقوف بعرفة

(فصل فى الروح) أى الذهاب وهو الاولى بان يعبر به لاختصاصه فى أصل اللغة بالسعي  
 آخر انمار (من مكة الى منى) بكسر الميم منونا ومقصودا فالصرف باعتبار الموضع والمنع باعتبار  
 البقعة وسميت بذلك لما يلقى فيها من الدماء أى يراق ويصب من أمني النطقة ومنها اذا دفنوها  
 ومنه قوله تعالى من نطفة اذا تمنى (فاذا كان يوم التروية وهو الثامن من ذى الحجة) وسمى به  
 لانهم كانوا يرقون اياهم فيه اسبغ عدد الوقوف يوم عرفة اذ لم يكن فى عرفات ما يجار كماتنا

يرى الله سبحانه عن الحاج خيرا (راح الإمام مع الناس) أي مجتبعين أو مقترنين (بعد طلوع  
 الشمس) وهو الصحيح كما قال ابن الإمام (من مكة إلى منى فيقيم بها) أي فيصبر فيها (ويصلى بها  
 الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر) وفي المبسوط والكافي الحاكم الشهيد يستحب أن  
 يصل الظهر يعني يوم التروية فقيه إيماء إلى أنه لو تأخر بعد طلوع الشمس وخلق صلاة الظهر يعني  
 لم يفته الاستحباب ولعل هذا معنى قوله (ولو خرج من مكة بعد الزوال فلا بأس به) أي إذا صلى  
 الظهر يعني وأما ما ذكر في المحيط والمفيد يستحب كونه بعد الزوال فليس بشيء على ما صرح به  
 في الفتح وقد صرحوا بما إذا وافق يوم التروية يوم الجمعة أنه يخرج إلى منى قبل الزوال لكونه  
 وقت سنة الخروج وعدم وقت وجود الجمعة وبعده لا يخرج ما لم يصل الجمعة لوجوبه عليه فذكره  
 له الخروج قبل ادائها لكن ينبغي أن يقيد بما إذا صلى الإمام الجمعة يوم التروية إلا أنه هل يجب  
 عليه أن لا يخرج حتى يصل أو يستحب في حقه أن يخرج قبل الزوال محل بحث (وإن بات بمكة)  
 وكذا يعرفه وغيره ما فالأولى أن يقول بعير منى (تلك الليلة جاز وأساء) أي ترك السنة على  
 القول بها فقال الفاسي تبعا لما في المحيط المبيت بمكة سنة وقال الكرماني ليس بسنة وانما هي  
 للتأهب والاستراحة وفي المبسوط ويستحب أن يصل الظهر يوم التروية يعني ويقيم إلى صبيحة  
 عرفة وأما ما ذكره المصنف في الكبير من قوله ويدل أيضا على سنية ذلك استئذانهم الدفع من منى  
 بعد الطلوع فليس في محله فإن هذه السنة مختصة لمن بات يعني ثم قوله ولا كلام في أن الخروج من  
 مكة يوم التروية سنة لما في الهداية والكافي وغيرهما ولو بات بمكة ليلة عرفة وصلى بهم الفجر ثم  
 غدا إلى عرفات ومري يعني اجزأه ولكنه أساء بتركه الاقتراب به صلى الله عليه وسلم وزاد الكرماني  
 على هذا وقال لأن الروح إلى منى يوم التروية سنة التأهب للخروج إلى منى وعرفة وترك السنة  
 مكروه فصرح بسنيته يعني فكلامه متناقض وهذا وهم فانه ليس الكلام فيمن بات بمكة ليلة  
 عرفة وانما الكلام فيمن بات بعرفة ليلة عرفة فلا تداخل بين كلاميه ولا منافاة بين قوله وبين  
 ما في شرح الجامع ولو بات بمكة وخرج يوم عرفة إلى عرفات كان مخالفا لسنة قتائل فانه موضع  
 زلل ومحل خلل

• (فصل في الروح من منى إلى عرفات فإذا أصبح) أي يعني (صلى الفجر بها) أي لو قتها المختار  
 وهو زمان الاساءة وفي فتاوى قاضيخان يعلم فكله فانه على فجر من دافئة والاكثر على الأول  
 فهو الأفضل (ثم يمكث) أي هنيئة وسوية (إلى أن تطلع الشمس) أي تشرق (على ثبير) يخرج  
 مثلثة وكسر موحد جبل يعني محاذة مسجد الخيف على يسار السائر إلى عرفات (فإذا طلعت)  
 أي الشمس (توجه إلى عرفة) أي لم يمسكون على وفق السنة (مع السكينة) أي في الباطن  
 (والوقار) أي في الظاهر (ملياً) أي في حال (مهلاً مكبراً) أي في أخرى وكذا حامداً مسبحاً  
 مستغفراً (داعياً إذا كرا) تعميم بعد تخصيص (مصلحاً على النبي صلى الله عليه وسلم) أي  
 في الابتداء والانتها والانشاء (ويبقى ساعة فساعة) أعاد ذكر التلبية اهتماماً بأنها لا تم  
 أفضل الاذكار والادعية حال الاسرام (وان راح قبل طلوع الفجر) أي بعد يدنو أكثر  
 الليل فقيه كلام سبق (أو قبل طلوع الشمس أو قبل أداء الفجر جاز) أي جاز لا فعل لقوله  
 (وأساء) ولأن ترك أداء الفجر سرام لا يجوز (ويستحب أن يسير إلى عرفة على طريق ضب)

بفتح ضاد مججمة وتشديد موحدة وهو اسم للجبل الذي حذاء مسجد الخيف في أصله وطريقه  
 في أصل المأزني عن جيمك وأنت ذاهب إلى عرفات (ويعود على طريق المازنين) اقتداءً بفعله  
 صلى الله عليه وسلم لكن تركه أكثر الناس في زماننا هذا لما فيه من كثرة الشولة وغلبة الخوف  
 وقلة الشوكة لا كثير الحاج والمأزني مضيق بين مزدلفة وعرفة وهو بفتح ميم وسكون هـ جز  
 ويجوز زائدة وكسر زاي (واذا وقع بصره على جبل الرحمة دعا) أي سبج وكبر وهال ومجد  
 واستغفر وقد أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الاضاحي وابن أبي عاصم والطبراني معاني الدعاء  
 والبيهقي في الدعوات عن ابن مسعود قال ما من عبد ولا أمة دعا الله في ليلة عرفة بهذه الدعوات  
 وهي عشر كلمات ألف مرة إلا لم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه الاقطعة رحمة أو إرادة ما تم سبحانه  
 الذي في السماء عرشه سبحانه الذي في الأرض موطنه سبحانه الذي في البحر سبيله سبحانه الذي  
 في النار سلطانه سبحانه الذي في الجنة رحته سبحانه الذي في القبر قضاؤه سبحانه الذي في  
 الهواء روحه سبحانه الذي رفع السماء سبحانه الذي وضع الأرض سبحانه الذي لا ملجأ ولا منجا  
 منه إلا إليه قيل له أنت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم (ثم لي إلى أن يدخلها)  
 أي عرفات ثم يستمر عليهم إلى أول ربي الجرات

### \*(باب الوقوف بعرفات وأحكامه)\*

وعرفات كلها موقف الإبطن عرنة كافي السنة (إذا دخل عرفة نزل بهامع الناس حيث شاء)  
 لأن الانفراد عنهم نوع تجبر وتكبر عليهم والحال حال التواضع والمسكنة لهم فإن الاجابة مع  
 الجماعة أرحم فصار هذا الكيف أحرى إذا كان القرب اليهم مما بعده عن الذكر  
 والحضور في المناجاة أو بعده على رؤية المنكرات وحصول المكروهات لكن لا ينزل بهيئدا  
 في المقام المخصوص بحيث لا يامن من المصوص ولا في الطريق الجادة كيلا يضيق على المارة  
 (والأفضل أن ينزل بقرب جبل الرحمة) وهذا الاثنان مذكروا ابن الهمام من أن السنة أن ينزل  
 الامام بمنزلة ولا مأوى وضحى رشيد الدين بقوله فيبغي أن لا يدخلها حتى ينزل بمنزلة قربى من المسجد إلى  
 زوال الشمس ويضرب بهامضه ان كان له فان مذكروا بالنسبة إلى الامام لا بالاضافة إلى  
 الخاص والعام مع امكان الجمع على سبيل التنزل انه ينزل أولا بمنزلة ثم بقرب جبل الرحمة فلامع في  
 اقوله في الكبير وهذا خلاف مذكروا الاحصاء واعلمهم امشياً على ظاهر الحديث والله أعلم  
 بالصواب ثم انما يستحب النزول بقرب جبل الرحمة على فرض عدم الرحمة وفقد نزول الظلة  
 (فإذا نزل) أي بعرفات (يمكث فيها) أي لا يخرج عنها بحيث يقرب جزء من أوقات وقوفها  
 (ويشتغل بالدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر) أي بأنواعه وفي الحديث أفضل  
 ما قلت أنا والنبيون من قبلي يوم عرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت  
 وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ويكثر من الاستغفار لنفسه ولوالديه ومثابته  
 وأقاربه وأصحابه الاخيار ولعامة المسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات (والتلبية) أي  
 تارة تارة واستقر على الطاعة والعبادة ولم يشتغل بأمور العادة الامقدار الضرورة والحاجة  
 (إلى أن تزول الشمس فإذا زالت اغتسل) أي لوقوف عرفة على الصحيح لا يومه وهو سنة  
 مؤكدة (أو توشأ) وهو رخصة (والغسل أفضل) يعني وأجره أكل لكن الأولى ان يغتسل قبيل

الزوال ليكون أول وقوفه على وجه الكمال (وقدم حوائجه) أي حماية على بالكل والشرب  
وأما هما (قبل الزوال وتفرغ من جميع العلائق وتوجه بقلبه إلى رب الخلائق) لقوله تبارك  
وتعالى وتقبل إليه تبتلا فقرأوا إلى الله

• (فصل في الجمع بين الصلاتين بعرفة) • اعلم أن هذا الجمع للسك عندنا فيستوى فيه المسافر  
والمتيم خلافا للشافعي ومن تبعه في تخصيصه بالمسافر ثم له شروط سأتى بسطها وشرحها فإذا انقضى  
شرط منها يصلى كل صلاة في الخيمه على حدة في وقتها بجماعة أو غيرها (وإذا أراد الجمع) وهو متعين  
على الامام القائم مقامه عليه الصلاة والسلام فيراعى جميع الشرائط والاحكام (فإذا اغتسل  
وزالت الشمس صار إلى المسجد) أي مسجد غمرة رهوف أو آخر عرفة بقرى بابل قيل ان بعضه منها  
(من غير تأخير) أي في سيرة ثلاث بقوت شي من أوقات وقوفه لكن الأولى حيثئذان يسير إليه  
قبل الزوال ليدرك أوله بعد وصوله والافانزه انه بعد تحقق وقوفه جمع بين صلاتيه والسنة  
بخلافه ولعله صلى الله عليه وسلم نزل أولا بئر رعاية هذا المعنى ولرفع الحرج بالذهاب والاياب  
في المبنى (فإذا بلغه) أي المسجد (بعد الامام الاعظم المنبر) وهو الخليفة ان وجد فيه شروط  
الخلافة أو السلطان ان أخذها بالقوة والشوكة (أو نائبه) وهو الخطيب المنصوب من جابه  
(ويجلس عليه) أي من غير سلام عندما (ويؤذن المؤذن بين يديه قبل الخطبة كأي الجمعة) وهو  
الصحيح المطابق لظاهر الرواية وهو لا يثنى ما روى عن أبي يوسف انه يؤذن المؤذن والامام في  
الفسطاط ثم يخرج بعده فراغ المؤذن من الاذان فيحلب لأن المراد قوله بين يديه أن قدومه  
وعند قرب حضوره فالجمله تجعل حاله وهذا معنى قول صاحب المبدوء وهذا معنى قوله الأول  
شامل (فإذا فرغ) أي المؤذن (فام الامام فخطب خطيبين قائما) يجلس بينهما جلسة خفيفة  
كالجمعة (وصفة الخطبة) أي كيفيتها على طريق السنة (أن يحمدا لله تعالى) أي يشكره على  
إعمائه (ويثنى عليه) أي ويشتمه بأواع ثنائه من ذكر صفاته وأسمائه (ويبلى ويهل ويكبر)  
وهذا التكبير في محله لأن يوم عرفة عندنا من جملة أيام التشريق (ويصلى على النبي صلى الله عليه  
وسلم ويعطى الناس) أي ينفعهم بأن يرزقهم في الدنيا ويرغبهم في الآخرة ويحبب اليهم المولى وبين  
لهم ان له الآخرة والأولى فذكره وشكره في كل حال هو الأولى (وبأمرهم) أي بالمرؤوف  
(وبنهاهم) أي عن المنكر لا سيما فيما يتعلق بأحوالهم عند تلبس احوالهم من أفعالهم (ويعلمهم  
المسالك) أي بقيتها (كالوقوف بعرفة ومزدلفة والجمع بهم) أي بشرائطهما وآدابهما (والرحي)  
أي رمي جرة العقبة في اليوم الأول (والذبح) أي حين يجب عليه ويستحب له (والحلق) أي  
ومراعاة الترتيب بين الثلاثة ووقوع الاخيرين في الحرم (والطواف) أي طواف الزيارة في  
أيام الحرة وأن أولها أفضلها وجانبي لياليها (وسائر المسالك التي هي إلى الخطبة الثلاثة) وهي  
الواقعة في ثلثي أيام الحرة (ثم يدعو الله تعالى) أي له ولعامة المسلمين (وينزل ويقيم المؤذن فيصلى  
بهم الامام) أي لا غيره (الظهر ثم يقيم فيصلى بهم العصر في وقت الظهر) وهو المسمى بجمع  
القديم (والحاصل انه يصلى بهم الظهر والعصر في وقت واحد) وهو الظهر لكن الايام فيه  
الايام (بأذان واحد وأقامتين) وأما ما ذكره قاضيخان في شرح الجامع ويصلى الظهر والعصر  
في آخر وقت الظهر ففيه انه يلزم منه تأخير الوقوف في سائر حديث جابر رضي الله عنه حتى اذا

زاغت الشمس فان ظاهره ان الخطبة كانت في أول الزوال فلا تقع الصلاة في آخر وقت الظهر  
 ولا يبعد أن يكون مراد ما يصلي الظهر والعصر بعده لا قبله للإيماء الى أنه يصلي الظهر في أول  
 وقته والعصر في آخر وقته أي الظهر بالاضافة الى صدره لا أنه يصليهما معا في آخر وقت الظهر  
 ولا أنه يصلي الظهر في آخر وقت الظهر والعصر في أول وقت العصر كما أول علمنا في الاحاديث  
 الدالة على الجمع بين الصلاتين في السفر والله أعلم (وبسر) أي الامام وجوبا (القراءة في الصلاتين)  
 أي على أصلهما عند الاربعة ولا يجهر فيهما البتة (بمخلاف الجمعة) أي فانما صلاة مستقلة  
 بشرائطها وأحكامها (ويكرر للامام والمأموم) أي عن أراد الجمع بين الصلاتين على ما صرح  
 به قاضيخان (ان يشتغل) أي كل منهما (بالسنن) أي بسنة الظهر البعدية وسنة العصر القبلية  
 (والطوع) أي النافلة على ما ذكره في البدائع والتحفة (أو شئ آخر) أي عمل آخر  
 بالاولى كالأكل والشرب والكلام (فان اشتغل بصلاة أو عمل آخر) أي اشتغلا بعد  
 فصلا (ولو بعد) أي اعلمه أو حاجه (ما) أي مقدار ما (يقطع فور الاذان) أي عرفا (اعاد  
 الاذان) أي في ظاهر الرواية وعن محمد لا يعيد (والاقامة للعصر) والمقصود اعادة الاذان  
 والاقامة لا بد للعصر - نهانم ان وقع الفصل بين الاقامة والعصر فيعيد الاقامة أيضا  
 واما ما ذكره في الذخيرة والمحيط والكافي بأنه لا يشتغل بين الصلاتين بالنافلة غير سنة الظهر  
 فغير صحيح لما قال في الفتح - هذا ينافي حديث جابر فصلي الظهر ثم أقام فصلي العصر ولم يصل  
 بينهما شيئا وكذا ينافي اطلاق المشايخ في قولهم ولا يتطوع بينهما بشئ فان التطوع يقال على  
 السنة انتهى ولعلمهم لم يطعوا على الحديث وأخذوا من مفهوم التطوع العالب اطلاقه  
 على غير السنن المؤكدة والله أعلم (وان كان التأخير) أي تأخير العصر (من الامام) أي  
 من جانبه وبسببه (لا يكره للمأموم أن يتطوع بينهما) والسنة بالاولى (الى ان يدخل  
 الامام في العصر) وينبغي أن يكون كذلك حكم اشتغال المأموم بعمل آخر لعذر (ثم ان كان  
 الامام مقبلا أتم الصلاة وأتم معه المسافرون أيضا) أي وكذا المقيمون (وان كان) أي الامام  
 (مسافرا قصر) بالتخفيف لكون القصر واجبا على المسافر فلو أتمه أساء (وأتم المقيمون) أي بعد  
 سلام الامام اذ يحرم قيام المأموم قبل السلام (فاذا سلم قال لهم) أي لاجل المقيمين (أتموا  
 صلاتكم يا اهل مكة) الاولى حذف الجملة الندائية (فانا نقوم سفر) بفتح فسكون اسم جمع  
 اسافر بمعنى مسافر كصاحب وصاحب والاولى ان يقول فاني مسافر والحاصل ان الامام ان كان  
 مقبلا فلا يجوز القصر للمسافرين والمقيمين وان كان مسافرا فلا يجوز القصر للمقيمين ولا يجوز  
 للمقيم أي ولو كان اماما (ان يقصر الصلاة) أي لاختصاص القصر بالمسافر اجتاعا وانما  
 الخلاف في كون الجمع للنسك والسفر (وللأسافر أن يقتدي به) أي بالمقيم (ان قصر) أي  
 لعدم صحة صلاته بالقصر هذا وقد قال ابن الضياء في المشرع شرح الجمع ذكر في المناسك أن  
 الحاج اذا دخل أيام العشر مكة ونوى الاقامة خمسة عشر يوما أو دخل قبل أيام العشر لكن  
 بقي الى يوم التروية أقل من خمسة عشر ونوى الاقامة لا يصح لانه لا بد له من الخروج الى عرفات  
 فلا يتحقق منهنية الاقامة خمسة عشر يوما. وقيل كان سبب تفقه عيسى بن ابيان هذه المسئلة  
 قال قد خلت مكة في أول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الاقامة شهر فجعلت

أتم الصلاة فلقيني بعض أصحاب أبي حنيفة فقال أخطأت فمالك تخرج إلى منى وعرفات فلما رجعت من منى بدأ صاحب أبي حنيفة أن يخرج وعزمت على أن أصاحبه فجمعت أقصر الصلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة فأنله فقيم **ع** فمالم تخرج منها لا تدير مسافرا فقلت في نفسي أخطأت في مسألة واحدة في موضعين ولم يتقنه في ما جمعت من الأخبار فدخلت مسجد مسجد واشتغلت بالفقه انتهى ولا ينبغي أن هذا الخطأ انما هو على مقتضى قواعد الحنفية دون الشافعية فان عندهم مدة الإقامة أربعة أيام ثم بين ظاهر كلامي صاحب الامام تعارض حيث حكى في الاول بأنه مسافر فلا يجوز له التمام وحكم في الثاني بأنه مقيم فلا يجوز له التصرع ان المسئلة بهاها واصل التدبير فلما رجعت إلى منى ونويت الإقامة بمكة مع صاحب أبي حنيفة هذا واصل المسئلة على ما في المتن وعلى ما صرح به قاضيخان من أن الكوفي اذا نوى الإقامة بمكة ومنى خمسة عشر يوما لم يصير مقيما لانه لم يوال الإقامة في أحد هما خمسة عشر يوما فلهذا هذه المسئلة انه لو نوى في أحد هما خمسة عشر يوما مقيما في بيت المسافر اذا دخل مكة واستوطن بمكة أو أراد الإقامة فيها شهر مثلا فلا شك انه يصير مقيما ولا يضره حيث دخل مكة واستوطن بمكة والله اعلم (ولو خطب قبل الزوال أو لم يخطب أصلا مع الجمع) أي لان الخطبة ليست من شرائط صحة الجمع بل هي سنة (وأساء) أي تركه السنة أو ابقاها قبل وقت المسنون وقبل بعد الخطبة (ويكره التنفل بعد اداء العصر في وقت الظهر) وكان الاولى أن يقول ولو في وقت الظهر لانه صلاة في وقته المشروع له وقد كره الشارع الصلاة بعده مطلقا فافهم هذا لو أخر فرض العصر عن وقته لا يكره التنفل في وقته فعلة الكراهة ليست وصول وقت العصر بل كون الوقت بعد حصول العصر (صرح به بعضهم) وهو موهم أنه جائز عند بعضهم كما يدل عليه قوله في الكبير واعلم انه هل يكره التنفل بعد اداء العصر في وقت الظهر فهذا مذهبهم بأنه متردد في ذلك مع أنه نقل ما في نظم الفرائد الا انه لا يتنفل بعده وعبارته

ولا تنفل بعد العصر في عرفاتها • وقد جرت والطهر ما يتغير

وفي شرحه اسند المسئلة إلى القنية (ولا يصح اداء الجمعة بعرفة) أي لكونها غير عصر ولا تنصرف بجمع الخلق فيها لعدم اليوت والمساكن بخلاف منى فانها وان كانت قرية لا يجوز الجمعة فيها في غير موسم الحج عندنا على خلاف ما سياتي بيانه وأما ما حكى القرطبي عن أبي حنيفة وأبي يوسف جواز الجمعة بعرفات فهو غلط لانه كيف يتصور انه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع لم يصل صلاة الجمعة أو يجوز أحد من الأئمة جوازها اللهم الا أن يقال بتدخل خطبة السنة في خطبة الجمعة

• (فصل في شرائط جواز الجمع) • منها يختلف فيها ومنها متفق عليها واختلاف أن الجمع سنة أو مستحب وأما ما وقع في بعض المسائل من أن تقديم العصر عند أبي حنيفة واجب لصيانة الجماعة فينبغي ان يجعل للوجوب اللغوي بمعنى الثبوت (الاول تقديم الاحرام بالحج عليهم) وفيه اجماع الى أنه لو كان محرما بالعمرة عند اداء الظهر ومحرما بالحج عند اداء العصر لا يجوز له الجمع كما هو عند أبي حنيفة خلافا لهم ولو كان محرما بالعمرة عند الصلواتين لم يجز عند الكل (فان صلى

الظاهر) أى بجماعة مع الامام وهو حلال (ثم أحرم بالحج وصلى العصر لم يجز العصر) أى  
 الا فى رقتها كما فى ظاهر الرواية عند أبى حنيفة خلافا لهما فهذا من المختلف فيه والمتفق عليه  
 هو وجود الاحرام بالحج فى العصر (وقيل يشترط كون الاحرام قبل الزوال) وهذا ضعيف لان  
 الصحيح على ما قاله الزيلعي هو انه يكتفى بالتقديم على الصلاتين لحصول المقصود (الثانى تقديم  
 الظاهر على العصر حتى لا يجوز تقديم العصر على الظاهر) وهذا من المتفق عليه ووجهه ظاهر  
 ولا يتصور ان يقدم على خلافه الا سموا أو نسبنا فلذا قال (ولو صلى الامام الظاهر والعصر  
 فاستبان) أى ظهر وتبين (ان الظاهر) أى صلاته (حصلت قبل الزوال والعصر بعده) وأن الظاهر  
 صلى بغير وضوء والعصر به) أى بوضوء ومجدداً وغيره (يلزمه اعادتهم جميعا الثالث الزمان وهو  
 يوم عرفة) أى بعد الزوال قبل دخول العصر وهو متفق عليه وكذا قوله (الرابع المكان وهو عرفة  
 وما قرب منها) الصحيح أن يكون المكان خارجا للعله صلى الله عليه وسلم ولما ذكر الخبازى فى ضمن  
 تعليل وهو سلمنا أن جواز التقديم للعاجلة الى امتداد الوقوف لكن المنفرد غير محتاج الى تقديم  
 العصر لاستدامة الوقوف لانه يمكنه أن يصلى العصر فى وقته فى موضع وقوفه اذ لا ينقطع وقوفه  
 بالصلاة بخلاف المصلين بجماعة حيث لا يمكنهم اداء الصلاة بالجماعة فى الموقف لانه موضع هبوط  
 وصعود لا يمكن تسوية الصفوف فيها فيحتاجون الى الخروج منه والاجتماع لصلاة العصر فيه  
 فينقطع وقوفهم وامتداد الوقوف الى غروب الشمس واجب انتهى لكن فيه أن الصلاة  
 بالجماعة ممكنة فى الموقف أيضا لسهولة واقف عرفات واستواء ما كن فيها من الجهات وانما  
 الهبوط والصعود عند جبل الرحمة وعرفات كلها موقف الابتناء مع أن تسوية الصفوف  
 سنة تسقط عند الضرورة على أن العبادة فى اثناء الوقوف الذى من جملة الطاعة أفضل فأتى ترك  
 صلى الله عليه وسلم واختار الجمع بالجماعة خارج عرفة الادفع للخرج عن الامة فانه نبى الرحمة  
 وقد وسع فى شرائط صحة الوقفة والحاصل ان المكان هو مكان ما كان صلى الله عليه وسلم صلى  
 فيها وجمع بين الصلاتين بها ويلحق به ما فى معناه مما قرب من عرفات من سائر الجهات لا يبقاه  
 فى عرفات وبهذا تنفساد قول المصنف فى الكبير كذا ذكروا المكان ولم يبينوا أى موضع هو  
 اما عرفات فلا شك فيه واما خارجه فهل يصح الجمع فيه أم لا ثم أغرب وأتى بما ذكر عن الخبازى  
 فلما أنه حجة له وهو عليه كما لا يخفى على من ادنى مسكة تدينه (الخامس الجماعة فيها) وهذا عند  
 أبى حنيفة خلافا لهما (فالوصلى الظاهر وحده والعصر مع الجماعة أو بالعكس أو صلاهما وحده)  
 أى منفردا فيهما (لا يجوز العصر قبل وقته) أى عند أبى حنيفة وعند أبى يوسف ومحمد يجوز  
 ذلك فيجمع بينهما المنفرد ايضا ثم حكم الجماعة مع غير الامام الا كبيرا وناقبه بحكم المنفرد لقوله  
 (السادس الامام الاعظم أو ناقبه فلو صلى بهم رجل بغير اذن الامام) أى وجمع بينهما (لم يجز  
 العصر) أى عند أبى حنيفة وجاز عندهما (ولو أدرك ركعة من كل واحدة من الصلاتين مع  
 الامام جاز) وبما انه أدرك ركعة من الظاهر ثم قام الامام ودخل فى العصر فقام الرجل يقضى  
 ما فات من الظاهر فلما فرغ منه دخل فى صلاة الامام مع العصر وأدرك شيئا من كل واحدة من  
 الصلاتين مع الامام جاز له تقديم العصر بخلاف ولو صلى الظاهر بجماعة لكن لاعم الامام  
 لم يجز تقديم العصر عنده وهو الصحيح خلافا لهما ثم من الشرائط المختلف فيها ان يكون أداء

المصلاتين جميعا بالامام أو بانيه عند أي حنيفة حتى لو صلى الظهر مع الامام ثم العصر بعينه  
أو بالعكس لم يجز العصر الا في وقتها قال الطرابلسي وعن محمد بن عيسى اذا مات أميرهم وليس فيه سم  
ذو سلطان فقد تموا رجلا اقامهم الجمعة جازة ههنا اذا قدموا رجلا يصلى بهم يجزئهم ونعقبه  
المصنف في الكبر لقله ويمكن أن يقال ان هذا الجمع ليس كالجمعة لانهم قارىضه فلو لم يقره لمرا  
أحد الثامتهم الفرض ثبت العذر بخلاف هذا الجمع فانه ليس بفرض ولا واجب فلا يقاس على  
الفرض انتهى وفيه ان الجمعة لها يدل بعد الفوت وهذه الفضيلة تقوت لاعتن بدله فهذا  
قياس بالاولى للجواز

هـ (فصل في صفة الوقوف فاذا فرغ الامام في الجمع من مسجد ابراهيم) وهو المشهور  
بمسجد غرة (راح الى الموقف والناس) أي الذين صلوا (معه ويكره التأخير) أي تأخيرهم كلهم  
بعد الصلاة لان التجمل هو السنة (فان تخطب أحدا ساعة لحاجة لأبأس به لكن الأفضل ان  
يروح مع الامام) وفيه ان التخلف ان كان لحاجة ضرورية فلا يكره لان تركه الواجب يجوز  
مع العذر فكيف بترك المسحب وحيتن لا معنى لقوله لكن الأفضل أن يروح مع الامام وان  
كان حاجة غير ضرورية فلا يقال لأبأس به لما سبق من ان التأخير مكره وبغير عذر ثم قوله  
الأفضل أن يروح مع الامام ليس على إطلاقه بل على فرض ان الامام لا يتأخر اذا المبادر الى  
الطاعات والمدايرة الى الحيرات هو الأفضل فتأمل (فدقف راكبا وهو الأفضل) والأكمل  
ان يكون المركوب بعيرا (والافقاعا) أي ان قدر عليه (والافقاعا) أي والافقاعا طبعه بالقوله  
فعلى الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم (يقرب الامام) أي ان لم يكن زحاما  
ويكون الامام من يقرب به في ذلك المقام (ويقرب جبل الرحمة أفضل) اذا كان خاليا عن الزحمة  
وعن هجوم الظلمة خصوصا (عند الصخرات) أي الحجارات البكار المقروشات (بالسود) فانها  
مظلمة ووقته صلى الله عليه وسلم (مستقبل القبلة) لكونها أشرف الجهات ومن آداب الدعاء  
(خلف الامام) أي ان تيسر (والافقاعا) أي قدومه (أو شماله) والاطهر ان  
شماله أولى من حدائه (راقعا يديه بسطا) أي باسطهما غير قابض لهما كما به يقتضيه أخذ الميض  
بهما وحصول نزول البركة ليمسح بهما الوجه مشبرا الى الاقبال والقبول (مكبرا ماله لا مسجعا  
مليحا حامدا) صليا على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا أي بالدعوات المأثورة وغيرها وقد جعلت  
الدعوات القرآنية والمناجاة النبوية قائلا ان يقرأ ذلك الحزب الاعظم في ذلك الموقف المرفع  
ويحمله اللهم الى أسألك من خير ما سألك به نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما  
أسألك منه محمد صلى الله عليه وسلم ويقول ربنا طمنا أنفسنا وان لم تعف لنا وترحمنا لنكونن  
من الخاسرين ربنا تقبل منا انك أنت السميع العليم وتب علينا انك أنت التواب الرحيم  
(مستغفرا له ولوالديه وأقاربه وأحبائه) أي عموما وخصوصا (ولجميع المؤمنين والمؤمنات) بأن  
يقول رب اجعلني مقبلا الصلاة ومن ذريتي ربنا تقبل دعائ ربنا اغفر لي ولوالدي ولله ومنسبن  
يوم يقوم الحساب ويقول رب ارحمهما كما ربياني صغيرا ويقول ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين  
سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وسبأ في بعض الدعوات  
المأثورة بخصوص رقعة عرفة (ويجتمه في الدعاء) أي التضرع والالتماس والاكتمار

والاستغفار (ويقوى الزجاء) أى بغلبة الظن لرجاء الاجابة وقبول الحج (ولا يفرط في الجهر بصوته) أى في التلبية بحيث يتعب نفسه وأما الادعية والاذكار فبالخفية أولى قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وقال صلى الله عليه وسلم فين جهر بالذكر والدعاء انكم لاتدعون أصم ولا غافيا وانكم تدعون سمعا قرى بيا ورجحيا كما أشار إليه سبحانه وتعالى بقوله وإذا سألك عبادى عني فاني قريب أجيب دعوة الداع اذا دعان (ويكرر الدعاء) أى كل دعاء يدعوه (ثلاثا يستجبه بالتحميد والتعجيل والتسليم) أى تعظيم الله بأنواع ثنائه وبيان صفاته وأسمائه يقول لاحول ولا قوة الا بالله (والصلاة) أى على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى سائر اخوانه من الانبياء والمرسلين واللائكة المقر بين وأصحابه المكرمين وآله المعظمين واتباعه المتقين الى يوم الدين (ويحتمه) أى كل دعاء (بها) أى بالمذكورات من التحميد وغيره (وبآمين) فانه من جملة الدعوات لان معناه اللهم استجب أو افعل وفى الحديث آمين خاتم رب العالمين وروى الطبراني في الاوسط انه صلى الله عليه وسلم لما وقف بعرفات قال لبيك اللهم لبيك ثم قال انما الخير خير الآخرة وفى رواية اللهم لا عيش الاخرة وهذا كان منه صلى الله عليه وسلم فى وقت سعته وكثرة اتباعه وكما ملته وصد رفته أيضا هذا الدعاء يوم الاحزاب وقت محنته وشدة أحوال امته للاشعار بأن الدنيا لا عبرة بها والايام بانه لا يدوم شرها كما لا يدوم خيرها وروى ابن أبي شيبة موقوفا عن ابن عمر رضى الله عنهما انه اذا صلى العصر ووقف بعرفة رفع يديه ويقول الله أكبر والله الحمد ثلاثا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد اللهم اهـدى بالهدى ونقى فى رواية واعصمى بالتقوى واغفر لى فى الآخرة والاولى ثلاث مرات اللهم اجعله حجما مبرورا وذنباً مغفورا ثم يديه فيسكت قدر ما يقرأ انسان فاتحة الكتاب ثم يعود ويرفع يديه ويقول مثل ذلك حتى أفاض وأخرج الترمذى وابن خزيمة والبيهقى عن على رضى الله تعالى عنه قال كان أكثر دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية يوم عرفة اللهم لك الحمد كذاذى تقول وخيرا عما تقول اللهم لك صلاحى ونسكى ومحياى ومماتى واليك ما أتى ولك ربى ترى اللهم انى أعوذ بك من عذاب القبر ووسوسة الصدر وشتات الامر اللهم انى أسألك من خير ما تجبى به الربح وأعوذ بك من شر ما تجبى به الربح وأخرج الطبراني فى الدعاء عن ابن عمر انه كان يرفع صوته عشية عرفة يقول اللهم اهـدنا بالهدى وزينا بالتقوى واغفر لنا فى الآخرة والاولى ثم يخفض صوته ويقول اللهم انى أسألك رزقا طيبا مباركا اللهم انك أمرت بالدعاء وقضيت على نفسك بالاجابة وانك لا تخلف الميعاد ولا تنكث عهدك اللهم ما أحبيت من خير خفيه البنا وبسر له لنا وما أكرهت من شئ فمكرهه البنا وجنبناه ولا تنزع منا الاسلام بعد اذ هديتنا وأخرج الطبراني فى الدعاء عن ابن عباس رضى الله عنهما قال كان من دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية عرفة اللهم انك ترى مكافى وتسمع كلامى وتعلم سرى وعلا نيتى ولا يخفى عليك شئ من أمرى انا البائس الفقير المستغيث المستجير الوجع المشفق المقر المعترف بذنوبه أسألك مسئلة المسكين وابتهل اليك ابتهال المذنب الذليل وأدعوك دعاء الخائف المضرور من خضعت لك رقبة وفاضت لك عمامة ونحلت لك جسده ورغم أنه اللهم لا تجعلنى بدعا لك ربى شقيا وكن بى رؤفا رحيم يا خير المسؤولين ويا خير المعطين وأخرج البيهقى فى

الشعب عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يقف عشية عرفة  
بالموقف فيستقبل القبلة بوجهه ثم يقول لا اله الا الله وحده / شريك له الملك وله الحمد وهو على  
كل شيء قدير مائة مرة ثم يقرأ قل هو الله أحد مائة مرة ثم يقول اللهم صل على محمد كما صليت  
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك خير مجيد وعائنا معهم مائة مرة الا قال الله تعالى يا ملائكتي  
ما جبراه عبيدي هذا سمعني وهاتني وكبرني وعظمتني وعرفني وأنتني على وصلي على نبي أشهدوا  
يا ملائكتي اني قد غفرت له وشفعت له في نفسه ولوسألتني عبيدي لشفعتني في أهل الموقف أنتني ولعل  
بعض العلماء أخذوا من هذا الحديث انه يقال في الموقف سبحان الله مائة مرة والحمد لله مائة  
والله أكبر مائة ولا حول ولا قوة الا بالله مائة والاستغفار مائة وأخرج ابن أبي شيبة وغيره عن  
علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر دعائي ودعاء الانبياء قبل بعثتي  
لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل  
في سمعي نوراً وفي بصري نوراً وفي قلبي نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري وأعوذ بك  
من وساوس الصدر وفتن الامر وعذاب القبر اللهم اني أعوذ بك من شر ما يلج في الليل وشر  
ما يلج في النهار وشر ما تهب به الريح وشر بوائقي الدهر وأخرج الجندی عن ابن جريج قال قال  
بلقين انه كان يأمر أن يكون أكثر دعاء المسلم في الموقف ربنا آتتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة  
حسنة وقضاء عذاب النار (يقف) أي الامام وغيره (هكذا) أي مستقبلاداعيا (الى غروب  
الشمس) لما أخرجه البيهقي في الشعب عن بكير بن عتيق قال سمعت رجلاً لاقتدى به  
فأداسا لم ين عبد الله في الموقف يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يسبحه الخير  
وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده ونحن له مسابون لا اله الا الله ولو كره المشركون لا اله الا  
الله ربنا ورب آبائنا الاولين فلم يزل يقول هذا حتى غابت الشمس ثم نظر الى وقال حدثني أبي  
عن أبيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول تبارك وتعالى من  
شغل ذكرى عن مسئلتى أعطته أفضل ما أعطى السائلين انتهى وفيه إجماع الى دفع اشكال مشهور  
وهو انه صلى الله عليه وسلم قال أكثر دعائي ودعاء الانبياء قبل بعثتي لا اله الا الله وحده لا شريك له  
الخ مع انه ليس فيه دعاء فاشارة الى جوابه بان الله تعالى يعطي على هذا الشاء أفضل مما يعطي على  
الدعاء واجيب أيضاً بان عرض الثناء وتعرض للدعاء بل هو أبلغ في مقام الاعتناء لكن يؤيد  
الاول المراد به مطلق الذكر كما أخرج ابن أبي شيبة عن صدقة بن يسار قال سألت مجاهد عن قراءة  
القرآن أفضل يوم عرفة أم الذكرك قال لا بل قراءة القرآن انتهى ويؤيد ما روى عنه صلى الله  
عليه وسلم من شغله القرآن عن ذكرى ومسئلتى أعطته أفضل ما أعطى المذاكرين والسائلين  
هذا وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الاضاحي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه قال وهو  
بعرفات لا ادع هذا الموقف ما وجدت اليه سبيلا لانه ليس في الارض يوم أكثر عتقا للرقاب فيه  
من يوم عرفة فأكثروا فيه من قول اللهم اعتق رقبتى من النار وأوسع لي في الرزق الحلال  
واسرف عن فستة الجن والانس فانه عامة ما أدع ولبي وبيروى عن الفضيل بن عياض انه لم يزد  
عشية عرفة على واسوا ناه منك وان غفرت لي (ويلبي) أي الواقت (ساعة فساعة) أي بعد  
ساعة (في أثناء الدعاء) أي جنبه من الدعوات فان التلبية محال الاحرام من أفضل العبادات

(وبعلمهم) أى الامام القوم (المناسك) أى مناسك الحج والظاهر أن هذا مسندك لان محل  
 التعليم وقت الخطبة المعهودة الالهم الا أن يحمل على أنه ان سئل عن شئ من المناسك فى اثناء  
 الدعاء هنالك (وليحتمنى أن يقطر من عينيه قطرات فانه دليل الاجابة) وعلامة السعادة كما ان  
 خلافه اشارة القساوة فان لم يقدر على البكاء فليتأبى بالتضرع والدعاء (وليكن على طهارة) أى  
 ظاهرة وباطنة (وليتباعد من الحرام) أى من استعماله (فى أكله وشربه ولبسه وركوبه ونظره  
 وكلامه وليحذر من ذلك) أى من مجموع ما ذكر (كل الحذر) أى خصوصاً فى ذلك اليوم المعتبر  
 (وليحتمنى أن يصادف) أى يجدد ويوافق (موقف النبي صلى الله عليه وسلم) أى ان تيسر من  
 غير حصول ضرر والافتقد قال صلى الله عليه وسلم وقت ههنا وعرفات كلها موقف الا بطن عرنة  
 (قبل هو) أى موقف النبي الاعظم صلى الله عليه وسلم (الفجوة) بفتح الفاء وهى الفرجة وما  
 اتسع من الارض (المستعلية) أى المرتفعة بالنسبة الى سائر أرض عرفات (التي عند الصخرات  
 السود البكار عند جبل الرحمة بحيث يكون الجبل بينك) وأما ما فى بعض النسخ موافقاً لما فى  
 الكبير من زيادة قبالة بين فص - در عن غير يقين ثم اليه من مقيد بقوله (اذا استقبلت القبلة  
 والبناء المربع) أى الموضع فى رأس العين (عن يسارك بقليل وراهم) أى وراء ذلك الموقف (فان  
 ظفرت بموقفه الشريف فهو الغاية فى الفضل والافتق ما بين الجبل والبناء المذكور على جميع  
 الصخرات والاماكن التي بينهما فعلى سهلها تارة وعلى جبالها) الاولى وعلى حزنهما بعنى صعبها  
 (أخرى رجاء أن تصادفه فيفاض عليك من بركاته) أى بركات موقف النبي صلى الله عليه وسلم  
 لكن قد يقال هذا لم يقع من السلف ولم يحفظ من أئمة الخلف مع ما فيه من تغيير الحال وتشويش  
 البال فالأولى أن يقف فى مقام يحصل له الحضور من غير قربة ولا قصور وأما ما يعود الناس الجبل  
 وليس له أصل أصلاً وحرس الناس على الوقوف فيه ومكثهم عليه قبل وقته وبعده وإيقاد  
 النيران عليه ليله عرفة واختلاط الرجال والنساء يومها من البدع المستنكرة هذا وأخرج  
 الطبرانى فى الأوسط عن ابن عمر رضى الله عنهم - ما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أفاض من  
 عرفات وهو يقول اليك تعدو قلقاوضينها \* محالفادين النصارى دينها كذا فى الدر المنثور قال  
 صاحب القاموس قلق وضينها بطائفا عز الاول فى النهاية الوض - ين بطن منسوج بعضه على بعض  
 يشده به الرجل للبعير كالخزام للسرج

• (فص - ل فى شرائط صحة الوقوف) • أى من سبق الاحرام وغيره (وقدر الفرض) منه وهو  
 ساعة فى وقته (والواجب) كالاستدامة بعده (وسننه) كالغسل (ومستحباته) كدعائه  
 (ومكروهاته) كالغفلة فى حاله (اماً شرائطه) أى الخمسة (فالاول) أى منها (الاسلام فلا يصح  
 وقوف الكافر) كما سبق (الثانى الاحرام) للزوم تحقق الاحرام ووجود الاسلام بسبب النية  
 والتلبية فانها فرضان فيه ولذا لا يجوز الاحرام قبل الاسلام بخلاف سائر شرائط الاحكام  
 كالوضوء قبل الصلاة فان النية ليست بشرط لها عند علماء الاعلام ثم المراد الاحرام (صحج)  
 أى لا بغمرة (صحج) أى معتبر شرعاً (غير فائت) بدل عنه أو بيان منه لكن فيه انه لا يقال من  
 شرائط صحة الوقوف عدم فوت وقته بل يقال من شرائط صحته وقوفه وقوعه فى وقته فلا يجوز  
 قبله ولا بعده مع ان الوقت جعل شرطاً برأسه كما سيحجى فى محله وكذا قوله (ولا فاسد) لا يخلو عن

نوع مسامحة لان الشرط حكم وجودي فقد ما لا يتعلق به أمر عدى تأخر (فلو وقف غير محرم)  
 أي مطلقا (أو محرم بعسرة أو محرم ما يحجج فائت لم يصح وقوفه) ان كان المراد بحجج فائت أي فائت  
 الآن بأن سبق له الوقوف وتخرج زمانه فهذا الأساس به لكن أخذ من أعباءه حتى يتجدد مع انه  
 اذا تمحل الفائت بعسرة ثم أحرم بحجج صح احرامه وتحقق شرط وقوفه في قابل وان كان المراد  
 محرم ما يحجج فائت قبل ذلك فقوله لم يصح لم يصح احصاء وقوفه حينئذ وكذا الكلام في قوله (وكذا  
 لو وقف بأحرام حج فائت) ثم قوله (لم يقطع به الحج) بحث خارج عما نحن فيه لان الكلام في صحة  
 الوقوف وعلمها (وان لم يزمه المضي) وفيه انه اذا لم يصح الشيء فكيف يلزمه المضي فيه والاصل  
 انه أراد اذا أحرم وأنفسد احرامه بالجماع قبل الوقوف لا يصح وقوفه بعد ذلك كأحرامه وان  
 كان يلزمه الوقوف والمضي في بقية أفعاله ثم القضاء من قابل وخلاصته ان فساد الحج ليس  
 كفساد الصلاة وبني صورة أخرى وهي انه لما أفسد احرامه بالجماع قبل وقوفه فلو أحرم بحجج  
 مجد لا يصح له ذلك (النالت المكان) أي عرفات (فلو أخطأ) أي فسد الا عن تعمده ونسائه  
 وجهه (لم يجز وقوفه بغير عرفة) أي ولو ليطن عرفة (الرابع الوقت) أي الزمان (وأوله زوال  
 الشمس يوم عرفة) أي حقيقة أو حكما كما تقدم وهذا عند الأئمة الثلاثة خلافا للعنابلة فان زمان  
 الوقوف عندهم يصح في يوم عرفة مطلقا وانما السنة بعد الزوال والله أعلم (وأخره طلوع النجور  
 الثاني) أي الصادق المأثور عنه بالصبح المستبدين المستطيل المشبه بذهب السرطان المسحوق  
 بالصبح الكاذب (من يوم النحر) وهذا من المتفق عليه عند الأربعة (الخامس) كيتوته بعرفة في  
 وقته الطاهران هذا ركنه اهدم تصور بدونه ثم وقته شرطه ثم كونه فيه يكفي لحصول الفرض  
 الذي هو الركن (ولو لحظة) أي ساعة لغوية (سواء كان نائوبا) أي للوقوف أو للحج (أولا) أي  
 لا يكون نائوبا لكن بشرط تقدم احرامه (عالميا به) أي بأن مكانه (عرفة) وكذا حكم زمانه  
 (أو جاعلا) أي غائلا أو مستغلا عنه (نائما أو يظنان) أي مستيقظا مستنبا (مستيقظا ومعنى  
 عليه مجنوننا) كان حقه ان يقول عاقلا أو مجنوننا لان الانعام مرض يغشى العسل ويغلبه  
 والجنون عارض يسلبه وتقدم ما يتعلق به من جهة احرامه ما (أو سكران) أي بوجه  
 مشروع أو بغيره وكان حقه ان يقول صاحبا أو سكران لا كما قال في الكبير عاقلا أو سكران  
 (مجنونا) أي ما راغيبه وانف (سرا) كان الاولى ان يقول أو مسرعا لا يتوهم ان يكون  
 وصفا لما راى فبقايدا احترازا (طائعا أو مكرها محدثا أو جنبا حائضا ونفساء) وكذا سائر  
 الشروط المعبرة في صحة الصلاة من كونه عاريا ولا بسا أو قائما أو جالسا (ليلا) أي ليلة النحر  
 الذي يلي الوقفة الى طلوع النجور (أو نهارا) أي بعد الزوال الى الغروب والاولى تقديم النهار  
 على الليل وذلك لما في المحيط وغيره ان الليالي كلها تابعة للأيام المستقبل لا الايام الماضية الا في  
 الحج فانها في حكم الايام الماضية قليلة عرفة تابعة ليوم الزوية وليلة النحر تابعة ليوم عرفة  
 (وأما القدر المأثور من الوقوف فساعة لطيفة) أي لحقة قليلة وهي الساعة اللغوية دون  
 التجزية والعرفية ثم لا يظهر فرق بين القدر المأثور وبين الشرط الخامس الذي هو كيتونيته  
 بعرفة في وقته ولو لحظة (وأما الواجب) أي فيه كما في نسخة يعني في الوقوف وهذا من وقف بعرفة  
 قبل الغروب لا مطلقا كما يدل عليه قوله (فقد الوقوف من الزوال الى الغروب) والاولى ان يقال مد

الوقوف بعد تحققة مطلقا الى الغروب وهذا الواجب نص عليه في البدائع وغيره ومع ذلك أيضا  
صرح في المحيط وغيره بواجب آخر وهو قوله (ووقوف جز من الليل) وهما متلازمان ولا يتصور  
انفكاكهما الا من وقف في آخر جز من أجزاء عرفة بحيث اذا تحقق غيبة قرص الشمس سار من  
غير وقفة والحاصل انه اذا وقف ليلا فلا واجب في حقه حتى لو وقف ساعة أو مرت بعرفات ليلا  
لا يلزمه شيء لان امتداده ليس بواجب على من وقف ليلا أو أما اذا وقف نهارا فيجب عليه امتداده  
منه الى حين الغروب وأما قوله في الكبير فقد روي الواجب عليه الامتداد من حيث تزول الشمس الى  
ان تغرب فغير صحيح على إطلاقه بل مقيد بما ان وقف قبل الزوال أو عنده وأما ان وقف بعده فن  
حين وقف يجب الامتداد (وأما سنه فبالغسل) كما سبق (والخطبة) أي بسجدة مرة (وكونها) أي  
الخطبة (بعد الزوال قبل الصلاة والجمع بين الصلاتين) أي الظهر والعصر بشرطه ولا يخفى ان  
هذه الثلاثة ليست من سنن أصل الوقوف بل هي سنن مستقلة الا ان لها تبعية بالوقوف فلذا  
عدها من سنن الصلاة (والتوجه الى الوقوف بعده) أي بعد الجمع أو بعده ما ذكر من الجميع (بلا  
أخير) وفيه انه يجوز ان يكون بعرفات يوم عرفة ويفوته من أول الزوال لكنه مسمى بترك  
السنة واذا وقف يجب استدامته الى الغروب وهذا مناقض لقوله الواجب مد الوقوف من  
الزوال الى الغروب قد دبر (والدفع مع الامام) أي لاقبله (والافاضة في الحال) أي الابتعاد  
(بعد وقوف جز من الليل) أي ولوقت آخر الامام بعذر أو بغيره (وأما مستحباته فالاكتفاء من  
التلبية) الظاهر انه من مستحبات الاحرام ولعله عده من مستحبات الوقوف لزيادة الاهتمام  
(والدعاء والذكر والاستغفار) أي المأثورة وغيرها (والنضرع) أي اظهار الضراعة والمسكنة  
(والخشوع) أي المقرون بالخضوع (وتقوية الرجا) أي غلبة الظن بقبول الدعاء (والوقوف  
بقرب الامام) أي ان كان في قربة قربة للمقام (وخلفه) أي مع قربة وكذا يمينه ويساره ويجوز  
قدامه (وكونه) أي كون الواقف (راكبا والنزول مع الناس) كما سبق (والتوجه الى  
القبلة) وهي عين الكعبة والجهة (والاستعداد للوقوف قبل الزوال) أي بالفرار عن الاشغال  
لحضور البال وحصول الحال (والنية) أي نية الوقوف بقلبه (ورفع اليدين) أي الى جهة  
السماء التي هي قبلة مطلق الدعاء (للدعاء) أي لاجله كما هو من آدابه (وتكرار الدعاء ثلاثا  
واقتماعه وختمه بالجد والصلاة) وهذه الثلاثة أيضا من مستحبات مطلق الدعاء (والطهارة) أي  
الظاهرة والباطنية (والصوم لمن قوى) أي قدر عليه بلامشقة حاصله لديه (والفطر للضعيف)  
أي العاجز عنه وعن القيام بالدعاء وعن سعة التحمل بضيق الخلق المؤدى الى أن يكون مؤذى  
الخلق وأما ما في الخاتمة ويكره صوم يوم عرفة بعرفات وكذا صوم يوم التروية لانه يجزى عن اداء  
افعال الحج فبني على حكم الاغلب فلا ينافيه ما في الكرماني من انه لا يكره للحاج الصوم في يوم  
عرفة عندنا الا اذا كان يضعفه عن اداء المناسك فينبذ تركه أولى وفي الفتح ان كان يضعفه عن  
الوقوف والدعوات فالمستحب تركه وقيل يكره أي صومه وهي كراهة تنزيه لا لاي شيء خلقه  
في وقعه في محذور أو محذور وكذا صوم يوم التروية لانه يجزى عن اداء افعال الحج انتهى وقد  
ثبت انه صلى الله عليه وسلم افطر يوم عرفة مع كمال القوة الا انه أراد دفع الحرج عن الامة لكنه  
لم ينفه أحد من صومه فلا وجه لكرامته على الإطلاق بل لا بد ان تقيده بالتنزيه على الوجه

المشروح فيما تقدم والله أعلم (والبروز) أي الظهور (لشخص اللعذر) أي منسك إلى النجاء  
 ولا يستقل من الشمس في الموقف إذا لم يستقل ذلك من دعائه (وترك الخناسة) وهي الجحالة  
 والمناورة مع المكلف، والرفقة بحيث يجزى إلى العداوة والحرب من الخناسة التي هي في خلاف  
 المنايا في الأمور الدينية (والأكثر من أعمال الخير) من الطعام الطعام وسقى الشراب  
 والتصدق على الفقراء والأحسان إلى الجيران والترحم على المساكين واعتناق الرقاب ومثال  
 ذلك (وأما مكروهاته فتأخير الراح إلى الموقف بعد الجمع) أي ترك السنة (والوقوف بعرفة)  
 والصحيح أنه لا يجوز وهذا قول ضعيف يوجب إلى الإمام مالك كما سرح به الكرماني بأنه يجوز  
 الوقوف به حيث قال مالك هي من عرفة حتى لو وقف بعرفة أبرأ، وعليه دم ~~كذا~~ روى  
 القسائي أبو الطيب عن مالك وهذا خلاف مذهب الفقه ما يجمعها ونص أصحابه أنه لا يجوز أن  
 يقف بعرفة كما هو مذهبنا انتهى ونقل القراءتين نص من المالكية اتفاق الأربعة على عدم  
 جواز الوقوف بعرفة فافهم واغتم والله سبحانه أعلم وقال ابن الهمام وأعلم أن ظاهر كلام  
 القدوري والهداية وغيرهما في قولهم عرفة كلها موقف إلا بطن عرفة ومن دلالة كلها موقف  
 إلا وادي محسر أن المكاتب ليسا مكان وقوف فلو وقف فيه ما لا يجزئيه كالموقف في منى سواء قلنا  
 أن عرفة ومحسر من عرفة ومن دافعة أو لا وهكذا ظاهر الحديث وكذا عبارة الأصل عن كلام  
 محمود في البدائع حيث قال وأما مكانه يعني الوقوف بعرفة فجزء من أجزاء من دلالة إلا أنه  
 لا ينبغي أن ينزل في وادي محسر وروى الحديث ثم قال فلو وقف به أجزاء مع الكراهة وذو كرم  
 هذا في بطن عرفة أي قوله إلا أنه لا ينبغي أن يقف في بطن عرفة لأنه عليه السلام نهى عن ذلك  
 وأخبر أنه وادي الشيطان انتهى ولم يصرح فيه بالأجزاء مع الكراهة كما سرح به في وادي  
 محسر ولا يخفى أن الكلام فيه ما واحد وما ذكره غير مشهور من كلام الأصحاب بل الذي يقتضيه  
 كلامهم عدم الأجزاء (والترويض على الطريق والمنطقة قبل الزوال) لاستلزام ما ترك السنة  
 (والوقوف مع الغفلة) إلا أنه ليس فيه إلا ما ترك الغفلة خلة مستحبة فكراهته تنزيهية  
 وتأخير الأفاضة بعد الغروب) أي من غير ضرورة (والتوجه قبل الغروب) وهو خلاف  
 الأولى لأنه يجوز له أن يتوجه قبل الغروب إلا أنه لا يخرج من أرض عرفة قبل الغروب لاسيما  
 إذا كان بعد الزحمة فإنه حينئذ لا يتوجه إليه مطلق الكراهة وإن كان مراده بالتوجه  
 الأفاضة بالمرح قبل الغروب فهو حرام موجب للدم لكن قوله بطريق الوصل (وإن لم يجاوز  
 حدود عرفة) سريح في إرادته المعنى الأول فتأمل (وأداء المغرب بعرفة) وكذا أداء العشاء  
 بها وكذا حكمه ما في الطريق قبل وصوله إلى مزدلفة في وقت العشاء وكان ينبغي أن يقال  
 أنه حرام لأن الجمع عز دلفة واجب وأداؤها حينئذ فاسد إلا أنه لما كان التدارك يمكنه بإعادته  
 بمكانه وزمانه علم مكروهها ثم فساد ما موقوف لأنه يجب عليه الإعادة ما لم يطلع الفجر فإذا لم يجد  
 انقلاب صحة وهذا يقتضي قواعدا وأما في مذهب الشافعي فيجب على المكي أن يصلي المغرب  
 في وقتها والمساافر مخير في إفرادها ويجمعها مع غيرها جمع تقديم أو تأخير (والإيضاع) أي الإسراع  
 في السير ~~راكباً~~ أو ماشياً وفيه اختلاف كثير فقبل كما قال (أن أذى إلى الأذى) فالإيضاع  
 مكروه والأذى حرام والحاصل أنه إذا دفع الإمام والناس فعليه السكنة والوقار وإن وجد

فرجة اسرع من غير ان يؤذى أحد في المحيط لان اسراع الكل يؤدى الى اذى البعض فيكره  
 حتى ان أمكنه الاسراع بلا اذى فالسنة ان يسرع فيقتى بذلك الخواص لا العوام وفيه بسوط  
 شمس الاثمة زعم بعض الناس ان الايضاع فيه سنة ولمناقول به انبهي ولا منافاة بينهما على  
 ما توهم المصنف وقال في الكبير وعلى هذا أكثر المتون والشروح كالهداية والبدائع  
 والمجمع والعناية والفتح والكفاية وعلى الأقل صاحب المحيط والكرمانى والزيلعى والطرابلسى  
 والشمى انتهى ووجه عدم المناقاة ان من يقول الايضاع سنة يشترط ان لا يترتب عليه اذية  
 وامان شاهد الايضاع في هذه الايام من الخواص والعوام كالانعام فلا يتوقف عن الاقتناء بانه  
 حرام (والدفع قبل الغروب حرام) أى موجب للدم وفيه تفصيل مذكور يأتي في فصله  
 \* (فصل في حدود وعرفة) وفيه اختلاف كثير فيقول كما قال (الحمد الاقل ينتهى الى جادة  
 طريق الشرق) أى المشرق كما في نسخة (والثاني الى حافات الجبل الذى وراء أرض عرفات) أى  
 ينتهى الى أطراف الجبال التى من ورائها (والثالث الى البساتين التى تلى قرية عرفات وهذه  
 القرية على يسار مستقبل الكعبة اذا وقف بأرض عرفات والرابع ينتهى الى وادى عرنة)  
 \* (فصل في الدفع قبل الغروب) فاذا دفع قبل الغروب فان جاوز حد عرفة بعده أى  
 بعد الغروب (فلا شئ عليه) أى اتفاقا (وان جاوز) أى حد عرفة (قبله فعليه دم) أى قابل  
 للسقوط بالعود اليه في وقته (فان لم يعد أصلا) أى مطلقا (أو عاد بعد الغروب لم يسقط الدم) لانه  
 لم يترك ما فانه من الاقضية بعد الغروب (وان عاد قبله فدفع) أى مع الامام (بعد الغروب  
 سقط) أى الدم (على الصحيح) أى على القول الصحيح كما في الفتح وهذا هو المختص والافقه ان  
 استدامة الوقوف اذا كانت من الواجبات فينبغي ان لا يسقط عنه الدم لعدم تداركها الآن  
 يقال سقط الدم عن ترك واجب وهو لا ينافى وجوبه عن ترك واجب آخر (ولونته) بفتح النون  
 وتشديد الدال المهملة أى نفر (به) أى بالغلبة عليه (بعيره) أى مثلا (فاخرجه) أى خذله على  
 خروجه اضطرارا (من عرفة قبل الغروب لم يدم) وفيه ان ترك الواجب اعذر مسقط للدم  
 (وكذا لولنته بعيره) أى شرذمته (فتبعه) أى صاحبه باختياره لا خذه  
 \* (فصل في اشتباه يوم عرفة) واذا التبس هلال ذى الحجة أى اشتبهت غرته بسلخ ذى القعدة  
 (فوقوا بعد ذلك ذى القعدة ثلاثين يوما ثم تبين بشهادة) أى مقبولة وفي الكبير شهادة قوم  
 (ان ذلك اليوم) أى الذى وقفوا فيه (كان يوم النحر) على مقتضى الشهادة (فوقوهم صحیح  
 ووجه تام) أى كامل غير ناقص استحسانا (ولا تقبل الشهادة) أى بعده بخلافه حيث قالوا  
 وينبغي للحاكم أن لا يسمع هذه الشهادة وان كانوا عدولا ويقول قد تم حج الناس انصرفوا  
 (ولو ظهر انه يوم التروية او الحادى عشر لا يجوزهم فيه) وفيه ان قوله ولو ظهر لا يتصور تفرع  
 على ما سبق فالظاهر ان يقول ولو وقفوا يوم التروية على ظن انه يوم عرفة لا يجوزهم وكذا لو  
 وقفوا في الحادى عشر لا يجوزهم (ولو شهدوا) أى الشهود عند الامام (عشية عرفة) أى ليلتها  
 (برؤية الهلال) أى في ليله تكون الليلة عاشر شهره (فان بقى من الليل ما) أى مقدار (يمكن ان  
 يقف فيه الامام) أى بعد وصوله اليه (مع عامة الناس) أى جميعهم (أو أكثرهم لزمه ان يقف)  
 أى فيها وتقبل تلك الشهادة (وان لم يقف) أى بعد تلك الشهادة وامكان ادراك أكثرهم

(فإن طهرهم) أي فيحصلون بأفعال العمرة من إحرامهم (وإن لم يبق من الليل) أي من ثلث الليل  
التي رقت فيها الشهادة (ما يمكنه الوقوف فيه مع أكثرهم لكن الإمام ومن أسرع معه بترك  
الوقوف وأما المسألة) جمع المائتي (وأصحاب الثقل) من أرباب العيال وأصحاب الأزمات النضال  
(فلا يدر كونه لم يسهل تلك الشهادة ويقف من الغد بعد الزوال وإن كان) أي بجال (يمكن  
الوقوف) أي يمكن أن يلحق الإمام الوقوف (مع أكثر الناس فوق مع أكثرهم إلا أنه قد ترك  
ضعفة الناس بازرقوفهم وإن لم يتوافقتهم الحج فالتعريف به الأعم لا كثر لا الأقل) على  
ما صرح به في الهداية والكافي والبدائع والكرمان وغيرهم خلافا لما روى عن محمد بن أبي  
الإمام أمر مكشوف وهو يتسدر على الذهاب إلى عرفة ومن أسرع معه فليذهب هو وليتلف  
ومن لم يقف معه فإنه الحج وإن كان لا يدر كونه ولا غير فلا ينبغي أن يقبل شهادتهم على  
هذا وإن كثروا ولا يقف إلا من الغد لكن قال الطرابلسي ولا ينبغي أن يقبل في هذه شهادة  
الواحد والاثنين ونحو ذلك في الاستحسان وأما في القياس فتقبل شهادة العدلين وأما الذي  
تقبل فيه شهادة العدلين قياسا واستحسانا إذا كان القوم يقدرون على الوقوف على ما أمروا  
به ومعناه أن الشهود إذا شهدوا في زمان لا يمكنهم الوقوف فيها أو يحتاجون إلى الوقوف بها  
ليلا لا تقبل فيه شهادة العدلين وتقصيه ما في شرح الكثران شهدوا يوم التروية ثان اليوم يوم  
عرفة ينظر فإن أمكن للإمام أن يقف مع الناس أو أكثرهم نهرا قبلت شهادتهم قياسا  
واستحسانا لا يمكن من الوقوف وإن لم يتوافقتهم فاتهم الحج وإن أمكنه أن يقف معهم ليلا  
لانهم أرا فكان ذلك استحسانا حتى إذا لم يقفوا فاتهم الوقوف وإن لم يمكنه أن يقف ليلا مع أكثرهم  
لا تقبل شهادتهم ويأمرهم أن يقفوا من الغد استحسانا (ولو وقف الشهود بعد ما ردت  
شهادتهم على رؤيتهم) أي بناء على ما رآه وأعلمه الهلال (لم يجز وقوفهم وعليهم أن يعيدوا  
الوقوف مع الإمام وإن لم يعيدوه فقد فاتهم الحج) أي لأن وقوفهم بعد ردت شهادتهم كالأوقوف  
(وعليهم أن يحلوا بعمره وقضاء الحج من قابل) وكذا الوقوف بشهادتهم قوم لم يجزهم ولو وقف  
الشهود مع الإمام بعد ما ردت شهادتهم فخيرهم نام وهم وغيرهم في الحج سواء وإن استيقنوا أنه  
يوم النحر (ولو شهد عدول) أي ثلاثة أو أكثر (على رؤية الهلال في أول العشر من ذي الحجة  
فراى الإمام) أي القاضي (أن لا يقبل ذلك) أي كلام الشهود (حتى يشهد جماعة كثيرة ومضى  
على رأيه) أي استمر على ما رأى ووقف في يوم هو يوم الحرق شهادة الشهود ووقف الناس  
معه والشهود (أجزأهم ولو خافه الشهود ووقفوا قبله لا يجوزهم ولا عبرة باختلاف المطالع  
فيهم رؤية أهل المغرب أهل المشرق وإذا ثبت في مصر لزوم سائر الناس) تأكد لما قبله وكان  
الأولى تقديم هذا وتأخير ما قبله لأنه متقرر عليه (في ظاهر الرواية) وعليه أكثر المشايخ وبه كان  
ينتق الفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني وهو مختار صاحب التجريد والكافي وغيرهم من  
المشايخ وقال شارح الكنز والجمع والبقاية الاشبه الاعتبار بالمطالع وقال في الفتح الأخذ  
بظاهر الرواية أحوط (وقيل يعتبر في أهل كل بلد مطلع بلدهم إذا كان بينهم مامسافة  
كثيرة وقد رآه الكثير بالشهر)

• (فصل في الإفاضة من عرفة وإذا غربت الشمس أقاض الإمام والناس معه) أي قبله أو بعده

من غير تأخر عنه لغير ضرورة (وعليهم السكينة) أي سكون الباطن المعبر عنه بالطمأنينة (والوقار) أي الرزاق في الظاهر هر ضد الخفة (فان وجد فربحة) أي فضاو وسعة (امرع المشى بلا ايداء) لان الاسراع سنة والايداء حرام (وقيل لايسن الايضاع) أي الاسراع المؤدى الى الايداء أو الضياع كما تقدم أو لايسن في زمات الكثرة الاذى على ماشاخذنا ولا فلاوجه لنفي سنة الايضاع الثابت بالاجماع مع ان الاسراع هو المنهوم والغوى للافاضة بموجب السماع في القاموس أفاعض الناس من عرفات أسرعوا منها الى مكان آخر وكل دفعة افاضة وفي الحديث اندفعوا (ويستحب أن يسير الى مزدلفة على طريق المأزمين دون طريق ضب) كما تقدم (وان أخذ غيره) أي غير طريق المأزمين (جاز) أي لكنه خلاف الاولى وأما ما يوهمه العوام من ان المرور بمابين الميئين شرط أو واجب أو سنة فهو من وساوس الشيطان لموقعهم في المهلكة (ولا يتقدم أحد على الامام) أي عند الافاضة (الا اذا خاف الزحام) أي شدة المزاحمة (أو كان به علة) أي مرض أو حاجة ضرورية (ولو تقدم أحد على الامام أو الغروب) بأن توجه قبل افاضة الامام أو قبل غروب الشمس (ولم يجز حد ودعفة) أي لم يجاوزها بل وقف في أو آخر أجزائها (فلا بأس به وان ثبت مع الامام) أي حتى يفيض بعد الغروب معه (فهو أفضل) أي ان لم يكن له عذر (ولو مكث قليلا بعد الغروب وافاضة لامام) أي لو تأخر زمنا قليلا لا يعتد في العرف تأخرا (جاز) واذا كان كثيرا جاز بعذر ذكره بغيره (ولو ابطأ الامام بالدفع) أي بالافاضة بعد تحقق وقتها (دفعوا قبله) أي سواء كان تأخره بعذر أو بغيره (ويستحب أن يكون في سيره ما يباه كبراهم لئلا يستغفرا دعا عا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ذاكرا كثيرا بآيات) أي وان لم يقدر على البكاء يكون متبايكا (حتى يأتي مزدلفة ولا يصلي المغرب ولا العشاء بعرفات ولا في الطريق) (لا يعزج على شيء) أي في الطريق (حتى يدخل مزدلفة وينزل بها)

### • (باب أحكام المزدلفة) •

أعم من الواجب والسنة (فاذا وافى مزدلفة) أي قاربها (يستحب أن يدخلها ماشيا) أي تأدبا وتواصعا لانهم من الحرم المحترم (ويغتسل لدخولها) أي زيادة للطهارة والنظافة (ان تيسر) أي كل من المشى والغسل (وينزل بقرب جبل قزح) أي ان تيسر وهو بضم القاف وفتح الزاي جبل بالمزدلفة عنده مسجد ويسمى بالمشعر الحرام وهو أفضل مواضع مزدلفة (عن بين الطريق أو يساره) متعلق ينزل (ويكره النزول على الطريق) أي الجادة التي يمر عليه كل جنس من الرفيق.

• (فصل في الجمع بين الصلاتين) يستحب التحجيل في هذا الجمع (أي فلا ينبغي ان يؤخره الا بعذر فيصلي الفرض) أي جنسه الشامل للجمع بينهما (قبل حط رحله) أي ثقله ان كان في أمن ورضي المكاري به (وينبغي جاله) أي لانه أهون عليهم امن وقوفها أو لارادة حفظها كما يدل عليه قوله (ويعلقها) بكسر القاف أي يربط رجلها بالعقال وهو الخبل الذي يربط به ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اعقل وتوكل أي تسبب واعتمد على الرب (فاذا دخل وقت العشاء) أي تحقق دخوله (أذن المؤذن ويقيم) أي سواء يصلي وحده أو جماعة (فيصلي الامام المغرب) أي صلاته (بجماعة في وقت العشاء) أي أولا (ثم يتبعها) أي يعقب صلاة المغرب (العشاء بجماعة) أي

فانياجع تأخير فلو عكس بينهما أعاد العشاء (ولا يعيد الاذان ولا الإقامة لأشياء بل يكتفى  
 بأذان واحد وإقامة واحدة) وقال زقرباذان وإقامتين وهو اختيار الطحاوي وهو القياس  
 على الجمع الأول وظاهر الحديث وإذا اختاره ابن الهمام أيضا (ولا يتطوع بينهما) أي بل يصلي  
 سنة المغرب والعشاء والترتبع لهما كما سرح به مولانا عبد الرحمن الجاحي قدس الله سبحانه  
 وتعالى سره السامي في منسكه (ولا يشتغل بشئ آخر) أي من أكل وشرب وغيرهما بلا ضرورة  
 (فإن تطوع) أي مطلقا (أو شاعغل) أي بما يعيد فصلة في العرف (أعاد الإقامة لأشياء دون  
 الاذان) خلافا لفرحيث يعيد لهما وقيل تعاد الإقامة في التطوع والاذان في التعشي وقد  
 الفصل بالذلة اذ لو فصل بقائمة لا يعاد الاذان اتفاقا على ما في شرح الدرر (ويشوي المغرب أداء  
 لأقضاء) كما سرح به في البحر الزاخر وغيره خلافا لما يتوهمه العامة فإنه صلى الله عليه وسلم قال  
 لمن قال له في وقت المغرب أمانصلي يا رسول الله الصلاة أمامك أي وقتها وراياك (والجماعة سنة)  
 أي مؤكدة (في هذا الجمع) أن كما هي سنة في سائر الصلوات المكتوبة وقد يقال أنه واجب أن لم  
 يكن مانع (وليس) الصواب ليست أي الجماعة (بشرط) أي في هذا الجمع اتفاقا (فلو صلاهما  
 وحده) أي منفردا (جائز) أي ولو جعلا لكن الأفضل أن تصلي بجماعة والسنة أن تصلي مع الامام  
 كما في الحاوي وأما ما ذكره البرجندي في شرح المشافهة معزبا إلى الروضة من أنه لا يجمع بين المغرب  
 والعشاء بالمزدلفة الامع امام ذي سلطان عند أي حنيقة وعندهما يجمع بغیر امام فهو خلاف  
 المشهور في المذهب وليس عليه العمل (وشرا فلهذا الجمع الاحرام بالحج) أي لا بالعمرة فلا  
 يجوز هذا الجمع لغير المحرم بالحج وأما ما ذكره الامام المحبوبي من أن الاحرام لا يشترط يجمع  
 لمزدلفة فغير صحيح لتصریحهم بأن هذا الجمع نكاح ولا يكون نسكا الا باحرام الحج (وتقديم  
 الوقوف بعرفة عليه) أي سواء وقفتم ارا أربلا أم لو قدم هذا الجمع بمزدلفة ثم وقف فلا يجوز  
 جمعه السابق (والزمان والمكان والوقت) والفرق بين الوقت والزمان ان الثاني أعم كإفصاحه  
 بقوله (نأما الزمان قليلة البحر) أي إلى طلوع فجر العيد (وأما المكان فمزدلفة حتى لو صلى  
 الصلاتين أو أحدهما قبل الوصول إلى مزدلفة) وكذا بعد التجاوز عنها إلى منى مثلا (لم يجز)  
 أي جمعه في غيرها (وعليه أعادتم ما به اذا وصل) وكذا اذا رجع وفي تلخيص العقول للمحبوبي  
 اذا صلى المغرب في يوم عرفة في وقتها في الطريق أو بعد فوات يجب عليه الاعادة عمدهما خلافا لابي  
 يوسف ولو أحرها عن وقتها وصلاها في وقت العشاء لا يلزمه الاعادة بالإجماع أي بالاتفاق لأنه  
 لا بد أن يقيد بان صلاهما في مزدلفة (ولا يصلي) أي أحدهما (خارج المزدلفة) أي بطلانها  
 (الا اذا خاف طلوع الفجر فيصلي) أي نفسه كما في نسخة (حيث هو) أي لصورة ادراك وقت  
 أصل الصلاة وفوت وقت الواجب للجمع ولو كان في الطريق أو بعرفات أو منى ونحوها وهذا  
 بلا خلاف وهو نامة مسألة مهمة معرفتها متعينة وهي انه لو أدرك العشاء ليس له التجرد وخاف  
 لو ذهب إلى عرفات يشوته العشاء ولو اشتغل بالعشاء يقونه الوقوف فقل يشتغل بالعشاء وان  
 فاته الوقوف لانهم افرض عين ووقته اضيق متعين وتأخيرها عصبية بخلاف فوت الوقوف فإنه  
 لا يرجع على صاحبه اذا كان عن عذر ويمكنه التدارك فان الحج رتبة متسع إلى آخر العمر مع  
 أن حصول الوقوف أمر موهوم أو مظنون وهذا محقق قطوع على أنه ليس في الشرع أنه

يترك وصول فرض لحصول فرض آخر لاسيما والصلاة أم العبادات ولازمة للعبد في جميع  
 الحالات وهذا هو الظاهر المتبادر من الأدلة العقلية والاعتبارات العقلية وهو مختار الرافعي  
 خلافا للتووي قدس الله سرهما من الأئمة الشافعية وفيه ما يتبين خسارة من تقوئه الصلوات في  
 طريق الحج أو يؤذيها على وجود غير جائزة كما هو مبين في محلهما وذكرا صاحب السراج الوهاج انه  
 يدع الصلاة ويذهب الى عرفات وكأنه نظر الى دفع المخرج بالنسبة الى المبتلى به في هذا الوقت  
 فان قضاء العشاء أمر سهل سريع التدارك على فرض وقوع العمر بخلاف ما يترتب على فوت  
 الحج من التحال بانعال العمرة وقضاء الحج في العام المقبل فانه صعب الوصول وشديد الحصول  
 وربما لا يكون له القدرة بالجواررة ولا القدرة على المراجعة ولذا قال صاحب النخبة يصلى  
 الفرض ماشيا ومواليا على مذهبه من يرى ذلك ثم يقضيه بعد ذلك احتياطا وهذا قول حسين  
 وجع مستحسن خلافا لمصنف حيث قال وفيه ما فيه ولم يبين ما فيه ولا ما يشافيه في ينبغي أن  
 يكون هذا في حج الفرض والنفل قلت وهذا متعين فيه - لان النفل يصير فرضا بالشرع وفي  
 احرامه اجاعا وحكم قوته - ما واحد اتفاقا ثم زيد في بعض النسخ هنا (ولو لم يعد - ما حتى طلع  
 الفجر عادت الى الجواز) انتهى وهو في غير محله اذ موضعه انه لا يصليهما في عرفات أو في الطريق  
 فانه لو صلاهما في غير مزدلفة في وقتيهما فانه يجب عليه اعادتهما ما فيهما فلم يعدهما ما حتى طلع  
 انقلب صلاة المغرب الى الجواز بعد ما حكم عليه بالفساد فان ذلك الحكم موقوف لايجاب  
 الاعادة والافقة صلاهما في وقتيهما الا انه ترك الجمع الواجب عليه ثم اعلم أن تأخير المغرب  
 والعشاء الى مزدلفة واجب كما صرح به البرزوي ومال اليه بعض المشايخ واختاره ابن الهمام  
 وذهب بعضهم الى فرضيته كالترتيب بين الفرائض وعليه مشي أكثر الشراح لكن الظاهر ان  
 المراد بالفرض هو الفرض العملي ههنا لانه ثابت بالادلة القطعية وكذا يجب الترتيب بين  
 الصلاتين حتى لو قدم العشاء بمزدلفة يصلى المغرب ثم يعيد العشاء وان لم يعد العشاء حتى طلع  
 الفجر عادت العشاء الى الجواز (وأما الوقت) أي الخاص (فوقت العشاء) أي للصلاتين لكن  
 على خلاف في اشتراطه في شرح المنظومة لحافظ الدين ان المشايخ اختلفوا على قول أبي  
 حنيفة ومحمد فيهما اذا صلى المغرب بمزدلفة قبل غيبوبة الشفق ففهم من اعتبر شرط الجواز لمكان  
 فقال يحجزه ومنهم من قال لا يجوز مكانه اعتبر الوقت والمكان جميعا انتهى وعليه مشي صاحب  
 البدرائع فقال فيهما اذا صلى في غيرهما قد دل الحديث على اختصاص جوارها في حال الاختيار  
 والامكان بزمان ومكان وهو وقت العشاء بمزدلفة ولم يوجد فلا يجوز ويؤمر بالاعادة في وقتها  
 ومكانهما ادام الوقت قائما وكذلك في كشف البرزوي وذكر في المتن في لو صلاهما بعد ما جاوز  
 المزدلفة جاز وهو خلاف ما عليه الجمهور وواذ ثبت وجوب هذا الجمع بالمزدلفة في وقت العشاء  
 فلم يصلى المغرب في وقتها أو العشاء والمغرب في وقت العشاء قبل ان يأتي من مزدلفة أو بعد ما جاوزها  
 لم يحجز وعليه اعادتهما ما لم يطلع الفجر في قول أبي حنيفة ومحمد ووزنوا الحسن وقال أبو يوسف  
 يحجزه ولا يعيد وقد أساء ترك السنة ولو لم يعد حتى طلع الفجر عادت الى الجواز وسقط القضاء  
 اتفاقا لانه لا يتم تركه وعن أبي حنيفة اذا ذهب نصف الليل سقطت الاعادة لذهاب وقت  
 الاستحباب (فلو وصل الى مزدلفة قبل العشاء لا يصلى المغرب حتى يدخل وقت العشاء) صرح به

غير واحد في غير موضع وأما إذا بات بعرفة مثلاً أو تعدى إلى من فيجب عليه أن يصلحهما  
في أوقافهما (ويشارك هذا الجمع جمع عرفة من وجوه الأول أن هذا الجمع واجب بخلاف جمع  
عرفة فإنه سنة أو مستحب) وكان الفارق هو الحديث السابق (الثاني لا يشترط فيه السلطان  
ولانائبه) أي من القاضي والخطيب (الثالث لا يشترط فيه الجماعة) أي بخلاف الجمع بعرفة  
فإنه لا يصح بدون الجماعة (الرابع أنه لا تسن له الخطبة) وهذا مندرج في الشرط الثاني  
(الخامس أنه بأقامة واحدة) أي عند من يقول به وهو الأكثر من أصحاب المذهب  
(بخلاف الجمع بعرفة فإنه بأقامتين) أي اتفاقاً

• (فصل في الميثقة بمزدلفة) وهي على ما في القاموس موضع بين عرفات ومعنى لأنه يتقرب فيها  
إلى الله تبارك وتعالى ولا تقرب الناس إلى منى بعد الإفاحة أو لحج الناس إليها في ذلك من  
الدليل أول أنها أرض مستوية مكتوسة وهذا أقرب قلت لكن ما قبله لله إقام أنسب وذكر  
الطحاوي أن للمزدلفة ثلاثة أسماء مزدلفة والمشعر الحرام وجمع والأصح كما قال الكرماني أن  
المشعر الحرام فيها لا عينها إلا أنه يطلق عليها أيضاً مجازاً ومنه قوله تعالى فإذا أفضم من عرفات  
فاذكروا الله عند المشعر الحرام لأنه أراده بالمزدلفة جميعها لكن ذكر الجزء الأفضل وأراد  
الكل في مطلق العمل فتأمل (والبيوتة بها سنة مؤكدة إلى الفجر) عندنا (لا واجبة) أي ك  
عند الشافعي ولا ركن كما قال بعضهم ونسبه صاحب الهداية إلى الشافعي والمراد بها كون  
أكثر الليل فيها (فبيت ثلاث الليالي) أي كلاليدرك الوقوف بها حجراً (ويستغل بالدعاء) أي  
وغيره من الأذكار وقراءة القرآن والتلبية ونحوها (بمثل ما اشتغل به بعرفة أن تبسره) وبغني  
أحيان هذه الليلة) أي بالصلاة والتلاوة والذكر) أي بأنواعه (والنضرع والدعاء) وهذا  
مستدرك ولعل وجهه عادته تعالى به بقوله (لأنها) أي ليلة مزدلفة (بجعت شرف الزمان) أي  
لكونها ليلة العبد من وجه وليلة عرفة من آخر بل آخر أشهر الحج عند قوم (والمكان) أي الحرم  
عموماً والمشعر خصوصاً (ويسأل الله تعالى إرضاء الله وم ولا يتهاون في ذلك) أي لا يتساهل بل  
يسأل بالنضرع إلى الحق تبارك وتعالى ليتخلص من مظالم الظلم (فإن الاجابة موعودة فيها)  
والصواب أن الاجابة الموعودة واقعة في وقوف صبحها لارواه ابن ماجه وغيره عن عباس بن  
مرداس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لمتته أي الحاجين عشية عرفة بالمعقرة فأجيب  
إلى قد غفرت لهم ما خلا الظالم فإني أخذ للظالم من منى قال أي رب إن شئت أعطيت المظلوم من  
الجنة وغفرت للظالم فلم يجب عشية فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء فأجيب إلى ما سأل قال فضحك  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قال تبسم فقال له أبو بكر وعمر يا بني أنت وأمي إن هذه الساعة  
ما كنت تضحك فيها الذي أضحكتك أضحك الله سنك قال إن عدول الله باليسر لم أعلم أن الله  
عز وجل قد استجاب دعائي وغفرت لأمي أخذ التراب فجعل يحثوه على رأسه ويدعو بالويل  
والتيور فأضحكني ما رأيت من جوعه

• (فصل في الوقوف بها) الوقوف بها أي بعد طلوع الفجر (واجب) أي عندنا لا سنة كما عليه  
الشافعي (وشرائط صحته شرائط جمع الصلاة) أي من تقديم الأضحية والوقوف بعرفة والزمان  
والمكان والوقت إلا أنه لا فرق هنا بين الزمان والوقت بخلافه هناك على ما سبق (وأقول وقته

طلوع الفجر الثاني) أى ظهور الصبح الصادق (من يوم النحر) أى الاول (وأخره طلوع الشمس منه فن وقبها قبل طلوع الفجر أو بعد طلوع الشمس لا يعتد به) وهذا واضح (وقدر الواجب منه ساعة ولولم يفت) أى قليلة ولولم يفت ولحمة (وقدر السنة لامتداد الوقوف) أى من مبدأ الصبح (الى الاسف وأجدا) أى الى الاضائة بطريق المبالغة بحيث تكاد الشمس تطلع (وأما ركنه) أى ركن هذا الواجب (فكيفية وجدة) أى دون غيرها كوادى محسر (سواء كان) أى وقوفه (بفعل نفسه أو بفعل غيره بان يكون محمولا بأمره أو بغير أمره وهو نائم أو مغشى عليه أو مجنون أو سكران نواه) أى الوقوف (أو لم نوعلم بها) أى بالمزدلفة انما يحل وقوف (أو لم يعلم ولو ترك الوقوف بها فدفع) الاول بان دفع (الى الفاعل به دم) أى محتم لترك الواجب (الا اذا كان له) أى مرض (أو ضعف) أى ضعف بنية من كبر أو صغر (أو يكون) أى الناسك (أمرأة تخاف الزحام فلا تثنى عليه ولو متر بها فى وقته) أى وقت وقوفه (من غير ان يبيت بها) صوابه من غير أن يمكث فيها (جاز) أى وقوفه (ولا تثنى عليه) لانه أتى بركن الواجب وهو حصول الوقوف فى ضمن المروءة كما فى عرفة والاستدامة غير واجبة هنا بخلافها بعرفة (ولو وقف بعد ما أقاض الامام قبل طلوع الشمس) ظرف لوقف لا أقاض (أو دفع قبله) أى قبل الامام بعد ان وقف بعد الفجر (أو قبل ان يصلى الفجر) أى فيه (أجره ولا تثنى عليه) أى من الدم والكفارة (وأساء لترك الامتداد أو أداء الصلوات بها) وكذا التركة الافاضة مع الامام منها (وأما مكان الوقوف فجزء من أجرة مزدلفة أى جزء كان) لكن الموضع المسمى بالمسعى الحرام أفضل أجزائه لوقوفه صلى الله عليه وسلم به (والمزدلفة كلها موقف الا وادى محسر) بكسر السين المشددة (وحد المزدلفة ما بين ما زحى عرفة) أى مضيق طريق عرفة (وقرى محسر عينا وشمالا من تلك الشعاب) أى الاودية (والجبال) وكذا التلال (وليس المأزمان ولا وادى محسر من المزدلفة وطول مزدلفة قبل ميل وقيل ميلان وأول محسر من القرن) أى أعلى الجبل (المشرف من الجبل الذى على يسار المذهب الى منى)

• (فصل) • أى فى آداب الوقوف بمزدلفة (فإذا انشق الفجر) أى فلق الصبح (يستحب أن يصلى الفجر بغسل) بفتحين أى بشأبة مظلمة من آثار الليل من غير اسفار لما ورد من فعله صلى الله عليه وسلم به اهكذا فهو مخصوص من قوله صلى الله عليه وسلم اسفروا بالفجر فانه أعظم للأجر ولعل وجه تحجيلها فيه انفرغه للوقوف بها والاستعداد للنزول الى منى (مع الامام) أى الخليفة أو غيره من الأئمة (وان ضل فردا جاز فادفع منها فاما مستحب أن يأتى الامام والناس) أى عمومهم (المشعر الحرام) أى ان لم يصل فيه (وهو جبل قزح الذى عليه البناء اليوم ويقف مستقبل القبلة والناس وراءه) أى خلف الامام أو يمينه أو يساره (والأفضل أن يقف على جبل قزح ان أمكنه والا فبجنته أو بقرية) فى القاموس المشعر الحرام وتكسر ميمه موضع بالمزدلفة وعليه بناء اليوم ووهب من ظنه جميلا بقرب ذلك البناء انتهى وفى الكشف المشعر الحرام قزح وهو الجبل الذى يقف عليه الامام وعليه الميمنة وكذا صحح الشافعية ان المشعر الحرام هو قزح لا جميع المزدلفة كما قيل وقال حافظ الدين فى تفسيره وقزح جبل صغير فى آخر مزدلفة وفى القاموس قزح جبل بالمزدلفة والله أعلم وأما ما يزعمه العوام ان من طلع الى سطح البناء فيه ونزل

على رأسه من درجة في وسط هذا البناء الى أن يخرج من أسفله غمر له ما كان عليه من قسطن  
النفس ونحوه وباطل لأصل له بل الوارد في هذا المقام أن الله تعالى يغفر لعبده حقوق  
العباد اذا كان حجه مقبولا (ويستحب أن يدعو ويكبر ويهل ويحمد الله تعالى ويثنى عليه  
ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويكثر التلبية ويرفع يديه للدعاء بسطا) أي مبسوطتين  
(يستقبل بهما وجهه ويذكر الله كثيرا ويسأل الله حوائجهم ولا يزال كذلك الى أن يسقط  
جدا) أي اسقارا كثيرا (وهو) أي على ما روى عن محمد في حده (أن يثني من طلوع الشمس  
قدر ركعتين أو نحوه فيدفع) أي هذا بطريق التقريب (والأفضل أن يكون وقوفه بعد الصلاة)  
أي فلو وقف أو لا ثم صلى مسفرا جاز والله أعلم

• (فصل) في آداب الترجعة الى متى (فاذا فرغ من الوقوف) أي من وقوف من دلعة  
(وأسفر جدا فالسنة أن يقبض مع الإمام) أي مع أفاضته (قبل طلوع الشمس) وأما ما في مختصر  
القدوري فاذا طلعت الشمس أفاض فقول بمعنى قرب طلوعها وفي فتاوى السراجية ثم يأتي الى  
من قبل طلوع الشمس أو حين طلوعها أو بعدها كيف يتيسر قال المصنف في الكبير وهذا  
خلاف ما تقدم الآن يراد به الجواز فلا خلاف أقول ولا منافاة في كلامه لانه أراد اذا أفاض  
قبل طلوع الشمس من المشعر فبأي متى بحسب ما يتيسر سواء كان قبل طلوع الشمس أو حين  
طلوعها أو بعدها والحاصل ان الأفاضة على وجه السنة أن يكون بعد الاسقار من المشعر  
الحرام حتى لو طلعت الشمس عليه وهو عز دافعة لا يكون مخالفا للسنة (فان تقدم على الإمام أو  
تأخر عنه جاز) أي ولو لم تكن الأفاضة معه (ولا شيء عليه وكذا لو دفع بعد طلوع الشمس) سواء  
أفاض معه أم لا (لا يلزمه شيء ويكون مسببا) أتركه السنة والحاصل ان الأفاضة مع الإمام من  
مزدلفة سنة بخلاف الأفاضة معه من عرفته فانه واجب (فاذا دفع) أي أفاض (فله) يمكن  
بالسكنة والوفاء (شعاره) أي دأبه وعادته (التلبية) أي كثرة (والإذكار) فاداء المبلغ بطن محسر  
أي أول واديه (أسرع قدر رمية حجران كان ماشيا وحرك دأبه) أي للإسراع (ان كان واجبا)  
وهذا يستحب عند الأتمة الأربعة قد روى أحمد عن جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم أنه وضع في  
وادي محسر أي أسرع وفي المواطن ابن عمر كان يحركه راحلته في محسر قدر رمية حجر وسعى  
بذلك لان قيل أصحاب النبل حفر فيه أي أي وقيل لان ابليس وقف فيه مختصرا ويسمى  
وادي النار لان رجلا صاعدا فيه فنزلت عليه نار فأحرقته كذا ذكره المحب الطبري ويقول  
في مروره اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تمسكنا بعدنا بك وعافنا قبل ذلك (ثم خرج الى متى سالكا  
الطريق الوسطى التي تخرج الى العقبة) أي ان تيسر ولم يكن فيه راحة

• (فصل في رفع الحصى) يستحب أن يرفع من المزدلفة سبع حصيات مثل النواة أو الباقلة  
وهو المختار) وقيل مثل بندقة القوس وقيل مقدار الجمصة (يرى بها حجرة العقبة) أي في اليوم  
الاول (وان رفع من المزدلفة سبعين حصاة أو من الطريق) أي طريق مزدلفة (فهو جاز) وقيل  
مستحب) أي أخذ السبعين على ما ذكره بعض المشايخ لكن قال الكرمانى وهذا خلاف السنة  
ليس مذهبا وأما ما في البدائع والاميجاني والتحفة من أنه يأخذ حصى الجمار من المزدلفة  
من الطريق فينبغي حمله على الجمار السبعة وكذا ما في الطهيريّة من أنه يستحب التذاطها من

قوارع الطريق وكان ابن عررضي الله تعالى عنهما يأخذ الحصى من جمع وكذا ما في المحيط  
والصكا في انه يأخذ الحصى من قوارع الطريق ثم وجهه ور الشافعية على انه يلتقط لئلا وقال  
البيهقي من ارا الحديث ورد فيه (ويجوز أن يأخذها من كل موضع) أى بلا كراهة الا من عند الجرة  
اى فانه مكروه لان جراتها الموجودة علامة انها الردودة فان المقبولة منها ترفع لتقبل ميزان  
صاحبها الا انه لو فصل ذلك جاز وكره وقال مالك لا يجوز وفي الهداية يأخذ الحصى من أى  
موضع شاء (الا من عند الجرة) فان ذلك يكره قال ابن الهمام فأفاد انه لا سنة في ذلك يوجب  
خلافها الا ساءة (والمسجد) أى مسجد الخيف وغيره فان حصى المسجد صار محترما يكره  
اخراج منه خصوصا بقصد ابتذاله (ومكان نجس فان فعل) أى كلامه (جاز وكره) قال في  
الفتح وماهى الا كراهة تنزيه (ويكره ان يأخذ حجرا كبيرا فيكسره صفارا ولواخذها) أى  
السبعة وغيرها (من غير مزدلفة جاز بلا كراهة ولورمى بكبارا أو نجسا جاز مع الكراهة ونذب  
عنها) أى يستحب ان يغسل الجصاة مطلقا والله أعلم

\*(باب مناسك منى)\*

اعلم ان منى شعب طوله ميلان وعرضه يسير والجبال المحيطة بها اما اقبل منها عالية فهو من منى  
وليس العقبة منها (فاذا أتى منى يوم النحر) اى بعد الوقوف (تجاوز عن الجرة الاولى) وهى  
التي تلى مسجد الخيف (والثانية الى جرة العقبة وهى التي تلى مكة) اى جانبها (من غير ان يشغل  
بشئ آخر قبل رميها بعد دخول وقتها) وهو أول الفجر جوازا وبعد طلوع الشمس استحبابا  
وبعد الزوال جوازا وفى الليل كراهة (ويقف) اى حيث يرى موقع الحصاة (فى بطن الوادى)  
اى من اسفله لاعلاؤه (ويجعل منى عن يمينه والى كعبة عن يساره ويستقبل الجرة ثم رميها  
بسبع حصيات) اى متفرقات واحدة بعد واحدة (يكبر مع كل حصاة ويدعو) فيقول بسم الله  
الله اكبر رغبنا الله بمطمان ورضا الرحمن اللهم اجعله حجامة وبرورا وسعياما مشكورا وذنبام مغفورا  
(ويقطع التلبية بأولها) أى بأول الحصيات (وكيفية الرمي) أى المستحبة والا فاختيار مشايخ  
بخاري انه كيفما رعى جاز على ما فى المرغيناني (قيل) وهو الذى ذكره صاحب الهداية وقال  
شارح المجموع هو الاولى (ان يضع الحصاة على ظهر ايمانه اليمنى ويستعين عليها) أى على رميها  
(بالمسحاة) أى بامسأ كها (وقيل) وهو الذى صرح به فى النهاية والفتح وغيره (بأخذ بطرفي  
ايمانه وسببانه) الاولى مسحته (وهو الاصح) لانه لا يسر والمعتاد عند الاكثر (وهذا) أى  
كله (بيان الاولوية وأما الجواز فلا يقيدهم بيته) أى كيفية دون أخرى (بل يجوز كيفما كان  
الا انه لا يجوز وضع الحصاة ويجوز طرحتها لکنه خلاف السنة والافضل رمي جرة العقبة  
را بكا وغيرها) أى ورعى غيرها (ماشيا ولورمى من فوق العقبة جاز) أى اجزأه (وكره) لانه  
خلاف السنة الا من عذر (ويستحب أن يكون بينه) أى بين الرامى (وبين الجرة) أى موضع  
وقوع الحصى (خسة أذرع فأكثر) لان مادونها موضع وهو غير جائز وأطرح وهو خلاف السنة  
وفى الفتح وما قد ربه بخمسة اذرع فى رواية الحسن فذا التقدير اقل ما يكون بينه وبين المكان فى  
المسمنون (ويسن ان يكبر مع كل حصاة) كما سبق (ولو سجد او هال او اتى بذكر غيرهما) كالتمجيد  
والتعجيد وسائر اذكاره سبحانه (مكان التكبير جاز ولو تركه الذكر) اى رأسا ورعى بالغفلة عن

المولى والاشتغال بأموال الدنيا (فقد أساء) أى لترك سنة المصطفى (وبسحب الرمي بالميتى) أى  
وحدها (ويرفع يده متى يرى ميتا) أى (كأمره به فى التلبية) (وإذا فرغ من الرمي لا يقف  
للدعاء عند هذه الجرة فى الأيام كلها بل ينصرف داعيا) ولعل وجه عدم الوقوف للدعاء هنا على  
طبق سائر الجرات تضييق المكان ومنزاحة أهل الزمان (ولا يرى يومئذ غيرها) أى سوى جرة  
العقبة من الجرات وسيأتى بيان أحكام الرمي وشروطه وأجباته فى فصل على حدة

• (فصل فى قطع التلبية) • يقطع التلبية مع أول حصة يرميها من جرة العقبة فى الحج الصحيح  
والقاسد سواء كان مفردا) أى بالحج (أو متعافا أو قارنا) وهذا هو الصحيح من الرواية على  
ما ذكره قاضيان والطرابلسي (وقبل لا يقطع التلبية إلا بعد الزوال) كما فى المحيط ولعله محمول  
على من لم يرم قبله فإن السنة فى حقه أن يرمى قبل الزوال فله أن يلبى قبل ربه بخلاف ما بعد  
الزوال فإنه خرج وقت السنة للرمي فيقطع التلبية ولا قبلزم أنه أن لم يرم مطلقا جاز له التلبية إلى  
آخر عمره وهو بعيد جدا ثم رأيت أنه مبني على رواية أبي يوسف كما سيجي مصرحا وأما ما نقله  
شارح الجمع عن المحيط أن القارن يقطع حين يأخذ الطواف الثانى لأنه يتحمل بعده فنعين  
حله على أن المراد به القارن الذى فاتته الحج لما فى الحاوى قال محمد فانت الحج إذا تحمل بالعمرة  
يقطع التلبية حيث يأخذ الطواف وإن كان قارنا فاته الحج يقطع التلبية حيث يأخذ  
فى الطواف الثانى (ولو حلق قبل الرمي أو طاف قبل الرمي والحلق والذبح قطعهما) أى قطع  
التلبية وما بعد الحلق قبل الرمي فبالإتفاق وأما بعد طواف الزيارة قبل الرمي والحلق فعلى قول  
أبي حنيفة ومحمد وروى عن أبي يوسف أنه يلبى ما لم يحلق أو لم تزل الشمس من يوم النحر فهذا يؤيد  
ما قرناه سابقا (وإن لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرمى إلا أن تغيب الشمس يوم  
النحر فحينئذ يقطعها) وهذا مروى عن أبي حنيفة وكأنه رضى الله عنه رأى جانب الجواز فى  
الجملة وإن كان فاته وقت السنة وعن محمد ثلاث روايات فظاهر رواية كابي حنيفة ورواية ابن  
سماعة فحين لم يرم قطع التلبية إذا غربت الشمس من يوم النحر ورواية الحسن عن أبي حنيفة  
ورواية هشام إذ لمضت أيام النحر ذكره فى البدائع وغيره كذا فى الكبير ولا يظهرفرق بين  
الروایتين المذكورتين عن أبي حنيفة وأيضا نصيد الحكم بعضى أيام النحر دون التشرىق غير  
واضح أذوجه التأخير وبقاء وقت القضاء اللهم إلا أن يقال معنى أيام النحر أول جواز النحر  
فلا معنى لجواز التلبية بعده (ولو ذبح قبل الرمي فإن كان قارنا أو متعافا قطع) أى التلبية (وإن  
كان مفردا لا) وهو قول أبي حنيفة ورواية عن محمد وروى ابن سماعة عن محمد أنه لا يقطع

• (فصل فى الذبح) • فإذا فرغ من رمي جرة العقبة يوم النحر انصرف إلى رحله) أى منزله (ولا  
يشتغل بشئ آخر) أى من البيع والشراء ونحوهما مما لا شر ورتة فيه (ثم إن كان مفردا) أى  
بالحج (يستحب له الذبح) أى مرتبا (فيذبح ويحلق) فلو حلق فذبح لآتى عليه (وإن كان قارنا  
أو متعافا يجب عليه الذبح) أى أن قدر على قيمته أو على ذبيحته (والأفالهوم) أى فصيام عشرة  
أيام على ما سبق فلو لم يصم الثلاثة أو صام عند عجزه ثم قدر على الذبح تعين عليه الذبح (وتقديم  
الذبح على الحلق واجب عليهما) أى حيثئذ (ومستحب للمفرد) أى مطلقا (والأفضل أن يذبح  
بنفسه إن كان يحسن ذلك) والاستحب له الحضور عند الذبح ويدعو قبل الذبح أو بعده

فيقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض الى قوله وأمان المسلمين اللهم تقبل مني  
 هذا التسلك وهذه الاضحية واجعلها اقربا بالوجهك وعظم أجرى عليها (ويكره الدعاء بين التسمية  
 والذبح ولا يحتاج الى النية عند الذبح ويكفيه النية السابقة وكلما كان الهدى أعظم) أي  
 هيئة أو أكثر قيمة (وأمن فهو وافضل ويستحب كون الشاة بيضاء وقيل قوائمه واوراسها اسود  
 وسائرها ابيض) وعامة يعرف في باب الاضحية (ويستحب أن يكون مذبحها أو منحرجا  
 مستقبل القبلة) وان يكون شفرة حادة غاية الحدة ويحفر حفرة في الارض لدمها ويشد ثلاث  
 قوائمها يديه وواحدى رجلها ثم يستقبل القبلة والشفرة في يده على هيئة احرام الصلاة ويقول  
 ما تقدم ويأخذ مقدمة الهدى بيده اليسرى ويغطي عينه التي ينظر بها الى الذابح ثم يأخذ  
 الشفرة بيده اليمنى ويضعها على مذبحه أو منحرجه ويمز الشفرة سر بعا ويسمى الله تعالى حاله وضع  
 الشفرة والاصرار فيقول بسم الله والله أكبر وعن شمس الأئمة يكره مع الواو ويقطع العروق  
 الاربعة أو الاكثر منها فاذا قطع حل قوائمه ثم يقوم ويدعو بالقبول له ولكافة المسلمين

\*(فصل في الخلق والتقصير)\* قدم الخالق لانه أفضل وفي ميزان العمل أنقل ولتقديمه في قوله  
 تع الى محلاتين رؤسكم ومقصرين ولقوله صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم المخلقين قالوا والمقصرين  
 فأعاد وأعادوا حتى قال في الثالثة أو الاربعة والمقصرين لاسيما واللفظه ايماء الى التقصير من  
 جهة تعلقهم بالشعر الذي هو زينة عند العرب بالوصف الكثير وهذا في حق الرجل أما المرأة  
 فليس لها الالتفات بهر لباس بق من ان حلق رأسها مثله تخلق الرجل اللحية (فاذا فرغ من الذبح  
 حلق رأسه ويستقبل القبلة للخلق ويبدأ بالجانب الايمن من رأس المخلوق هو المختار) كما  
 في منسك ابن العجمي والبحر وقال في النخبة وهو الصحيح وقد روى رجوع الامام عما نقل عنه  
 الاصحاب لانه قال أخطأت في الحج في موضع كذا وكذا فذكر منه البداء بيمين الخالق فصح  
 تصحيح قوله الاخير وان دفع ما هو المأثم ورعنه عند المشايخ أن المعتبر في البداء بيمين الخالق فيبدأ  
 بشقه الايسر من المخلوق ولو وقف الخالق من وراء المخلوق حال كونهما مستقبليين لاجتماع  
 الابداء بيمين الخالق والمخلوق وارتفع الخلاف ويبقى الحال على الوجه الاكمل نعم اذا تعذر  
 هذا الجمع فلا بد من الترجيح ولعل هذا هو بسبب الامام مع اطلاعه على ما ورد عنه عليه الصلاة  
 والسلام حيث نظر الى أن التيامن هل هو معتبر بالنسبة الى الفاعل أو المفعول والمتبادر هو  
 الاول فتأمل قال في الفتح بعد ما ذكر حديث حلق النبي صلى الله عليه وسلم وهذايبدأ بيمين  
 السمنة في الخالق البداء بيمين المخلوق رأسه وهو خلاف ما ذكر في المذهب وهو الصواب وقال  
 السروجي وعند الشافعي يبدأ بيمين المخلوق وذكر كذلك بعض أصحابنا ولم يعز الى أحد والسنة  
 أولى وقد صح بداء رسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه الكريم من الجانب الايمن وليس  
 لاحد بعده كلام وقد كان يجب التيامن في شأنه كله وقد أخذ الامام بقول الجاهل لم ينكره  
 ولو كان مذهبه خلاف لما وافقه قلت اعلم لما كان مترددا في القضية وفي القول بالارضية  
 ورأى فعل الجاهل على وجه النظام الموروث من زمنه عليه الصلاة والسلام انقاد له في ذلك  
 المقام وأعترف عنه بخطئه فيما وقع له من خلافه في المرام والله سبحانه أعلم ثم اذا أراد الخالق  
 يستحب أن يفيض الماء على ناصيته (ويدعو) أي عند الخلق فيقول الحمد لله على ما هدانا وأنع

علمنا وقضى عنا نكاحنا الله هذه ناصيتي بيدك فاجعل لي بكل شعرة نوراً يوم القيامة وابعثني  
 بها سيئة وارفع لي بها درجة في الجنة العلية اللهم بارك لي في نفسي وتقبل مني اللهم اغفر لي  
 وللصالحين والمقصرين يا واسع المغفرة آمين (ويكبر عند الخلق وبعده) ولعل وجه التكبير كونه  
 في أيام التشريق ويدعو (له ولوالديه وأصحابه) لأنهم في مناهجهم يوم التربة وربما يكونون  
 أولى منهم بالخوص تربيتهم في الأمور الدينية (ويذكر من ماله في أو قصر وهو مستحب) لأن بعض  
 إبرائمه فيقاس على كله حال موته (ولا يأخذ من شعر لحية ولا من شاربه ولا نظره قبل الخلق)  
 وكذا بعده لما طلق الطرابلسي حيث قال وإن فعل لم يصبره قال الكرماني وعندهما لا يستحب  
 وإن فعل لم يضره وقال الزيلعي ويستحب له إذا خلق رأسه أن يقص ظفره وشواربه ولا يأخذ  
 من لحية مثلاً لأنه مثله ولو فعل لا يجب عليه شيء انتهى وفيه أنه ورد في السنة إصلاح اللحية  
 بما يزيد على القصة فلا يكون أخذاً مماثلة بل حلقاً مثلاً كما سيأتي نعم الظاهر أنه لا يستحب شيء  
 من ذلك سوى الخلق أو التقصير في هذا المقام اقتداء به صلى الله عليه وسلم وإن كان الخلق متضمناً  
 للأذن بقضاء الثفت بعد فراغ الأحرام ففي البدائع وليس على الحاج إذا خلق أن يأخذ من  
 لحية لله تعالى فإن هذا ليس بشيء لأن الواجب خلق الرأس بالنقص ولأن حلق اللحية من باب  
 المماثلة ولأن ذلك تشبيه بالهاري وفي الفتح ولا يأخذ من شعر غير رأسه ولا من ظفره فإن فعل  
 لم يضره لأنه أواس التحلل وهذا كله مما يحصل بالتحلل لأنه قضاء الثفت كذا علة في المبسوط  
 فتقوله (ويستحب بعده أخذ الشارب وقص الطائر) ليس على الإطلاق (ولو قص أظفاره أو شاربه  
 أو لحية أو طيب قبل الخلق فعليه موجب جنائيه) فيه أنه إذا كان شيء مما ذكر قبل الخلق  
 لكنه في أوامه لا يوجب شيئاً كما نقله ابن الهمام عن المبسوط مع الإلزام لكنه مناقض بما نقله عنه  
 المصنف في الكبير حيث قال وبعبارة المبسوط ليس على الحاج إذا قصر أن يأخذ شيئاً من لحية  
 أو شاربه أو أظفاره أو يتنور فإن فعل لم يضره نعم علة بما مر ثم ذكر في آخر الباب وإذا لم يبق على  
 الحرم غير التقصير فبدأ بقص أظفاره فعليه كفارة وذلك لأن إصرامه باقي ما لم يحلق أو يقصر ففعله  
 يكون جنائيه على الأحرام ويؤيده ما في شره أنه كمل إذا لم يبق على الحرم إلا التقصير فبدأ بقص  
 الأظفار أو قص الشارب أو أخذ اللحية لزمه كفارة لذلك وفي الكافي وإيسر المحرم أن يقيم أظفاره  
 قبل الحل أو التقصير لبقائه في الأحرام وفي المحيط أبيع له التحلل فغسل رأسه بالخطمي وقلم  
 أظفاره قبل الخلق فعليه دم لأن الأحرام باق في حقه لأنه لا يتحلل إلا بالخلق لكن ذكر الطحاوي  
 أنه لا دم عليه عند أبي يوسف ومحمد لأنه أبيع له التحلل فيقع به التحلل انتهى فدل على أن المسئلة  
 خلافية بين الأئمة الثلاثة ويؤيده ما في النسخ ولو غسل رأسه بالخطمي بعد الرمي قبل الخلق يلزمه  
 دم على قول أبي حنيفة على الصحيح لأن إصرامه باق لا يزول إلا بالخلق انتهى والحاصل أن قول  
 أبي حنيفة هذا هو الأصح بل قال الجصاص لا أعرف فيه خلافاً والصحيح أنه يلزمه الدم لأن  
 الخلق أو التقصير واجب فلا يقع التحلل إلا بعدهما ولم يوجد فكأن إصرامه باقياً فاذا غسل  
 رأسه بالخطمي فقد أزال الثفت في حال قيام الإصرام فيلزمه الدم انتهى وبما يؤيده أن هذا  
 الاختلاف في الحاج لأن العمر لا يعمل له قبل الخلق شيء مما مر اتفاقاً على ما ذكره المصنف مستنداً  
 إلى ما في الآثار عن الطحاوي والله أعلم (والسنة حلق جميع الرأس أو تقصير جميعه وإن اقتصر

على الربع جازع الكراهة) أى لتركه السنة والاكتفاء بمجرى الواجب (وهو) أى الربع (أقل الواجب فى الخلق) وكذا فى التقصير وفيه إيماء إلى أنه إذا حلق كله أو قصره يكون من كمال الواجب ويندرج الواجب فى ضمن السنة كندراج الفرض فى ضمن الواجب إذا قرأ الفاتحة فى الصلاة وهذا عندنا وعند مالك قبل وأحد أيضاً لا يخرج عن الإحرام بالخلق الكلى أو تقصيره واختاره ابن الهمام وهو الظاهر من حيث الأدلة الظاهرة فى هذا المقام ومقارفة القياس بينه وبين المسخ فى المرام (وأما التقصير فأقله قدواته) وهو بثلاث الميم والهيم وتسع أغات فيها الظفر (من شعر ربيع الرأس والخلق مسنون للرجال) أى أفضل (ومكره للنساء والتقصير مباح لهم) والظاهر أنه مستحب لهم لتقريره صلى الله عليه وسلم فعل بعض الصحابة له ودعائه لهم (ومسنون) أى مؤكد (بل واجب أهر) الكراهة الخلق كراهة تحريم فى حقهن الاضروية (ومن لا شعر له على رأسه يجزى المومى) وهو آلة الخلق (على رأسه وجوباً وهو المختار وقبل استحباباً) وقبل استئناؤه والظاهر (ولو أزال الشعر بالنورة أو الخلق أو النتف يده أو أسنانه) يعنى فى التقصير (بقعله أو بفعله غيره أجزأ عن الخلق) فيه إيماء إلى أن الخلق أفضل فقوله أو الخلق مستدر له مستغنى عنه وضوايه بالخرق بالراء كما فى الكبير (ولو تعذر الخلق لعارض) أى لعله فى رأسه يوجب حلقه كصداع وشحوة أو فقد آلة الخلق أو الخلق (تعين التقصير أو التقصير) أى تعذر ليكون الشعر قصيراً (تعين الخلق وإن تعذر أوجب عاله فى رأسه) بأن يكون شعره قصيراً ورأسه قروح يضرضه الخلق (سقطا عنه وحل بالشيء) أى بلا وجوب دم عليه لأنه ترك الواجب بعد ترك ما صرح به فى الجواز الآخر (والاحسن أن يؤخر) هذا الشخص (الاحلال إلى آخر أيام النحر) أى أن كان ير جو زوال العذر (وإن لم يؤخره فلا شيء عليه) الحول وقته وتحقق عذره ونوهم زواله (ولو خرج إلى البادية فلم يجد آلة أمر من يحلقه لا يجزئه إلا الخلق أو التقصير) إذ ليس خروجه هذا بعذر (وإذا حلق) أى المحرم (رأسه) أى رأس نفسه (أو رأس غيره) أى ولو كان محرماً (عند جواز التحلل) أى الخروج من الإحرام بآداء أفعاله النسك (لم يلزمه شيء) الأولى لم يلزمه ما شئ وهذا حكمه بعم كل محرم فى كل وقت فلا منهوم لتقييد المنف فى الكبير بقوله عند جواز الخلق يوم النحر

\*(فصل فى زمان الخلق ومكانه وشرايط جوازه) يختص حلق الحاج بالزمان والمكان) أى عند أى حنيفة ولا يختص بواحد منها ما عند أبي يوسف على ما فى الهداية وشرح الجامع وغيرهما وذكر الكرماني والسروجي عن أبي يوسف أن الخلق يختص بالزمان لا بالمكان وعند محمد يتوقف بالمكان وعند زفر يتعين بالزمان لا المكان (وحلق العمر بالمكان) أى يختص عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف وزفر وأما الزمان فى حلق العمر فلا يتوقف بالاجماع (فالزمان) أى فى حلق الحج (أيام النحر الثلاثة) أى ولياليها (والمكان الحرم) أى للحج والعمر (والخصيص) أى فى التوقيت (للتضمين) أى بالدم (للاحتياط) فلو حلق أو قصر فى غير ما وقت بذلته الدم ولكن يحصل به التحلل فى أى مكان وزمان أتى به بعد دخول وقته) أى أو أن تحلله (وأول وقت صحة الخلق فى الحج طلوع فجر يوم النحر ووقت جوازه بلا جابر) أى بلا كنارة (بعد رمى جرة العقبة) لاندقبة - لموجب للدم عند أبي حنيفة (وأخر وقت الوجزب غروب الشمس من آخر أيام النحر

ولا أثر له في حق التحلل) أي تروجه من إسمائه (وأول وقت جعلته في العمرة بعد أكثر طوافها  
وأول وقت جعله بعد الحج) كذا في بعض السبعين ويذكر بعضها (فشرط وقوع الطواف معتبرا  
فعله بعد طالع فجر الصبح وإتيان أكثر الطواف في العمرة) انتهى وهو مستدرك مستغنى  
عنه (ودفع الهدى في الحرم في المحصر) أي مطلقا وهو مرفوع عطفا على قوله فله في النسخة  
الزائدة وكان حقه أن يقول وبعد دفع الهدى في الحرم في حق المحصر لها ما أولا حد هذا الذوق وجوده  
قبل ذلك كعدمه في حق التحلل والله أعلم

• (فصل في حكم الطواف حكمه التحلل) أي - قول التحلل به وهو صيرورته سبلا (فيباح به  
جميع ما حفر) بسبغة المنعول أي منع (بالإسرام من الطيب) وفيه خلاف مالك على ما ذكره  
الزيلي لأنه من دواعي الجماع كما يحرم سائر الدواعي من القبلة واللمس وذكر ابن فرشته في شرح  
الجمع معزيا إلى الغاية الصحيح أن الطيب لا يحل له لأنه من دواعي الجماع انتهى والذي صرح به  
غير واحد من أئمة جميع المذاهب من الطيب (والصبي ولبس الخيط وغير ذلك إلا الجماع  
ودواعيه) كالتقبيل واللمس على ما ذكره الكرماني لكن في منسك الفارسي والطبراني ولا  
يحل الجماع فمادون الشرح بخلاف اللبس والقبلة انتهى ولعل مراده ما أن اللبس والقبلة  
مكروهان بخلاف الجماع فمادون الشرح فانه حيثئذ حرام فلا تنافي (فانه) أي الجماع (وتوابعه  
بنو قحطلة على الطواف) أي طواف الأفاضة (ولكن إن وجد) أي الطواف (بعد الخلق  
وان طاف قبل الخلق لم يحل له النساء كغيرها) ففي النسخة ذكر الفارسي أن المذهب عندنا أن  
الرمي ليس بمحلل وأن بعد الرمي قبل المطلق لا يحل له شيء من المظهورات وفي الجوهر شرح  
القدوري ولوطاف للزيارة قبل الخلق لم يحل له الطيب والنساء وما روي من أنه لم يطف كذا في  
الكرخي وهذا يقيد أن الطيب حكمه حكم الجماع يعلق به نفسا وإثباتا والحاصل أنه لا يحصل  
التحلل عندنا إلا بالخلق أو ما يقوم مقامه وأن الرمي ليس بمحلل حتى لو رمي لا يتحلل في حق اللبس  
ونحوه ما لم يأتى أو يقر كما صرح به الكرماني وغيره إلا أنه محلل في حق الخلق ولكن لو حلق  
قبل الرمي حل بالاتفاق وكذا لا يباح ليس بمحلل إلا في حق المحصر على ما تقدم والله أعلم

• (باب طواف الزيارة) •

(إذا رجع من الرمي والديح والحق) أي مرتبا أو غير مرتب (يوم لخص) أي أول أيامه (فالأفضل  
أن يطوف للقرض في يوم ذلك) وهذا باتفاق العلماء (والأفنى الثاني أو) في (الثالث) وكذا  
الحكم في إباحها (ثم لأفضلية) أي بخروج وقت الفضيلة (بل الكراهة) أما عند الإمام فكراهة  
تحريرية موجبة للدم وأما عند حنابلة فتزجية وهذا إذا كان بلا عذر (فإذا دخل المسجد) أي  
المسجد الحرام من باب السلام كما سبق عليه الكلام (بدأ بالطواف) أي لا بالصلاة إلا فيما استثنى  
(بطواف سبعة أشواط لرمي فيه وسعي) أي وبلا سعي (بعده) أي بعد الطواف (أن قدمها)  
أي الرمي والسهل لأنهم لم يشرعوا للمرأة (والأ) أي وإن لم يقدمها (رمي فيه وسعي بعده وإن  
قدم السعي لا الرمي سقط الرمي وأما الاضطباع فساقت مطلنا في هذا الطواف) أي سوا سعي  
قبله أو بعده لإبسا كان أو غير لا يبر وفي الأخير نظر ظاهر ووجهه تقدم (ثم بعد الطواف صلى  
ركعتيه عند المقام وهو الأفضل أو غيره) أي من مواضع المسجد أو الحرم (ثم خرج للسهل) أي

بعد استلام الحجر (ان لم يقده فيه فسيح كما مر وسقوط السعي والرمل مقيد بما اذا أتى به) أى بالرمل  
 (فى طواف كامل) أى وسعى بعده (والا فلوطاف للقدم جنباً أو محدثاً ورمل فيه وسعى بعده  
 فعليه اعادته) أى فى الحدث ندياً وفى الجنابة اعادة السعي حتماً والرمل) أى واعادته (سنة)  
 والحاصل ان الرمل سنة تابعة للطواف وجوباً أو ندياً (واذا طاف) أى طواف الزيارة (حل له  
 النساء أيضاً) والحاصل انه اذا فرغ من الطواف حل له كل شئ حرم عليه من النساء وغيرها  
 لكن بالخلق السابق لا بالطواف ولان الخلق هو المحل دون الطواف غير انه أخر عمله الى ما بعد  
 الطواف فى بعض الاشياء فاذ طاف عمل عمله ومجمله ان فى الحج احلاين احلالاً بالخلق ويحل به  
 كل شئ الا النساء واحلالاً بطواف الزيارة ويحل به النساء أيضاً لكن الثانى بسبب الاول  
 بدليل انه لو لم يحل حتى طاف لم يحل لشيء حتى يحلق وأما السعي عندئذ من الواجبات فلا يتوقف  
 الاحلال عليه خلافاً للشافعى فانه ركن عنده (وهذا الطواف هو المأمور به فى الحج ولا يتم الحج  
 الا به) أى لكونه ركناً لا لاجتماع (والفرض منه اربعة أشواط وما زاد فواجب)

\* (فصل فى وقت طواف الزيارة طلوع الفجر الثانى من يوم النحر فلا يصح قبله) خلافاً للشافعى  
 حيث يجوز بعده فليل منه (ولا آخره) فى حق الصحة فلو أتى به ولو بعد سنين صح ولكن  
 يجب فعله فى أيام النحر) أى أو ليلها عند الامام ويسن اجااعاً ~~مكره~~ تأخيرها عنها بالاتفاق  
 تحريمياً أو تنزيهياً (فلو أخره عنها) أى بغير عذر (ولو الى آخر أيام التشريق لم يدم) أى على  
 الاصح لما قاله فى الغاية وايضاح الطريق هو الصحيح وفى بعض الحواشى وبه يقتضى وهو المذكور  
 فى المبسوط وقاضى بخان والكافى والبدائع وغيرها خلافاً لما ذكره القدرى فى شرح مختصر  
 الكرخى ان أخره الى آخر أيام التشريق وتبعه الكرماني وصاحب المنافع والمستصفي

\* (فصل فى شرائط صحة الطواف) أى طواف الزيارة وان كان بعضها المطلق الطواف  
 (الاسلام) وكذا العقل والتمييز (وتقديم الاحرام) أى بالحج (والوقوف) أى تقديمه وهو مغن  
 عما قبله اذا لم يصح الوقوف بدون الاحرام (والنية) أى اصلها لا تعمينها (واتيان أكثره) وفيه  
 انه ركن لا بشرط (والزمان) أى أدائه بعد دخول وقته (وهو يوم النحر) أى أيامه وجوباً (وما  
 بعده) أى جوازا ولو الى آخر عمره (والمكان وهو حول البيت داخل المسجد) أى ولو على السطح  
 لا خارجه ولو لم يكن حجاب جدار (وكونه بنفسه) أى وكون الطواف بنفسه بالناسك بالنيابة  
 عنه وهو ركن الطواف (ولو محجولاً) أى بعد رأ وبغيره (فلا تجوز النيابة الا للمغمى عليه قبل  
 الاحرام) أى على الصحيح سواء طاف عنه واحد بأمره أو بغيره فانه يقع عنه وقيل بل يشترط  
 حضوره فيطاف به والصبي غير المميز (وأما العقل والبلوغ والحرية فليس) أى كل واحد منها  
 (بشرط) وفيه ان النية من الشروط وهى لا تتصور من المجنون وغير المميز فهما فى حكم المغمى  
 عليه وقد قال فى الكبير وأما شرائط وجوبه فاحرام الحج والاسلام والعقل والبلوغ وأما الحرية  
 فليست بشرط الوجوب فيجب على العبد ولا يجب على الصبي والمجنون والمكافر (وواجباته  
 المشي للقادر والقيام واتمام السبعة والطهارة عن الحدث) أى مطلقاً (وستر العورة ورفع الي  
 أيام النحر) وقد سبق الكل (وأما الترتيب بينه) أى بين طواف الزيارة (وبين الرمي والخلق) أى  
 كونه بهما (فسنة وليس بواجب) تأكيده لما قبله وكذا الترتيب بينه وبين الخلق حتى لو طاف

قبل الرمي والخلق لاشئ عليه الا انه قد خالف السنة فيكرهه على ما سرح به غير واحد الا ان ابا  
 النعمان كره منية الناسك وجوب الترتيب بين ذلك (ولا قصد الطواف) وانما يبطله الردة (ولا  
 فوات قبل المات ولا يجوز منعه البدل) أي الجزاء (الا اذا مات بعد الوقوف بعرفة) متعلق  
 بالوقوف (وأوصى بانعام الحج تحجب البدنة لطواف الزيارة وبما زجه) أي صح وكل لكن في  
 النظر ابلى عن محمد فيمن مات بعد وقوف بعرفة وأوصى بانعام الحج يذبح عنه بدنه لا بدنة  
 والرمي والزيارة والصدور ورازجه فهذا دليل على انه اذا مات بعرفة بعد تحقق الوقوف يجزى عن  
 بقية أعماله البدنة فلا ينافي ما في الحديث - ووط أنه يجب البدنة لطواف الزيارة اذا قبل بقية الأعمال  
 الا الطواف ويؤيده ما في فتاوى قاضيخان والسراجية ان الميت اذا مات بعد الوقوف  
 بعرفة جاز عن الميت لانه ادى ركن الحج أي ركنه الاعظم الذي لا يفتوت الا بشواته لقوله صلى الله  
 عليه وسلم الحج عرفة وهو لا ينافي ما سبق من وجوب البدنة فانه يجب من حال الميت حينئذ  
 (فصل في فاداف من الطواف) أي طواف الزيارة (رجع الى معنى فيصلى الظهر بها) أي يعني  
 أو بمكة على خلاف فيه اذ كره ابن الهمام والثاني اظهر نقلا وعقلا اما النقل فلما ورد من كتب  
 السنة انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة وأما العقل فلانه عليه الصلاة والسلام لاشك انه  
 أسفر جسدا بالمش والحرام ثم أتى في في الصورة فبحر بسده الشرقة ثلاثا وستين بدنة وعلى  
 رضى الله عنه أكمل المائة ثم قطع من كل واحدة قطعة فطبخت فأكل منها ثم حلق وأتى بمكة  
 وطاف وسعى فلا بد من دخول وقت الظهر حينئذ والصلاة بمكة افضل فلا وجه لعدوله الى منى  
 ثم لا يعارض حديث الجماعة حديث مسلم بانشراده انه صلى الظهر بمكة قال ابن الهمام ولا شك  
 ان أحد الخبرين وهم - واذا تعارضوا ولا بد من صلاة الظهر في أحد المكانين ففي مكة بالمسجد  
 الحرام أولى لشبوت مضاعفة الفرائض فيه ولو تجشمتا الجمع جلتا فعليه على الاعادة انتهى كلامه  
 لكن لا يجزى ان قوله واذا تعارضوا اراد به انه على تسليم انه سمعته عارضا الا ان قوله جلتا فعليه على  
 على الاعادة غير ظاهر لان الاعادة مكرهة عندنا فالاولى ان يجعل على الجواز بأنه أمر اصحابه  
 المنتظرين له بأداء الظهر بمكة أو صلى معهم نافله والحاصل ان هذا بالقسبة الى ما صدر عنه صلى  
 الله عليه وسلم والا فاصحابه رضى الله عنهم بعضهم صلوا معه وبعضهم صلوا بمكة فاجب احاقبل الطواف  
 أو بعد فراقهم منه قبل دخول وقت الظهر فلا ينافي كلام اصحابنا عما يشهد به الى انه يصلى بمكة  
 كما سرح به في البحر الزاخر (ولا يبيت بمكة ولا في الطريق) لان البيوتة تعني ليل اليها سنة عندنا  
 وواجبة عند الشافعي (ولو بات) أكثر ليلها في غير منى (كره) أي تنزيها (ولا يلزمه شئ) أي  
 عندنا (والسنة ان يبيت بمكة ليلتي أيام الرمي) أي أن تأخر والا فليبيتين (ثم اذا كان اليوم  
 الحادي عشر وهو ثاني أيام النحر خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر لا يجلس فيها  
 كخطبة اليوم السابع) أي قبل يوم التروية (يعلم الناس احكام الرمي) أي في بقية الايام  
 (والنحر) أي الاول والثاني (وما بقي من) أمور (الناسك) من السعي واحكام العمرة ونحو ذلك  
 من الحث على الطاعات والحذر عن السيئات (وهذه الخطبة سنة) أي عندنا وعند الامام مالك  
 (وتركها غفلة عظيمة) وكان الناس مدة مديدة تركوها لكن الله سبحانه أحبها بعبادته فادانتها  
 فرحم الله من سعى فيها (ويجمع) بمكة أي يصلى الجمعة خلفا فالحج (بني) أي أيام الموسم

(إذا كان فيه أمير مكة) أى وحده (أو الجاز) أى عومه الشامل لمكة كالشريف حفظه الله ووفقه لما يرضاه (أو الخليفة) أى السلطان بنفسه (وأما أمير الموسم) أى كأمرائه محامل الحاج (فليس له ذلك) أى التجميع اتفاقاً (الا إذا استعمل على مكة) أى جعل عاملاً وأميراً عليها (أو يكون) أى الأمير (من أهل مكة) أى وإن لم يستعمل عليها كذا فى الكبير وفيه بحث حيث لم يظهر الفرق بين كونه من أهل مكة أو من غيرهم والله سبحانه أعلم ثم فى شرح المنية للعلوى أنه لا يصلى بها العيد اتفاقاً لا لا يستغال فيه بأمور الحج انتهى وأراد بالاتفاق الإجماع اذ لا خلاف فى المسئلة بين علماء الامتة وينبغي أن لا يترك صلاة الجماعة لاسيما بمسجد الخيف خصوصاً من كثرة الصلاة فيه امام المنارة القديمة المتصلة بالقبة فيصلى فى محرابها فانه بنى فى موضع احجار كانت هناك وكان مصلى النبي صلى الله عليه وسلم عند الاحجار موضع محراب القبة وقيل انه محل الانبياء ومصلى الاصفياء وقبل فيه قبر آدم على نيسابا وعليه الصلاة والسلام محل الانبياء ومصلى الاصفياء وقبل فيه قبر آدم على نيسابا وعليه الصلاة والسلام

### \* (باب رى الجار وأحكامه) \*

اعلم ان رى الجار واجب وان تركه فعليه دم (ايام الرى أربعة) أى اجماعاً لانها أيام النحر ثلاثة ومنها أيام التشريق ثلاثة (فالיום الاول نحر خاص ولا يجب فيه الرى جرة العقبة واليومان بعده نحر وتشريق) ويجب فيه ما رى الجار الثلاث (والرابع تشريق خاص) ويجب فيه رى الجار الثلاث ان لم يتفرق قبل طلوع فجره فتقوله (وفى هذه الثلاثة) أى من الايام التى يقال لها التشريق (يجب رى الجار الثلاث) أى فى الجملة

\* (فصل فى وقت رى جرة العقبة يوم النحر) أول وقت جواز الرى فى اليوم الاول (أى من أيام النحر) (يدخل بطلوع الفجر الثانى من يوم النحر) أظهره زيادة لبيانها (فلا يجوز قبله وهذا وقت الجواز مع الاساءة) أى اتركه السنة من غير ضرورة (وأخر الوقت) أى وقت أدائه (طلوع الفجر الثانى من غده) وهو اليوم الثانى من الايام (والوقت المسنون فيه) أى فى اليوم الاول (طلوع الشمس وعمد الى الزوال ووقت الجواز بلا كراهة من الزوال الى الغروب وقبل مع الكراهة ووقت الكراهة مع الجواز من الغروب الى طلوع الفجر الثانى من غده ولو أخره الى الليل كره) الا فى حق النساء وكذا حكم الضعفاء (ولا يلزمه شئ) أى من الكفارة لئلا يترك الاساءة لتركه السنة (وان كان بعد لم يكره) أى تأخيرها (ولو أخره) أى رى اليوم (الى الغد لزمه الدم والقضاء) أى فى أيامه

\* (فصل فى وقت الرى فى اليومين) \* أى المتوسطين (وقت رى الجار الثلاث فى اليوم الثانى والثالث من ايام النحر بعد الزوال فلا يجوز) أى الرى (قبله) أى قبل الزوال فيهما (فى المشهور) أى عند الجمهور كصاحب الهداية وقاضى خان والكافى والبدائع وغيرها (وقيل يجوز الرى فيهما قبل الزوال) لما روى عن أبى حنيفة ان الافضل أن يرمى فيهما بعد الزوال فان رى قبله جاز لحمل المروى من فعله صلى الله عليه وسلم على اختيار الافضل كما ذكره صاحب المنتقى والكافى والبدائع وغيرها وهو خلاف ظاهر الرواية وفى المسئلة رواية أخرى هى بينهما اجامعة لكنها مختصة باليوم الثانى من أيام التشريق لما فى المرغينانى وأما اليوم الثانى من ايام التشريق فهو كالיום الاول من ايام التشريق لكن لو أراد أن يتفرق فى هذا اليوم له أن يرمى قبل الزوال وإن

رى بعدهم وأفضل وانما لا يجوز قبل الزوال بان لا يريد المقر كذا روى الحسن عن أبي حنيفة  
(والوقت الممنون في اليومين من الزوال الى غروب الشمس ومن الغروب الى طلوع الفجر  
وقت مكروه) أى اتفاقاً (واذا طلع الفجر) أى صبح الرابع (فتدقات وقت الاداء) أى عند الامام  
خلافهما (وبقي وقت القضاء) أى اتفاقاً (الى آخر أيام التشريق فلو أخره) أى الرى (عن  
وقته) أى المعين له فى كل يوم (فعليه القضاء والجزاء) وهو لزوم الدم (ويقترب وقت القضاء  
بغروب الشمس من الرابع) أى كما سبق

• (فصل فى وقت الرى فى اليوم الرابع من أيام الرى وقته من الفجر الى الغروب) أى وليس  
يتبعه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الايام والمراد وقت جوازها فى الجملة (الآن ما قبل  
الزوال وقت مكروه وما بعده ممنون) وفى البدائع منسحب ولم يذكر الكراهة قبله وهذا عند  
الامام وأما عند ما فلا يجوز قبل الزوال فى اليوم الرابع اعتباراً بما قبله (وبغروب الشمس من  
هذا اليوم يقترب وقت الاداء والقضاء) أى اتفاقاً (بخلاف ما قبله) أى قبل غروب الشمس منه  
(ولم يرم يوم النحر) أى اليوم الاول (أو الثانى أو الثالث رماه فى الليلة المقبلة) أى الآتية  
لكل من الايام الماضية (ولاشئ عليه سوى الاساءة) أى لترك السنة (ان لم يكن بعذر) أى  
ضرورة (ولو رى ليلة الحادى عشر أو غيرها من غدها) أى من أيامها المقبلة (لم يصح لان الليل  
فى الحج) أى فى حقه (فى حكم الايام الماضية لا المستقبل) أى فيجوز رى اليوم الثانى من أيام  
النحر ليلة الثالث ولا يجوز فيه رى اليوم الثالث كما ان الوقوف جائز فى ليلة العاشر ولا يجوز فيها  
من أفعال ذلك اليوم من الوقوف بمنزلة وقته والرى ونحوهما (ولو لم يرم فى الليل) أى من ليلته  
أيامها الماضية أداء (رماه فى النهار) أى فى نهار الايام الآتية على التأليف (قضاء) أى اتفاقاً  
(وعليه الكفارة) أى الدم عند الامام ولا شئ عليه عندهما (ولو أخر رى الايام كلها الى الرابع  
مثلاً قضاها كلها فيه) أى فى الرابع اتفاقاً (وعليه الجزاء) أى عنده (وان لم يقض حتى غربت  
الشمس منه) أى فى اليوم الرابع (فات وقت القضاء) أى وسقط الرى لذهاب وقته وعليه دم  
واحد اتفاقاً (وليست هذه الليلة) أى ليلة الرابع عشر (تابعة لما قبلها) لىبقى وقت الرى فيها  
بخلاف الليل التى قبلها كما صرح به ابن الهمام

• (فصل فى صفة الرى فى هذه الايام) أى الثلاثة على وجه يشعل الوجوب والسنة وما نرى  
الاحكام (واذا كان اليوم الثانى) أى من أيام النحر (وهو يوم النحر) بفتح قاف وتشديد راء أى  
يوم النحر اقدم جواز النحر الابعده (رى الجمار الثلاث بعد الزوال) أى على الصحيح من الاقوال  
(ويقدم صلاة الظهر على الرى ويبدأ بالجمرة الاولى) أى وجوباً وهو الا حوط أو سنة وعليه  
الاكثر وهى التى تلى مسجد الخيف والمزدلفة وهذا معنى قوله (فيأتيها من أسفل منى) أى من  
جهة طريق مكة (ويصعد اليها ويعلوها) أى لارتفاع مكانها بالنسبة الى جمة العقبة (حتى  
يكون) أى حين وصوله عند الجمرة (ما عن يساره أقل مما عن يمينه) أى من الشاخص لا يكون  
معددا اليه حين اقباله عليه (ويستقبل الكعبة) أى القبلة التى هى جهتها (ويجعل يمينه) أى  
يمين نفسه (وبين يمينه الحصى خمسة أذرع أو أكثر لا أقل) أى بطريق الاستحباب (ثم يرميها  
يمينه) أى استحباباً (ب سبع حصيات) أى وجوباً (منل حصى الخذف) بفتح خاء وسكون ذال

مجتبى في القاموس الخذف كالضرب رميك بحصاة أو نواة أو نحوهما تأخذ بين سبابتك  
تخذف به أو بخدفة من خشب (يكبر مع كل حصاة) أي فأتلا بسم الله الله أكبر الخ (ثم) أي بعد  
الفرغ منها (يتقدم عنها) أي عن الجرة (قليلًا ويخرف عنها قليلًا) أي ما تلا إلى يساره (وعبارة  
بعضهم وينحدر أمامها) بفتح الهجزة أي ينزل قدامها وهو لا ينافي ما تقدم من انحراف قبل عنها  
(فيقف بعد تمام الرمي) أي للدعاء (لا عند كل حصاة) أي كما في السبايع ولا عقب كل حصاة كما  
في شرح القدوري بل يدعو عندها وهو راميها (مسبقة قبل القبلة) حال من ضمير يقف (فيحمد  
الله ويكبر ويهلل ويسبح ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ويرفع يديه كالدعاء) أي  
حذو منكبيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف نحو السماء  
واختاره قاضيان وغيره والظاهر الأول (بسطا) أي مبسوطتين (مع حضور) أي للقلب  
(وخشوع) أي في القالب لأنه علامة خضوع الباطن (وتضرع) أي اظهار ضرورة ومسكنة  
وحاجة (واستغفار) أي طلب مغفرة وتوفيق توبة (ويمكن كذلك) أي على ذلك الحال (قدر  
قراءة سورة البقرة) كما اختاره بعض المشايخ (أو ثلاثة أحزاب) أي ثلاثة أرباع من الجزء  
(أو عشرين آية) يعني وهو أقل المراتب واختاره صاحب الحاوي والمضمرات (ويدعو) أي  
لنفسه (ويسبغ غفرانويه وأقاربه ومعارفه وسائر المسلمين) أي عموما (ثم يأتي الجرة الوسطى  
فيصنع عندها كما صنع عند الأولى) من الرمي والدعاء (قبل إلا أنه لا يتقدم عن يساره كما فعل قبل) أي  
قبل ذلك في الجرة الأولى (لأنه لا يمكن ذلك هنا بل يتركها بين) أي ويعمل إلى يساره كثيرا (واقظ  
بعضهم وينحدر ذات اليسار) أي ينزل إلى جهة يساره (عما يلي الوادي ويقف بطن المسيل)  
أي وما يقرب إليه بعد أن الجرة (منقطعا) أي منفصلا (عن أن يصيبه حصى الرمي فيفعل  
جميع ما فعل قبلها من الوقوف والدعاء وغيره ثم يأتي الجرة القصوى) أي البعدى لأنها أقصى  
جدار من مئى وأقرب إلى مكة فإنها خارجة عن حده (وهي جرة العقبة) وهي الأخيرة من  
الجرات في الأيام الثلاثة (فيرميها من بطن الوادي) أي لامن أعلاه (كما رمى اليوم الأول) أي  
بجميع أحكامه (ولا يقف عندها في جميع أيام الرمي للدعاء) أي لاجل ما من شأنه كما قال  
(ويدعو) أي عند الجرة (بلاوقوف) أي في آخره (والوقوف) أي بعد الفراغ من الرمي (عند  
الأول) أي من الجرات الثلاثة (سنة في الأيام كلها ثم الأفضل أن يرمي جرة العقبة راكبا  
وغيرها ماشيا في جميع أيام الرمي) لأنه يعقب الروح إلى الرحل وهذا مختار كثير من المشايخ  
كصاحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم وهو مروى عن أبي يوسف وقال أبو حنيفة ومحمد  
الرمي كله راكبا أفضل كما روى أنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك وفي الظهيرة أطلق استحباب  
المنى إلى الجمار وأعلمه حل فعله صلى الله عليه وسلم على بيان الجواز ورفع الحرج عن الأمة  
أو عذر كما قيل في الطواف والسعي وأما ما ذكره في السكبر من أن هذا هو المروى من فعله صلى  
الله عليه وسلم أيضا في غير جرة العقبة يوم النحر فإنه راكبا وسائر ذلك ماشيا على ما رواه غير  
واحد من أئمة الحديث صحيحا فنهى ببحث لأنه معارض لما سبق فيحتاج إلى الترجيح لعدم إمكان  
الجمع فإنه صلى الله عليه وسلم لم يجمع إلا جرة واحدة اللهم إلا أن يقال أنه رمى يومارا كبا ويوما  
ماشيا والله سبحانه أعلم وأما ما ذكره في مقدمة الغزوى من أنه صلى ركعتين عند الجرات بعد

الدعاء الا في جرة العقبة فانه لا يدعوه ولكن يصلي فليس في المشاهير من الكتب الفقهية ولا في  
الاسانيد المروية

• (فصل ثم اذا فرغ من الرمي) أي في اليوم الثاني (رجع الى منزله) أي ان لم يكن له صاحب في غير  
رسوله فانه أنسب بفعله صلى الله عليه وسلم ولم يعمل هذا عمل قول الكرماني ولا يمنع على شيء بل  
يرجع الى منزله (ويستتئذ بالليل) أي أكثرها (إعني) لانه سنة عندنا واجب عند الشافعي  
وتسمى هذه الليلة ليلة النفر الأول (فإذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من أيام الرمي) أي  
والثاني من التشريق والثاني عشر من الشهر (ويسمى يوم النفر الأول) لقوله تعالى فان تعجل  
في يومين فلاثم عليه (رمي الجمار الثلاث بعد الزوال) أي كما في ظاهر الرواية (على الوجه  
الذكر بجميع كيفية) أي في اليوم الحادي عشر (واذا رمي وأراد أن يتقرب في هذا اليوم  
من صفى الى مكة جاز بلا كراهة) أي لما سبق من الآية (وسقط عنه رمي يوم الرابع) أي فلاثم  
عليه ولا جرم له به (والأفضل ان يتيم ويرمي في اليوم الرابع) أي الله صلى الله عليه وسلم ولقوله  
تبارك وتعالى ومن تأخر فلاثم عليه لمن اتقى إشارة الى أن هذا هو الأول من اتقى المولى (وان لم  
يشم) أي لم يرد الإقامة (تفريق قبل غروب الشمس) أي من يومه (فان لم يتقرب حتى غربت الشمس  
يكرمه) أي الخروج في تلك الليلة عند ما لا يجوز وعند الشافعي (ان يتقرب حتى يرمي في الرابع  
ولو تفرس الليل قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع لاشئ عليه) أي من الجزاء وانما يكرمه كما  
سبق (وقد أساء) أي تركه السنة ولا يلزمه رمي اليوم الرابع في ظاهر الرواية نص عليه محمد  
في الرقيات واليه أشار في الأصل وهو المذكور في المتن وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يلزمه  
الرمي ان لم يتقرب قبل الغروب وليس له ان يتقرب بعده حتى لو تفرس بعد الفجر وبقبل الرمي يلزمه دم  
كما لو تفرس بعد طلوع الفجر وهو قول الأئمة الثلاثة وهو المأدب قوله (وقيل ليس له ان يتقرب بعد  
الغروب فان تفرس دم) أي عند الأئمة الثلاثة ورواية الحسن عن أبي حنيفة (ولو تفرس بعد  
طلوع الفجر قبل الرمي يلزمه الدم اتفاقا)

• (فصل في رمي اليوم الرابع اذا لم يتقرب وطلع العجر من اليوم الرابع من أيام الرمي وهو الثالث  
عشر من الشهر) وهو آخر أيام التشريق (ويسمى يوم النفر الثاني) لقوله تعالى ومن تأخر أي  
في يومين فلاثم عليه (وجب عليه الرمي في يومه ذلك فيرمي الجمار الثلاث بعد الزوال كما رمي) لما  
عليه الجمهور (فان رمي قبل الزوال في هذا اليوم صح مع الكراهة) أي عند خلافه سما  
ولغيرهما ثم وجه الكراهة بخلافه السنة وكانه رضى الله عنه حل فله صلى الله عليه وسلم على  
ان الأفضل قتائل (وان لم يرم حتى غربت الشمس فان وقت الرمي) أي اداءه وقضائه (وتعين  
الدم) أي الا اذا كان قوته عن عذر (واذا أراد ان يتقرب معه حصاد فقه الى غيره ان احتاج)  
أي غيره اليه (والانفطار هو في موضع طاهر) أي خشية تنجس باعتبار كان المناسب ذكر هذه  
القضية في السفر الأول وكذا قوله (ودفعه اليه بنى) أي كما يفعله بعض العوام (ورمى على  
البحر) أي زيادة على العدد المسنون (مكره) أي لمخالفة السنة وأما قول الاوغاني صاحب  
التحفة من انه لو تفرس قبل الرابع رمي حصة يوم الرابع في هذا اليوم أي في اليوم الثالث فانه  
ليس بشئ لان كل بدعة ضلالة هذا وقد روى أبو داود والبيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه

كان يأتي الجمار في الايام الثلاثة بعد يوم النحر ماشيا ذاهبا وراجعا ويخبران النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك قال الطبري في الحديث دلالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم استكمل الايام الثلاثة بنى وبه صرح ابن حزم في مسند جده صلى الله عليه وسلم فقال أقام بهم اليوم النحر وليلة التروية وليلة النحر الاقل ويومه وليلة النحر الثاني ويومه وهذه ايام التشريق وايام منى انتهت ولذا صرح أصحابنا والشافعية بأن الافضل أن يقيم رمي يوم الرابع فانه من باب تكميل العبادة وللذين أحسنوا الحسنى وزيادة

● (فصل في أحكام الرمي وشرائطه وواجباته) هما عطف تفسير لا حكمه وكان حقه أن يقول وأما شرائطه فثلاثة (الاول وقوع الحصى بالجرة) أى متصلا بها (أو قرى منها فلو وقع بعيدا منها لم يجز) والبعده والقرب بحسب العرف ولذا قال في الفتح فلو وقعت بحيث يقال فيه ليس بقريب منه ولا بعيدا فلما ظهر أنه لا يجوز رأى احتياطا (وقدر القريب بثلاثة أذرع والبعيد بما فوقها) وهذا القول مأثورة في الكبير عن بعض المناسك من ان الفاصل بين القريب والبعيد قدر ثلاثة أذرع فمادون ثلاثة أذرع قريب ~~وكذا~~ الثلاثة قريب ثم قال وعبر بعضهم فقال القريب قدر ذراع ونحوه وأما ما ذكره هنا بقوله (وقيل القريب مادون الثلاثة ولو وقف الحصى على الشاخص) أى اطراف الميل الذي هو علامة للجرة (أجزاء) (ولو وقف على قمة الشاخص ولم ينزل عنه فالظاهر أنه لا يجوز به للبعد) كافي النجدة بناء على ما ذكره من ان محل الرمي هو الموضع الذي عليه الشاخص وما حوله لا الشاخص ثم اعلم ان مقام الرامي بحيث يرى موضع حصاه على ما في الهداية قال في الفتح وما قدر بجمعة اذرع في رواية الحسن فذلك تقدير أقل ما يكون بينه وبين المكان في المسنون انتهى والحاصل انه يعتبر في ذلك كله مكان وقوع الجرة لا مكان الرامي حتى لو رماها من بعيد فوقت الحصاة عند الجرة أو بقربها أجزأه وان لم يقع كذلك لم يجزه على ما في البدائع ولو سقطت حصاة من يده عند الجرة يأخذ حصاة من غير حصى الجرة فيرميها مكانها وان أخذ من حصى الجرة أجزأه وقد أساء كذا ذكره ولا بد أن يفتى بما اذا اخلطت الجرة بالقاطعة بسائر الجرات وأما اذا عرفت بعينها وأخذها ورماها فلا بأس (الثاني الرمي) أى دون الوضع وال طرح (فلو وضعها لم يجز) لانه لا يسمى رميا (ولو طرحها جاز) لانه نوع رمي (ويكره) لانه تارة للسنة (الثالث وقوع الحصى في المرمى بالفعل) أى حقيقة (فلو وقعت على ظهر رجل أو حمل وثبت عليه حتى طرحها الحامل لم يجز) أى وكان عليه أعادتها (وكذا) أى لم يجز (لو أخذها الحامل ووضعها) لانه حصل الوضع بفعل غير الرامي فكذلك لو أخذها ورماها أو طرحها (ولو سقطت عنه بنفسها) أى من غير تحريك أحد لها (في سفتها) بفتح تين أى في طريقها (ذلك عند الجرة أجزأه) أى نظر الى مقصده الاول وان أخطا الطريق فتأمل (وان لم يدر انما وقعت في المرمى بنفسها أو بتفرض من وقعت عليه وتحريكه فقبضه اختلاف) أى في جوازه وعدمه (والاحتياط أن يعيده) أى يخرجها عن الخلاف (وكذا لو رمي وشك في وقوعها أو وقعها) فالاحتياط ان يعيده وهذا كله ذكره الكرماني (الرابع تقريظ الرميات) أى السبعة (فلو رمي بسبع حصيات جملة) أى دفعة واحدة (لم يجزه الا عن حصاة واحدة) لان المنصوص عليه

تفرق الافعال لاعين الحسنيات فاذا اتى بعمل واحد لا يكون الاعن حصاة واحدة لانها راجعة  
في ضمن الجملة وكان القياس لا يجوز له عن واحدة ايضا ومع هذا ينبغي ان يكون مكروها مخالفا لفته  
السنة وفي الكرماني اذا وقعت متفرقة على مواضع الجرات جاز كما لو جمع بين اسواط الحد بضربة  
واحدة وان وقعت على مكان واحد لا يجوز وقال مالك والشافعي وأحمد لا يجوز له الاعن حصاة  
واحدة كيفما كان لانه مأمور بالرمي بسبع مرات قال في الكبير والذي في المشاهير من  
كتب أصحابنا الاطلاق في عدم الجواز كما هو قول الثلاثة لما قلنا من الهداية وغيرها انتهى  
وفيه ان ما ذكره من الهداية هو مطلق قابل للتقييد بل فيه ما يفيد التأييد حيث قال ولوروى  
بسبع أو أكثر جملة واحدة فهي واحدة في الزمة ست سواها انتهى ولا ينبغي ان قوله جملة  
واحدة اذا حمل على حقيقة من الوحدة او لا و آخر فلا يخبر عليه ولا خلاف فيه وانما الكلام  
اذا رمي جملة واحدة ووقعت متفرقة فانه يحصل به تفرق الافعال في الجملة كما قال الكرماني  
بالجمع بين الاسواط في الحد بضربة واحدة اذا وقعت في اجراء الاعضاء متفرقة وهذا قياس  
ظاهر ومنكره مكابر مع ان عبارة القوم مطلقة وهذه مقيدة بخلاف كلام الائمة الثلاثة فانهم  
صرحوا بعدم الحكم عندهم حيث قالوا كيفما كان فتأمل في هذا البرهان ثم اغرب  
المصنف حيث قال ولان بالرمي لا تقع الامتفرقة وانما تقع مجمعة اذا وضعها فقولهم اذا رمي  
بسبع فهي واحدة ظاهري في عدم الجواز كيفما كانا انتهى وغرابة لا تخفى لان قوله لا يقع  
الرمي الامتفرقا مناقض لقولهم اذا رمي بسبع فهي واحدة ولان الكلام في الرمي لافي  
الوضع لانه لا يجوز بالاخلاف ثم قال ويؤيد ذلك بما عل به صاحب البدائع قوله فان رمي  
بسبع فهي عن واحدة لان التوفيق ورد بتفريق الرميات فوجب اعتباره وانتهى وفيه انه  
اعتبر تفريقه آخر كما ان التوفيق ورد في الحد بتفريق الضربات حقيقة ثم اعتبر تفريقها  
بجواز افعوله وهذا سر يخفى في رد ماني الكرماني مردود عليه اذ ليس بصريح ولا بتلويح بل يؤخذ  
منه ما حققه الكرماني بالتفريق وأما ما نسب به الى الغاية من انه لوروى بسبع حصيات جملة واحدة  
دفعه واحدة لا يجوز له عند الائمة الاربعة فهو محمول على ان كلام الرمي والوقوع وقع دفعة  
واحدة كما أشار اليه بالجمع بين قوله جملة واحدة ودفعه واحدة ثم هذا التفصيل في كلام  
الكرماني لا ينافي ما ذكره في الغاية قال في المحيط والبدائع والوبري هي واحدة من غير تفصيل  
وروجه انه جمع في موضع فيه تفرق فانه مدفوع بانه تفرق بعد جمع فالنظر الى آخر الامر  
لا الى اوله كما اذا وقعت الجرة فوق بغير ثم سقطت الى المرمى وهو كذلك في هذا المعنى ثم قال  
صاحب الغاية وقال في شرح البضاري قال أبو حنيفة يجوز له وتلقه باطل أي على الاطلاق وجمع  
عند التقييد والتفصيل ففيه تأييد لكلام الكرماني حيث نسب الى الامام ولو وقع الخطأ من  
جهة الاطلاق في مقام تفصيل المرام (ولوروى بحصاتين أحدهما عن نفسه والاخرى عن غيره  
جاز وبكره) أي تركه السنة فانه ينبغي ان يرى السبعة عن نفسه أو لا ثم يرميها عن غيره نيابة  
وعبارته موحدة انه لورماهما جملة جاز فان صح هذا متقولا فهو يؤيد الكرماني لكن لا بد من  
ان يقيّد بوقوعه ما متفرقين ومع هذا فعمل هذه المسئلة ان تذكر بعد قوله (الخامس ان يرى  
بنفسه فلا يجوز النيابة عند القدرة ويجوز عند العذر فالوروى عن مريض) أي لا يستطيع الرمي

(بأمره أو مغمى عليه ولو بغير أمره أو صبي) غير مبرز (أو مجنون جاز والافضل ان توضع الحصى في أكفهم فيرمونها) أي رفقاً بهم وأما عبارته في الكبير ومن كان مريضاً أو مغمى عليه لا يستطیع الرمي توضع الحصى في يده فيرمي بها وان رمى عنه غيره بأمره جاز والاول افضل فغير صحيحة لان الرمي عن المريض بغير أمره لا يجوز كما ذكره هنا بخلاف المغمى عليه فإنه ليس له شعور أصلاً والمريض له شعور في الجملة قابل لان ينيبه ويطلب الاذن منه ثم المريض ليس على اطلاقه ففي الحاوي عن المتقي عن محمد اذا كان المريض بحيث يصلي جالساً رمى عنه ولا شيء عليه انتهى ولعل وجهه انه اذا كان يصلي قائماً فله القدرة على حضور المرمى راكباً ومجولاً فلا يجوز النيابة عنه فتعبير المصنف عن هذا القول بقوله (قيل في حد المريض ان يصير بحيث يصلي جالساً) ليس في محله لانه مشعر بان هذا ضعيف وان الصحيح هو اطلاق المريض والاحال أنه ليس كذلك ويؤيده ما ذكرناه في المبسوط والمريض الذي لا يستطیع رمي الجمار توضع الحصى في كفه حتى يرمي بها وان رمى عنه اجزاء بمنزلة المغمى عليه انتهى ولا شبهة ان كل مريض لا يتصور ان يجعل كالمغمى عليه وفي الغاية ثم المريض والمعتوه والمغمى عليه والاصبي توضع الحصى في أكفهم فيرمونها أو يرمونها بكفهم أو يرمي عنهم ويجزئهم ذلك ولابعاد ولا فدية عليهم وان لم يرموا الا المريض انتهى وهذا تفصيل حسن كما لا يخفى (السادس أن يكون الحصى من جنس الارض) أي وان لم يطلق عليه اسم الحصى اذا كان من اجزاء الارض (فيجوز بالجر) أي ولو كان كبيراً (والمدر وقلق الأجر) أي كسره وقطعه واللبن بالاولى فليس ذكر الأجر للاحتراز (والطين) أي التراب المخلوط بالماء لكن الظاهر أن يكون التراب أغلظ (والنورة) وهي الجص (والمغرة) وهي الطين الأحمر المسمى بالارمني (والمخ الجبلي) أي لا البحري لان غالب اجزائه الماء المالح (والسحل والكبريت والزرنج والمراسنج وقبضة من تراب والاحجار النفيسة كالزبرجد والزمر ذو البلخس والبور والعميق واختلاف في الدقايق والفيروزج) قال ابن الهمام في شرح الهداية وظاهر الاطلاق جواز الرمي بها لانهم ما من اجزاء الارض وفيه ما خلاف منعه الشارحون وغيرهم واجازة بعضهم وعن ذكر الجواز الفارسي في منسكه انتهى وكذا الزيلعي وعن ذكر عدم الجواز السكاكي في شرحه على ما ذكره المصنف عنهم (والافضل أن يرمي بالاحجار) أي الصغار المسماة بالحصى (ولا يجوز بمساك من جنس الارض كالذهب والفضة واللؤلؤ والعنبر والمرجان) زاد في الكبير والجواهر وهو غفلة عما سبق من جواز الاحجار البقية (والخشب) أي لانه وان كان من جنس الارض لكنه يرمد كما ان المعدني يذاب (والبعرة) لكن في العقول للامام المحبوبي ولورمي في موضع الرمي بالبعرات مكان الجرات يجوز ولورمي بالجواهر واللائي والذهب والفضة لا يجوز والفرق ان رمي الجمار عرف بخلاف القياس ورمي البعرات في معناه لانه يقصده رمي الشيطان والاستخفاف به وليس في رمي الجواهر ما ذكرنا من المعنى فلا يجوز انتهى وهو معنى دقيق لا يخفى لكن الجمهور انظروا الى ان الوارد هو الحصى فيشمل جميع جنس الارض في المعنى فباله باشارات الصوفية أشبه في المبسوط ولذا قال في المبسوط وبعض المتقشفة يقولون انه لو رمى بالبعرة اجزاء لان المقصود اهانة الشيطان وذاب يحصل بالبعرة واسمنا نقول بهذا (السابع الوقت) وقد تقدم بيان

[illegible]

كم الكل) فانه رمى كل واحد قبا كثيرا انتهى كلام محمد وقال في الفتح وهذا صريح في الخلاف (ولورمى أكثر من سبعة يكره) أى اذا رماه عن قصد وما اذا شك في السابع وربما يتبين انه الثامن فانه لا يضره ذلك هذا وقد ناقضه في الكبير بقوله ولورمى بأكثر من السبع لا يضره (وأما واجبات الحج فعدة من واجبات الرمي غير ظاهري (والقضاء في الوقت مع الجابر) بينهما من واجبات الحج فعدة من واجبات الرمي غير ظاهري (والقضاء في الوقت مع الجابر) وهذا أيضا قد علم من الشرط السابع وهو الوقت الشامل للاداء والقضاء والحاصل ان الرمي هو من واجبات الحج اما اداء أو قضاء فاذا فات وقتها تعين الدم لترك الرمي اتفاقا والله أعلم

\*(فصل في مكرهاته)\* الرمي بعد الزوال في يوم النحر (أى اتفاقا قبل اجاعا) وقبلة في سائر الايام) أى كما في بعض الروايات الضعيفة والصحيح انه لا يصح قبل الزوال في اليومين المتوسطين ويكره في اليوم الرابع عند الامام خلافا له ما حيث لا يصح قبل الزوال في ذلك اليوم أيضا عندهما (وبالجحر الكبير) أى سواء رمى به كبيرا أو رمى به مكسورا (وحصى المسجد والجرة والنخس) كما تقدم (والزيادة على العدد) أى على السبع كما سبق (وترك الجهة المسنونة والقيام به بقربه) وهو المقدرا المسنون كما ذكر (وترك الترتيب) أى بين الجرات على قول (وطرح الحصى)

\*(فصل في النفرة)\* أى الخروج من منى والرجوع الى مكة (واذا فرغ من الرمي وأراد أن ينفر الى مكة في النفرة الاولى أو الثانية) على ما سبق بيانها (توجه الى مكة واذا وصل المحصب) بفتح الصاد المشددة (وهو الابطج) ويسمى الحصباء والبطحاء والخيف قيل هو موضع بين مكة ومنى وهو الى منى أقرب وهذا غير صحيح والمعتمد ما ذكره غيره انه بقضاء مكة وسبق بيان حده (فالسنة ان ينزل به ولو ساعة ويدعو أو يقف على راحلته ويدعو) أى بناء على اختلاف الروايات ففي البحر الزاخر والينابيع والمضمرات وقف فيه ساعة على راحلته يدعو وقال شمس الأئمة المرحضى وصاحب الهداية والكافي وغيرهم ان النزول به سنة عند نوافل تركه بلا عذر يصير مسيئا وكذا عند الشافعي وغيرهم انه يستحب وقال القاضى عياض انه يستحب عند جميع العلماء (والأفضل ان يصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويهجع هجعة ثم يدخل مكة) كما صرح به ابن الهمام والطرابلسي وهذا صريح في انه ينقر من منى قبل ادائه صلاة الظهر وبه صرح بعض الشافعية أيضا لكنه خلاف ما تقدم من استحباب تقديم الظهر على الرمي مطلقا وفي القاموس التحصيب هو النوم بالمحصب الشعب الذى يخرج منه الى الابطج ساعة من الليل (وحد المحصب) أى على الصحيح (ما بين الجبل الذى عنده مقابر مكة والجبل الذى يقابلها مصعدا) أى حال كونك ساثرا الى جهة الاعلى (فى الشق الايسر) وأنت ذاهب الى منى مرتفعاً عن بطن الوادى وليس المقبرة من المحصب ولوترك النزول) أى وما فى حكمه من الوقوف (بالمحصب يصير مسيئا) أى ان كان بلا عذر وفى السراجية واذا مضت أيام التشريق فانهم يعتمرون ماشاءوا بنية أنفسهم وآبائهم واخوانهم انتهى وينبغي ان لا يخرج من مكة حتى يحتم القرآن فان ذلك مستحب فى المساجد الثلاثة وفى مهبط الوحى أكدوا ثم والله أعلم

بفتحين وهو الرجوع ويسمى طواف الوداع (هو واجب على الحاج الاتقي) أي دون المكي  
والميتاق والمراد به (المفرد) لقوله (والمتمتع والقارن ولا يجب على المعتمر) أي ولو كان آتيا  
(ولاعلى أهل مكة) حقيقة أو حكما كما سيأتي (والحرم) كاهل منى (والحل) كالوادى والمنطق  
وجدة واحدة (والمواقيت) أي المعبنة للأقافين (وقانت الحج والمحصر) أي في الحج (والمحزون  
والصبي) لعدم تكليفهما (والخائض والنساء) لعذرهما (ومن نوى الإقامة الابدية) أي  
الاستيطان (بمكة قبل حل النحر الاول من أهل الاتقي) لكن قال أبو يوسف إن أحب للمكي أي  
ومن في معناه لانه وضع نطم أفعال الحج (وشرايط جنته أصل بنية الطواف لا التعيين) أي  
لانه من الصدر اذا وقع في محله لقوله (وان يكون بعد طواف الزيارة) وهذا بيان وقته الذي هو  
شرط صحة وقوعه عنه كما سيأتي (وانبان أكثره وكونه بالبيت) كلاهما من أركان طواف  
الطواف لانهم اشترطانه ولان لهما خصوصية بهذا الطواف (وأما رقبته فأوله بعد طواف  
الزيارة فلو طاف بعد الزيارة طوافا) أي أي طواف كان (يكون عن الصدر) أي يقع عنه سواء  
نواه أم لا (ولو في يوم النحر) أي وان وقع في أول أيام الحرمع انه بقي من أفعال الحج أشياء وشغل  
الوداع هو القراع من الاعمال (ولا آخره) كما سرح به في الفتح أي الى آخره وفي حق الوجوب  
(فلو أتى به ولو بعد سنة يكون أداء لاقضاء) ففي البدائع ويجوز في أيام النحر وبهدها ويكون  
اداء لاقضاء حتى لو طاف طواف الصدر ثم أطال الإقامة بمكة ولم يتخذها دارا جاز طوافه وان  
أقام سنة بعد الطواف الا ان الأفضل أن يكون طوافه عند الصدر ولا يلزمه بالتأخير عن  
أيام النحر شي بالاجماع (ويستحب أن يجعله) أي طواف الصدر (آخر طوافه عند السفر) أي  
واقعا عند العزم على خروجه وارادة مباشرة سفره كما هو واجب عند الشافعي وليس المأمي  
أن يجعله آخر طوافه بأن لا يطرف بعده ولو استمر في مكة الى حين سفره ففي البدائع عن أبي  
حنيفة انه قال ينبغي للانسان اذا أراد السفر أن يطوف طواف الصدر حين يريد أن يشرأى  
من مكة وهذا بيان الوقت المستحب لبيان أصل الوقت وعن أبي يوسف والحسن اذا اشتغل  
بعده بمكة يعيده وعن أبي حنيفة اذا طاف للصدر ثم أقام الى العشاء قال أحب الى أن يعاوف  
طوافا آخر ثم لا يكون بين طوافه ونفقه حائل (ولو أقام) أي تأخر (بهده) أي بعد طوافه  
(ولو أياما) أي ثلاثة ليصح قوله (أو أكثر فلا بأس) وفيه انه اذا كان خلاف المستحب فلا  
يقال له لا بأس ولذا قال (والأفضل ان يعيده) أي ليقع مستحبيا (ولا يقطع) هذا الطواف (عنه)  
أي عن الحاج الاتقي (هذا الطواف بنية الإقامة) سواء بعد النحر الاول أو قبله (ولو سيقن)  
أي ولو كانت مدة الإقامة سنين كثيرة (ويستحب بنية الاستيطان) وهو جعل المكان وطنا يتخذه  
دارا ليريد الخروج عنه بلا عود (بمكة أو بما سواه) أي من أما كن الحرم أو الحل فيمادون  
المقات (ان نواه) أي الاستيطان (قبل حل النحر الاول) أي قبل أن يحل الخروج من منى وهو  
اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الروال وهذا بالاتفاق (ولو نواه بعده لا يقطع) أي عنه في قول  
أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يقطع عنه في الحلين الا اذا شرع فيه (وان نوى) أي  
الاستيطان (قبل النحر ثم ريد الخروج) أي ظهر له في رأيه الخروج فليس سفر وعدم الاستيطان  
(لم يجب) أي طواف الصدر حينئذ (كالمكي اذا خرج) أي أراد الخروج (لا يجب عليه) أي

« (فنه سل ) ومن خرج ولم يذنه ) أى طواف الصدر ( يجب عليه العود بالأحرام ) لأنه لا يشترط وقوعه حال الأحرام من أصله فبطوفه ( مالم يجاوز الميقات ) قيدته بقوله يجب لالتقوله بالأحرام ولذا قال ( فان جاوز لم يجب الرجوع ويجب الدم ) أى دفعا للخرج عنه مع النفع للمساكين به لما سبأقى ( وان عاد ) أى ولو بقصد طواف الصدر واسقاط الدم عنه ( فعليه الأحرام بعسرة أو رج ) أى لا تكون طواف الصدر حينئذ لا يصح بالأحرام لما سبق بل لاجل ان كل من أراد دخول الحرم يجب عليه الأحرام بإحدى النسكين ( فان رجع ) أى بالأحرام ( بدأ بطواف العمرة ) لكونه الأقوى ( ثم بالصدر ) كما فى البدائع وغيره ( ولا شئ عليه ) أى من الدم والصدقة لستوط ما وجب عليه بالعود ( بالتأخير ) أى عن زمانه وأما قوله فى الكبير عن مكانه فمسمى بانه ( ويكون مسيئا ) كما شرح به الطحاوى لكن قيد ان ترك الاستحباب ليس فيه اساءة بل ترك السنة ولعل الطحاوى ذهب الى ان السنة أن يقع طواف الصدر قبل خروجه ويستحب أن يقع فى آخر أحيائه فلا ينافى ما قالوا ولا آخره ( والاولى ) أى كما قالوا ( أن لا يرجع بعد المجاوزة ويثبت دما لانه ) أى عدم رجوعه وبعث دمه ( أنفع للفقراء ) أى من حيث انتفاعهم بالدم ( وأيسر عليه ) من جهة السهولة وعدم المشقة مع فوت وقت الفضيلة ( واذا طهرت الحائض قبل أن تفارق بنيان مكة يلزمها طواف الصدر وان باوزت ) أى جدران مكة ( ثم طهرت لم يلزمها ) أى الطواف أو العود لانها حين خرجت من العمران صارت مسافرة بدليل جواز القصر فلا يلزمها العود ولا الدم ( ولو طهرت فى أقل من عشرة ) أى ولو بعضى العادة ( فلم تغتسل ولم يذهب وقت صلاة ) أى حينئذ ( حتى خرجت من مكة لم يلزمها العود ) أى من البنيان لانها حين خرجت حائضا حكم بخلاف ما اذا اغتسلت أو ذهب وقت صلاة فانه يلزمها العود للطواف **وكذا** اذا طهرت بعد عشر ( ولو خرجت ) أى من البنيان ( وهى حائض ثم طهرت ) أى سواء اغتسلت أم لا وقوله فى الكبير ثم اغتسلت قيد اتفاقى ( فرجعت الى مكة ) أى مع انه لا يجب عليه العود ولكن عادت باختيارها ( قبل مجاوزة الميقات لزمها الطواف ) لانه يعودها صارت كأنهم لم يخرج ( والنفساء كالحائض ) أى فى هذا الحكم ( واپس على الخارج الى التمتع ) أى مثلا من مواضع الحرم ( وداع ) أى طواف له خلافا للنورى فانه اذا أراد الخروج من الحرم مطلقا سواء قصد الاتفاق أو لا بأسره بطواف الصدر تعظيما للحرم كما ان الداخل للحرم من أهل الاتفاق مطلقا ومن أهل الميقات عند ارادة أحد النسكين يجب عليه الأحرام

« ( فصل فى صفة طواف الوداع ) » أى كيفيته عند ارادة الرجوع الى أهله ( واذا دخل المسجد بدأ بالخروج الاسود ) أى بعد النية ( قيدته ) أى على ما سبق ( ثم يطوف سبعا ) المشهور على السنة بالفتح بدون التاء ولا يظهر وجهه فانه لو أريد به عددا لاشواط لقل سبعة اللهم الآن يقال سبع مرار ويكون المعنى بقوله يطوف يدور فى القاموس الاسبوع وعن الايام والسبوع بضعهما وطاف بالبيت سبعا وأسبوعا وسبوعا وفى النهاية طاف بالبيت أسبوعا أى سبع مرات ومنه الاسبوع للايام السبعة ويقال سبوع انتهى وأما ما بدأ به العامة سبعا بالضم فلامعنى له لانه جزء من اجزائه السبعة كل ربع والثمن والعشر ونحوها ( بلارمل ولا اضطباع ولا سعى بعده ) لان

التفل به هذه الثلاثة غير مشروع (ثم يصلي ركعتين) أى في غير الوقت المكروه (خلفه المقام أو غيره) أى من المسجد الحرام (ثم يأتي زمزم فيشرب منه) أى مستقبل البيت الحرام قائماً أو قاعداً ويتطلع منه ويتنفس ثلاثاً ويرفع بصره في كل مرة ويُنظر إلى البيت ثلاثاً في أول كل مرة  
 بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وفي المرة الأخيرة اللهم إلى أسألك رزقا واسعا  
 وعالما نافعاً وشفا من كل داء (ويصحب) أى من مائه (على رأسه ووجهه وجسده) أى ما يربده  
 اغتسله (ويستقي بنفسه) أى من الماء من غير أن يستعين بأحد أن قد وعى عليه (ثم يأتي  
 الملتزم) أى ويدعو فيه (ويأتي الباب) أى باب الكعبة (ويقبل أفتحة ويدعو ويدخل البيت  
 أن تيسر) أى حيث تملك فيه أنه يثافي خروجه عقيب طوافه فوراً كما أنه لو صلى العشاء مثلاً  
 بعد طوافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو المشهور من الروايات وقيل يرجع بعد صلاة الطواف  
 إلى الملتزم ثم يأتي زمزم ثم ينصرف منها إلى الأول أصح كما صرح به الكرماني والزبلي ويؤيده  
 ما في البدائع من أن الكرخي ذكر أن عند أبي حنيفة إذا فرغ من الطواف يأتي المقام فيصلي  
 عنده ركعتين ثم يأتي زمزم فيشرب من مائها ويصحب على وجهه ورأسه ثم يأتي الملتزم انتهى  
 (وصفة الالتزام أن يضع صدره وخطه الأيمن على الجدار ويرفع يده اليمنى إلى عتبة الباب ويتعلق  
 بأستار البيت) أى كلمة أتى بطرف ثوب مولاه (ويثبت بها) هو بمعنى يتعلق (ساعة) أى زماناً  
 قليلاً في العرف (منصرفاً متخذاً داعياً يكما مكبراً مهلاً لمصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم  
 حامداً) أى متباً وشاكراً (ثم يستلم الحجر ويرجع) أى وراءه ما في العين (ووجهه) أو بصره (إلى  
 البيت متباً) أى أن لم يكن بأياً (منحسراً على فراقه حتى يخرج من أسفل المسجد) أى استصحاباً  
 (قبل من باب العمرة) والأصح أنه من باب الضرورة كما عليه عمل العامة ويؤيده ما رواه الترمذي  
 وابن ماجه من أنه صلى الله عليه وسلم وقف على الضرورة وقال والله أنك خير أرض الله وأحب  
 أرض الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت (وقيل) أى في صفة رجوعه (ينصرف ويعشى  
 ويلتفت إلى البيت كالتحزن على فراقه) وهذا أظهر وأبصر على الأكثرية يحصل الجمع بين  
 اختلاف الأدلة والروايات فاسبق من هيئة الرجوع ذكر في الهداية والكافي والجمع وغيرها  
 وقال الطرابلسي وما فعله الناس من الرجوع القهقري بعد الوداع فليس فيه سنة مروية وأثر  
 محكي وقد فعله الأصحاب أى أصحاب المذهب لأنه أن أراد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيه آية  
 قوله وأثر محكي مع أنه صلى الله عليه وسلم قال أصحابي كالجوف بهم اقتديتم أهدبتم وورد  
 عليكم سنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى هذا وقال الزبلي بعد ما ذكره الرجوع وفي  
 ذلك اجلال البيت وتعظيمه وهو واجب التعظيم بكل ما يقدر عليه البشر والعادة جارية به  
 في تعظيم الأكاير والمنكر لذلك مكابراً أقول أن كان المراد به الطرابلسي ففيه اغما يشكر كونه سنة  
 لا كونه جائزاً أو بدعة مستحسنة (والخاتم) وكذا النفساء (تقف عند باب المسجد) أى أي باب  
 أبواب الضرورة وهو الأفضل (وتدعو وتغضي) أى تركب أو تمنى (ويستحب خروجه من التبة  
 السفلى من أسفل مكة) أى أن كان من طريقه (ويصدق عند الخروج بشئ) أى على مساكين  
 الحرم المحترم (ويسير إلى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ليكون ختامه مسكاً ويكون سيره  
 جامعاً بين الحرمين الشريفين وزيارة الله ورسوله المؤذنة بشهادته لله بالوحدانية ولنبيه بالرسالة

ان لم تسبق له الزيارة أو تيسر له الاعادة فان العود أحد

\*(باب القرآن)\*

القران بكسر القاف مصدر بمعنى المقارنة وهو في اللغة الجمع بين الشئين وفي الشرع ما سمي بأق  
بينهما من الجمع المخصوص وهو (أفضل من الافراد) أي بالحج والتمتع والاولى أن يقول أفضل  
من التمتع والافراد لان التمتع عندنا أفضل من الافراد خلافاً للمالك والشافعي حيث قالوا  
ان الافراد أفضل مطلقاً وسيأتي بيانهم او الفرق بينهما (وهو) أي القران (أن يجمع الاتفاقي)  
أي لا المكي والمبقي ليكون قرانه مسنوناً (بين الحج والعمرة) الاولى بين العمرة والحج (متصلاً)  
بأن يؤدى مأمعاً أو مقروناً بكلام موصول (أو منفصلاً) أي بكلام مفصول أو بان أدخل احرام  
الحج على العمرة (قبل أكثر طواف العمرة ولو) أي وان كان انفصاله (من مكة ويؤدى بهما) أي  
وان يؤدى افعال العمرة والحج (في أشهر الحج) بان يقع أكثر طواف العمرة وجميع سبعها  
وسعى الحج فيها ولو تقدم الاحرام وبعض طواف العمرة عليها (وصفته) أي هيئته الاجالية (أن  
يحرم بالعمرة والحج معاً) أو متعاقباً (من الميقات) أي لا بعده وجوباً (أو قبله) أي ولو من ديرة  
أهله (وهو الافضل) أي بان قدر عليه الا ان تقدمه على الميقات الزماني مكرهه مطلقاً (ويقول  
الله اني أريد العمرة والحج فيسرهما لي) أي سهلها أو وقفتي عليها (وتقبلهما مني فويت  
العمرة والحج وأحرمت بهما) الله تعالى لبك بعمرة وجمعة الى آخره) الاولى أن يقول لبك الخ ثم  
يقول لبك بعمرة وجمعة (وبعد العمرة على الحج في النية والتلبية والدعاء) أي المذكور  
(استمهاً) أي لمراعاة سبق فعله اذ يكون بمنزلة السنة القبلية في الصبح (وان قدم الحج في الذكر)  
أي في ذكره في النية وغيرها (جاز) أي نظر الى تعظيم الفرض وتقديسه رتبة كما قال تعالى وأتموا  
الحج والعمرة لله مع أن المورود هو الاحصار في الاعتماد (وان قدمه احراماً) أي بأن أدخل  
احرام العمرة على احرام الحج (كره) لانه خلاف السنة (ولو اكتفى بالنية) أي فيها (ولم  
يذكرهما في التلبية) وكذا في الدعاء (جاز) لكنه خلاف الاولى لقوله (ويستحب ذكرهما  
فيها اول مرة) أي لما ورد من السنة (ولو كان نسكاً) أي حجه وعرته (عن الغير) أي عن غيره  
كما في نسخة (يقول الله اني أريد العمرة والحج عن فلان) أو العمرة عن فلان والحج عن فلان  
(وأحرمت بهما الله تعالى) أي عنه كما في نسخة أو عنهما

\*(فصل في شرائط صحة القران)\* كان يكفي أن يقول شرائط القران فان المشروط لا يتحقق  
صحته بدون الشرط (الاول أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره) وهو أربعة أشواط  
صحبة (فلو أحرم به بعد أكثر طوافها لم يكن قارناً) أي شرعياً وان كان قارناً لغوياً ثم ان طاف  
في أشهر الحج يكون متمتعاً وان طاف قبلها لا يكون قارناً ولا متمتعاً (الثاني أن يحرم بالحج قبل  
انقضاء العمرة) أي بالجماع قبل طوافها فلو أحرم بعمرة فافسدها ثم أدخل عليها الحج لا يصير قارناً  
ولا متمتعاً وجمته صحبة يلزمه فعلها وعرته فاسدة يجب عليه مضيقها وقضاؤها (الثالث أن يطوف  
للعمرة كله) بالنصب أي كل طوافه (او أكثره قبل الوقوف بعرفة) أي في وقته وفي رواية قبل  
التوجه اليها والصحيح انه لا يصير انضاجاً مجرد التوجه الى عرفة حتى يقف بها على ما ذهب صاحب  
الهداية والكافي وهو ظاهر الرواية وهو الاستحسان وفي رواية الحسن والطحاوي عن ابي

حنفية يصير رافضيا بمجرد التوجه الى عرفات وهو القياس وفي النسخ والصحيح ظاهر الرواية  
 أقول ويمكن الجمع ان يكون الرقص بالتوجه والارتقاء بنفسه بقصد الوقوف وغرة الخلاف فيما  
 اذا توجه الى عرفته ثم بدله فرجع من الطريق قبل الوقوف بعرفة قطاف لعمرته وسعى لها  
 ثم وقف بعرفة هل يكون قارنا جواب ظاهر الرواية يكون قارنا (فلولم يطاف لها) اي لعمرته  
 كله او اكثره او به - وما طاف اقله كثلثة اشواط (حتى وقض بعرفة بعد الزوال) اي كما صرح به  
 فاضيفان وان اطلق الوقوف من غير قيد كونه بعد الزوال أو قبله في الهداية وغيرها وفي  
 الكافي للعالم لا يصير رافضا لعمرته حتى يقف بعد الزوال وقال ابن الهيثم وهو حق لان  
 ما قبله ليس وقت الوقوف فلولم يطاف بهما في كلولة بقضها وفي السراج الرواح ولو وقف بعرفة قبل  
 الزوال لا يكون رافضا لانه لا عبرة بهذا الوقوف فيرجع الى مكة ويطوف لعمرته فلولم يرجع  
 حتى وقف (ارتفعت عمرته) أي ولولم يغيره رقصه اياها ثم اذا ارتفعت عمرته فعليه عدم رافضيتها  
 وقضاؤها بعد أيام التشريق (وبطل قرانه وسقط عنه دم) أي دم القران للشكر المترتب على  
 نهمة الجمع بين أداء التسكين (ولو طاف أكثره) أي أكثر طواف عمرته (ثم وقف) لم يصير رافضا  
 بالوقوف لانه أتى بالا كثر فبق قارنا فحينئذ (أن الباقى منه) أي من طواف عمرته (فبطل طواف  
 الزيارة) لاستحقاقها في الذمة قبله ولو كان الباقي من الاشواط واجبا وهو دون الاقوى من  
 طواف ركن الحج (الرابع أن يموت من سماع الفساد) أي بالجماع وكذا عن الرقة (فلو أنفدهما  
 بأن جامع قبل الوقوف وقبل أكثر طواف العمرة) وفي بعض النسخ باقتضاء التوبة وهو غير  
 صحيح لما أتى (بطل قرانه وسقط عنه الدم) أي لفسادهما وأما ما ذكره البرجندي من انه ينبغي  
 للقارن أن لا يجمع بين العمرة والحج والانسداد امره بل يخلو في يوم الضرر خطا من وجهين  
 أحدهما ان الفساد مختص في وقوع الجماع قبل الوقوف وثانيهما ان الاحرام لا يفد بالجماع  
 بل يقصد الحج وهذا يجب عليه اتمام أفعاله ثم قضاؤه في عام آخر فتدبر (وان ما قبله) أي الدم  
 (معه يصنع به ما شاء) اما اذا جامع بعد ما طاف لعمرته أربعة اشواط فسد حجه ودون عمرته وسقط  
 عنه دم القران (الخامس ان يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر الحج فان طاف الاكثر قبل  
 الاشهر لم يصير قارنا وان طاف الاقل قبلها أو أكثره فيها كان قارنا) وهذا بحسب الظاهر يتأني  
 ما في التنازلية وجل جمع بين حجة وعمره ثم قدم مكة وطاف لعمرته في شهر رمضان كان قارنا  
 ولكن لا هدى عليه قال المحقق ابن الهمام وهل يشترط في القران ان يفعل أكثر اشواط العمرة  
 في أشهر الحج ذكرني الخطيب انه لا يشترط وكأنه مستند في ذلك الى ما روى عن محمد بن أسرم بهما  
 ثم قدم مكة وطاف لعمرته في رمضان انه قارن ولا هدى عليه قال انه غير مستلزم لذلك وان  
 الحق اشتراط فعل أكثر العمرة في أشهر الحج لانه المتنع بالعمرة الى الحج في أشهر الحج ووجوب  
 الشكر بالدم ما كان الانعزال للعمرة فيها ثم الحج فيها وهذا في القران كما في المتنع قال وما روى  
 عن محمد بن ابيه القارن بالمعنى اللغوي اذ لا شك في انه قرن أي جمع ألا ترى انه نفي لازم القران  
 بالمعنى الشرعي المأذون فيه وهو لزوم الدم ونفي اللازم الشرعي نفي المزوم الشرعي انتهى والذي  
 يظهر لي انه قارن بالمعنى الشرعي أيضا كما هو المتبادر ومن اطلاق قول محمد وغيره انه قارن  
 وبديل انه اذا ارتكب محظورا يتعد عليه الجزاء وغاية ما انه ليس عليه هدى شكر لان أداء

لم يقع على الوجه المسمون المقر في الشريعة من ايقاع أكثر العمرة في الأشهر فانه من وجبه  
في حكم من أفرد بعمره في غير الأشهر ثم أفرد بالحج فانه ليس يقارن اجتماعاً (السادس أن يكون  
آفاقاً ولو حكماً فلا قران للمكي) أي الحقيقي (الأدخول إلى الآفاق قبل أشهر الحج قبل ولو فيها  
فيصير منه القران لصبر ورنه آفاقاً حكماً) أي كما انه لا يجوز القران لآفاقاً إذا دخل مكة  
وضار من أهلها حكماً هذا وفيه ان اشتراط الآفاق انما هو للقران المسمون لاصحة عقد الحج  
والعمره وكذا تقديم العمره على الحج في الأشهر كما تقدم والله أعلم (السابع عدم فوات الحج  
فلو فاته لم يكن قارناً وسقط الدم) وفي هذه شرط لصحة القران مسامحة لا تخفى

\*(فصل) أي فيما لا يشترط فيه (ولا يشترط لصحة القران عدم الامام) وهو النزول بأهله محرماً  
كان أو حالاً فهو على نوعين الامام صحيح مبطل كما في التمتع إذا لم بأهله بعد عمرته والامام فاسد  
غير مبطل كما في القارن فإذا عرفت هذا (فيصح) أي القران ولا يسقط عنه دمه (من كوفي رجع  
إلى أهله بعد طواف العمره) أي في أشهر الحج ثم عاد إلى مكة لتكون محرماً وان لم بأهله (ومن  
مكي خرج إلى الآفاق) أي ويصح القران من مكي خرج إلى الآفاق ثم عاد إلى مكة فنقرن  
وطاف لغمرته في الأشهر ثم حج من عامه فانه مع كونه لم بأهله صح قرانه لكونه محرماً قال ابن  
الهمام ومقتضى الدليل اشتراط عدم الامام للقران المأذون فيه وأقادم المصنف في التكبير  
وأجاد بقوله وأعلم ان الامام الصحيح المبطل للحكم لا يتصور في حق القارن وأما الامام المفسد  
مع بقاء الاحرام فهو لا يبطل التمتع الذي يشترط فيه عدم الامام فكيف يصح أن يقال انه  
لا يشترط في القران أو يشترط فيه وكيف يصح تصوير مسئلة الكوفي وغيره دليلاً على ذلك لانه لم  
يحصل منه الامام صحيح ويمكن ان يجاب عنه بأنه قد يعتبر الامام الفاسد مانعاً كما في المكي والازم  
القول بصحة تمتع المكي إذا ساق الهدى أو لم يسقه ولكن لم يتحمل من العمره حتى أهل بالحج ولا  
فائل به فهنا أيضاً والاعتبار بالامام القارن المصح قران المكي الخارج إلى الآفاق فضح القول  
بعدم الاشتراط وغيره انتهى والظاهر انه لما كان القران في معنى التمتع والتمتع يشترط فيه عدم  
الامام فثبتوا على انه لا يشترط عدم الامام في القران مع قطع النظر انه يتصور فيه أو لا يتصور  
فتدبر (ولا احرامه) أي ولا يشترط أيضاً احرام القارن (من الميقات) أي كما يتوهم من بعض  
المتون والروايات (فالأحرار هم ما أو بأحدهما بعد الميقات) أي بعد مجاوزته (ولو من مكة) أي  
داخلها (يصير قارناً ولكن مع الاساءة) كان حقه أن يقول لكن مع الحرمة والجزاء إذا أحرم  
بهم جابده لانه يجب عليه ان يحرم بأحدهما من الميقات ومع الاساءة إذا أحرم بأحدهما لانه  
يسن أن يحرم بهما منه (ولا تقديم احرام العمره على الحج) أي على احرامه (فان قدمه عليها)  
بأن أحرم بالحج ثم أحرم بعد ذلك بالعمره فانه يكون قارناً بخلاف الا ان فيه تفصيلاً (فان كان  
أدخلها عليه قبل طواف القدوم يضيق قارناً نفسياً) أي لمخالفته السنة فيكره فعله لان السنة  
تقديم احرام العمره على الحج (وعليه دم الشكر) أي اتفاقاً لانه في الجملة تجمع بين العبادتين ولو  
مع الاساءة (وان كان) أي أدخلها عليه (بعد الشروع فيه) أي بعد شروعه في طواف القدوم  
(ولو شوطاً فهو أكثر اساءة من الاول) أي لانه أخوه غاية التأخير حتى أدخلها بعد شروعه في  
أفعال حجه (وعليه) أي مع هذا (دم شكر) عند شمس الأئمة فبأكل منه (وقيل جبر) وهو قول

صاحب الهداية ونحو الاسلام فلا ياكل منه (ويستحب له رخص العسرة) أى لحالته السنة  
قال ابن الهمام بعد ما ذكر القولين السابقين ويرجع أحدهما وقوله رخص العسرة في هذه  
الصورة مستحب يؤنس به في انه دم شكر (وكذا) أى يستحب له رخص العسرة أيضا لخالفته السنة  
لكنه لا يؤمر بذلك حتماً فان رخصها اقضاها وعليه دم لرفضها وهو دم جبر بلا شك ولولم يرفضها  
يمضى فهو مسمى ويحجب حكمه وهذا كله (ان كان) أى ادخلها عليه (بعد الطواف) أى  
طواف القدوم (أو أكثره) فيلزمه العسرة فان مضى فيه ما جاز وبصر فيه أكثر مما ينبغي  
ادخله اقبل أن يطوف للقدوم وعليه دم بجمعه بينهما اتفاقا لكن اختلفوا أنه دم جبر أو شكر  
فصحح الاول صاحب الهداية واختاره نخل الاسلام وتبعه ما المصنف بقوله (وعليه دم جبر) أى  
كفارة (وقيل شكر) أى دم نكاح وهو قول شمس الاثنية وقاضيجان والمجيبى وصاحب البدائع  
(وان ادخلها بعد الوقوف) أى بعرفة (لم يكن قارنا) لكن يلزمه العسرة ويلزمه رخصها اتفاقا  
(وعليه دم رفضه أو لا) لكن ان رفضه يجب دم لرفضها وعسرة مكائنها وان مضى فيها الجبراء وعليه  
دم جبر فقوله (وعليه رفضه احقاً) أى وجوباً كان حكمه التقديم ثم هذا الادخال السابق (سواء  
أحرم ما قبل الحلق) أى ولو قبل يوم الحصر (أو بعده) أى بعد الحلق (ولو في أيام التشريق)  
وكذا قبل طواف الزيارة وأما إذا أهل بالعسرة بعد الحلق أو بعد الطواف أو بعدهما على ما يدل  
عليه كلام الزبلي حيث قال يجب عليه دم لانه قد جمع بينهما فى الاحرام أو فى بقية الافعال ثم  
قال فان قيل كيف يكون جامعاً بينهما ما هو لم يحرم بالعسرة الا بعد تمام التحلل من احرام الح  
بالحلق وطواف الزيارة فلما قد بقي عليه بهض واجبات الح فيصير جامعاً بينهما ما فعلوا وان لم يكن  
جامعاً بينهما احراماً فيلزمه الدم لذلك ثم قيل لا يرفضها ويمضى فيها كما ذكر فى الاصل وقيل انه  
ليس يعجز على ظاهره وان معنى قوله لا يرفضها أى لا ترفض من غير رفض ككفاية العتابة  
والكفاية وقال فى البحر قال مشايخنا يريد به انه يمضى فى احرام العسرة لاني أفعالها لانه منى  
عن العسرة فى هذه الايام والعسرة عبارة عن الافعال فلا يلزمه رفض احرامها بل رفض أفعالها  
وان مضى فى أفعالها لا مضى عليه لانه اذاها كما التزم قال فى الكبير وقوله لاشئ عليه فيه نظر لما  
صرح هو وغيره ان عليه دم كما سبأنى قلت فيه ان عليه دم لادخال العسرة على الحج لا لافعالها  
فى أيام التشريق فلا اشكال ويحمل عليه ما فى الظهيرية من عدم لزوم الدم سواء طاف لاه  
فى أيام التشريق أو لم يطف والحاصل ان الاصح وجوب الرخص كما نص عليه غير واحد قال أبو  
جعفر الهندوانى ومشايخنا على هذا أى وجوب الرخص فان رفضه افعليه الدم والقضاء وان لم  
يرفض فعليه دم جبر لجمعه بينهما كما فى الفتح والبحر وغيرهما ومنه يعلم مسئلة كثيرة الوقوع  
لاهل مكة وغيرهم انهم قد يعتمرون قبل أن يسعوا للحج فافهم والله أعلم

(فصل فى بيان أداء القرآن اذا دخل) أى القارئ (مكة بدأ بأفعال العسرة وان أخرها  
الاحرام) أى ذكر أو احراماً (في طوافها سبعا ويضطبع) وفى نسخة مضطبع أى فى جميع  
طوافه (ويرمى فى الثلاثة الاول ثم يصلى ركعتين ويسعى بين الصفا والمروة) وهذه أفعال العسرة  
بكمالها الا انه مذموم من التحلل عنها لانه محرماً بالحج معها فيستوقف تحلله على فراغه من  
أفعالها أيضاً وكذا قال (ثم يطوف للقدوم) وهو من سبغ الحج (ويضطبع فيه ويرمى ان قدم

(السعي) أى أراد تنديعه وهذا ما عليه الجمهور ولما قالوا من ان كل طواف بعده سعى فالرمل فيه  
 سنة وقد نص عليه الكرماني حيث قال في باب القران بطواف طواف القدوم ويرمل فيه أيضا  
 لانه طواف بعده سعى وكذا في خزائن الاكمل وانما الرمل في طواف العمرة وطواف القدوم  
 مفردا سكان أو قارنا وأما ما نقله الزيلعي عن الغاية للسروحي من انه اذا كان قارنا لم يرمل  
 في طواف القدوم ان كان رمل في طواف العمرة بخلاف ما عليه الاكثر (ثم يقيم حراما) أى  
 محرما لان أو ان تحمله يوم النحر فان حلق يكون جناية على احرامين لما في المحيط والمتقى عن محمد  
 فان طاف للعمرة ثم حلق فعليه دمان ولا يحل من عمرته بالحلق كالمتمتع اذا ساق الهدى وفرغ  
 من أفعال العمرة وحاق يجب عليه دم ولا يحل بذلك من عمرته (وجع كالمفرد) أى في بقية  
 أفعاله والحاصل ان القارن عليه طوافان وسعيان لكن السنة أن يكونا مرتين كما ذكر من  
 انه يأتي أولاً بطواف العمرة ثم بسعيهما ثم بطواف القدوم ثم بسعي الحج موافقا للعهده صلى الله  
 عليه وسلم (ولو طاف طوافين) أى متواليين متقدمين (وسعى سعيين) أى متأخرين متتابعين  
 أو متعاقبين وكذا الحكيمة فيهما اذا كانا مرتين (للعمره والحج) أى اجمالا (ولم ينو الاول)  
 أى من الطوافين (للعمره والثاني للحج أو نوى على العكس) أى بان نوى الاول للقدوم والثاني  
 للعمرة (أو نوى مطلق الطواف) أى فيهما (ولم يعين فيه) ان هذا هو عين الاول فتأمل فان  
 الطواف العارى عن مطلق النية لا يسمى طوافا في الشريعة نعم لا يلزمه تعيين النية بل مطلقها  
 وبسن التعمين (أو نوى طوافا آخر) أى في الطوافين أو في أحدهما (تطوعا) أى كان ذلك  
 الاخر نفلا أو سنة (أو غيره) أى نذرا أو طواف افاضة أو وداع (يكون الاول للعمرة) أى  
 معتبرا (والثاني للقدوم) أى متعينا (وكره له ذلك) أى ذلك الجمع يخالفه السنة من وجوه كثيرة  
 \* (فصل في هدى القارن والمتمتع) يجب أى اجماعا (على القارن والمتمتع هدى شكرا لما وفقه  
 الله تبارك وتعالى للجمع بين النسكين في أشهر الحج بسفر واحد) وهذا عندنا وهو عند الشافعي  
 دم جبر لما حقق في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (وأذناه) أى أدنى  
 الهدى هنا (شاة) باجماع الفقهاء الا أن الجزور أفضل من البقرة وهى أفضل من الشاة (وكل  
 ما هو أعظم) أى آمن وأأنخم قيمة (فهو أفضل) لصرفه في طريق المولى فالاعلى والاغلى هو  
 الاول (والأفضل لهما) أى للقارن والمتمتع (سوقه معهما ولكل منهما ان يأكل) أى استحبابا  
 (من هديه ويطعم) أى منه (من شاء غنيا أو فقيرا ويستحب) أى اصحاب الضحية (ان يقصدت  
 بالثالث ويطعم الثالث) أى بأن يطبخه ويطعمه (ويدخر) أى يحفظ (الثالث) ذخيرة له ولعالمه  
 (أو يهدي الثالث) أى يعطيه ويهديه لا قربانه وجيرانه وأحبائه ولو كانوا أغنياء وهو يدل  
 من يطعم وان كان ظاهر كلام البداة انه يدل من يدخر (ولا يجب التصديق بشئ منه) أى من  
 هدى المتمتع والقارن (ويسقط) أى وجوب الدم (بالزبح) أى وبالإعطاء أو بالإباحة ولو  
 بالتحلية (فلو سرق بعد الذبح لم يجب غيره وشرايط وجوبه) أى وجوب الهدى (القدرة عليه)  
 أى على عينه أو غنمه وعينه موجودة (وصحة القارن والمتمتع) لما سبق (والعقل) أى على تقدير  
 صحة حج الجنون (والبلوغ) أى لعدم الوجوب على الصبي تميزا أو غيره (والحرية فيجب على  
 المملوك الصوم) لقدوته عليه (لا الهدى) لفقد ملكه الا انه اذا لم يصم يجب عليه في ذمته ان يذبحه

بعد المتق (ويختص) أي جواز ذبحه (بالمكان وهو الحرم) فلا يجوز ذبحه في غيره أملا ولما  
المكان المبنيون في المبوط أن السنة في الهدايا أيام العز من غير أيام الترفكة في  
الأولى انتهى والمظاهر أن المدة أفضل مواضع ممكنة لهذا المعنى (والزمان) أي ويختص  
جواز ذبحه بزمان أيضا (وهو أيام العز) حتى لو ذبح قبله لم يجز ويجوز ذبحه بعد  
أيام العز والتشريع قال ابن الهمام والمراد بالاختصاص بعد في أيام العز من حيث الوجوب  
على قول أبي حنيفة واللاذبح بعدها أبوا إلا أنه نازلة للواجب وقبله لا يجري بالإجماع على  
قوله ما في القبلة كذلك وكونه في أهو السنة عندهما (وأول وقته) أي زمان جواز هذه الدم  
(طلوع العز من يوم العز فلا يجوز قبله) أي اتفاقا (وأخرو من حيث الوجوب) أي عند الإمام  
وكذا من حيث السنة عند صاحبيه وغيرهما من الأئمة (غروب الشمس من آخر أيام العز)  
ولكن أوله أفضل (وفي حق السقوط) أي عن الدمة (لا تأخرو) أي في حق الاعتداد باعتباره  
الزمان إلا أنه مقيّد بالمكان (والوقت المبنون) أي أوله (بعد طلوع الشمس يوم العز ويجب  
أن يكون) أي الذبح (بين الرمي والحلق) أي في حق القارن والمتنع (وبين الذبح) أي ذبح  
الهدايا (في أيام العز) ويجوز بمكة والحرم كله (إلا أنه يكره لما سبق من السنة) (ولومات)  
أي القارن أو المتنع القادر على الهدى (قبل الذبح فعليه الوصية به) أي وجوبه بآدميته من  
الثالث (فإن لم يوص مشط) أي وجوبه على الورثة (وإن تبرع عنه الوارث ص) أي تبرعه  
وسقط وجوبه عنه لكن بناء على الرجا كما في الوصية بالحج وأما قوله في الكبير إذا مات قبل إراقة  
لدم سقط عنه الدم إلا أن يوصي به فبغيره من الثالث أو تبرع عنه الورثة فبغيره من الثالث  
(فصل في بدل الهدى) إذا جاز القارن أو المتنع عن الهدى (أي هدى القارن أو المتنع) (بأن لم  
يكن في ملكه ففصل) أي مال زائد (عن كفاف) أي ما يكفي من انطلق في كفاية المعيشة (فقد  
ما يستقرى به الدم) أي من القود والعروض (ولاهو) أي الدم أو الهدى بعينه (في ملكه)  
وسبق في آخر الفصل تمام تشييده (وجب انصيام عليه عشرة أيام) أي كاملة تجزئة (فيصوم  
ثلاثة أيام قبل الحج) الأولى في الحج كما قاله سبحانه وتعالى والمراد في أشهره وكأنه أراد قبل إتمام  
الحج بالنسبة إلى المتنع لكنه مناقض بقوله الآتي بعد إتمام العز وسبق في الكلام عليه مفعلا  
(وسبعة بعده) أي إذا رجع كالأية وهو يشغل رجوعه وانصرافه من جهة بمعنى إذا فرغ من  
أفعاله كما ذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله وأتباعه ويحتمل رجوعه ووصوله إلى أهله وبلده كما ذهب  
إليه الشافعي رحمه الله وأتباعه فقوله في الكبير وسبعة إذا رجع إلى أهله ليس في محله اللاتق به  
(وشرائط خمسة صام الثلاثة) أي عن القرآن والتمتع ثمانية وحى (أن يصوم الثلاثة بعد الإتمام  
بهما في القارن) أي في حقه خاصة بخلاف المتنع فإن فيه خلافا كما سبق في الإتمام الثلاثة ثم  
قرن لا يجوز صومه بالإجماع وأما إذا دخل أحدهما على الآخر فالظاهر أنه كذلك لكن  
اختلفوا فيه كما اختلفوا في التمتع كما يستفاد من قوله (وبعد إتمام العز في المتنع وإن يكون)  
أي صيام الثلاثة (في أشهر الحج) (نحو قرن قبل أشهر الحج) وصامها لم يجز ولو صام بعد ما دخل  
الأشهر جاز بعد تحقق الإتمام ثم اعلم أن كل ما هو شرط في صوم القارن فهو شرط في صوم المتنع  
بلا خلاف إلا أن الإتمام الحج فإنه ليس بشرط لصحة صوم المتنع في ظاهر المذهب على قول الأكثر

بل بشرط ان يكون بعد احرام العمرة فقط فلو صام المتمتع في أشهر الحج بعد ما أحرم بالعمرة  
 قبل ان يحرم بالحج جاز لان وجود الاحرام حالة صوم الثلاثة شرط في جواز صوم القران واما  
 صوم المتمتع فالأكثر على عدم اشتراط ذلك في البدائع وهل يجوز له بعد ما أحرم بالعمرة في أشهر  
 الحج قبل ان يحرم بالحج قال أصحابنا يجوز سواء طاف للعمرة أو لم يطف انتهى وهو ظاهر في هذا  
 المعنى لكن ليس بصريح في المدعى ان يمكن جملة على المتمتع الذي ساق الهدى وكذا ذكره في  
 المدارك فعليه صيام ثلاثة أيام في وقت الحج وهو أشهر ما بين الاحرامين احرام العمرة واحرام  
 الحج وكذا ما في شرح الكenz ووقته أشهر الحج بين الاحرامين في حق المتمتع انتهى وفيه ما سبق  
 من جهة المبنى مع ما في عبارتهم من انهم انما لا يصح صومه بعد الاحرام بالحج وليس كذلك  
 لما سألني عن أنه هو المستحب أو المتعين واما ما في مناسك الاربار وفي المختار وشرحه الاختيار  
 من أنه ان لم يجد صام ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة وان صامها قبل ذلك وهو محرم فظاهره انه لا يجوز  
 صومه حال كونه حلالا اللهم الا أن يحمل قوله ما وهو محرم على انه قد أحرم بالعمرة كما قال  
 غيره ما ان شرط اجرائها وجود الاحرام بالعمرة في أشهر الحج ولا يخفى بعده وقد ذكر امام  
 الهدى أبو منصور المازني أن القياس انه لا يجوز الصوم ما لم يشرع في الحج يعني قياسا على  
 القران ولان احرامه بالحج هو السبب لان يكون متمتعاً بوجه عليه الصوم فانه بمجرد ان يريد  
 الحج بعد عمرته في الاشهر لا يسمى متمتعاً وهو قول زفر والشافعي فالأحوط ان لا يصوم الثلاثة  
 الا بعد احرامه بالحج لانه جائز اتفاقاً بخلاف صومه بين الاحرامين وأيضاً في الآية الشريفة  
 دلالة واضحة على هذا المعنى حيث قال فمن تمتع بالعمرة الى الحج أي منضمّة الى احرامه فيها  
 استيسر من الهدى فهذا صريح في ان كون المتمتع هو السبب للهدي أصالة وللصوم نيابة  
 لا مجرد جزم منه اذ يمكن تخلف الجزء الآخر عنه هذا و قول المازني ان القياس عدم جواز  
 الصوم ما لم يشرع في الحج يفيد أن المقيس عليه وهو القران لا يكون فيه خلاف ثم القران قيس  
 على المتمتع المذكور في الآية فيستعين ان يكون حكمهما واحداً وهو يتوقف على الجمع الذي  
 قدمناه من فرقي بينهما وبين من قرن فعليه البيان واما ما قيل من أن السبب هنا مركب فيكون  
 وجود الجزء الأول حيث يتوقع وجود الجزء الثاني فنفقوض بكثرة اليمين حيث لم تصح بمجرد  
 حصول اليمين قبل الحنث فان الحنث المترتب على اليمين هو السبب كما ان هنا الحاق الحج بالعمرة  
 هو السبب في المتمتع وكذا الحاقهما وعكسه في القران والله سبحانه وتعالى اعلم ثم اتفق  
 الاصحاب على أن من الاستحباب ان يصوم ثلاثة أيام متوالية بعد الاحرام بالحج آخرها يوم عرفة  
 لكن ان كان يضعفه الصوم في يوم التروية ويوم عرفة عن الخروج والوقوف والدعوات  
 فالمستحب تركه وتقديمه على هذه الايام حتى قبل يكره الصوم فيها ان كان يضعفه عن القيام  
 بحقه ما قال في الفتح وهو كراهة تنزيه اللهم الا أن يسيء خلقه فيوقعه في محذور وعن عطاء من  
 أفطر يوم عرفة بعرفة ليتقوى على الدعاء كان له مثل أجر الصائم انتهى وأقول بل أقوى لانيته  
 المؤمن خبير من غيره له مع ما فيه من زيادة الخير بسبب الفطر كما ورد ذهب المفطرون بالاجر اليوم  
 حيث قاموا بخدمة الاخوان في السقر من ضرب الخيمة وسائر الخيمة وضعت الصائمون عن  
 القيام بمصالحهم والحاصل ان كلما أخر صيام هذه الثلاثة الى آخر وقتها فهو أفضل لاحتمال

الندوة على الأصل (وان يقع) أي تمام هذا الصيام (قبل يوم النحر) فان لم يصم أصلاً أو صام يوماً أو يومين حتى دخل يوم الصفر فقد فات البدل وهو الصوم ووجب الأصل وهو الهدى ولا يسقط عنه مدة عمره فحى قدر عليه أراقه بمكة ولا يجوز له أن يصوم الثلاثة في أيام النحر والتشريق وبعد هاتئذ الوقت (وأن شوى) هذا الصوم (من الليل) فلو نوى قبل غروب الشمس أو بعد طلوع النحر لم يجزه كما أنه في جميع الكنفارات في الحج وغيره لا بد من النية بالليل (وان يكون عابراً عن الهدى في أيام النحر) الاظهر ان يقال وان يكون غير قادر على الدم وقت الحاق أو التقصير فإنه اذا قدر عليه نيم بعده تحل له لم يصرفه حيث يصح صومه كما ساقى مصرحاً في كلامه (فلا يعتبر قدرته قبلها) أي قبل أيام النحر (ولا بعده) فلو صام الثلاثة وهو قادر أي على الدم قبل ان يشرع في صوم الثلاثة أو في خلالها أو بعده ما صام كلها (ثم يجزى يوم النحر) أي قبل حلقه (جائز صومه ولو صام) أي الثلاثة (فقيراً) أي عابراً (ثم أبصر) أي قدر على الهدى (يوم النحر) أي نية تقصير (فان كان) أي اقتداره (قبل الحلق بطل الصوم) أي حكمه (ووجب الدم) أي اقتدرته على الأصل قبل حصول التقصير بالبدل كما لو وجد الماء في خلال التيمم أو بعد قبل الصلاة (وان كان) أي اقتداره على الدم (بعده) أي بعد الحلق أو التقصير ولو في أيام النحر (صح الصوم) أي حكمه كواجب الماء بعد ما تيمم وفرغ من صلاته (ولاشئ عليه) أي ولا يجب عليه الهدى لاستقرار البدل في وضع الأصل ولا يجمع بين البدل والمبدل فتأمل (وان لم يتحلل حتى مضت أيام النحر فأبصر) أي قدر على الهدى (لم يجب الهدى وأجزأ صومه) وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه لان الذبح موقت بأيام النحر فإذا مضت فقد حمل المقصود وهو إباحة التحلل بلا هدى فكأنه تحلل ثم وجد الهدى وزاد في الكبير وان يكون اذا وهما على الوجه المسنون فلو أداهما على غير وجه السنة بان أحرم القارن بالعمرة بعد طواف النذور فلا يجوز له الصيام وعليه دم كما مر وكذا المكي اذا قرن أو تقمع فإنه مسمى وعليه دم جبر ولا يجزئه الصوم وان كان معصراً لا يجزئ عن الهدى كما صرح به في السراج الوهاج وغيره والحاصل ان الصوم انما يقع بدلا عن دم الشكر لا عن دم الجبر فاحفظ هذه الكلمة لنفسك في كل قضية ومه المشروط أيضاً ان يقع صومه في أشهر الحج من تلك السنة حتى لو صام الثلاثة في العام القابل في وقت الحج لم يجزه كما صرح به في المنافع وأما الاحرام في أشهر الحج بالقران أو التمتع فليس بشرط بل لو أحرم قبلها أو طاف للعمرة فيها أكثره فمباح جاز (وأما صوم السبعة فشرعاً صحت ان يبيت النية) أي كسائر الكنفارات (وتقديم الثلاثة) أي ليكون السبعة معها عشر كماله (وان يصوم) أي السبعة (بعد أيام التشريق) أي حرمة الصوم في أيامه وقد مر في البدائع والبحر ان آخره لا يجوز صومه في أيام النحر والتشريق (ويستحب ان يصوم الثلاثة متتابعة آخرها يوم عرفة) كما مر (ولا يجب المتابع فيها ولا في السبعة ولكن يستحب) أي في السبعة كما في الثلاثة (وبجوز صيام السبعة) أي بعد الفراغ من أفعال الحج فإنه لا يجوز قبله بالإجماع (بمكة) وكذا في غيره قبل الرجوع الى الأهل عنه من ناس وأتواى الإقامة بمكة أوله (والأفضل) أي المستحب (ان يصومه بعد الرجوع الى أهله) أي خروجه عن خلاف الشائبة وأما ان نوى الإقامة بمكة جاز له صوم السبعة بمكة إجماعاً وقال ابن الهمام وأما صوم السبعة

فلا يجوز تقديمه على قصد الرجوع من منى بعد اتمام عمل الواجبات لانه معاق بالرجوع انتهى  
وفيه ان المراد بالرجوع في الآية عند علمائنا هو الفراغ من الحج سواء رجع من منى او اقام بها  
وعند الشافعي هو الرجوع الى اهلته فتقيد به بالرجوع من منى لا قائل به والله اعلم ثم اعلم انه  
اذا قرن العبد او تمتع ولم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر فحمل فعليه دمان اذا عتق دم للقران  
او للتمتع ودم لاحلاله قبل الذبح كذا ذكره في الكبير ولا خصوصية لهذا الحكم بالعبد فان حكم  
الحرة كذلك في تعدد الدم وان عجز القارن والمتنع عن الهدي والصوم بان كان شيخا فانياتي على  
ذمته ولا يجزئه الفدية عن الصوم كذا في شرح الزيادات للعتابي وفيه بحث لانه اذا كان عاجزا  
عن الهدي انتقل حكم الوجوب الى الصوم واذا عجز عنه فالقياس ان تجزئه الفدية عنه كما في  
في الصوم والافلامعني لبقائه على ذمته فينبغي ان يسقط عنه الصوم كما قالوا في صام الثلاثة  
وعكس من صوم السبعة فلم يصم حتى مات سقط عنه الدم فهذا مع عدم تمكنه من الصوم أولى  
بان يسقط عنه الدم والله اعلم ثم اختلف أصحابنا في تعريف حد الغنى في باب الكفارات فقال  
بعضهم قوت شهر فان كان عنده أقل منه جازله الصوم وقال محمد بن مقاتل من كان عنده قوت  
يوم وليلة لم يجزله الصوم ان كان الطعام الذي عنده مائة دراهم هو الواجب عليه وهو موافق  
لما روى عن أبي حنيفة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله انه اذا كان عنده قدر ما يشتري  
به ما وجب وليس له غيره لا يجزئه الصوم وقال بعضهم في العامل بيده أى الكاسب يسكت قوت  
يومه ويكفر بالباقي ومن لم يعمل يسكت قوت شهر على ما ذكره السكري وهو تفصيل حسن الا أن  
هذا اذا لم يمكن في ملكه عين المنصوص لانه ان كان في ملكه فلا يجوز له ان يصوم كما صرح به في  
الخلاصة والبدائع ولو كان عليه دين كما ذكره بعضهم وعن أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة  
رحمه الله ان كان له فضل من مسكنه وكسوته عن الكفاف وكان الفضل مائة درهم فصاعدا  
لا يجزئه الصوم

\*) (فصل في قران المكي لاقران لاهل مكة) \* أى حقيقة أو حكما (ولا لاهل المواقيت وهم الذير  
منزلهم في نفوس الميقات) وكذا من حاداهم من غيرهم (ولا لاهل الحل وهم الذين بين المواقيت  
والحرم) وهذا لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام والاشارة الى التمتع  
وفي معناه القران (فمن قرن منهم) أى ولو باضافة أحد النسكين الى الآخر (كان مسينا وعاه  
دم جبر) أى كفارة لاساءته حتمه لان قرانه غير مسنون ليكون عليه دم شكر (ويلزمه رفض العمرة  
أى لئلا يكون عمله مخالفا للسنة) فاذا رفضها فعليه دم الرض) وهو دم جبر (وان لم يرفض) بار  
مضى عليها (فدم الجمع) أى مع الاساءة عليه وهو دم جبر كما سبق وأيضا ان جنى جنبا قبل الرض  
يلزمه ما يلزم القارن الآفاقي (ولو دخل الآفاقي مكة في أشهر الحج بعمره فأفسدها) أى بجمعه  
قبل طواف العمرة وأتمها (ثم أحرز مكة) أى منها وفى حكمها أرض الحرم كلها (بعمره وجبا  
أى معها) وتداخل (رفض العمرة) ومضى في حجه وعليه عمرة ودم (لانه صار كالملك) أى حاد  
في منعه من القران (ولو خرج) أى ثانيا (الى الآفاق فقرن) أى بعد ما عتق في أشهر الحج  
فأفسدها وأتمها فقرن (كان قارنا) أى مسنونا (ولو خرج المكي) ومن في معناه (الى الآفاق  
قبل أشهر الحج) وهذا بخلاف (وقيل ولو فيها) أى ولو خرج في الأشهر ويبدل عليه ما سبق (ص)

قرانه ولزمه دم شكر) والحاصل ان المكي ممنوع من ان يقرن بمكة وما اذا خرج الى الاقاق  
 بأن جاوز الميقات قبل اشهر الحج او بعدها وقرن صح قرانه ويكون مستنوا ولا يبطل بالامام  
 بأهله لانه لا يشترط صحة القران عدم الامام كالكو في اذا قرن ثم عاد الى الكوفة لم يبطل قرانه  
 كذا هنا وقيل الجبوي وصاحب المبسوط بان المكي اعيا بصح قرانه اذا خرج من الميقات الى  
 الكوفة مثلاً قبل دخول اشهر الحج اما اذا خرج بعد دخوله فلا قران له لانه لما دخلت اشهر  
 الحج وهو داخل المواقف فقد صار ممنوعاً من القران شرعاً فلا يتغير ذلك بخروجه من الميقات  
 هكذا روى عن محمد بن علي السنجاري وهو الصحيح وأطلق صاحب الهداية والكافي والجميع  
 وغيرهم بقولهم المكي اذا خرج الى الكوفة وقرن صح قرانه قال في البحر وهو محمول على ما قاله  
 صاحب المبسوط والجبوي لكن قال ابن الهمام قد يقال انه لا يتعلق به خطاب المنع بل مادام  
 بمكة فاذا خرج الى الاقاق التحق بأهله لما عرف ان كل من وصل الى مكان صار ملحقاً بأهله  
 كالأقاق اذا قصد بستان بنى عامر حتى جازله دخول مكة بلا احرام وغير ذلك فاطلاق المصنف  
 أي صاحب الهداية هو الوجه انتهى والاطهر أن في المسئلة خلافاً لما في الكرماني قال ابن  
 سماعة عن محمد اذا دخلت عليه أشهر الحج وهو بمكة أو داخل الميقات ثم خرج لم يصح قرانه عند  
 أبي حنيفة وهو الصحيح قال في البحر وتقيده بقوله عند أبي حنيفة يقتضي أن يصح عندهما  
 وأما ما في المسئلة الفارسي من أن المكي اذا خرج الى الميقات وأحرم بعمرة وجدة معافاته يرفض  
 العمرة في قولهم ففي البحر انه محمول على ما اذا خرج الى الميقات بعد ان دخلت عليه أشهر الحج  
 وهو بمكة

### \*(باب التمتع)\*

وهو في اللغة بمعنى التلذذ والانتفاع بالشئ وفي الشريعة كما قال (وهو الترفق) أي لغبر المكي  
 (بأداء التسكين) أي العمرة والحج (في أشهر الحج في سنة واحدة من غير الامام) أي بأهله (بينهما  
 الامام محبهما) أي بأن يكون حاله تحمله من عمرته وقيل شرعه في حجه وزاد بعضهم في سفر  
 واحد كما ذكره صاحب الهداية وزاد آخرون باحرام مكي للحج وانما يسمى متمتعاً للانتفاع به بالتقريب  
 الى الله تعالى بالعبادتين كما اختاره المصنف وألحقه بمحظورات الاحرام بعد تحمله من العمرة  
 أو الانتفاع به سقوط الهدوء الى الميقات ولا يبعد ان يقال لتمتع بالحجلة حتى أدرك احرام الحجة  
 (وهو أفضل من الافراد) أي عند ما في الروايات المشهورة وهو الصحيح ففي شرح المنظومة ان  
 التمتع أفضل من الافراد بالاجماع بين أصحابنا في ظاهر الرواية والله أعلم  
 \*(فصل في شرائطه) وهو أحد عشر شرطاً (الاول ان يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر الحج)  
 فلو طاف للعمرة جنباً أو محدثاً في رمضان ثم أعاده في شوال روج من عامه لم يكن متمتعاً اتفاقاً أما  
 عند الكرخي ومن وافقه فلانه لا يرتفع الا بالعادة وأما عند أبي بكر الرازي ومن معه ان  
 كان يرتفع الا بالعادة لكن لا يكون متمتعاً لانه نص عليه بمحمد في الاصل والحجلة لمن دخل  
 مكة بعمرة قبل الا شهر يريد التمتع أو القران أن لا يطوف بل يصبر الى ان يدخل أشهر الحج ثم  
 يطوف فانه متى طاف طوافاً واقعاً عن العمرة على ما تقدم ولو طاف بالكل أو أكثره ثم دخلت  
 أشهر الحج فأحرم بعمرة أخرى داخل الميقات ثم حج من عامه لم يكن متمتعاً عند الكل لانه صار

حكمه حكم أهل مكة بدليل أنه صار ميقاته ميقاتهم قال الكرمانى إلا أن يخرج إلى أهله أو  
مبقات نفسه على ما ذكره الطحاوى ثم يرجع محرماً بالعمرة انتهى والظاهر أن هذا الحكم بالنسبة  
إلى الآفاقى الذى صار فى حكم المكي بخلاف المكي الحقيقى فإنه ولو خرج إلى الآفاقى فى الأشهر  
لا يضر بمقتضى عامسونا المسبق ولم يأتى من اشتراط عدم الإمام فى التمتع هذا والظاهر أن التمتع  
بعد فراغه من العمرة لا يكون ممنوعاً من إتيان العمرة فإنه زيادة عبادة وهو وإن كان فى حكم المكي  
إلا أن المكي ليس ممنوعاً عن العمرة فقط على الصحيح وإنما يكون ممنوعاً عن التمتع كما تقدم والله  
أعلم (الثانى أن يقدم أحرام العمرة على الحج) وهذا مستغنى عنه بقوله (الثالث أن يطوف للعمرة  
كله أو أكثره) أى فى أشهر الحج (قبل أحرام الحج) فلو لم يطف قبل أحرام الحج أو طاف أقله ثم  
طاف كله أو أكثره الباقى بعد أحرامه للحج لا يكون متمتعاً بل قارناً ولو طاف أكثره قبل أحرام  
الحج وأقله بعده كان متمتعاً (الرابع عدم أفساد العمرة) فلو أجزم بالعمرة فى أشهر الحج ثم أفسدها  
وأتمها على الفساد وحل منها ثم حج من عامه ذلك قبل أن يقضى الم يكن متمتعاً ولو قضى عمرته وحج  
من عامه ففيه تفضيل محل الكتب المبسوطة (الخامس عدم أفساد الحج) فلو لم يفسد عمرته بل  
أفسد حجته لم يكن متمتعاً (السادس عدم الإمام) أى النزول (بالأهل المأما صحباً وهو أن يرجع  
إلى وطنه - حالاً) والعبرة بالمقام والتوطن لا بالولد والنسأ ووجود الأهل فيصح تمتع الآفاقى  
وإن كان معه أهله ولا يصح من المكي وإن لم يكن له أهل (فإن حل) أى الآفاقى (من عمرته) أى  
فى الأشهر (ورجع إلى أهله ثم حج) أى ولو من عامه (لم يكن متمتعاً ولو رجع قبل الطواف أو بعده  
قبل الحلق ثم عاد) أى رجع أى حال كونه محرماً بعمرة (وحج) أى من عامه (كان متمتعاً) أى لعدم  
صحة الإمام كما قال (وهذا هو الإمام الفاسد) أى الغير المعتبر فى منع الشرع للمتمتع (وهو أن يرجع  
حراماً إلى وطنه) وهو أعم من أن يكون محرماً بعمرة أو حجه والحاصل أن الإمام صحيح وهو يبطال  
التمتع بالاتفاق وفاسد وهو لا يبطله عندهما خلافاً لعمد وتفسير الأول أن يرجع إلى وطنه وأهله  
بعد أداء العمرة - حالاً ولا يكون العود إلى مكة مستحقاً عليه ثم يعود إلى مكة ويحرم بالحج وقال  
الفايى وعنده محمد ليس من ضرورة صحة الإمام كونه حالاً ولكن شرطه أن لا يكون العود  
مستحقاً عليه وفيه اشكال لأن عدم استحقاق العود شرط عندهما إلا أن يقال المعتبر عنده  
الاستحقاق والمقرض بأن ترك أكثر طواف العمرة لا الواجب بأن ترك الحلق وأما عندهما  
فيعتبر الاستحقاق المقرض والواجب وكذلك المستحب عنده أى يوسف لأن الحلق فى الحرم  
مستحب عنده وتفسير الثانى أن يعود إليه حراماً ويكون العود مستحقاً عليه وجوباً واستحباباً  
ولهما تعريقات كثيرة مبسوطة فى محلهما (والرجوع إلى داخل الميقات بمنزلة مكة) أى بمنزلة  
رجوعه إلى مكة وقد سبق حكمه (والى خارجه) أى والرجوع إلى خارج الميقات حال كونه (غير  
باله قبل هو مكة وقبل هو كسره) أى من الآفاقى (السابع أن يكون طواف العمرة كله أو  
أكثره والحج) بالرفع أى وإن يكون الحج معها (فى سفر واحد) فلو رجع إلى أهله قبل إتمام الطواف  
ثم عاد وحج فإن كان أكثر الطواف فى السفر الأول لم يكن متمتعاً لأنه اجتمع له نسكان فى سفرين  
(وإن كان أكثره فى الثانى) أى من سفره (كان متمتعاً) بهذا أطلقه فاضحيان ولم يحله إلى قول  
احمد من الأئمة بل ذكر حكيم كونه نافية وكذا أطلق فى المحيط والمبسوط ولم يحل فيه ما خلا

فقول المصنف (وهذا الشرط على قول شجرة خاصة على ماني المشاهير) أي وإما على قولهما المشهور  
عنهما فلا لما صرح به غير واحد أن من عاد إلى أهله بعد الطواف كله قبل الحلق ثم رجع ورجع  
فانه متمتع عندهما ولا يرد على ما ذكرنا قولهم في تفسير القنع هو الترفق بإداء التسكين في سفر  
واحد لأن من قصد به كصاحب الهداية صرح بنفسه أن بالعود محرما لا يبطل تمتعه فعلم أن  
أدائه في سفر واحد ليس بشرط كذا اقترنه في الكبير والظاهر أنه شرط إلا أنه أعم من أن يكون  
حقيقة أو حكما والله سبحانه أعلم (الثامن) أدؤه في سنة واحدة أي على قول الأكثر كما صرح  
به غير واحد (فلوطاف العمرة في أشهر الحج من هذه السنة ورجع من السنة الأخرى لم يكن متمعا)  
كما صرح به الزبلي (وان لم يل بينهما) أي ولو لم يقع بينهما المأمور صحيح كما بينه قوام الدين في شرح  
الهداية (أوبقي سرا مالا إلى الثانية) ففي الفتاوى التناوؤ خاتمة معزيا إلى التفريد رجل اعتمر في شهر  
رمضان أي أحرم بعمرته فيه وأقام على إحرامه إلى عام قابل ثم طاف لعمرته في شوال ورجع من  
عامه لم يكن متمعا انتهى وذكره بعضهم أن هذا ليس بشرط قال ابن الهمام وقولنا لم يرجع من عامه  
يعني عام الفعل أما عام الإحرام فليس بشرط بدليل ما في نوادر ابن سماعة عن محمد بن أحمد عن  
بعمرة في رمضان وأقام على إحرامه إلى شوال من قابل ثم طاف لعمرته في العام القابل ثم رجع  
من عامه ذلك أنه متمتع لانه باق على إحرامه وقد أتى بأفعال العمرة والحج في أشهر الحج فصار كأنه  
ابتدأ الإحرام بالعمرة في أشهر الحج (التاسع) عدم التوطن بمكة (وهو المقام بها أبدا) (فلو اعتمر)  
أي في أشهر الحج (ثم عزم على المقام بمكة أبدا) أي بالتوطن فيها (لا يكون متمعا) وأصل وجهه  
أن سفره الأول انقطع بوطنه فيه فلا يقع حجه وعمرته في سفر واحد (وان عزم شهرين) أي مثلا  
(وحيث كان متمعا) كما ذكره في خزانة الأكل عن أبي يوسف وذكر عن ابن جماعة اتفاق الأربعة  
على أنه لو قصد الغرب بمكة قد دخلها بأرباب الإقامة بها بعد التفرغ من التسكين أو من العمرة  
أو نوى الإقامة بهم بعد ما اعتمر فليس بحاضر أي من حاضري المسجد الحرام الذين منعوا من  
التمتع والظاهر أنه إذا بدأ الإقامة الاستيطان فيوافق ما سبق من البيان (العاشرون) أن لا يدخل  
عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة أي قبل الإعمار سواء كان ميكا أو مستوطنا بها أو مقبلا إليها  
أو مسافرا منها (أو محرم) أي أو أن لا يدخل عليه الأشهر وهو محرم (ولكن قد طاف للعمرة  
أكثره قبلها) والحاصل أنه لو دخلت عليه الأشهر وهو حلال أو محرم ثم أحرم بعمرته من الميقات  
أو لم يحرم ورجع لا يكون متمعا (الآن يعود إلى أهله فيحرم بعمرته) فيكون حينئذ متمعا اتفاقا  
أو خرج إلى ما وراء الميقات فيكون متمعا عندهما ولو خرج من مكة قبل أشهر الحج إلى موضع  
لأهله التمتع والقران وأحرم بالعمرة ودخل محرماته ومتمتع في قولهم جميعا على ما ذكره الكرماني  
وفيه ما تقدم وأللتنوع فافهم (الحادي عشر) أن يكون من أهل الآفاق (والآفاق) كل من  
كان داره خارج الميقات فلا تمتع لأهله ولا لأهل داخله (والعبرة للتوطن فلا يستوطن المكي  
في المدينة مثلا فهو آفاقي ولو استوطن الآفاق بمكة) كالمدينة وغيره (فهو مكي) (الأنه تقدم أن  
التمتع الآفاقي إنما يصير ميكا إذا اعتمر في الأشهر ثم استوطن بها وأنه لا يضره الإقامة وإن كانت  
شهرين (ومن كان له أهل بمكة وأهل بالمدينة) أي مثلا (واستوت أقامته فيهما) أي بأن  
لم يستوطن في أحدهما أكثر من الآخر (فليس بمتع وان كانت أقامته في أحدهما أكثر

لم يصرحوا به) أي بالحكم فيه (قال صاحب البحر وي ينبغي ان يكون الحكم للكثير) أي لاكثر  
 فان كان أكثر اقامته بالمدينة أي مثلاً يكون متمتعاً وبمكة فلا (وأطلق في خزنة الاكمل) أي  
 عبارته (بالمتمتع) أي حيث قال كوفي له اهل بمكة واهل بالكوفة لم يكن له تمتع انتهى وليس فيه  
 تصريح بالتمتع بل هو مطلق قابل للتقييد على مقتضى القاعدة ان لاكثر حكم الكل وكذا  
 ما أطلقه الكرماني بقوله ولو كان له اهل بالكوفة واهل بالبصرة ورجع الى أهله بالبصرة فخرج  
 لم يكن متمتعاً لكن اطلاق الآية وهي قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام  
 يؤيد اطلاق المشايخ العظام ولان المانع من صحة التمتع هو الامام ولا شك في حصوله سواء  
 كثرت الاقامة أو قلت بالمقام وأيضاً قد صرحوا بأنه اذا دخل مصر أو تزوج فيه أنه يصير مقيماً  
 بنفس التزوج بالنية الاقامة في رواية وأغرب المصنف في الكبير حيث ذكر هذه المسئلة وفرع  
 عليها أنه ينبغي أن لا يصح تمتع من دخل متمتعاً تزوج بمكة وهو على نية الرجوع لانه صار مكة  
 ووطنه وعلى رواية أنه لا يصير مقيماً بنفس التزوج من غير نية الاقامة يكون متمتعاً وهذا مقتضى  
 القواعد انتهى ووجه غرابته من وجوه كما لا يخفى لانه لو جرد مستوطن غير مقيم ولانه اذا تزوج  
 وهو على نية الرجوع كيف تصير مكة ووطنه ولا مريية في تفاوت الحكم بين الاقامة والاستيطان  
 ولان جواز التمتع لا ينافي مقيد بعدم الاستيطان لابعدم الاقامة كما سبق وانما منع المكي من  
 التمتع وهو من اهل داخلها الآية السابقة ولهذا صرح الطحاوي بان الاتفاقي اذا تمتع ومعه أهله  
 وامرأته فإنه يكون متمتعاً انتهى وكلام الاصحاب ايضا ظاهر فيه كما لا يخفى واما ما صرح به أبو  
 اسحق القهاوي بأنه لو استوطن المكي في العراق أو غيره من الآفاق فليس بحاضر بالمسجد الحرام ولو  
 استوطن الغريب بمكة فهو حاضر بالمسجد بخلاف فراده ان لم يكن أهله حاضري المسجد  
 الحرام يجوز له التمتع ولو كان هو من مكة أصلاً ومنشأ ومن كان على خلاف ذلك لا يكون له تمتع  
 لان العبرة بالحالة الحاضرة والاقامة الحاضرة والمراد بأهله نفسه كما ذكره اهل التفسير.

\*(فصل في تمتع المكي)\* أي في حكم تمتعه ومن في معناه (ليس لاهل مكة) أي المقيمين بها (وأهل  
 المواقيت) أي أنفسهم واما حاذوا (ومن بينها وبين مكة) أي بين الحل من داخل المواقيت  
 وبين الحرم المحرم (تمتع) لا لآية المذكورة (فن تمتع منهم كان عاصياً) أي لمخالفة الآية (ومسياً)  
 أي في فعله اتركه السنة (وعليه لاساءة دم) أي دم جبر وجناية لكفارته قال في البدائع فبقيت  
 العمرة في أشهر الحج في حقهم معصية أي لمخالفتهم السنة اذا أرادوا الحج في تلك السنة لما في  
 التحفة ومع هذا لو تمتعوا جاز وأساؤا ويجب عليهم دم الجبر وفي الكرماني لا يجوز لهم أن يضيفوا  
 العمرة الى الحج ولا الحج الى العمرة انتهى وهذا يفيد ان المكي اذا أتى بعمرة ليس عليه شيء الا انه  
 ممنوع من اضافة الحج اليها سواء في أنشائها أو بعدها وهذا لا ينافي ما ذكره العلامة عمر النسفي في  
 تفسير التيسير من أن حاضري المسجد الحرام ينبغي لهم ان يعتمر وفي غير أشهر الحج وبقره واشهر  
 الحج الحج لانه أراد التنبيه لهم بترك عمرتهم لئلا يقعوا في محذور تمتعهم ولا يظنوا ان ذلك القعدة  
 من الازمنة الفاضلة للعمرة مطلقاً لوقوع عمره صلى الله عليه وسلم الاربعة كلها في ذى القعدة  
 فان هذا الحكم ليس على إطلاقه بل مقيد بمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام كما أشار  
 اليه في كلامه واما ما ذكره في النهاية من ان المكي لا يكره له أن يعتمر في أشهر الحج لكن لا يدرك

عمرته المجردة لا تكون مكرهه ولا ملزمة للكفارة بل تكون مائة من المتعة فلو كرر المكي  
ومن بعينه من التمتع الا فاقى العمر في أشهر الحج وخرج من عامه لا يتكرر عليه الدم خلافاً لمن  
لم يتحقق المسئلة ونههم والله أعلم واغرب ابن الهمام بعد تحقيق مقام المرام حيث قال  
ثم ظهري بعد تحويل ثلاثين عاماً ان الوجه منع العمرة للمكي في أشهر الحج سواء خرج من عامه أو لا  
ثم قال بعد ما اطال غير اني رجحت ان المتعة تتحقق ويكون مسئلةً يقول صاحب التحفة لكن  
الوجه خلافه لتصريح أهل المذهب من أبي حنيفة وصاحبيه في الا فاقى الذي يعتبر ثم يعود  
الى أهله ولم يكن ساقى الهدى ثم خرج من عامه بقولهم بطلت متعته وتصريحهم بأن من شرائط التمتع  
مطلقاً ان لا يلب بأهله بينهم المأما صحبها ولا وجود للمشرط قبل وجود بشرطه وقال ومقتضى كلام  
أئمة المذهب أولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ انتهى لمخا صوفيه ان الجمع بين كلام أئمة  
المذهب وبقول المشايخ هو الاولى بالاعتبار بأن نقول قواهم بطلت متعته مرادهم بطلت متعته  
المسنون لا تمتعهم الاغوى لتحقيقه بلا حريية عندهم وكذا نصريحهم في الشرط بان الشرط انما  
هو في التمتع المسنون لا مطلق التمتع والاذلا معنى لوجوب الدم والله سبحانه وتعالى أعلم وأما  
الجواب عن الامام فهو ان المأم أهل مكة ليس يضرهم لما وقع اتفاق علماء الاعلام من ان  
الا فاقى اذا كان معه أهل صح له التمتع وانما يضره الامام اذا كان بعد فراغه من عمرته سافر  
الى بلد أو قرية من نحو كوفة أو بصرة ونزل بأهله كما هو مقرر في محله وهذا غاية التحقيق والله  
ولي التوفيق فانظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال ان كنت من أهل الحال ثم رأيت المسئلة  
منقولة بعينها مصرحة في شرح الطحاوي حيث قال وانما لهم أي لاهل مكة أن يؤدوا العمرة  
أو الحج فان فارنوا أو تمتعوا فقد أساءوا ويجب عليهم الدم لاساءتهم ولا يباح لهم الا كل من ذلك  
الدم ولا يميزهم الصوم وان كانوا مسلمين كذا في التا نارخانية (ولو خرج المكي الى الا فاقى)  
كالمدينة والسكوفة (في أشهر الحج أو قبلها) يعني دخل مكة بعمرة في أشهر الحج وخرج من عامه  
(لا يكون متمتعاً) أي على طريق السنة لوجود الامام (سواء ساقى الهدى) أي مع كون المأم  
بأهله بحسب الظاهر يقع فاسد الكونه محرماً (أول يسقه) فانه حينئذ يقع المأمه صحبه الكونه  
حلالاً وذلك لان سرقه الهدى لا يمنع صحة المأمه بخلاف الكوفي اذا ساقه لان العود مستحق  
عليه فأما المكي فلا يستحق عليه العود فصح المأمه مع السوق كما يصح مع عدمه على ما صرح به  
غير واحد كصاحب البدائع والكرمانى وشراح الهداية وغيرهم لكن الكرماني ناقضه  
في منسكه حيث قال في فصل حكم المكي اذا قرن أو تمتع فان لم يجاوز المكي الميقات الا في أشهر  
الحج فليس بمتمتع وعندهم امتتع وان جاوز الوقت قبل أشهر الحج كان متمتعاً عند الكل لان  
أشهر الحج قد دخلت وهو في مكان جاز لاهله التمتع والقران فجازله التمتع أيضاً انتهى ويؤيده ان  
أهل التفسير قالوا ان المراد بأهله في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام  
نفسه سواء يكون له أهل معه أم لا وقد ذكر عز بن جماعة في منسكه ان المكي اذا خرج الى بعض  
الا فاقى لحاجة ثم رجع وأحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم خرج من عامه لم يلزمه الدم باتفاق الاربعة  
انتهى والمراد بعدم لزوم الدم الحرام المقرر على تركه السنة لان دم المتعة سواء يكون  
شكراً عندنا أو جبراً عند غيرنا فهو لازم اتفاقاً فقصوده ان تمتعه حينئذ يكون مسئلاً وغير مكره

بلا خلاف لكن لا بد من قيد خروجه من مكة الى الاقاف قبل أشهر الحج عندما كان المسئلة  
فيم انقصب على ما سبق وكلام الكرمانى يحمل على الوقتين لاعلى التناقض كما توهم المصنف في  
الكبير وأنى بأجوبة كلها ضعيفة الاجواب بأن في المسئلة روايتين وبأن ما ذكره أوله مطلق  
يحمل على أنه في خروج في أشهر الحج عند أبي حنيفة لا غير ثم ذكر ثانياً مفصلاً هذا وما في شرح  
المجمع للمصنف ان المكي اذا خرج الى الكوفة وقرن أو متع صح ينبغي أن يحمل على أحد نوعيه  
أو صح على اطلاقه لكن فيه التفصيل المذكور من حيث ان تمتعه امامه ومن فيجب دم شكر  
أو غير مسنون فيجب دم حير ولا يعد ان يفرق بين المكي المستوطن وبين المكي المقيم فيمتنع عن  
الأول دون الثاني حيث ان سفره أبطل اقامته فصار في عليه انه جاع بين ما يسفر واحداً وهذا كما  
اذا كان خروجه الى الاقاف قبل الأشهر وأما بعد دخوله فلا يجوز خروجه المكي ومن معناه  
على قصد التمتع بل نزاع لانه حيث لا يسر من أهله والله أعلم ثم اعلم ان المصنف ذكر أن كل من  
مكته داخل المواقيت فهو كالكي بلا خلاف عندنا وكذا من في نفس المواقيت وأما  
الاقافى اذا دخل الميقات أو دخل مكة بعمره وحل منها قبل أشهر الحج فان مكته بها حتى يحج  
فهو كالكي وان خرج الى الاقاف قبل الأشهر فكلاً فاقى أو فيه ان كالمكي عند أبي حنيفة  
وكلاً فاقى عندهما

• (فصل • ولا يشترط لصحة التمتع احرام العمرة من الميقات) أى كما يوهمه بعض الروايات  
(ولا احرام الحج من الحرم) أى ليكون الاحرام من الميقات من جملة الواجبات (فلو أحرمت للعمرة  
داخل الميقات ولو من مكة أو للحج من الحل) أى ولو من عرفة (ولم يلزم منهما المأماص) أى  
برجوعه الى وطنه خلا (يكون متمتعاً) أى على الوجه المسنون (وعليه دم لتترك الميقات) أى  
من الحرم أو الحل في الصورتين (ولا يشترط أيضاً ان يحرم بالعمرة في أشهر الحج) أى بل يشترط  
أن يقع أكثر طوافه فيها (ولأن يكون للسكان عن شخص واحد) بل وان يكون أحدهما  
عن نفسه والآخر عن غيره (حتى لو أمر شخص بالعمرة وآخر بالحج) أى واذا ناله في التمتع  
(جاز) لكن دم المنة عليه في ماله وان كان فقيراً فعليه الصوم

• (فصل • المتع على نوعين متمتع بسوق الهدى) أى من أول احرامه (ومتنع لا بد وقته والأول  
أفضل) أى لزيادة افادة الصدقة على فضيلة المتعة (فاذا أحرمت بالنبلية) قيده بها لانها أفضل مما  
قام مقامها من السوق ونحوه (ولأن الجمع بينهما أفضل بأن يحرم بالنبلية قبل التقليل والسوق  
ثم بعد ذلك (ماتى هديه وهو) أى السوق بمعنى الدفع من ورائه (أفضل من القود) أى من جره  
من قدامه (الأن لا يفساق) أى الهدى لصعوبة (فقدوده) أى لعدم ضرورية (ويقتاد البدنة)  
أى الابل والبقر (بزيادة) أى بقطعة من طرف ظرف زاد وهو جراب أو سقرة من جلد (أو نعل  
أو لحاء شجرة) بكسر اللام أى قشرها وهذا كما اعلم بأنه هدى لئلا يعترض له لقوله تعالى  
يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله ولا الهدي ولا الحرام ولا الهدي ولا القلائد ولا أيمن اليدين  
الحرام فيتعون فضلاً من ربهم ورضوا (والقيلاد أفضل من التجليل وان جلاه مع التقليل فحسن  
وزك لا يضر) لانه ليس بسنة بل مستحسن (ويجوز الاشعار وقيل يكره) قال في المحيط هو الصحيح  
وقيل بدعة لانه مثله (وقيل يسن) وهو الأصح وفي المحيط هو الصحيح لما ورد في الأخبار وثبت

في الاشارة فقد قال الطحاوي والشيخ أبو منصور الماتريدي لم يكره أبو خنيفة أصل الاشعار  
 وكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الاخبار وانما كره اشعار أهل زمانه لأنه رآهم يسألون  
 في ذلك على وجه يخاف منه هلالك البدنة يسر آيته خصوصاً في حرم الخيبار فزأى الصواب في سدد  
 هذا الباب على العامة لانهم لا يتقنون على الحد قاما من وقفه على ذلك بأن قطع الجلد دون اللحم  
 فلا بأس بذلك قال الكرمانى وهذا هو الأصح وقال صاحب اللباب فعلى هذا يكون الاشعار  
 المقصود المختار عنده من باب الاستحباب وهذا هو البق بمصوب ذلك الخناب وهو اختيار قوام  
 الدين والامام ابن الهمام والله أعلم بالصواب وأما عند أبي يوسف ومحمد فالاشعار مكره وفي البقر  
 والغنم وحسين في الابل وقيل سنة كذا في المحيط وحكى ان القدوري اختار قوله ما وكان يرى  
 التتوى عليه (وهو) أى الاشعار لغة بمعنى الاعلام وشرعاً (أن يطعن بالريح) أى مثلاً (استدل  
 سننهم المبدئة من قبل اليسار) أى على ما اختار المتأخرون من علمائنا وحكامهم نفي الاسلام  
 وقاضين والكرمانى عن أبي يوسف وقال حسام الدين الشهيد في شرح الجامع وهو الاشبه  
 وقيل انه من قبل اليمن كما في رواية عن أبي يوسف (حتى يخرج) أى منه (الدم ثم يلمح بذلك  
 الدم سننهم) أى ليكون ذلك علامة كونهم اهدياً كالقديد (ثم اذا دخل مكة) أى هذا المتنع  
 الذى ساق الهدى (طاف وسعى لعمرته وأقام محرماً) أى لان سوقه مانع من احلاله قبل يوم  
 النحر (ولو حاق لم يتحل من احرامه) أى لعمرته بل يكون جنباً على احرامها مع انه ليس محرماً  
 بالحج (ولزمه دم) أى كما صرح به الزبلى الان يرجع الى أهله بعد مذبح هديه وحلقه في المحيط  
 فان ذبح الهدى فرجع الى أهله فله ان لا يحج لانه لم يوجد في حق الحج الا مجرد النية فلا يلزمه الحج  
 وان أراد أن ينحر هديه ويحل ولا يرجع ويحج من عامه لم يكن له ذلك لانه مقيم على عزيمة المتنع  
 فيمنعه الهدى من الاحلال فان فعله ثم رجع الى أهله ثم حج لاشئ عليه لانه غير متنع ولو حل بمكة  
 ففجر هديه ثم حج قبل ان يرجع الى أهله لم يدم لنته وعليه دم آخر لانه حل قبل يوم النحر (وان  
 بدا) أى ظهر (له ان لا يحج) صنع بهديه ما شاء ولا شئ عليه (لما في شرح قوام الدين موزيا الى  
 شرح الطحاوي ولو ساق الهدى ومن نية المتنع فلما فرغ من العمره قداله أن لا يتنع كان له  
 ذلك ويفعل بهديه ما شاء (ولو أراد ان يذبح هديه ويحج لم يكن له ذلك) أى بالمسح (وان فحرم ثم  
 رجع بعد الحاق الى أهله ثم حج لاشئ عليه) أى لانه غير متنع كما تقدم (ولو رجع الى غير أهله من  
 الافاق يكون متنعاً وعليه هديان هدى المتنع) أى في محله (وهدى الحاق قبل الوقت) أى في  
 أى وقت شاء (وأما المتنع الذى لم يسق الهدى اذا دخل مكة طاف) أى فريضاً (لعمرته) أى  
 في أشهر الحج (وسعى) أى وجوباً (رحاق) أى استحباباً بالقوله (وان أقام محرماً) أى محرماً (جائزاً)  
 وقال الكاكي شارح الهداية وظاهر كلام صاحب الكتاب ان التحلل حسم لمن لم يسق الهدى  
 وذكر الاسديجاني والوبرى والزبلى انه بالخييار ان شاء أحرم بالحج بعدما حل من عمرته بالحاق  
 أو التقيصير وان شاء أحرم قبل أن يحل من عمرته ووافقهم ابن الهمام أيضاً في هذا المقام (وليس  
 عليه) أى على المتنع (طواف القدوم) أى بالاتفاق كما صرح به الكرمانى وغيره والمراد قبل  
 الاحرام بالحج أو مطلقاً لانه صار من أهل مكة حيثئذ وليس عليهم طواف القدوم في حجته  
 الا أنهم اذا أرادوا أن يقصدوا السعي فلا بد ان يطوفوا ولو نة لا يصح سعيهم بعده لكن قال

في الهداية ولو كان هذا الممتع بعد ما أحرم بالحج طواف وسعي قبل ان يروح الى منى لم يرمل  
في طواف الزيارة ولا يسعي بعده قال صاحب النهاية في قوله طواف أى طواف القدوم وتبعه  
في ذلك الشراح كآج الترميعة وصاحب السكافية وصاحب العناية وفي خزائن الاكل وان  
كان متمعا ان شاء طواف للقدوم بالحج قال المصنف وكلهم قالوا ذلك بعد ذكرهم انه ليس على المتع  
طواف القدوم وشأنهم قوام الدين وسماه طواف نافله تنعاه لما في شرح مختصر الكرنى  
وكذا الكرماني سماه طواف تطوع قلت أما قولهم ليس على المتع طواف القدوم فمحمول على  
ما اذا لم يرتد تقدم السعي أولاً لأن طواف التلبية اندرج تحت طواف فرضه للعمرة كاذراج صلاة  
تجبة المسجد في فرض صلاة بعد دخوله وقولهم ثم يحج المتع بعد عمرته كالمقدردليل على انه  
يبقى بطواف القدوم وأما قولهم المكى ليس عليه طواف القدوم فليس المعنى ان المتع ملحق به  
حيث انه يحرم من حيث أسرم المكى به اذا تمتع في حكم الاقاني من وجه ولهذا قالوا في تعريفه  
انه الجامع بين تكبير يسفر واحد واذا كان في حكم المسافر في كل نسك يلزمه طواف القدوم  
في حجة كالقارن وتسمية بعض الائمة نفلا ونطوعا لا يتأني كونه قدوما لانه سنة ويطلق عليها  
انها تطوع ونافله ويؤيده ان المفهوم من النهاية ان طواف التلبية مشروع للتمتع وانه يشترط  
للاجراء اعتباره طواف تجبة لكن ابن الهمام طعن في عبارة النهاية وقال بل المقصود ان  
السعي لا بد ان يترتب شرعا على طواف فاذا فرضت أن المتع بعد احرام الحج تنقل لطواف ثم  
سعى بعده سقط عنه سعي الحج ومن قيد اجراءه يكون الطواف المقدم طواف تجبة فعليه  
البيان انتهى وهو بمنزلة العيان لان تعيين النية في طواف الركن والقرض اذا لم يكن شرطا  
فتكيف في طواف التلبية اللهم الا أن يقال مراد صاحب النهاية بالاجراء ان يكون الطواف  
وقع بعد الاحرام فانه حينئذ لا يكون الا تجبة والله أعلم بقصد من النية (ويطوف) أى المتع  
(باليث) أى لا بين الصفا والمروة (ما بدله) أى سخره وأراد ان طواف عبادته مستقلة يجوز  
تكرارها بخلاف السعي فانه لا يتكرر (ولا يعتمر) أى المتع (قبل الحج) وهذا بناء على ان التكرار  
ممنوع من العمرة المقررة أيضا وقد سبق انه غير صحيح بل انه ممنوع من التمتع والقرآن وهذا  
المتع اقاني غير ممنوع من العمرة فجازله تكرارها لانها عبادته مستقلة أيضا كالطواف (فاذا)  
كان يوم التروية أحرم) أى المتع بنوعيه (بالحج وقبله أفضل) لان ايام العبادات (فان كان) أى  
هذا المتع (ساقى الهدى) أى قبل ذلك (يصير محرما باحرامه) فيلزمه دمان في كل جناية على  
نسكيز (والا باحرام واحد) أى فالحظور وغير متعد (وكما تقدم الاحرام على يوم التروية فهو  
أفضل ساقى الهدى) وهو ظاهر وقد سبق (أولا) أى لم يسبق لكن بقيد أن يكون متمكنا من عدم  
الوقوع في الحظور (والأفضل ان يحرم من المسجد) والحطيم أفضل اما كنه (ويجوز من جميع  
الحرم ومن مكة أفضل من خارجها) أى بالنسبة الى سائر الحرم (وبعد) أى احرامه (ولو خارج  
الحرم ولكن يجب كونه) أى كون احرامه (فيه) أى في الحرم (الا اذا خرج الى الحلال لم حاجة)  
أى لفرض صحيح لا بقصد احرامه منه (فاحرم منه لاشئ عليه بخلاف ما لو خرج لقصد الاحرام)  
أى منه فقط وأما ما في الهداية من ان الشرط أن يحرم من الحرم فمحمول على شرط الوجوب  
لا على شرط الصحة لما في الجامع الصغير وغيره من أن المتع اذا خرج من الحرم وأحرم بالحج

فعليه دم وقالوا ولو عاد الى الحرم قبل الوقوف سقط عنه الدم وقد قال البخاري عند جوابه عن قواهم المتمتع من تكون حجته مكبة ان هذه النكته لبيان أن ميقات المتمتع في الحج ميقات أهل مكة ولو أن المكي خرج من الحرم وأحرم بالحج بصير محرماً بالاجماع وان كان ميقاته الحرم فكذا هنا وهذا لأن الأصل في المتمتع أن تكون حجته مكبة ولو أحرم خارج الحرم بصير متمتعاً انتهى (ولو أراد تقديم السعي تنقل بطواف واضطجع ورمل فيه) كما سبق (ثم سعى بعده ثم راح الى عرفات) هذا وقال ابن العجيمي قال بعض العلماء من أراد تخصيصه لمأقاله غالب العلماء فله دخل المسجد ويطوف سبعاً ثم يصلي ركعتي الطواف ثم يصلي سنة الاحرام ويعني بما سبق له في آداب الاحرام من الغسل وآزالة الثفت واستعمال الطيب وغير ذلك ثم اعلم انه اذا أحرم المتمتع بالحج فان كان قد ساق الهدى أو لم يسق ولكن أحرم به قبل التحلل من العمرة صار كالقارن فيلزمه بالجنابة ما يلزم القارن وان لم يسقه وأحرم به لاحقاً صار كالقارن بالحج الا في وجود دم التمتع وما يتعلق به والله أعلم

\*(باب الجمع بين النسكين المتحدين)\*

أى كحجتين أو عمرتين (أو أكثر) من الثنتين (أحراماً أو أفعالاً) يتميز بين وسبأتي بينهما في فصلين (وهو) أى الجمع المذكور (مكروه مطلقاً) أى سواء يكون آفاقياً أو ميكائياً اذا مراد بالاطلاق جميع أنواع صور الجمع ففي الجران الجمع بين احرامى الحج واحرامى العمرة بدعة بالاتفاق بين الاصحاب وفي الجامع الصغیر للعنابي انه حرام لانه من أكبر الكبائر وكذا ذكره السنجاري لكن لا يظهر وجه قوله ما في المحبط ان الجمع بين احرامى العمرة مكروه وفي الجمع بين احرامى الحج روايتان اظهرهما لا يكره وهذا ايضا مشكل يحتاج الى بيان الفرق ثم في النهاية اضافة الاحرام الى الاحرام في حق المكي ومن بعينه جنابة وفي الكرماني لا يجوز ولعل الكرماني اراد اضافة احرام احد النسكين المتحدين الى الآخر والنهاية اراد احرام أحد النسكين المختلفين فلا اختلاف بل اراد احرام العمرة الى احرام الحج بدليل قوله (وكذلك اضافة احرام العمرة الى احرام الحج في حق الآفاقى اسائة) وكرهه يعنى كفاى العناية (بمخلاف اضافة احرام الحج الى احرام العمرة) اى للآفاقى (فانه يجوز له بلا كراهة دون المكي) فانه يكره له ذلك

\*(فصل في الجمع بين الحجتين أو أكثر ما بالجمع) أى بينهما (أحراماً فهو ان يهل من الإهلال وهو رفع الصوت والمراد به هنا ان يحرم (بهما معاً) أى محجعتين (أعلى التعاقب) أى متعاقبتين احداهما عقب الاخرى منهما) (مع بقاء وقت الوقوف بعرفة) أى من زوال يومها الى انقضاء وقتها وهو فجر يوم النحر وقائدة التقديس بقاء وقت الوقوف هى أنه لو وقف بعرفة ثم أحرم بالثاني ليله المزلفة قبل طلوع الفجر يوم التحريم يلزمه الثاني عند محمد وعندهما يلزمه ويرتفع لبقاء وقت الوقوف (فاذا أهل بمحجتين معافصاعدا) أى فزائد على اثنتين (كعشرين) أى وثلاثين مثلاً (أو بمحجة ثم حجة) أى مقترقتين (لزمه جميع ذلك) أى كل ما ذكر من العدد المسطور ومن التسمية والزيادة (غير أنه يرتفع احداهما في العصة وفي التعاقب الثانية) والظاهر أن يقول والثانية في التعاقب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف واما عند محمد ففي المعية يلزمه احداهما

وفي التعاقب الاولى فقط قال في البدائع وغرة الخلاف تظهر في وجوب الجزاء اذا قتل مسلما  
فعدمها يجب جزاء لان انعقاد الاحرام بهما وعند من اوجدها لا انعقاد الاحرام باحدهما  
انتهى وهذا مشكل لما في الكافي قال ابو يوسف يصير ارضا لاحدهما كما فرغ من قوله ليلين  
يجتنب غرة الخلاف تظهر في وجوب الجزاء بالجناية قبل الرض فعند أبي حنيفة جزاء أن وعند  
محمد واحد وكذا عند أبي يوسف لا ارتفاع احدهما بلا مكث (واعلم ان تقصص) أي ما يرتفع  
الا اذا سار الى مكة) أي في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة كانص عليه في الميسوم وقد ذكر  
القندوري في شرحه مختصر الكرخي انها الرواية المشهورة عنه وروى عنه انه لا يصير رافضا  
لاحدهما حتى يشترع في الاعمال وهذا معنى قوله (أو شرع في الاعمال كالوقوف أو الوقوف  
بعرفة) وغرة الخلاف تظهر فيما اذا جنى قبل السير والشرع فعليه دمان عند أبي حنيفة  
للجناية على احرامين ودم عند أبي يوسف لا ارتفاع احدهما قبلهما وكذا عند محمد دم واحد  
لعدم انعقاد احدهما وهذا معنى قوله (فالم يسرا ياما ولم يشترع في عمل) الواو بمعنى أو لما سبق  
من القولين (فهو محرم باحرامين) أي عند أبي حنيفة (فيلزمه جزاء أن يارتكاب الجناية  
كالقارن) أي خلافا لهما المسامحة (ولو احصر فدمان) أي على الخلاف المذكور (ولو  
جامع) أي الجامع بين الجنتين قبل السير والشرع على الخلاف (فعليه ثلاثة دماء لم الرض)  
فانه يرض احدهما ويعني في الأخرى ويقضي حجة وعمره مكان التي رفضها (ودمان للجامع)  
أي لجنائه على احرامين (وبعد الارتضاء) أي اذا جامع بعد الارتضاء (بالسير والشرع  
في العمل جزاء واحد) أي عليه دم واحد اتفاقا (ثم اذا ارتفعت احدهما لزمه دم الرض  
وقضاء الحج المرفوض من قابل وعمره) أي ولزمه عمره لانه صار كالفاتت وأما قوله في الكب  
وقضاء عمرته خماسية (ولو فاته الحج) أي غير المرفوض (فعليه جنتان وعمره) وذكر القاسبي  
في منسكه والطرابلسي وصاحب البحر العميق انه لو أهدى بجنتين ولم يحج من عامه ذلك فعليه  
جنتان وعمرتان وقال المصنف هكذا أطلقوه وليس عطلق بل ان كان عدم حجه من عامه لقوات  
فعليه عمره واحدة في القضاء لاجل الذي رفضه وليس عليه لفاتت عمره لانه قد تحلل بأداء  
العمره وان كان عدم الحج لاحصاء فعليه عمرتان في القضاء نظرا وجهه من الاحرامين بلا فصل  
انتهى وهو تحقيق حسن كما لا يخفى (ثم ان فاته بعد الرض لزمه دم الرض) أي أبنا (او قبله)  
أي او فاته قبل الرض (فكذلك فيما ينظر) قال المصنف قلت ولو أهدى بهما بعرفة أي معا  
أو متعاقبتين (في وقت الوقوف ارتفعت احدهما بلا فصل) أي اتفاقا بين أبي حنيفة وأبي  
يوسف (وكذا في ليلة المزدلفة بعد الوقوف لاقبله) أي لاقبل وقت الوقوف (كما لا يخفى والله اعلم)  
قلت وهذا مستفاد من قولهم واعلم ان تقصص عند أبي حنيفة اذا شرع في الاعمال والحاصل ان  
المفرد اذا احرم بحجة أخرى وهو واقف بعرفة ليس لأونهما الرتبة عندهما خلافا لمحمد ويصير  
رافضا لها لو وقف عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف كما انعقد الاحرام وعليه دم للررض وعمره  
ويقضي الحج من قابل وكذا لو أهدى بحجة ليلة مزدلفة بعد ذلقة او بغيرها ارتفعت الثانية (واما  
الجمع فعلا فهو وان يحرم بالثاني بعد فوات وقت الوقوف فلا حرم بحج ووقف بعرفة ثم أحرم بحج  
آخر يوم التحرقان كان) أي احرامه بالثاني (بغير الحاق الاول) أي بحج الاول (لزمه الثاني) أي

عند الكل (ولا شيء عليه لادم) أي الجنابة المجمع (ولا رفض) أي ولا يرفض شيئاً بل يعضى في الأول  
(ويبقى محرماً) أي بالثاني (إلى قابل) أي فيؤدي الثاني حنيفة (وإن كان) أي أحرامه بالثاني  
(قبل الحلق لزمه) أي الحج (أيضاً وعليه دم المجمع) أي اتفاقاً بين الأمام وصاحبه (ويعضى في  
الأول وهو) أي دم المجمع (دم جبر ويلزمه دم آخر) أي اتفاقاً (سواء حلق للأول بعد الإحرام  
للثاني) أي الجنابة عليه وهذا واضح (أولاً) أي أول يحلق حتى حج من العام الثاني فعليه دم عند  
إبي حنيفة لتأخير الحلق وعندهما الشيء عليه (ولو حلق بعد أيام النحر فعليه دم ثالث) أي عند  
إبي حنيفة لتأخير الحلق خلافاً لهما وقال الكرماني إذا حرم يوم النحر بحجة أخرى من سنته تلك  
فعند إبي حنيفة أن كان حلق في الأول بعد ما طاف للزيارة لزمه الإحرام ولادم عليه وإن لم يحلق  
في الأول أو حلق ولم يطف للزيارة لزمه الإحرام أيضاً وعليه دم لجمعه بين الإحرامين لأن إحرام  
الحج الأول قد بقي بقاء طواف الزيارة وادخل عليه إحرام حج آخر فيكون جامعا بين الإحرامين  
فيلزمه دم كما إذا جع بين الإحرامين انتهى وهو لا ينافي ما ذكره غيره كصاحب الهداية  
وشراحها والكاظمي وغيرهم من أنه لو أهل بالثاني بعد الحلق لا يلزمه دم طوافاً من غير قيد بما بعد  
الطواف فاطلاقهم لا يأتى ما تقدمه الكرماني خلافاً لما ذكره المصنف في الكبير (ومن فاته الحج  
فأهل بحجة أخرى) أي بعد ما فاتته الأولى (لزمه رفضها) أي رفض الأخرى (ودم) أي للرفض  
(وعمره وحجته) بل عمرتان وحجتان لأنه يتخلل بأفعال عمره فتبقى في ذمته عمره وحجته

\*(فصل في المجمع بين العمرتين)\* أعلم أنهم اتفقوا في وجوب الدم بسبب المجمع بين إحرامى العمرة  
واختلفوا في وجوبه بسبب المجمع بين إحرامى الحج وقالوا فيه روايتان أحدهما الوجوب وبه  
صرح الترمذاني وغيره وقبل ليس إلا رواية الوجوب قال ابن الهمام وهو الوجه (الحكم فيه)  
أي في المجمع بين العمرتين (كالحكم في المجتبتين) أي في المجمع بينهما سواء (في المعبة والتعاقب  
والإزوم والرفض ووقته) أي وقت الرفض (وغير ذلك) أي مما سبق في المجمع المتقدم لكن لا كله بل  
بعضه (بما يتصور) أي وجوده (في العمرة) أي في المجمع بين أفرادها ثم المعبة واضحة لا يحتاج  
إلى بيانها وأما المعاقبة فينبى بقوله (فلأحرّم بعمره طوافها شوطاً أو كله) أي بطريق الأولى  
(أو لم يطف شيئاً) كان الاختصر حذف هذه الجمل والاكتفاء بقوله (ثم أحرّم بأخرى قبل أن  
يسعى للأولى لزمه) أي خلافاً للمحمد (رفض الثانية ودم للرفض وقضاء المرفوض) الأولى المرفوضة  
لأنها العمرة ولعل ذلك باعتبار كونه نسكاً (ولو طاف وسعى للأولى ولم يبق عليه إلا الحلق فأهل  
بأخرى لزمته) أي العمرة الأخرى اتفاقاً (ولا يرفضها) أي الأخرى والأولى أن يقول ولا يرفض  
شيئاً (وعليه دم المجمع وإن حلق للأولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر) أي الجنابة على الثانية  
اتفاقاً (ولو بعده) أي ولو حلق للأولى بعد الفراغ من الثانية (لا) أي لا يلزمه دم آخر (ولو افسد  
الأولى) أي من العمرتين بأن جامع قبل أن يطوف (ثم أهل بالثانية) أي بإدخالها (رفضها) أي  
رفض الثانية (ويعضى في الأولى) أي حتى تنها ويكمل أفعالها (ولو نوى رفض الأولى وإن  
يكون) أي ونوى أن يكون (عمله الثانية لم يتفعه) أي قصده هذا فإنه لم يكن رفضه (أي معتبراً  
بالأولى وكذا هذا) أي هذا الحكم (في المجتبتين ومن أحرّم لا ينوى شيئاً معيناً فشرع  
في الطواف) أي طاف ثلاثة أشواط أو أقل (ثم أهل بعمره رفضه إلا أن الأولى تعينت عمرة)

اي است اخذ الطواف لحين اهل بعمره اخرى صار بامعابن عشرين فيجب عليه رفض الثانية  
كما تقدم

• (باب اضافة احد التسكين) •

اي المختلطين (الى الآخر والجمع بينهما مع الجمع بين مائة سنون لافاق) اي حقة أو سكا  
بلا خلاف بل هو افضل أنواع الحج عندما كما سبق (ومكروه للمكي) اي وان في مناه كما تقدم  
(فان جمع المكي بينهما) وكذا المبقاتي (رفض العمرة ووضي في الحج) أي في أعماله فقط (أما  
الاضافة فعل قسمن) لانه اما اضافة الحج الى العمرة أو بالعكر ولا ثالث لها (ما الاقل اضافة  
الحج الى العمرة وهو ان يحرم بالعمره أو لا ثم بالحج قبل ان يطوف لها أو بعد ما طاف لها) أي قبل  
ان يتحال منها (والثاني اضافة العمرة الى الحج وهو ان يحرم بالحج أو لا ثم بالعمره قبل ان يطوف  
طواف القدوم أو بعده) كان الاخصران يقول قبل سعيها (فالاول) أي القسم الاول وهو  
اضافة الحج الى العمرة (بأنزلا كراهة لافاق) بل مستحب لحل فعله صلى الله عليه وسلم بهما  
بين الاحاديث المختلفة على مائة ابن حزم وتبعه النووي وغيره (ومكروه للمكي) للآية  
الشريفة (والثاني مكروه لهما) لكن بالنسبة الى المكي أشد كراهة وأعظم اسامة فمن الافي  
بل حل بعض العلماء كشاف في فعله صلى الله عليه وسلم على هذا القسم بهما بين الروايات والله  
سبحانه وتعالى أعلم (أما فريعات القسم الاول فالافاق اذا أدخل الحج) أي احرامه (على  
العمره) أي على احرامها (فان كان) ادخله عليها (قبل ان يطوف لها اكثر أو لم يطوف شيأ) أي كما  
فهم ما قبله (فقارن) أي سنون (وعليه دم شكر وان كان بعد ما طاف لها أربعة أشواط في  
أشهر الحج فهو متنع ان حج من عامه ذلك بلا المام والا) أي وان لم يحج من عامه أو حج لكن مع  
المام (فترديهما) وهذا غير ظاهري في المورتين الاخيرتين لان الافي اذا طاف أكثر أشواط  
العمره في الأشهر وأحرم بالحج كيف يتصور أن يكون مفردا به أو باحده أو كذا اذا حج  
والم بينهما فانه لا شك ان الماسه حينئذ فاسد غير صحيح فكيف يجزئه مفردا من غير رفض لاحدهما  
(وأما حكم المكي ومن مناه) أي المبقاتي ومن صار من أهلها من الافيقين (اذا أدخل الحج  
على العمرة) بان أحرم بعمره في أشهر الحج أو في غيرها بعمره ثم أدخل عليها احرام حجة فهذا على  
ثلاثة أوجه (ان كان) أي ادخله (قبل ان يطوف لها برفض عمرته) أي اتفاقا (وعليه دم الرفض  
وان مضى فيهما) أي حتى قضاها (جاز) أي ابرأه (وعليه دم الجمع) اي بين التسكين ولو فعل  
هذا آفاق كان قارنا لما تقدم (وان كان) اي ادخله (بعد ما طاف أكثره فيرفض حجة) أي اتفاقا  
وعليه دم ولو فعل هذا آفاق كان متعما (ولو كان) أي وان كان ادخله (بعد ما طاف الاقل  
فكذلك) اي عند أبي حنيفة فيرفض الحج (وعليه دم حجة وعمره) أي قضاؤها وان لم يحج من عامه  
ذلك (وان قضى الحج من سنته تلك) أي بعينها وخصوصه (بان احرم به بعد الفراغ من العمره فلا  
عمره عليه) كما سرح به القدوري في شرحه مختصر الكرخي وشمس الائمة الكردي والزيلعي  
(ولو مضى فيها جاز) أي ابرأه (مع الاسامة) اي اسامة الكراهة (وعليه دم الجمع ولو أن كوفيا  
دخل مكة بعمره فأنفسدها) أي يجماع قبل طوافها (واتها) أي كمل أنفائها من طوافها وسعيها  
(ثم احرم بحجة) أي منها (بعمره وحجة يرفض عمرته وعليه دم) اي الرفض (وقضاؤها لانه) أي

الكوفي (صار كالمكي) أي بعد دخوله مكة (ولا فرق في حق المكي بين أن يجتمع بينهما في أشهر الحج أو غيرها) بل في غيرها أشد كراهة لوقوع احرام الحج في غير وقتها (فلو اهل المكي بعمره فطاف لهما أكثر في غير أشهر الحج ثم أهدل بحجة) أي في غير أشهره (فعليه دم) كما صرح به صاحب المبسوط مع إلابائه أحرم بالحج قبل أن يفرغ من العمرة وليس للمكي أن يجتمع بينهما فإذا صار جامعا من وجه كان عليه الدم انتهى (ولو فعل ذلك آفاق لم يجب عليه شيء) إلا أنه مسمى كناية - دم والله أعلم (وأما تقرعات القسم الثاني) وهو ما إذا أهدل بالحج أولا ثم بالعمرة ثانيا (فان كان) أي المحرم بهما (ميكأ أهل أولا بالحج ثم بالعمرة فعليه رفضها) أي رفض العمرة على كل حال (وان مضى عليها) أي ولم يرفضها (جاء) أي أجزأه (ولزمه دم وان كان) أي المحرم بهما (آفاقا أدخل العمرة على الحج) أي ففيه تفصيل ان كان إدخاله (قبل أن يشرع في طواف القدوم فهو فارن مسمى) أي وعليه دم شكر أقله أساءته ولعدم وجوب رفض عمرته (وان كان) أي أدخله (بعد ما شرع فيه) أي ولو قبله (أو بعد انقضاءه) أي تكميل طواف قدومه بالطريق الأولى (وهو مكة أو عرفة فكذا) أي في حكمه كما سبق في أن يقال (هو فارن مسمى) أكثر أساءته من الأول) فيه أنه حينئذ ليس حكمه كذلك فكان حقه أن يقول فهو أكثر أساءته وعليه دم جبر وقيل شكر وحينئذ يستقيم قوله (ويستحب له رفض العمرة) والحاصل أنه ليس حكمه بحكمه في جميع الوجوه ولا في بعضه إلا في كونه فارنا وصوفا بطلاق الأساء (ولو أهدل به في أيام النحر والتشريق قبل الحلق وجب الرفض) أي انقافا (والدم والقضاء وكذا بعد الحلق) أي يجب الرفض والدم والقضاء على الأصح وفي شرح الزيلعي لأنه جمع بينهما في الاحرام أو في بنية الأفعال فان قيل كيف يكون جامعا بينهما وهو لم يحرم بالعمرة إلا بعد تمام التحلل من احرام الحج بالحلق وطواف الزيارة قلنا قد بقي عليه بعض واجبات الحج وهو رمي الجمار في أيام التشريق فبصير جامعا بينهما فاعلا وان لم يكن جامعا بينهما إلا ما فيلزمه الدم لذلك انتهى ولعله لم يذكرا السعي مع أنه من الواجبات للحج لأنه قدي تقدم على الوقوف وقدي عقب طواف الزيارة وقيل إذا أحرم بالعمرة بعد الجلق لا يرفضها كذا في الأصل قال الزيلعي والأصح أنه يرفضها احترازا عن ارتكاب المنهي عنه لان العمرة منهى عنها في خمسة أيام وتأويل ما ذكر في الأصل أنها لا ترتفع من غير رفض لها انتهى ولا يخفى أنه يستفاد منه ان العمرة قبل السعي بعد أيام التشريق أهون في الأمر وأيسر في الوزر فينبغي أن يقال بإحدا دم الرفض إذا تعددت العمرة دفعا للخرج المدفوع بل الظاهر من وضع المسئلة في احرامها بالعمرة أيام التشريق ان فيما بعد ذلك ليس كذلك ولو كان باقيا على السعي لاسيما ورواية الأصل أنه لا يرفضها بعد حلق ثم من صحح الرفض على بكون احرامها ما وقع في الأيام المنهي عنها فلا يلزمه شيء بعدها أصلا سواء بقي عليه سعي أم لا والله أعلم (ولو لم يرفض في صورتين أجزأه وعليه دم الجمع ولو فاته الحج فاحرم بعمرته قبل أن يتحلل) أي بأفعال العمرة لقوات حجه (فعليه رفض العمرة) أي اللاحقة

\*(فصل) \* أي في القضايا الكلية من هذا الباب (كل من لزمه رفض الحج في البابين) أي في باب الجمع بين النسكين وباب إضافة أحدهما إلى الآخر يجتمع أقامهما (فعليه لرفضها دم وقضاء بحجة وعمره) أي لأنه في معنى قات الحج (وكل من لزمه رفض العمرة فعليه دم وقضاء وعمره)

لاغير لانه في معنى فاسد العمرة (وكل من لم يمه الرض) أي للجمع بين الاسرامين (ولم يرض)  
 أي أحدهما (فعليه دم الجمع) ثم عدم الرض انما يتصور اذا جمع بين حجة وعمره أو بين الحجتين  
 بعد الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي لاحدهما وهذا معنى قوله (وكل من عليه الرض) أي  
 رضى حجة أو عمره (يحتاج الى نية الرض) أي ليرتضى (الامن جمع بين الحجتين قبل قواف رقت  
 الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي للاولى في هاتين الصورتين) أي من الجميد (ترتضى  
 احدهما من غير نية رضى لكن اما بالسير الى مكة أو الشروع في اعمال احدهما كما مر) أي  
 من الخلاف في الحالتين (وكل من جمع من الاسرامين) أي المحتلفين أو المتفقين (لحجتي قبل الرض  
 فعليه مثلاما على المقد) أي من الجزاء في تلك الجنابة كالتقارن (وبعد الرض) أي رفس  
 ما يجب عليه رفضه (فعليه جزاء واحد) أي كالمتمتع وبقى من الكليات ان كل دم يعجب بسبب  
 الجمع أو الرض فهو دم جبر وكفارة فلا يقوم الصوم مقامه وان كان معسرا ولا يجوز له أن يأكل  
 منه ولا ان يطعمه غنيا بخلاف دم الشكر ثم اعلم ان من جمع بين الحجتين أو العمرتين أو حجة وعمره  
 ولزمه رفض احدهما فرضه ما فعليه دم الرض وهل يلزمه دم آخر للجمع أم لا فالمد كورى  
 عامة الكتب ان دم الجمع انما يلزمه فيما اذا لم يرض احدهما اما اذا رضى هاتين كرتيه الا دم  
 الرض بل المنهوم منها انصرف بها ولو يبعاد دم روم عدم الجمع ووقع في البحر انه اذا جمع بين  
 الحجتين أو العمرتين ثم ارتضى احدهما الزمه دم الرض ودم آخر للجمع بين اسرامى العمرة وفي  
 وجوب الدم بسبب الجمع بين اسرامى الحج روايتان أحدهما ما الوجوب انتهى وتبعه أبو الجاني  
 منسكه فقال فيما اذا جمع بين الحجتين أو العمرتين يلزمه رفض احدهما او دمان للرفض والجمع

### • (باب في نسخ اسرام الحج والعمرة) •

أي الى غيرهما (لا يجوز ولا يصح) تا كيدويان (فسخ اسرام الحج الى العمرة بعد الثلاثة)  
 أي عندنا وعند مالك والشافعي (خلافا لاجد) حيث ذهب الى ظاهر الحديث حيث قال مرافقة  
 العامة هذا أم لا بد قال لا بد وغيره ذهبوا الى انه كان ذلك من خاصة تلك السنة لان المقصود  
 منه كان صرفهم عن سقى الجاهلية وتمكين جواز العمرة في أشهر الحج في ذواتهم حيث كانوا  
 يقولون ان العمرة في أشهر الحج من أجزا الفجور ويدل عليه ما روى عن بلال بن الحرث انه  
 قال قلت يا رسول الله فسخ الحج لنا خاصة أو لى بعدنا قال لكم خاصة والجواب عن الحديث  
 الاول ان المشار اليه به ذاهوا لايان بالعمرة في أشهر الحج لافسخ الحج بالعمرة (وهو أن يفسخ  
 به الحج بعدما أحرم به ويقطع افعاله ويجعل اسرامه واقفاله للعمرة وكذا لا يجوز فسخ العمرة  
 بجعله اجماعا عند الثلاثة) أي من الائمة (أو الاربعة) أي جميعهم بناء على ان المسئلة فيها روايتان  
 عن الامام أحمد والله أعلم

### • (باب الجنائيات) •

أي ارتكاب المحظورات الشاملة للمقدمات وترك الواجبات (المحرم اذا جنى عمدا بلا عذر  
 يجب عليه الجزاء) أي جزاء فعله وهو الكفارة (والاثم) أي ومدارك اثمه هو التوبة عن المعصية  
 (وان جنى بغير عمد) أي بخطأ ونسيان أو كره أو جهل فيما لم يجب عليه علمه (أو بعد فعله)

الجزاء دون الاثم) فالصواب أن يقول فلا بد من الجزاء على كل حال والتوبة في بعض الافعال  
 (ولا بد من التوبة على كل حال) فيه انه لا يجب التوبة اذا كان بعذراً وبغير عمد والمقصود  
 انه اذا جنى عمداً بلا عذر ثم كفر فلا يتوبهم انه لا يتوجه عليه الاثم ولا يجب عليه التوبة فقد ذكر  
 ابن جماعة عن الأئمة الاربعة انه اذا ارتكب محظوراً الاحرام عامداً يأتى ولا يخرج منه القدية  
 والعزم عليها عن كونه عاصياً قال النووي ربحاً ارتكب بعض العامة شيئاً من هذه المحرمات  
 وقال انا اقدمى متيهاً انه بالتزام القدية يخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجهل  
 تبخ فانه يحرم عليه الفعل فاذا خالف اثم ولزمته القدية وليس التوبة مبيحة للاقدام على فعل  
 المحرم وجهالة هذا الفعل بكهالة من يقول انا اشرب الخمر وأزني والحديث يهني ومن فعل شيئاً  
 يحكم به يحرمه فقد أخرج حجه أن يكون مبروراً انتهى وقد صرح أصحابنا بمثل هذا في الحدود  
 فقالوا ان الحد لا يكون طهرته من الذنب ولا يعمل في سقوط الاثم بل لا بد من التوبة فان تاب كان  
 الحد طهرته و سقطت عنه العقوبة الاخرى بالاجماع والا فلا لكن قال صاحب الملتقط في باب  
 الايمان ان الكفارة ترفع الاثم وان لم يوجد منه التوبة من تلك الجناية انتهى ويؤيده ما ذكره  
 الشيخ فجم الدين النسفي في تفسيره التيسير عند قوله تعالى فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم أى  
 اصطاد به هذا الابتداء قيل هو العذاب في الآخرة مع الكفارة في الدنيا اذا لم يتب منه فانما  
 لا ترفع الذنب عن المصر انتهى وهذا تفصيل حسن وتقييد مستحسن يجمع به بين الأدلة  
 والروايات والله أعلم بحقائق الحالات (ثم لا فرق في وجوب الجزاء فيما اذا جنى عامداً أو خاطئاً)  
 أى مخطئاً (مبتدئاً أو عائداً) خلافاً لما قال في العائد للصبي ان له العذاب الا ليم فقط دون الجزاء  
 (ذاكراً) أى منذ كرا الاحرامه (أو ناسياً عالماً أو جاهلاً) أى بالمسئلة (طائعا أو مكرها) أى في فعله  
 (نائماً أو منتبهاً) أى عند مباشرة (سكران أو صاحياً) أى حال عمله أو تركه (مغمى عليه أو ميقظاً  
 معذوراً أو غيره موسراً أو معسراً) أى غنياً أو فقيراً (بمباشرة) أى جنى بمباشرة نفسه (أو بمباشرة  
 غيره به بامر) أى حال كونه بمباشرة غيره بامر (أو بغيره) أى بغير امره (ففي هذه الصور اجمعها  
 يجب الجزاء) أى بلا خلاف عندنا (وهذا) أى الذى ذكرناه (هو الاصل) أى القاعدة  
 الكلية (عندنا) أى خلافاً لغيرنا في بعض الصور السابقة (لا يتغير) أى هذا الاصل (غالباً)  
 ولعله أشار الى ما ساقى من انه اذا طيب محرم محرماً لا شئ على الفاعل ويجب الجزاء على المفعول  
 (فاحفظه) أى هذا الاصل فانه كثير المنفع في هذا الفصل (ثم الجنائيات) أى المحظورات على  
 المحرم (باعتبار جنسها) أى المتنوعة (على انواع) أى مختلفة (تمت ذكر كل نوع على حدة) أى  
 حكم كل واحد بانفراده ليعرف تفاصيلها بعد معرفة اجمالها في ضمن فصولها (النوع الاول  
 في حكم اللبس اذا لبس المحرم) أى بالحج أو العمرة أو بهيمة (الخيط) أى الملبوس المعمود على  
 قدر البدن أو قدر عضو منه بحيث يحيط به سواء كان بخياطة أو نسيج أو لصق أو غير ذلك  
 وكذا حكم تغطية بعض الاعضاء بالخيط أو غيره (على الوجه المعتاد) أى بان لا يحتاج في حفظه  
 الى تكلف عند الاشتغال بالعمل وضده ان يحتاج اليه بأن يجعل ذيل قبضه منه لاعلى وجبته  
 اسفل (فعلية الجزاء) أى الآتى تفصيله (وتفسيره) أى تعريف الخيط المحظور على ما في الفتح  
 (ان يحصل بواسطة الخياطة احتمال على البدن) أى بوضعه وضعه (واستمسكه) أى بنفسه من

غيره ما كـ (قايما) اى من الاشتمال والاستعمال (اتقى انتقى ليس التقيط) اى لا تتناهى المحل  
بالتناهى بعض وفيه انه يرد عليه البباد المشتعل بالاصق فانه ليس فيه خياطة مع انه لمن  
الخط اللهم الا ان يراد بالخياطة انضمام بعض الاجزاء ببعضها فيصلح ان يكون له زائيل يقال  
ما توبيعوم لبسه للتعلم مع انه ليس بمخيط اتفاقا (فاذا لبس مخيطا) اى على الوجه المعتاد  
(يوما كاملا) اى نهرا شرعيا وهو من الصبح الى الغروب (اوليلة كاملة فماليه دم) اى  
اتفاقا والطاهر ان المراد مدة ارا حدهما فيقيدان من لبس من نصف النهار الى نصف الليل من  
غير اتفاقا وكذا في عكسه لم يعدم كإثباته قوله (وفي أقل من يوم) اى من مقداره انهار ولو  
ينقص ساعة (أو ليلة صدقة) وهى نصف صاع من ر (وكذا اللبس ساعة) اى شجوية وعى بر  
من اجزاء اثني عشر حالة اعتمادا لليل والنهار (فصدقة) اى عروفة القدر (وفي أقل من ساعة)  
اى عروفة لالو رية لانها أقل ما يطلق عليه الزمان (قبضة) بالتفاف الفتوحة والساد الممسلة  
وتصم ما جعل كفك على ماني القاموس وأما القبضة بالمجمعة فهى ما قبضت عليه من شئ وليس  
باسبه المقام (من بر) بضم مو حقة من حنطة أو قبضتين من شعير هذا وعى أي يوسف في أكثر  
من نصف يوم أو ليلة دم اقامة للال كمن مقام الكل وهو قول أبي حنيفة أو لا ثم رجع عنه على  
ما ذكره في البحر وهذا يؤيد ما قد ساء من اعتبار المقدار وكذا ما روى عن محمدان في لبس بعض  
اليوم قسطة من الدم حتى لو لبس يوما الساعة فعليه من قبضة الدم بمقدار ما لبسه عنده وأما  
ما ذكره رشيد الدين بن أبي يوسف انه اذا لبس قايلا أو كثيرا فعليه دم فقرب جدا (ولو لبسه)  
أى الخيط (أيا ما) أى من غير نزاع واداء اجزاء (فعليه دم واحد) أى اذا كان لبسه بعد ذرا أو بعد  
عذر بخلاف ما اذا كان بعضه بعد ذرو وبعضه بعد رفته يتعدد الاجزاء فيلزمه دم بخيرى الاول  
ويحتمل في الثاني (فان أراق) أى الدم (لذلك) أى لاجل ذلك اللبس (ثم تركه عليه يوما آخر فعليه  
دم آخر) أى لجنابة ثانية بعد كنفارته للجنابة الاولى وهذا بالاتفاق وكذا اذا أخاه وارق ثم  
لبسه بعلمه بالاختلاف (ولو لبس) اى قيصا مثلا (يوما مثلا) أى أو ليلا أو مقيد ارا حدهما متصلا  
(ثم نزع) أى خلعه (ثم لبسه ثم تركه) أى ترك لبسه (فان كان نزعها على عزم الترك) اى بان لا يريد  
لبسه ابدا في حال احرامه (فعليه كفارة أخرى) أى اللبسة ثانيا (والا) أى وان لم ينزعها على  
عزم الترك بل نزعها على قصد ان يلبسه ثانيا أو خلعه ليلبس بدله (لا) أى لا يلزمه كفارة أخرى  
لتداخل لبسه وجعلها ما لبسا واحدا حكما فان الترك مع عزم الفعل كالوجود (ولو رجع اللباس)  
أد أنواعه (كاه معا) أى في مجلس واحد (من قبض وقباض وعامة وقتل وقومر او بل وخيف)  
بيان لبس اللباس (وليس) أى داوم على لبس جبهه (أو يوما أو ياما) أى ولم ينزعها أو نزعها ليلا  
للوم ويعاود لبسها ثم ارا ويلبسها ليلالبرد وينزعها ثم ارا (فعليه دم واحد) ما لم يعزم على الترك  
بعد الخلع فان عزم على الترك عند نزعها ثم لبسه تعدد الاجزاء ان كفر الاول بالاتفاق وان لم يذكر له  
فمندهما دمان وعنده محمد دم واحد قال في الفتح موافقا لما في البدائع (وهذا) أى ما ذكره  
اتحاد الجزاء على لبس الخيط مثله (اذا اتحد سبب اللبس فان تعيد سبب كما اذا اضطر الى  
لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسه ما على موضع الضرورة) أى بعينها (فتجوز ان يحتاج الى قبض)  
أى مثلا (فليس قبضين أو قبضا وجهية أو يحتاج الى قبضة فلبسه اجمع العيامية فعليه كفارة)

واحدة) لان محل الجناية متحدد فلا ينظر الى الفعل المتعدد (يتخير فيها) لوقوع أصل الجناية لضرورة ما صرح به في المحيط وكذا اذا لبسهما على موضعين لضرورة فيهما في مجلس واحد بان لبس عامة وخفاء عذر فيهما فاعليه كفارة واحدة وهي كفارة الضرورة لان اللبس على وجه واحد فيجب كفارة واحدة (وان لبسهما على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما اذا اضطر الى لبس العمامة فلبسهما مع القميص مثلا أو لبس قميصا للضرورة وخفين من غير ضرورة فعليه كفارتان كفارة الضرورة يتخير فيها وكفارة الاختيار) أي غير حالة الاعتذار (لا يتخير فيها) أي بل يتحتم الكفارة عنها انتهى وخالفه ما اطرأ الي حيث قال ولولبس قميصا للضرورة وخفين من غير ضرورة فعليه دم وفدية. كذا ذكره في الكبير على سبيل الاعتراض ويمكن دفعه بان يقال مراده الدم المتحتم لغير الضرورة والفدية النجزة في الضرورة وفي الكرماني ولولبس قميصا للضرورة فلما مضى بعض اليوم لبس قميصا آخر ولبس قلنسوة لغير ضرورة حتى مضى اليوم فعليه في لبس القميص كفارة واحدة كفارة الاضطرار وفي لبس القلنسوة كفارة أخرى غير الاضطرار لان هذا اللبس غير اللبس الاول أي لاختلاف الوصفين كونهما عذر وبغيره فكأنما كشبتين متغابرين سواء في مجلس أو مجامعين انتهى وهذا الحكم في الحلق بان حلق بعض أعضائه لعذر وبعضها لغير عذر ولو في مجلس يتعدا الجزاء وهكذا في الطيب والله أعلم (ولو كان به حيي غيب) يكسر الغين المعجمة وتشديد الموحدة أي بان تأتي يوما بعد يوم وشحو ذلك (فجعل يلبس الخيط يوما) أي للاحتياج اليه (وينزع يوما) للاستغناء عنه فإدات الحلي تأخذها فاللبس متحبه وعليه كفارة واحدة وإن زالت هذه وحدثت أخرى اختلف حكم اللباس فعندهم عليه كفارتان كفر الاول أو لا وعنده كفارة واحدة إن لم يكفروا إن كفر فكفارة أخرى على ما في البدائع وغيره (أو خصمه عدو) أي في حصن ونحوه (فاحتاج الى اللبس للقتال أياما) أي مثلا (يلبسها اذا خرج عابسه) أي على العدو أو بعكسه (وينزعها اذا رجع) أي هو أو عدوه (أو لم ينزع أصلا) أي ولو رجع العدو (أو لم يرجع) أي العدو (ولكن يلبس في وقت وينزع في وقت) أي والعجلة قائمة بان لم يذهب هذا العدو فان ذهب وجاء عدو غيره لم يمه كفارة أخرى (أو كان به) أي وقع بالتحريم (ضرورة أخرى) أي غير ضرورة الاحصار (لأجلها يلبس في النهار) أي للاحتياج اليه (وينزع في الليل للاستغناء عنه أو فعل بالعكس) أي بان لبس في الليل وينزع في النهار (لبرد أو غيره) من الضرورات (أو لم ينزع ولو منع الاستغناء عنه والعلة لازمة) جلة حاوية مفيدة ان بقاء العلة قامت مقام الضرورة الدائمة (فإدام العذر) أي موجودا حقيقة وحكما (فاللبس متحد في جميع ذلك) أي في جميع ما ذكر من الصور وعليه كفارة واحدة (أي للتداعيل) (يتخير فيها) أي لارتكابه معذورا (فان زال العذر الذي لأجله لبس) أي بالكلية (بينين) أي زال يبقين (فنزاع أول ينزع وحديث عذرا آخر) أي فلبس (أو لم يحدث عذر ولكن دام على اللبس) أي بلا عذر (فعليه كفارة أخرى الا اذا كان على شكل من زوال العذر فاستمر) أي على لبسه (فعليه كفارة واحدة ما لم يبقين زواله) وهذا كله توضيح قد علم بيانه من تقييدهم الزوال في السابق بيقين والأصل في جنس هذه المسائل انه ينظر الى اتحاد الجهة واختلافها الى صورة اللبس لكن هنا دقيقة وهي انه اذا كان بقاء العذر حكما وزواله حقيقة فإظهاره انه يجب عليه نزعها لئلا يكون

عاصيا وان شط عنه الكفارة في هذه السورة فليقاته الله في الجحيم (ولو زار الطبيب انسان يوما فقلعت  
 دم ووقا فله صدقة ولو اتى النبا) أي رخصه كالعباء (على منكبيه وفيه يوما فقلعت دم) أي اتفانما  
 (وان لم يدخل يديه في كفيه) كما سرح به في النهاية وشمس الأئمة والاسيحاوي والبدائع لان  
 الزجر بغيره الادخال ولذا قال (وكذا لو لم يزروه ولكن أدخل يديه في كفيه) وكذا اذا أدخل إحدى  
 يديه في كفه ولو لم يزروه بغيره الزر الواحد ولانه يصدق عليه حينئذ تعريضه الخيط على ما سبق  
 ويؤيد ما في بعض النسخ من أفراد التخيير بين (ولو ألقاه) أي على منكبيه (ولم يزروه) ولم يدخل يديه  
 في كفيه فلا شيء عليه) أي من الجزاء (سوى الكراهة) استثناء منتقطع أي لكن الكراهة ثابتة  
 لحالته السنة ولا يبعد أن يكون الاستثناء متعلا أي لا شيء عليه من الاحكام الا الكراهة  
 وهذا عندهم خلافا لغيره حيث قال عليه دم (ولو لم يجده سوى سراويل فليس من غير متق) أي  
 شق ولم يلبسه على هيئة الاترا (فعله دم) أي في المشهور من الروايات خلافا لرازي حيث قال  
 يجوز لبس السراويل من غير متق عند عدم الازار وهذا بظاهره يقتضي جواز لبس السراويل  
 عند عدم الازار بلا زوم شيء والا كان قوله كقول الجمهور وكان وجهه بعض الطلبة وتفرقه  
 ولكنه ليس بلازم لانه قد يجوز ارتكاب الخطور للضرورة وقمع وجوب الكفارة كالحلق للادوية  
 ولبس الخيط للعذر فكذا قول الرازي بالجواز لا يلزم منه القول بعدم وجوب الكفارة وقد  
 صرح الطحاوي في الاثار باباحه ذلك مع وجوب الكفارة فقال بعد ما روى حديث من لم  
 يجد النعلين فلبس الخفين ومن لم يجد ازارا فلبس سراويل فذهب الى هذه الآثار قوم فقالوا  
 من لم يجد هما لبسهما ولا شيء عليه وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا اماما ذكره من لبس المحرم  
 الخفين والسراويل على حال الضرورة فمن نقول ذلك ونفي له لبسه للضرورة التي هي به ولكن  
 فوجب عليه مع ذلك الكفارة وليس فيما روي غيره نفي لوجوب الكفارة ولا فيه ولا في قولنا  
 خلاف شيء من ذلك لا فاقم نقل لا يلبس الخفين اذ لم يجد النعلين ولا السراويل اذ لم يجد الازار  
 ولو قلنا ذلك كما صحا فحين هذا الحديث ولكن قد اجتزأه اللباس كما أباح النبي صلى الله عليه وسلم  
 ثم أوجبنا عليه مع ذلك الكفارة بالدلائل القائمة الموجبة لذلك ثم قال هذا قول أبي حنيفة وأبي  
 يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى انتهى ما ذكره المصنف في الكبير عنه وقد زاد الطحاوي حديث  
 ابن عمر مرفوعا من لم يجد نعلين فلبس خفين وابشعهما من عند الكعبين فهذا فيه دلالة تصريح  
 على ان السراويل ان كان وسيعا يجب عليه أن يشقه ويلبسه على هيئة الازار فان لبسه من غير  
 شقه فعليه دم محتم وأما ان كان ضيقا فلبسه يكون معذورا ويجب عليه فدية تخفيفها وإعيل كلام  
 الرازي محمول عليه والحاصل ان قول المصنف عليه دم فيه تفصيل كما ذكرناه وكذا قوله (غير أنه  
 يجوز له لبسه) ليس على إطلاقه بل انما يجوز لبسه اذ لم يكن شقه ويلبسه ازارا كما بشر اليه قوله  
 (بخلاف القميص فانه لا يجوز له لبسه) أي من غير الفتق والاترا والا اذا كان هنالك عذرا آخر  
 من الاعذار (ولو عصب شيئا من جسده سوى الرأس والوجه فلا شيء عليه) أي من الجزاء  
 (ويكره ان كان) أي تعصيه (بغير عذر) أي تركه السنة وينبغي استثناء الكفين أيضا لما  
 تقدم من انه ممنوع من لبس القفازين وهذا كله في حق الرجل ولذا قال (ولا يجب على المرأة  
 لبس الخيط شيء) أي لا من الدم ولا من الصدقة ثم الخيط من حيث هو مباح لها وأما بالنسبة الى

المصبوغ بورس أو زعفران فانه اقيه كالرجل من لزوم الدم الان المصبوغ اذا كان مخيطا ينبغي  
ان يجب دمان على الرجل دم للمخيط ودم للطيب وعلى المرأة دم واحد للطيب فقط في الغاية ان  
لبس ثوباً مصبوغاً بزعفران أو عصفر مشبعاً يوماً أو أكثر فعليه دم وفي أقل من يوم صدقة ولو كان  
مخيطاً ينبغي أن يكون عليه دمان للبس المخيط واستعمال الطيب كما لو لبس رأسه بالحناء  
انتهى وهو حلي كما لا يخفى (تنبيه) أي هذا تنبيه أي منه للنية على ايضاح ما سبق مما أجل فيه  
(قد يتعدد الجزاء) أي كفارة المحذور (في لبس واحد بأمور) أي خمسة (الاول التكفير بين  
اللبسين بان لبس ثم كفر ودام على لبسه ولم ينزعه) عطف تفسيري وكذا اذا نزع وكفر ثم لبس  
(والثاني تعدد السبب) أي بان لبس في موضعين أحدهما العذر والآخر لغير عذر وأعذر آخر  
سواء يكون على وجه الاستمرار أو الانفصال بينهما بالخلع والاسترجاع (والثالث الاستمرار  
على اللبس بعد زوال العذر) وهو داخل فيما سبق من تعدد السبب وكذا قوله (والرابع  
حدوث عذر آخر) مثله ما تقدم فتدبر (والخامس لبس المخيط المصبوغ بطيب) أي كورس  
وزعفران وعصفر (للرجل) وخص به لان التعدد بالنسبة اليه وأما بالاضافة الى المرأة فلا تعدد  
بل جنابة واحدة وهذا اذا لبسه على الوجه المعتاد والافعليه جنابة واحدة أيضاً (وينحد  
الجزاء) أي وقد تعدد الكفارة عكس ما سبق (مع تعدد اللبس بأمور) أي ثلاثة (منها اتحاد  
السبب) بان لبس في موضعين من الجسد كليهما عذراً وكليهما بغير عذر (وعدم العزم على الترتب  
عند النزاع) أي اذا كان السبب متحداً (وجمع اللباس كله في مجلس أو يوم) أي مع اتحاد  
السبب واعلم انه ذكر بعضهم ما يفيد ان اليوم في اتحاد الجزاء في حكم اللبس كالمجلس في غيره من  
الطيب والحلق والقص والجماع كما سيأتي لانه ذكر الفارسي والطرا بلسي انه ان لبس الثياب  
كاهامعاً ولبس خفين فعليه دم واحد وان لبس قميصاً بعض يومه ثم لبس في يومه سراويل ثم لبس  
خفين وقلنسوة فعليه كفارة واحدة فقيده باليوم لا بالمجلس وفي السكرمانى ولو جمع اللباس كله  
في يوم واحد فعليه دم واحد لوقوعه على جهة واحدة وسبب واحد فصارت جنابة واحدة  
ومثله ما ذكره بعضهم في حلق الرأس اذا حلقه في أربع مجالس عليه دم واحد وقيل عليه أربع  
دماء وقد صرح في منية الناسك بتعدد الجزاء في تعدد الايام حيث قال وان لبس العمامة يوماً  
ثم لبس القميص يوماً آخر ثم الخفين يوماً آخر ثم السراويل يوماً آخر فعليه لكل لبس دم وذكر  
الفارسي عن المحيط لو أخرجه الجمار كلها الى اليوم الرابع رماها على التأليف فعليه دم واحد  
عند أبي حنيفة لان الجنائيات اجتمعت من جنس واحد فيعلق بها كفارة واحدة كما لو لبس  
قميصاً وسراويل وقباً انتهى فتأمل فانه لا يخفى عليك الفرق بين القضيتين مع ان المشبه به يحتمل  
أن يكون محمولاً على مجلس واحد ويوم واحد وان يكون محتملاً في ذلك هذا وفي المحيط اذا  
اضطر الى تغطية رأسه فلبس قلنسوة ولف عمامة يلزمه كفارة واحدة ولو وضع قميصاً على رأسه  
وقلنسوة يلزمه للضرورة فدية يتخير فيها بلبس القلنسوة ويلزمه دم القميص لانه لا حاجة للرأس  
الى القميص بخلاف القلنسوة والعمامة هكذا ذكره الفارسي والطرا بلسي وهو غريب  
مخالف للاصول والقروع لان الموجب هو التغطية وقد حصلت بواحد منها ولا يتعدد الجزاء  
بتعدد اللبوس في موضع واحد سواء كان له ذراً أم لا اللهم لان يحمل ان الضرورة ملجئة الى

قدر قلنسة غير مستوعبة للرأس بان يكون رבעه ليس فيه عذر فوضع على رأسه فضا بحيث  
 غطى رأسه بجمعه فانه ينفذ فيه جزا آن بلا شبهة جزا لغير عذر وجزا لمكان الضرورة  
 (وحكم الليل كاليوم) أي في جميع ما ذكر على ما نص عليه صاحب القيط والاسرار (فيجب  
 بلبسه لبلة كماله دم انتهى) وهذا يدل أيضا على ان المتعذر هو مقدار اليوم لا عبته الوارد كما  
 قرناه سابقا وهذا صريح قياسي الليل على اليوم على ما اعتبره القوم  
 (نصل في تغطية الرأس والوجه) أي كلهم ما أو أحدهما فان الرجل ممنوع من تغطيتهما  
 والمرأة ممنوعة من تغطية الوجه لا غير تغطية الرأس حرام على الرجل إجماعا كتغطية وجه  
 المرأة وأما تغطية وجهه فحرام كالمرأة عندنا وبه قال مالك وأحدى رواية (ولو غطى جميع  
 رأسه أو وجهه) أي جميع وجهه (بغيط أو غيره يوما ليلة) وكذلك قد أرا أحدهما (فعليه دم)  
 أي كمال بخلاف (وفي الأقل من يوم) وكذلك من ليلة (صدقة والرابع منهما كالكل) قياسا على  
 مسحه ما وأعلم انه اذا ستر بعض كل منهما فالمشهور من الرواية عن أبي حنيفة انه اعتبر الرابع  
 فبتغطية ربيع الرأس يجب عليه ما يجب بأكمله كذا كفي غير موضع وهو الصحيح على ما قاله غير  
 واحد وعن أبي يوسف انه يعتبر أكثر الرأس على ما نقل عنه صاحب الهداية والكان والمبسوط  
 وغيرهم ونقله في القيط والخيرة والبدائع والكرمانى عن محمد لكن قال الزيلعي وقياس قول  
 محمد أن يعتبر الوجوب فيه بجماعه من الدم انتهى وكذا الحكم في الوجه على ما نص عليه  
 في المبسوط والوجيز وغيرهما وأما ما في خزانة الاكمل وان غطى ثلث رأسه أو رבעه لاشئ عليه  
 بخلاف الخلق فهو شاذ يخالف الكلام غيره بل لكلامه أيضا لانه قال في موضع آخر وبتغطية  
 ربيع وجهه أو ربيع رأسه يجب عليه ما يجب بأكمله اللهم الا أن يقال ان أراد بقوله لاشئ عليه  
 أي من الدم لان الصدقة يكون بناء على قواه ما لا على قول الامام الاعظم والله أعلم ثم لو غطى  
 رأس محرم أو وجهه وهو نائم يوما كاملا فلهي المحرم الذي حصل له الارتفاق دم حتم ان كان له  
 عذر وان كان له عذر دم تخيير (ولو عصب من رأسه أو وجهه أقل من الربع) أي يوما أو ليلة  
 (فعليه صدقة) أي اتفاقا (ولو غسل على رأسه مما يقصده التغطية) أي يحجب الالب والعادة  
 (لرمة الجزاء) أي من الدم والصدقة (وان كان مما لا يقصده ذلك) أي التغطية (كاجانة بكسر  
 الهمزة وتشديد الجيم أي مكن (أو عدل) بكسر العين وقد تنقح أي أحسن شق حمل الدابة  
 أو جوالق) أي خيش أو غيشة وتقدم ذكره (أو مكنت) بكسر الميم ونحوها أي ما يتكأ به مما  
 يصنع من خوص (أو طاسة) وهي اما يشرب منه على ما في القاموس والمعروف انهم اطراف  
 خاص من نحاس أو صفر (أو طست) بسين مهملة وأما بالمعجمة فجمجمة (أو جمر أو مدر أو صفر  
 أو حديد أو زجاج أو خشب ونحوها) أي من فضة وذهب وورق مما يعطى كل رأسه أو بعضه  
 (فلا بأس به) لكن تركه أفضل لخالفه ظاهر السنة (ولاشئ عليه) أي من الدم والصدقة (ولو  
 غطى رأسه بغير رمة الجزاء وان خضب به بالحناء) أي وحصل به التليد (فعليه فديتان فدية  
 للتغطية وأخرى لالتطيب) وكذا اذا الطمخ بالاصدئ بان بقي جرمه مما بقي حره وبرده (وهذا)  
 أي الحكم بتعدد الجزاء ان كان الحناء أي ونحوه من الطيب (جامدا) أي مغطيا (وان كان  
 مائلا فلا شئ عليه للتغطية) وزاد في التمسك بغير لعدم حصولها وفيه انه لا يحصل لهذه الزيادة

كما لا يخفى على أرباب الافادة فالصواب أن يقال فلا تسمى عليه الاجزاء الطيب دون النغيلة  
(ولربد رأسه) أى من غير طيب (فعليه الجزاء) كافى جوامع الفقه والتليد هو أن يأخذ شيئا  
من الصمغ والخطمي والاسم ويجمع له فى أصول الشعر ليتبدل (وليس للمرأة أن تنقب) أى  
تلبس النقاب وهو البرقع (وتغلى وجهها) أى بأى شئ كان (فان فعلت) أى ما ذكر من تغلية  
الوجه (يوما فعليها دم وفى الأقل صدقة) كما سرح به فى الجوهره

فصل فى لبس الخفين اذ لبسهما قبل القطع فدام وفيه ان بعد القطع ما يسمى  
خنفا فالعبارة المحترمة ان لبسهما (يوما فعليها دم وفى أقل من يوم صدقة) وكذا حكم الدليل كما هو  
أقوله (وان لبسهما بعد القطع أسفل من موضع الشراك) وهو الكعب الذى فى وسط القدم (فلا  
شئ عليه) أى عندنا وأغرب الطبرى والنورى والقرطبي فحكوا عن أبي حنيفة انه يجب عليه  
الندبة اذ لبس الخفين بعد القطع عند عدم النعلين كذا نقله المصنف والصواب عند وجود  
النعلين لما حكى الطبرى أيضا عن أبي حنيفة انه اذا كان قادر على النعلين لا يجوز له لبس الخفين  
ولو قطعهما لكن هذا كله خلاف المذهب ولعله رواية عنه الا انه قال فى المطلب القائق وهذه  
الرواية ليس لها وجود فى المذهب بل هى مقته له انتهى وفيه ان نسبة الافتعال الى العلماء غير  
مناسبة وكذا ادعاء الاحاطة المستلزمة لثبوت الرواية فى المسئلة نعم فى منسك عز بن جماعة  
وان شاء قطع الخفين من الكعبين ولبسهما ولا فدية عند الاربعة انتهى لكن ليس فيه دلالة  
صرىحة على المدعى من جواز لبسهما مع وجود النعلين والظاهر ان لبسهما ما جئنا مخالف  
للسنة فيكره ويحصل به الاساءة (ولو وجد النعلين بعد لبسهما) أى بعد لبس الخفين المقطوعين  
(يجوز له الاستدانة على ذلك) أى عندنا كما فى الكرمات وفيه اشعار بان المسئلة مختلف فيها قال  
ابن الهمام أطلق المشايخ جواز لبسهما ومقتضى النص انه مقيد بما اذا لم يجد نعلين أقول الظاهر  
ان قيد عدم وجدان النعلين لوجوب قطع الخفين بخلاف ما اذا وجدنا فانه لا يجب القطع  
حينئذ لما فيه من اضاءة المال عبثا وهو لا ينافى ما اذا قطعهما ما ولبسهما مع وجود النعلين  
والله اعلم (ويجوز لبس المقطوع مع وجود النعلين) كما صرح به ابن العجمي لكن لا ينافى  
الكرامة المرتبة على مخالفة السنة هذا ولم أر من صرح فى لبس خفا واحدا والظاهر ان  
يكون الحكم متحدا اذ لم يكن مجاس لبسهما مع تعددا (النوع الثانى فى الطيب الطيب  
ما ينعط به ويكون له رائحة مستلذة) عطف نفسه (ويتخذ منه الطيب) أى كافى بعض  
افراده الآتية (كالمسك والكانور والعنبر والعود) لكنه بنفسه غير طيب بل يعالج فيه  
بمساعدة الفارحتى يصير طيبا (والغالية) وهى الجموعة من الاربعة المتقدمة بخلاف الذند  
بفتح النون وتكسر فانه مجموع من الثلاثة الاول (والصندل) وهو أيضا يصير طيبا بسبب الحلك  
(والورد) أى طريا وابسا (والورس) وهونبات كالسمسم ليس الا باليمن بزرع فيبقى عشرين  
سنة على ما فى القاموس (والزعفران والعصفر) بالضم (والحناء) بالمدوية مصر (والخيزر) بكسر  
الخاء المعجمة وتشديد اليماء الاخيرة نوع من الازهار (والكاذى) بالذال المعجمة لا بالهمزة  
كما فى السنة العامة وهو شجر له ورد طيب به الدهن على ما فى القاموس (والبان) شجر  
لحب ثمره دهن طيب (والبنفسج والياسمين) وردان معروفان (والزنبق) بالنون كعقود دهن

الماء ويرد (وما ورد والرجحان) عطف على ماء الورد (والله عز وجل) وعان من  
الورد (والزيت الخالص) أي غير المختلأ بالطيب فعدم من الطيب يحصل بحيث فان الزيت هو  
الدهن الحاصل من الزبدة وكذا قوله (والشريح البعث) أي الخالص وصيبي منقصة ما في  
صل الدهن (والخطي والقسط) بالضم عود هندي وعربي على ما في الشاموس (وأما الطيب  
فهو الساق الطيب يده أو توبه فلا يجب شيء من الطيب والدواء كذا الطيبة وإن كان) أي النسم  
(مكروها) أي إذا تسد به النسم (لعدم الاصاق) يتعلق بقوله لا يجب والمرااد بالاصاق المسروق  
والمتعلق بحسب الرجحان لا بالتصاق بمر الطيب وإلهذا الورد ربط بشوبه مكا أو غيره يجب المزاج  
ولو ربط العود لم يجب لوجود الاصاق في الأول دون الثاني والله أعلم (والمحرم ربه لا مكان  
أو امرأه ممنوع من

ومن الله (وشبهه)  
في أقل من كمال عضوه (صدقة) أي في الصحيح وهو المذكور في الأصل وسائر المترن وهو  
اختيار صاحب الهداية والكان والجمع وغيرهم وصحبه صاحب البدائع وغيره وفي المتن إذا  
طيب ربيع العضو فعليه دم وإن كان دون صدقة وقال محمد في أقل من العضو يجب بقدره من  
الدم (والعضو كل رأس واللبة والشارب واليد والتغذو والساق والعضد ونحو ذلك ثم إن كان  
الطيب قليلا فالعبرة بالعضو) أي لا بالطيب (وإن كان) أي الطيب (كثيرا فالعبرة بالطيب) أي  
لا بالعضو وهذا هو الصحيح كما قاله شيخ الإسلام وغيره توفيقا بين الأقوال حيث قالوا إذا استعمل  
طيبا كثيرا فاحشاف عليه دم وإن كان قليلا فصدقة واختاب المشايخ في الفاضل بين القليل  
والكثير كما اختاروا في موجب تطيب العضو وبعضه فقليل الكثير كالعضو الكامل الكبير  
كل رأس والوجه والساق والتغذو والقليل ما دون ذلك كذا فسر هاشم عن محمد وصحبه بعضهم  
وقيل الكثير ربيع العضو الكبير والقليل ما دونه والفقهاء أبو جعفر الهندواني اعتبر الكثير  
والقليل في نفس الطيب لأن العضو فقال إن كان الطيب في نفسه كثيرا بحيث يستكثره الماطر  
ككفين من ماء الورد وكف من الغالية وفي المسك بقدر ما يستكثره الناس يكون كثيرا وإن كان  
في نفسه قليلا والقليل ما يستقره الإنسان وإن كان في نفسه كثيرا وكف من ماء الورد يكون قليلا  
وفي المحيط وإلى كل قول أشار محمد (والكثير ككفين من ماء الورد وكف من الغالية وكف من  
المسك) أي على ما فسر الهنداوي والمحيط (والقليل ككف من ماء الورد) وفيه إن عد الأقل من  
الكف في المسك قليلا محل بحث فالعمدة ما تقدم والله أعلم واختاره ابن الهمام أيضا فقهم (قليل  
طيب بالقليل عضوا كاملا فعليه دم ولو طيب بالكثير أقل من عضو فعليه دم) وكذا إذا طيب  
بالكثير عضوا كاملا كما يستفاد من الصورة الأولى بالأولى (ولو طيب أقل من عضو فطيب قليل  
فعليه صدقة) وإذا عرفت ذلك (فالصدقة مشروطة بشرطين) أحدهما أنه الطيب وثانيهما أقل  
من العضو (والدم بواحد) ما طيب كثيرا ولو في بعض العضو وأما عضو كامل ولو طيب قليل هذا  
وفي المبسوط استلزم الركن فأصاب يده أو فم خلوق كثيرا فعليه دم وإن كان قليلا فصدقة (ولو طيب)  
أي المحرم (بجميع أعضائه في مجلس واحد فعليه دم وإن كان) أي تطيب الاعضاء (في مجلس  
فلكل طيب) أي على كل عضو (كفارة على صدقة) أي سواء كفر لا قول أو لا عدهما وقال محمد

عليه كفارة واحدة ما يكفر الاولى (ولطيب مواضع متفرقة يجمع ذلك) أى من كل عضو (فإن بلغ عضوا) أى كله لا (فعليه دم والصدقة) أى ولو كان بقاء الطيب ساعة اذ لم يقيده أحد هنا يوم أو ليلة وسياقى القصر يحجب هذه المسئلة

\*(فصل فى التحليل المظيب ان التحليل يكمل فيه طيب فان كان) أى الاكتحال به (مرارا كثيرة) ظاهرة أن يكون تسع مرات لان أقل المرات ثلاثة وأقل كثرة الثلاثة تسعة (قيل وهى) أى المرات الكثيرة (ثلاث) وهذا مخالف للقواعد المعتبرة والظاهر ثلاث مرات هو حد الكثيرة فى هذه المسئلة كما أن حد القلة مادون الثلاثة ثم الجملته معترضة وقوله (فعليه دم) جزاء للشرطية المتقدمة (وان كان مرة أو مرتين فعليه صدقة) كما صرح به فى الحاوى وفيه دلالة على ان المراد بالـ كثيرة المعتبرة هى ما فوق المرتين من الثلاثة المطلقة الموافقة للروايات المعتبرة فى المبسوط وجوامع الفقه ان التحليل يكمل فيه طيب فعليه صدقة الآن يكون كثيرا فعليه دم قال ابن الهمام يفيد تفسير المراد بقوله الآن يكون كثيرا انه الكثيرة فى الفعل لا فى نفس الطيب المخالط فلا يلزم مرة واحدة وان كان الطيب كثيرا وفسر الاسيحي فى شرح الطحاوى وصاحب الخزائنه وغيرهم ما الكثيرة المرات فقالوا ان فعل ذلك مرارا فعليه دم وهو المروى عن محمد انتهى فقوله مرارا كثيرة تسع فيه عبارة الكافى والكرمانى لكن ينبغى فى تأويله أن يقال كثيرة عطف بيان أو تفسير أو تأكيد لقوله مرارا فدفعنا ما اعتبره المنطق من ان أقل الجمع مرتان لانه وصف لما قبله لا لآتى المحذور المذكور فيما تقدم والله أعلم (ولو التحليل يكمل ليس فيه طيب فلا بأس به) الا ان الاولى تركها ما فيه من الزينة الا اذا كان عن ضرورة (ولاشئ عليه) أى من الدم والصدقة ولومن غير عذر

\*(فصل فى كل الطيب وشربه) \* أى جامدا أو سائعا (لأن كل طيبا كثيرا وهو) أى الاكل الكثير (ان يلتصق) أى يلتصق (بأكثره) أى على ما قاله غير واحد من المشايخ (بجيب الدم) أى عند أبي حنيفة (وان كان) أى الماء كقول أو المشروب (قليل لا بأن يلتصق بأكثره) أى بان كان أقل من الأكثر (فعليه الصدقة) أى عنده وأما عند أبي يوسف ومحمد لا يجب شئ بأكل الطيب قل أو أكثر كذا فى الكافى والمجمع وغيرهما ثم ظاهر المذهب ان المراد من الصدقة نصف صاع وقال فى المجمع وفى قوله صدقة بقدره وفيه ان هذا التماسية تنيم على قاعدة محمد فى الاجزاية (هذا) أى ما ذكرنا كله (اذا أكله) أى الطيب (كأهو) أى من غير خلط وطبخ له (اما اذا خلطه بطعام قد طبخ) كالزعران والافاويه من الدارصين وغيره (فلا شئ عليه) أى اذا فافا (سواء مسته النار أو لا) فيه نه اذا خض الطعام بطبخ كيف يصح عزمه وهذا لان قوله قد طبخ ظاهره أنه حال ولو جعلناه صدقة لطعام وصرفنا ضميره منه الى الطيب يشك كل بما سياتى من الفرق الصريح بينهما ما فى كلام الزيلعى (وسواء وجد ريمه أو لا) وفى المحيط كل شئ من الطيب مما يتصدأ كله عادة اذا خلط بالطعام صارت به بالطعام وسقط حكمه قال فى المطالب قد دخل فيه الافاويه كالقرنفل والزنجبيل والدارصين ونحو ذلك انتهى وفيه ان الطبخ ليس بقتل بل الاعتبار للعادة وغيرها فى الخلط والله أعلم (الا انه بكرة) أى أكل الطيب المخلوط المطبوخ (ان وجد ريمه) هذا لم يذكره فى الكبير ولم أره منقول ولا فى كلام غيره فعليه صدقة الطبخ محل بحث لانه

بالخلط والبلج يسير مستهلكا فلا يعتبر وجوده أصلا ولا انقيا كل بالنسبة إلى مطبوخ يوجد  
منه رائحة الانفاوية والله أعلم ثم رأيت الزيلعي قال ولوا كل زعفرانا مخلوطا بطعام أو طيبا  
آخر ولم يسه النار يلزمه الدم وان منته فلا شيء عليه لانه مما يستهلك كالقال المصنف ولم يقيد  
بالقلية في لزوم الدم فيجعل على المقيد والانفعال ما في الفتح وقد قالوا فيما أوجع الزعفران  
في الملح ان كان الزعفران غالبا فعليه الكسارة وان كان الملح غالبا فلا شيء عليه وفي المتن  
اذا عمل المحرم به بأشعثان فيه طيب فان كان اذا نظر اليه قالوا هذا اشعثان فعليه صدقة  
وان قالوا هذا طيب فعليه دم انتهى وليس فيه ما يقيده التقييد بل مطلق يقيد به كره الزيلعي  
فيجعل على غير المطبوخ فتأمل فانه موضع زلال (وان خلطه بما يذوق كل بلا طبخ كالزعفران  
بالملح فالعبرة بالقلية) أي بقلية الاجزاء بالقلية الملوحة (فان كان الغالب الملح) أي اجزائه  
لاطعمه ولونه (فلا شيء عليه) أي من الاجزاء (غيره) اذا كان رائحته موجودة كره أكله  
لكونه مغلوبا بغير مطبوخ فانه كالمستهلك لانه مطبوخ مستهلك (وان كان الغالب الطيب)  
أي اجزائه على اجزاء الملح مثلا (ففيه الدم) فانه حينئذ كالزعفران الخالص لان اعتبار  
الغالب عدم ما عكس الاصول والمعقول فيجب الجزاء وان لم تظهر رائحته قال ابن أمير الحاج ولم  
أدرم تعرضوا في هذه المسئلة للتفصيل بين القليل والكثير كما في مسئلة أكل الطيب وحده  
وإيه بآبانه بلدير فيقال ان كان الطيب غالبا كل منه أو شرب كثيرا فصدقة والا فلا شيء عليه  
غير انه يذكر ان وجدر بجمعه منه ثم يتيقن ان يقال ما الفرق بين القليل والكثير في هذا فيجاب بانه  
لعل الكثير ما بعده العدل الذي لا يشوبه شره ونحوه كثير والقليل ما عدا ما لله سبحانه وتعالى  
أعلم (ولو خلطه بمشروب) كخلط الزعفران والقرنفل بالقهوة (فان كان الطيب غالبا) أي  
باعتبار اجزائه (ففيه الدم) وان كان مغلوبا ففيه الصدقة الا ان يشرب مرارا عليه الدم) كذا  
في الفتح وغيره (قيل) فائله ابن أمير الحاج (والفرق بين الغالب وغيره ان وجد من المخلوط  
اللام) رائحة الطيب كما قبل الخلط وحس) أي ادرك (الذوق السليم) أي من الهلة الصغروية  
ونحوها (بطعمه فيه حسا ظاهرا فهو غالب والا فهو مغلوب) أي لان المناط كثرة الاجزاء اذا  
وفي الطرا بلدي وغيره وليس شرب دواء فيه طيب كالكل دواء فيه طيب لان من الطيب ما يقصد  
شربه فاذا خلط بمشروب لم يصير به المشروب مثله الا ان يكون المشروب غالبا كاللبن المخلوط  
بالماء في الرضاع انتهى ويؤيده ان ما الورد المخلوط بالماء مهما كان صالحا يوجد منه الرائحة  
الطيبة فعدم من الطيب واذا صار فاسدا بغلبة الماء عليه خرج عن كونه طيبا وبهذا يندفع ما قاله  
في الكبير وحاصل هذا الفرق بين خلط الطيب بالشراب وبين خلطه بالطعام اذا كان الطيب  
مغلوبا في المشروب وان كان هو غالبا والطيب مغلوبا يجب صدقة وفي الطعام ان كان هو غالبا  
والطيب مغلوبا لا يجب شيء وان كان القلية للطيب فلا فرق بينهما  
• (فصل في التداءى الطيب ولونه اوى بالطيب) أي المحض الخالص (أو بدواء فيه طيب)  
أي غالب ولم يكن مطبوخا لماسبق (فالتصق) أي الدواء (على جراحته تصدق) أي اذا كان  
موضع الجراحة لم يستوعب عضوا أو أكثر (الا ان يفعل ذلك مرارا يلزمه دم) لان كثرة  
التعلل قامت مقام كثرة الطيب (ثم مادام الجرح باقيا) أي بان لم يبرأ ودام الالتصاق أو بوضع

ويرفع (فعليه كفارة واحدة وان تكرر عليه الدواء) أى لبقاء حكم العلة الموجبة (وكذا اذا خرجت قرحة أخرى) أى فى ذلك الموضع أو فى محل آخر (قبل ان تبرأ الاولى فداوها) أى بالطيب (مع الاولى تكفيه كفارة واحدة ما لم تبرأ الاولى) أى لحصول التداخل حين بقاء العلة المشتركة (فان برأت الاولى ثم داوى الثانية فعليه كفارتان) كفر الاولى وأولاهما وعنده محمد كفارة واحدة ما لم يكفر للاولى

\* (فصل لا يشترط بقاء الطيب) \* أى المستعمل بعد الاحرام (فى البدن) بخلاف الثوب لما سياتى (زمانا) أى فى مقدار زمن معين من يوم أوليه له ونحوها (لوجوب الجزاء) أى من الدم والصدقة وكان الاولى ان يقال لا يشترط لبقاء الطيب زمن معلوم فانه لا يتصور بقاء الطيب بلا تحقق زمان ومع هذا فيه اشكال لما ذكر فى البحر الزاخر من انه اذا خضب بالحناء فدام يوما فعليه دم والافصدقة (ويشترط ذلك) أى الزمن المعين (فى الثوب) أى اذا أصابه طيب وغرة الفرق ما ذكره بقوله (فلو أصاب جسده) أى كله أو عضوا كاملا أو أكثر أو أقل (طيب كثير فعليه دم وان غسل من ساعته) أى من فوره سواء باشر بنفسه الغسل أم لا (وينبغي ان يأمر غيره) أى بأن وجد غير محرم (فيغسله) أى غيره لئلا يصير عاصيا باستعماله حال غسله وان زال الطيب بصب الماء اكتفى به فى المنتقى لايبراهيم عن محمد اذا أصاب المحرم طيب فعليه دم قلت واذا اغتسل من ساعته قال وان اغتسل من ساعته (وان أصاب) أى الطيب (توبه فحكه) أى أزاله بالحك (أو غسله فلا شئ عليه وان كثروا مكث) أى دام (عليه) أى على توبه (يوما فعليه دم والافصدقة) فى المنتقى له شام عن محمد خلو البيت أو القبر اذا أصاب ثوب المحرم فحكه فلا شئ عليه وان كان كثيرا وان أصاب جسده منه كغير فعلية الدم قال ابن الهمام وهذا يوجب التردد أى يقتضى التردد فى العلة الموجبة للفرق بين البدن والثوب فى استعمال الطيب فان القياس يقتضى أن جنس المظهورات بجميع أنواعها يكون فى حكم واحد باعتبار القلة والكثرة فى نفس الجناية وكذا فى حق زمن المخالفة وليس فى الأدلة المنقولة من الأحاديث المروية الا الحكم بطريق العموم فلا بد للمعتمد أن يعرف مأخذ الأئمة فى اختلافات القضية فمن هنا جاء التردد بخلاف المقلد فانه يكفيه نقل صحيح عن بعض أصحاب المذهب فى العمل به واغرب المصنف حيث قال قلت بل يوجب الفرق بين الثوب والبدن روجه غريب لا يتخفى فان هذا الفرق ظاهر عند من يفرق بين الفرق والقدم فكيف يغفل عنه المحقق العلم

\* (فصل فى تطيب الثوب اذا كان الطيب فى ثوبه شبرا فى شبر) أى مقدارهما طولا وعرضا (فهو داخل فى القليل فان مكث) أى دام (يوما فعليه صدقة وأقل منه فقبصة) كذا فى المجرى والنخ (ولو لبس مصبوغا بعصر أو ورس أو زعفران مشبع) بفتح الباء مصبوغا (يوما فعليه دم وفى أقله صدقة) كما فى خزائن الاكمل والولولجى وغيرهما وأشار اليه فى المبسوط (ولو عاق) بكسر اللام المخففة أى تعلق (بنوبه شئ كثير من خلوق البيت) بفتح الخاء المعجمة وضم اللام طيب مركب من زعفران ونحوه على ما فى النهاية (فعليه دم) على ما فى المحيط (وان كان قليلا فعليه صدقة ولو دخل بيتا قد أجز فيه) بضم همزة وكسر ميم أى بجز فيه وطال مكثه بالبيت (فعلق بنوبه رائحة) أى بسيرة (فلا شئ عليه) كذا فى البدائع وقيد باليسير ولم يقيده فى

النتح والبصر الآخر (ولو أجز قوبه فمأق به) أي بشوبه (كثير) أي من الطيب (فعليه دم أو قليل)  
فصدقة وأن لم يعلق به شيء فلا شيء عليه) أي أصلا (وكان المرحوم في الفرق بين التليل والكثير)  
أي في تطيب الثوب (العرف أن كان) أي عرف هذا (والا ما يقع) أي كثيرا (عند المبتلى)  
بفتح اللام أي في رأى المبتلى به (ولو أجز نيابه قبل الأحرار ولبسها ثم أحرمت لا شيء عليه) فيه أن  
التطيب في البدن للأحرار مستحب فلا يجوز عنده بطيب تنقي رائحته فإن  
تطيب منه وجب غسله ويكره التطيب في الثوب اتفاقا كذا ذكره في اختلاف الأئمة (لأنه  
"بأس يبقا الطيب الذي يطيب به قبل الأحرار) فيه أنه لا يجوز بقاء الطيب الذي لا يحرر عند  
محمد وأما ما لا يحرر له فلا خلاف في جواز بقاءه وأما الخلاف فيما إذا تطيب بعد الأحرار وكفر  
ثم نبي عليه الطيب فهم من قال ليس عليه بالبقاء جزء ومنهم من قال عليه الجزاء ثانيا والرواية  
توافق في المشتق لهشام عن محمد إذا مس طيبا كثيرا فأراق دما ثم تركه على حاله يجب عليه لركه  
دم آخر فلا يشبه هذا الذي تطيب قبل أن يحرر ثم أحرر وتركه الطيب (وكذا الأبا بأس بشبه) هذا  
مناقض لقوله لا يجب شيء بشم الطيب ولو كان مكرها لعدم الاتصال (واتقاه من مكان إلى  
آخر) أي لو انتقل الطيب من مكان إلى مكان من بدنه لأجزأ عليه اتفاقا كذا في الكبير وهو  
مخالف للقياس لأنه يصير استعماله مال عضوين وهو موجب لجزأ من غايته أنه بغيره معذرة ثم  
في التعبير بالاتصال دليل على أنه ينقله من مكان إلى مكان يحد الجزاء

• (فصل في ربط الطيب ولوربطه - كالأوكافور أو عنبرا كثيرا) أي بحمايته ووجوب منه رائحة  
طيبة (في طرف أزاره أو رداءه) لزمه دم ولو قليلا (فصدقة) وفيه أنه لا بد من قيد ودام عليه ومالما  
تقدم وأن ربط العود فلا شيء عليه وإن وجد رائحته كذا في البحر الرار وغيره لكن فيه أن  
العود ليس له رائحة إلا بالبار ولوربط وجود عود له رائحة بالحك مثلا فلا شك أن حكمه كالغير  
وغيره لأن العلة هي الرائحة هذا وفي بعض المسالك إذا ربط مسكا كثيرا في طرف أزاره لزمه دم  
كما إذا أكل طيبا كثيرا وفي قليله صدقة وفي كتاب رحمة الأمة في اختلاف الأئمة واستعمال  
الطيب في الثياب والبدن حرام للمعمر وقال أبو حنيفة يجوز جعل المسك واستعماله على ظاهر  
نوبه دون بدنه انتهى وهو مخالف لما في كتب الأصحاب والله أعلم بالصواب

• (فصل في الحناء ولو خضب رأسه أو خشيته أو كفه بحناء فعليه دم إن كان) أي الحناء (مائعا)  
وإن كان ثخيناً فليد رأسه فقصه الدمان على الرجل دم لطيب ودم للتغطية) أي ودم واحد على  
المرأة للتطيب فقط (وهذا) أي الإطلاق أو الحسك (إن دام يوما أو ليلة) على جميع رأسه  
أو ربعه (والأصدقة للتغطية) أن في أقل من يوم (ودم لطيب) أي مطلقا وأعلم أنه ذكر في البحر  
الراخر وجوب الدم بالحصاب مقبدا بما إذا دام عليه يوما كاملا قال وإن كان أقل فصدقة وهو  
يخالف ما قدمناه من أنه لا يشترط بقاء الطيب زمانا في الجسد بخلاف الثوب ولهذا أطلقوا  
وجوبه في أكثر الكتب بلا تقدير زمان وفي المجندي إذا خضبت المرأة كفه بالحناء وهي  
محرمة وجب عليها دم هذا يدل على أن الكف عضو كامل لأنه أوجب في تطيبه الدم كذا في شرح  
القدوري

• (فصل في الوضوء) • يسكون السين وكسرها وهو الأضعف والأول أشهر (وهي بتدبيره)

أى يورقد ويكون على نوعين وهى ورق النيسل (فلو خضب رأسه بالوسمة فان كانت متلبدة فعليه دم للتعطية ان دام يوما وفى أقل صدقة وان كانت مائعة فلا شئ عليه لان البست بطيب وقيل فيه دم) على ما ذكره قاضيخان عن أبى حنيفة رحمه الله (وقيل صدقة) وهو رواية الحسن عن أبى حنيفة (وقيل ان خاف قتل الدواب أطعم شيئا) كما فى البدائع وخزانة الاكل وفى المنتقى عن محمد اذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم فى قياس قول أبى حنيفة وفى قول أبى يوسف عليه طام وفى المبسوط اذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم لا للخصاب ولكن لتعطية الرأس به وعذا هو الصحيح وان خضب لحية به فليس عليه دم ولكن ان خاف ان يقتل الدواب أطعم شيئا انتهى وهو المعتمد لان الوسمة ليس بطيب على ما صرح به قاضيخان

\* (فصل فى الخطمى) بالكسر ويفتح نبات على ما فى القاموس (ولو غسل رأسه به فعليه دم) عند أبى حنيفة (وقال لا صدقة) كذا فى المجموع وشرحه والبدائع وشرح الكز والفتح والعناية والبحر الزاخر وغيرها وقيل قوله فى الخطمى العراقى له رائحة وقواه ما فى الخطمى الشامى فانه لا رائحة له فلا خلاف وقيل بل الخلاف فى العراقى على ما فى الزيلعى والفتح وغيرهما وزاد ابن فرشته فى شرح المجموع حيث قال ولا شئ فى استعمال غيره اتفاقا يعنى غير العراقى وقال الطرابلسى بناء على عدم الخلاف فيجب الدم فى الخطمى العراقى بالاتفاق ودمان ان لم يد رأسه وحصل به التعطية وعلى الخلاف لا يجب فى غير العراقى شئ بالاتفاق ومقتضى كلام الجصاص وجوب الدم بالاتفاق بين الامام وصاحبيه (ولو لم يد رأسه به وحصل التعطية لزمه دمان) أى لما ذكرناه (ولو غسل رأسه أو يده باشتان) بضم أوله (فيه الطيب) أى فينظر فيه (فان كان من رآه سمى اشتانا فعليه صدقة وان سمى طبيبا فعليه دم) أى اعتبارا للغبلة كذا فى قاضيخان (ولو غسل رأسه بالخرص) بالضم وبضمين الاشتان (والصابون والسدر ونحوه) أى عمالا رائحة فيه ولا اختلط به طيب (لا شئ عليه) أى بالاجماع كما صرح به الاسيحيانى وغيره وأما ما ذكره ابن جماعة اذا غسل رأسه أو لحيته بالخطمى أو السدر فعليه دم فليس يصحح فى السدر الخالص

\* (فصل فى الدهن) بالفتح مصدر بمعنى الادهان وبالضم اسم فالتقدير استعماله (ولو ادهن) بتشديد الدال (بدن مطيب وهو ما ألقى فيه الانوار كدهن البنفسج والورد والياسمين واللبان والحرير) الظاهر ان هذه الاشياء لها دهن مأخوذ منها فيكون غير ما ألقى فيه الانوار فانه نوع آخر من الدهن المطيب والمقصود انهم اوسائر الادهان التى فيها طيب اذا استعمل به (عضوا كاملا) على ما فى البدائع (فعليه دم) أى اتفاقا (وفى الاقل من عضو صدقة) وذكر بعضهم الكثرة بأن ادهن كثيرا ولم يقدر بشئ وقيد البرجندى بما يستكثره الناظر ولعل محله اذا استعمل الكثير فيما لا يكون عضوا كاملا على ما تقدم والله اعلم وفى النوادر ولو ادهن ربع رأسه أو لحيته فعليه دم قال المصنف ولعله تقر بربع على رواية الربع فى الطيب والصحيح خلافها (وان ادهن بدن غير مطيب كالزيت الخالص والحل وهو دهن السمسم واكثر منه فعليه دم) أى عند أبى حنيفة وصدقة عندهما وروى ابن المبارك عن أبى حنيفة مثل قوله ما كذا فى شرح الجامع (وان استعمل منه فعليه صدقة) أى اتفاقا (وهذا) أى الحكم السابق (اذا استعمله على وجهه) أى اذا استعمله على وجهه التداوى أو الاكل فلا شئ عليه) أى اتفاقا انتهى ووجهه

غير ظاهر كما لا يخفى (فلو أكل الزيت المخلص عن الطيب أو الحل) أي المخلص (أو دأوى به) أي  
شقوق رجله) أي مثلاً (أو حراصة أو قار في أذنيه أو استعط) أي في أنفه (الاشئ عليه ولو  
أدهن بسم أو شحم أو لبنة أو أكله فلا شئ عليه ولا فرق بين الشعر والجسد في الدهن) أي في  
وجوب الجزاء به خلافاً لما روي حيث قال ولا يدهن المحرم رأسه ولبنته ولو دهن ساقه زيت  
أو شحم لا بأس به انتهى وهل يمنع الدهن في الثوب وذكر الفارسي ولو أحرم في إزار فبسه طيب  
أو دهن يوجد منه رائحة قدر شعري تبركت ساعة أطعم نصف صاع من برवान قل نقبصة إلا  
إذا دام يوماً نصف صاع وفي الكثير الفاحش دم إذا كان يوماً قال المصنف جعل الدهن  
في الثوب كالطيب فإذا أراد بالدهن الطيب منه فصحيح لأنه طيب وأما غير الطيب فبغيره لا اتفاق  
فيه انتهى ولا يخفى أنه قيد الدهن بوجوده في الرائحة منه فلا يمتدونه إرادة غير الطيب أصلاً  
(فصل في الفرق بين الرجل والمرأة في الطيب ولا بين العابد والناسي والمكروه والطائع  
والقاصد) أي المتعمد (وغیره) أي الخطي (ولو طيب محرم) أي من غير استعماله (محمياً أو  
حلالاً لا شئ على الفاعل) أي من الجزاء كما لو لبسه الخيط والأفلاش أن طيب المحرم واللباس  
الخيط سرام على المحرم وغيره من حيث التسبب (ويجب الجزاء على المفعول) أي لا رتبة فيه  
وكان مقتضى القياس أن يكون على الفاعل أيضاً كما لو ساق محرم رأسه محرم في غير أو أن  
التحليل وسأني ما بين الفرق بينهما (النوع الثالث في الحلق: إزالة الشعر وقلم الاطفار) إزالة  
الشعر أعم من الحلق والتقصير فيشمل التنوير والقلم والحرق ونحو ذلك (إذا حلق  
رأسه كله أو ربعه) أي فصاعداً (فعليه دم وإن كان أقل من الربع فعليه صدقة) وهذا هو  
الصحيح المختار الذي عليه جمهور أصحاب المذهب وذكر الطحاوي في مختصره أن في قول أبي  
يوسف ومحمد لا يجب الدم ما لم يحلق أكثر رأسه (وإن كان) أي المحرم أو رأسه (أصلح) من الصلح  
محرمة الخسار شعر مقدم الرأس لمقصان مادة الشعر في تلك البقعة وفصوصها عنها (إن بلغ شعره  
ربع رأسه) أي ولو كان باقياً أو لو بلغ شعره المتفرق ربع رأسه تقديره (فعليه دم وفي أقل منه  
صدقة ولو حلق لحية أو ربعها فعليه دم وفي أقل من الربع صدقة وإن بلغت لحية العاية  
في الخفة) معنى (إن كان قدر ربعها كاملة) حال من الفاعل (فعليه دم والافصدقة) على  
ما في الفتح (ولو حلق رأسه ولبنته وابططيه وكل بدنه في مجلس واحد فعليه دم واحد وإن اختلفت  
المجالس لمثل مجلس موجب) بفتح الجيم أي ما يوجب جنائيه فيه عندهما وعند محمد دم واحد  
ما لم يكفر للأقل (ولو حلق رأسه فأراد دمائه حلق لحية في مجلس يلزمه دم آخر) الكل من  
المرغبات وأما إن حلق الرأس ولبس الخيط في مجلس يلزمه دمان ولو لم يكفر بينهما اتفاقاً لهما  
جنسان مختلفان فلا يتداخلان على ما في شرح الجامع (ولو حلق رأسه في أربعة مجالس في كل  
مجلس ربعاً فعليه دم واحد) اتفاقاً ما لم يكفر للأول لأنها أجناس متفقة ولو كانت في مجالس  
مختلفة كذا في الفتح ومنسك الفارسي وغيره وأما ما أشار في الكافي وشرح الكزوري البحر  
الزاهر قدم واحداً بالاجتماع ويخالفه بظاهره ما ذكره الخباري في حاشيته على الهنداية إذا حلق  
ربع الرأس ثم حلق ثلاثة أو رابعه في أزمان متفرقة يجب عليه أربعة دماء لأن حلق كل ربع  
جنائية موجبة للدم فإذا اختلف أزمان وجودها نزل ذلك عنزال اختلاف المكان في إزالة آية

السجدة فلا يندخل انتهى والظاهر ان مراده بالازمان الايام لا الجالس المتعددة في يوم واحد  
(ويجمع المتفرق في الحلق كافي الطبيب) أي يجمع متفرقه (فلو حلق ربيع رأسه من مواضع  
متفرقة فعليه دم)

\* (فصل في الشارب والرقبة ووضوح الحاجم والابط وغيرهما) كالعادة ونحوها (ان أخذ) أي  
بالمقتض ونحوه (من شارب) أي بعضه (أو أخذه كله أو حلقه فعليه صدقة ولو حلق الرقبة كلها  
فعليه دم) أي اتفاقا (ولو حلق بعضها صدقة) أي ولو كان ربيعها فصاعدا كذا في شرح الكنز  
بعد ادراج الابط أيضا مع الا بأن الربع من هذه الاعضاء لا يعتبر بالكل لان العادة لم تجز في هذه  
الاعضاء بالاعتصاف على البعض فلا يكون حلق البعض اتفاقا كاملا حتى لو حلق أكثر أحد  
ابطيه لا يجب عليه الا الصدقة وفي الطرابلسي جعل الاكثر كالكل واليه يشير كلام البدائع  
وفي شرح الجامع اقتضا يخان لو حلق الرقبة كلها يلزم الدم في قولهم فكذا اذا حلق قدر الربع  
انتهى وهو قياس منه لكن في شرح النقاية موافقا لما سبق من شرح الكنز انما وجب الدم  
بحلق ربيع الرأس وربع اللحية ولم يجب في غيرهما الا بحلق جميع العضو لان العادة جرت في  
الرأس واللحية بالاكتفاء ببعض ولم تجز في غيرهما به انتهى والناسية كالرقبة (ولو حلق  
مواضع الحاجم) قيل وهما صفحتا العنق وما بين الكاهلين من الرقبة (فعليه دم) أي عند أبي  
حنيفة وعندهما صدقة والخلاف فيما اذا كان حلقهما للجامة واما ان كان لغيرها فعليه  
الصدقة اتفاقا الا اذا كان قدر ربيع الرقبة ففيه ما مر من الخلاف وبديل عليه ما في شرح الكنز  
حيث قال عليه صدقة لانه قليل فلا يوجب الدم كما اذا حلقه لغير الجامة ولا في حنيفة رحمه الله  
ان حلقه لمن يتحجم مقصود وهو المعتبر بخلاف الحلق لغيرها (ولو حلق الابطين أو أحدهما  
أو تنف) أي ابطيه أو أحدهما (أو طلى ينورة فعليه دم وفي اقل من ابط صدقة) قال ابن الهمام  
هذا الاطلاق هو المعروف وفي فتاوى قاضيان في الابط ان كان كثير الشعر يعتبر فيه الربع  
لوجود الدم والا فلا كثر لكن في شرح الكنز لو حلق أكثر أحد ابطيه لا يجب عليه الا الصدقة  
بخلاف الرأس واللحية انتهى والعلة ما سبق كما لا يخفى ويؤيده ما في المحيط والبدائع ولو تنف  
من أحد الابطين أكثر فعليه صدقة ولا يجب دم (ولو حلق الصدر أو الساق أو الركبة أو الفخذ  
أو العضد أو الساعد فعليه دم) كما اختاره نحر الاسلام وصاحب الهداية وكثير من المشايخ  
(وقيل صدقة) يشير الى ما في المبسوط متى حلق عضوا مقصودا بالحلق فعليه دم وان حلق ما ليس  
بمقصود فصدقة ثم قال وما ليس بمقصود حلق شعر الصدر والساق وما هو مقصود حلق الرأس  
والابطين ومثله في البسائط والقبرناشي وفي النخبة وما في المبسوط هو الاصح وذكر البرجسدي  
عن الحصري ما يشهر بأن حلق الصدر والساق والساعد يوجب الصدقة لا غير بالاتفاق وقد صرح  
بذلك في الخزانة أيضا انتهى والحق انه يجب في كل منهما أي الصدر والساق الصدقة (وان حلق  
اقله) أي اقل ما ذكر من كل عضو (فصدقة ولا يقوم الربع من هذه الاعضاء مقام الكل) لما سبق  
وأما العانة فعصومة مقصود صرح به قاضيان في شرح الجامع وصاحب الاختيار والزيلعي  
والطرابلسي والشمني والبيه أشار في الكافي والبسائط وشرح الجمع والفتح ومنسك الفارسي  
فيجب فيه الدم في الخزانة ان في حلق العانة الدم ان كان الشعر كثيرا انتهى وجعل الشمني

## الركبة مثل العانة

• (فصل في حكم التقصير حكمه حكم الحلق في وجوب الدم به) • أي في كله أو بجمعه (والصدق في أي في قبله) (فالوجه في كل الرأس أو بجمعه فعليه دم وفي أقل من الربع صدقة ولو قصرت المرأة قدر أقل من) أي فصاعدا (من ربع شعرها) أي فزائدا (فعليه ادم) على ما سرح به في الكافي والكرمان وهو ما وجد قياسا على التحال ووقع في الكفاية شرح الهداية أن التقصير لا يوجب الدم والله أعلم

• (فصل في سقوط الشعر) • لا ينبغي أن الشعر إذا سقط بغيره لا يحذو رفقه ولا يحظو ولا احتمال قلعه قبل إتمامه وسقوطه بغير قلعه ولعلمهم أرادوا أنه إذا سقط بسبب فعل المحرم بأن أحسن به وأدركه فينبذ بجزءه الجزار الذي ذكره (ولو سقط من رأسه أو طيته ثلاث شعرات عند الوضوء أو غيره) أي حين مسه وحكه وفيه إيماء إلى ما قدمناه (فعليه كف من طعام) كما روى عن محمد بن أبي الطلاق من غير قيد لكل شعرة (أو كسرة) أي من خبز (أو غرة لكل شعرة) ويحالفه ما في قاضيخان وإن أخذ المحرم من شارب أو من رأسه أو مسح طيته فاستمر منها شعر يعطى مسكينا وفي البدائع ولو أخذ شيئا من رأسه أو طيته أو لمس شيئا من ذلك فاستمر منه شعرة فعليه صدقة وكذا ذكر التمر تاني وقيل لو لمس طيته فوقع منها شعرة أو شعرتان ذهبت بعمرة أو غرة في كذا في الكبير بصيغة التبريض فينا في ما اختاره هنا قائل فانه موضع زلل (وإن خبز عبد) أي مثلا (فاحترق شعر يده فعليه صدقة إذا اعتق) وفيه إيه إذا كان شعريده كاملا فالقياس وجوب الدم في جوامع الفقه وإن خبز فاحترق بعض شعره يصدق وفي المحيط إذا خبز العبد المحرم فاحترق بعض شعر يده في التور فعليه إذا اعتق صدقة وإن أطل من غير أذى فعليه دم إذا اعتق وقوله من غير أذى أي بغير عذر يقيد به لانه إذا كان عن عذرية عين الصوم على العبد فورا هذا وفي الحارثي عن المتقي عن محمد وإن كان الساقط مقدارا العشر من شعر الرأس أو اللحية فعليه دم وقال ابن الهمام وما في مناسك الفارسي من قوله وما سقط من شعرات رأسه وطيته عند الوضوء لزمه كف من طعام عن محمد خلاف ما في فتاوى قاضيخان وإن تنف من رأسه أو أنفه أو طيته شعرات ففي كل شعرة كف من طعام إلا أن يزيد على ثلاث شعرات فإن بلغ عشر الرمة دم وكذا قوله إذا خبز فاحترق ذلك غير صحيح لما علمت من أن التندر الذي يجب فيه الدم هو ربع من كل منها انتهى وفيه أنه يمكن حمل كلام قاضيخان على رواية عن محمد كما في المتقي ثم الظاهر أن الاتفاق حكمه ليس حكم الرأس بما تقدم والله أعلم (ولو تناثر شعره بالمرض فلا شيء عليه) فانه ليس باختياره وكسبه (ولو نبت شعرة في عينه فلا شيء عليه بآزالها) كما لو مال عليه صدقة مثله كذا ذكره السروجي وابن أمير الحاج (ولو خلع جادة من رأسه بشعره لم يلزمه شيء) أي لقصد إزالة الجادة لا إزالة الشعر (ولو حلق أو تقصير من رأسه) وهي بضم الناء المجهمة شعر مجتمع أو قليل منه (فعليه صدقة) أي نصف صاع على ما في ثمانية الأكل

• (اصل في حلق المحرم رأس غيره وحلق الحلال رأسه) • أي رأس المحرم (إذا حلق محرم رأس محرم) أي غير نفسه (أو حلال فعليه صدقة سواء حلق بآمره أو بغيره) أي بغير أمر الملقوط طائفا أو مكرها (وإن حلق الحلال رأس محرم فلا شيء على الحلق الحلال) على ما سرح به في البدائع

والكرمانى والعناية والحاوى (وقيل عليه صدقة) واليه ذهب الزيلعى وابن الهمام والشهينى  
 ووجهه غير ظاهر اذ الحلال غير داخل فى موجبات محظورات الاحرام وهل يحرم عليه أو يباح  
 فعليه هذا أو يكره الظاهر الاخير لظاهر قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم اذ المعنى لا تاتمروا بحلق  
 رؤسكم أو لا يحلق بعضكم رأس بعض ولعل هذا أيضا وجه من أوجب الصدقة ثم ان حلق محرم  
 أو حلال رأس محرم فعلى المخلوق والمحرم يجب دم ولا يرجع به على الحالى وقال زفر والقاضى أبو  
 حازم يرجع به أقول الاظهر التفصيل وهو انه ان كان بأمره واختياره فلا يرجع به والا بأن حلقه  
 وهو نائم أو مكره فيرجع وهذا لا ينافى انهم أطلقوا وجوب الصدقة على الحالى المحرم سواء كان  
 المخلوق حلالا أو محرما على ما صرح بالسوية فى البدائع كما توهم المصنف فى الكبير لان صريح  
 عبارة الاصل فى المبسوط وفى الكافى للعالم هكذا وان حلق المحرم رأس حلال تصدق بشئ وان  
 حلق المحرم رأس محرم آخر بأمره أو بغير أمره فعلى المخلوق دم وعلى الحالى صدقة انتهى وفرق  
 بين المسئلتين لظهور تفاوت الحالتين فى ارتكاب الجنائين فان هذه العبارة على ما فى الفتح انما  
 تقتضى لزوم الصدقة المقدرة بنصف صاع فيما اذا حلق رأس محرم وأما فى الحلال يفتى ان  
 يطعم أى شئ شاء كقولهم من قتل قلة أو جرادة تصدق بمائتين أو ارادة المقدرة فى عرف اطلاقهم  
 ان يذكر لفظ صدقة فقط فافهم فان قلت اذا حلق المحرم رأس غيره محرما أو حلالا تجب الجنابة  
 بخلاف ما اذا ألبس المحرم محرما لباسا مخيطا فانه لا يجب عليه شئ كما صرح فى التاتارخانية قلت  
 لورود النهى اجمالا فى قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم محتملا هذه الصورة وغيرها على ما تقدمناه  
 بخلاف الالباس فانه لا يعرف نهى عنه فى الشرع نعم قد يقال بالباسه حرام كما صرحوا فى  
 لباس الوالدين للصغير الثوب الحرير الا ان ذلك الحكم عام غير مختص بمجال الاحرام والله أعلم  
 بالمرام (وان أخذ المحرم من شارب محرم أو حلال أو قص اظفاره فعليه صدقة) كما فى المحيط  
 والمبسوط ويؤيده ما فى الفتاوى السراجية لو أخذ المحرم شعر محرم أو وظفره فعليه صدقة (وقيل  
 اذا حلق أو أخذ من شعر حلال أو قلم اظفاره اطعم مائتين) على ما فى الهداية والكافى وغيرهما  
 وكذا قال فى الجامع الصغير اطعم مائتين

• (فصل فى قلم الاظفار اذا قص اظافر يديه ورجليه أو يدا ورجل واحدة فى مجلس واحد  
 فعليه دم واحد) لاتحاد المجلس فى المسئلة الاولى وللارتفاق بعضه وكامل فى الثانية (وان قلم  
 اقل من يدا ورجل فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع) أى فى قول أبى حنيفة الاخر وهو قول  
 صاحبيه (الا ان يبلغ ذلك) أى مجموع (دما فينقص منه مائتين) على ما فى البدائع وغيره (وقيل  
 بنقص نصف صاع) على ما فى البحر الزاخر واهل مراده انه لا ينقص أكثر من نصف صاع فيما اذا  
 قلم كثيرا ومع هذا لو اختار الدم فله ذلك هذا أو قال زفر بقرن ثلاث منها يجب الدم لان الاكثر  
 كالكل وهو قول أبى حنيفة أو لا وقال محمد فى كل ظفر خمس الدم واهل فى المسئلة عنه روايتان  
 (ولو قلم فى أربعة مجالس فى كل منها طرفا) بفتح تين أى جانبين اليمن والشمال (من أربعة) أى  
 أطراف باعتبار يديه ورجليه (فعليه أربعة دماء كفر لا أول أو لم يكفر) أى عندهما وعند محمد  
 ما لم يكفر لا أول (وان قلم خمسة أظفار يدا ورجل ثم قلم أظافر يده أو رجلاه الاخرى فان كان) أى  
 تقبله (فى مجلس فعليه دم أو مجلسين فدمان وان قص خمسة أظافر) أى من الاغضاء الاربعة

(مترقة أو قلم من كل يدور رجل أربعة أظافر قبيل جملتها ستة عشر ظفرا فعليه صدقة لكل ظفر نصف ماع الا اذا بلغت قيمة الطعام دما فينقص منه ماشاء) أى كما مر (وان اختار الدم فله ذلك) واعلم ان محمدا اعتبر عدد النجاسة لا غير ولم يعتبر التفریق والاجتماع وهما اعتبار مع عدد النجاسة صفة الاجتماع وهو ان يكون من محل واحد (ولو انكسر ظفرك أو انتفخ ثغله) أى فلتقه (منه نقطة ما أو قلعه لم يكن عليه شيء) كذا أطلق في الهداية وغيرها وعلى بأنه لا ينفرد الانكار (وقيل ذلك اذا كان بحيث لا ينفرد أى لا يزيد كما في المبسوط والبدائع) (ولو كان بحيث لو تركه ينفذ عليه صدقة) على ما صرح به في المبسوط (ولو قطع كفه وفيه أظافر لم يلزمه شيء) لانه قصد به قطع الكف لا قلم الظفر هذا وفي المحيط وقاضيجان وجوامع الفقه فيها اذا قص المحرم أظافر غيره فحكمه حكم الخلق وعن محمد رواية أنه لا شيء عليه في قلم أظافر غيره وفي البدائع وان قلم المحرم أظافر حلال أو محرم أو قلم الحلال أظافر محرم فحكمه حكم الخلق وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم والله أعلم

• (فصل وما ذكرناه من لزوم الدم والصدقة عينا) أى معينا (في الأنواع الثلاثة) أى المتقدمة من اللبس والطيب والخلق وكذا حكم القلم له ذكر كما سيأتى (انما هو) أى باعتبار حكمه المطلق (في حالة الاختيار بأن ارتكب المحظور بغير عذر أما في حالة الاضطرار بأن ارتكبه بعذر كمرض وعلة) أى ضرورة (فهو) أى صاحبه (تخير بين الصيام) أى صيام ثلاثة أيام (والصدقة) أى على ستة ما كين لكل مسكين نصف ماع (والدم ومن الاعذار المحي) أى بجميع أنواعها (والبرد) أى الشديد (والحر) كذلك (والجرح والقرح والصداع) أى وجع الرأس كله (والشقيقة) أى وجع شق من رأسه (والقمل) أى كثرة في شعر رأسه كما في الكرمانى والفارسي والحدادی (ولا يشترط دوام العلة ولا أدائها الى التلف بل وجودها مع تعب ومشقة يبع ذلك) كما صرح الحدادی وجعل الفارسي لبس السلاح لحرف القتال عذرا وهو واضح وتعبه المصنف بقوله وفيه تأمل لانهم لا يجملون الاكراه من الاعذار لانه من جهة العباد فهذا مذهبه انتهى والفرق ظاهر لان لبسه انما هو دفع الاذى فهو في معنى الحر والبرد والضمحل ونحو ذلك (وأما الخطأ والتسبيح والاعمال والاكرام والنوم والرق) فيه بحث فان المأول تخير بين ان يصوم في حال رقه وان يطعم ويذبح بعد عنته اذا كان عن عذر (وعدم القدرة على التكفارة) أى اذا صدر عنه بغير عذر (فليت) أى هذه الاشياء (با عذار في حق التخيير ولو ارتكب المحظور بغير عذر فواجبه الدم عينا أو الصدقة) أى معنية باختلاف الجنابة (فلا يجوز عن الدم) أى المتخيم (طعام ولا صيام ولا عن الصدقة صيام فان تذر عليه ذلك) أى ما ذكر من الدم والصدقة (بقي في ذمته) أى الى وقت قدرته (واذا انطىب) وكذا اذا أكله أو شربه (أو اكحل بكل مطيب أو لبس) أى تخيطار أو خلق) أى عضوا منه (أو قلم) أى اظفار يد (لعذر) قيد لكل (فهو مخير) أى بين أشياء ثلاثة (ان شاء ذبح شاة) أى في الحرم وأهدى (وان شاء تصدق على ستة ما كين) وهم من أهل الحرم أفضل (بثلاثة أصوع) بفتح فسكون فضم جمع ماع (من بر) أى حنطة (لكل مسكين نصف ماع وان شاء صام ثلاثة أيام وهذا) أى ما ذكر من الأنواع الثلاثة (فيما يجب فيه الدم) على وجه التخيير (وأما ما يجب فيه الصدقة) أى فيما عدا

عن عذر بان طيب ربيع عضو أو لبس أقل من يوم (ففيه يتغير بين الصوم والصدقة) أي وجوب  
تخيير والافيجوز له اختيار الدم أيضا (فإن شاء تصدق بنصف صاع) أي فيما أطلق عليه بالصدقة  
(أو ما وجب عليه من الصدقة) أي فيما أوجبوا عليه من أن يطعم شيئا (ولو أقل من نصف صاع  
على مسكين) فأوحده للتويع وأما في قوله (أو صام عنه يوما) أي عن نصف الصاع فهي للتخيير  
قال الفارسي وعن أبي يوسف ما فقه المحرم من محظورات الاحرام عن ضرورة لا تبلغ دما لم يجزئه  
الصوم وهو كما لو فقه من غير ضرورة ومثله نقل البرجندی عن الظهيرية وفي أمالي الحسن قال  
أبو حنيفة يجوز فيه الصوم وهو قول أبي يوسف (وكل صدقة في جنابة الاحرام غير مقدرة فهي  
نصف صاع من بر أو صاع من غر أو شعير إلا ما يجب بقتل القملة والجرادة) استثناء منقطع فإن  
جنابهم ما مقدرة وكذا قوله (وإزالة شعرات قليلة واللبس أقل من ساعة ونحو ذلك) أي من قلم  
أصبغ (وأما الصدقة المقدرة) أي في الكفارات النجسة (فهو ثلاثة أصوع وما ذكر من اتحاد  
الجزاء في تعدد الجنابة انما هو فيما إذا اتحد جنس الجنابة) أي بخلاف ما إذا اختلف جنسها  
(فاللبس جنس والطيب جنس والخلق جنس وقلم الاظفار جنس) أي وقس على ذلك (فإذا جمع  
بين الاجناس المختلفة في مجلس واحد لم يتحد الجزاء بل يتعد لكل جنس موجهه) بفتح الجيم أي  
الذي أوجبه الشارع بحسب اختلاف موجهه

\* (فصل وإذا لبس المحرم محرما) أي إذا كساه مخيطا ونحوه وإذا كان حلالا فلا الأولى  
(أو طيبه أو غطى رأسه أو وجهه فلا شيء على الفاعل) لانه غير ممنوع من هذه الافعال بالنسبة الى  
غيره (وعلى المفعول الجزاء) أي إذا كان محرما لحصول الارتفاق به ولو عن غير قصد وكذا إذا  
قتل المحرم قل غيره لا شيء عليه بخلاف ما لو خلق رأس غيره كما مر (النوع الرابع في حكم الجماع  
ودواعيه وهو) أي الجماع (أغلظ الجنائيات) أي أعظمها ووزرا وأشدّها أثرا (بفسده الحج  
والعمرة) أي إذا وجد قبل أداء ركعتيها عند الاثمة الاربعة وفي شرح النقاية للشعر  
السميرقندي عند قوله افسد حججه أي نقصه نقصا نافعا حاشا ولم يبطله كفي المضمرات قال المصنف  
فأفاد ان المراد من الفساد النقص الفاجس لا البطلان وهو قيد حسن يزيل بعض الاشكالات  
قلت من جملتها المضي في الافعال السكن في عدم الابطال أيضا نوع من الاشكال وهو القضاء  
الا انه يمكن دفعه بأنه لا يوثق على وجه السكال والله أعلم بالاحوال (وحده) أي تعريف الجماع  
(التقاء الختانين) في القبل (وتغيب الحشفة) أي في الدبر ولو اكنى بالثاني كان أخصرا وأظهر  
ولكنه نقل ما ذكره بعينه في القاية (وشراط كونه مفسدا خمسة) أي أمور (الاول أن يكون  
الجماع في القبل أو الدبر حتى لو وطئ فيما دونهما) أي من الانخاذ ونحوها وكذا إذا أمني  
أو احتمل (أو لبس) أي من بلا حائل (أو عانق أو باشر) أي مباشرة فاحشة بان من فرجها  
ليس بينهما حائل (بشهوة) قيد للاربعة (فانزل) أي ولو أنزل (لم يفسد) أن بالاجماع وفيه ان  
هذه الاشياء كلها من مقدمات الجماع ودواعيه فلا يسمى جماعا فكيف يكون شرطا في الفساد  
(الثاني أن يكون) أي الجماع (في الآدمي) سواء كان حلالا أو محرما والظاهر أن يستثنى الميتة  
والضحية التي لا توطأ (فلا يفسد) بدوطة البهيمة وان أنزل (كما صرح به قاضيان وغيره ثم الجماع  
في القبل مفسد بالاجماع) وأما في الدبر فتعدهما مفسدا وكذا عند أبي حنيفة في الاصح وفي رواية

أخرى عن أبي حنيفة انه في دبر الرجل والمرأة لا يفسد وعاءه دم والاقل أصح (الثالث أن يكون  
 قبل الوقوف بعرة) أي قبل وقوفه بها (فلا يفسدان كان بعده) أي بعد تحقق الوقوف  
 ولو ساعة (وهذا في الحج وفي العمرة قبل أكثر الطواف) أي فانه ركها (فلوطاف كثر ثم جاء مع  
 لا يفسد عمره الرابع التقاء الختاتين) أي وما في مناه من تعيب الحشفة وفيه ان هذا حجة  
 وركه فكيف يكون شرطه (فلا يفسد به) وفيه ما تقدم من انه ليس بجماع حيثئذ (الجلس  
 أن لا يكون حائل) أي حاجر ومائع (بين الفرجين يمنع الحرارة) أي من أحد الطرفين (فلولف  
 ذكره بخرقه وأولجه) أي أدخله (ان منع الخرقه ودول حرارة الفرج اليه لا يفسد ولا يفسد)  
 كافي التغطية والعاية (ولو أحرمت بجماع عاقد) أي مع أحرامه وفسد بجماعه وبلرمه المضي هكذا  
 أطلق في المطلب الفائق (وقيل هذا) أي التساؤ (ان لم يترع في الحال وان ترع في الحال لم يفسد)  
 قياسا على ما ذكره في الصوم وهكذا ذكره ابن جماعة عن الحنفية (ويحقق الجماع من الصبي)  
 أي المراهق (والجنون يفسد نكهما) أي على القول بجمعة أحرام الجنون أو على تقدير أنه  
 حدث له وأحرمت عنه رفيقه كالعمى عليه أو كما سترح به ابن جماعة فيمن أحرمت عاقل ثم جن فجامع  
 فانه عند الحنفية كالعالم وأما قول المصنف التحقيق في مسألة الجنون انه ان أحرمت عاقل  
 ثم جن ثم أفاق بعد اداء الحج ولو بسنتين فحكمه حكم العاقل والافكال صبي فجعل بحث لظهور  
 التحقيق والله ولي التوفيق (الا انه لأجزاء) أي من الدم (ولا قضاء عليهم) على ما حكاه  
 الاستيعاب وقيل الجنون عليه الكفارة انتهى وكذا لا مضي عليهم ما في أحرامهم لعدم  
 تكليفهم ما في حالهم (ولا فرق فيه) أي في الجماع بالنسبة الى هذا الحكم وان كان يفتاوى بالائمه  
 وعدمه (بين العامد والناسي والطائع والمكروه) بفتح الراء (واليقضان) بفتح فسكون أي المنبه  
 من النوم (والناسم) وكذا الخطى والمأذون (والحج والعمرة والقرض والنفل) وكذا الواجب  
 منهما بالسدر (والرجل والمرأة والحمل والعبد) أي اذا كانا عاقلين بالغين محرمين فان كان الزوج  
 صبيًا بجماع مثله أو مجنونًا أو حلالا فسد جمعا والمرأة صبية أو مجنونة محرمة أو غير محرمة ففسد  
 جمعه ومشى في التحقيق الى انه اذا جامع الصبي بفسد جمعه كما لو تكلم في صلته أو أكل في صومه  
 انتهى وهو ظاهر غير انه لا قضاء عليه ولا جزاء قلعل فائدة حكمه أنه لا يناب عليه وأبضا يور  
 بضميه وقضائه استحبابا) ولا يجب الافتراق في القضاء على الرجل والمرأة متعلق بلا يجب والمراد  
 به حال الزوجان (الا اذا خافا الواقعة) أي الجماعة ثانيا (فيستحب) أي حيثئذ (أن يفترقا عند  
 الأحرام) وقيل في موضع الموانعة وتفصيل هذه المسئلة أن الزوج والمرأة اذا أفسد نكهما  
 لا يفترقان في القضاء عندنا الا اذا خافا الواقعة فيستحب عند الأحرام وأما ما في الجماع الصغير  
 وليست الفرقة بشيء أي بأمر ضروري وقال قاضي خان يعنى ليس بواجب وقال زفر ومالك  
 والشافعي يجب افتراقهما وهو أن يأخذ كل واحد منهما مطربقا آخر كذا فسر في البحر الرائق  
 وأما وقت الافتراق فعند زفر اذا أحرما وعند مالك اذا خافا من البيت وعند الشافعي اذا

انتهيا الى مكان الجماع

• (فصل فاذا جامع في أحد السيلين قبل الوقوف) أي بعرة (فسد جمعه وعليه شاة ومغضى  
 في جمعه) أي في بقية أفعاله من الرمي والملاق والطواف ونحو ذلك (حتما) أي وجوبا (في فعل)

جميع ما يقع في الحج الصحيح) أى ولا يكتفى بما بقى عليه من الأركان فقط (ويجتنب ما يجتنب فيه) أى من المحظورات جميعا (وان ارتكب محظورا) أى كالجماع ثانيا وسائر الجنائيات (فعليه ما على الصحيح) أى من الجزاء من غير تفاوت (وعليه قضاء الحج من قابل) أى سنة آتية (ولا عمرة عليه ان كان مفردا) أى بالحج وأفسده بخلاف فائت الحج فانه يتحلل بأفعال العمرة ثم يقضى بجمعه من قابل قال في البحر ومن جعل حكمه من فسده كفاية الحج بأن يخرج بأفعال العمرة لا بأفعال الحج فهو غلط لأن الرواية مصرحة في سائر الكتب ان من أفسده بجمعه يقضى في الحج كما يقضى من لم يفسده وصرح بعضهم بتجتم ذلك فعلم ان فساد الحج يقضى فيه ولا يتحلل بأفعال العمرة بخلاف الفائت انتهى وقوله صرح بعضهم بالتجتم يشير الى خلاف فيه والله أعلم

\*(فصل وان كان المفسد قارنا) فقيهه تفصيل (فان جامع قبل الوقوف وقبل طواف العمرة) أى أكثره (فسد حجه وعمرته) أى كلاهما (وعليه المضي فيه ما وعليه شاتان) أى الجنابة على أحرامهما (وقضاؤهما) فقط عنه دم القرآن (أى الموضوع للشكر فانه انما يكون على العبادة الصالحة لا الفاسدة) (وان جامع بعد ما طاف لعمرته كله أو أكثره فسد حجه دون عمرته) لاداء ركنها قبل الجماع (وسقط عنه دم القرآن) لفساد حجه الذى باجتماعه معها كان قرانا (وعليه دمان) أى الجنابة (للمكررة حكما) (دم لفساد الحج) أى للجماع قبل الوقوف المؤدى الى فساد الحج (ودم للجماع في أحرام العمرة) لعدم تحللها عنها (وعليه قضاء الحج فقط) أى لصحة عمرته كما في البدائع (وان جامع بعد طواف العمرة وبعد الوقوف قبل الحلق) أى ولو بعرفة (لم يفسد الحج ولا العمرة) لادرأه ركنهما (ولا يسقط عنه دم القرآن) أى لصحة أدائهما (ما حيث أتى بأركانهما لكن عليه بدنة للحج وشاة للعمرة) (ولو لم يطف لعمرته ثم جامع بعد الوقوف فعليه بدنة للحج) أى للجنابة عليه (وشاة لرفض العمرة وقضاؤها ولو طاف القارن) أى طواف الزيارة (قبل الحلق ثم جامع فعليه شاتان) بناء على وقوع الجنابة على أحراميه لعدم تحلل الأول المرقب عليه تحلل الثاني

\*(فصل ولو جامع مرارا قبل الوقوف في مجلس واحد مع امرأة واحدة أو نسوة فعليه دم) أى واحد (وان اختلفت المجالس) أى مع واحد أو مع جماعة (بإزمه لكل مجلس) ولو تعدد فيه الجماع (دم على حدة) أى عندهما وقال محمد عليه دم واحد (في تعدد المجالس أيضا ما لم يكفر عن الأول على ما في المبسوط والبدائع) (ولو جامع في مجلس آخر ونوى به رفض الفاسدة فعليه دم واحد) أى في قولهم جميعا كما ذكره في البدائع والفتح وغيرهما ولا شئ عليه بالجماع الثاني على ما في قاضينان وخزانة الأكل (وكذا لو تعدد الجماع) أى بعد الأول (بقصد الرضا فيه دم واحد) (كافي الفتح) (ولو في مجالس أو مع نسوة) على ما في البحر الزاخر وأما ما في النجدة من انه لو جامع ثانيا فعليه شاة اذ لم يرد بالجماع الأول رفض الأحرار فلا طائل تحتة لعدم الاحتياج الى تقيد ارادة الرضا في الجماع الأول لتصريحهم بأنه اذا نوى الرضا في الثاني فعليه جزاء واحد هذا وما يلزمه الفساد والدم على الرجل مثله عن المرأة وان كانت مكروهة أو نائمة أو ناسية أو غائبا ينتفى بذلك الاثم واذا كانت مكروهة حتى فسد حجه أو زنه هادم هل ترجع على الزوج قال في البدائع لا ترجع عليه ولم يذكر خلافا وقال في خزانة الأكل والفتح عن ابن شجاع لا ترجع

وعن القاضي أبي حازم ترجع

• (فصل وان جامع بعد الوقوف بعرفة) أي ولو ساعة (قبل الخلق) أي ولو حال الوقوف (وقبل طواف الزيارة كله أو أكثر) أي بأن طاف منه ثلاثة أشواط (لم يفسد حجه) أي لا دأته الركن الأعظم الذي لا يفتوت إلا بقوته وهو الوقوف لقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة (وعليه بدنة) أي الجماعه قبل الخلق لأنه لما سوغ له في أمر الفساد عظمه في أمر الجنابة تأكيدا للجماعه (سواء جامع عامدا أو ناسيا) أي فانه عليه بدنة كما في عامة الكذب وذكر الحد الأدنى في شرح القدوري ناقل عن الوجيز أنه انما تجب البدنة اذا جامع عامدا اما اذا جامع ناسيا فعليه شاة انتهى وهو خلاف ما في المشاهير من الروايات حيث لا فرق بين الناسي والعامد في ما ذكره الجنائيات وقد صرح قاضيان بقوله ولو جامع امرأته بعد الوقوف بعرفة لا يشهد حجه وعليه جزر جامع ناسيا أو عامدا (ولو جامع بعد طواف الزيارة كله أو أكثر قبل الخلق فعليه شاة) كذا في البحر الزاخر وغيره ولعل وجهه ان تهفيم الجنابة انما كان مرعاة لهذا الركن وكان مقتضاه أن يستمر هذا الحكم ولو بعد الخلق قبل الطواف لأنه سوغ فيه لصورة التحلل ولو كان مقتضاه على اداء الطواف بالنسبة الى الجماع وسيأتي اهذا من يتحقق في جماع القارن بعد الخلق قبل الطواف (ولو جامع بعد الطواف والخلق لا شيء عليه) أي ولو قبل السعي خلافا للشافعي فإنه عنده من أركان الحج حتى لا يجوز له حينئذ عقد النكاح (ولو جامع قبل الخلق والطواف ثم جامع ناسيا بلا قصد الرض) أي بلا نية رفض الاحرام ففيه تفصيل أي بالجماع الثاني (فان كان) أي الجماع المتكرر (في مجلس) أي واحد (فعليه بدنة واحدة وان كان في مجلسين فعليه للادول بدنة ولشاة شاة) أي عندهما وعند محمد ان كان ذبح للادول بدنة يجب الثاني والا فلا يجب للثاني شيء وامان قصد بالثاني رفض الاحرام وقصد الاحلال فعليه ككفارة واحدة في قواهم جميعا سواء كان في مجلس واحد أو بمجلسين مختلفين على ما في البدائع

• (فصل ولو جامع) أي القارن (أقل مرة) احترازا عما تكرر على ما سبق (بعد الخلق قبل الطواف فعليه شاة) كما في الهداية والكناف والجمع من غير ذكر خلاف واما لو لم يحلق وطاف للزيارة أربعة أشواط ثم جامع كان عليه الدم على ما في الهداية (وقبل بدنة) كما ذكره في الغاية معزيا الى المبسوط والبدائع والاسيحابي لو جامع القارن أول مرة بعد الخلق قبل طواف الزيارة فعليه بدنة للحج وشاة للعمرة لان القارن يتحلل من احرامين بالخلق الا في حق النساء فهو محرم به ما في حقهن قال ابن الهمام وهذا يخالف ما ذكره القدوري وشرحه لانهم يوجبون على الحاج الشاة بعد الخلق وهو لا أو جبو البدنة عليه ثم في الغاية ليس بخالفة بل تخصيص بالخارج حكم لما هم غيرهم ومثل هذا كثيرا في كلامهم ثم في الغاية أيضا معزيا الى الوري ان القارن لو جامع بعد الخلق قبل طواف الزيارة يجب عليه بدنة للحج ولا شيء عليه للعمرة لأنه نزع من احرامها بالخلق وبقي في احرام الحج في حق النساء وامتشكها شارح الكثر لأنه اذا بقي محرم بالحج فكيدا في العمرة يعني من أمر الجماع والذي يظهر ان الصواب قول الوري لان احرام العمرة لم يهدد بحيث يتحلل منه بالخلق من غير النساء وبقي في حقهن بل اذا حلق بعد أفعاله حل بالنسبة الى كل ما حرم عليه وانما عهد ذلك في احرام الحج فاذا انضم الى احرام الحج احرام العمرة استمر

كل على ما عهد له في الشرع اذ لا يزيد القرآن على ذلك الضم فينتوي بالحق احرام العمرة  
بالكلية ~~ك~~ كذا حققه ابن الهمام وأطلق في المسعودي حيث قال ان جامع بعد الحلق قبل  
الطواف فعليه بدنة وهذا الاطلاق هو الاظهر لان حلقه بالنسبة الى الجماع كلاحاق ويستوي  
فيه الفارن والمفرد قال ابن الهمام وقول موجب البدنة أوجه لان الماذكور في ظاهر الرواية  
اطلاق لزوم البدنة بعد الوقوف من غير تفصيل بين كونه قبل الحلق أو بعده

(فصل \* وشرايط وجوب البدنة بالجماع أربعة الاول أن يكون الجماع بعد الوقوف والثاني  
أن يكون قبل الحلق والطواف) أي عند الجمهور وأما على قول المحققين فقبل الطواف مطلقا  
سواء حلق أم لا ثم في الحقيقة كون الجماع بعد الوقوف أو قبل الحلق والطواف موجب للبدنة  
لانه شرط لوجوبها وقد علم بما سبق نعم قوله (والثالث العقل والرابع البلوغ) لاشك انهما من  
شرايط وجوبهما مع انهما من شروط وجوب جميع الكفارات لا بخصوص وجوب البدنة

(فصل \* ولو طاف للزيارة جنباً ثم أعاده) أي الطواف (طاهراً) أي عن الحدين (فعليه  
دم) أي لعدم كمال طوافه وفيه انه اذا صح طوافه كان القياس عدم وجوب شيء عليه ولذا قال  
محمد أما في القياس فلا شيء عليه ولكن ابا حنيفة استحس ما ذكره وكذلك قول أبي يوسف وقولنا  
أي في المسئلتين ويستفاد منه الفرق بين الحدين مع ان الطهارة منهما عدت من الواجبات  
نظراً للغلظة والخفة فوقع الحكم على وفقها وفيه ما تقدم والله أعلم والتحقيق ان هذا القول وهو  
وجوب الدم بعد الاعادة مبني على انفساخ الاول بالثاني فانه حينئذ يكون الاول نافله والثاني  
فريضة ولا شك ان طواف النافلة جنباً موجب للدم وينقلب الامر كانه جامع بعد طواف كامل  
وما سبق من ان من طاف طواف الزيارة جنباً ثم أعاده طاهراً ولم يتخلل بينهما جماع مبني على ان  
الثاني جابر للاول وهو القياس الا انهم عدلوا عنه ههنا لاجل افعال المؤمن على الوجه الاكمل  
ونظيره ما روي عن شمس الأئمة السرخسي ان من ترك الاعتدال تلزمه الاعادة ومن المشايخ من  
قال تلزمه ويكون الفرض هو الثاني ولا اشكال في وجوب الاعادة لانه الحكم في كل صلاة أدبت  
مع كراهة التحريم ويكون جابراً للاول لان الفرض لا يتكرر وما جعل له الثاني فيقتضي عدم  
سقوطه بالاول وهو لازم ترك الركن لا الواجب اللهم الا ان يقال ان ذلك امتنان من الله سبحانه  
وتعالى اذ يحسب الكامل وان تأخر عن الفرض لما علم سبحانه انه سيوقعه ويؤيده انه اذا أعاد  
الفرض من الصلاة ففيل الفرض هو الاول وهو المعول وقيل الثاني وقيل الامر مفوض الى  
الله سبحانه وتعالى والله أعلم (ولو طافه) أي طواف الزيارة كله أو أكثره (على غير وضوء) أي  
محدثاً (أو طاف أربعة أشواط طاهراً ثم وطئ لا يلزمه شيء) أي في المسئلتين ويستفاد منه الفرق  
بين الحدين مع ان الطهارة منهما عدت من الواجبات نظر للغلظة والخفة فوقع الحكم على  
وفقها وفيه ما تقدم والله سبحانه أعلم (سواء أعاد) أي الطواف في الصورتين (أو لم يعد) كما في  
الحاوي وغيره (ولو طاف أربعة أشواط من طواف الزيارة في جوف الحجر أو فعل ذلك في طواف  
العمره ثم جامع فسدت عمرته وعليه قضاءها وشاة وعليه في الحج بدنة) أي سواء حلق قبل  
الطواف أو لم يحلق على خلاف ما سبق والمسئلة مروية عن محمد وفيه اشكال وهو ان الطواف  
حول الحجر من الواجبات فاذا تركه صح طوافه الموجب لفساد العمره ووجوب البدنة في

الحجة ولعل الجواب ان هذا هو القياس لكنهم استحسنوا ذلك كما استحسنوا ما قبله ولعل رتبة  
 الاستحسان عموم الحديث لمين جامع قبل طواف الركن وهو ما روى عن ابن عباس رضي الله  
 عنهما انه سئل عن رجل وقع بأهله وهو على قبيل أن يضيئ فأمره أن يتعربدته رواء مائة واربعين  
 أبي شبة وهو أربع مائة رداء ابن أبي شبة أيضا عنه انه جامع رجل فقال يا أبا عبد الرحمن ورجل  
 جاهل بالسنة بعد الكفة قليل ذات اليد قضيت المناسك كلها غير أني لم أذكر البيت حتى وقعت على  
 امرأتى فقال بدته وخرج من قابل فانه متروكة بعنه على ما حقه ابن الهمام ولا يعد أن يراد بقوله  
 وخرج من قابل فتعربدته على انه يؤديه بوجه كامل (ومن فاته الحج اذا جامع فعليه المضى الى  
 احرامه) أي ليس عليه تجبيرة احرام بل احرامه صحيح فيان في افعال العمرة فليحج (وعليه  
 دم) أي الجماعه قبل التحال (وقضاء الفاتت) أي من الحج (وليس عليه قضاء العمرة التي يتخلل  
 بها) أي ولو وقع الجماع في تحالها قبل طوافها لان المقصود من هذه العمرة انها هو التحال من  
 احرام الطهارة بالجمعة لا بحجب النية بخلاف العمرة المبتدأة المقصود منها انهم المنة في ذمتها  
 وهذه المسئلة أيضا عن محمد بن عترة وفي الحاوي عن المنقبي عن محمد أيضا انه قال (ولو ان قاربا  
 فاته الحج فطاف لعمرة) أي ولم يحاق (ولم يطفل فاته من الحج حتى جامع فعليه كسائر ان)  
 لعدم خروجه من الايامين (وكذلك لو فعل) أي القارن (فلا) أي الجماع (بعد ما طاف  
 للعمرةين جميعا) أي ولو سعى الا انه لم يحلق رأسه) أي ولم يقصر (ولو انه) أي التارن (حين  
 آتاه الحج ظن انه قد بطل حجه) أي بتوحيه الوقوف (فطاف لعمرة وسعى ثم حلق رأسه وجامع به  
 ذلك مرارا فعليه للحاق دمان) بلحاظه على ايامين (وعليه لكل ما جامع) أي لجمعه (فكان) أي  
 ولو وقع في مجالس (ولا يجب عليه اكثر من دميين لانه قول ذلك) أي الجماع (على قصد الرض)  
 أي على وجه الاحلال عنه ما حين ظن انه قد أصل حين حلق رأسه على وجه الاحلال وهذا قول  
 أي حنيفة وأبي يوسف ومحمد انتهى ما في الحاوي عن المنقبي (ولو أهدل بحجة أو عرة وجامع فيها  
 ثم أكرم بأخرى يرى قضاءها قبل ادائها فهي هي) أي هي على حالها ولا اثر لنية قضائها  
 (واهدله بالثاني) جلة استثنائية معلة أي لان أهله به (لم يصح ما لم يشرع من القاسد وكانت  
 نيته لغوا والعبد اذا جامع) أي قبل الوقوف أو بعده وقبل الخلق (مثنى فيه) أي في احرامه  
 يا تعلم أنفاله (وعليه هدي) أي بدنة أو شاة بحسب الخلاف طه (وحجة) أي اذا كان قبل  
 الوقوف (اذا عتق) طرف لهما (سوى حجة الاسلام)

(فصل في حكم دواعي الجماع ولو جامع فيما دون الفرج) أي من التخذ وقنوه (قبل الوقوف  
 أو بعده أو مباشر) أي مباشرة فاحشة (أو عاتق) ولو بالعمى (أو قبل أو لم يشهورة) قبيح للكل  
 (فانزل أول ينزل) أي الى الجميع (فعليه دم) كما قاله في المبسوط والهداية والكنز والبيداتع  
 وشرح المجموع وغيرها وفي الجامع الصغير اشترط الاتزال في المني لوجوب الدم وصحة فاضيقان  
 في شرحه ونقل عن محمد بن الفضل انه انما يجب الدم على المرأة بتقبيل الزوج اذا وجدت ما يتجدد  
 عند وطء الزوج من اللذة وقضاء الشهوة (ولا يفد حجه بشئ من الدواعي) أي أصلا بلا  
 خلاف سواء أنزل أول ينزل وسواء وجدت قبل الوقوف أو بعده كما نطق به ما في الكتب المعتمدة  
 وبه قال الشافعي وأحمد في رواية وقال ابن المنذر أجمع أهل العلم ان الحج لا يفد الا بالجماع

انتهى ووقع في القنارى السراجية ولوليس امرأة شهوة فأمنى بقصد وكذلك اذالم ين على  
ما في البسوط ومنهاج المصلين ومنية المقتى وهو شاذ ضعيف على ما صرح به السروجى وفي المنافع  
يعنى بالفساد نقصان الفاحش انتهى وفيه انه مناف لما تقدم والله أعلم (ولو قبل امرأته  
مودعها لكان قصد الشهوة) أى بتقبيل المرأة (فعليه الفدية والا) بان قصد المودعة (فلا) أى  
فلا فدية عليه (وان قال لا قصدت هذا) أى هذا الامر من الشهوة (ولذلك) أى قصد الموداع  
(لا يجب شئ) لان الشرط تحقيق الشهوة وعند عدم قصد يوجب الشبهة والمسئلة فى أهلية  
المناسك بزيادة أو قدمت امرأته من مكان (ولو نظر الى فرج امرأته فامنى) أى فانزل  
(أو تفكر) أى فى أمر الجماع (أو أحلم فانزل لاشئ عليه) كفى عامة الكذب وفى التمرناشى  
ولا شئ فى الامناع بالنظر لانه ليس بجماع وعن أبى حنيفة عليه دم (ولو استمنى بالكف) أى سواء  
قصد الشهوة أو رفع الكلفة (ان أنزل فعليه دم وان لم ينزل فلا شئ عليه) كذا فى الفتح وغيره  
وفى البحر الزاخر وخزانة الاكمل لو استمنى بكفه فانزل فعليه دم عند أبى حنيفة انتهى والرجل  
والمرأة فى ذلك سواء (ولو جامع بهيمة فانزل فعليه دم ولا يفسد حجه وان لم ينزل فلا شئ عليه) وكذا  
لوجامع فيمادون الفرج فلم ينزل لا يفسد حجه عند الائمة الاربعة (النوع الخامس فى الجنائيات  
فى أفعال الحج) أى فى حقها (كالطواف) أى للزيارة وغيرها (والسجى والخلق والرى والوقوفين)  
أى بعرفة والمزدلفة لكن سبق حكم الوقوف بعرفة (والذبيح) كان حقه ان يقول كالوقوفين  
والرى والذبيح والخلق والطواف والسجى بحسب وجودها ورتب الفصول على اثرها  
\* (فصل فى حكم الجنائيات فى طواف الزيارة) \* أى فى شأنه ولا بد له (ولو طاف للزيارة جنباً  
أو حائضاً أو نفساء) بضم ففتح أى ذات نفاس وولادة (كلمه) أى كل الطواف (أو أكثره وهو  
أربعة أشواط فعليه بدنة ويقع معتمداً به فى حق التحلل) أى باعتبار النساء ان وقع بعد الخلق  
(وبصر عاصياً) أى لترك الواجب وهو الطهارة من الحدث الاكبر (وعليه ان يعيده) أى  
طوافه ذلك مادام بمكة (طاهراً) أى من الحدثين (حقاً) أى وجوباً وهو تأكيد لما يستفاد من  
قوله وعليه وقيل استحباباً قال فى الهداية والاصح انه يؤمر بالاعادة فى الحدث استحباباً وفى  
الجنابة ايحياً (فان أعاده سقطت عنه البدنة) وأما المعصية فمعلقة على التوبة أو معلقة  
بالمشيئة ولو كفرت بالبدنة (ولو رجع الى أهله) أى وقد طافه جنباً وما أعاده (وجب عليه العود  
لأعادته) كما فى الهداية والكافى والزيلجى والبدائع معلا بقوله لتفاحش المنتصان مشيراً الى انه  
لو طاف محدثاً لا يجب عليه العود (ثم ان جاوز الوقت) أى ميقات الا فاق (يعود باحرام جديد)  
أى عند الاكثر وقيل يعود بذلك الاحرام على ما فى الكافى (وان لم يجاوزه عاد بذلك الاحرام) أى  
انفاقاً (فاذا عاد باحرام جديد بان أحرم بعمره قيداً بطواف العمرة ثم بطواف للزيارة) كما فى الفتح  
وغيره لان طواف العمرة أقوى حينئذ ولو كان طواف الزيارة أسبق ومستويهما مع طواف العمرة  
فى الركنية لحصول ادائه فى الجملة (ولو لم يعد وبعث بدنة اجزأه) لكن الافضل هو العود على ما فى  
الهداية والكافى وفى البدائع الا انه العزيمة وفى المحيط بعث الدم أفضل لان الطواف وقع  
معتمداً به وفيه نفع للذكر (ثم ان أعاده فى أيام النحر) أى طاهراً (فلا شئ عليه) وهو ظاهر (وان  
أعاده بعد أيام النحر سقطت عنه البدنة) أى انفاقاً (ولزمه مشاة للتأخير) أى عند أبى حنيفة على

مقتضى قاعدته وفيه ان طوافه قد وقع صحيحا ويكفي هذا التردد في سقوط وسقوط الترتيب عند  
أدائه ولا يظهر اعتبار الترتيب حال قضائه بعد اعتبار اعتداده (ولو طاف أهله جنباً فعليه لكل  
شوط صدقة نفسه فصاع وان أعاده سقطت) أي الصدقة وبقيت المعصية (ولو ترك الطواف كله  
أو طاف أهله وترك أكثره) أي ورجع إلى أهله (فعليه حتماً) أي وجوباً اتفاقاً (ان يعد وبذلك  
الاحرام ويطوفه) أي لانه محرم في حق النساء ولا يجوز اسرام العمرة على بعض أفعال الحج من  
الطواف والسعي ولو بعد الخلق من التحلل الاول (ولا يجوز عنه) أي عن ترك الطواف الذي  
هو ركن الحج كله أو أكثره (البدل) وهو البدنة لانه ترك ركناً لا يقوم مقامه غيره بل يجب  
الاتيان به ولا يجوز عنه البدل (أملاً) أي سواء عاد إلى أهله أو لم يعد (وانما أعاد الطواف)  
أي طواف الزيارة (طاهراً وقد طافه جنباً) أي أولاً (فالمعتبر هو الاول والثاني جبره) أي  
لقسامته بترك الواجب على ما ذهب إليه الكرخي وصحبه صاحب الابيضاح اذ لا شك في وقوع  
الاول معتدا به حتى حل به النساء اتفاقاً واستدل الكرخي بما في الاصل من انه لو طاف للعمرة  
جنباً أو عمدتاً في رمضان ثم أعاده في أشهر الحج وجب من عامه لم يكن متمتعاً وذهب أبو بكر الرازي  
إلى ان المعتبر هو الثاني والاول ينسخ به وصحبه شمس الأئمة السرخسي وأصح الرازي بما اذا  
أعاده بعد أيام التشريق يجب عليه الدم ولو كان الطواف هو الاول والثاني جبره لما وجب الدم  
انتهى وهذا وجه اشكال فيما تقدم والله أعلم قال الكرماني والاول أقرب إلى الفقه وقال ابن  
الهام قول الكرخي أولى قال في البحر الزاخر وفائدة الخلاف تطهر في إعادة السعي فعلى القول  
الاول ولا يجب وعلى الثاني يجب قلت ويؤيد الاول انه اذا لم يعد الطواف لأشئ عليه من إعادة  
السعي والدم بتركه اتفاقاً (ولو طاف للزيارة كله أو أكثره بعد طوافه مشاة وعليه إعادة  
استحباً) أي مادام يمكنه (وقيل حتماً) أي بناء على ما في بعض نسخ البسوط من أن عليه أن يعيده  
والاول أصح (فان أعاده سقط عنه الدم سواء أعاده في أيام النحر أو بعده ولا شيء عليه للتأخير)  
لان نقصان فيه يسير بحيث يجب الجنب حيث يجب فيه عليه الدم للتأخير ولا شيء عليه للتأخير  
على ما في الهداية والسكافي وغيرهما وفي البحر الزاخر هو الصحيح وفيه دليل على ان العبرة بالاول  
في الحدث والاول يجب بدم للتأخير من أيام النحر على ما في الفتح (وقيل يجب عليه للتأخير دم)  
قال قوام الدين ما ذكره صاحب الهداية سهو لان تأخير النسك عن وقته يوجب الدم عند أبي حنيفة  
فكيف لا يكون الذبح اذا أعاد الطواف بعد أيام النحر وقد حصل تأخير النسك عن وقته على  
ان الرواية في كتب من تقدمه مصرحة بحد لا ف ذلك ولذا قال في شرح الطحاوي اذا أعاد  
طواف الزيارة بعد أيام النحر يجب عليه الدم سواء كانت اعادته بسبب الحدث أو الجنابة وفيه  
جزم صاحب البدائع ويصح في السراج الوهاج قول صاحب الهداية قال في المطالب انه لا طاهر  
انتهى وجهه ما تقدم من ان طوافه معتد به بلا خلاف فينبذ يجب سقوط الترتيب بوقوعه  
وانما يلزمه الاعادة وجوباً أو استحباباً بتحصيل التكميل للعبادة كما اذا صلى صلاة ذات نقصان  
فانه يجب اعادته وجوباً بترك الواجب واستحباً بترك السنة ولو خرج وقتاً ولم يقل أحد بنقض  
تلك الصلاة ولا بعدم اعتداده أي من اعاد الترتيب بها والله أعلم (وقيل صدقه لكل شوط) على  
ما في خلاصة التناوي وشرح الجامع لقاضيه ان لزمه صدقة أي للتأخير كما سبق في صريحنا (ولو

طاف الاقل محمد ثمانية صدقة) أى نصف صاع من بر على ما في المحيط (لكل شوط) أى اتفاقا  
لما في البحر الزاخر فعليه صدقة في الروايات كلها وتسقط الاعادة بالاجماع لكن في الوبري ان  
طاف أقله محمد ثمانية صدقة لكل شوط نصف صاع فان أعاده بعد أيام النحر لا يسقط عنه الصدقة  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاسيبجاني فان أعاده بعد أيام النحر فعليه صدقة عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى لتأخير انتهى ويجب حل كلام الوبري على ما بينه الاسيبجاني بان المراد  
بالصدقة الغير الساقطة جنسها الشامل للصدقة الواجبة للتأخير لان الصدقة اللازمة من اجل  
طوافه محمد ثمانية لا يسقط فانه لا وجه له أصلا والله أعلم (ولو ترك من طواف الزيارة أقله وهو ثلاثة  
أشواط فادونها أو طاف كله) وكذا حكم أكثره (راكبا) أى على دابة (أو محمولا) أى على ظهر  
أدى (أو زحفا) أى بأنواعه (من غير عذر) قبل الحالات كلها وكان حقه ان يؤخره عن قوله  
(أو عاريا) فانه اذا طاف عاريا بعد لم يجب عليه شيء أيضا لان ستر العورة من الواجبات وترك  
الواجب بعد مرسق للدم كما تقدم من ان ستر العورة في الصلوة كونه شرطاً لها يسقط عند  
العجز عنه (أو منكوسا) أى مقلوباً ومكوسا (أو في جوف الحجر) ذكر في الكبير هذا من غير  
عذرو فيه أنه لم يتصور عذره ما (فعليه دم) أى ولا تجزئه الصدقة ان لم يعده (وان أعاده  
سقط) أى الدم عنه (ولو عاد الى أهله بعد ثمانية) أى اجزاء ان لا يعود ولا يلزم العود بل يبعث ثمانية  
أو قيمته التذبح عنه في الحرم ويصدق بها (وان اختار العود يلزمه احرام جديدان جاوز الوقت)  
أى كما سبق بيانه وأما ما في الحاوي لو طاف منكوسا كره ذلك ولا شيء عليه فخالفاً لما عليه  
الجمهور ولعله أخذ من التبريد وقد قال الكرمانى انه واقع سهو ومن الكناز لا من المصنف  
انتهى وكان ينبغي ان يقتصر على الكناز فانه تحتل له ما ولان السهو من المصنف لا يتحقق  
نفسه فانه غير معصوم لكن يمكن حل كلامه على ما يوافق الجمهور بان يراد بالكرامة الكرامة  
التحريرية على ترك الواجب وقوله ولا شيء عليه أى غير هذا من النقض لا البطالان ولا وجوب  
البدنة ولا فرضية العود ونحو ذلك (ولو طافه راكبا أو محمولا أو زحفا بعد ذكر كرض) ومنه  
الانغماء والجنون (أو كبر) أى بحيث يضعف عن المشي فيه فيكون حكمه حكم الزمن والمقعد  
والمفالج (فلا شيء عليه) أى لا من الدم ولا من الصدقة (ولو أخر طواف الزيارة كله أو أكثره  
عن أيام النحر فعليه دم) أى عند أبي حنيفة (ولو أخر أقله فعليه صدقة لكل شوط)  
\* (فصل) \* ولو طاف للزيارة جنباً وطاف للصدر طاهراً) أى من الخدين أو من الكبرقيص  
تفصيل (فان طاف للصدر في أيام النحر فعليه دم لترك الصدر) ان لم يطف طوافاً آخر (لانه)  
أى الصدر (انتقل الى الزيارة) لاستحقاقه أولاً ولو لم يكن الاقوى بالاعتبار هو الاول كما مر  
(وان طاف للزيارة ثانياً) أى في أيام النحر (فلا شيء عليه) أى لا انتقال الزيارة الى الصدر  
لاستحقاقه حينئذ (وان طاف للصدر) أى حقيقة أو حكماً (بعد أيام النحر فعليه دم ان لم يترك  
الصدر) أى لتحوله الى الزيارة (وذكر لتأخير الزيارة) وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما فدم  
واحد (وان طاف للصدر ثانياً سقط عنه دمه) وكذا لو طاف للنفل فانه ينقل اليه ويسقط عنه  
دمه (وان طاف للزيارة محمد ثمانية والصدر طاهراً) أى من الخدين (فان حصل الصدر في أيام النحر  
انتقل الى الزيارة ثم ان طاف للصدر ثانياً فلا شيء عليه) وكذا لو طاف طواف نفل (والا) أى

ان لم يطف ثانياً فعليه دم لتركه أى تركه المداً اتفاقاً فإنه من الواجبات بلا خلاف (وان

وبناخير الزيادة عندهم آخر وفي إقامة هذا الطواف مقام الزيارة فائده وهو اسقاط المدة عنه  
وأما ما في الوجه الثاني لم ينتقل طواف الهدى الى طواف الزيارة فوجب الدم لطواف الزيارة  
محدثاً لا لانتقاله ولا لشيء عليه للتأخير بالاجماع كذا ذكره غير واحد (ولو طاف للزيارة بعد ما  
والصدور جنباً فعليه دمان) أى في توليهم دم الطواف الزيارة بعد ما دم الطواف الصدور جنباً كذا  
في قاضيهان (ولو ترك من طواف الزيارة أكثره فطاف للمساوى بكل منه طواف الزيارة) أى  
ونقص من الصدر (وعليه دمان) أى اتفاقاً (دم للتأخير الزيارة) أى باعتباراً أكثره (ودم لترك  
أكثر الصدر) أى لاستتقاله الى الزيارة (وان طاف لكل واحد منهما أقل يكمل طواف الزيارة من  
طواف الصدر غير متلف الباقى من الزيارة ان كان أكثره فعليه اتمامه فريضاً ولا يوجب عنه الدم)  
لان الدم انما يوجب عن الواجب (وعليه دم لتأخير) أى عن أيام النحر (وان كان الباقي من  
الزيارة أقله فعليه دم لترك الأقل منه) أى من طوافهما (ومدة لتأخير) أى لتأخير الأقل منه  
(وعليه دم لترك الصدر) أى ان كان كله وأكثره وأما أقله فعليه صدقة لكل طواف الا ان يلغ  
دماً فينقص منه ما أحب والحاصل ان ترك طواف الزيارة لا يتصور الا اذا لم يكن طواف الصدر  
فانه اذا طاف به انتقل عنه الى طواف الزيارة

(فصل ٥ حائض طهرت في آخر أيام النحر) أى وبني قبل من زمان يومه (ويمكنها) أى بعد سبب  
مما فتت الى المسجد (طواف الزيارة كله أو أكثره وهو أربعة أيواط قبل الغروب فلم تطاف  
فعليه دم للتأخير وان أمكنها أقله فلم تطف لاشئ عليها) الا ان الافضل بل الواجب ان تطاف  
مهما أمكن فان ما لا يدرك كله لا يترك كله وليصح كون ترك الباقي عن عذر (ولو حاضت في  
وقت تقدر) أى حال كونها قادرة (على ان تطوف فيه أربعة أيواط فلم تطف) أى قبل الحيض  
(لزمها دم للتأخير) وفيه نظر اذ هذا الحكم لا يستقيم بالقياس الى ما ذكرنا في الصلاة من أن  
من هو أهل فرض في آخر وقته يقضيه فقط لا بمن حاضت فيه وانما يصح عنه ثبته على قول زفر  
من انها اذا حاضت في آخر الوقت لم يسقط عنها وتقضيها اذا طهرت وفي الظاهرية عن أبي يوسف  
اذا حاضت المرأة وقد بقي من الوقت ما لا يمكن أداء الفرض فيه لم تقضها وهذا التقييد يفتى  
انه لو بقي مقدار ما يمكن أداء الفرض فيه ينبغي أن تقضى عند أبي يوسف (ولو حاضت في وقت  
تقدر على أقل من ذلك لم يلزمها شئ) كان القياس ان يجب عليها صدقة ثم اذا عرفت ذلك  
التفصيل (فقولهم) أى بجملة (لا شئ على الجائز) وكذا (للتأخير الطواف) أى طواف  
الزيارة كافي القنارى السراجية وغيرها (مقبلة) اذا حاضت في وقت لم تقدر على أكثر  
لطواف) أى قبل الحيض (أو حاضت قبل أيام النحر ولم تطهر الا بعد مضي أيام النحر) أى  
جميعها وحاصله ما في الخبر الزاخر من ان المرأة اذا حاضت أو نقت قبل أيام النحر فطهرت بعد  
مضي ثلاثين يوماً وان حاضت في أثناءها وجب الدم بالتقريب فيما تقدم وبالله أعلم وفيه أيضاً  
ما يتعاقب هذه المسئلة في باب الاجلوعن أبي يوسف في امرأة ولدت يوم النحر قبل ان تطوف

فأبى الجبال ان يقيم معها قال هذا عذر في نقص الآجارة ولولدت قبل ذلك وبقي من مدة النفاس  
كمدة الحيض وأقل أجبر الجبال على المقام انتهى (ولو انقطع دمها) أى دم الحيض (بدواء أولا)  
أى لا بدواء (أو لم ينقطع) أى بالكيفية (فاعتسلت أولا) أى أو ما اعتسلت (وطافت ثم عاد دمها  
في أيام عاداتها يصح طوافها ولزمها بدنة وكانت عاصية) أى من وجهين لدخول المسجد ونفس  
الطواف (وعليها ان تعيده ظاهرة) أى من الحديثين (فان اعادته سقط ما وجب) أى من البدنة  
وعليها التوبة من جهة المعصية ولو مغلغلة البدنة

\*(فصل في الجنابة في طواف الصدر)\* ومن ترك طواف الصدر ركاه أو أكثره فعليه شاة) أى لتركه  
الواجب (ومأدام في مكة يومه ربان بطوفه) وفيه انه مادام بمكة لا يصدق عليه انه تركه ولعله أراد  
انه ما لم يبق في جدران مكة (وان ترك ثلاثة أشواط منه فعليه لكل شوط صدقة) أى فيطعم ثلاثة  
مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر (ولو طافه) أى الصدر (جنباً فعليه شاة) على ما في  
الهداية والكافي والجمع وصححه صاحب خزانة الاكمل وغيره وذكر الطرابلسي وشارح  
الهداية ان في رواية أبي حفص الكبير يلزمه صدقة وكذا ذكره صاحب المبسوط والابان  
طواف الجنب معتد به فلا يجب بسبب هذا النقصان ما يجب بتركه (وان طافه محدثاً فعليه  
صدقة لكل شوط) وفي المحيط وان طاف الصدر جنباً فعليه شاة وكذا الوطاف محدثاً في رواية أبي  
حفص وفي رواية أبي سليمان عليه صدقة لان نقصان الحدث أقل فيجب الاقل من الدم وفي  
البدائع وعليه شاة ان كان جنباً وان كان محدثاً ففيه روايتان عن أبي حنيفة في رواية عليه  
الصدقة وهي الرواية الصحيحة وهو قول محمد وأبي يوسف وفي رواية عليه شاة ولا يخفى ما في  
المبسوط والمحيط من التناقض فيما بينهما لانه جعل في المبسوط رواية أبي حفص في الصدقة  
وجعلها في المحيط بالدم وكذا صرح الجبازي بانه في الدم والله أعلم ثم اذا أعاد الطواف سقط عنه  
الجزاء ولا يجب بالتأخير شيء اتفاقاً كذا في المشاهير وفي المفيد يجب دم لتأخير طواف الصدر  
عندهما الصحيح انه لا يجب به شيء بل لا يتصور تأخيره اذ ليس له وقت محدّد ويجب وجوده فيه وانما  
تأخيره تركه وفيه الدم والله أعلم

\*(فصل في الجنابة في طواف القدوم)\* ولو طاف للقدوم) أى كما أو أكثره على ما هو الظاهر  
(جنباً فعليه دم) على ما قاله بعض مشايخ العراق واختاره صدر الشريعة (وقبل صدقة) قال  
صاحب العناية الظاهر وجوب الصدقة فيما اذا طاف للقدوم جنباً وكان حقه ان يقول المصنف  
فعليه صدقة وقيل لا شيء عليه لما في مبسوط شيخ الاسلام وشرح الطحاوي ليس لطواف  
التحية محدثاً ولا جنباً شيئاً ومثله عن الطحاوي في المحدث (ولو طافه محدثاً فعليه صدقة) على  
ما في عامة الكتب وصرح به عن محمد وهو مختار القدوري وصاحب الهداية وغيرهما (لكل  
شوط نصف صاع من بر الا ان يبلغ ذلك دمًا فينقص منه ما شاء) وفي البحر الزاخر فيمنع منه  
نصف صاع (ولو تركه) أى طواف القدوم (كله فلا شيء عليه لانه ليس بواجب) الا انه تركه ذلك  
وأساء لتركه السنة (ولو أعاده) أى طواف القدوم (طاهراً) من الحدثين (في الجنابة أو الحدث)  
أى في طوافه الذي طاف جنباً أو محدثاً (سقط عنه الجزاء) أى من الدم أو الصدقة وفي المحيط ولو  
طاف جنباً يلزمه الاعادة والردل ودم ان لم يعد وقال محمد ليس عليه ان يعيد طواف التحية لانه

سنة وان أعاد فهو أفضل (وحكم كل طواف تطوع لحكم طواف القدوم) في البدائع قال محمد  
ومن طاف تطوعا على شيء من هذه الوجوه فأصاب الشائتان كان بمكة أن يعيد الطواف وإن كان  
رجع إلى أهله فعليه صدقة سوى الذي طاف وعلى ثوبه نجس انتهى يعني لاشئ عليه لأن طهارة  
الثوب سنة فيكره طوافه ولا يلزمه شيء وأما ما في بعض نسخ الكبير ولو شرع فيه أو في طواف  
التطوع يجب عليه اتعانه ولو ترك بعضه لم أجذبه نصريحاً وخفي أن يكون الحكم كالحكم  
في طواف الصدر فإنه وجب بالشروع فضيه بحيث لا نطواف الصدر واجب بأصله فكيف  
يقاس عليه ما يجب بشر وعه فالظاهر أنه تطير صلاة التفل وصومه حيث يجب عليه اتعانه وأنه  
لا يلزمه تركه شيء سوى التوبة عن المعصية

• (فصل في الجنابة في طواف العمرة • ولوطاف للعمرة كله أو أكثر أو أقله ولو شوطاً بجنباً  
أو مائتاً أو نفاً أو محدثاً فعليه شاة) أي في جميع الصور المذكورة (ولا فرق فيه) أي  
في طواف العمرة (بين الكثير والقليل والجنب والمحدث لأنه لا مدخل في طواف العمرة  
للبدنة) أي عدم ورود الرواية (ولا للصدقة) أي أعلم عافيه من الدراية (بختلاف طواف  
الزيارة) أي فإن الأدلة ثبتت على تركها في السنة فها أصل في الجمله يصلح للعقوبة (وكذا  
لو ترك منه) أي من طواف العمرة (أقله ولو شوطاً فعليه دم) وهذا نصريح بجميع ما علم تلويحاً (وإن  
أعاده) أي الأقل منه (سقط عنه الدم ولو ترك كله أو أكثره فعليه أن يطوفه حتماً) أي وجوباً  
وفرضا (ولا يجزئ عنه البذل أصلاً) لأنه ركن العمرة (ولو طاف الفارن طوافين للعمرة والقدوم  
وسعى معين محدثاً) قبل للطواف (أعاد طواف العمرة قبل يوم الحصر ولا شيء عليه وإن لم يعد حتى  
طلع فجر يوم الحصر لم يدم لوطاف العمرة محدثاً ودفات وقت القضاء) أي الإعادة لتسكيل  
الاداء (وبعيد الرمل في طواف الزيارة) أي لوقوع طواف القدوم محدثاً (ويسعى بعده) أي  
بعد طواف الزيارة (استحباً) أي مراعاة للاحتياط (وإن لم يعد ههما) أي الرمل والسعي (فلا  
شيء عليه في الحدث) أي الأصغر حال طوافه (وفي الجنابة) أي في طوافه جباراً (إن لم يعد السعي  
بعليه دم) أي تركه السعي هذا وقال محمد ليس عليه إعادة طواف التحية لأنه سنة وإعادته أفضل  
وفي المبسوط لا يجب عليه أن يعيد طواف العمرة وإن أعاده هو أو غيره والدم عليه على كل حال  
لأنه لا يمكن أن يجعل التعديبه للطواف الثاني لأنه حصل بعد الوقوف وعرفنا أن المقبر هو الأول  
لإحالة وهو ناقص فيجب الدم ولم يذكر قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقيل على قراه ما ينبغي أن  
يسقط عنه الدم بالإعادة لأن رفع النقصان على طواف العمرة بعد الوقوف صحيح وإذا ارتفع  
النقصان بالإعادة لا يلزمه الدم (ولو طاف للعمرة محدثاً وسعى بعده فعليه دم إن لم يعد الطواف  
ورجع إلى أهله) تركه الطهارة في الطواف وأما ما دام مكة فعليه أن يعد ههما السريان نقصان  
الطواف في السعي الذي بعده والأقوال ظاهرة مستحبة في السعي (وليس عليه شيء بترك إعادة  
السعي) أي إذا لم يعد الطواف بالاتفاق (ولو أعاد الطواف ولم يعد السعي لاشئ عليه) كذا قيل  
وصحبه صاحب الهداية وهو مختار خمس الأئمة السرخسي والامام المحبوبي (وقيل لا يجب عليه  
دم لترك إعادة السعي فيما إذا أعاد الطواف) وذهب إليه كثير من شارحي الجامع الصغير  
كفافيضان والقرطبي والحسامي والقراوند الطهيري بناء على انتفاء الطواف الأول بالناسي

والأكانافرضين أو الأول فلا يعتد بالساق ولا قائل به فليزم كونه المعتبر للساق فوق السعي قبل الطواف فلا يعتد به فيجب الدم بتركه بخلاف ما إذا لم يعد الطواف وأراق دما لذلك حيث لا يجب عليه لأجل السعي شيء لأن بارقة الدم لا يرتفع الطواف الأول ولا ينسخ وإنما يجزئ به نقصانه فيكون معتبرا في موضعه فيكون السعي في عقبه فيعتبر والجواب على ما في الفتح منع الحصر بل الطواف الثاني معتد به والأول معتد به في حق الفرض وهذا أسهل من الفسخ خصوصا وهذا نقصان بسبب الحدث الأصغر وأيضا من قال بالانقضاء هنا يرد عليه ما سبق من الاتفاق على عدم الانقضاء في الحدث مع أن شمس الأئمة القائل بالفسخ في الجنابة لا يوجب الدم ههنا فلو انسخ في الحدث لأوجب الدم والله أعلم

\* (فصل \* ولو طاف فرضاً) كالركنين (أو واجبا) كالصدر والنذر (أو نفلاً) كالقدوم والتمية والتطوع (وعليه) أي على توبه أو بدنه (نجاسة أكثر من قدر الدرهم كره) أي لتركه السنة في مراعاة الطهارة (ولاشئ عليه) أي من الدم والصدقة وهذا قول العامة وهو الموافق لما في ظاهر الرواية كما صرح في البدائع وغيره أن الطهارة عن النجاسة ليس بواجب فلا يجب شيء تركها سوى الاساءة وأما ما في منسك الفارسي ويكره استعمال النجاسة أكثر من قدر الدرهم والأقل لا يكره فجعل بحث إذا الظاهر أنه يكره مطلقا على تفاوت الكراهة بين كثرة النجاسة والقلّة وهذا لا ينافي أن القدر القليل معفو فان الخروج عن الخلاف مستحب بالإجماع والمسئلة خلافه وترك المستحب مكره وتزهي لأنه خلاف الأولى ومناف للاحتياط في الدين (وقيل عليه دم) أي في جميع الأحوال (الأذا كان قدر ما يورى عورته طاهرا أو الباقي نجسا فلا شيء عليه) وفي المرغيناني إذا طاف طواف الزيارة في ثوب كره نجس فهذا ولو طاف عريانا سواء كان من الثوب قدر ما يستتر عورته طاهرا والباقي نجسا جاز طوافه ولا شيء عليه وفي النخبة ولو طاف طواف الزيارة في ثوب كره نجس فهذا والذي طاف عريانا سواء أعاد أماد ما بمكة ولادم عليه ما فان خرجا لزمهم ما دام انتهى وهذا في العريان ثابت وأما في الثوب النجس فخالف للجمهور وقد قال الامام ابن الهمام أن ما ذكر في نجاسة الثوب كره الدم لأصل له في الرواية هذا ولو طاف مكشوف العورة قدر ما لا يجوز الصلاة معه وهو ربع العضو جزأه وعليه دم وإن كان للتطوع فعليه صدقة (ولو طاف فرضاً) أي يقينا أو ظنا (أو نفلاً) أي سنة أو تطوعا (على وجه يوجب الفحصان) أي كليا أو جزئيا (فعليه الجزاء) أي دما أو صدقة (وإن أعاده سقط عنه الجزاء في الوجوه كلها) أي بالاتفاق (والاعادة أفضل) أي ما دام بمكة (من أداء الجزاء) لأن جبر الشيء بجنسه أولى (ولو رجع إلى أهله) أي ولم يعده (فعليه العود) أي في بعض الصور يجب وفي بعضها هو الأفضل (أو بعث الجزاء) وهو أفضل من عوده (وكل طواف يجب في كله دم ففي أكثره دم) لأنه أقيم الأكثر مقام الكل (وفي أقله صدقة) أي لخفة الجنابة (الافى طواف العمرة فان كثيره وقبله سواء) أي مستوفي وجوب الدم كما تقدم والله أعلم

\* (فصل \* ولو ترك ركعتي الطواف) أي بأن لم يصلهما في مواضع المحترم من الحرم والأفلا يتصور تركهما حتى يقال (لا شيء عليه ولا تسقطان عنه) أي بخروجه من أرض الحرم ودخول غير أشهر الحج (وعليه أن يصلهما) أي في أي مكان وزمان شاء (ولو بعد سنين) أي إلى أن يأتيه اليقين

الا أنه بكرهه تأخيره من غير عذر ومع ان التأخير فيه الآفات وقد قال تعالى فاستبقرت الخيل  
 (فصل في الجنابة في السعي ولوترك السعي كله أو أكثر فعليه دم) أي لترك الواجب (وبحسب  
 نام) أي صحيح لكنه ناقص فيجبر بالمسح خلافا للشافعي فإنه يقول انه ركن لا يتم الحج الا به (وان  
 تركه لعذر فلا شيء عليه) أي تركه سائر الواجبات بعذر على ما صرح به صاحب البدائع في فصل  
 اطلاق عبارة صاحب الهداية وغيره على عدم الضرورة كما صرح به ابن الهمام في شرح الهداية  
 (ولوترك منه) أي من السعي (ثلاثة اشواط أو أقل فعليه لكل شوط صدقة الا ان يبلغ ذلك دما فله  
 الخيار بين الدم وتقصيص الصدقة) أي بتدريسا أو مرة قدر ينصف صاع (ولوسعي كله أو أكثر  
 راكبا أو محمولا بلا عذر فعليه دم وان كان بعذر فلا شيء عليه) أي كالوترك أصلا من عذر مشل  
 الزمن اذا لم يجتمع من يحمله على ما في منسك البخاري (وان سعى أقله راكبا) وكذا المحمولا (بلا عذر  
 فعليه صدقة) أي لكل شوط على ما في منسك أبي الجبار (ولوسعي قبل الطواف) أي جنبه أو قبل  
 الطواف الصحيح (لم يعتد به) أي بذلك السعي فان سعيه حينئذ كالعديم (فان لم يعتد به فعليه دم)  
 أي اذا قال (ولوترك السعي) أي من أصله (ورجع الى أصله) أي بأن خرج من الميقات (فأراد  
 العود) أي الى مكة (بعود باحرام جديد) أي لدخوله الحرم اذ سعى الحج بعد الوقوف لا يشترط فيه  
 الاحرام بل وبسن عدمه وكذا سعى العمرة لا يشترط وجوده بعد حلته بل يجب تحققه قبل حلته  
 والله أعلم وقد تقدم أنه اذا أعاد باحرام جديد فان كان بعمره فبأنى أو لا بأفعال العمرة ثم سعى وان  
 كان يحج فيطوف أو لا طواف القدوم ثم سعى بعده (واذا أعاده سقط الدم) قال في الاصل والدم  
 أحسب ان من الرجوع لان فيه منفعة الفقراء فوات ومحنة الاغنياء (ولوترك السعي لعذر كالزمن  
 اذا لم يجتمع من يحمله فلا شيء عليه) وكذا الحكم في سعي العمرة أي كما سبق (ولوترك الصعود على  
 المرقنين) فعليه الامرو (لا شيء عليه) ويكره لان الصعود اذا كان ثم مصعد من المستحبات (ولو  
 أخر السعي عن أيام المحر ولوشهورا) بل ولوسنتين (لا شيء عليه) الا أنه بكرهه (وكذا الحكم في  
 سعي العمرة) وأما ما ذكره القاري من انه اذا أخره حتى مضت أيام التحريمه دم ان رجع الى  
 أهله وان كان بمكة سعى ولا شيء عليه فشيء ما منى أحد اليه (ولو دمى) أي بين الصفا والمروة (ولم  
 يبلغ حد المروة مثلا ولكن يبقى الى ما) أي موضع (بينه) أي بين الساعى أو الموضع (وبين المروة  
 مقداما للثلاث) أي وتحقق الثلثان بمقابلته من حد الصفا ثم يرجع الى الصفا) أي الى آخر حده  
 (هكذا فعل سبع مرات يجزئته) لتحقيق الاكثر (وعليه دم) أي لترك الاقل كذا ذكره القاري  
 والطاهر أن عليه تركه مقدار كل شوط صدقة كما سبق اذ لم يعتد به ان ما في تركه دم يكون في تركه  
 أقله أيضا دم (ولو طاف بجنبته وواقع النساء) أي جامع جنسهن (ثم سعى بعد ذلك أجراه) أي سعيه  
 المتأخر نظروجه عن الاحرام بالكلية بعد الحلق والطواف وفيه خلاف للشافعي كما مر

(فصل) هذا فصل وصله أصل (أما جنابات الوقوف به رقة) أي على ما يتعارف به (انقد تقدم  
 ذكرها) يعني وأما جنابات ما بعده فنذكرها منه في فصول على حدة  
 (فصل في الجنابات في الوقوف بالمزدلفة) ولوترك الوقوف بمزدلفة) أي في ليالي يوم النحر (بلا  
 عذر لزمه دم وان تركه بعذر بأن كانت به علة) أي مرض مانع من وقوفه به (أو ضعف) أي في  
 نيته أو مشيه (أو كانت امرأة) أي ونحوها من تقوم الرجال (تخاف الرسام) أي في طريق

منى أى فى ضيق أما كنها (فلاشى) أى من الدم والصدقة (عليه) أى على على تاركه (ولو ترك  
الميت بها) أى بالزلفة فى ليتهابان بات أكثر الدليل فى غيرها (لم يلزمه شئ) أى عندنا الماصح به  
أصحابنا فى كتب المذهب أنه سنة فيكره تركها بغير ضرورة وذ كفى اختلاف المسائل هل يجب  
البيتوتة بزلفة جوا من الليل فى الجملة فقال أبو حنيفة تجب ولا شئ عليه فى تركها مع كونها  
واجبة عنده انتهى ولعل وجهه ان وجوب النما هو تسبوع لوجوب أداء العشاء من فيها والصلوة  
لا تعلق لها بالنفس فكذلك ما يتعاقبها (ولو فاته الوقوف) أى عزذلة (باحصار) أى بمنعه فى عرفة  
مثلا (فعليه دم) وهذا غير ظاهر لان الاحصار من جملة الاعذار اللهم الا أن يقال ان هذا مانع  
من جانب المخلوق فله تأثيره فى اسقاط دم الوجوب الالهى ويدل عليه قول صاحب البدائع  
فمن أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام النحر ثم خلى سبيله ان عليه دم لترك الوقوف بزلفة  
ودم لترك الرمي ودم التأخير طواف الزيارة واستشكل بان أى عذرا أعظم من الاحصار وأوجب  
أن الاحصار بعد ولا يبرض كما يدل عليه قوله ثم خلى سبيله والاحصار بعد قد ليس بعد اسقوط  
الدم لانه اكره وهو ليس بعذر لانه من جهة العباد لا ترى ما قالوا من انه لو أكره على محذور  
الاحرام كالطيب واللبس فانه لا يتخير فى الجزاء بين الصوم والدم والصدقة بل عليه عين  
ما وجب عليه

\* (فصل فى الذبيح والخلق \* لو ذبح شيئا من الدماء الواجبة) أى كدم القران والتمتع والنذر  
(فى الحج والعمرة) أى مجتمعين أو منفردين (خارج الحرم) أى عن أرضه الحدود المعلومه من  
كل ناحية بالعلم (لم يسقط عنه) أى ذلك الدم (وعليه ذبيح آخر) أى بدلا عما تقدم وهذا متفق عليه  
بين أصحابنا وأما اذا ذبح الهدى المتطوع به والاضحية فى غير الحرم فلا شئ عليه وهذا ما يتعلق  
بمكان الذبيح وأما ما يتعلق بزمانه فينبه بقوله (ولو أخر القارن أو المتمتع) أى بخلاف المفرد (الذبيح  
عن أيام النحر فعليه دم) عند أبي حنيفة لانه واجب عنده وسنة عندهما وكذا الترتيب بين الخلق  
والذبيح والرمي واجب عنده على القارن والمتمتع وسنة عندهما وأما الترتيب المذكور فى حق  
المفرد سنة اتفاقا (ولو حلق فى الحل) أى فى غير الحرم الشامل لمنى وغيرها مع كونه سنة فى منى  
(أو أخره عن أيام النحر فعليه دم) أى عند الامام وأما عند غيره فقد سبق خلافهم (سواء كان  
مفردا أو غيره) أى قارنا أو متمتعا

\* (فصل فى ترك الترتيب بين أفعال الحج \* ولو حلق المزدأ وغيره) أى من القارن والمتمتع (قبل  
الرمي أو القارن أو المتمتع) أى أو حلقا (قبل الذبيح أو ذبحا قبل الرمي فعليه دم) أى واحد  
فى المسئلة الاولى ودمان عند أبي حنيفة فى المسائل الباقية دم للقران والتمتع ودم للتحلل قبل  
الذبيح وترك الترتيب الواجب عنده وعندهما عليه دم للقران أو المتمتع والحاصل ان المصنف  
انما ذكر الدم المختلف فيه وترك المتفق عليه لوضوحه ومن المعلوم ان الدم المختلف فيه دم جبر  
والمتفق عليه دم شكر والصحيح ان وجوب دم الجبر بمجموع التقديم والتأخير على ما حققه ابن  
الهمام وقبل عليه دمان للجبر فى بعض الصور فى الكافى قال بعضهم دم القران واجب اجماعا  
ويجب دم آخر اجماعا بسبب الجنائية على الاحرام لان الحلق لا يحل الا بعد الذبيح ويجب دم آخر  
عند أبي حنيفة بتأخير الذبيح خلافا لله ما ليه مال صاحب الهداية ومن خطأ صاحب الهداية

فعلقته عن هذه الرواية وفي الكبير كلام كثير بظاهره الدرایة (ولو طاف) أي المفرد وغيره  
(قبل الرمي والطاق لاشئ عليه ويكره) أي تركه السنة وهي الترتيب بين الثلاثة  
• (فصل في الجنابة في رمي الجمرات ولوترك رمي يوم) أي من أيام النحر (كاه) أي سبع - صيات  
في اليوم الأول واحد وعشرين في بقية الأيام (أو أكثره) كأربع - صيات فأنذرها في يوم  
النحر أو إحدى عشرة - صاة فيما بعده أو آخره إلى يوم آخره عليه دم) أي تركه أو تأخيره (وإن  
آخره إلى الليل) أي الآتي (فلأشئ عليه) أي أنفقها إلا في رواية عن أبي يوسف لأنه لا يرمي  
في الليل وعليه دم والمشهور عنه خلافها وإن لم يرم حتى أصبح رماها من الغد وعليه دم عند أبي  
حنيفة للتأخير لا عندهما وإن لم يرم من الغد ولا من بعده - حتى مضت أيام الرمي بعروب الشمس  
من آخر أيام التشريق وهو اليوم الرابع من أيام الرمي فعليه دم بالاتفاق في تركه الرمي والطاق  
إن الرمي موقت عند أبي حنيفة وعندهما ليس بموقت فإذا أخر رمي يوم إلى يوم آخر فعنده يجب  
التضام مع الدم وعندهما يجب القضاء لا غير لأن الأيام كلها أوقت لها أو أما إذا أخرج وقتها فوجب  
دم أيضا عندهما - ما ترك الرمي وهو قول أكثر العلماء والاصح عند الشافعية (وإن ترك الأقل  
أو آخره كصاة أو - صاتين أو ثلاث في اليوم الأول وعشر - صيات فمأذون فيما بعده) أي بعده  
اليوم الأول (فعليه لكل حصة صدقة إلا أن يبلغ ذلك مائة ينقص منه) كما ترمي أرا (ولو ترك  
رمي الأيام كلها فعليه دم واحد

• فصل في ترك الواجبات بعد رمي • ولو ترك شيئا من الواجبات بعد رمي لاشئ عليه على ما في البدائع  
وكذا الكرماني لكن يرد على تعميمه ما تنحصر بهم عدم لزوم شئ في ترك طواف الصدر وتأخير  
الزيارة للمرأة (مطلقا) وأطلق بعضهم وجوبه) أي الدم (فيها) أي في الواجبات إذا تركها  
(الأنبياء ورد النص) أي التصريح به عن بعض العلماء (وهي ترك الوقوف بمزدلفة) كما صرح به  
في الهداية والكافي وغيرهما (وتأخير طواف الزيارة عن وقته) كما صرح به في السراجية  
وغيرها (وترك الصدر) أي طوافه (الحائض والنفساء) قبله - ثلاثين كما صرح به الطحاوي  
• أبو الليث وصاحب الهداية والكافي والجمع وغيرهم (وترك الماشي في الطواف والسعي)  
كما صرح به في التجميع والإخلاص وغيرهما (وترك السعي) كما نص عليه صاحب البدائع  
بخصوصه في وضع (وترك الحلق لعله في رأسه) إذا تم ذكره بها الحلق أو التقصير على ما صرح به  
في البحر الزاخر هذا وفي النخبة أن بعض الأصحاب أطلق وجوب الدم في ترك الواجب بعد رمي  
وبغير عذر رأى قياسا على ارتكاب المحظورات وأجابوا عن طواف الصدر بأنه ورد فيه النص  
وغيره لا يقاس عليه قال المصنف وفي اقتصاره على الصدر نظر ولو رد النص في غيره كالوقوف  
بمزدلفة والر كوب في الطواف انتهى وفيه أن مراده ما ورد فيه النص النبوي وتعميله بطواف  
الصدر لكون الكلام فيه لا يستلزم نفي غيره والله أعلم (الدوع السادس في الصيد وما يتعلق به)  
قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم  
حرم أي محرمين وقد قال بعض العلماء إن قتل الصيد من الكسب بآثر ثم الصيد مصدر يعنى  
الاصطياد وقد يراد به الصيد وكلهما حرام على المحرم وأراد المصنف تعريفا للمعنى الثاني  
بقوله (الصيد هو الممتع) أي بقوائمه أو جناحيه عن أخذه (المتوحش من الناس في أصل

الخلق (أى فلا عبرة بالامر العارض عن الوحشة والانس) فالظبي والقبيل والحمام (يعنى  
 ونحوهما من البهائم والطيور) المستأنسات صيد البعير والبقر والشاة) أى ونحوهما من الخيل  
 (المتوحشات ليست بصيد) وأما المتولد من الظبي والشاة ان كانت الام طبيئا فهو صيد والا فلا  
 كما صرح به فى الحصر على ما نقله العلامة البرجندى فى شرح النقاية (وهو) أى الصيد (نوعان  
 برى) أى منسوب الى البر (وهو ما يكون توالده فى البر سواء كان لا يعيش الا فى البر) أى أيضا  
 (أو يعيش فى البر والبحر) أى جميعا (وبحري وهو ما يكون توالده فى البحر) أى سواء يعيش  
 فى البحر أو يعيش فيما أيضا وبقي احتمال ما يكون توالده فى البر ولم يعيش الا فى البحر وكذا عكسه  
 (فالعبرة بالتوالد) لانه الاصل (لابلعاش) أى مكان العيش لانه العارض وهذا التعريف  
 هو المعقول عليه على ما ذكر فى الكافي والبدائع والنهاية شرح الهداية وقد يوجد من الحيوانات  
 أن يكون فى بعض البلاد وحشية الخلقة وفى بعضها مستأنسة كالحماموس فانه فى بلاد  
 السودان متوحش ولا يعرف منه مستأنس عندهم (ثم البحرى حلال اصطياده للجلال والحرم  
 بجميع أنواعه) أى من البهائم (سواء كان مأكولا أو غيره كالسمك والضفدع والسرطان  
 والسحفاة) وزاد بعضهم التمساح (وكاب الماء وغير ذلك وأما طيور البحر فلا يحل اصطيادها  
 لان توالدها فى البر) كذا ذكره فى البدائع والمحيط بطريق العموم وبعضهم قيد بما يؤكل منه  
 وفى منسك الكرماني وخزانة الاكل ان الذى يرخص من البحر للمحرم هو السمك خاصة وكذا  
 هو فى الاصل قال ابن الهمام والاول هو الاصح لان قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه  
 يتناول بحقيقة عموم ما فى البحر انتهى والظاهر ان البحر لو وجد فى أرض الحرم يحل صيده أيضا  
 لعموم الآية واشمول قوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه الحل ميتته وقد صرح به  
 الشافعية حيث قالوا لا فرق بين أن يكون البحر فى الحل والحرم وصرحوا بان ما وجد فى بحر  
 أو فى ماء مستنقع أو فى عين فهو بحر (والصيد البرى حرام على المحرم فى الحل والحرم وعلى  
 الحلال فى الحرم الا ما استثنى) أى استثناء الشارع (وهو) أى البرى (مأكول وغيره فالماكول  
 حرام) أى اتفاقا (اصطياده كله) أى جميع أصنافه (كالظبي وحمار الوحش وبرقر الوحش) أى  
 وان تألفا (والارنب والحمام المصوتة) وكذلك أسائر الطيور المصوتة على الاصح فى الفتح  
 فى الطيور المصوتة روايتان والمختار فيها انها صيد قال الطرابلسى فى المطوقة المصوتة روايتان  
 من غير ترجيح قال المصنف المذكور فى البدائع وغيره ان الروايتين فى جزأهما فى رواية بضمن  
 قيمته مصوتة وفى أخرى غير مصوتة وهما جعل الروايتين فى صيدهما قلت يحتمل وجود  
 الروايتين فى صيدهما واعتبار قيمتهما (والمسرول وغيره) أى وغير المسرول من الحمام (والبط  
 والاوز) فى القاموس البط واحد البط للاوز وهو بكسر ففتح فتشديد البط وكان بينهما نوع  
 مغايرة فى الوصف (والجراد والنعام) واحدة النعام نوع من الطير شبيهة بالبعير ولا تحبى  
 ولا تطير يشبه بها النفس عند الصوفية (وجميع الطيور المأكولة وغير ذلك) أى ما ذكر من  
 الحيوانات المأكولة (وغير المأكول كالقيل والاسد والنمر والفهد والضبع والضب) اعلم ان  
 غير المأكول ان كان مبتدئا بالاذى غالب فلا محرم أن يقتله ولا شئ عليه نحو الاسد والضب والنمر  
 والفهد وان لم يكن مبتدئا بالاذى غالب فله ان يقتله ان عدا عليه ولا شئ عليه اذا قتله وهو قول

أختها الثلاثة وقال رزير يرمه الجزاء وإن لم يعد عليه لا يباح له أن يبتدئ بقتله فارتد عنه ابتداء  
فعليه الجزاء عندنا (والربيع) بفتح أوله دابة معروفة ولحمها ممنون وهو بالضم (والسمور)  
في القاموس السمور كسمور دابة يتخذ من جلدها فراء ممتنة والسمرة الغول (والدلق) بفتح  
الدال المهملة واللام دويرة كالسمور ومعرب دله (والسحاب) بكسر السين دابة يستعمل من  
جلدها فراء ممتنة أيضاً لم يذكر في القاموس (والنعاب) بالفتح معروف وهي الانثى والمذكر  
بالضم (والسنبر) والقرود والاصقر والباري واليوم) بالضم طائر (والهقاب) بالضم (وغراب  
الزريع) أي الذي يأكله (والسر) طائر (وفي ابن عرس) بكسر العين دويرة جسمه نبات عرس  
(والسنور) بكسر السين وتشديد النون المفتوحة أي الهر (الوحشي روايتان) أي عن أبي  
حنيفة في الثاني لا شيء عليه في ابن عرس خلافاً لما قال ابن الهمام وأطلق غيره لزوم الجزاء  
من غير ذكر خلاف وذكره في البدائع فيما يحل قتله ثم قال قال أبو يوسف ابن عرس من سباع  
الهوام والهوام ليس بصيد وفي الطرابلسي روى الحسن عن أبي حنيفة السنور الأهل  
والوحشي ليس بصيد وروى هشام عن محمد بن السنور يجب الجزاء بقتله قال ابن الهمام وفي  
رواية هشام عن محمد ما كان منه برياً فهو ميت وحش كالصيد يجب بقتله الجزاء وفي البحر  
الرازي السنور والوحشي روايتان وأما الأهل فليس بصيد ثم أعلم أن في القبل والقرود والخنزير  
خلافاً أيضاً في المحيط أن قتل خنزير أو قرود يجب القيمة خلافاً لما

• (فصل) إذا قتل الهرم صيداً فعليه الجزاء ولو ضرب بطن دابة فالقتل جنيماً ما ماتت أي  
الطبية (فعليه قيمته ما جيعا وإن عاشت الأم نفياً) أي فيلزمه في حق الأم (مانقص) أي من قيمتها  
قبل القتلها (وفي الجني المبت قيمة حياً) أي مقروضاً (ولو قتل طيبة حاملاً فعليه قيمته حاملاً

• (فصل في الجرح) ولو جرح صيداً أي ولم يمت (فعليه ما انتقص من قيمته) أي قبل الجرح  
(ولو مات منه) ولو بعد ذلك (فعليه قيمته) أي كاملة (ولو جرحه فغاب عنه) أي فغاب الصيد  
عنه أو هوعن الصيد (ثم وجد ميتاً) أي فيستلزم فيه (أن مات بسببه) أي بواسطة جرحه (وجب  
الضمان) أي ضمان جميع قيمته (وإن مات بسبب آخر فعليه ضمان الجرح) وهو مقدار ما انتقص  
من قيمته (وإن لم يمت شيئاً وجب الضمان) أي احتياطاً (ولو لم يمت فإن برأ) بفتح الراء وبكسر هـ أي  
صح وقمافي (ولم يبق له) أي لجرحه (أثر) أي علامة تعيب به (لم يضمن شيئاً وإن بقي) أي أثره  
(ضمن القصاص وإن لم يعلم أنه مات أو برأ أولاً) أي أولم يعلم أنه مات أو مبرأ والحاصل أنه لم يعلم  
وجود موته أو برئه ولا عدهما (فعليه القيمة) أي في الاستحسان لكن في القياس يضم  
القصاص (ولو جرحه مستهلكاً) بكسر اللام أو فتحه حال من القاعل أو المفعول (بأن قطع  
قوائمه) أي قوائمه الصيد من البهائم (أو تفريش طائراً أو كسر جناحه فخرج) أي الصيد  
بسبب ما ذكر (عن حيز الامتناع) أي جهته وقدرته وإمكانه (فعليه قيمته كاملة فإن جرحه فأذى  
الجزاء) أي جزاء جرحه (ثم قتله لزمه جزاء آخر وإن لم يؤذ) أي جزاء الجرح (حتى قتله لجزاء واحد)  
أما لو جرح صيداً فكفر عنه قبل أن يموت ثم مات فأجرأه الكفارة التي إذا ما على ما في البدائع  
وغیره في المسومات في الهرم صيد الجرح ثم كفر ثم رآه بعد ذلك فقتله فعليه كفارة أخرى وإن  
لم يكفر عنه في الأولى لم يضرمه ولم يكن عليه فيها شيء إذا كفر عنه في هذه الأخيرة إلا ما نقصه الجرح

الاول قال شمس الائمة يريد به اذا كفر بقيمة صيد مجروح فاما اذا كفر بقيمة صيد صحيح  
فليس عليه شيء آخر وفيه منسك الطرابلسي ولو جرح صيد افكفر ثم قتله بكفر آخرى ولو لم يكفر  
حتى قتله وجب عليه كفارة واحدة وما نقصته الجراحة الاولى وفي القح ولو جرح صيد ا ولم  
يكفر حتى قتله وجب كفارة واحدة وما نقصته الجراحة الاولى ساقط وكذا قال في البدائع وليس  
عليه الجراحة شيء لانه لما قتله قبل أن يكفر عن الجراحة صار كأنه قتله دفعة واحدة وذكر الحاكم  
في مختصره الامتناع الجراحة الاولى أي يلزمه ضمان صيد مجروح لان ذلك الضمان قد وجب  
عليه مرة فلا يجب عليه مرة أخرى انتهى وحاصله تد اخل الجنائيتين وما له الى جنابه واحدة كما  
حقته ابن الهمام تعامى في البدائع فهو والمقول قد بروتأمل (ولو جرحه) أي الصيد (وبقي أثره  
أو تنفسه ولم ينبت ضمن ما نقصه ولو جرح صوفه) أي قطعه (أو حبله) أي لنبه (فعليه قيمتهما)  
أي قيمة الصوف واللبن على ما في البحر الزاخر وفي البدائع ولو حلب صيد فعليه ما نقصه الحلب  
كما لو تلف جزأ من أجزائه وقد جمع الطرابلسي بين الروايتين حيث قال وإذا حلب صيداً  
فعليه ما نقصه وقيمة اللبن انتهى ولعله محمول على ما إذا شربه بنفسه بخلاف ما إذا أطعمه الفقراء  
(ولو شربه) أي الصيد (فرض) أي بسبب ضرره (فانتهت قيمته أو ازدادت) أي قيمته (ثم مات  
فعليه أكثر القيمتين من قيمته وقت الجرح أو وقت الموت ولو جرحه محرماً مرة ثم أضاف اليها)  
أي الى عثرته (نجة فجرحه) أي كذلك (فمات منها) أي من الجراحتين (فعليه للمرة قيمة صيدها  
وللنجة قيمة مجروحها) أي وبه الجرح الاول (ولو قتل صيداً) أي في الحل أو الحرم (مملوكاً) أي  
للغير (فعليه قيمته للفقراء) أي كفارة (وقيته لمالكه) أي غرامة

● (فصل ولو نفر صيداً) بتشديد الفاء أي أخرجه عن حيزه وجعله نافر عن مكانه (فعثر) بثلاث  
المثلية أي زلق وسقط (فمات) أي بسببه (أو أخذه) أي عثر ولم يمت لكن أخذه (سبع) أي من  
أسد ونحوه (أو انصدم) أي لم يعثر لكن تصادم (بشجر أو حجر في فوره) أي في ساعة نفوره ومات  
أو جرح (ضمنه ويكون) أي ان لم يمت (في عهده) أي ضمانه (حتى يعود) أي يرجع حاله (الى  
عادته في السكون) أي سكن القلب واطمئنان الخاطر (فان هلك) أي مات الصيد (بعد  
السكون فلا شيء عليه) لانه عاد الآن الى ما هو عليه كان فسقط ما بينهما من الضمان (ولو نفر)  
بتيقظ الفاء أي تنفر (الصيد منه) أي من أحد (بغير منه) أي اختياره (وتفريه) عطف  
تفسير (فان كسر تفرجه) أي بالعترة ونحوها (لم يلزمه شيء) لان التفرط طبعه فينسب الى صنعته  
بخلاف ما لو أفرغه هو أو نفوره (ولو نفوره) بالتشديد جعله نافر (فقتل) أي الصيد المنفر (صيداً  
آخر ضمنهما) وكذا لو أرسل كلبه فزجره آخر ضمنه كل منهما (ولو رمى سهماً الى صيد فأصابه  
وانقلبه) أي وجأ وزده (الى آخر) أي وأصابه (فقتلها ما فعله جراً أو سهماً وكذا لو اضطرب السهم  
في الصيد فوقع) أي الصيد أو السهم (على بيضة أو فرخ فأثاقها) أي أهلك الثلاثة (ضمنها) أي  
لزمه ضمان الصيد والبعض والفرخ (ولو ركب) أي المحرم (دابة أو ساقها) أي من ورائها  
(أو فادها) أي من قدامها (فقتل صيداً أو قنصاً) بسكون القاف ونحوه أي سهماً أو حر كنها  
(أو عضها) أي بسننها (أو أنبها) أي بصر يكلها (أو روثها أو بواها) بأن وقع فيها سهماً أو صار سداً  
لأنها (ضمنه) أي جزأه (ولو انفلت) أي الدابة التي هو راجعها (بنفسها) أي من غير

اختيار في جريم اربها) فالتفت صيد الميتمين

هـ (فهل في صيد يجني عليه رجلان أو أكثر مشترك جماعة) وأقلها اثنان عند جماعة (محرمين)  
أي حال كونهم محرمين أو التقدير كانوا محرمين (في قتل صيد) متعلق بـ (اشترك جماعة) (في الحل أو الحرم)  
صفة صيد (فقتلوه بضربة واحدة) أي بدفعة واحدة ولو حصل من كل واحد منهم بضربة واحدة (فعلى  
كل واحد) أي منهم قليلا كانوا أو كثيرا (جزاء كامل) أي على حدة (ولو كانوا على) أي  
غير محرمين اشتركوا (في صيد الحرم) أي قتله (فعليه جزاء واحد ولو كان أحدهم محرما  
والباقي) أي الباقيون (على ينقسم الجزاء) أي الكامل (على عددهم) أي على عدد رؤسهم  
(كان لم يكن فيهم محرم وعلى المحرم) أي بانفراده (جزاء كامل) أي على حدة (ولو كان أحدهما  
محرما والآخر حلالا) أي وقتلا صيد الحرم بضربة واحدة (فعلى المحرم جزاء كامل) أي قيمته  
كاملة (وعلى الحلال نصف الجزاء) أي نصف قيمته صحيحا (ولو كان شريك الحلال أو المحرم من  
لا يجب عليه الجزاء) أي لكونه غير مكاف بالفروع) كالصبي والمجنون والكافر فعلى المحرم جزاء  
كامل وعلى الحلال ما يخصه على القسمة إذا قسمت إلى العدد) أي عدد الرؤوس (ولو كانوا) أي  
قتله الصيد (فان ين) أي جامع بين التكبير (فعلى كل واحد) أي منهم (جزاء) أي جزاء  
لأحرام العمرة والآخر للآخرى (ولو قتله قارن ومفرد وحلال بضربة) أي بدفعة واحدة  
في الحرم فعلى القارن جزاء وعلى المفرد جزاء واحد وعلى الحلال ثلث الجزاء) أي ثلث القيمة  
صحيحا (ولو بضربة كل واحد بضربة) أي والمسئلة بجمها (ووقعت) أي الضربات (معاً) أي دفعة  
واحدة (ضمن كل واحد ما نقصته ضربة صحيحا وعلى الحلال ثلث قيمته مضروبا بالضربات  
الثلاث وعلى المفرد قيمته منقوصا) أي بالضربات (وعلى القارن قيمتان منقوصات) أي أن  
بدأ الحلال) أي ابتدأ بضربه (وثنى المفرد وثلث القارن فبات من كل) أي من أجل ضرب  
كل ما ذكر (ضمن الحلال نقصان جنايته صحيحا وثلث قيمته) أي وضمن ثلثها (وبه ثلاث  
جراحات) الجلة الحالية والمسئلة كذا مذكورة في الكافي وغيره وفي خزائن الكل أيضا  
وعليه ثلث قيمته وبه الجراحات الباقيات قال في المحيط ذكر الجصاص أن هذا هو رأي  
ما ذكره في الكافي فإن ما في الخزانة قابلة للتأويل قال والصحيح أن يضمن ثلث قيمته وبه  
الجراحات الثلاث الأخيرة سوى الجراحة التي ضمنها انتهى (وضمن المفرد ما نقصه جرحه مجروح  
بالجرح الأول وقيمته) أي وضمن قيمته (وبه ثلاث جراحات) كذا في الكافي ومنسك القارن  
وفي خزائن الكل وعليه قيمته وبه الجرح الثاني انتهى وهو غير ظاهر كما لا يخفى فالجواب وبه  
الجرح الأول الذي صدر من الحلال في المحيط ذكر في الأصل أنه يضمن منقوصا بالجرح الأول  
والثاني وهذا هو من الكتاب لأن الجرح الثاني فعله فلا يرفع عنه ما انتقص بفعله وإنما يرفع  
عنه ما انتقص بفعله غيره انتهى وهو في غاية من الجلاء وبه يعرف فساد ما ذكره رشيد الدين على  
المفرد قيمته وبه الجرح الأول والثالث قال وهو الصحيح انتهى وأهل محله إذا كانت الضربات  
دفعة واحدة لكن المستفاد كره في الكبير في هذا المقام والله أعلم بحقيقة المرام (وضمن القارن  
ما نقصه جرحه وهو مجروح بجرحين وقيمتين) أي وضمن أيضا قيمتين (وبه الجراحات الثلاث)  
كذا في الكافي ومنسك القارن وفي المحيط وعلى القارن جزاء أن وبه الجراحات الثلاث  
خزائن الكل عليه ما نقصه جرحه من قيمته وبه الجراحات الثلاث وعليه قيمتان وبه الجراحات

الاولان انتهى والاظهرهما في الكافي والقاسي وبه الجراحات الثلاث والالزم جزاء الجرح الثالث مكررا كما لا يخفى (ولو كانت الجنابة الاولى مهلكة) أي وجبة اهلاك الصيد بسبب عدم امكان امتناعه (بان قطع يده أو رجليه أو فمها عينيه) أي أعماه ما والمسئلة بجبالها (ضمن الحلال قيمته صحيحا والمفرد قيمته مجروبا بالجرح الاول والقارن قيمته مجروبا بالجرحين الاولين) أي ضمن القارن قيمته وبه الجنابتان الاوليان كذا في الكافي وفي الطرابلسي على المفرد قيمته وبه الجراحة الاولى ان كانت الاولى قطع يدها والثانية فم العين ام يكون اسهلا كما من غير الجنس وان كانت كل واحدة منهما قطع يدها الصحيح ان المفرد ضمن قيمته وبه الجراحة الاولى والثانية والثالثة ولا شيء على الحلال بالسراية لانه ضمن مرة بجبالها (ولو جرح حلال صيد الحرم غير مهلك بجرحه حلال آخر مثله) أي مثل جرحه غير مهلك (ومات منها) أي من الجرحين (فعلى الاول) أي البادي من الحلالين (مانتقصه جرحه وهو صحيح وعلى الثاني مانقصه جرحه وهو صحيح وما بقي من قيمته فعليه ما نقصان ولو كانا محرمين) أي والمسئلة بجبالها (ضمن الاول كل قيمته وبه الجرح الثاني ضمن الثاني كل قيمته وبه الجرح الاول ولو كان أحدهما محرما والاخر حلالا) والمسئلة بجبالها (ضمن الحلال نصف قيمته وبه الجرح الثاني والمحرّم كل قيمته وبه الجرح الاول)

(فصل في تغير الصيد بعد الجرح \* لو جرح) أي حلال (صيد الحرم فزاد في بدن) أي في جزء من أجزائه ذاته والاولى في بدنه (كأنجله بياض العين ونحوه أو سحره) أي في قيمته (كان كانت قيمته يوم الجرح عشرة) أي عشرة دراهم مثلا (ثم صارت) أي قيمته (خمس عشرة) أي درهم (ثم مات من الجراحة) أي من أثرها (فعليه ما انتقصه الجراحة وقيمة يوم مات) وهذا هو المذهب وعن أبي يوسف في غير رواية الاصول ان الحلال لا يضمن الزيادة في صيد الحرم بعد الجراحة سواء كانت زيادة سعرا أو بدنا (ولو نقصت قيمته ثم مات فان كان القص في سعره ضمن قيمته يوم الجرح ويحيط عنه النقصان الذي ضمن) أي لا يتسكّر عليه النقصان (وان نقص في بدنه من غير الجراحة ثم مات) أي من الجراحة (يحيط عنه النقصان ولو جرح صيد الحرم فسكر ثم مات وقد زادت قيمته) أي سعرا أو بدنا (غرم الزيادة ولو جرح محرم صيد الحلال ثم حل وزادت قيمته ومات قبل التكفير ضمن النقصان وقيمته كاملة يوم مات وان مات بعد التكفير والتحلال) بأن كفر بعد ما حل ثم مات لم يضمن شيئا

(فصل في حكم البيض \* ولو كسر بيضة نعاما أو غيرها فعليه قيمة البيض) أي قيمته كاملة (مالم يفسد) على ما في الهداية وأقاد قديم عدم الفساد لانه لا شيء عليه في المذرة وفي الفتح واتت به ما قال الكرمانى ان كسر بيضة مذرة فان كانت بيضة نعاما وجب عليه الجزاء لان لقشرها قيمة وان كانت غير نعام لا شيء عليه انتهى وما ذكره الكرمانى هو مذهب الشافعية ولذا قال المصنف (وان كانت بيضة مذرة) أي مطلقا (فلا شيء عليه وان خرج منها) أي من البيضة (فرخ ميت فعليه قيمة الفرخ حيا ولا شيء في البيض) ففي المحيط لو علم انه كان ميتا قبل الكسر لا يضمن واذا ضمن الفرخ لا يجب في البيض شيء لان ضمانه لاجله (ولو أخذ بيضا) اسم جنس للبيضة (وتركها تحت دجاجة ففسدت فعليه الجزاء وان خرج) أي وان لم تفسد وخرج

(منه) فرخ وطارة الاشئ عليه ولو نفر صيدا عن بطنه فقد ضمن

• (فصل في أخذ الصيد وارساله) • أى فى بيان حكمه وما وعلم ان الصيد يصير آمنا بثلاثة أشياء  
بأحرام العائد أو بدخوله فى أرض الحرم أو بدخول الصيد فيه (ولو أخذ صيدا) أى فى الحلال  
(وهو محرم) أو حلال فى الحرم (لم يملكه) ويجب عليه ارساله ثم الاخذ لا يحل لمن وجهه ان  
ان يأخذه وهو محرم أو يأخذه ثم يحرم فلو أخذ وهو محرم ويجب عليه ارساله مطلقا كما قال  
(سواء كان فى يده أو فى قفصه معه أو فى بيته ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرم أو حلال فعليه الجزاء  
ولو أرسله محرم آخر من يده فلا شئ على المرسل) وكذا عليه كما هو الطاهر (وان قتله) أى محرم  
آخر (فعلى كل واحد منهم ما جاز) كامل ولا آخر أن يرجع بعضه عن القاتل (أى عند  
أصحابنا الثلاثة) وقال زفر لا يرجع وهذا كله (ان كفر بالمال وان كفر بالصور فلا يرجع عليه)  
على ما صرح به فى المتن (ولو كان القاتل صيدا أو مجنونا أو كافرا فعلى الاخذ الجزاء) ويرجع  
بقيته على القاتل ولا جرم على القاتل ابتداء لعدم تكليفه (ولو قتله) أى الصيد (بقيمة فى يده  
فعليه الجزاء ولا يرجع) أى به (على أحد) أى من صاحب البهية أو رابكها وساقته أو قائدها  
والمثله مصرحة فى البحر الزاخر (ولو أرسل) أى محرم (صيده هو) أى من صاده بنفسه أو وقع  
فى يده (أو غيره من يده ثم وجدته فى يد انسان بعد ما حل) أى من أحراره (فليس له أن ينزعه) أى  
يأخذه (عن يده) لكونه كان فى ملكه أولا وقد خرج بالارسال عن كونه ملكا له (بخلاف  
المسئلة الآتية) وهى ما لو أخذ حلال حيث يجوز له ذلك كما سبق (ولو أخذ صيدا فى الحلال  
وهو حلال ثم أحرم ملكه) أى ملكا مستقرا حيث لم يخرج بالأحرار عن ملكه (ثم ان كان  
الصيد فى يده لزمه ارساله على وجه لا يضيع ملكه) أى ان شاء بقاءه فى ملكه (بأن يخله) أى  
يرسله (فى بيته) أى مطلقا عليه فان الاستدامة على أخذ الصيد فى حكم ابتداء صيده (وان لم  
يرسله حتى مات فى يده لزمه الجزاء وان كان الصيد فى بيته) وكذا اذا كان فى قفصه حال أحراره  
لا فى يده (لا يجب ارساله حتى لو لم يرسله فمات لا يضمن) أى على الصحيح وقيل لو كان القفص  
فى يده يجب ارساله ثم اعلم انه اذا أخذ صيدا وهو محرم فهلك بعد ما حل يجب عليه الجزاء كما هو  
أما اذا أخذ قبل الأحرار ثم أحرم وهو فى يده ثم هلك فى يده بعد ما حل هل يجب الجزاء أم لا قال  
الكرمانى عندنا ان أحرم وهو معك الصيد ولم يرسله حتى هلك الصيد فى يده وهو محرم أو حلال  
فعليه الجزاء لانه لما أحرم وهو فى يده يجب ارساله فاذا تلف قبل الارسال صار متعديا فيه فيضمن  
كما لو اصطاده فى حالة الأحرار (وان أرسله ناس من يده شئ المرسل قيمته له) أى عند أبي حنيفة  
رسمه الله وقال لا يضمن شيئا (وان وجدته بعد ما حل) أى خرج من الأحرار (فى يده احد فله أن  
ينزعه منه) أى يأخذه من يده لعدم خروجه من ملكه بخلاف ما تقدم (حلال اصطاد صيدا الحرم  
فقتله فى يده حلال كان على كل واحد جزاء كامل ويرجع الاخذ على القاتل ولو اشتري) أى  
الحرم (صيد الرمة ارساله) أى فى العصراء ونحوه مما يمكنه الامتناع به (ولو أرسله فى جوف  
البلد لا يبرأ) أى لا يتخلص من الصلابة لانه لا يصير به تمتعا متواريا ولم يعتبر ولذا قال (ولو أخذ  
احد يكره أكله) أى له وغيره لشبهة فى ملكه (ولو أخذ صيدا الحرم فأرسله فى الحلال فقتله رجل  
فعلى الاخذ الجزاء ولو لم يقتل) أى ولو أرسله فى الحلال ولم يقتله رجل آخر (فلا يبرأ ايضا)

الضمان حتى يعلم وصوله الى الحرم أمنا) وكذا اذا أخذ محرما صبيدا فحبسه حتى مات فعليه جزاءه وان لم يقتل

\* (فصل في الدلالة والاشارة ونحو ذلك) \* أى من الرسالة والاعانة والامر واعارة الآلة ثم فى الاسرار ان الاشارة والالة واحد وقيل الدلالة باللسان والاشارة باليد انتهى والتحقيق ان الدلالة فى الغائب والاشارة فى الحاضر (وهى) أى الدلالة ونحوها (حرام) أى على المحرم (مطلقا) أى فى الحل والحرم وعلى الحلال فى الحرم ثم الدلالة من المحرم توجب الجزاء عليه (الأأنه) أى الشأن (لوجوب الجزاء بها) أى بالدلالة ونحوها (شرايط) أى ست (فالأول ان يتصل بها القتل) أى يتحصل بسببها (فلو لم يقتله) المدلول (فلا شئ على الدال) أى بمجرد صيده (وان قتله فعلى كل واحد منهما جزاء كامل الثانى ان يبقى الدال محرما الى ان يقتله الا تخوفان دله ثم حل فقتله المدلول فلا جزاء على الدال لكن يأثم) أى بدلالته السابقة لانها كانت حينئذ من المعصية (الثالث ان لا ينفك الصيد) أى لا يتخلص منه بعد دلالته (فلو انفلت) أى أولا (ثم اخذه) أى ثانيا من غير دلالته (لا شئ على الدال) أى لبطان دلالته بانقلاته لكن يأثم بقتل الدلالة كما سبقت اليه الاشارة (الرابع ان لا يعلم المدلول الصيد) أى الغائب (ولايراه) أى الصيد الحاضر (حتى لودله) وكذا لو أشار له (والمدلول يعلم به) أى برؤية أو غيرها (من غير دلالة لا شئ على الدال) لان دلالته اكونه اتحصيل الحاصل كالادلة حيث لا تأثير لها (الا انه يكره لذلك) أى لظهور المعصية منه فى دلالته على فعل السيئة (الخامس ان يصدقه) أى الدال المدلول (فى دلالته) حتى لو كذبه ولم يثبت صيد حتى دله عليه آخر صدقه فقتله فلا جزاء على الدال الثانى ولو لم يصدقه الا فى الاول ولم يكذبه بان أخبره فلم يره) أى فانه حينئذ يحتمل اخباره الصدق والكذب بخلاف ما اذا كان مشاهدا ظاهرا فانه لا يحتمل ان لا يصدقه ولا ان يكذبه (حتى دله آخر فطلبه وقتله كان على كل واحد منهما) أى من الدالين (الجزاء) لانهم لما اجتمعوا فى اخبارهما صدقهما (كما على القاتل) أى جزاء كامل وأما اذا لم يصدقه وتطلبه من غير دلالة آخر فقتله لم يكن الجزاء الا على القاتل على ما هو الظاهر (السادس ان يكون الدال محرما) فيه ان هذا معلوم من العنوان فهو ليس من الشرايط بل من الاركان (فلو كان) أى الدال (حلالا فى صيد الحرم والحل) أى فى حال دلالته (فلا شئ عليه الأأنه) أى الشأن (يحرم عليه ذلك) أى فعل الدلالة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وكذا اذا كانا حلالين فى صيد الحرم فلا شئ على الدال فى الوجهين وعلى المدلول الجزاء اذا قتله فى الصورتين وقال زفر وهور وايدعن أبى يوسف يجب الجزاء على الدال الحلال أيضا فى صيد الحرم وفى الهارونى اذا دل الحلال محرما فى الحرم عليه نصف قيمته وفى الجامع لا شئ عليه عندهما انتهى وفى الغاية عن الخزانة لودل حلالا حلالا على صيد الحرم فقتله فعليه قيمته وعلى الدال نصفها وقال أبو يوسف لا شئ على الدال انتهى والمذكور فى المشاهير من الكتب عدم لزوم شئ على الدال مطلقا عند أصحابنا الثلاثة خلا لفرق (ولا يشترط كون المدلول محرما) أى فى ضمان الدال المحرم (فلودل محرما حلالا فى الحل فقتله) أى المدلول المدلول عليه (فعلى الدال) أى المحرم (الجزاء ولا شئ على المدلول) أى الحلال وأما لو كان الدال محرما والمدلول حلالا فقتله المدلول

وهي كل واحد منهما اجزاء كامل في صيد الحرم وفي صيد الحل الجزاء على الدال المحرم ولا شيء على  
المدلول الحلال (ولو أمر محرم بمحرم ما يقتل صيد قاصر المأمور ثانياً) أي محرماً آخر (فقتله) أي  
الثالث (فالجزء على الأمر الثاني دون الأول ويوجب) أي الجزء (على الثالث أيضاً ولو دل  
الأول وأمره) أي وأمره أن يأمر غيره (وأمر الثاني ثالثاً فقتله) أي الثالث (فالجزء على كل  
من الثلاثة) ففي الطرابلسي لو أمر محرم ما يقتل صيد قاصر المأمور ومحرماً آخر فقتله فعلى كل  
واحد منهما الجزاء وفي البحر الزاخر قيل على كل من الثلاثة الجزاء وفي الصنع فالجزء على الأمر  
الثاني لأنه لم يقتل الأمر الأول حيث لم يأمره بالأمر بخلاف ما لو دل الأول على الصيد وأمره قاصر  
الثاني ثالثاً بالقتل فإنه يجب الجزاء على الثلاثة (وكذا لو أرسل محرم محرم ما إلى محرم بدله على صيد  
بان قال له إن فلا تبقول لك في موضع كذا صيد كذا) وكذا لو قال صيد مطلقاً على ما هو الظاهر  
(فذهب فقتله فالجزء على كل من الثلاثة ولو قال محرم خاف هذا الحائط صيد فاذا أخافه صيد  
كثير فقتله فإنه على الدال في كل واحد جزاء) كذا في المحيط (ولو رأى) أي الدال (واحداً) أي  
من الصيد (فدل عليه) أي على الصيد الواحد (فاذا عنده) أي عند الصيد المدلول عليه (غيره)  
أي من الصيد أيضاً (لا يضمن الدال إلا الأول) الذي تعلق به الدلالة فقط كذا عند أبي يوسف  
(ولو قال) أي الدال (خذوا هذين) أي الصيدين (وهو) أي والحال أن الدال (براهما) أي  
الصيدين جميعاً (فقتلهما) أي المدلول (فهو) أي الدال جزاء واحد) وكذا إذا كان يرى أحدهما  
بالأولى (وإن كان) الدال (لا يراه فعله جزاء) لأن المطلق تصرف إلى الكل بخلاف  
المقيد (ولو رأى) أي محرم (صيداً في موضع لا يقدر عليه) أي في مكان صعب لا يسهل عليه  
الوصول إليه (فدله آخر على الطريق) أي على طريق أخذه أو على طريق يوصل إليه (فذهب  
إليه فقتله فعلى الدال الجزاء) أي جزاء الدلالة أيضاً (ولو استعار سكيناً أو قوساً أو سلاحاً) أي  
بهذا تخصيص (أو شيئاً) يضم قسدياً أي سهماً ما يخص به دفعه صيد والحاصل أنه إذا استعار  
محرم أو حلال آلة يستعين بها (من محرم) أي ببيع به الصيد فذهب به (أي فاعاره فذهب به) فإن  
كان (أي المستعير لا يجرد سواها) أي غير تلك الآلة المستعارة (فعلى المعير الجزاء وإن كان يجرد  
غيره فلا شيء عليه) إلا أنه يكره ذلك كما هو ظاهر وهذه المسئلة مطابقة على ما ذكر محمد في الأصل  
بقوله ولو استعار محرم من محرم سكيناً لبيع به صيد فلا جزاء على صاحب السكين ويكره له  
ذلك انتهى واختلاف فيه المشايخ فالأكثر يقولون بتأويل هذه المسئلة وهو أن كان المستعير  
يوصل إلى قتل الصيد بغيره لا يضمن وإن كان لا يوصل إليه إلا بذلك السكين يضمن المعير كما  
صرح به في السير بقوله على صاحب السكين الجزاء وقال شمس الأئمة السرخسي والأصح  
عندي أنه لا يجب الجزاء على كل حال وفي البدائع بعد ما ذكر فرق المشايخ ونظير هذا ما قالوا  
لو أن محرم رأى صيداً أو قوساً أو سلاحاً يقتل به ولم يعرف ذلك في أي موضع فدله محرم على  
سكينه أو على قوسه فآخذ فقتله به إن كان يجرد غير ما دل عليه مما يقتل به لا يضمن الدال فإن لم  
يجرد غيره ضمن وفي الطرابلسي محرم رأى صيداً لا يقدر عليه إلا أن يرميه بشيء فدله محرم على  
قوس ونشاب أو دفع إليه ذلك فعلى كل واحد منهما اجزاء كامل وفي منكر ابن النجاشي ومعه  
السكين إذا لم يجرد ما يبيع به سواها ضمن بخلاف معير القوس فإنه يضمن مطلقاً لأنه لا يرمى بغيره

واقته أعلم (ولو أمر أول حلال في الحل محرما على صيد فعله الاستغفار) أي التوبة بشرطها  
المعتبرة من الندامة والعزم على عدم الرجعة (ولا يلزمه شيء) أي من الجزاء وما إذا أعان محرماً  
محرماً أو حلالاً على صيد ضمن

• (فصل في البيع والشراء والهبة والغصب • لا يجوز) أي لا يحل ولا يعقد (بيع المحرم صيداً  
في الحل والمحرم) أي سواء كان في يده أو قدسه أو منزله (ولا يبيع الحلال في المحرم ولا يشترى وهمان  
محررم ولا حلال) وهذا مما اتفقوا عليه الآن أكثرهم ذكره وباللفظ البطلان وبعضهم بلفظ  
الفساد (فإذا باعه) أي المحرم الصيد (أو ابتاعه) أي اشتراه (فهو) أي العقد من البيع  
أو الشراء (باطل سواء كان) أي الصيد (حيماً أو مذبوخاً في الأحرار أو المحرم ولو هلك الصيد) أي  
مات بعد البيع (في بدو المشتري فإن كانا) أي العاقدان (محرمين أو حلالين في المحرم) قيد  
للحلالين (لزمهم الجزاء وإن كانا) أي العاقدان (في الحل فعلى المحرم منهما) كان حقه أن يقول  
وإن كان أحدهما حلالاً فعلى المحرم فقط (ويضمن المشتري للبايع أيضاً) لفساد البيع (ولو  
وهبه لمحرم فهلك عنده فعلى الموهوب له جراءة للصيد) أي حقه أن يقول (وضمن لصاحبه) أي  
لفساد الهبة (ولو أكله فعليه جزاء ثالث وعلى الواهب جزاء واحد) أي إذا كان محرماً بخلاف  
ما إذا كان حلالاً واطلاق في المحيط وغيره وجوب الجزاء على البايع وقيدده صاحب البدائع بما  
إذا لم يقدر على فسخ البيع (ولو أخرج صيداً من المحرم فباعه في الحل من محررم أو حلال فالبيع  
باطل وكذا لو أدخل صيداً في الحل المحرم ثم أخرجه وباعه ولو وكل بمحرم حلالاً ببيع صيد) فباعه  
(جائز) أي يبيعه لعدم انتساب هذا الفعل إلى الموكل وهذا عند أبي حنيفة وعنددهم باطل  
(ولو وكل حلال حلالاً) أي يبيع صيداً أو شرائه (ثم أحرم الموكل قبل القبض) أي ولو قبل قبض  
المشتري فضلا عما بعده (جائز أيضاً) وهذا يستفاد من المسئلة الأولى بالطريقة الأولى والحاصل  
أنه على قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه جاز البيع وعلى قياس قولهما باطل (ولو باع صيداً  
له في الحل) أي من حلال (وهو) أي والحال أن البايع ينقسه (في المحرم جائز) أي يبيعه مع  
انعتاده فيه (ولكن يسلمه بعد الخروج إليه) أي إلى الحل وإنما جاز يبيعه عند أبي حنيفة خلافاً  
لحمد على مافي الفتح والمراجحة والبدائع وفي الغاية عن الجامع أن أبا يوسف مع محمد  
(ولو تبايعا) أي الحلالان (صيداً في الحل ثم أحرما) أي كلاهما (أو أحدهما) فوجد المشتري به  
عيباً رجع بالنقصان وليس له الرد) لأن الرد والاقالة يبيع ثان وهذا تمتنع في حقهما (ولو باع  
حلالان صيداً ثم أحرما أحدهما قبل القبض انفسخ البيع) هذا وفي الفتح أن دخل المحرم بصيد  
فباعه رد البيع إن كان قائماً ووجب قيمته إن كان هالكاً أو باعه في المحرم أو بعده ما أخرجه  
إلى الحل لأنه صار بالادخال من صيد المحرم فلا يحل أخراجه بعد ذلك وفي الكافي أن يخرج ظبيته  
من المحرم وباعها جازاً لأنه مملوكة وجوب الإرسال لا ينافي الملك انتهى وقد صرح في الكافي  
بفساد بيعه في المحرم بقوله وأزه مخصوص بخارجته لكن يخالفه ما مر عن الفتح من عدم الفرق وفي  
شرح الكنز ولا فرق في ذلك بين أن يبيعه في المحرم أو بعده ما أخرجه منه فباعه خارج المحرم لأنه  
صار بالادخال من صيد المحرم فلا يحل أخراجه بعد ذلك انتهى وفي فتاوى البرزنجي والمقصودية  
إذا أدخل صيداً في المحرم ثم أخرجه وباعه في الحل من محررم أو حلال فالبيع باطل (ولو اصطاده)

أي رجل (وهو محرم ثم باعه وهو حلال جائز) أي يبعه (ولو غصب حلال صيد حلال ثم أحرم  
المصاحب والصبي في يده) بجملة حالية (لزمه إرساله وضمانه) أي ضمان قيمته (لمصاحبه) أي  
للمقصوب منه (ولو دفعه لمصاحبه) أي ولم يرسل (برئ من الضمان ولم يبرأ من الجزاء وأساء  
ولو أحرم المصوب منه ثم دفعه إليه فعلى كل واحد منهما جزاء إلا أن عطف) أي هلك وضاع  
فصل وصوله إلى يده وإن أخرجناه أحد إلى الحرم لم يحل ولو أوصفناه صاحبه) أي المقصوب منه  
(وهو حلال وأدخله الحرم بضمن القاصب) أي على قول أبي حنيفة لأنه لم يرد إلى مالك خلافا  
لهماء ثم اعلم أنه لا يجوز بيع ما ذبح من صيد الحرم محرما كان الذابح أو حلالا وكذا ما ذبحه  
المحرم من الصيد على ما في البدائع ثم المحرم لا يملك الصيد بالشراء ولا بالهبة ولا بالارث ولا بالوصية  
فإن قبضه بعد الشراء دخل في ضمانه فإن هلك في يده لزمه الجزاء لمحق الله تعالى والقيمة لما ملكه  
فإن رده عليه سقطت القيمة ولم يسقط الجزاء إلا بإرساله كإي البعير آخر والله أعلم

« (فصل في صيد الحرم وصيد الحرم) أي حريم الكعبة المحترمة (حرام على المحرم والحلال  
الأماء استثناء الشارع) أي قوله خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم الحية والغراب الأبقع  
والقارة والكلب العشور والحدأة ورواه مسلم والثاني وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها  
ورواه أبو داود عن أبي هريرة لفظه خمس قتلن حلال في الحرم الحية والغريب والحدأة  
والقارة والكلب العشور (فلو قتل محرم صيد الحرم فعليه جزاء واحد) أي لأجل إحرامه كإلو  
قتله خارجه (وليس عليه لأجل الحرم شيء لا تدخل) أي لتدخل جزاء الحرم في جزاء الأحرام  
وبعضها ما واحد (ولو قتل حلال فعليه الجزاء) أي جزاء الحرم (ولو أنلف) أي شخص (صيدا)  
أي في الحرم (علمو كالمعلم) كالبازي والطوطي والفرد وشحوها (فعليه قيمة لما ملكه معلما ولأجل  
الحرم قيمته غير معلم) أي لاستوائهم ما عند الله سبحانه وفي حكمه (ولو أدخل محرم أو حلال صيد  
الحل الحرم صار حكمه حكم صيد الحرم) أي فعليه إرساله وإن ذبحه فعليه جزاءه (ولو أدخل)  
أي كل منهما (بازيا) أي في الحرم (فأرسله) أي فبسه (فقتل حمام الحرم) أي مثلا (فلا شيء  
عليه) أي لخروجه عن تصرفه وعدم اتساق فعله إليه (ولو أرسله لا تقتل) أي لقتل الحمام وشحوها  
(فعليه الجزاء) لأنه يطلق عليه أنه صيد بالصيد (ولو قتل صيدا بعض قوائمه في الحل وبعضها  
في الحرم فعليه الجزاء) أي من غير نظر إلى الأقل والأكثر من القوائم في الحل والحرم (ولو كان  
قائما في الحل) أي بجميع قوائمه (ورأسه في الحرم فلا شيء عليه) لأن مدار القيام على القوائم  
في الصيد القائم يعتبر قوائمه كافي النوادر عن محمد (ولو كان مضطجعا في الحل وجزء منه) أي  
أي جزء كان (في الحرم فهو من صيد الحرم) قال الكرماني إذا كان مضطجعا في الحل ورأسه  
في الحرم بضمن قيمته لأن العبرة لرأسه انتهى وهو موافق لم أن الجزء المقصود هو الرأس لا غير وليس  
كذلك بل إذا لم يكن مستقرا على قوائمه فيكون بمنزلة شيء ملحق وقد اجتمع فيه الحل والحرم  
فيرجح جانب الحرم احتياطا في البدائع أعيا يعتبر القوائم في الصيد إذا كان قائما عليها  
وبجميعه إن كان جميعا انتهى وهو بظاهره كما قال في القاية يقتضي أن الحل لا يثبت إلا إذا كان  
جميعه في الحل حالة الاضطجاع وليس كذلك في البسوط إذا كان جزء منه في الحرم حالة النوم  
فهو من صيد الحرم والله أعلم (ولو كان) أي الصيد (على أغصان متدلية إلى الحرم وأصل الشجر

في الحل ضمن) اذ المعترف في الصيد مكانه من الاغصان المتدلية لا أصل للشجرة (ولو أخرج ظبية)  
الفاهر أن يقيد بكونه احاملا (من الحرم فولدت) أي خارجة (ثم ماتت هي والولد فعليه قيمته  
الجميع) وهل يشترط لتضمن الولد تمكنه من الرد الى الحرم ففيه تخريجان مذكوران في المحيط  
فأكثر المشايخ على أنه يشترط التمكن من الارسال فلو هلك الولد قبل التمكن منه لم يضمن لعدم  
المنع وان هلك بعده ضمن لوجود المنع بعد طلب صاحب الحق وهو الشرع وبعضهم على أنه  
لا يشترط فيضمن مطلقا لاثبات اليد على مستحق الامن (ولو أدى الجزاء) أي جزاء الظبية  
(ثم ولدت فليس عليه جزاء اولادها اذا متن ولو ذبح) أي احد (هذا الصيد في الحل) أي بعد  
اخراجها من الحرم كما هو مروي عن محمد (قبل التكفير أو بعده كراهة) أي والانتفاع به تنزهها  
كما صرح به عن محمد (ولو باعها واستعان بثمنه في الجزاء أجاز) أي كان له ذلك قال في البدائع  
لان الكراهة في حق الاكل خاصة ويجوز به الانتفاع للمشتري كافي فاضيجان (وقيل البيع  
باطل) قال ابن الهمام والذي يقتضيه النظر أن التكفير أعني أداء الجزاء ان كان حال  
القدرة على اعادتها بالرد الى مأنها لا يقع كفارة ولا يحل بعده التعرض لها وان كان حال العجز  
عنه بأن هربت في الحل خرج به عن عهدتها فلا يضمن ما يحدث من أولادها اذا ماتت وله أن  
يسطرها وان أدى الجزاء قبل الفجر ثم ماتت لزمها الجزاء لانه الآن تعلق خطاب الجزاء وهذا  
الذي أدب الله به ويكره اصطباها بعد الجزاء بعد الهرب انتهى ملخصا (ولو خرج الصيد بنفسه  
من الحرم) أي الى الحل (حل أخذه) لا انتقال وصفه من صيد الحرم الى صيد الحل (وان أخرجه  
أحد من الحرم لم يحل) واما ان دخل الصيد في الحرم من الحل صار حكمه حكم صيد الحرم سواء  
كان مملوكا أم لا وسواء دخل بنفسه أو أدخله غيره حلال أو محرم ولا يدخل شيء منه في الحرم حيا  
الاوجب ارساله قال محمد في الاصل ولا خير فيما يرخص به أهل مكة من الخجل واليعاقب وهو  
كل ذكر أو أنثى من القبيح ولو أدخل شافعي صيد الحل الحرم ثم ذبحه فيه ليس للعنفي أكله لما قالوا  
انه لو ذبح شاة وترك النسيمة عمدا انه ميتة لا يحل للعنفي تناوله فكذا هذا (ولو روى حلال من  
الحرم صيد الحل ضمن) خلافا لفرق (وكذا) أي ضمن (لوروى من الحل الى صيد في الحرم ولوروى  
صيدا في الحل فهرب فأصابه السهم في الحرم ضمن) وفي البدائع والحاوي قال محمد وهو قول  
أبي حنيفة فيما أعلم وقال الكرمانى كان عليه الجزاء ولا يؤكل أيضا وهذه المسئلة مستثناة  
من أصل أبي حنيفة لان عنده المعترف في الرمي حالة الرمي دون حالة الاصابة في جميع المسائل  
الا في هذه المسئلة احتياط وفي وجوب الضمان لانه اجتمع فيه جهة الموجب والمسقط فخرج  
جانب الموجب احتياطاً انتهى وصرح في المبسوط انه لا يلزمه جزاء ولكن لا يحل تناوله وعلى  
هذا ارسال الكلب (ولو رام في الحل وأصابه في الحل فدخل الحرم فمات فيه لم يكن عليه جزاء  
ولكن لا يحل أكله) أي احتياطاً وفي الكبير يحل أكله قياساً ويكره استحساناً (ولو كان  
الرامي في الحل والصيد في الحل الا ان بينهما قطعة من الحرم) أي قاصلة (فريقا) السهم لاشي  
عليه) ولا بأس بأكله أيضاً لان الرمي والاصابة حصلا في الحل ومروا السهم في الحرم اذ لم  
يصب الصيد لا يكون اصطباها في الحرم كذا في المبسوط والكرمانى (ولو أرسل بازياً في الحل)  
أي لقصد الصيد (فدخل) البازي بنفسه من غير قصد فرسالة (الحرم فقتل صيدا) أي من حيود

الحرم (لاشئ عليه) قال ابن الهمام لو أرسله الى صيد في الحل وهو حلال فتجاوز الى الحرم فقتل  
صيدا لاشئ عليه وكذا لو طرد الصيد حتى أدخله في الحرم فقتله فلاشئ عليه قال ولا يشبه هذا  
الذي مر صرح في البدائع في هذه المسئلة بأن لا يتوكل الصيد (ولو أرسل كتابا على ذئب في الحرم  
أو نصب له) أي للذئب (شبكة فأصاب الكتاب صيدا أو وقع في الشبكة صيدا فلا جرم عليه) لأن  
مقصده قتل الذئب الذي هو حلال له فأرسله الكتاب على الذئب ونصب الشبكة له مباح بل واز  
قتله في الحل والحرم فلم يكن متعديا (ولو نصبها) أي الشبكة (للصيد فعليه الجزاء) أي إذا مادت  
صيدا وهو ظاهر (ولو نصب خيمة فتعلق به) أي بجباله (صيد) أي فأخذ (أو حفر بئر الماء فوقع  
فيه صيدا لا ضمان عليه) أي على كل من الناصب والمطار (ولو أخذ حلال صيد بالحرم فدفعه  
الى حلال آخر ثم دفعه الثاني الى آخر) أي ولم يجز (فدبحه) الآخر (فعلى كل واحد) أي منهم  
(قيمة تامة) قياسا على قوم تهاونوا على قتل واحد حيث من يقتص جميعهم لكن بشئ كل هذا بما  
قالوا لو اشترك حلالان في قتل صيد الحرم فعليه ما الجزاء واحد بخلاف ما إذا صاد حلال  
صيد الحرم فقتله في يده حلال آخر فعلى كل واحد منهما ما جزاء كامل وللاخذ أن يرجع على  
القاتل بالضمان (ولو أملك حلال صيدا في الحل وله فرخ في الحرم فماتا) أي ذوات الصيد في يده  
ومات الفرخ في محله (نعم الفرخ لا الام ولو أغلق) أي محرم (بابه وفي البيت طيور) أي  
محبوسة (وخرج الى منى) أي مثلا (فمات الطيور عطشا) أي من جهة العطش أو ذات عطش  
بعتى عطشا (فعليه الجزاء) لأنه تسبب في موته (ولو أرسل صيد الحرم بأرسله في الحل لا يبرأ من  
الضمان إلا أن يعلم وصوله الى الحرم آمنًا) أي إذا أمن هذا ولو دل حلال حلالا أو محرما في صيد  
الحرم فلاشئ على الدال في قول أصحابنا الثلاثة وقد أساء وأثم وقال زفر عليه الجزاء وفي الحاوي  
وهو رواية عن أبي يوسف

(فصل في قتل الجراد) ولو قتل جرادة في الاحرام أو الحرم تصدق بشئ من طعام) أي ولو قليلا  
لقوله (وغرة خير من جرادة) أي على ما ورد عن بعض الصحابة وفي موطأ السرخسي فيه القيمة  
(ولو قتلها بملوك في اسرامه ان صام يوما) أي جرادة واحدة (فقد زاد) أي على قدر الجزاء وهو  
أكل الاداء إلا أن الصوم لا ينجز إلا يجوز أقل من يوم (وان شابهها حتى تصير عدة جرادات  
تقوم بنصف صاع من بهر (فيصوم يوما) أي كافي المحيط فيكون جرء وفاقا (ولو وطئ جرادة  
عامدا أو جاهلا فعليه الجزاء) أي إذا تلف منه شئ أو هلك (إلا ان يكون كثيرا قد سد الطريق  
فلا يضمن) كذا في البحر الزاخر ولعل العلة فيه دفع الحرج (ولو شوى جرادا) وكذا أيضا (فأكله  
بعد ما ضمنه فلاشئ عليه لا كل) أي إذا ضمن قتله لا يحرم أكله سواء أكل هو أو غيره حلال  
أو محرر بخلاف الصيد (ويكره بيعه قبل الضمان) أي فان باع جاز ويجعل غنمه في القداء ان شاء  
وكذا شجر الحرم وابن الصيد كذا ذكره بعضهم وذكر فاضيلان في شرح الجامع الصغير يحرم  
قطع شجرة من الحرم أو شوى يضر صيد في الحرم أو غيره أو حلب صيدا أو شوى جرادة فعليه  
الجزاء في جميع ذلك يعني القيمة ويكره بيع هذه الاشياء فان باع جاز ويملك غنمه بخلاف الصيد  
الذي قتله الحرم لأنه ميتة فلا يجوز بيعها وإذا ملك الثمن ان شاء جده في القيمة التي يؤدجها وان  
شابهه في غير حاو لا مشترى ان يفتقع بذلك من حيث التناول لأن البيض والجراد لا يحتاج فيه

الى الذكاة والحلال والحرم فيما لا يحتاج الى الذكاة سواء وانما الايضاح للاول لانه كان صيدا في  
حقه وايسر بصيده في حق الثاني انتهى وتبين الفرق بين الاخذ والمشترى في اباحة التناول  
كما لا يخفى (ويجوز) أن يبيعه (بعده) أي بعد الضمان

(فصل في قتل القمل) ان قتل محرم قلة (وكذا ان القماما تصدق بكسرة وان كانت) أي القملة  
(الثنتين أو ثلاثا فقبضة من طعام وفي الزائد على الثلاث بالغاما يبلغ نصف صاع) كذا في البدائع  
والفتح وهو الذي روى الحسن عن أبي حنيفة وفي الجامع الصغير في قلة أطمع شيئا وهذا يدل على  
شيء يسير قال في الذخيرة وهو الأصح وعن أبي يوسف في القملة كف من طعام وعن محمد بكسرة  
خبر وكذا عن أبي حنيفة وأبي يوسف ولم يذكر في ظاهر الرواية مقدار الصدقة في عيون المسائل  
في قلة أطمع كسرة خبر وفي ثنتين أو ثلاث أطمع قبضة من طعام وان كثيرا أطمع نصف صاع قال  
في الغاية وما في العيون والجامع الصغير يشير الى أنه لا يشترط فيه التملك وهو الأصح (ولو ألقى)  
أي المحرم (نوبه في الشمس أو غسله لقصده لا كها) عله لهما (فعليه الجزاء) وهو نصف صاع من  
حنطة ان كان القمل كثيرا على ما في المحيط (وان فعل) أي كلام من اللقاء والغسل (لغير قصد  
الهلاك فلا شيء عليه) أي ولو هلك القمل (واقام القملة كقتله ولو قال) أي محرم (الحلال ادفع  
عن هذا القمل أو امره بقتلهما أو أشار اليها فقتلهما) أي الحلال وكذا اذا دفع ثوبه ليقول ما فيه  
افعل (فعلى الآخر الجزاء والدلالة فيه اموجبة كفاي الصبيد) في التجنيس لان الدلالة موجبة  
في الصبيد فكذا ما في حكمه (ولو قتل محرم قل غير فلا شيء عليه) كفاي البحر عن الفتاوى (ولا شيء  
على الحلال بقتله في الحرم) وكذا الوقتل المحرم قلة في غير بدنه بان كانت على الارض أو نحوها فلا  
شيء عليه

(فصل فيما لا يجب شيء بقتله في الاحرام والحرم ولو صال صيد) أي ما كوله لجه (أو سبغ على  
الحرم) أي مطلقا (أو على الحلال في الحرم فقتله لا شيء عليه) أي عند الاربعة وقال زفر عليه  
الجزاء وفي المحيط والمستفي ان أمكن دفع الصائل بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء ولو لم يصل ابتداء  
فقتله فعليه الجزاء بالاتفاق وفي الطرأ بلسى ان تعرض شيء من صوالى الطير المحرم ان أمكن دفعه  
بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء وان لم يمكن الابساح فلا شيء عليه كالعقاب والنسر وبضين بما  
يؤكل لحمه ولا يعتبرا ابتداءه بخلاف السبع (ولا شيء مطلقا) أي لا قلبه لا ولا كثيرا وسواء  
في الحل والحرم محرما أو غيره (بقتل الذئب والكلب الأهلي والوحش والعقور وغيره) الا أنه  
يأثم في قتل غير العتور على ما في ظاهر الرواية (والحدأة) كعنبه (والغراب الذي يأكل الجيف)  
جمع جيفة وهي النجاسة (وان كان الصبيد ما كوله اللحم حكمه ارا الوحش لا يعتبرا ابتداءه وبضين)  
في أهية المناسك ولو كان الذي ابتداء بالاذى صبيدا هو ما كوله اللحم حكمه ارا الوحش ونحو ذلك  
يجب الجزاء بقومه عدلان كذا ذكره الطحاوي (ولو خلاص حماما من سنور) بكسر سين مهملة  
وتشديد نون فتوحه أي هر (فما لا ضمان عليه) وكذا كل فعل يراد به اصلاح الصبيد ولا شيء  
بقتل حوام الارض) أي حشرات في الحل والحرم والاحرام ولا جزاء بقتله ولا اثم على فعلها  
(كالحية والعقرب والفاة) أي الاخيلة والبرية (والخنافس) جمع خنفساء وبيسة سوداء  
(والجعلان) بكسر الجيم وسكون العين جمع الجعل بضم وفتح دويبة معروفة (وأم حنين وصباح)

(الليل والنمل) أي السوداء والصفراء التي تؤذى وأما ما تؤذى فلا يحل قتلها لكن لا يجب الجزاء  
 (والسلحفاة) بكسر السين وفتح اللام دابة معروفة (والقراد) بضم القاف - حلة الثدي  
 وحلة الحليل القرس ودويبة (والقنفذ) بضم القاف والقاف والدال المهملة وقد تكون معوجة  
 (والسنور) أي الأهل في البري روايتان (وابن عرس) بكسر العين دويبة جمعها بنات عرس  
 هكذا يجمع الذكر والاتی على مافي القاموس (الاهلي) أي خلافا للوحشي (والبعوض) مفردة  
 بعوضة وهي الناموس سميت به لضعف بنيتها فكانها بعض حيوان (والبراغيث) جمع البرغوث  
 (والذباب) معي به لانه كلما ذاب آب أي كلما دفع رجع (والحلم) بتختين جمع الحلة وهي  
 الصغرة من القراد أو الضخمة ضد (والزبور) أي مطلقا للعمل وغيره (والوزغ) بتختين جمع  
 وزغة وهي سام أبرص سميت بها الخفنة أو سرعة حركتها (والسرطان) بتختين دابة نهريّة  
 (والبق) في القاموس البقرة البعوضة ودويبة، قرطحة حرام متنة (والصرصر) قال صاحب  
 القاموس الصرصور دويبة كالصرصر كدهد وقد فسد والصرصر الديك (ويجوز له) أي  
 للمحرم وكذا من هو في الحرم (ذبح الأبل والبقر والغنم والدجاج والبطة الأهل الذي لا يطير)  
 أي لا يستثناه بأهله

• (فصل في ذبيحة الحرم) • وكذا ذبيحة الحلال في الحرم (إذا ذبح محرم) مطلقا (أو حلال  
 في الحرم صيدا) فقه حرام بلا شبهة ومع هذا (فلا ذبيحة يته) عندنا وكذا عند مالك وأحمد  
 رضى الله عنهم (لا يحل أكله) مع أنه يجب عليه شمله (ولا لعير من محرم وحلال) أي كما  
 هو حكم الميتة الاحالة الضرورة (سواء اصطاده) أي تولى صيده بنفسه أو أمر غيره أو أرسل كلبه  
 أو بازيه (أو أي ذابحه) (أو غيره) أي غير ذابحه مطائنا كما يشته بقوله (محرم أو حلال ولو في الحلال  
 أو أرسل كلبه أو بازيه) ففي الحرم بالاولى (ولو) الاظهر فلا (أكل الحرم الذابح) أي بخلاف  
 غيره في أحد وصفيه (منه) أي من ذلك المذبح (شياً) أي قليلاً وكثيراً (قبل أداء الضمان)  
 وهو ظاهر حصول الذابح (أو بعده) لعدم تصور تعدد الجنابة (فعليه قيمة ما أكل) عند أبي  
 حنيفة وقاء لا شيء عليه من جهة أكله بل يكفيه الاستغفار (ولو أكل منه غير الذابح) أي  
 سواء يكون محرماً أو حلالاً (فلا شيء عليه) أي لا كاه (سوى الاستغفار) وهذا في قولهم يجب  
 لكس فيه نفسه بل فقال الحلواني والقاضي شارح الطحاوى والترمذاني وصاحب المصنف لو أكل  
 الذابح منه قبل أداء الضمان لا يلزمه شيء إلا كل بالاجماع والجزاء الواحد ينوب عنه - اجبعا  
 للتدخل بالاتفاق وفي الجوهره قبل - هو على الخلاف أياً وقال القدوري لا روية في هذا  
 المسئلة فيجوز أن يقال يلزمه جزاء آخر ويجوز أن يتدخل اختلاف لا فرق بين أن يأكل الحرم بنفسه  
 أو يطعم كلبه في لزوم قيمة ما أطم لانه استنع بمظور حرامه (ولو أكل الحلال بمذبحه في الحرم  
 بعد الضمان) أي بعد أداء جزائه (لا شيء عليه) أي اتفاقاً كما سرح به في نرح الجمع (للاكل)  
 أي سوى الاستغفاره بخلاف نفس الذابح فانه يلزمه الكفارة والتوبة (ولو اصطاد - لال  
 فذبح له محرم أو اصطاد محرم فذبح له حلال فهو ميتة) أي وكذا الواصطادة حلالاً فذبحه محرماً  
 أو بالعكس (ولو شوى محرم أيضاً أو جراد أو حباب صيد أو أذى جزاءه) ثم أكله فلا شيء عليه  
 (لا صك) أي سوى الاستغفار (ويجوز له) أي للمحرم المذكور (تناول اللبن والبض

والجراد مع الكراهة ويجوز لغيره) أى لغير محرم مثله وكذا الحلال أكله (من غير كراهة) وإعلم أنه صرح غير واحد كصاحب الإيضاح والبحر الزاخر والبدائع وغيرهم بأن ذبح الحلال صيد الحرم يجعله ميتة لا يحل أكله وإن أدى جزاءه من غير تعرض بخلاف وذبح قاضخان أنه يكره أكله تنزهها وفي اختلاف المسائل اختلفوا فيما إذا ذبح الحلال صيد فى الحرم فقال مالك والشافعى وأحمد لا يحل أكله واختلف أصحاب أبي حنيفة فقال الكرخى وميتة وقال غيره هو مباح والله سبحانه أعلم (ولو اضطر المحرم) بصيغة المجهول أى ألباته الضرورة (الى الصيد) أى أكل المصيد أو الى الاصطيد لادلاكل (وأيتة) أى الى أكل الميتة (يتناول الصيد) لأن حرمة أكل المصيد مما اختلف فيه من أم لا بخلاف أكل الميتة فالصيد أحل فى الجملة من الميتة لاسيما وهو قابل لتدارك الكفارة كما أشار إليه بقوله (ويؤذى الجزاء) أى بعد ذلك وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأما عند رفيع يتناول الميتة لا الصيد وفى التجبين وقاضخان الميتة أولى على قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والحسن يذبح الصيد ويكفرون ولو كان الصيد مذبوحا بأن ذبحه محرر آخر فالصيد أولى عند الكل على ما ذكره فى الفتح ولعل الوجه ما قدمناه وإذا وجد مال مسلم ومصيد يذبح الصيد ويكفر بالاتفاق كذا ذكره بعضهم وأعل وجهه أن الظلم القاصر أولى من المعتدى

\* (فصل \* يجوز للمحرم) أى الجاع (أكل ما اصطاده الحلال لنفسه فى الحل أو الحرم وذبحه) أى الحلال لا غيره لكن بشروط ينهى بقوله (أن لم يبدل) أى الحلال (عليه) أى على الصيد (محرم) أى مطلقا (ولا أمره بصيده) أى باصطياده وهذا مستفاد مما قبله بالاولى فكان حقه أن يقدمه عليه (ولا اعانة عليه) أى بمناولة آلة الاصطياد أو الذبح (ولا أشار إليه) كان حقه أن يذكره بعد قوله أن لم يبدل عليه (فان فعل شيئا من ذلك) أى عاذى كرم المحظورات (لم يحل) وأما إذا اصطاده حلال لأجل محرم من غير أمر به فى جوارأ كاخلاف مالك وأما إذا اصطاد الحلال صيدا بأمر المحرم فحله خلاف عندنا فذكر الطحاوى تحريمه على المحرم وقال الجرجاني لا يحرم وقال القسردورى هذا غلط واعتمد على رواية الطحاوى قال فى المحيط وهو الصحيح وهو المذكور فى عامة الكتب وأما ما وقع فى بعض نسخ شرح الهداية لابن الهمام أنه إذا اصطاد الحلال لمحرم صيد لم يأمره اختلف فيه عندنا فهو خطأ والصواب صيد أمره على ما فى بعض النسخ ثم هذا فى الامر وأما الدلالة فهل هى محرمة فى الهداية والكافى ان فيها روايتين وفى شرح الكنز وشرطه أن لا يكون ذا اعلى الصيد وهو المختار \* (النوع السابع فى أشجار الحرم) \* أى فى حكمه (وفياته) أى وسائر ما نبت فيه من الشوك وغيره (وهى) أى أشجاره ونباته (أنواع) أى أربعة فى الحكم مختلفة (الاول كل شجرة أنبتة الناس) أى حقيقة (وهو من جنس ما ينبت به الناس) أى عادة (كالزروع) أى المزروعات (الثانى ما أنبت به الناس وهو ليس مما ينبتونه عادة كالاراك) بفتح الهمزة وهو شجر المساوك (والثالث ما نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت به الناس فهذه الأنواع) أى الثلاثة (يحل قطعها) وكذا قطعها والانتفاع بها (ولاجزاء فيها به) أى بقطعها (وأما النوع الرابع فهو كل شجرة نبت بنفسه وهو من جنس ما لا ينبت به الناس) أى عادة

(كأنه غيلان) يفتح غير مبهمة (فهذا محظور النظم) أى قطع كله أو بعضه (والقطع) وله معناه  
إسراقة (على الحرم والحلال مملوكا كان) أى الشجر بان يكون فى أرض مملوكة لأحد (أو غير  
مملوكة إلا اليابس) لعدم إطلاق الشجر واليابس عليه حيث ذقناه صار مطلباً ينتفع به أو عوداً  
يقطع عليه (والأذخر) يكسر حمزة وسكون ذال مبهمة وكسر ناء مبهمة نبت معروف يوضع على  
سطح العمان وفوق بناء القبر ويؤخذ منه الفسول وقع استنساؤه باستدعاء العباس عم أبى على  
الله عليه وسلم (لأنه الأذخر فإنه أقيمنا وقبرنا فقال الأذخر) (فلو قطع شجرة) أى رطباً  
(أو شجيرة) أى مما نبت بنفسه (وهو رطب فعليه قيمته فإن كان مملوكاً) أى بان نبت بنفسه  
فى أرض مملوكة نقطعه أو قلعه (فعليه قيمتان قيمة لحق الشرع وقيمة لاهالك) كذا أدلتهم بعضهم  
ونبههم المصنف وذكر فى العناية أنه على قوله ما زاد ابن الهمام وأما على قول أبى حنيفة فلا  
يتصور لانه لا يفتقر من هذه تلك أرض الحرم بل هى سواها عنده ثم وجوب الجزاء من إذا لم يكن  
الشجر مملوكاً للناظم ولا يابساً فإنه ان كان مملوكاً فعليه قيمة واحدة لحق الشرع وان كان يابساً  
فعليه قيمة لاهالك ولا شئ عليه لحق الشرع وان كان اليابس مملوكاً أو غير مملوك لأحد فلا شئ  
عليه اتفاقاً (ولو انقلعت شجرة) أى يابسة فى الحرم (ان كانت عروقها لا تقيم فلا يابس بنقطهها)  
أى بنقطع عروقها كذا عن محمد (ولو قطع شجرة) وكذا إذا قطع غصنها منها (فعرم قيمتها من غير شئ)  
أى سكانها (فنبقت ثم قلها نايافلا شئ عليه) (لما سبق من الإشارة إليه) (ولو حش الحشيش)  
أى حشيش الحرم (فان خرج مكانه مثلاً سقط النعمان والا) أى بان لم يعد مكانه مثله بل أخلف  
دون الأول (لا) أى لا يسقط النعمان بل كان عليه ما قصر وان نجف أصله كان عليه قيمته  
(شجرة أصلها فى الحل وأغصانها فى الحرم) أى من شجر الحل ولو كان أصلها فى الحرم (أى  
وأغصانها فى الحل) (فهى من شجر الحرم) لان أصلها بمنزلة قدم الانسان والأغصان فى مرتبة  
الأركان فالأصل على الأصل عند ذوى الاعتبار (ولو كان بعض أصلها فى الحل وبعضه فى الحرم  
فهى من شجر الحرم) احتياطاً بجانب الحرم (ويجوز قطع الأذخر ورطباً يابساً) كما علم فيما تقدم  
(وأخذ الكفاية) يفتح فسكون فهو من قبلة ما معروف فيه دوام العين فى حديث صحيح الكفاية من  
المى وما وهاشم اللعين وزيد فى رواية والمن من الجنة (وما جف) بتشديد الفاء أى يابس (من  
الشجر والحشيش) كما سبق حكمه ما وفى نسخ الأصل وما جنى بنهم جيم وكسرون وفتح باء أى  
ما استبقى من الزهر والثمر منهما (أو انكسر) أى انقطع أو انقلع منه ما تغير فعل آدمى مكلف  
(ولا ضمان فيه) ويجعل الاستناع به (ويحرم قطع الشوك والعوج) وهو نوع من الشوك (ولا  
ضمان فيه) على ما ذكره عز بن جاعة عن الحنفية (ولو حفر حفرة للعين) بفتح الحاء الجيز فيها  
(أو لأرضه) أى ليتوضأ من مائها (أو ضرب) عطف على ما فى أى بنى (الفسطاط) وهو الخيمة  
(أو أوقد ناراً أو مشى هو دابته فانه قطع به) أى بسبب مما ذكر (شئ من الحشيش) أى وذو به  
زهره أرض الحرم (فلا شئ عليه) أى فى الجميع ولعل العلة فيه ان الضرورات تبيح المحظورات  
ولا يجوز اتخاذ المساويك من أركان الحرم وسائر أبنائه إذا كان أخضر (لانه يؤذى الى  
ارتكاب الحرم والسواك بذلك الأركان ما انحصر) (ويجوز أخذ الورق ولا ضمان فيه إذا كان  
لا يضرب بالشجر) على ما صرح به فى البحر الزاخر (ولا يجوز زرع الحشيش) أى حشيش الحرم

في قول أبي حنيفة ومحمد وأحمد وقال أبو يوسف ومالك والشافعي لأبأس به (ولو ارتعت دابته حالة المشي) وكذا حالة الوقوف اذا لم يمكنه منها (لا شيء عليه) لوقوع رعيها من غير اختياره وهذا مما اتفق عليه كما في شرح الدرر (ويكره الانتفاع بالمقلوع) وكذا حكم المقلوع (من نبات الحرم وان أدى قيمته) أي سابقا (وان باعه) أي بعد القلع والقطع (جاز وكره ويتصدق بثمنه) وقيل لأبأس بصرفه في حوائجهم (وجاز للمشتري الانتفاع به من غير كراهة) وعن أبي يوسف لأبأس لغیره من محرم أو حلال بالانتفاع به وفي البدائع ولو اشترى انسان من القاطع لا يكره له لان تناوله بعد انقطاع النماء له (وحكم الحلال والمحرم) أي من الرجل والمرأة (في أشجار الحرم واحد وكذا على القارن فيها جزء واحد) لان السبب وهو هتك حرمة الحرم متحد (والله سبحانه وتعالى أعلم) وبالاتقان حكم أحكامه احكم

\*(باب في جزاء الجنايات وكفاراتها)\*

عطف تفسير الجزاء (وكيفية أدائها وما يتعلق بذلك) أي بتفصيل أحكامها (اعلم ان الكفارات كلها واجبة على التراخي) وانما القور بالمسارعة الى الطاعة والمسابقة الى اسقاط الكفارة أفضل لان في تأخير العبادات آفات ولذا قيل يحلوا بأداء الصلاة قبل الفوت وأسر عواقبها قبل الموت (فلا يأتهم بالتأخير) أي بتأخير أداء الكفارة (عن أول وقت الامكان) أي ابتداء زمان القدر عليها (ويكون) أي المكفر (مؤذيا لافاضيا في أي وقت أدى) أي من أيام دهره لما سبق من ان أمره ليس محجولا على فوره (وانما يتضييق عليه الوجوب في آخر عمره) بأن بقي منه قدر ما يتيسر له القيام بأمره وهو ليس على اطلاقه اذ لم يعلم أحد آخر عمره ولذا أبدل عن قوله في آخر عمره بقوله (في وقت يغلب على ظنه أنه لو لم يؤدّه لفات) أي وقته أو أدائه (فان لم يؤد فيه) في ذلك الوقت (فان) أي عقبه (أثم) أي بتأخيره حينئذ (ويجب عليه الوصية بالأداء) أي بأداء الورثة أو غيرهم لتدارك تأخيره (ولو لم يوص لم يجب في التركة ولا على الورثة ولو تبرع عنه الورثة جاز) ويرجى لجأته (ولا يصومون عنه) بل يتبرعون عنه بغير الصيام من ذبح الهدى أو اعطاء الطعام (والأفضل تعجيل أداء الكفارات) أي مسارعة للخيرات

\*(فصل في شرائط وجوب الكفارة فمنها الاسلام) فلا تجب على كافر لانه ليس من أهل الكفارة الموجبة للقربة والمقتضية لمحو السيئة (والعقل والبلوغ فلا تجب على صبي ومجنون) أي لا على أنفسهم (ولا على وليهما) في جميع الاحوال (الا اذا جن بعد الاحرام) أي بعد النية والتلبية (ثم أفاق ولو بعد سنين فيجب عليه جزاء ما ارتكبه في الاحرام) أي من المحظورات لكن بأسقاط الآثام (ولا على كافر) لما سبق وكان الاولى ان يقدم هذا الفرع ليكون مقابلا لما في الاصل بحسب ألف والنشر المرتب (وأما الحرية فليست بشرط) أي لا فيما يوجب الصيام ولا فيما يقتضي الاطعام لكن فرق بينهما في وقت الاحكام (فيجب على المملوك الصوم في الحال) أي قبل العتق ولو بالتراخي (فيما يجوز فيه الصوم وأما الدم والصدقة فيجب عليه أدائه بعد العتق) فيكون وجوبه موقوفا (ومنها القدرة على أداء الواجب) وهي الاستطاعة المالية من غير اعتبار انصاف ولا حول ولا قوة (وهو أن يكون في ملكه فضل مال على كفايته) أي زيادة على مقدار كفايته من نفقة وكسوة له وان يجب عليه مؤنته ويكون فاضلا عن دينه وما لا بد من

نحوه ممكنه لم ينفذ (بوتذبه الطعام أو اللحم أو لم يكن) الأولى ألا يكون أى أو هو أن لا يكون  
(له أنذل مال) أى زائد عن احتياج حال (ولكن فى ملكه) أى موجود (عين الواجب عليه من  
طعام) ردم صالح للتكفير) أى لتكفير تلك الجناية (فإذا كان فى ملكه ذلك وبب عليه أداؤه)  
أى من غير اعتبار مال (سواء كان عليه دين أو لا) وسواء احتج إليه فى المستقبل أو لا (والمتبر  
فى القدرة وقت الاداء لا وقت الوجوب) وما يتقرر عليه مما طاهر جذا الاحتياج الى بيان إذا  
(وأما النائم والمغمى عليه فيجب عليه الجزاء بارتكاب المحظورات) أى ولو كان النائم مرفوعاً  
عنه ما فى فعلهما المحذور لعدم اختيارهما فى تلك الحال (فلو انقلب النائم على صيد فقتله) أو على  
طبيب فتلطخ به أو غلبه بنوب من غير شعوره وأمثال ذلك (فعلية الجزاء) أى بحسب ما فعله  
كذا فى المحيط (وكذلك المغمى عليه) أى حكمه حكم النائم لأحكام الجنون والفرق بينهما  
أن الجنون مطلوب الهدل فلا يكون مكشفاً والمغمى عليه مغلوب العقل فلا يخرج عن دائرة  
التكاف وما يتعلق به من التشرىف والتعنيف (ويستوى فى وجوب الجزاء الرجل والمرأة)  
أى إذا كانت الجناية تهمهما ولا يختص بأحدهما (والعائد والناسى) (الأأن الفرق بينهما  
فى الائم وعدمه) (والخاطئ والساهى) عطف تفسير لما قبله والفرق بينه وبين الناسى أن الخاطئ  
يتذكر أصل المحذور ولا يقصد فعل المحذور لكنه يقع الأمر على خلاف تصدده بخلاف الناسى  
فانه يندى المنهى عنه ويقصد فعله ويتعمده ويطلق فعله مقصده (والطائع) أى إذا فعل بطوعه  
واختياره (والمكروه) يقع الراوى من اجبر على فعله من غير رضاه (والمبتدى) أى الناعل  
ابتداء من غير سبق منه لتلك الجناية (والعائد) الذى يعود ثانية فى ارتكاب تلك المعصية حيث  
يجب عليه كفارة أخرى للجناية الثانية وفى المسئلة خلاف لابن عباس وبعض السلف فى قتل  
الصيد بخصوصه حيث قالوا أن العائديه لا يفيد الكفارة بل لابد له من العقوبة الذنوبية  
أو الأخروية لظاهرة قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه (والحاج والمعتمر) أى مفردا جميعاً  
أو مقرباً (والمعذور وغيره) والفرق بينهما فى الائم وعدمه وتحم الدم وعدمه فى بعض الكفارات  
(والنائم واليقظان) وقد علم حكمهما (والصاحي والسكران) وانشاء عليه اثم سكره ان نشأ عنه  
التعدي به (والمشيوق والمغمى عليه) وقد سبق حالهما (والمباشرة بالقبس) أى ويستوى  
فعله بنفسه على اطلاقه (أو بالغير) سواء بطوعه أو كرهه (فلو ألبسه أحد) أى ما يوجب كفارة  
(أو طبيبه أو حلق رأسه) أى قبل حلول احرامه (وهو نائم أو لا فعلى المفعول الجزاء سواء كان)  
أى فعل الفاعل (بأمره) أى بأمر المفعول به ورضاه (أولاً)

« (فصل فى جزاء أشجار الحرم ونباته) وهو أعم من الأشجار افرقة وان كان مغاير له عرفاً فان  
الشجر له ساق بخلاف النبات ولذا قال (إذا جنى على نبات الحرم) أى بقطعه أو قلعه أو رعيه  
(فعليه قيمته) أى بتفصيل تأتى صفته (كبيراً كان الشجر أو صغيراً) وكذا يستوى ان يكون  
القاطع محرماً أو حلالاً حتى على الثمار فيه جزاء واحد (فيشترى بها) أى بقيمتها (طعاماً) من  
الحبوب التى يؤكل منها (يتصدق به على الفقراء) أى فقراء الحرم أو غيره (كل فقير نصف صاع  
من بر) بضم موحدة وتشديد راء أى حنطة ولا يجوز أن يعطى لفقير أقل منه (أن كثر) أى  
الطعام (وان كان أقل من نصف صاع) وكذا إذا كان نصف صاع (أعطى لفقير واحد وان شاع

الشيء ترى بالقيمة مديا وتصدق بلحمه على الفقراء) وقيد بالجمع هنا لسان الأولى ولذا قال (ولو  
تصدق به على فقير واحد جاز ويجوز الهدى في جزاء شجر الحرم بشرط أن تكون قيمته قبل الذبح  
مثل قيمة الشجر فينتأدى الواجب بالاراقة فلوسرق بعد الذبح لاشئ عليه) اعلم ان في الهدى  
روايتين ففي رواية لا يجوز ولا يتأدى بجزء الارقة بل لابد من التصديق بلحمه وفي رواية  
يجوز بعد أن يكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمة الشجر وان كان دونه لا يجوز به عن القيمة وكذا  
لوسرق المذبوح وجب أن يقيم غيره مقامه لانه للارقة على هذه الرواية وفي رواية أخرى يجوز  
فيه الهدى فتكون الأحكام المذكورة على عكسها كذا في الفتح وغيره وقال صاحب الجمع  
وفي رواية يجوز وهي ظاهر الرواية بشرط أن يكون الهدى قبل الذبح مثل قيمة الصيد فينتأدى  
الواجب لوسرق المذبوح كذا في المصنف وعلى هذا يختص ذبحه بالحرم (وان شاء تصديق القيمة) ثم  
إذا أدى قيمته ما كرهه الانتفاع به وان باعه جاز وبكره بخلاف صيد الحرم والحرم فانه لا يجوز  
بيعه (ولا يجوز الصوم في جزاء شجر الحرم) أي عند اثنتي عشرة الثلاثة وعن زفر روايتان

\* (فصل في جزاء صيد الحرم) \* (إذا قتل صيده) أي محرم أو حلال (فعليه قيمته فان بلغت هديا)  
أي ان وصات قيمة الصيد ما يشتري به هديا يختار بين أشياء كما قال (اشترأ بها) أي اشترى الهدى  
بقيمة الصيد (ان شاء) أي وذبح وتصدق به (وان شاء اشترى به طعاما) أي من براوشعير  
(فتصدق به كما مر) في الفصل السابق (ويجوز فيه الهدى) أي بنفسه من غير تصدقه (بشرط أن  
تكون قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد) أي على الأصح ما سبق الخلاف فيه (ولا يشترط أن يكون  
مثله بعد الذبح) كما ذكره بعضهم (وأما الصوم في صيد الحرم) أي في كسارته (ولا يجوز للحلال) أي  
لجنايته (ويجوز للحرم) في شرح القدوري أن الاطعام يجوز في صيد الحرم ولا يجوز الصوم  
عند علماء الثلاثة وعند زفر يجوز وفي المختلف لا يجوز الصوم بالإجماع قال صاحب الجمع  
فيجوز أن يكون في الصوم عن زفر روايتان فنقل كل واحد رواية ثم هذا في الحلال وأما الحرم  
فظاهر كلامهم انه يجوز له الصوم والهدى بالخلاف لانه لما اجتمع حرمة الاحرام والحرم وتعذر  
الجمع بينهما وجب اعتبار أقواهما وهو الاحرام فاضيف الحرمة اليه ورتب عليه أحكامه ضرورة  
وبه صرح في شرح القدوري فقال أما الحرم اذا قتل في الحرم فانه يتأدى كسارته بالصوم وفي  
شرح الكنتز يلزمه جزاء أن على القياس وفي الاستحسان يلزمه جزاء واحد لان حرمة الاحرام  
أقوى من حرمة الحرم فيجب اعتبار الأقوى ويضاف الحرمة اليه عند تعذر الجمع بينهما انتهى  
ولا يخفى أن الجمع بينهما ما يمكن بتعدد جرائمهما وكذا في كون حرمة الاحرام أقوى نظرا لا يخفى  
ان حرمة الحرم اعم حيث يشهل الحلال والحرم بل موجب حرمة الاحرام هي حرمة الحرم اللهم  
الأن يقال كونه أقوى من حيث انه جمع بين حرمة الحرم والاحرام ولذا كان القياس أن يلزمه  
جزاء أن

\* (فصل في جزاء الصيد مطلقا في الاحرام والحرم وصفة أدائه وقدره وكيفية وجوبه) \*  
(إذا قتل المحرم صيدا فعليه قيمته يقومه ذوا عدل) أي على الأصح (الهما باصارة بقيمة الصيد)  
الأولى بقيمة الصيد بالنظر الجنس الشامل للقبيل والكثير والخاص والعام (في المقتل) أي مكان  
قتل ذلك الصيد (ان كان يباع فيه الصيد) أي جنسه أو خصوصه (أو في أقرب مكان من

العمران اليه) أى الى المقتل وتكون من صفة المكان كما يشهد بقوله (الذى يباع فيه الصيد  
 ويعتبر الزمان الذى أمانيه) أى الصيد (فيه) على الاصح لا اختلاف القيمة باختلاف الزمان  
 كما يختلف باختلاف المكان (ويشترط لتقويم عدلان) أى لتظاهر القرآن (غير الجاني) بما  
 نسب عز بن جماعة الى الحنفية واهله له التهمة (وقبل الواحد يكتفى) أى يكتفى بقول الواحد  
 من غير أن يكون هو الجاني لكن المثنى أحوط وهو الاظهر (وسواء كان الصيد عماله نظير  
 كالنعامة نظير البعير والجوار الوحشى شبيه البقر والظبي كالغنم) أو كان عماله ليس له نظير كالحمامة  
 وقد أبعد من جعله أنظير الشاة في شربها عابا اذ لا بد من الشبه بالصورة في الجملة وفي المسئلة  
 خلاف محمد والشافعي ومن تبعهما حيث قالوا لا يجب النظر فيما له نظير من الذم ولا يقوم في  
 النعامة بدنة وفي الجوار الوحشى بقرة وفي الظبي والضبع شاة وفي الأرنب عناق وفي البربوع  
 بقره ولا يشترط عند محمد ومن تبعه في النظر القيمة فسواء كانت قيمة نظيره مثل قيمته أو أقل  
 أو أكثر والمذهب المختار أن لا يجوز الظاهر الا اذا كانت قيمة ما يوزن القيمة المتقول وان لم يكن  
 للصيد نظير كالحمام والعصفور وسائر الطيور ففيه القيمة بالاتفاق ينشأ ثم ان بلغت قيمته هدبا  
 قالقاتل بالخيار) وقيل الخيار الى الحكمين (بين الطعام) أى اطعمه (والصيام والهدى وان  
 لم تبلغ عن هدى فهو بخير بين الطعام والصيام وان اختار الهدى) أى اعطاه (فان بلغت القيمة  
 أى قيمة الصيد بدنة أو بقرة) وكان حقه ان يقول أو شاة واهله لم يذكرها الطه ورواهما (ان شاء  
 اشتراها) أى بدنة أو بقرة (بقية الصيد) اذ بلغت أحدهما ففصر البدنة أو ذبح البقرة (أو اشترى  
 بها) أى بقيمة أحدهما (سبع شياه الا ان شرا البدنة) وهى الابل والبقرة كان الاولى ان  
 يقول الا ان البدنة الواحدة (أفضل من الاغنام) أى الشياه المتعددة فان الفضيلة للكسبة  
 أعلى من الزيادة الكمية (وان فضل شئ من القيمة) أى بعد ان اشترى ببعضها بدنة أو بقرة أو شاة  
 (ان شاء اشترى به) أى بما فضل من القيمة (هدبا آخران باقه) أى هدبا (وان شاء صرفه الى  
 الطعام) من أنواع الحبوب (وأعطى كل مسكين نصف صاع) أى من بزازها ما من شئ يروى نحو  
 ذلك (وما فضل) أى وأعطى ما فضل من اعطاء كل مسكين (ان كان أقل منه) أى من نصف صاع  
 (انفق) أى لمسكين آخر وفي التعبير بالفقير تارة بالأكبر أخرى اشعار بأن لا فرق بينهما في المعطاء  
 (وان شاء صام عن كل نصف صاع يوما أو عن الباقي) أى وكذا عن الناضل منه (ان قل) أى وان  
 قل من نصف صاع فيصوم يوما كاملا لعدم تصور تجزى الصوم في أقل من اليوم (كأن الصيد  
 الصغير الذى لا تبلغ قيمته هدبا) فانه بخير بين الطعام والصيام (ولا يجوز في الهدى الا ما يجوز  
 في الاضحية) من السن وهذا قول أبى حنيفة خلافا لمحمد حيث جوز صغار الغنم من الضأن  
 وهو الاثنى من أولاد الغنم ماله ستة أشهر ومن البقرة وعن من أولاد الضأن ماله أربعة أشهر  
 وعن أبى يوسف روايتان والاصح من روايته رواية عن أبى حنيفة - ان يجوز الصغار على  
 وجه الطعام وفي الفتح - حتى لو لم يبلغ قيمة المقتول الاعنقا أو وجه لا كفر بالطعام أو الصوم  
 لا بالهدى ثم قال كما ذكر المصنف (فلا يتصور التكفير بالهدى الا ان تبلغ قيمته جذعا عظيما من  
 الضأن أو ثنيان غيره) ثم قال وهذا عند أبى حنيفة وأبى يوسف وعند محمد يكفر بالهدى وان لم  
 يبلغ ذلك ومنهم من جعل قول أبى يوسف كقول محمد انتهى (ولا يجوز الصغار كالبقرة) بفتح جيم

وسكون فاه (والعناق) بفتح عين مهملة (والجل) بفتح تين الجذع من أولاد الضأن فسادونه  
 (الاعلى وجهه الاطعام) على خلاف ما سبق (بان يعطى كل فقير من اللحم ما يساوى قيمة نصف  
 صاع من بر ويحوز أن يتصدق بلحم الهدى على مسكين واحد أو مساكين) ويجوز الصدقة  
 فى الأماكن كلها عندنا ولا يختص بالحرم خلافاً لغريزا (ويسقط بالذبح فلو ضاع بعده لاشئ عليه)  
 لان المقصود هو الاراقة (وان اختار الطعام للفقير اشتراه بالقيمة) أى بقيمة الهدى (واعطى  
 كل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير) وكذا حكم الدقيق والسويق (ولا يجوز  
 ان يطعم المسكين أقل من نصف صاع) كما هو الاصح فى صدقة الفطر (الا أن يفضل) أى من  
 الصبيان الواجبة (أو يكون الواجب أقل منه) أى من نصف الصاع (فيعطيه لمسكين واحد)  
 لان ما لا يدرك كله لا يترك لبعضه (وان أعطى أكثر من نصف صاع لفقير) أى واحد (فهو) أى  
 الزائد (تطوع وعليه ان يكمل بحسابه) وهذا بخلاف الشاة فى الهدى (واذا فضل أقل منه) أى  
 من نصف الصاع (ان شاء صام عنه يوماً أو أطعمه مسكيناً) أى من غير الذين اعطاهم سابقاً  
 (وتجوز الاباحة فى جزاء الصيد) أى فى صدقته بخلاف الخلق كما سيأتى (وان اختار الصيام  
 يقوم الصيد) أى الصيد المقتول (طعاماً ثم يصوم عن كل نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أى  
 مكان طعام كل مسكين (يوماً وان كان الواجب دون طعام مسكين) أى أقل منه (بان قتل  
 عصفوراً) وهو طائر مشهور (أو يربوعاً ما أن يطعم القدر الواجب) أى ولو كان أقل من  
 نصف صاع (وإذا أن يصوم عنه) أى مع كونه أقل منه (يوماً وله أن يختار الصوم مع القدرة على  
 الهدى والطعام) خلافاً لغيره (ويجوز له الجمع بين الصيام والطعام والدم فى جزاء صيد واحد بان  
 بلغت قيمته هدايا) أى متعددة (فذبح هدياً وأطعم عن هدى وصام عن آخر) وعلى هذا لو بلغت  
 قيمته هديين كان له الخيار ان شاء ذبحهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما وأرادى  
 بالآخر أى الكفارات شيئاً أو جمع بين الثلاث كما صرح به شارح المجموع

\* (فصل) ثم لا يخفى الصيد ما أن يكون مأكول اللحم) كالطير وحمار الوحش والحمام  
 (أو غيره) أى غير مأكول اللحم كسباع الطير والاسد والذئب ونحو ذلك (فان كان) أى الصيد  
 (الاول) أى مأكولاً فيجب قيمته بالغة ما بلغت هديين أو أكثر وان كان أى الصيد (الثانى)  
 أى غير مأكول (فتجب قيمته أيضاً غير انه لا يجاوز دماً) أى فى ظاهر الرواية (حتى لو قتل فيلاً  
 لا يجب عليه أكثر من شاة) وذكر الكرخى انه لا يبلغ ذماً بل ينقص من ذلك وقال زفر يجب قيمته  
 بالغة ما بلغت كما فى ما كول اللحم (ولو كان القاتل) أى قاتل الصيد (فأرنا فاعليه جزاءً) أى  
 عندنا (لا يجاوز دمين) وإما ان قتله محرمان فعلى كل واحد منهما الجزاء لا يجاوز به الدم  
 \* (فصل) ولو قتل) أى محرم (صيداً مملوكاً معلماً) بفتح اللام المشددة (كالبارى والشاهين  
 والصقور والحمام الذى يجبى عن المواضع البعيدة وغير ذلك) أى ما ذكر (من الاصناف) أى  
 أنواع الطيور (التي تتخذ للترفة) أى للتعميم بحسن صوتها ووضوح صورته (فعليه قيمتان قيمته  
 معلماً بالغة ما بلغت للملك وقيمته غير معلماً لحق الشرع ولا تعتبر زيادة القيمة بسبب التعليم لحق  
 الشرع وأما زيادته المحسن فى ذاب الصيد فمعتبرة) أى فى حق الشرع أيضاً فى رواية (كالحمام  
 المطوقة) بفتح الواو المشددة والمصوتة (بتشديد الواو المكسورة) والصيد الحسن المبيع) أى

المطلع بن حسن الصورة وملاحة السيرة (وهل يقوم الصيد حيا أو مذبوحا لما في حق  
المالك فيقوم حيا وأما في حق الشرع فعبارة بعضهم أنهم أنه يقوم حيا وسرح في الجمع به  
يقوم لحما) قال السمرقندي في شرح الثقاية إذا كانت قيمة الهدى حيا مساوية لقيمة الصيد  
يجوز أن تقتصد عنه قيمة لحم الهدى كما قال الناطقي وعن أبي حنيفة عليه قيمة ما تنقص بالذبح  
كما في المحيط وفي خزانة الأكل ولا عبرة في الحمام إلى تعالى السعة ما في قيمته لا تقوم على الحرم  
الاعلى اللحم أو قيمة القراخ التي تؤكل انتهى فتأمل

• (فصل في جزاء اللبس والتغلب) • أي المخلوطين (والتطبيب والحلق وقلم الاظفار) أي على  
الاطلاقها (إذا نزل شيئا من ذلك) أي عماد كرم الاشياء المخفورة (على وجه الكمال) أي مما  
يوجب جنابة كاملة بأن لبس يوما أو طيب عضوا كاملا وضوء ذلك (فإن كان) أي قوله (بغير  
عذر فله الدم عينا) أي حنائه مساويا لغيره (لا يجوز عنه غيره) أي بدلا أصلا (وإن كان)  
أي صدوره عنه (بعذر) أي معتبر شرعا (فهو) ويخبر بين الدم والطعام والصيد (أي بتفصيل يأتي  
فيها من الأحكام (ولو كان موسرا) أي غنيا قادرا على الدم أو الطعام فإن اخذنا الطعام) أي  
اعطاه أو أطعمه أو غلبه (فعليه أن يطعم منه ستة مساكين) أي من مساكين الحرم وهو  
أفضل أو من غيرهم (كل مسكين نصف صاع من بر) كالنمرة أو دقيقته أو صاعا من تمر أو شعير  
وسويق كل ودقيقه بحسب أصنافه وفي الهداية الأولى أن يرى في الدقيق والسويق القدر  
والقيمة معناه أن يؤدي نصف صاع من دقيق البر مثلا يبلغ نصف صاع من بر واختلف في الزبيب  
فقالا نصف صاع وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة هذا وقد ذكر في السكالي أن أداء التيمنة  
أفضل وعليه الفتوى لأنه ادفع لحاجة الفقير وقيل المنصوص عليه أفضل لأنه أبعد عن الخلاف  
فهو أسوأ في العمل فلو وجب عليه أطعام ستة مساكين فاعطاهم ثوبا واحدا عنه فإن أصاب  
كل مسكين ما يبلغ قيمته نصف صاع من بر جاز ولا فلا (ويجوز فيه التملك) أي غلبك المنصوص  
عليه بالأعطاء والتسليم بخلاف وكذا التملك قيمة المنصوص عليه عندنا لا يمكن لا يجوز أداء  
المنصوص عليه بعضه عن بعض باعتبار القيمة سواء كان من جنسه أو لا فلا تجزئ الحنطة من  
الحنطة بالقيمة وكذا لا يجوز التمر عنها بالقيمة حتى لو أدى نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع  
من حنطة وسط أو أدى نصف صاع من تمر يبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر لا يعتبر بل يقع  
عن نفسه ويلزمه تكميل الباقي (والإباحة) أي ويجوز فيه الإباحة أيضا بالوضع والتسليم  
للفقير وهذا عند أبي يوسف خلافا للمحمد وعن أبي حنيفة روايتان والاصح أنه مع الأول لكن هذا  
الخلاف في كفاية الملقى عن الأذى وأما كفارة الصيد فيجوز الاطعام على وجه الإباحة بخلاف  
خلاف (وإن أراد أن يطعم طعام الإباحة يصنع لهم طعاما) على مقدار ما يجب عليه (وبعكثهم  
منه) بأن لا يكون حاله مانع وجازع عنه (حتى يستوفوا) أي مسكينين (أي من تين من الأكمل  
مشتبعين غدا وعشاء) بدل من أكلتين أو عطف بيان أهمال الإباحة لا يجوز كونها مسجورا وعشاء  
أو غدا من وعشاء من ليلتين الأولى فإن غداهم لا غدا وعشاءهم فقط لا يجوز به لكن إن غداهم  
وأعطاهم قيمة العشاء أو بالعكس جازر المستحب أن يكون مأدوما وفي الهداية لا بد من الأداء  
في خبر الشافعي وفي المصنف غير البر لا يجوز الإبداء وفي البدائع يستوي كون الطعام مأدوما وغير

.أدوم حتى لو غداهم وعشاهم خبرا بلا دام أجزاءه وكذا لو أطمع خبرا الشعر أو سويقا أو قرا لان  
 ذلك قد يؤكل وحده، ثم المعتبر هو الشبع التام لا مقدار الطعام حتى لو قدم أربعة أرغفة أو  
 ثلاثة بين يدي ستة مساكين وشبعوا الجزاء وان لم يبلغ ذلك صاعا ونصف صاع ولو كان أحدهم  
 شبعان قيل لا يجوز واليه مال شمس الأئمة الخواص والله سبحانه اعلم (وان اختار الصيام فعليه  
 صوم ثلاثة أيام) والاولى التوالى للمساواة الى الكفاية والمساواة الى الطاعة والخافة القوت  
 بالذوق والموت (ويجوز) أي صومه (ولو تمقرقا وان لم يفعل شيئا منها) أي من الأفعال المحظورة  
 المذكورة (على وجه الكمال) بان لبس أقل من يوم أو تطيب قليلا ونحو ذلك (فعليه) أي لكل  
 جماعة ناقصة (نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أي حقا (لا يجوز فيه الصوم ان كان) أي فعله  
 ذلك (بغير عذر) أي شرعي (وان كان) أي صدوره عنه (بعذر فهو مخير بين الصدقة) أي  
 المذكورة (وصوم يوم) أي ولا يجب عليه هدى فان أهدى فيجوز بالاولى اذا قسمه على ستة  
 مساكين وأصاب كل منهم من اللحم ما يساوي قيمة نصف صاع من بر أو صاع من غيره  
 \* (فصل في أحكام الدماء ومشرائط جوارها) اعلم انه حينما أطلق الدم) أي في عبارات القوم  
 من أصحاب المناسك (فالمراد الشاة وهي تجزئ في كل موضع) أي من مواضع الجنائيات (الافى  
 موضعين الاول اذا جامع الحاج بعد الوقوف بعرفة) أي في زمانه الى ان يحلق في أوانه (فانه  
 يجب عليه بدنة) وهي بعير أو بقرة (والثاني اذا طاف طواف الزيارة جنبا أو حائضا أو نفسا  
 فيجب فيه أيضا بدنة ولا ثالث لهما في الحج) وفيه نظر اذ تقدم انه اذا مات بعد الوقوف وأوصى  
 بتمام الحج تجب البدنة لطواف الزيارة وجازجها وكذا عند محمد يجب في النعامة بدنة كما سبق  
 ثم قوله في الحج باعتبار مفهومه المعتبر في الرواية احتراز عن العمرة حيث لا يجب البدنة بالجامع  
 قبل ادراكها من طواف العمرة ولا اداء طوافها بالاوصاف الثلاثة وهذا كله أحكام الدماء  
 (أما مشرائط جواز الدماء) خمسة عشر شرطا (فالاول منها) أي من الشرائط (ان يكون  
 الهدي ثنيا) وهو من الابل ما طعن في السادسة ومن البقر ما دخل في الثالثة ومن الشياه  
 ما دخل في الثانية (فما فوقه) أي جائز بالاولى (او جذا من الضأن) وهو ما أتى عليه أكثر السنة  
 على ما في الجمع وقيل الجذع ماله ستة اشهر وقيل سبعة وقيل ثمانية (وهذا كله اذا كان عظيما)  
 أي في الاستحسان وتنسبه انه لو خاط بالنثى اشتبه على الناظر انه منها واما اذا كان صغيرا الجسم  
 فلا يجوز له الا أن يتم سنة كاملة وطعن في الثانية كما في المعز (والثاني ان يكون) أي الهدي  
 (سالم من العيوب) أي المعتبرة في الاضحية فلا يجوز مقطوع الاذن كلها أو أكثرها ولا التي  
 في أصل الخلقة لا اذن لها ونقل ابن جماعة عن أصحابنا انه لا تجزئ التي خلقت لها اذن واحدة  
 قال وهو مقتضى قول الشافعي وكذا لا يجوز مقطوعة الذنب والاذن والالية كلها أو أكثرها  
 ولا التي يبس ضرعها ولا الذاهبة ضوءا احدى عينها ولا الجفء التي لا تخ لها والعرجاء التي يمنع  
 عرجها من مشيها ولا المربضة التي لا تعطف ولا التي لا اسنان لها الا اذا كانت تعطف على  
 الاصم ولا التي لا تستطيع ان ترضع فصيلها ولا الجلالة ويجوز التي شقت أذنها طولاً أو من قبل  
 وجهها وهي متدلية أو من خلفها أو كان على أذنها كى وكذا الجرباء اذا كانت سمينة وكذا  
 الحولاء وكذا الجاء التي لا قرن لها وكذا الخصى والمجنونة ويجوز الحامل مع الكراهة هذا

وقال ابن جماعة مذهب الاربعة ان تجزى الشرفاء وهي التي شقت أنفها والخرقا هو التي  
خرقت أذنم والخرقا وهي المسحورة الاذن من كى أو غيره (والثالث ذبحه في الحرم) باد اتفاق  
سواء وجب شكر أو جبراسوى الهدى الذي عطب في الطريق كما سيأتي بيانه (والرابع  
ناخره عن الجناية فلو ذبح ثم جنى لم يجزه) كما حقت في كفارة اليمين قبل الخنث خلافا للشافعي  
(والخامس ان يكون من الدم) المذكورة من الشاة والبعير والبقرة فلا يجوز نحو الدجاجة  
خلافا لما يتوهمه العامة (والسادس الذبح فلو تصدق به حيا لم يجز) ثم لو أعطاه ووكله بذبحه  
وأكله جاز (والسابع التصدق به على فقير فلو أعطاه) أى المتصدق لحم هديه (الغنى لم يجز)  
بخلاف الفقير فإنه اذا أخذه ووهبه لغنى أو باعه إياه جاز لما في حديث بريرة فلو تصدق احد على  
فقير طعاما أو دما أو اراد الفقير ان يطعم غيره ما أخذه هو أو كان ذلك الغير هو المعطى أو ابنته  
أو غنما آخر يجوز على سبيل التماثل تبدل الملك بتبدل الملك كتبدل العين ولا يجوز على سبيل  
الاباحة لعدم تبدل الملك لأنه يأكله على ملك الفقير فلا يجوز ثم الغنى من له ما تادى لهم فاضلا من  
ممكنه وما لا دمنه وعن دينه وان كان له أقل منه فهو فقير حل له اخذ الصدقة فلا يجوز اطعام  
الغنى غلبا وإباحة وإما ابن السبيل المقطوع عن ماله وكذا ما كان له وعليه مدين بطالب من  
جهة العباد يجوز اطعامه غلبا وإباحة (والثامن عدم الاستمالة فلو استلمه بكمه بنفسه بعد  
الذبح بان باعه ونحو ذلك) بان وهبه لغنى أو اتلفه أو ضيعه (لم يجز وعليه قيمته) أى ضمان قيمته  
للفقراء في تصدق بها عليهم بان كان مما يجب التصدق به بخلاف ما اذا كان مما لا يجب عليه  
التصدق به فإنه لا يضمن شيئا كما يشهرونه (الافى هدى القرآن والمتمعة) أى التمتع (والتطوع  
فانه لا يجب) أى على مستهلكه (فيها شئ) أى من الضمان لادله ولا قيمته (ولو هلك) أى المذبح  
(بعد الذبح بغير اختياره بان سرق سقط) أى الضمان (ولاشئ عليه) أى في النوعين السابقين  
أما اذا هلك قبل الذبح ولو بغير اختياره يلزمه غيره في النوعين ولا يجوز تصدق القيمة فيما يجب  
شكرا أو جبرا اذا هلك قبل الذبح ولو باع لحمه جاز يبيعه في النوعين الا فيما لا يجوز له أكله  
ويجب التصدق به فعليه التصدق بقمته على ما في البدائع قال ابن الهمام وليس له بيع شئ من  
لحوم الهدايا فان باع شيئا أو أعطى الجزا جرمه منه فعليه ان يتصدق بقمته وقال الطبراني  
ولا يعطى اجرة الجزا رمنه فان أعطى صار الكل لحاله اذا شرط اعطاه منه في شريكه فيما  
فلا يجوز الكل لقصد اللحم وان اعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وان تصدق بشئ منها عليه  
من غير الاجرة جاز ان كان أهلا للتصدق عليه (والسابع عدم اشتراك من يريد بغير القرية فيما  
يتصور الاشتراك كالبدنة) من الابل او البقرة بخلاف الشاة ولو اجتمع على جماعة ما يوجب أنواعا  
من الصدقة الا اذا كان على وجه القيمة وينوب كل مسكين قدر قيمة نصف صاع من حنطة  
أو صاع من غيرها (فلو اشتركت سبعة في بدنة) جاز عند الامثلة الاربعة بشرط قصد القرية من جميع  
السبعة (فان كانوا) أى الشركاء السبعة (كلهم يريدون القرية) أى التقرب في الجملة ولو كان  
اختلاف بينهم من جهة نوع القرية (جاز وان كان احدهم يريد اللحم) أى لنفسه أو لغيره  
(لم يسقط عن احدهم) أى ما يجب عليهم وكذا اذا كان احد الشركاء ليس من اهل القرية  
كالكافر ثم اعلم ان لكل من وجب عليه دم من المساكين جاز ان يشاركه في نفقة وجب الدماء

عليهم وان اختلف اجناسها من دم قران وتمتع واحصار وجزء صيد ونحو ذلك واتحاد الجنس  
افضل وان اشترى جزورا او بقرة لثمة مثلا ثم اشترك فيها ستة معه بعدما وجبها لنفسه خاصة  
لا يجوز لانه لما وجبها صار الكل واجبا عليه ولا يسع له ان يبيع مما وجب له هديا فان فعل عليه  
ان يتصدق بثمنه لكان ان نوى عند الشراء ان يشترك فيها ستة نفر آخراته والافضل ان يكون  
ابتداء الشراء منهم او من احدهم بأمر باقهم وای الشراء نحره في مكانه وزمانه أجزأ الكل  
ثم يقسم اللحم بالوزن فلوا قسموا جزأه لم يجز الا اذا كان مع شيء من الاكارع والحد اعتبارا  
بالبائع على ما في شرح المجمع (والعاشران يكون الذبح) اي وقوعه (يوم النحر) المراد به بنفسه  
(أو بعده) أي بعده مضى يوم النحر (في هدى المتعة والقران) اعلم انه لا يختص ذبح هدى بأيام  
النحر الا هدى المتعة والقران بالاجاع فلا يسقط لو ذبح قبلها اخلافا لما بعدهما وذهب القدوري  
الى ان هدى التطوع يختص بأيام النحر أيضا والجمهور على خلافه وهو الصحيح فيجوز ذبحه قبل  
يوم النحر كما صرح به في الاصل الا ان ذبحه في يوم النحر أفضل اجماعا وأما هدى الاحصار فلا  
يختص بأيام النحر عند أبي حنيفة خلافا لهما على ما في عامة الكتب ووقع في الفتح ان أبا يوسف  
مع أبي حنيفة وأحمد عنهما روايتان (والحادى عشر النية) أي بان يقصده عن الكفارة وان  
تكون النية مقارنة لفعل التكفير فان لم تقارن الفعل أو تأخرت عنه لم يجز (والثاني عشر ان  
يتصدق به على من يجوز التصديق عليه) أي من الفقراء والمساكين ولو من مساكين غير الحرم  
اذا كانوا من المصارف (فلا يجوز) أي تصدقه (لو تصدق به على أصله) أي من أبيه وجدته وأمه  
وجدته ولوعلا (أو فرعه) أي من ابنه وبنته وأولادهما وان سبوا فلا يجوز اطعامهم عليهم  
واباحية ولو أطعم أخاه أو أخته جازا اذا كانا فقيرين ولو أطعم ولده أو غنيما على ظن انه اجنبى او فقير  
ثم تبين حاله بخلاف ذلك جاز عند أبي حنيفة ومحمد وعن أبي يوسف لا يجوز (او مملوكه) أي من قن  
او مدبر ونحوه الامكانه (او هاشمي) على الاصح وقيل يجوز في زماننا قال الطحاوى وبه نأخذ  
(او زوجته) أي امرأة المتصدق (او زوجها) أي زوج المتصدق (ويجوز) أي تصدقه (على  
الذي) أي اذا كان فقيرا من جميع الكفارات عندهما وقال ابو يوسف لا يجوز الا النذر  
والتطوع ودم المتعة (والمسلم احب) وكل من هو اتقى افضل (ولا يجوز لحربي ولو مستأمننا  
والثالث عشر ان يكون الذبح من المسلم أو الكفاي) والظاهر انه يكون مقيدا بان لا يكون  
مشركا لله بعيسى او عزيزا وقد سعى الله خاصة (والرابع عشر التسمية) ولو كان الذابح شافعي  
المذهب وتركه عند الايجوز (والخامس عشر المالك) أي المالك السابق على الذبح فلو ذبح شاه اغيره  
فأجازه أو ضمنه فلا يكره حينئذ لا يجوز (ولا يشترط في التصدق به) أي بلحمه (عدد المساكين) كما  
اشترط عند العامة من اعتبار عدد السبعة (فلو تصدق به على فقير واحد جاز) ولو بدفعة واحدة  
وهل يشترط عدد المساكين صورة في الاطعام عليك واباحية قال اصحابنا ليس بشرط حتى لو دفع  
طعام ستة مساكين وهو ثلاثة أصع الى مسكين واحد في ستة ايام كل يوم نصف صاع او غدي  
مسكينا واحدا وعشاء ستة ايام أجزأه عندنا ما لو دفع طعام ستة مساكين الى مسكين واحد  
في يوم دفعة واحدة او دفعات فلاروا به فيه واختلف مشايخنا فقال بعضهم يجوز وقال عامتهم  
لا يجوز الا عن واحد وعليه الفتوى (ولا فقراء الحرم) أي ولا يشترط ان يعطى فقراء الحرم

(ولا الحرم) أى ولا أن يتصدق به فى أرض الحرم (فلو تصدق به على غيرهم) أى غير فقراء الحرم  
(أو أنرجه) أى لجه (من الحرم به الذبح) أى بعد ذبحه فى الحرم (فتصدق به) أى فى خارج  
الحرم سواء على فقراء الحرم أو غيرهم (جاء فقراء الحرم أفضل) أى مطلقا (إلا أن يكون غيرهم  
أحوج) أى أكثر حاجة وأظهر رفاقة منهم (ولا يجوز عن الدم) أى بدلا عنه (إداء القيمة) أى  
بصرف قيمته ولو جها (الأذا كل أوتلف مما لا يجوز) أى له (الا كل منه فعمله قيمته) أى جفت  
بصدقها) أى على الفقراء ثم اعلم أن الاضحية واجبة على كل مسلم حرم مقيم موبر  
يستوى فيه المقيم بالأمصار والقرى والبادى ولا تجب على المسافرين ولا على الحاج إذا  
كان محرما وإن كان من أهل مكة كذا فى الخزانة وأصل وجهه أنه يجب على الحاج دم قران  
أرمعة ويستحب لهم دم أفراد فيسقط عنهم دم الاضحية تخفيفا عليهم كما سقط عنهم صلاة العبد  
اجلها وكذا صلاة الجمعة بنى عندهم قال السجاري فى منسكه ولا تجب الاضحية على المسافر  
والحاج لأن فيه الحاق المشقة بالمشقة وتجب على أهل مكة لهدم المشقة فيهم وأصله أراد بأهل مكة  
من لم يحج منهم ولا يعد أنه إذا أراد عومهم فقد قال الحسد ادى وأما أهل مكة فتجب عليهم  
وان كانوا حجرا كذا فى السكرخى وذكر فى الخبيرة أنها لا تجب على الحاج إذا كان محرما وإن  
كان من أهل مكة والله سبحانه أعلم

• (فصل فى أحكام الصدقة) وهى التى فى الجناية الناقصة وهى تارة مقدرة كما تنجى مقدرة  
وأخرى مطلقة ولذا قال (حيث أطلق الصدقة فالمراد نصف صاع من برأ وصاع من غيره) كالتمر  
والشعير (الافى جزاء اللبس) أى لبس ما لا يجوز له لسه وفى معناه التغطية (والطيب والخلق)  
أى للرأس وغيره من أعضاء البدن وفى معناه القص وسائر إزالة الشعر (والقلم) أى تقليم  
الانظار فانه حينئذ (إذا فعل شيئا منها) أى من المحظورات المذكورات (كحلا) أى على وجه  
كمال بان لبس يوما وطيب عضوا كاملا ونحو ذلك (بعذر) أى بخلاف ما إذا كان بغير عذر فانه  
ينصم فيه الدم (فالمراد فيه) أى فى هذا النوع أى من الجناية بهذر (من الصدقة ثلاثة أصوع  
من بر أو ستة أصوع من غيره) أى مع تخيير أو بأبى الهدى وصيام ثلاثة أيام (والاعطاف  
على الاستثناء السابق (فى قتل الجراد) أى وإن كثر (والقمل) أى إذا لم يزد على عدد الثلاث  
(وسقوط شعرات) أى قليلة بسبب قطعه أو حلقة لا بمجرد السقوط (واللبس) أى والافى اللبس  
إذا كان (أقل من ساعة ففها) أى فى الصور المذكورة ونحوها (بطم شيئا) أى من الصدقة  
(ولو يسيرا) أى ولو كانت قليلة لتحديث غيرة خير من جرادة وهذا الذى ذكره أحكام الصدقة  
(وأما شرائط جوازها) فتسعة وكان حقه أن يقول ما بقا فصل فى أحكام الصدقة  
ونرائط جوازها ثم يقول وأما شرائط جوازها (فالاول القدر) أى المقدار الكامل من  
أنواع المطعومات (وهو أن يكون نصف صاع من برأ وصاع من تمر أو شعير) اتفاقا أو  
ريب) أى على الأصح لما فيه من خلاف سبق (فلا يجوز أقل منه) أى من القدر المذكور  
من أحد النوعين (وان زاد فهو وتطوع) أى يناب عليه (وبعتبر الصاع وزنا) أى من جهة  
وزنه (وهو) أى الصاع (أن يسع ثمانية أرطال) ومعرفة الرطل المتوقف عليه علم مقدار الصاع  
محله الكذب المبسوطة وقديسه مصدر الشريعة فى شرح الوقاية وقد ختمته فوجدته نصف

صاع تقرير سامن الحب المصري اذ الميكى مغر بلا قدر كيل مكى وربيع من الكيل المتعارف في زماننا ومن القيمي التنظيم قد اركيل واحد منه ثم اعلم ان الطحاوى قال الصاع ثمانية ارباط مما يستوى كبله ووزنه ومعناه ان العدس والماش والزبيب يستوى كبله ووزنه وما سوى هذه الاشياء يكون الوزن فيها اكثر من الكيل كالشعير فقرة يكون الكيل اكثر كالمخفقة يراى الكيل بما لا يختلف كبله ووزنه فاذا كان المسكالك يسع ثمانية ارباط من العدس والماش فهو الصاع الذى يكال به الشعير والتمر (الثانى الجنس) أى الجنس الخاص الشامل لانواع من المطعومات (وهو البرودقيقه وسويقه والشعير ودقيقه وسويقه والتمر والزبيب فهذه اربعة انواع لاصنافها) اى من الانواع (التي يجوز ادؤها من حيث القدر واما غيرها من انواع الحبوب) فحكمه كما عدا المطعومات من الامتعة (فلا يجوز) اى ادائه (الابا اعتبار القيمة كالارز) بضمين فتشديد ذراى (والذرة) بتخفيف الرأ (والماش والعدس والجنس) بضم فتشديد ميم مضمومة (وعبر ذلك) من الحبوب المطعومات كالباقلا ونحوه (وكذا الاقط) بفتح فكسر (لا يجوز الا على وجه القيمة وكذا الخبز ولو من بريعتبر فيه القيمة) اى قيمة نصف صاع منه (فلا يجوز) اى دفع عين الخبز (وزنا) اى مقدار وزن نصف صاع وهو الصحيح وقيل اذا أدى منوين من خبز الحنطة يجوز (ولا يجوز اداء المنصوص عليه بعضه) بالجر على البديل مما قبله (عن بعض) أى بعض آخر من المنصوص عليه (سواء كان من نفسه) الاولى من نوعه فان الجنس هو المنصوص عليه (أولا) بان يكون من نوعه الاخر (فلو أدى نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع من حنطة وسط) أى فيما اذا كان الواجب عليه صاعا وهذا امثال اختلاف قدر المتجانسين (او نصف صاع) اى اداه (من تمر تبلغ قيمته نصف صاع من بر أو اكثر) بان بلغ قيمته صاعا مثلا (لميجز) وهذا امثال اختلاف النوعين (ويجوز ذلك) أى الاختلاف (فى خلاف الجنس) أى المنصوص عليه بأنواعه اذا أعطى (باعتبار القيمة) أى لبا اعتبار الوزن (فلو أدى ثلاثة أمعا من الذرة) أى ونحوها من الرز والعدس (تبلغ قيمتهما منوين من الحنطة جاز) لكن لا مطلقا بل (اذا أراد ان يجعل الذرة بدلا عن الحنطة) أما اذا أراد ان يجعل الحنطة بدلا عن الذرة) بان يعطى اقل من منوى الحنطة يبلغ قيمته من الذرة ما يبلغ قيمة نصف صاع من الحنطة (فلا يجوز والاولى ان يراعى فى الدقيق والسويق القدر والقيمة) أى احتسابا على ما صرح به صاحب الهداية (وهو) اى ومعناه (ان يؤدى من دقيق البر نصف صاع تبلغ قيمته نصف صاع من بر) وعن ابى يوسف اداء نصف صاع من دقيق أولى من البر (ويجوز اداء القيمة فى الكل دراهم او دنانير او فلولسا او عروضا أو ماشاء) اى من الامتعة (والدقيق أولى من البر) وفيه ما تقدم وعن أبى بكر الاعمش تفضيل الحنطة (والدراهم أولى من الدقيق والبر) ففى الكافى ان اداء القيمة أفضل وعليه الفتوى لانه أدفع لحاجة الفقير (وقيل المنصوص اولى) لانه ابعد من الخلاف وهو المستحب وطريق الاكمل (الثالث ان لا يعطى الفقير اقل من نصف صاع من بر) كما هو الاصح فيما انصوا عليه من صدقة الفطر (فلو تصدق به) اى بالاقل منه (على فقيرين أو اكثر) بالاولى (لميجز الا ان يكون الواجب اقل منه) اى من نصف صاع من بر فانه يجوز ان يدفع لفقير واحد فهو استثناء من الحكم السابق لامن الفرع اللاحق (ولو اعطاه) اى

الفقر الواحد (اكثر منه) اى من نصف الصاع (فهو) اى الزائد منه (تطوع له) اى لا يجب  
من صدقة الواجبة عليه (الرابع احلية مثل المصروف اليه لاصدقة) اى المذكورة وغيرها  
(وهو ان لا يكون غنيا) اى شريفا (وهو من له ما تادروهم) او عشرون مثقال ذهب او نصاب آخر  
من النصب (فاضلاع من سكنه) اى الذى يحتاج الى سكنه هو او من يكون فى مؤتمه (وكسرة  
وآثاته) اى متاع يسه من فرش وادارة من ثياب وغيره (وفرمه) اى المحتاج لركوبه (وسادته)  
اى الذى لا يستغنى عنه (ولا يشترط فيه تحويل الحول ولا الثمن) اى امكانه لذلك زمانه (بخلاف  
الزكاة) حيث يشترط فيه حولان الحول لامكان التحويل باعتبار اختلاف الفصول (ويجوز اطعام  
ابن السبيل) وكذا اعطائه والمراد به المسافر (المنقطع عن ماله) ويستوى فيه منقطع الفزاة  
والجبايح وغيرهم فى جواز اعطائهم ولو اختلف الحكم فى كثرة النواب بالنسبة الى بعضهم  
لاختلاف حالهم (ولا يملوك) اى ولا يملكون غنى يرجع ماله اليه فى ما له لان العبد وما فيه  
لمولاه (ولا طفله) اى الولد الصغير للغنى بخلاف ولده الكبير اذا كان فقيرا (ولا هاشيا ولا يملوكه  
ولا مولاه) اى محتوكة وقبل يجوز دفعه اليهم فى زمانها وبه اخذ الطحاوى (ولا حريما  
ولو مستأثرا) اى ممن دخل دار الاسلام بأمن (ويجوز لاهل الذمة) على خلاف فى بعض  
الكفار ان كانوا ذمة (وان لا يكون) اى لا اتخذ (أهل المكفر) اى ابا المصدق او أمه او احدا  
من اجداده وجداته (ولا فرعه) من أبنائه وبناته وأولادهم (ولا زوجته ولا زوجها) وكان  
حقه ان يقول ولا يملوكه (ويجوز للآخ والاخت) وكذا سائر الاقارب ولو من ذى الرحم المحرم  
الذين يجب عليهم نفقتهم كالعم والعمة والخال والخالة (ولو أطم) اى أحدهما (على ظن انه اهل)  
للإطعام او الأعتاء بأن أعطى ولده على ظن انه اجنبى أو غنيا على ظن انه فقير (فظهر خلافه  
جاز) على الصحيح (الا فى مملوكه) اى فيما اذا تبين ان الذى أعطاه مملوكه فانه لا يجوز (المجلس  
التأخير عن الجماية) فان سبب الكفارة فعل المحذور فلو قدمها على الجناية لا يجوز كما لو قدم  
كفارة اليمين على الخنث فانه لا يجوز عندنا خلافا للشافعى ومن وافقه (السادس ان يكون الفقير  
ممن يستوفى الطعام) اى ممن يقدر على استيفاء كائنه مشبعين فى الجملة (وهذا) الشرط (فى  
طعام الاباحة خاصة) لاقى الخليل اذ يجوز عليك الصغير بشرطه (فلو كان فيهم) اى فيما بين  
الفقر والمساكين (فطيم) اى صغيرا كل ويشرب الا ان اكله يسير لا يبلغ مبلغ بالغ كبير  
(لا يجوز ولو كان مراهاقا جاز) لان ما قارب النى يعطى حكمه ولانه قد بيا كل ما لا ياكاه بالغ  
(السابع وهو ايضا يختص بطعام الاباحة) وهو ظاهر من قوله (ان يطعمهم فى وقتين) اى  
مختلفين (غدا وعشاء او صورا وعشاء او) بان يطعم فى وقتين متعدين بان يكونا (غدا ومن او  
عشاء من) وكذا يجوزين (والاول اولى) بناء على ان المتبادر من لفظ الاطعام هو الاستغناء التام  
عن الطعام ولقوله عليه الصلاة والسلام أغنهم عن السؤال (وان اقتصر) اى فى اطعامهم  
(على وقت) واحد بان غداهم فقط أو عشاءهم لا غير (لم يجز) اى ولو كانوا كثيرين (الثامن  
ان يكون الطعام) اى الحاضر (مشبعا) يكسر الباء اى قدر ما يمكن اشباعهم (فى الوقتين جميعا)  
اى فى كل منهما بانفرادهما (ولو كان فيهم سبعان) اختلف المشايخ فيه (قبل لا يجوز) واليه  
مال شمس الأئمة الحلوانى وقبل لا يجوز والاقل أصح (والمعتبر هو الشبع) على ما فى الذخيرة

ولو قدم طه اما قنيسلا (لا قدر الطعام فلو قدم اليهم طعاما قنيسلا لا يبلغ قدر الواجب وشبهه وامنه  
 جاز) حتى لو قدم اربعة ارغفة أو ثلاثة بين يدي ستة مساكين وشبهوا اجزاء وان لم يبلغ ذلك  
 صاعا ونصف صاع (ولا يشترط الادام في خبر البر) والمستحب ان يكون مأدوما (واختلف  
 في غيره) اى في غير البر في المصطفى غير البر لا يجوز الادام وفي الهداية لا بد من الادام في خبر الشعير  
 وفي البدائع سواء كان الطعام مأدوما او غير مأدوم حتى لو غداهم وعشاهاهم خبز الادام اجزاء  
 وكذلك لو اطعم خبز الشعير أو سويقا او تمر الان ذلك قديوكل وحده انتهى كلامه (ولو جمع بين  
 طعام التملك والاباحة) حقه ان يقول بين التملك والاباحة اوبين الاعطاء والاطعام (بان  
 غداهم واعطاهم قيمة العشاء) وكذا ان عشاهاهم واعطاهم قيمة الغداء او السحور (او نصف  
 المنصوص) اى ربع صاع من بر أو نصف صاع من تمر (جاز) بلا خلاف (وكذلك ان اعطى كل  
 مسكين نصف صاع من شعير أو تمر ومد من بر جاز) على ما ذكره في الاصل وفي البقالى اذا غداه  
 واعطاهم مدافيه روايان والله اعلم (التاسع النية المقارنة) بكسر الراء أى المتصلة (لفعل التكفير  
 فان لم تقارنه) أى الفعل بان نية دمت عليه أو تأخرت عنه (لم يجز) وهذا آخر الشرط  
 الوجودية (ولا يشترط عدد المساكين) أى فى الاطعام من جهة التملك والاباحة (صورة) اى بل  
 يعتبر عدددهم معنى (فلو دفع طعام ستة مساكين مثالا وهو ثلاثة أصع) مثالا أى وكذا حكمه  
 فى الاقل والاكثر (الى مسكين واحد فى ستة ايام) أى مثالا (كل يوم نصف صاع) من بر أو صاعا  
 من غيره (او غدى مسكينا واحدا وعشاها) اى واحدا كلاهما (ستة ايام اجزاء) اى بلا خلاف  
 عندنا (اما لو دفعه) اى طعام جمع من المساكين (اليه فى يوم واحد) اى الى مسكين واحد (دفعه  
 أو دفعات) اى فى يوم واحد (فلا يجوز الاغن واحد) اى بدلا عن طعام واحد وعن مسكين  
 واحد عند عامة المشايخ وعليه الفتوى وقال بعضهم يجوز ولا رواية فيه عن أئمتنا وأما لو  
 اطعمه طعام اباحة فلا يجوز بلا خلاف

\*(فصل كل صدقة تجب فى الطواف)\* اى بعد اداء ركعته من اربعة اشواط (فهى اسكل شوط  
 نصف صاع) وبترك الثلاثة جميعها يجب دم وكذا بترك شوط من السبع صدقة كما يجب بترك  
 كل اشواط دم (أو فى الرمي فلكل حصاة صدقة) وفى تركه كله دم (أو فى قلم الاظفار) اذا كان  
 اقل من خمس (فد كل ظفر) اى صدقة (أو فى الصد) اى فى نقصانه أو فى صيد الحرم اذا لم يكن  
 تبلغ قيمته هديا (ونبات الحرم فعلى قدر القيمة) أى تجب الصدقة ثم اعلم انه اذا وجب الدم بشئ  
 من اللباس والطيب والحلق والقلم حتما بأن لم يكن عن عذر وكان جنائته كذبا فلا يجوز عنه  
 غيره وان وجب على التجيير بأن صدر عنه شئ منهما معذورا فان اختار الدم اختص بالحرم فلو  
 ذبحه فى غير الحرم لا يجوزته عن الذبح لكن ان تصدق بالحمة ودفع الى ستة مساكين كل مسكين  
 قدر قيمة نصف صاع يجوزته على ما صرح به فى شرح الطحاوى

\*(فصل فى أحكام الصيام فى باب الاحرام)\* أى كفارته (وله شرائط) أى خمسة (الاول  
 النية) أى نية الكفارة فلا يتأدى بدون النية (الثانى تبين النية وهو ان ينوى) أى يقصد  
 الصوم بقلبه (من الليل) أى بعضه من أوله وآخره (فلو نواه منارا) بأن أصبح ولم ينوم من الليل ثم  
 نوى منارا ولو قيل الزوال أو نوى قبل غروب الشمس (لم يجز) أى لا يصح صومه عن الكفارة

بالاجماع وهذا حكم ثابت في جميع الكفارات كالمبني وبراء الصيد والقران والجمع والخلق  
وغيرها (الثالث تعيين النية وهو أن ينوي الصوم عن الكفارة) أي المنصوصة (فلا ينادي  
بطلن النية ولا بنية الخلل ولا بنية واجب آخر) كالنذر وكفارة المبني ونحوهما (الرابع أن ينوي  
الصوم والمضاف اليه بأن يتحول صوم المتعة) أي مثلا (أو جراه الخلق) أي مثلا (أو غيره) أي  
من أنواع الكفارات (ولولم يصفه) بأن اقتصر على نية الصوم من غير أن ينيفه أو أضافه إلى نية  
آخر (لم يجر) أي في جميع الكفارات لقوت شرط التمييز فهذا الشرط متدرج فيما يجب  
بأسد همام كروستقنى عنه (الخامس أن يصوم في غير الأيام المهمة ورمضان) أما كون صومه  
في غير رمضان فالشرط ظاهر لأن صومه يشترط حقه الذي فرضه إلا في بعض الصروف في  
الاقصول العمادية إذا نوى المريض أو المسافر في رمضان عن واجب آخر كان صومه عما نوى  
عند أي حنيفة وهكذا ذكر في الهداية وقال في الكافي عند أبي حنيفة إذا صام المسافر بنية  
واجب آخر يقع عنه وأما المريض فالصحيح أن صومه يقع عن رمضان وأما في الأيام المهمة المسمى عنها  
فيصوم الصوم نعم لكن كونه شرطاً أن لا يقع صومه فيما أحل بحيث لا ينفق الصوم فيها كالأكل  
نذر صوم يوم منها فإنه يجب أن لا يصوم فيها فلو صام صح قال المصنف في الكبير ومن اختار  
الصوم أو وجب عليه الصيام في أي جراه كان صام في أي موضع شاء وأي زمان شاء قال في  
البحر يوم النحر أو غيره قال وهذا مخالف لما قالوا أنه لا يجوز صوم هذه الأيام المنهية مطلقاً قلت  
لا مخالفته ولا منافاة فإن كلامهم محمول على الحرمة مع الصحة ومآل البحر على الصحة مع الحرمة  
وكذا على هذا يحمل ما نقل عن الطحاوي في شرح الآثار ليس لأحد صومها في متعة ولا قران  
ولا احصاء ولا غير ذلك من الكفارات ولا من التطوع وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد  
أبنا انتهى وقوله ولا من التطوع صريح في المادى إذ يصح صوم التطوع فيها بالاختلاف مع  
الحرمة اجماعاً ثم أغرب المصنف في تقريره حيث قال ثبت أنه لا يجوز صوم يوم النحر وأيام  
التشريق عن كفارة الصيد وغيره من كفارات الحج فتقوله في البحر يوم النحر غير مأخوذ قلت  
لا يخفى أنه لا يلزم من عدم الجواز لكونه سراً ما عدم صحته عنه لأنه ليس شرطاً وأما قول الكرماني  
و يصوم سبعة أيام بعد أيام النحر فقال السروجي هو هو وانتى معنى صوابه بعد أيام التشريق  
أقول يمكن دفعه بأنه قد يطلق أيام الحرمة ليلياً بحيث تشمل أيام التشريق كعكسه فإدعاء أن يصوم  
السبعة بعد الأيام المهمة لا يقع في الحرمة ولا دلالة فيه على أن كون الصيام في غيرها من شروط  
الصحة (ولا يشترط في شيء منها) أي من الكفارات (التتابع) أي تتابع الصيام فإن شافه فرق وأن  
شافه تابعه وهو الأفضل بناء على استحباب المارعة إلى الطاعة لكن يجب عندنا التتابع في صوم  
كفارة اليمين لقراءة ابن مسعود رضي الله عنه بعد قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام  
متتابعات خلافاً للشافعي رحمه الله حيث ما اعتبر القراءة الشاذة (ولا الحرم) أي كون صومه فيه  
فيجوز صومه في غيره حيث شاء وإن كان في الحرم أكمل نظراً إلى مضاعفة الحسنه (ولا الأحرار)  
أي ولا يكون صومه في حال مباشرة الأحرار (الأي صوم القران) أي وما يجنبه من المنع  
(الثلاثة) أي الأيام المتقدمة على السبعة من العشرة وكان حقه أن يقول الأي صوم الثلاثة  
للقرآن والمنع وتوضيحه أنه لا يجوز صومها قبل أشهر الحج ولا قبل أحرار الحج والعمرة في حق

القارن ولا قبل احرام العمرة في حق المتمتع (وصيام اللبس والطيب والخلق وقلم الاظفار بقدر  
ثلاثة ثلاثة) أي لكل من الاربعة ثلاثة ايام بتقدير الشرع (وصيام جزاء الصيد على حسب  
الطعام) أي المستفادة من قيمة الصيد (مكان طعام كل مسكين يوم) وهذا في صيد الحل حيث  
يجوز فيه الصوم ولو بلا عذر ومن غير عجز وأما جزاء صيد الحرم وحلبه ونبتة فلا يجوز الصوم  
عنه سواء كان قادرا أو عاجزا معذور أو لا وكذا لا يجوز للمعسر مطلقا وكذا لا يجوز للنارن  
والمتمتع الاعتد العجز عن الهدى ولا بارتكاب محظور ولو بعد ذرا الاقياس سبق من المحظورات  
الاربعة اذا صدرت بعذر وأما ما عداها فلا يجوز فيها الصيام أصلا سواء كان قادرا على  
ما وجب عليه من الدم والصدقة أو كان عاجزا عنه (ومن عجز عن الصوم اكبر) وكذا المرض  
لا يبرح برؤيه (لا يجوز الفدية عن الصوم كما اذا وجبت عليه كفارة الاذى) أي كفارة دفعه  
بان حلق رأسه بعذر القمل ونحوه (فلم يجد الهدى) أي عينه أو غنمه (ولا طعام ستة مساكين)  
مثل ما سبق قبله لكن يشترط عدم القدرة على كاله (ولم يقدر على الصوم) أي لكبر ونحوه  
(وإذا أراد أن يطعم عن صيام ثلاثة أيام ثلاثة مساكين لم يجوز الاستسنة مساكين) أي الاطعامهم  
كالاتعيين الشارع وتخييره بين الاشياء الثلاثة من هدى أو اطعام ستة مساكين بقدر  
علمه أو صيام ثلاثة أيام فلا يجوز معارضة النص بالقياس على الاطعام والصوم في باب الصيد  
ثم الظاهر انه يجب عليه اطعام الثلاثة بحسب القدرة واطعام الثلاثة الاخرى يكون عليه  
متأخرا الى حالة الاستطاعة (وكذا المتمتع) وفي معناه القارن (اذا لم يجد الهدى ولم يقدر على  
الصوم) أي على صوم الثلاثة في وقته أو كان قادرا وقد فاته أو لم يقدر على الصوم مطلقا (لم يجوز  
أن يطعم عن الصيام) أي مكانه على ما في البحر الزاخر لان الشارع أوجب الهدى عليه عند  
القدرة والصوم المعين عند العجز فلا يجوز العدول عنهما الى غيرهما أصلا

\* (فصل في اعلم ان الكفارات) أي ما يجب من الجزاء في الاحرام (كلها) أي جميعها (على أربعة  
أنواع) ووجه الحصر لانه (اما ان يجب الدم عينيا) أي معينا حتميا (أو الصدقة عينيا) أي من غير  
تخيير ولا ترتيب (أو على الترتيب) أي أو يجب أحدهما على وفق الترتيب بين الشئتين المذكورين  
(الدم) أي عند القدرة (والصوم عند العجز عنه) أي عن الدم (أو على التخيير) أي أو وجب جميع  
غيرهما وهو الصوم على التخيير الوارد عن الشرع (بين الدم والصوم والصدقة) كان حقه ان  
يقول بين الصوم والصدقة والدم موافقة على ترتيب الآية المشعرة بوجوب الاهون فالاهون  
رحمة على الامة ثم هذه قواعد كلية ويتفرع عليها مسائل جزئية فاذا عرفت هذه الاصول فابن  
عليها القروع من النقول (فحيث وجب الدم عينيا لا يجوز عنه) أي بدله (غيره من الصدقة والصوم  
والقيمة) أي لقيمة الهدى ولا قيمة الصدقة وانما يسقط الدم بالاراقة في الحرم (وحيث وجبت  
الصدقة عينيا يجوز عنها الدم) أي بالاولى لانه الاعلى الا انه يشترط ان يتصدق بالهضم على شرائط  
الاطعام بان يعطى كل مسكين قيمة نصف صاع لا أقل ولا أكثر ولا يسقط عنه بالاراقة كما يسقط  
الدم بل ان هلك يجب ضمانه ويجوز ذبحه خارج الحرم (والقيمة) أي ويجوز عن الصدقة  
المفروضة من نصف صاع برأ وصاع غيره قيمتها (ولا يجوز عنها) أي بدل الصدقة (الصوم) أي وان  
كان عاجزا عن أداء عين الصدقة وقيمتها (وحيث وجب أحد الشئتين على الترتيب الدم او الصوم)

يجوز فيه ما أنواع الاعراب الثلاثة (لا يجوز عنه الصدقة) أي بدلا عن الدم ولا عن الصوم  
 (والتيمة) أي ولا قيمة الدم (وجبت رجب) أي أحد الاشياء الثلاثة (هي التخيير بين الثلاثة  
 يجوز عنه بدلا) أي عن الدم (الصدقة) أي المنسوبة (والتيمة) أي وقيمة الدم على وجه الاطعام  
 وكان حقه ان يقول والصوم أو يجوز له فيه الصوم أيضا لما قال في الكبير فإذا فعل أحدها  
 خرج عن العهدة ولا شيء عليه غيره ولو أدى الاشياء الثلاثة كلها عن كفارة واحدة لا يقع  
 الا واحد وهو ما كان أعلى قيمة ولو ترك الكل بعاقب على ترك واحد منها وهو ما كان أدنى  
 قيمة لان الفرض بسقط بالادنى وحكما يجوز اداء القيمة بدلا عن غيرها فهو الافضل عند المتأخرين  
 وعليه الفتوى كما قاله في التبعة

(فصل ٥ ولا يجوز للمكسر) أي مكسر الجناية في ذبح الهدى (ان يأكل شيئا من الدماء) أي  
 الواجبة عليه للجزاء (الادم القران والتمتع والتطوع) استثناء منقطع لان دم القران والتمتع  
 وان كان مما يجب عليه الا انه دم شكر ودم التطوع مما لا يجب عليه فالأمر في لكن دم القران والتمتع  
 والتطوع له ان يأكل شيئا منه بل يستحب له ان يأكل بعضه كما في الاضحية (ولا يجوز اداء اجرة  
 الجزاء منه) أي من لحم الهدى وغيره (فان اعطى) للجزء رأسا منه (غرم قيمته) أي ضمنها بصدقتها  
 (في غير الهدايا الثلاثة) من دم القران والتمتع والتطوع لكن هذا اذا لم يشترط اداء الاجرة  
 منه واعطى متبرعا واخذه الجزاء بنفسه من غيره مقابله اجرة (ولو شرط الاجرة من نفسه لم يجر في  
 الكل) أي في جميع الدماء الواجبة للجزاء وغيرها (وكذا لا يجوز له ان يأكل من صدقته) وهي  
 اعم من ان تكون دما او غيره فان اكل منها شيئا غرم قيمته (ولو أعطى الفقير الدم أو الصدقة ثم  
 اراد الفقير) أي هو بيمينته (ان يطعمه منه) أي المتصدق من تصدقه (او يطعم غيره من لم يحل له  
 الصدقة) أي مطلقا كالفقير او لم يحل له تلك الصدقة من اصل المتصدق وقرعه وعملوكه (فان  
 اطعمه) أي كلامهم (عليك) ببيع او هبة (بجاز) أي اطعامه اياهم او اكلامهم (وان اطعمه) أي  
 كلامهم (اباحة) بطريق الاباحة (لم يجر) لانه يكون رجوعا للمتصدق الى صدقته أو كل  
 الغير المستحق على سبيل حرمة

(فصل في جناية المملوك) • قنا او غيره من مدبر او مكاتب او مأذون او وام ولد كل ما يسهله  
 المملوك المحرم) أي يبيع او هبة من انواع المخطورات سواء كان اسرا منه باذن سيده ام لا فقيه  
 تفصيل (فان كان) فعليه المخطور (مما يجوز فيه الصوم) أي في تكفيره اصالة او بدلا (يجب عليه  
 في الحال) أي قبل العتق وجوبا متراخيا في الاداء فيجوز له الصيام قبل العتق وبعده (وان كان)  
 أي فعليه المخطور (مما لا يجوز) أي الصوم (فيه) أي في تكفيره (بل الدم عينا او الصدقة عينا) أي  
 محققا من غير تخيير ولا ترتيب (فهو له ذلك) أي فيجب عليه أن يقبله (اذا عتق) في المياكل لاني  
 الحال له علق جزائه بالمال وهو لا يملكه في الحال (ولا يسدل) أي كل من الدم والصدقة عينا  
 (بالصوم وان أدى ذلك) الجزء المالى (في حال الرق لا يجوز) قيل لانه لا ملك له وفيه ان هذا  
 يصلح أن يكون عليه لاني الوجوب لاني الجواز ولذا اختلف في جواز التبرع عنه كما يفهم بقوله  
 (وان تبرع عنه مولا أو غيره لم يجر) على ما في البدائع وغيره (وقيل يجوز) اذ جواز الكرماني  
 ما اذا تبرع عنه مولى أو غيره ونقل عن الطحاوى انه لا يجوز ان تنس لكن بقي ما اذا استدان

في ذمته لاسيما وهو مأذون في معاملته أو زمان مكاتبته لم أر من تعرض له مع انه أولى بالجواز من  
التبرع عنه اذ لم يعرف في الشرع جواز التبرع المالي عن أحد في حياته بعد ما استقر وجوبه  
في ذمته (امادم الاحصار فيجوز اذا بعث عنه مولا) أي هديا ليحل به كما سيأتي في محله واعل  
وجهه ان منفعة احلاله ترجع الى مالكه

\* (فصل في جنابة القارن ومن بعثناه) \* كالمتع الذي ساق الهدى وغيره كما سيأتي بيانه (كل شيء)  
أي من المحظورات (يقوله القارن) أي الحقيقي أو الحكمي (بمافيه جزاء واحد على المفرد)  
أي بالحج أو العمرة (فعلى القارن جزا آن) أي احدهما الاحرام حجه والاخر لاحرام عمرته  
أو جزا آن لاحرام حجه أو عمرته وهذه قاعدة كلية من قواعد مذهبنا ينبنى عليها فروع جزئية  
(الافى مسائل) استثناءها الاثمة الحنفية على خلاف في بعضها كما سنبينها (الاولى منها اذا جاوز  
الميقات بغير احرام ثم قرن) أي أحرم بعمره أو حجه بعد المجاوزة من غير المعاودة (فعليه دم واحد)  
لان محظوره هذا قبل نالسه باحرامهما مع انه لا يجب على من وصل الميقات الا أن يحرم باحدهما  
وليس من شرط القارن ان يحرم بهما من الميقات بل الواجب عليه عند ارادة مجاوزة الميقات  
ان يحرم بهما أو باحدهما بتخير فيهما ولو نذر بهما فلا وجه لقول زفرانه عليه دمان واما لو جاوز  
الميقات فأحرم بجمع ثم دخل الحرم فأحرم بعمره يلزمه دمان بالاتفاق واعل هذا وهو مراد  
المصنف بقوله (الا أن احرم بالحج من الحل وبالعمره من الحرم) أي في سنة واحدة (أو بهما من  
الحرم) أي بعد مجاوزة عن الميقات الاتفاقي (فعليه دمان) أي لمجاوزه الميقاتين بالنسبة الى  
النسكين ولهذا لو أحرم من الميقات بعمره أو حجه ثم أحرم بعد تجاوزه بحجة أو عمره لا يجب عليه  
شيء اصل لعدم محذور (الثانية لو قطع شجر الحرم فعليه جزاء واحد) وفيه انه لا مدخل له في  
الاحرام مطاقا حتى يستتفى مما يجب على القارن جزا آن فيما على المفرد جزاء واحد (الثالثة  
لو نذر حجة أو عمره ماشيا بقرن وركب) أي في زمان لا يجوز له ان يركب (فعليه دم واحد) لان أو  
التنويعية لا تنفي بمعنى الجمعية فضلا عن الجمعية (الرابعة لو طاف للزيارة جنبا أو على غير وضوء)  
كان الاخصر والاظهر أن يقول أو محدثا واعل المراد بالوضوء الطهارة الحقيقية أو الحكمية  
عند جواز التيمم بالشروط الشرعية (أو للعمرة كذلك) أي طاف لها جنبا أو محدثا (فعليه  
جزاء واحد) اذ لا فرق بينه وبين المفرد فان جنابة طواف الزيارة مختصة بالحج سواء يكون مفردا  
أو قارنا وسواء خرج من احرامه بالحل أو لا و جنابة طواف العمرة خاصة بالمفرد للعمرة كما يدل  
عليه أو التنويعية بخلاف ما اذا طاف القارن لعمرته جنبا أو محدثا ولو للزيارة كذلك فانه لاشك  
من تعدد الجزاء وهذا معنى قوله (وان طاف لهما كذلك فعليه جزا آن) اي سواء كان مفردا  
بكل منهما أو قارنا بهما (الخامسة لو أقاض قبل الامام من عرفة) اي من غير عذر ولم يتحقق  
الغروب (فعليه دم واحد) لانه من واجبات الحج خاصة ليس له تعلقي باحرام العمرة (السادسة  
لو ترك الوقوف بعرفة) اي بغير عذر (فعليه دم واحد) لاسم (السابعة لو حلق قبل الذبح فعليه  
دم واحد) مع ما فيه من الخلاف في وجوب الترتيب والعلامة ما تقدمت (الثامنة لو أخر الحلق عن  
أيام النحر فعليه دم واحد) السابق (التاسعة لو أخر الذبح عنها فعليه دم واحد) العاشرة لو ترك (الرى)  
أي كله أو بعضه مما يجب عليه دم أو صدقة (فعليه دم واحد) أو جزاء واحد (الحادية عشر لو ترك

(أحد الحسين) أي سعى العمرة والحج (عليه دم واحد) لقصان بجه أو حرمة (الثانية عشر) لو  
 ترك طواف الصدر) بقتصر أي طواف الوداع (عليه دم واحد) لأنه متعلق بالحاج الآتافي  
 دون المعتمر مطلقاً واعلم أنه قال في الكبير يمكن أن يدخل الرابع وما بعده في اختلاف المشايخ  
 في الثامن إذا جئني بعد الوقوف ويمكن أن لا يدخل في الاختلاف بل يبقى على الاتفاق لما عمل  
 به منهم بأن هذه الأفعال لا تتعلق إياها بالعمرة بخلاف الصيد ونحوه وانتهى وهذا هو الظاهر الذي  
 لا يتصور خلافه كما لا يخفى ثم قال أما الرابع والخامس فظاهر وأما السادس أي الذي جئني في  
 الصغير هو السابع فعلى تخريج شيخ الإسلام لا يكون جناية على أحرام الحج وعى تخريج غيره  
 يكون جناية على الأحرامين قلت لا يظهر وجوده تعدد جنايته باعتسار الحلق قبل الذبح إذا وقع بعد  
 الصبح وأما إذا حلق قبل الصبح فلا شك أنه جناية في حقها ما فعله دمان ولا يتصور خلاف حينئذ  
 فله على محل التفرع يجب باختلاف الوقتين وأما قول المصنف في الكبير ويمكن أن تكون جنايته على  
 أحدهما أيضاً خطأ طاهر إذا لم يصح كون جنايته حينئذ على العمرة نقطة دون الحج ثم قال وأما  
 اختلاف المشايخ فيما إذا جئني بعد الوقوف فقال شيخ الإسلام خواهر زاده ومن تبعه كصاحب  
 الهاية والكفائية وقوام الدين الاتفاقى وغيرهم أنه يلزم جراه واحد ونسب ذلك صاحب الهاية  
 إلى علماءنا حيث قال قال علماءنا وماذا قتل القارن صيدا بعد الوقوف قبل الحلق لزمه قيمة واحدة  
 وذكر في الكافي اتفاق علماءنا على ذلك قلت لعل كلامه محمول على ما قبل الحلق بعد أرواه  
 وزمان جوازه وكلام غيره على ما قبله حين يحرم عليه - حقه - بالاختلاف ولا يبعد أن يحمل هذه  
 المسئلة على صيد الحرم كإشعاره إليه قوله لزمه قيمة واحدة فليسبق من أن من قتل صيد الحرم  
 فعليه قيمة محرما كان القاتل أو حلالاً فإن قوله محرما متناول لما يكون محرماً بالتركيب أو  
 بأحدهما وبهذا يندفع جميع ما أورده علماء الإمام على شيخ الإسلام على ما ذكره المصنف  
 وقال واعترض شارح السكرت على صاحب الهاية فقال وهذا بعيد فإن القارن إذا جامع بعد  
 الوقوف تجب عليه بذلة الحج وشاة للعمرة وبعد الحلق قبل الطواف شأنان انتهت كلامه لكن  
 لا يتم مراعاة كلام الهاية صدر في مقام التفرع بين المسئلتين فإنه حمل قوله بعد الحلق على  
 زمانه الذي يصح له حاقه لأنه إذا جامع بعد الوقوف ثم حلق قبل الصبح ثم طاف في وقته فلا شك  
 أنه يجب عليه بذلة الحج وشاة للعمرة فوافق تحقيق ما قرزاه وتحقق ما حرزناه هذا وأما صرله  
 أن الهام فقال إنما هو بمعنى ما في الهاية قول شيخ الإسلام ومن تبعه وأكثر عبارات الأصحاب  
 مطلقة وهي الظاهرة والقرع المتقول يدل على ما قلنا قلت لأمنا فإيه بين المطلق والقييد والقرع  
 المتقول بعد تقييد المطلق بالوجه المقتول هو المقبول قال المصنف ثم شيخ الإسلام قبل لزوم الدم  
 الواحد بغير الجماع وقال في الجماع بعد الوقوف شأنان قلت يحمل هذا على جنايته قبل الحلق  
 قبل وقت صحته ويؤثر قوله بعد الوقوف بأن يقال بعد زمان الوقوف وهو طلوع الصبح وبهذا  
 يلتمس الكلام ويتم النظام ثم وجه تخصيص الجماع بالشاتير لعظيمة الجناية لتوقف جوازه على  
 طواف الزيارة وحاصله أنه يجب عليه شاة واحدة للجماع قبل الحلق فاندفع به إذا ما اعترض عليه  
 ابن الهمام بقوله فلا يصلح من أن يكون أحرام العمرة بعد الوقوف يوجب الجناية عليهم شيئاً  
 أولاً فإن أوجب لهم شمول الوجوب والافتحور لعدم اتهمه لمخالفة قلت التحقيق هو الفرق

في مقام التدقيق بان يقال احرام العمرة بعد الوقوف يوجب الحناية عليهم كما قبله الى آن جواز  
 حلقة ونحوه من الاحرامين فاذا جنى قبل الحلق بغير الجماع لزمه دم واحد وهو ارتكاب  
 المحذور قبل التحلل واما اذا كان جماعا فانه يجب دم لمائة دم وآخرا لان تحلله هذا هو الوقوع  
 بجملتي أو محظور آخر لم يؤثر للجماع بالاجماع في نفي وجبه من احرام الحج بالنسبة الى الركن والا  
 فيلزم أن يصح وقوعه من غير ثبوت شرطه وبه لا يرتفع استبعاد صاحب العناية لقول شيخ  
 الاسلام حيث قال في وجه البعدان احرام العمرة بعد الفراغ من افعالها لم يبق الا في حق  
 التحلل خاصة فكان قبل الوقوف وبعدة سواء انتهى ولا ينبغي ان الامر لو كان سواء لما حكموا  
 على القارن بتعدد الدم اذا جنى جنائيا من المحظورات المتعلقة بنقص الاحرام وبعد فراغه  
 من افعال العمرة جميعها الا الحلق هذا وقد أجاب شيخ الاسلام ومن تبعه من الشراح الكرام  
 عن اعتراضهم على الجماع بأنه ليس كغيره من المحظورات لانه اغلظها حتى يفسد الحج بخلاف  
 غيره فلا يقاس عليه انتهى كلامهم وما قدمناه تبين محمل مرادهم والله ولي التوفيق قال  
 المصنف رحمه الله (وما ذكرناه من لزوم الجزاءين على القارن) أي الجامع بين احرام العمرة  
 والحج بنية واحدة أو بنيتين (هو حكم كل من جمع بين الاحرامين) أي سواء يكون على وجه  
 السنة (كالمتمتع الذي ساق الهدى أو لم يسقه ولكن لم يحل من العمرة حتى احرم بالحج) أي وان  
 خالف الافضل أو يكون على وجه الاساءة بأن يكون القارن من أهل مكة ومن في معناهم (وكذا  
 كل من جمع بين الحجتين أو العمرتين) أي بنية واحدة أو بنيتين أو بادخال احدهما على الاخرى  
 ولم يرفض الثانية منهما (وعلى هذا الواحرم بمائة حجة أو عمرة ثم جنى قبل رفضه افعليه مائة حجة أو  
 وسياق بيان الرفض وما يتعلق به في محله

\* (فصل في جنابة المكره والمكروه) \* بكسر الراء في الاول وفتحها في الثاني وقدم المكره لان  
 جنابته أعظم لتعلق الاثم به بخلاف المكروه وان كانا في الجزاء سواء (اذا أكره محرر محرما على  
 قتل صيد) سواء يكون من صيد الحرم أو من غيره (فعلى كل واحد منهما جزاء) اما في حق المباشر  
 نظاهروا ما في حق الآخر فلان هذه الكفارة تجب على المحرم بالدلالة ~~في~~ كذا هنا بالافرق  
 في الحالة وقوله (كامل) أي لا ناقص بان ينصف الجزاء بينهما كما يقتضيه القياس العقلي (وان  
 أكره حلالا محرما) أي على قتل صيد (فالجزاء على المحرم) أي فقط للنسبة الفعل اليه حقيقة  
 (ولا شيء على الحلال) أي سوى الاستغفار (ولو في صيد الحرم) لان الحلال ولو لم يحل له صيد  
 الحرم الا ان اكرهه فعل مجازي فلا يرتب عليه الا الاثم الاخرى ولا الجزاء الديني ثم هذا  
 في الاستحسان والافق القياس لاشئ عليهم اما الأمر فلانه حلال واما المأمور فلانه صار إلى  
 المكروه بالاجزاء التام فيعدم منه الفعل على وجه النظام كما في ~~اكره~~ قتل أحد من أهل  
 الاسلام (وان أكره محرر حلالا على صيد) فقيه تفصيل (ان كان في صيد الحرم فعلى المحرم  
 جزاء كامل) أي لكامل جنابته بمجمله على مباشرته (وعلى الحلال نصقه) لصدوره عنه بغير  
 اختياره وكان القياس أن لا يجب عليه شيء الا أنهم أوجبوا بعض الكفارة لما ظهر عنه صدور  
 هذه الحرم (وان كان) أي اكره المحرم للحلال (في صيد الحلال فالجزاء على المحرم) لما تقدم من ان  
 اكرهه من حيث الاثم والجنابة فوق مرتبة كل من الاشارة والدلالة (وان كانا) أي المكره



(والطواف) أي جميعهما (بعد الاحرام في الحج) يستوى فيه كما قال (الترمذي) أي ولو نذرا  
 (والنفل) أي ابتداء فانه يجب اتمامه بعد احرامه أداء أو قضاء بعد انفساده اجزاء لقوله تعالى  
 وأتوا الحج والعمرة لله فالشافعي خالف أصله هنا من أن الشرع في النفل غير ملزم لا غلظه  
 ودليلنا نص هذه الآية وحدها ودلالة آية ولا يسلطوا أعمالكم عموما مع أن الآية السابقة  
 تنكفي في باب المتابعة (وفي العمرة) أي والاحصار فيها هو المنع (عن الطواف) أي بعد الاحرام  
 (بها أو بهما لا غير) اذ ليس فيها ركن الا الطواف بخلاف الحج فان معظم أركانه الوقوف (فان  
 قدر) أي الحرم بالحج سواء كان قارنا أو مفردا (على الطواف أو الوقوف فليس بمحصر) في ظاهر  
 الرواية لانه ان منع عن الطواف فقط وقف ويؤخر الطواف ويبقى محرما في حق النساء وان منع  
 عن الوقوف فنظ يكون في معنى فائت الحج فيتحال بعد فوات الوقوف عن احرامه بافعال العمرة  
 ولادم عليه ولا عمرة في القضاء قيل وفي هذه المسئلة خلاف بين الامام وأبي يوسف حيث قال  
 سألت عن الحرم يحصر في الحرم فقال لم يمكن محصر اقلت ألم يحصر النبي صلى الله عليه وسلم  
 وأصحابه بالحديبية وهي من الحرم فقال نعم لكن كانت حينئذ دار الحرب وأما الآن فهي دار  
 الاسلام والمنع فيه عن جميع افعال الحج ما در فلا يتحقق الاحصار وقال أبو يوسف أما عندى  
 فالاحصار بالحرم يتحقق اذا غلب العدو على مكة حتى حال بينه وبين البيت يعنى أو بينه وبين  
 الوقوف بعرفة وأقول ولا يعلم من غير العدو أيضا بأن حبسه حاكم عنهم أو أما ما ذكره  
 الطرابلسي من انه اذا دخل مكة وأحصر لا يكون محصر أي شرعا فعمول على ما ذكر في الاصل  
 مطلقا بخلاف ما ذكر محمد في الذواد مرفصا لا بقوله وان كان يمكنه الوقوف والطواف لم يكن  
 محصر أو الا فهو محصر وقد قالوا الصحيح ان هذا التنصيل المذكور وقول الكل على ما ذكر  
 الجصاص وغيره وصححه القدوري وصاحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم قال ابن الهمام  
 والذي يظهر من تعديل منع الاحصار في الحرم تخصيصه بالعدو وأما ان أحصر فيه بغيره فالظاهر  
 تحققه على قول الكل وهذا غاية التحقيق والله على التوفيق (ويتحقق) أي الاحصار عندنا بكل  
 حابس يحبسه (أي مانع يمنع) وهو (أي الحابس) على وجوه) أي وجوهه اثناعشر وجها (الاول  
 العدو والمسلم أو الكافر) أي هما سواء في هذا المنع ولولم يكن كل واحد منهما مسلطا خلاقا للشافعي  
 فان الاحصار عنده مختص بالكافر لان قضية الحديبية كانت بسبب نزول الآية لكن العبرة بعموم  
 اللفظ ومعناه المستفاد من اللغة لا بخصوص السبب كما قرئ في محله (ولو أحصر العدو طريقا)  
 أي الى مكة أو عرفة (ووجود) أي المحصر (طريقا آخر) ينظر فيه (ان أضرب به سلوكها) لطوله  
 أو صعوبة طريقه ضررا معتبرا (فهو محصر) أي شرعا (والا فلا) أي وان لم يتضرر به فلا يكون  
 محصر في الشريعة وان كان محصر في اللغة (الثاني السبع) بفتح سين وضم موحدة وجوز  
 سكونها وفتحها والمراد به السبع الصائل من الاسد والنمر والقهد وفي معناه الكلب العقور  
 اذا كان عاجزا عن دفعه (الثالث الحيس) أي في السجن ونحوه من منع السلطان ولو بهيمة بعد  
 ما تلبس باحرامه (الرابع الكسر) أي حدوث كسر العظم (والهرج) أي المانع عن الذهاب  
 (الخامس المرض الذي يزيد بالذهاب) أي بنا على غلبة الظن أو باخبار طبيب حاذق متدين  
 (السادس موت المحرم أو الزوج للمرأة) أي في الطريق وزاد في نسخة ان كان على مسيرة سفر من

مكة ولا بد من هذا الفقه على القول الاصح وهذا حكم فاعلم ما بعد وجود مجلس وقوله  
 في مدة سفر وكذا قبله كما قال (وعدمه ما ابتداء) أي في الحضر كما يمينه بقوله (فلو أكرمت) أي  
 بفرض أو نقل (وإيس لها محرم ولا زوج فهي محصورة) شرعا إذا كان بينها وبين مكة مسافة سفر  
 (السابع دلال الفقه فان سرت فحقته) وكذا ان ضاعت أو نبت أو نفدت (ان قدر على المشي  
 فليس بمحصر والافحص) على ما في التجنيس لكن هذه الشريطة ليست في محلها بل موضعها  
 الوجه الثامن وهو هلاك الراحلة فذلك الفقه احصاه على الاطلاق الا اذا كان قريباً من  
 عرفه أو مكة بحيث لا يحتاج في تلك المسافة الى وجود الفقه وأما هلاك الراحلة فلا شك انه  
 يحتاج الى قيد ما تقدم وكذا الى قوله (وان قدر عليه) أي على المشي (الحال) أي في الوقت  
 الحاضر (الا انه يخاف العجز) أي بناء على غلة الطن كما صرح به أبو يوسف على ما في البدائع  
 (في بعض الطريق) أي باعتبار الوقت المستقبل (بإزالة التحلل) كما ذكر ابن جماعة عن محمد وأما  
 اعتباره ربه على المشي فاجتلاف ما قبل تبس الاحرام حيث جعل الراحلة شرط الوجوب  
 ولو كان قادراً على المشي لان في الاول حر جاطا طاهر اجتلاف ما من القرب المسافة غالباً ولا تراحمه  
 بأمره المألوم له شرعاً (الثامن هلاك الراحلة) ولا تلازم بينه وبين ما قبله ولذا غاير المصنف  
 بينهما بطفه ثم ان كانت الفقه نائمة كافية لراحلة أخرى توجد هناك فلا حصر وكذا  
 اذا كانت الراحلة موجودة والفقه مفقودة وهو قادر على المشي وعاجز بدون الفقه وينص  
 بهما واتفاق قيمتهما لايعد محصراً (السابع العجز عن المشي) أي ابتداء من اول احرام  
 وله قدرة على الفقه دون الراحلة فانه محصر حينئذ (العاشر الضلالة عن الطريق) أي  
 طريق مكة أو عرفه (وقبل ليس هذا محصر لانه ان وجد من يبعث الهدى على يديه فذلك  
 الرجل يهديه الى الطريق وان لم يجده فلا يمكنه التحلل) ففي بسوط شمس الاثمة السرخسي  
 ان من ضل الطريق عندنا محصراً لانه ان وجد من يبعث بالهدى على يده فذلك الرجل يهديه  
 الى الطريق ولا حاجة الى التحلل وان لم يجده من يبعث الهدى على يديه فانه لا يتحلل للعجز عن  
 تباع الهدى محله قال في القح فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى قال وهذا اذا ضل في  
 الحبل وان ضل في الحرم فعلى قول من أثبت الاحصار في الحرم اذا لم يجد أحداً من الناس له  
 ان يذبح عنه ان كان معه هدى وبجل انتهى وأما ما ذكره في شرح الجامع الصغير لقاضي خان  
 والذي ضل الطريق لا يكون محصراً بالاجماع لانه ان لم يجد من يبعث الهدى على يديه لا يمكنه  
 التحلل وان وجد لا يكون ضالاً فقيه بحيث لان من لم يجد من يبعث الهدى على يديه فلا شك أن  
 يكون محصراً الا انه لا يمكنه التحلل فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى فإزاله إن يرجع  
 الى بلده ويتوقف تحله على بعث هديه من مكانه وأيضاً عجزه بتحقيق ضلاله الطريق بعد  
 محصر انهم ان وجد بعده من يده زال احصاره وإذا جزم السرخسي بقوله محصر انهم استثنى  
 وبهذا تبين انه لا مذهب في لقوله وقيل لان مضمونه متفق عليه فكان حقه ان يقول العاشر  
 ضلالة الطريق الا اذا وجد من يدل عليه هذا وفي الغاية ان النزال من عدد الشهور وثبوت  
 الهلال وليس محصراً بل هو فاق التحلل (الحادي عشر منع الزوج زوجته في الحج البقل) بخلاف  
 الفرض كحجة الاسلام أو الواجب كالنذر ثم في معنى احرام الحج النزل باحرامها بالعمرة (ان

أحرمت بغير ذنبه) بخلاف ما إذا أذن لها ابتداء فانه ليس له منعها التهاؤ (والمولى مملوك) أى  
وكذا منع المالك مملوكه ولو فى الجملة كالمدبر والمستولدة (عبدا كان أو أمة) ان أحرما بغير اذن  
سنة لهما (فلما جرمتم) أى المرأة (بنقل بغير اذن الزوج وإله المحرم فنعها زوجها فهى محصورة)  
لنعلق حقه به (وان لم يكن لها زوج فان كان لها محرم) أى وهو مسافر معها (فليست بمحصرة  
والا) أى وان لم يكن لها محرم أيضا (فمحصورة) أى شرعا اذا لا يجوز لها السفر بدون محرم أو زوج  
الا اذا كانت المسافة دون مدة السفر (وان أحرمت باذنه وإله المحرم) أى كما تقدم (لا تكون  
محصرة) أى فى الجملة (وان منعها الزوج) أى ولو على تقدير منعه إياها مع انه لا يجوز له منعها  
بعد اذنه إياها لان الزوج أسقط حقه باذنه (ولا يجوز له أن يحللها) أى يفك أحرما بها بحظور  
حكماءها (بعد الاذن وان لم يكن لها محرم) أى وقد أحرمت باذن زوجها (وخرج الزوج معها)  
أى ثم امتنع من الذهاب بها (فكذلك) أى لا تكون محصورة (وان لم يخرج) أى الزوج معها  
ابتداء (فهى محصورة) لان خروجها حينئذ عصية وكان القياس أن يكون امتناعه فى حكم  
موتة أو حبسه فتصير محصورة وهذا كله فى نسك النفل (وان أحرمت بحجة الاسلام وإله المحرم)  
أى يذهب معها (ومنعها الزوج) أى سواء كان أحرما بها باذنه أم لا (لا تكون محصورة) اذ ليس  
للزوج منعها عن القرينة بعد تحقق الاستطاعة (وان لم يكن لها محرم فان خرج الزوج معها  
فليست بمحصرة) وهذا واضح (وان لم يخرج) أى الزوج معها (فهى محصورة) فان الزوج لا يجبر  
على الخروج ولا يجوز ان يأذن لها زوجها بالخروج (كألو أحرمت بحجة الاسلام ولا زوج ولا  
محرم ولا يجوز لها الخروج بنفسها) أى فى صورتين اذا كانت المسافة بعيدة (ولو أحرمت  
بالفرض) أى بلا اذن زوجها (قبل أشهر الحج) أى فينظر (ان كان اهل بلدها يخرجون قبل  
الأشهر) أى عادة فى حصول وصولهم الى مكة (فليس للزوج منعها والا فلا منعها) أى الى حين  
دخول أشهر الحج عليها أو وقت خروج أهل بلدها اذا كان تقدمها فى أزمدة كثيرة لقوله (وان  
أحرمت قبل خروجهم) ففيه تفصيل (ان كان بأيام يسيرة) أى بأن لم يصل الى حد الكثرة المقابل  
للقلة (لا يمنعها) بل يتحصل المضرة اليسيرة لحصول القوائد الكثيرة (والا فلا ذلك) أى لثلاثة ضمر  
هناك وينبغى ان يكون تفصيل أحرماها قبل الأشهر كذلك لعدم الفرق بينهما (وان أحرمت  
فى أشهر الحج فليس له ان يحللها) أى ولو كان خروج اهل بلدها متأخرا عن أحرماها لانها عملت  
بما هو أفضل فى حقها (وأما المولى اذا أحرم فنعها المولى فهو محصور سواء أحرم باذنه أولا) هذا  
مخالف لفهوم ما ذكره فى الكبير حيث قال ولو أحرم العبد والأمة بغير اذن المولى فهو محصور  
(الا انه يكره له المنع بعد الاذن) أى اذا لم يحدث له ضرورة والا فلا كراهة اذ يجب لا يكون الا نافلة  
والضرورات تنبج المحظورات (ولو أذن) أى المالك (لأتمه المتروجة فليس لزوجها منعها ولا  
تحليلها) ولعل المحمول على ما اذا لم يوسى لها مكانا ولا يتوجه نفقة لإجلها (الثانى عشر العدة) أى  
عدة الطلاق اذا سبق حكم موت الزوج (فلما أهل بحجة الاسلام أو غيرها) أى فبالاولى  
(فطائفة أزواجهما فوجب عليهما العدة صارت محصورة وان كان لها محرم) وذلك لانها ممنوعة من  
الخروج عن بيتها ويجب عليها ان يكون فى محل طلاقها أصبتها فواقع فى بعض النسخ من زيادة  
قيد اذا كانت على مسيرة سفر من مكة ليس فى موقعه فانها وان كانت بمكة وطائفتها أزواجهما بعد

احرامها ليس لها ان تخرج الى عرفة الا ان اتصل بالافعال العشرة متى ما شاءت ان تتصل بهم بعد  
 فتمت فرت الوقوف بها (وكل من عرض له) أى من الرجال والنساء (أحده هذه الوجوه) أى  
 الحائض المانعة من اتمام احرام الطبة (بعد الاحرام) أى تحققه بالنية والتلبية (قبل الوقوف  
 بعرفة فهو محصر) أى لغة وشرا (ولو وقف بعرفة) أى في زمان الوقفة (ثم عرض له مانع لا يكون  
 محصرا) أى شرعا ولو كان محصرا لغة وعرفا (فسبق محرماتى حق كل شئ) أى من المحظورات  
 ان كان المانع في يوم عرفة أو ليلة المزدلفة أو بعد فجر يوم النحر بقيد ينه بشو له (ان لم يخلق) أى  
 بعد دخول وقت صلاته (وان خلق) أى حينئذ (فهو محرم في حق النساء لا غير) أى من الطيب  
 وغيره (الى ان يطوف للزيارة) أى لاجل طوافها الذي هو ركن (فان منع) أى عن بقية افعال  
 حجه بعد وقوفه (حتى مضت ايام النحر فعليه أربعة دماء) أى حجة (لترك الوقوف بمزدلفة) وقبه  
 ان تركه بعد لا يوجب الدم نعم لو قدر المنع بعد اتمام مكانه للوقوف به فعليه دم (والرى) وقبه أيضا  
 انه من الواجبات التي يسقط الدم بتركها لانه ذر لا سيما وهو ممنوع في آخر ايام التشريق فانه يجب  
 عليه ان يقضى ما فات من الرى سواء وقع المنع بعد خروجه من منى أو بعده وان منع من الرى  
 وهو بها فلا دم عليه لقوله بالعدر (وتأخير الطواف) أى عن ايام النحر (وتأخير الحلق) أى  
 عن ايامه أيضا على مقتضى قول أبي حنيفة وقد عرفت القاعدة الكلية ان ترك الواجب بعد  
 لا يوجب الدم وأغرب في الكبير بقوله فان منع حتى مضى أيام النحر والتشريق ثم خلى سبيله  
 سقط عنه الوقوف بمزدلفة ورمى الجمرات وعليه دم لترك الوقوف بمزدلفة ودم لترك الرى الى آخر  
 ما قال فانه مناقضة في عبارته ومعارضة فانه اذا سقط عنه الوقوف والرى فكيف يجب عليه دم  
 لاجلهما (ودم خامس لو حلق في الحل) أى بناء على القول بكونه واجبا ان يقع في الحرم وقبه  
 ما تقدم ثم اعلم انه اختلف هل له ان يخلق في الحل في الحال أو يترك الحلق الى ما بعد طواف  
 الزيارة قيل ليس له ان يحلق في غير الحرم لان تأخيره عن الزمان أهون منه في غير المكان وقيل  
 له ذلك اذ ربما لو أخره لخلق في الحرم بمسألة الا حصار فيحتاج الى الحلق في الحلق في وقت الزمان  
 والمكان والى الاقل أشار في الاصل والى الثاني وهو الجواز أشار في الجامع الصغير والله سبحانه  
 أعلم (وسادس لو كان فارنا أو مقمعا ذوات الترتيب) أى عند من يقول به وقد عرفت انه يسقط  
 دمه بالعدر اتفاقا (وليه ان يطوف للزيارة) أى ولو الى آخر عمره لكونه ركنا ولانه لا يخرج عن  
 الاحرام في حق النساء بدونه (والصدر) أى ان خلى وهو حجة ان كان آفاقا والافلا (وتمتق  
 الاحصار) أى بمنعه عن الطواف والوقوف (في الحرم) أى جميعه المشغل على بلد مكة ومسجده  
 (كافي الحل) أى كذا اذا أحصر عنهما في أرض الحل وهو ما عدا أرض الحرم سواء دخل  
 في الميقات أم لا (ومن أقصد حجه بالجماع اذا أحصره وكالذى لم يشده) أى في وجوب اتيان  
 باقى الواجبات واجتناب ما من المحظورات (وعليه دم فيسار) أى دم جناية موجبة للفساد  
 (ودم المحصر) أى لخلاصه عنه بالتحال (والقضاء) أى عليه قضاء تلك الحجة من قابل

• (فصل في بعث الهدى) • أى طريق ارساله لاجل احلاله (اذا أحصر الحرم بحجة أو عمرة)  
 وكذا اذا كان محرما بها على ما شاع في بيانه (وأراد التحلل) أى الخروج من احرامه بخلاف  
 من أراد الاستمرار على حاله منتظرا زوال احصاره (يجب عليه ان يبعث الهدى) لقوله تعالى

وأقروا الحج والعمرة لله فان أحصرتم فما استيسر من الهدى (وهو) أى الهدى (شاة وما فوقها) أى فى الكمية بأن يزيد على واحدة ماشاء أو فى القيمة بأن يذبح بقرة أو بقر ناقة (وتجوز البدنة) أى من الابل والبقر (عن سبعة) أى سبعة أشخاص (أو يبعث عن الهدى ليشترى به) أى المبعوث أو غيره بغيره (الهدى) أى ما يصح أن يكون هديا وفيه إيمان إلى الله لا يجوز أداء الصدقة بتلك القيمة (وأيام أحد ذلك) أى باشتراء الهدى وهو مستردك بما فهم مما سبق (فيذبح عنه) أى وحده نيابة عنه (فى الحرم) خلافا للشافعى حيث يجوز ذبحه حيث أحصر ولو فى الحل كما قرر فى محله (ويجب أن يواعد يوم ما معلوما) أى وقتا معيننا (يذبح فيه حتى يعلم وقت إحلاله) أى زمان خروجه من أحرامه وهذا فى أحرامه للحج على ما عند الامام من أنه يجوز ذبح هديه ولو قبل يوم النحر وإن كان ذبحه فيه أفضل إجماعا وأما عنددهما حيث لا يجوز ذبحه قبل يوم النحر فلا حاجة إلى المواعدة لأنهما عينا يوم النحر وقتاله نعم يمكن حمله على إطلاقه عند الكل باعتبار ما بعد أيام النحر فإنه لا بد من تعيين وقته وفى أيامه فيحتاج إلى تعيين زمانه وقد علم بذلك أنه لا يتوقف ذبحه فى العمرة فى الاتفاق فيحتاج إلى المواعدة فيها بالاختلاف (ثم أنه) أى المحصر (لا يحل بيع الهدى) أى بمجرد (ولا بوضوله إلى الحرم حتى يذبح فى الحرم) أى عنه وإليه فيه (ولو ذبح فى غير الحرم لم يتحل به من الأحرام) أى بل هو محرم على حاله كغيره فلا يحاق رأسه ولا يفعل شئ مما من محظورات أحرامه حتى يكون اليوم الذى واعدوه ويعلم تحقق ذبح هديه فيه وهذا مشكل جدا حيث لم يعتبر وأغلبه ظننه وصرحوا بأنه لو ظن أن الهدى قد ذبح يوم المواعدة ففعل من محظورات الأحرام شيئا ثم تبين عدم الذبح فيه كان عليه موجب الجناية حتى لو ادعى يجب عليه الفدية وكذا لو ظن أنه ذبح فى الحرم وقد ذبح فى الحل فكانه لم يذبح ولم يحل من أحرامه وعليه أن يبعث بأخر حتى يذبح فى الحرم أما لو واعد ذبحه يوما فذبح قبله جاز استحسنانا بالاتفاق كذا ذكره والظاهر أنه يجوز أيضا فى القياس فتأمل لم يكشف عنك وجه الالتباس (وإذا ذبح فى الحرم) أى فى وقته المعتبرة أو قبله (حل) أى من أحرامه غل له جميع محظوراتها (ولو كان المحصر قارنا) أى بعمرة وجمعة (يبعث به يدين) أى بخروجه من الأحرارين والافضل أن يكونا معينين معينين (ولو لم يبين أيهما للحج وأيها للعمرة لم يضره) لأنه لا يشترط تعيين النية (ولو بعث) أى القارن (بهدى واحدة لتحلل من الحج) أى من أحرامه (ويبقى فى أحرام العمرة) أى محرما فى حكمها (لم يتحلل من واحد منهما) أى لعدم تصور انفكاك أحدهما فنيته دلالة على أنه إن أراد بذلك الهدى أن يتحلل من العمرة فقط مع بعده هذه الإرادة شرعا وعادة فليس له اللهم إلا إذا كان محصرا من الطواف دون الوقوف فإنه يتصور ذلك منه لكن صرحوا بأن القارن إذا وقف بعرفة قبل أن يأتى بأكثر طواف العمرة ارتفعت عمرته وبطل قرانه وسقط عنه دمه (ولو بعث) أى القارن (عن هدين فلم يوجد بذلك القدر) أى الثمن (عكة الهدى واحدة فيذبح) أى ذلك الهدى وحده (لم يتحلل عن الأحرار) أى جميعهما (ولا عن أحدهما) أى لما تقدم بيانهما وقد ذكر الحسن فى منسكه هذه المسئلة بعينها (ولو أحصر مفرد وبعث بهدين يحل بذبح أولهما ما يكون الثانى تطوعا) بخلاف القارن والفرق ظاهر بينهما (ولو أحرم) أى شخص (بشئ واحد) أى بشئ غير معين

(لا ينوي حجة ولا عمرة) أي بقصد مدين (ثم احصر محل يهدي واحد وعليه عمر) أي  
استحسانا وحجة وعمرة قياما على ما ذكره بقوله (ولو عيه) أي احرم ينوي حجة وعليه  
واحصر محل يهدي واحد وعليه حجة وعمرة) وكذلك ان لم يحصر ووصل بكفة أو عرفة فعليه  
حجة وعمرة وعليه ما على القارن في جميع احكامه (وان احرم بشئين فليس عليه ما باحصر به  
هدبير وعليه حجة وعمرة فان) أي استحسانا وحجة وعمرة قضاء لقوت حجته وعمرة قضاء لعمرته وهذا  
يشاء على حسن الظن به ومحل الحسن به حيث صرف احرامه - ما المذهب ان الى القارن دون  
الجنين او العمرتين لكرهه الجمع بينهما او لما فيه من نقص - بل ايضا ينه بقوله (وان جمع بين  
الجنين او العمرتين فاحصر) أي فيمطر (فان كان قبل السير الى مكة يلزمه هديان) أي عند أبي  
حنيفة خلافا لابي يوسف (او بعده) أي بعد - يره الى مكة (فهدي واحد) أي يلزمه او فعليه  
وهذا بالاتفاق وعند محمد هدي واحد في الوجهين سارا ولم يسرأ مالوا احصر وسار فوصل الى مكة  
لم يسق محصر ا على قول الامام فان لم يقدر على الاعمال صبر حتى يشوته الحج فيحمل بافعال العمرة  
كذا في الصحيح وقال يجب ان يكون هذا في الاحصار بالعدو قال المصنف في الكبير ولا يفتي انه  
انما يأتي على رواية منع الاحصار بالحرم من تلقا وهو خلاف الصحيح كما مر انتهى ويعني به ان  
الصحيح هو التقصير بل المذكور فيما سبق مما يشهد انه ان قدر على الطواف دون الوقوف فأتى  
بافعال العمرة او لا ثم ينظر فان فاته الوقوف فتحل عن احرام الحج بافعال العمرة فيقول ابن  
الهيثم نقلا عن الامام فان لم يقدر على الاعمال يحول على اعمال الحج كالا يفتي وتقدم ان  
الجهور على تسوية الاحصار بالعدو وغيره كما اختاروه في تفسير الآية المختصة بالعدو وفي  
قضية العمرة اذ العمرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب مع ان القول بعدم اعتبار الاحصار  
اد اوقع من المسلم اعم من أن يكون ظاهرا محجبه أو عادلا باسحقه اقمه بوجوب جرمه عظمه في بقاء  
احرامه وقد قال تعالى ليس عليكم في الدين من حرج مله أي بكم ابراهيم وهي الملة الخفيفة  
السمعة لا يجمع المسامحة الحسنية في عوم البلوى ولو كان وقوعه نادرا في القضاء (ولو طاف  
القارن وسعى لحجته وعمرته) أي بأن طاف طواف البر - مرة وسعى لها ثم طاف طواف التلبية  
وسعى لحجته (ثم احصر قبل الوقوف بعرفة) أي عن الوقوف والطواف جميعا (فانه يبعث يهدي  
واحد) أي ويحمل به كما في نسخة (ويقتضى حجة وعمرة لحجته ولا عمرة عليه لعمرة) أي لانه أتى  
بكاله في اول قصيته ولم يبق منها الا حلول وقت حلقه وصحته (ولا يحمل طواف وسعى لحجته لان  
ذلك) أي سعيه بعد طواف ندومه (انما يجب) أي وقوعه (بعد الفوات) أي بعد فوت حجه فبطل  
يقوته لان الاصل في السعي ان يتبع عد طواف الزيارة قبل الوقوف وانما يجوز تقديمه عند من  
الفوات لدفع المضرة الناشئة عن كثرة المزاخرة (ولو احصر عبدا) أي مملوك (ان احرم بغير اذن  
المولى فالولى يبعث الهدى ندبا) أي ان شاء فخلص عبده من الاحرام الذي يكون محلا له في  
الاستخدام وانما قال ندبا لان احرامه اذ لم يكن عن اذنه فيجوز له تحلله فيه ميدان احلاله يبعث  
هدية أو فصل فتأمل (ولو باده) أي ولو كان احرامه بأمره (فقتل يبعثه حتما) أي وجوبا كما  
شرح به في خزانة الاكليل انه يجب على المولى بعت الهدى ووجه ما ذكره القياضي في شرح  
مختصر الطحاوي ان على المولى أن يذبح عنه هديا في الحرم فيحمل لان هذا الدم واجب للبيعة ابلى

بها العبد باذن المولى فصار بمنزلة التنتة (وقيل ندبا) كان الاولى ان يقول قيل يجب بعته على  
المولى وقيل لا بل يجب على العبد ما في فتاوى فاضيلان لو أصرم باذن المولى ثم أحصر لا يجب دم  
الاحصرار على المولى ويجب على العبد بعد العتق ولما في البدائع نقلا عن القدورى في شرحه  
مختصر الكرخي ولو أصر العبد بعد ما أصرم باذن المولى لا يلزم المولى انفاذهدى لانه لو لزمه  
للزومه لحق العبد ولا يجب للعبد على مولاه حتى فان أعتقه وجب عليه ان يبعث بهدى لانه اذا  
أعتق صار ممن له عليه حق فصار كالحرة اذا أعتق غيره فأحصر فانه يجب على المحجوج عنه ان  
يبعث الهدى وكذا ذكر الكرماني مثل القدورى وفي البحر الزاخر ولو أمر المولى عبده ان  
يبيع عنه فأحصر لم يلزم المولى انفاذهدى فان أعتقه لزم المولى ان يبعث بهدى قال المصنف في  
الكبير فجعل المسئلة في الآمر وجعلها صاحب البدائع وغيره في الاذن قلت وعلى تقدير فرق  
بينهما فاذا كان الامر غير موجب للبعث فما لاولى ان لا يكون الاذن باعشاء على بعث المولى كما  
لا يخفى فتحرر من نقول الاكثر ان عدم الوجوب هو الاعتبار بل ويتعين ان يحتمل اطلاق نقل  
الاكمل على ما ذكره فيما اذا أعتق عبده في مقام المفصل وأما تعديل القاضى وهو الباجى  
المالكي فظاهره انه مبنى على قاعدة المالكية في ان المأول يصير مالكا بملك المالك فيكون  
أدائه عنه كذلك وأما القول بكونه ندبا لم أر من صرح به فيكون في عهدة ناقلة (ولو أعتقه) أى  
المولى (بعد الاذن) أى اذنه بالانحرام (يجب على المولى بعث الهدى) كما سبق من المنقول  
ولو لم يظهر براءة المعقول فان المقيس عليه الذى ذكره بقوله كالحرة نظير العبد من كل  
وجه والقياس مع الفارق ليس من النوع المقبول (ولو أصرم مبي أو مجنون) أى فتحلل كل  
منهما (فلا شئ عليه) أى لادم ولا قضاء عليهم اقياسا على ما اذا فعلا شأما من المخطورات أو تركا  
عملان الواجبات (ثم انه انما يجب على المحصر بعث الهدى اذا أراد التحلل به) أى بسبب ذبح  
هديه (اما اذا صبر) عن تحمّل مشقة احرامه (حتى يرتفع المانع) أى البعثة على حصره  
وجسه (فيتحلل بافعال الحج) أى حقيقة أو حكما باعمال فائت الحج اذا كان محرما بالحج  
(أو والعمره فلا يجب عليه الهدى) أى اذا كان محرما بما كما سبق اليه الاشارة (واذ بعث) أى  
لمحصر (الهدى) أو قيمته الى مكة (فليس عليه) أى وجوبا (ان يقيم مكانه) أى المحصور فيه  
(حتى يذبح بل له ان يرجع الى أهله أو حيث شاء) أى وله ان يصبر في مكانه لكن في صورتين  
يكون محرما الى وقت تحقق ذبحه (وان عجز المحصر عن الهدى بأن لم يجده) أى عنه أصلا  
(أو لا يجد عنه) أى ولا يكون عنده عنه (أو من يبعث يديه بقى محرما حتى يجده فيتحلل به أو  
يذهب الى مكة فيحلل بافعال العمره كالفائت) اما ان استمر لا يقدر على وصول مكة ولا الى  
الهدى بقى محرما أبدا لا يحل بالصوم ولا بالصدقة وليس يدل عن هدى المحصر عند أبي خنيفة  
ومحمد وهذا هو المذهب المعروف وهو ظاهر قول أبي يوسف وبني عليه قوله (ولا يجزئ عن  
الهدى بدل للصوم ولا صدقة) وروى عن أبي يوسف في المحصر انه ان لم يجد هديا قوم الهدى  
طعاما فيه صدق به على كل مسكين نصف صاع وأن لم يكن عنده طعام صام لكل نصف صاع يوما  
فيتحلل به قال في الامالى وهذا أحب الى يعنى لان فيه مخلصا عما فيه الحرج العظيم قال في الكبير  
قلنا قياس يخالف النص في غير المقيس فلا يقبل قلت لانص في المسئلة عن الشارع لامن الكتاب

ولامن السنة والمقبس عليه. وجود في الشريعة وهو كفارة صيد الحرم بطريق التخيير وكفارة  
الحلق بعدد على الترتيب فيقبل وكيف لا يقبل وهو اجتمع ادب بعض المجتهدين المطلعين على قواعد  
أصول الدين كابي يوسف وقد تبعه الشافعي أيضا مع جلالاته في المرتبة في الشافعي والحققة عند الشافعي  
يصوم عشرة أيام وهذا قول أبي يوسف آخرا أقول وله لها ما فاسا على من لم يجزئ الهدي ممن كان  
قارنا ومقتضا كما نزل به القرآن أيضا والحاصل ان هذا وجه ما قيل يصوم عشرة أيام ثم يتحل  
وقياس كفارة الحلق بعدد وجه ما قيل يصوم ثلاثة أيام وكفارة صيد الحرم وجه ما قيل يصوم  
بأزاه كل نصف صاع يوما لكل وجه وطريقة وجه غير خارجة عن قواعد الشريعة فكأن  
متأدبا في حق الأئمة ولا تنقص الملوكة بالصعلوك في غمة السلوك (ولا يفيد اشتراط الإحلال عند  
الإحرام شيئا) أي لامن سقوط الدم ولا من حصول التحال بدونه والمعنى ان المحصر لم يتحل الا  
بالذبح في الحرم سواء اشتراط عند إحرامه الإحلال بغير ذبح عند الإحصار أم لا وهذا المسطور  
المذهب في كتب المذهب وذكر في الإيضاح قال أبو حنيفة الشرط ينفي سقوط الدم ولا يفيد  
التحل ونقل الكرماني والسروبي عن محمد انه ان كان قد اشتراط الإحلال عند الإحرام اذا  
حصرا جازله التحلل بغير هدي (تنبيه) أي لعاقلة النية (المرأة اذا أحرمت بمحج نقل ولو باذن  
الزوج أو المملوك ولو باذن المولى فخلاهما فاعلمه الهدي) أي لانها ما صار بمنزلة محصرين  
(ولكن لا يوقف تحللها على ذبح الهدي) أي كما يوقف تحلل المحصر على ذبحه (بل يحل  
في الحال) أي المرأة والمملوك (اذا فله أدنى شيء من المحظورات) قص نظرا بأمر الزوج  
أو المولى) اعلم ان الذي يتحل بغير الهدي فكل محصر منع عن المضي في موجب الاحرام شرعا  
لحق العبد كالمرأة والعبد المنوعين بحق الزوج والمولى فان أحرمت المرأة أو الأمة أو العبد  
بغير اذن الزوج والمولى فلهما ان يحللاهما في الحال من غير ذبح الهدي للتحلل وعلى المرأة ان  
تبعث الهدي أو ثمنه الى الحرم ليدفع عنه هدي الكفارة وعليها حجة وعمره ان كان إحرامها  
بشجة وعمره ان كان بعمره بخلاف ما لو مات زوجها أو محرمة في الطريق فانها لا تتحل الا بالهدي  
وأهل الفرق بين المستثنين ان احصا الثانية حقيقي واحصا الاولى حكمي ثم على العبد  
هدي الاحصار بعد العتق وحجة وعمره كما سبق من تفصيل الاحرام ولو أحرم العبد باذن المولى  
كره له تحليله ولو حل له حل وعند أبي يوسف وزفر انه ليس للمولى اذا أذن لعبد في الحج ان يحلله  
وهذا هو الظاهر وان كان الصحيح جواب ظاهر الرواية كما في البدائع ولو أحرم العبد أو الأمة  
باذن المولى ثم باعها ما نفذ البيع وجاز للمشتري ان يحلله ما بلا كراهة وليس له الرد بالعيب عند  
أئمتنا الثلاثة وعند زفر ليس له ذلك وله الرد بالعيب وعلى هذا الخلاف اذا أحرمت المرأة بمحج  
نقل ثم تزوجت فلزوج ان يحلله ما عندنا خلافا لفرقة كذا ذكره الفاضل الخلاف في شرح  
الطحاوي وذكر القدوري الخلاف بين أبي يوسف وزفر قلت وهذا هو المعتبر (أما اذا أحرمت  
المرأة بشجة الاسلام) أي بغير اذن زوجها (ولا يحرم لها) بجملة حاله وكذا قوله (ومنعهما زوجها)  
أي لعدم وجود محرم لهما على مقتضى مذهبنا (أو مات زوجها أو محرمة في الطريق) أو في مكانها  
(وهي محرمة) أي بأي إحرام كان (ولو بمحج تطوع) أي مع انها عليها ح فرض (فانما التحلل الا  
بذبح الهدي في الحرم) أي لانها في حكم المحصر (وان - لهما زوجها) أي بشيء من محظورات

الاحرام (لا التحال) الا بالهدى في حج القرص) أى في حج يكون عليها فرض بخلاف ما اذا أحرمت  
بنفل ولو بالاذن وليس عليها حجة الاسلام فان له ان يحللها من ساعته ولا يتأخر تحليله اياها الى  
ذبح الهدى وعليها الهدى وجهة وعجرة فتأمل في المقام لينظر لك حقيقة المرام ثم اعلم ان المسئلة  
خلافية ففي الكبير لو أحرمت بحجة الاسلام بغير اذنه ولم تجد محرماً ذكراً في الاصل ان الزوج أن  
يحللها بغير هدى وذكر الكرخي انه لا يحللها الا بالهدى وكذا في المبسوط في الفرض لا يتحلل الا  
بالهدى وعن محمد أحرمت باذن الزوج قبل أشهر الحج فله ان يحللها وان أحرمت في أشهر الحج  
فليس له أن يحللها وان كان في بلاد بعيدة فيخرجون منها قبل أشهر الحج فأحرمت في وقت خروج  
أهل بلده لم يكن له ان يحللها وان أحرمت قبل ذلك بقدر متفاوت كان له ان يحللها الا ان يكون  
احرامها قبل ذلك بأيام يسيرة كذا في الحاوى الا ان حق العبارة أن يقول في صدر الجلة  
فان أذن الزوج اياها بحجة الاسلام مطلقاً فأحرمت قبل أشهر الحج الى آخره فانه اذا أذن لها ان  
تخرج قبلها فليس له تحليلها اعلى ما لا يخفى ثم الاذن قبل الاحرام ظاهر وأما بعده فمفصل أيضاً  
بقوله أصبت أو أحسنت أو رضيت فعليك أو أجرت أو أذنت لك في المسير الى مكة ونحو ذلك ولا  
يكفي مجرد رؤية احرامها والسكوت عنها

• (فصل في التحال) • أى في آداب (واذا علم) أى المحصر (انه) أى الشأن (قد ذبح هديه) أى  
الذى به شبه (بالحرم) أى في أرض الحرم (وأراد أن يتحلل) أى يخرج من احرامه لعدم لزومه  
عليه (بفعل أدنى ما يحظره من الاحرام) أى يمنعه من بقائه والاولى أن يقال أدنى ما يحرم  
بالاحرام من قص شارب أو قلم ظفر أو غلب عضو (ولا يجب عليه الحلق) أى ولا التقصير خلفاً  
عنه (وان فعله ففسد) أى مستحسن وطريق يحتمل انه مندوب أو سنة أو مباح كما سيأتي بيانه  
(ولا يخرج من الاحرام بمجرد الذبح) أى ولو في الحرم (حتى يتحلل بفعل) أى من محظورات  
الاحرام ولو بغير حلق فان الحلق ليس بشرط عندهما على ما في البحر الزاخر وعند أبي يوسف عليه  
الحلق وان لم يفعل فلا شيء عليه وهذا يقتضى انه مسنون لا واجب فلا خلاف كذا في  
الطرابسى وقال الخبازى وهذا يدل على ان الحلق مندوب اليه للمحصر وليس بواجب ولا  
مسنون عنده وأن المراد من قوله عليه استحساناً لا غير لان ترك الواجب بوجوب الدم وترك  
السنة بوجوب الاساءة ولم يذكر واحداً من الامرين فعلى هذه الرواية لا يتحقق الخلاف في المسئلة  
بخلاف ما روى في النوادر عن أبي يوسف انه واجب عليه لا يسعه تركه فان تركه فعليه دم وفى  
مختصر الطحاوى ان لا يوجب يوسف ثلاث روايات في رواية يجب وفى رواية يستحب وفى رواية لا شيء  
عليه انتهى وفى شرح الآثار للطحاوى تكلم الناس في المحصر اذا فحر هديه هل يحلق رأسه أم لا  
فقال قوم ليس عليه ان يحلق ومن قال بذلك أبو يوسف وقال آخرون يحلق ويجب ذلك عليه انتهى والقصر  
هل ولا شيء عليه ومن قال ذلك أبو يوسف وقال آخرون يحلق ويجب ذلك عليه انتهى والقصر  
على حكم الحلق كما لا يخفى ومال الطحاوى الى هذا القول أقول ولعله لانه مسنون من ظاهر  
ما ورد في الاحصار من الآية وما صدر عنه صلى الله عليه وسلم في الحديث من التأكد والمبالغة  
في أمر الحلق من غير الاكتفاء بالتقصير كما يتفصح حكمه في علم الحديث والتفسير وهذا وفى النخبة  
اختبار قوام الدين شارح الهداية وجوب الهدى مطلقاً سواء كان في الحل والحرم ثم اعلم انه  
لا يجوز ذبح المحصر الا في الحرم عندنا وكذا عند مالك فاذا ذبح فقد حل بمجرد الذبح ويتفرع

عليه قوله (ولو ذبح) أي الهدى في أرض الحرم (فصرق) أي بعد ذبحه (لا شيء عليه) لأنه إنما  
يجب عليه الأمانة لا الإعطاء (وان لم يصرق تصدق به) أي تملكاً وأمانة ولو في أرض الحرم  
(ولو ذبح قبل الميعاد يوم) أي مثلاً (جائز) أي مثله به بخلاف ما إذا كان بعده ولو بساعة  
(ولو نزل) أي المحصر (أنه) أي الهدى (ذبح) في أرض الحرم (فظهر خلافه) أي بان لم يذبح  
أو ذبح في الحرم أو بعد الميعاد والحال أنه ارتكب بعض المحظورات بناء على ظن أنه مخرج من  
الأحرام بذلك الذبح (فعليه لما ارتكبه من المحظورات الجزاء) أي من أنواع الكفارات (وان  
أكل من الهدى الوكيل) أي ولو باذن الموكل (ضمن قيمة ما أكل إن كان غنياً) أي مالكاً لثياب  
(ويتصدق بها على الفقراء) أي عن المحصر (ولو ذبح المأمور) أي هدى المحصر (ثم زال  
احصاره) أي احصار الأحرار (خفاء) وكذا إذا لم يجز (لم يضمن) أي المأمور شيئاً  
(فصل في زوال الاحصار إذا زال احصار الحرم بالحج فهو) أي زواله (لا يخلو عن أحد  
الوجوه الخمسة) بوجه المحصر أنه (أما أن يزول) أي الاحصار (قبل بعث الهدى) أي وهو  
ظاهر ولا يتصور تهديمه فهو الوجه الأول (أو بعده) يعني وهو لا يخلو أن يكون كما قال (في وقت  
يقدر على ادراك الحج والهدى) أي معا وهو الوجه الثاني (أو في وقت لا يقدر على ادراكهما  
جميعاً) وهو الوجه الثالث (أو يقدر على ادراك الهدى دون الحج) وهو الرابع (أو بالعكس)  
بأن يقدر على ادراك الحج دون الهدى وهو الخامس (فأدعوت ذلك) ففي الوجه الأول وهو أن  
يزول) أي الاحصار (قبل البعث) أي بعث الهدى (والثاني) أي في وجهه أيضاً (وهو أن يزول  
في وقت يقدر على ادراكهما يلزمه) أي في الوجه (التوجه) أي يجب عليه المضى بالاتفاق  
(ولا يجوز له التحلل) أي حينئذ (ويفعل بهديه ماشاء) أي من بيع أو هبة أو صدقة وغير ذلك  
(وفي بقية الوجوه) أي من الوجوه الخمسة وهي الوجوه الثلاثة (لا يلزمه التوجه) ويجوز له أن  
يحلل بالهدى) أما فيما لا يقدر على ادراكهما جميعاً فلا يلزمه المضى لعدم فائدة ما جازله التحلل  
اتفاقاً وأما فيما يقدر على ادراك الهدى دون الحج فكذلك لا يلزمه المضى اتفاقاً على ما في الروايات  
المشهورة في المذهب إلا ما جاء في رواية ثرانة الأكل حيث قال فلو بعث بالهدى ثم قدر أن يدركه  
قبل ذبحه لم يسهه أن يقيم ويحلل بالهدى إلا إذا لم يقدر على ادراكه فإنه يظهره قد يقبض منه  
أن يسهه راجع إلى الهدى كما توهم المصنف على ما يفهم من كلامه في الكبير ولكن الصواب  
أن مرجعه إلى الحج والاقبلان تناقض بين كلاميه حيث يصير التقدير ثم قدر أن يدركه إلا إذا لم  
يقدر على أن يدركه فأدركه وأدركه (الأي الوجه الأخير) وهو أن يقدر على ادراك الحج دون  
الهدى (الأفضل له التوجه) الصواب أن يقال جازله التحلل ولا يلزمه المضى استحساناً (وفي رواية  
يجب) أي يلزمه المضى ولا يجوز له التحلل قياساً وهو قول زفر ورأيه الحسن عن أبي حنيفة وهو  
الأفضل اتفاقاً ثم قوله (وهو) أي الوجه الأخير (أن يدرك الحج دون الهدى) بيان للمبهم المتقدم  
وقد تقدم ثم هذا الوجه أغما يتصور على مذهب أبي حنيفة لأن دم الاحصار عند لا يتوقف بإمام  
الحكم بل يجوز قبلها فيتصور ادراك الحج دون الهدى وبه قال الشافعي وأحمد في رواية وأما على  
مذهب أبي يوسف ومحمد فلا يتصور وهذا الوجه في المحصر لأن دم الاحصار عندهما يتوقف بإمام  
الحكم فن يدرك الحج يدرك الهدى وأما المحصر بالعمرة فيتمسوري حقه بالاتفاق لعدم توقفه

بأيام النحر من غير خلاف (وان زال احصار القارن لكن لا يدرك الحج فلا الهدي لا يلزمه التوجه) أي إلى مكة لعدم الفائدة بتدراك أحدهما (بل ان شاء حمل بالهدي) أي صبر حتى يحل بذبح الهدي (وان شاء توجه) أي إلى مكة (ليتحلل بأفعال العمرة) ولا شك ان هذا هو الأفضل (وله) أي القارن المحصر (في هذا) أي في ضمن هذا الحكم المذكور من التخيير المسموع (فائدة) أي عظيمة (هي انه لا يلزمه عمرة في القضاء) لكن فيه اشكال حيث ورد هنا اعتراض وسؤال ويبيانه انه اذا كان المحصر قارنا فينبغي أن يجب عليه اتيان العمرة التي وجبت عليه بالشروع في القران حيث قدر عليها وأوجب بانه لا يقدر على أدائها بالتوجه الذي التزمه وهو كونه على ما يترتب عليه الحج اذ بقوات الحج فأتى به ذلك كذا في الخبازي والفتح (وأما المعتمر) أي المحصر (ان زال احصاره قبل بعث الهدي أو بعده في وقت يقدر على ادراكه) أي ادراك الهدي ففي الصورتين (يلزمه التوجه) أي اجاعا (وان لم يقدر على ادراك الهدي) أي بعد بعثه (لم يلزمه التوجه) أي بالاتفاق بين الامام وصاحبيه (ولا يتصور في حقه) أي المعتمر المحصر (عدم ادراك العمرة) لان وقتها جميع العمر من غير تعيين شهر وتعيين يوم بخلاف الحج فانه مختص بزمان مخصوص ثم اعلم انه اذا زال احصاره بعد فوات الحج ولم يبعث الهدي صار حكمه حكم الفائت فقد ذكر عز بن جماعة في منسكه ان عند الحنفية اذا صار الاحرام متوقعا زال الحصر ففاته الحج والحصر دائم تحال بعمره ولا يكون محصر او يجب عليه القضاء ولا يحتاج الى احرام جديد للعمرة عند أبي حنيفة ومحمد بل يؤتيا باحرام الحج وعند أبي يوسف يحتاج الى احرام جديد للعمرة ولولم يتحلى لا يحج في العام القابل بذلك الاحرام وتعبه المصنف في الكبير بان قوله عند أبي يوسف يحتاج الى احرام جديد وهم لان عنده ينقلب احرامه احرام غمرة من غير تجديد كما سبق في بيانه في باب القوات انتهى وسيجيى برهانه ان شاء الله تعالى لكن قول ابن جماعة والحصردائم تحال بعمره ولا يكون محصر اظاهر التناقض ولعل مراده أن حصره عن الوقوف مستمر ولا يكون محصر اعن الطواف فتأمل لئلا تقع في وحل الخلاف

• (فصل) في بعض فروع الاحصار (ان بعث) أي المحصر بحجة أو عمرة (بالهدي ثم زال احصاره وحدث احصار آخر) أي من المحصر الاول والاخر (فان علم) أي المحصر (انه يدرك الهدي) أي حيا (ونوى به احصاره الثاني) أي بعد تصوره ادراكه (جاز وحل به) أي ان صح شروطه (وان لم ينو لم يحجز) أصلا (ولو بعث هديا لجزا مبيده أو قابله بدنة وأوجهها تطوعا ثم أحصر) أي الآخر (ونوى) الاولى فنوى (ان يكون) أي الهدي في الصورتين (لا احصاره جاز وعليه اقامة غيره مقامه) أي لجزا مبيده واجبا تطوعه خلا فالأبي يوسف

• (فصل في قضاء ما أحرم به) اذا حل المحصر أي من احرامه مطلقا (بالذبح) أي بذبح الهدي في الحرم ففي قضاء ما أحرم به تفصيل بينه بقوله (فان كان احرامه) أي الذي حل به منه (الحج) أي فقط (فعليه قضاء حجة وعمرة) فيه انه لا يصح اطلاقه بل يحتاج الى تقييد مفسد على ما ذكر محمد في الاصل عن أبي حنيفة حيث قال فان بقي وقت الحج عند زوال الاحصار وأراد ان يحج في عامه ذلك أحرم ووج وليش عليه نية القضاء ولا عمرة عليه وذكر ابن أبي مليك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وعليه زم ان قصد الاحرام الاول وان تحوات السنة فعليه قضاء حجة وعمرة ولا تستطاعه

تلك الحجة الاية القضاء وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان عليه قضاء حجة وعمره في  
الوجهين جميعا وعليه نية القضاء فيه ما هو قول زفر ثم اعلم الله اذا احصر في حجة الفرض وحل  
منها يلزمه القضاء عند الارعة كما في التلوع عند لنا واحدا في رواية (وان كان) أي المحصر  
(قارنا عليه قضاء حجة وعمرتين ويخير) أي عند ارادة القضاء (ان شاء يقضى بشران) أي بان يجمع  
بين حجة وعمره ثم يأتي بعمره (أو افراد) أي بكل من الثلاثة وهذا اذا لم يقض في سنة الاحصار أو ما  
اذا زال الاحصار بعد الحل بالذبح والوقت يسع تجديد الاحرام والاداء فاعلم عليه عمره  
القران على ما هو في رواية الاصل كذا ذكره ابن الهمام (وان كان) أي المحصر (معترفا له  
عمره لا غير) وقضاه في أي وقت شاء لانه ليس لها وقت معين (وتجبنية القضاء) أي فيما اذا  
كان الاحصار حجة انتافا (اذا قضاه) أي ما أحرم به (بعد تحول السنة في النفل) أي في أسرار  
غير الفرض (اما ان قضاء في عامه ذلك أو كان حجه) أي الذي أحصر به وتحال عنه يذبح هديه  
(حجة الاسلام) أي أول فرضه (فلا يحتاج الى نية القضاء وان تحولت السنة) أي بان ينوي حجة  
الاسلام من قابل قضاء لانه باقية في ذمته ما لم يذبحها ولم يخرج وقتها البصير قضاء لان العمر كما  
وقت ادائها كذا ذكره ابن الهمام وأشار اليه قاضيخان (وكذلك وجوب العمرة مع الحج فيما  
اذا قضى بعد تحويل السنة وان قضاء في عامه لا يجب عليه عمره) وأيضا اعلم ان حجة العمرة مع الحج  
فيما اذا احصر بالحج اذا حل بالذبح أما اذا حل بأداء العمرة فلا عمره عليه في القضاء لانه صار  
كالمات (فاذا زال احصاره) أي المحرم بالحج (بعد التحال) أي بالهدى (وأراد ان يحج من عامه  
ذلك والوقت يسع تجديد الاحرام) أي والاداء (فان أحرم يحج فليس عليه نية القضاء ولا عمره  
عليه وكذا المرأة اذا حله أزوجهما) أي بعدما أحرمت بحجة الناقلة (ثم أدن لها) أي بالاحرام  
(فأحرمت وحجت في عامها ذلك) وكذا اذا تحولت السنة فأحرمت على ما ذكره القاضي في شرح  
مختصر الطحاوي (ولو لم يحل المحصر بالذبح حتى فاته الحج فتحال بالعمال العمرة ولا عمره عليه في  
النساء) يعني أيضا كما في نسخة (ويستوي في وجوب القضاء المحصر بالحج الفرض والنفل  
والمثنون والمنفست والمباح عن العير والحرة والعبد الا انه) أي وجوب القضاء (على العبد) أي  
وس في فناءه (بأنه وجوب اداء القضاء الى ما بعد العتق) واعلم انه اذا أحرم على ظن أن عليه  
الحج ثم ظهر عدمه فاحصر فلا قضاء عليه كما صرح به البرذوي وصاحب كشف الامرار لكن  
ذكر السروجي في الغاية شرح الهداية ان الطان في الحج يلزمه الماضي فيه والقضاء لو أنفسته  
واختلصوا في القضاء لو أحصر ثم تحال فيه لا يلزمه القضاء لانه صح نحر وجهه من الاحرام والاصح  
لزوم القضاء لان الاحرام في الاصل لازم والتحال لدفع الحرج والمنسقة وفيما دون ذلك يتيقن  
صفة الزوم معتبرة

### • (باب الفوات) •

هو بفتح القاء مصدر كافوت على ما في القاموس (فأنت الحج هو الذي أحرم به ثم فاته الوقوف  
بعرفة ولم يدركه شيئا منه) أي من زمن الوقوف ومكانه (ولو ساءة لطيفة) أي لغوية لا عرفية (ولو  
أدرك ساعة من وقته) أي مع مكانه (نهارا) أي بعد زوال عرفة (أو ليلا) أي ليلته المزدلفة الى  
طلوع فجرها (فقد تم حجه) لقوله عليه الصلاة والسلام: «أداء عرفة أو ليلة النحر»

أدرك الحج رواء الطهراني بسند حسن عن ابن عباس فكان الأولى للمصنف أن يقول فقد  
أدركه بحجه لانه لا يتم الإبركته الثاني وهو طواف الزيارة أجماعا إلا أن يحاول ويقول بأن مراده  
بالتمام تصويره واجتماعه وبأن قوله (وأمن الفوات والفساد) عطف تفسير لما قبله ولذا قال  
الشيخ عمر النسفي رحمه الله في تفسيره فقد تم بحجه أي أمن الفوات فانه لم يبق عليه ركن  
إلا الطواف بالبيت وذلك لا يفوت أي لان جميع العمر وقته والافقة يتحقق الفوات بالموت وقد  
يقال لا يفوت به أيضا أذ جوزواته دارك مبدنة هذا وقد وقع في عبارتهم تم بحجه أيضا اقتبعتهم ولذا  
قال ابن الهمام لا شك انه ليس التمام باعتبار عدم بقاء شيء عليه فهو باعتبار أمن الفساد  
والفوات (ثم اذا فاته الوقوف بمذخر) وهو ظاهر أنه لا حرج عليه (أو بغير عذر) أي مع انه آثم  
(سقط عنه أفعال الحج) أي بقيتها (وعليه ان يتحلل بأفعال العمرة صورة) عند أبي حنيفة ومحمد  
كما سيأتي بانه (فيطوف ويسعى ثم يحاق أو يقصر ان كان) أي الفات (مفردا) أي بالحج  
(وعليه قضاء الحج من قابل) أي عام آت (ولا عمرة عليه ولا دم) أي بخلاف المحصر وقال الحسن  
ابن زياد عليه السلام وأشار في شرح الكنتز الى استحباب الدم للفات عندنا (ولا طواف للصدر)  
أي عليه اتفاقا (وان كان) أي الفات (قارنا) أي فينظر (فانه ان كان قد طاف لعمرة قبل  
الفوات فهو كالمفرد) أي لانه باء ركنها خرج من عهدتها (وان لم يطف لها) أي قبل الفوات  
(فانه يطوف أو لا عمرته ويسعى لها ثم يطوف طوافا آخر لفوات الحج ويسعى له ويحلق وقد  
بطل عنه دم القران) أي لانه دم شكر مرتب على توفيق الجمع بين العبارتين (وعليه قضاء حجة  
لا غير) أي لفراغ ذمته من احرام عمرته (وان كان) أي الفات (مقتضا بطل تمتعه) أي لان  
شرطه وجود حجه في سنة عمرته (وسقط عنه دمه) لما سبق وجهه (وان ساقه) أي الهدى (معه  
يفعل به ما شاء) أي ان كان الهدى لفته بخلاف ما اذا كان هديه تطوعا كما لا يخفى (وعليه  
قضاء حجة فقط) أي لفراغه عن عمرته بالسكينة ان لم يسق وفي الجملة ان ساق (ويقطع القارن) أي  
الفات (التلبية اذا أخذ في الطواف الذي يتحلل به) لانه لما فات وقت قطع تلبيته بأول رمي  
الحصاة صار كأن طوافه هذا قام مقام بقية أفعال حجه ولا يقطع عند طواف عمرته لانه في حكم  
اثناء أفعال حجه وكان حقه التقدم الا انه أخر اضرة الفوات ثم اعلم ان أصحابنا اختلفوا فيما  
يتحلل به فثبت الحج انه يلزمه ذلك باحرام الحج أو باحرام العمرة فقال أبو حنيفة ومحمد وباكرام  
الحج وقال أبو يوسف باحرام العمرة وينقلب احرامه عمرة وقال لا ينقلب والمؤدى ليس بأفعال  
العمرة حقيقة بل مثل أفعال العمرة تؤدى باحرام الحجة وهذا معنى قول المصنف صورة فيما سبق  
فتدبر والدليل على صحة ما ذكره قوله (ولو جامع الفات قبل طوافه) أي الذي يتحلل به مع السعي  
بعده (فليس عليه قضاء العمرة التي يتحلل بها) أي اتفاقا فهذا دليل على ان المؤدى ليس بأفعال  
العمرة حقيقة فتقوله (لانها ليست بعمرة) ليس على ظاهره بل معناه ان أفعالها ليست بأفعال  
العمرة حقيقة بل صورة كما ينه بقوله (انما هي مثل أفعالها) ومن الدليل أيضا على صحة قولهما  
ان فأت الحج لو كان من أهل مكة يتحلل بالطواف كما يتحلل أهل الآفاق ولا يلزمه الخروج الى  
الحل ولو انقلب احرامه احرام عمرة وصار معتز الزمة الخروج الى الحل كذا ذكره وفيه بحث  
ظاهر على ما لا يخفى ثم ثمة الخلاف تظهر فيما اذا فاته الحج فأهل بحجة أخرى حل بأفعال العمرة

من الأولى ويرفض الأخرى عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف بمعنى في الأخرى لأنه محرم بالعمرة  
أضاف إليها جهة وعند محمد لا يصح إصرامه بالثاني (ولو لأهل القانت بحجة أخرى قبل الفراغ من  
الأولى فإن كان ينوي به) كان الأخصر والأطهر أن يقال فإن نوى به (قضاء القانت فهي هي) أي  
بعينها وتفسيرها قوله (ولا يلزمه هذا الإللال شيء) أي سوى التي هو فيها فيحصل بالطواف  
والسعي كالولم يلزم به (وبقائه) أي بالثانية (لغو) أي لا اعتبارا لها (وعليه قضاء الأولى لا غير)  
أي لكون الثانية لغوا (وإن نوى به) أي بإللاله (حجة أخرى برفضها) أي الحجة (ويحصل بأفعال  
العمرة) لما تقدم مع ما فيه من الخلاف (وعليه قضاء حجتين وعمرة ودم) أي عند أبي حنيفة  
خلافه لما تقدم عنهما (ولو لأهل) أي القانت بحجة (بعمرة ورفضها) وهذا بالاتفاق لأنه جمع  
بين العمرتين إصرام على قول أبي يوسف وعلاء على قولهما (وعليه قضاؤها والدم والحج) أي  
قضاؤه أيضا بالاتفاق (ومن أهل) بحجتين ثم فاته الوقوف بحال بعمرة واحدة) أي لا يعمرن كما  
هو ظاهر القياس (وعليه ما مر) أي من قضاائها والدم والحج (ولو أن القانت لم يتحل) أي  
بأفعال العمرة (وبقي محرما إلى قابل فخرج بذلك الإصرام لم يصح بوجه ومن أهل بحجة جماعة) أي  
قبل الوقوف كما يدل عليه قوله (ثم فاته الحج) أي الوقوف كما في نسخة (فعليه دم لجماعه ويحل  
بأفعال العمرة ولو صح) أي القانت من قابل (قضاء) أي لحجته (فأنفذه) أي بالجماع (لم يكن عليه  
الاقضاء بحجة واحدة) أي كن أنفذه صومه بالجماع ثم قضاءه وأنفذه فانه لا يجب عليه الا قضاء يوم  
واحد وليس عليه كفارة أخرى لأن افساد يوم القضاء كما لا يخفى (ولو قدم محرم بحجة فطاف للقدوم  
وسعى ثم فاته الحج) أي بقوت الوقوف (فعليه أن يحل بأفعال العمرة) أي من طواف فرضها  
وسعى آخر بعد ذلك (ولا يكفيه طواف التحية الأولى) بالرفع نعت للمضاف (ولا السعي) أي ولا  
يكفيه السعي المتضمن (في التحال) أي في الخروج عن إصرام حجته حتى لو كان قارنا والمسئلة  
بجائها لا يجب قضاء عمرته التي قرنها لانه قد أداها (ولو أن قارنا لم يطف لعمرة ففاته الحج  
وجامع) الأولى أن يقول جماعة وسعى وهو لم يطف بعد لعمرة القرآن ولا لعمرة التي يتحل بها  
(فعليه أن يمضي في العمرتين وعليه دمان للجماع وقضاء عمرة القرآن) أي لانه أنفذهها ولا يجب  
عليه قضاء التي يتحل بها (وقانت الحج لا يكون محصرا) أي لا حقيقة ولا حكما (ولا يحل بيعه  
الهدى) أي بل عليه أن يحل بأفعال العمرة (والعمرة لا تقوت) أي بالاجماع لانها غير موقفة  
(فصل الأسباب الموجبة لقضاء الحج) أربعة (القوات) أي ذوات الوقوف (والاحصار)  
أي عن الوقوف فانه في حكم القوات ولو كان فرق بينهما في كيفية التحال عن إصرامهما  
(والانفاد) أي بالجماع ولو كان يلزمه إتيان بقية أفعال الحج (والرفض) أي رفض إصرام الحج  
بعد إصرامه به سابقا فانه يجب عليه قضاء الثاني بالاتفاق وزاد في الكبير وتحليل الرجل زوجته  
أو أمته أو عبده أي إذا أصرموا بالحج على تنصبل ما سبق ثم قال ويلحق بها دخول مكة بغير إصرام  
أي فانه يجب عليه إصرام أحد التسكين منهما الحج أو العمرة ولعل هذا وجه الإطلاق حيث  
لا يجب عليه تعيين الحج لكن في إطلاق القضاء عليه مسامحة لأن القضاء فرع فوت الاداء فذا  
ولا يشترط لسقوط القضاء إصرامه من حيث أصرم أو لا ولا من الميقات وإنما يجب الإصرام من  
الميقات مطلقا ثم هذه الأسباب الأربعة موجبة لقضاء العمرة إلا القوات لعدم تصورها في حقها

لان جميع العمر وقتها (وحكم قوات الحج عن العمر) أي بعد انقضاءه قبل تحقق ادائه (انه اذا مات من عليه الحج) أي فلا يتخلون أحد الوجوه الثلاثة (ان أوصى بالاحجاج عنه) أي على الوجه الذي يأتي تفصيله (يحج عنه) أي بشرطه (ويسقط به عنه الفرض) أي اجبا (وان لم يوص به) أي مطلقا أو اوصا غير صحيح (انتم) أي تحقق انتم ترك حجة وبقي في ذمته فهو تحت حكم الله ومشيئته باعتبار مغفرته وعقوبته وهذا اذا لم يحج عنه أحد من غير وصيته (وان تبرع عنه الورثة) أي من ماله أو من عندهم فالاجنبى في حكمهم (تجزئه) أي هذه الحجة عما في ذمته (ان شاء الله تعالى) اعلم ان من عليه الحج اذا مات من غير وصية يأثم بلا خلاف أما على القول بالوجوب على الفور فلا اشكال وأما على القول بالوجوب على التراخي فان الوجوب يتضيق عليه آخر العمر في وقت بمقتل الحج وحرم عليه التأخير فيجب عليه ان يفعل ان كان قادرا وان كان عاجزا عن الفعل بنفسه بحزم معتقرا ويمكنه الاداء بماله بالبابه غيره من باب نفسه بالوصية فيجب عليه ان يوصى به فان لم يوص به حتى مات أثم بتقوية الفرض عن وقته مع امكان الاداء في الجملة فيما ثم لكن بسطة عنه في حق أحكام الدنيا حتى لا يلزم الوارث الحج من تركه وان أحب الوارث ان يحج عنه حج قال الامام الاعظم وارجو ان يجزئه ذلك ان شاء الله تبارك وتعالى

### \*(باب الحج عن الغير)\*

اعلم ان الاصل في هذا ان للانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره من الاموات والاحياء حجا أو صلاة أو صوما أو صدقة أو غيرها كتلاوة القرآن وسائر الاذكار فاذا فعل شيئا من هذا وجعل ثوابه لغيره جاز بلا شبهة ويصل اليه عند أهل السنة والجماعة لكن الاستحباب لا يصح عندنا في باب الحج على ما صرح به في التحفة وكذا صرح بعدم الجواز في الوقاية ومجمع البحرين والمختار والمحيط قال الزيلعي وكره الجعل ان وجد في ومراده به ضرب الامام الجدل على الناس للذين يخرجون الى الجهاد لانه يشبه الاجر على الطاعة فحقيقته حرام فيكره ما أشبهه فقد صرح ابن الهمام بأن حقيقة الاجرة على الطاعة حرام فما أشبهها مكره وعلاه العيني بان الجهاد حق الله تعالى فلا يجوز أخذ الاجرة عليه فاذا تمحض أجره كان حراما واذا أشبهها كان مكروها وهو الى الحرام أقرب انتهى وقال مالك والشافعي يجوز ذلك في الصدقة والعبادة المالية وفي الحج ولا يجوز في غيرها من الطاعات كالصلاة والصوم وقراءة القرآن وغيره ولنا ما روى ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان لي أبوان ابرهما حال حياتهما فكيف ابرهما بعد موتهما فقال له عليه الصلاة والسلام ان من البر بعد البر ان تصلي لهما مع صلاتك وان تصوم لهما مع صيامك رواه الدارقطني وعن علي رضي الله تعالى عنه مرفوعا من مر على المقابر وقرأ قل هو الله أحد احدى عشرة مرة ثم وهب أجرها للاموات أعطى من الاجر بعدد الاموات رواه الدارقطني وعن أنس رضي الله عنه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اننا تصدق عن موتانا ونحج عنهم ويدعولهم فهل يصل ذلك اليهم قال نعم انه يصل اليهم ويفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق اذا أهدي اليه رواه أبو حفص الكبير العكبري وعنه عليه الصلاة والسلام انه ضحى بكبشين أملحين أحدهما عن نفسه والاخر عن أمته رواه الشيخان أي جعل ثوابه لأمته وهذا

تعليم منه صلى الله عليه وسلم ان الانسان يتقدم على غيره والاقتداء به هو الاستمسك بالعمدة  
الوثيق وأما قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سقى نفسه معان كثيرة ليس هنا محل بسطها فان  
المستف (اعلم ان كل من وجب عليه الحج) أى حجة الاسلام والقضاء والذروة وهو قادر على  
الاداء بنفسه وحضره الموت أو شافه يتوجب عليه الوصية بالايجاج عنه بعد موته فان قدر عليه  
أولاً (ويجزى عن الاداء بنفسه) أى بعده (يتوجب عليه الاجاج) أى بان يحج عنه فى حال حياته  
أو بعد مماته (ان فرط) أى قصر (فى التأخير بان وجب عليه فلم يخرج اليه فى عامه) وفيه الآية  
الى ان وجوب الابصاء انما يتعلق بمن لم يحج بعد الوجوب اذ لم يخرج الى الحج حتى مات فاما من  
وجب عليه الحج فخرج من عامه لمات فى الطريق لا يجب عليه الابصاء بالحج لانه لم يؤخر بعده  
الاجاب ولم يصر فى هذا الباب كذا فى التبيين والفتاوى السراجية قال ابن الهمام وهذا  
قبله من تفصيل مستحسن ينبغي ان يحفظ (وان مات قبل التمكن من ادائه سقط عنه الحج)  
أى وجوب تعلقه فى الجملة ولو يحصل شروط البقية (ولا تجب عليه الوصية به) أى بالايجاج عنه  
بعد موته فى كتاب روضة الامة فى اختلاف الائمة من لزمه الحج فلم يحج حتى مات قبل التمكن من  
ادائه سقط عنه الفرض بالآفاق وان مات بعد التمكن لم يسقط عند الشافعى وأما هذا  
أطلق فيما سبق قوله ويجزى منه بقوله (ويصدق العجز بالموت والحبس والمع) أى ويجزى منه ما  
بالاكراه (والمرض الذى لا يرجى زواله) أى كالزمن والفالج (وذهاب البصر) أى بان صار أعمى  
(والعرج) يقتضين (والهروم) يقتضين أى الكبر أى الذى لا يقدر على الاستمسك معه (وعدم  
المحرم) أى بالنسبة الى المرأة (وعدم أمن الطريق) أى باعتبار الغلبة (كل ذلك اذا استقر الى  
الموت) والحاصل ان وجوب الابصاء اعمائيت ابتداء اذا كان صحيح البدن عند أى حبيقة على  
الصحيح فمن لم يكن صحيح البدن لا يتعاقبه وجوب الابصاء فلا يجب عليه الاجاج وعنده ما اذا  
كان له مال تعلق به وان كان زمناً أو مفاروجاً على ما سبق من أن الشرائط عند ناهضة الجوارح  
خلافاً لما وقد تقدم فى باب شرائط الحج من ان قوله ما روى الحسن عنه قال ابن الهمام وهو  
أوجه وأختارها الكرماني

● (فصل فى شرائط جوارح الاجاج) ● أى مطلقاً (والنباية عن حجة الاسلام) أى خاصة وبطلانها  
عشرون (الاول وجوب الحج) أى بالمال (فلو أوج فقير أو غيره بمن لم يجب عليه الحج عن الفرض)  
أى عن فرضه وهو متعلق بأج (لم يجزى غيره عنه) أى عن فرضه (وان وجب بعد ذلك) لان  
النباية السابقة لا تجزى عن وجوب العبادة اللاحقة ثم ما ذكره انما هو شرط وجوب الحج  
لا شرط جوارح الاجاج وكذا قوله فى الكبير ومنها ان يكون له مال يجب به الحج فالظاهر ان يقال  
ومنها أو الاول ان يكون له مال يحج عنه ويتفرع عليه حينئذ ان يقال فلو كان فقيراً صحيح البدن  
لا يجوز حج غيره عنه فرصاً بخلاف حج غيره عنه فلا ان دام به الفقر الى ان يموت لان المال شرط  
الوجوب فان من لا مال له لا وجوب عليه فلا ينوب عنه غيره فى اداء الحج الواجب ولا واجب  
كذا فى البدائع والحاوى وقد قال صاحب السراج الوهاج فى قول من قال ولو حج على الفقر  
فدام به الفقر الى ان يموت لم يجزه الحج أراد بذلك من كان له مال ثم افتقر والا فقير لا يجب عليه  
انتهى وهو تقييد كما لا يخفى (الثانى العجز المستدام من وقت الاجاج الى وقت الموت) أى فان

زال قبل الموت لم يجز ج غيره عنه فرضا (فلو أوج العذور) أى كالمريض سواء برجى برؤه أم لا  
 وكالمحبوس (كان أمره) أى أمر وقوع حج غيره عنه (موقوفان استمر عذرهم) أى مما يمنعه عن  
 ادائه بنفسه (الى الموت) أى بان مات وهو مريض أو محبوس (جازوان زال عذرهم) أى  
 بزوال حبسه أو برؤه من مرضه ونحوه قبل الموت فى وقت يمكن له أن يؤديه بنفسه (وجب عليه  
 الاداء بنفسه) أى المباشرة بفعله (وظهرت نفقة الاول) وهذا أولى من عبارته فى الكبير لم يجز  
 حج غيره فتأمل ثم المرأة إذا لم تجد محرما ولا زوجا لا تجزى الى الحج الى أن يبلغ الوقت الذى تجزى  
 عن الحج فحينئذ تبعت من يحج عنها أما قبل ذلك فلا يجوز اتوهم وجود المحرم فإن بعثت رجلا  
 أن دام عدم المحرم الى أن مات فذلك جائز كالمريض وفى شرح النفاية للبرجنسدى قال الامام  
 أبو بكر محمد بن الفضل إذا لم تجد محرما تبعت من يحج عنها فان دام عدم المحرم الى موته فذلك جائز  
 وقيل لا يجوز له ذلك اتوهم وجود المحرم يعنى الزوج أو ظهور أمر آخر والله أعلم وهذا كما  
 مبنى على أن عدم هذه الاعذار ليست من شرائط الوجوب بل من شرائط الاداء وأما قوله  
 فى الكبير والاجاج عن الزمن والاعى على أصل أى حنيفة جائز أن الزمان والعنى لا يرجى  
 زوالهما عادة فوجد الشرط وهو العجز المستدام الى وقت المزمع كذا فى البدائع فشكل لان  
 سلامة البدن شرط الوجوب على الصحيح من مذهب أى حنيفة فلا يجب الاجاج بالاشبهة وأما  
 نقله عمافى الفتح بقوله ولو أوجوا عنهم يعنى الزمن والاعى والمقعد والمفلوج ونحوهم وهم  
 آيسون من الاداء بالبدن ثم صحوا وجب عليهم الاداء بانفسهم وظهرت نفقة الاول فلا اشكال  
 فيه على كل قول فتأمل (الثالث وجود العذر قبل الاجاج) وفيه ان هذا الشرط شمله بما قبله (فلو  
 أوج صحيح) أى غيره (ثم تجزى لا يجزى) أى كفى قاضيهان والخالصة قال ابن الهمام وهو صحيح لانه  
 أدى قبل وجوب سبب الرخصة (الرابع الامر) أى بالحج (فلا يجوز حج غيره عنه بغير أمره ان  
 أوصى به) أى بالحج عنه فان أوصى بأن يحج عنه عنه فقطوع عنه أجنبي أو وارث لم يجز (وان لم  
 يوص به) أى بالاجاج (فبغير عنه الوارث) وكذا من هم أهل التبرع ونحوه (فحج) أى الوارث  
 ونحوه (بنفسه) أى عنه (أو أوج عنه غيره جاز) أى ذلك التبرع أو الحج أو الاجاج أو ما ذكر  
 جيعه والمعنى جاز عن حجة الاسلام ان شاء الله تعالى كما قاله فى الكبير وعاصله ان ما سبق يحكم  
 لجواز البتة وهذا مقيد بالمشيئة فى منسك السروجى لومات رجل بعد وجوب الحج ولم يوص  
 به فحج رجل عنه أوج عن أبيه أو أمه عن حجة الاسلام من غير وصية قال أبو حنيفة يجزى به ان  
 شاء الله تعالى وبعد الوصية قال يجزى به من غير مشيئة أى من غير ذكر المشيئة وقيد الاستثنائية  
 (الخامس عدم اشتراط الاجرة) أى على الصحيح كما سبق اليه التلويح فان شرط وقوع الحج عن  
 الحاج دون الامر وهذا الشرط أعنى عدم جواز الاستنجار عليه مذكو رضى عامة الكتب  
 كالهداية والقدرى والكافى والكنز وغيرهما بما يعسر عدها وصرح فى المنهاج فقال ولا يجوز  
 الاستنجار على الحج عنه وصورته كما قال المصنف (فلو استأجر رجلا بان قال له استأجرتك على أن  
 تحج عني ~~بكذا~~ لا يجوز حج عنه) زاد فى الكافى ولا يقع حجة الاسلام عن المأمور (وان قال  
 أمرتك ان تحج عني من غير ذكر الاجارة يجوز) قال ابن الهمام ففى فتاوى قاضيهان من قوله  
 اذا استأجر المحبوس رجلا يحج عنه حجة الاسلام جازت الحجة عن المحبوس اذا مات فى الحبس

وللاجير أجر مثله في ظاهر الرواية مشكل لا يجرم ان الذي في الكافي للعالم أبي النضر في حقه  
المسئلة ولو اختلف من نفسه هي العبارة المحرقة وزاد ايضا حقه في المبدع وطقتال وهذه النفقة  
ليس يستحقها بطريق العوض بل بطريق الكفاية انتمى فتعين انه انعم به ما أجبر انجاز الامر اذا  
لمكن ما ذكر في كتاب آداب المفتين لا يجوز الاستعارة على الحج فان فعل جاز وله نفقة مثله  
لاية ل هذا التأويل ويمكن أن يقال انه تنبه في التسمية بذكر الاستعارة ويرى في الامر بأداء الحج  
عنه فيصح وقد صرح به في التماس الكرماني فقال لانه اذا فسدت الاجارة بقي الامر بأداء  
الحج عنه فتجب نفقة مثله وفي الكفاية لو استأجر للعجم عنه من الميقات وقع الحج عن المخرج  
عنه في رواية الاصل عن أبي حنيفة انتمى وبه كان يقول شمس الاثمة السرخسي وهو المذهب  
والله أعلم (السادس ان يخرج مال المخرج عنه) أي الميت (فان تبرع الحاج عنه على نفسه  
لم يجز) أي عنه حتى يخرج ماله والمعتبر في ذلك ان يكون أكثر النفقة من مال الآمر والقصاص  
كون الكل من ماله الا ان في الترام ذلك حرجا فينا فاقطاعا بآثار القليل استعسا ما ولذا قال  
(وان اتفق أكثر النفقة من مال الآمر والاقبل من ماله يجوز وان اتفق الكل أو الاكثر من  
مال نفسه ان كان في المال المدفوع اليه وفاء) أي لجزء (يرجع به فيه) أي لانه قد يتولى بالامتنان  
من مال نفسه بلبغية الحاجة ولا يكون المال حائرا فيجوز ذلك كما قاله ابن الهمام (ويجزيه  
وان لم يكن فيه وفاء بالنفقة فالحكم لا لاكثر فان كان الاكثر من مال الميت جاز والاولا) في  
قاضيخار اذا لم يكن مال الميت فاتفق من مال نفسه فان كان أكثر النفقة من مال الميت فهو  
جاز والافه وضامن وفي الكرماني ان اتفق المال عن نفقة الطريق فاستدان وأعطى من مال  
نفسه ان كان معظم النفقة من مال الميت فهو جائز والافه وضامن وفي خزانة الاكمل لوضاعت  
النفقة في الطريق فخرج الامور عن الميت من مال نفسه فاه تطوع للميت ولا يرجع بالنفقة على  
أحد (ولو حج عنه اية) أي مثلا ولا تفكدهم ببقية ورثته (من ماله) أي من مال نفسه (يرجع  
في التركة جاز) أي ان أوصى بان يخرج عنه (ولو حج لا يرجع لم يجز وان أمره الميت) أي بان يخرج  
عنه من ماله بغير رجوعه في خزانة الاكمل لو حج الوارث عن الميت على أن لا يرجع في التركة لم يقع  
عن الميت عن فرضه وان أمره الميت هذا وفي قاضيخار اذا أوصى بان يخرج عنه فاج عنه الوارث  
من مال نفسه ليرجع من مال الميت جاز وله ان يرجع من مال الميت ولو فعل ذلك أجنبي لا يرجع  
ولو أوصى بان يخرج عنه فاج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز للميت عن حجة الاسلام  
انتمى وقبسه بمحض لا يثنى (ولو خلط النفقة) أي من مال الميت (بمال نفسه يضمن) أي النفقة  
المخلوطة (وان حج وأتفق) أي من مال نفسه (جاز) أي حجه عنه (وبرئ من الضمان) أي بانفاقه  
ولم يوقف على رافة الورثة قال الطارابي لو أخذ مال الميت وخطأ بماله نفسه مخرج عنه وأتفق  
خمس مائة درهم قال محمد يجوز الحج عن الميت ولا ضمان عليه بالخطأ ولو اتجر بمال الميت أي  
من غير خلط بماله نفسه (ورج فيه يجزيه الحجة) أي ويدفع الزيادة الى الورثة لكن في الكرماني  
وان أخذ الدراهم ليخرج عنه لم يماشتري بها مع التجارة قال هذا رجل خان لا يجوز ويكون  
السراية لنفسه والحج عن نفسه وهو ضامن انتمى وهو مخاف باطلا لانه لما في نفسه ان يارسى له  
أخذ المال واتجر ورج فيه وحج عن الميت قال أبو حنيفة يجزيه الحجة وهرقول أبي يوسف وقال

محمد يضمن جميع المال للميت والحج عن نفسه وفي المحيط ولولا شترى به امتا لنفسه للتجارة ورج  
 بمثلها عن الميت يرد النفقة والحج عن نفسه ذكره في المنتقى وفيه إيماء إلى الفرق بين من يشترى  
 به التجارة متاعا لنفسه أو نفع المال الميت تبرعاً لكن روى هشام عن أبي يوسف قال يصدق  
 بالرجح وقد أجزأت الحجة عن الميت في قول أبي حنيفة وهو الأصح كما لو خطها بديارهم نفسه حتى  
 صار ضامناً من حج عن الميت وفي قول الرجح لهذا وفي الكرماني ذكر الفقيه أبو الليث في فتاويه  
 وفي التوازل سئل بعضهم عن الرجل يأخذ الدراهم ليحج عن الميت فانفق من هذه الدراهم قبل  
 الخروج قل أو أكثر صار ضامناً للمال فان حج كان ذلك عن نفسه وحج الميت على حاله (السابع ان  
 يحجج را كان اتسع المال) أي ثلثه (فلو حج ماشياً ولو بأمره) أي بالحج ماشياً (يضمن النفقة  
 وكذا الوالم يأمره) أي وحج المأمور ماشياً (وأما من مؤنة الكرامة لنفسه) أي فانه يضمن النفقة  
 ويحج عنه را بكالان نفقة الركوب أكثر فكان الثواب أوفر وكذا قال محمد ان حج على جمار كره له  
 والجل أفضل كذا قاله المصنف في الكبير والاطهر ان كراهته لا يكون غير منجمل لغير البعيد  
 أولانه على خلاف السنة بقوله والجل أفضل لالكون نفقة ركوبه أكثر فانه قد يكون  
 نفقة ركوب الجمار أوفر ثم العبرة في الركوب والمشى لا أكثر فلو قطع أكثر الطريق ماشياً فهو  
 كقطع الكل ماشياً وركوب الأكثر ركوب الكل ثم عدم الجواز ماشياً على الاتفاق محمول على  
 ما اذا اتعت النفقة للركوب كما أشار إليه بقوله (وان ضاقت النفقة عن الركوب) أي بان كان  
 ثلث ماله لا يبلغ الأمان يحج ماشياً (فحج عنه ماشياً بجاز) لكن لو قال رجل أنا حج عنه من بلده  
 ماشياً روى عن محمد لا يجوز به ويحج عنه من حيث يبلغ را بكالون الحسن عن أبي حنيفة ان  
 أحجوا عنه من بلده ماشياً بجاز وان أحجوا عنه من حيث يبلغ را بكالون لعل وجهه الأول زيادة  
 كمية المسافة ووجه الثاني فضيلة الكيفية (ولو أوصى ان يعطى بعيره هذا) أي بعينه وخصوصه  
 (رجلاً) أي ولو غير معين (يحج عنه فأكراه الرجل) أي أعطاه بالكرام والابرة (وأففق الكرام  
 على نفسه) أي في الطريق (وحج ماشياً بجاز) أي عن الميت استحساناً قال الطبراني وهو الأصح  
 وقال ابن الهمام وهو المختار ثم يرد البعير إلى ورثة الميت قال أبو الليث في التوازل وعذري ان  
 الحج عن نفسه وهو ضامن نقصان البعير الا ان يكون الميت فوض إليه ذلك (الثامن ان يحج  
 عنه من وطنه ان اتسع الثلث) أي ثلث مال الميت (وان لم يتسع) أي الثلث (يحج عنه من حيث  
 يبلغ) أي استحساناً (وان لم يمكن) أي ان يحج عنه ثلث ماله (من مكان بطلت الوصية) وأصل  
 المكان مقيد بما قبل المواقيت والافساد في شيء يمكن ان يحج عنه من مكة وكذا الحكم اذا  
 أوصى ان يحج عنه بماله وسعى مبالغه فانه ان كان يبلغ ان يحج عنه من بلده حج عنه منه والافن  
 حيث تبلغ (ومن خرج) أي بنفسه (حاجاً) أي مرید الحج لا قاصداً لغيره كالتجارة ونحوها  
 (فمات في الطريق وأوصى ان يحج عنه يحج عنه من وطنه) أي عند أبي حنيفة وعندهما من  
 حيث مات على ما في الجامع الصغير وفي شرح جامع الكبير ولو خرج ومات فان عين مكاناً بعني  
 من الموضوعين المعه ودين وهو مكان الموت أو بلده لا غير يحج عنه منه والافن موضع الموت  
 استحساناً وفي القياس من بلده وقال شمس الأئمة اذا كان غنيا حين خرج وأطلق ان يحج عنه  
 يحج عنه من وطنه وان صار غنيا في المكان الذي مات فيه يحج عنه من ذلك الموضوع وكذا اذا

خرج الحج عند أبي حنيفة وقال يخرج عنه من حيث بلغ ولو خرح الحج ثم أقام في بعض البلاد  
حتى تحوات السنة ثم أوصى بالحج مطلقا يخرج عنه من بلده اتفاقا وفي شرح الجامع لقاضي  
لخرج غير سفر الحج كالتجارة في الطريق وأوصى بأن يخرج عنه يخرج عنه من وطنه اتفاقا  
(وكذا) أي الخلاف (لومات الحاج عنه في الطريق يخرج عنه من وطنه) أي عنده من حيث  
بلغ الأول عندهما (ولو كان للموصى أوطان) أي متعددة (يخرج عنه من أقرب أوطانه  
إلى مكة وإن لم يكن له وطن) أي مطلقا (فمن حيث مات) أي لأنه صار بمنزلة وطنه وأما ما وقع  
في الكبير من قوله وإن لم يكن له أوطان فليس في محله إذ لا يلزم من نفي وجهه نفي مقرره ثم قال  
في الفتح ولوعين مكانا جاز منه اتفاقا (ولو أوصى) أي من له وطن (أن يخرج عنه من غير بلده يخرج  
عنه كما أوصى) أي على وفق ما أوصى به (قرب) أي ذلك المكان الموصى به (من مكة أو بعد ولو  
أوصى خراساني بمكة أو مكي بالري) بفتح الراء وتشديد الباء بلد بالعراق (يخرج عنه من وطنه) أي  
عند الإطلاق وميت ما فعن محمد في خراساني أدركه الموت بمكة فأوصى أن يخرج عنه يخرج عنه من  
خراسان وعن أبي يوسف في مكي قورم الرى فخره الموت فأوصى أن يخرج عنه يخرج عنه من مكة  
أقول وهذا إذا كانا غنيين في بلادهما وأما إذا صار المكي غنيا في الرى والخراساني بمكة وأوصى  
ففيه في أن يخرج عنه من موضع فرض الحج عليهما (ولو أوصى مكي) أي سكن بالري مثلا ومات  
فيه فأوصى وكان حقه أن يقول ولو أوصى المكي لكون اللزم له هو والمعنى أوصى ذلك المكي  
(أن يقرن عنه بقرن عنه من الرى) لأنه لا قران لاهله مكة (وإذا وجب الحج من بلده) أي في  
المسائل التي مر ذكرها (فما حج الوصى من غير بلده يضمن) أي ويكون الحج له ويخرج عن الميت  
ثانياً لأنه خالف (الأن يكون ذلك المكان) أي الذي أخرج عنه (قريباً منه) أي من وطنه  
(بحيث يبلغ إليه ويرجع إلى الوطن قبل الليل) أي فينبغي أن لا يكون مخالفاً ولا ضامناً أن كان  
ثالث ماله لا يبلغ أن يخرج عنه من بلده فخرج عنه من موضع يبلغه وفضل من الثلث وتبين أنه كان يبلغ  
من موضع أبعد منه يضمن الوصى ويخرج عن الميت من حيث يبلغ إذا كان النازل شأبيرا  
من زاد أو كسوة فلا يكون مخالفاً ولا ضامناً (التاسع النية) أي نية الحج خرج منه عند الأحرام  
أو بعده عند الإمام قبل أن يشرع في أهال الحج (وهو أن يقول) أي بلسانه وهو الأفضل  
(أحرمت عن فلان) أي نويت الحج عن فلان (وابليك عن فلان) أي ابليك بحجة عن فلان (وان  
شاء اكتفى) أي عنه (بنية القاب) أي له (ولو نوى أمه) أي أمه (أو نوى أن يكون الحج)  
أو أحرامه (عن الأم) أي وإن لم يعينه (بصح) أي ويقع عنه (ولو أحرم مبهما) أي بمجلا  
أو مطلقاً بأن أحرم بحجة وأطلق النية وسكت عن ذكرها جوع منه مبهما أو مبهما (فلهذا  
يعينه) أي لمن شام من نفسه أو غيره (قبل الشرع في الأعمال والأفعال) أي في أفعال جه  
ن طرفه فدوم أو وقوف بعرفة قال في الكافي لانس فيه ويقتضي أن يصح التعيين هنا بجاء  
نتمى ولا يخفى أن محل الإجماع إذا لم يكن عليه حجة الإسلام والأفلا يجوز له أن يعين غيره بل  
لوعين غيره لوقع عنه على ما ذهب إليه الشافعي رضي الله عنه ومن تبعه (العاشر أن يحرم من  
ليقات) أي من ميقات الأم لا يشمل المكي وغيره (فلو اعتمر وقد أمر بالحج ثم حج من عامه  
ن مكة لا يجوز) مفهوماً أنه إذا لم يخرج من عامه جاز له ذلك مع أنه ليس كذلك حيث يكون

مخالفًا إذ صرف سفره المأمور به للحج الفرض إلى العمرة وأعله سبق قلم منه إذ لم يقمده في  
 الكبيره (ويضمن) أي في قوله لم يجز ما لا يجوز ذلك عن حجة الاسلام لأنه مأمور بحجة  
 معقانة كذا في الكبير وفيه أنه أراد بالمقايضة المواقف الاتفاقية في إطلاقه نظر ظاهر  
 إذ تقدم أن المكي إذا أوصى بالرى أن يحج عنه يحج عنه من مكة وكذا سبق أن من أوصى  
 أن يحج عنه من غير بلده يحج كما أوصى قرب من مكة أو بعد وأيضًا فيه إشكال آخر حدث أن  
 الميتات من أصله ليس شرطًا لمطلق الحج وأصله بل أنه من واجباته فكيف يكون شرطًا وقت  
 حياته فإن وجدته قل صريح أو دليل صحيح فالأمر مسلم والأفلا والله سبحانه أعلم ثم نفرد به بقوله  
 فلو اعتمر إلى آخره غير مستقيم الحالة كما بينته في رسالة مسندة قوله هذه المسئلة وفي أخرى للجملة  
 يدفع هذه القضية المستسكة (الحادي عشر) أن يحج المأمور بنفسه فلو مرض المأمور (وكذا إذا  
 عرض له مانع آخر من حبس ونحوه) (فدفع المال إلى غيره) أي بغير إذن الأمر (حج) أي غيره (عن  
 الميت لا يقع) أي حج غيره (عن الميت) ولا عن وصيه والحاج الأول والثاني ضامنان إلا إذا قال  
 الأمر أصنع ما شئت فميتد كان له أن يدفع المال إلى غيره مرض أولي مرض (وان أذن له)  
 بصيغة المجهول أي وان أذن له الأمر (بذلك) أي يدفع المال إلى غيره عند حصول عجزه (جاز)  
 أي وقوع الحج عنه أو جاز دفع المال إلى غيره ليحج عنه (الثاني عشر) أن لا يشدد حجه فلو أفاده  
 أي حجه بالجماع قبل الوقوف (لم يقع عنه) أي عن الأمر ويكون ضامنًا لما أتفق من مال  
 الميت لأنه مخالف وعليه المضي في الحجة الفاسدة والدم في ماله لا في مال الميت **كـ** الرداء  
 الجنائيات ويجب عليه القضاء ولا يقطع حج الميت كما قال (وان قضاء) أي ولو قضى المأمور حجه  
 الفاسدة في السنة الثانية لأن الحج في السنة الثانية يقع عن نفسه لا عن الميت لأنه لما خالف  
 صار كأنه أحرأ الأول كان عن نفسه وقد أوجب على نفسه بالأحرأ الأول فلا بد من قضائه  
 والظاهر أن إبطاله بالردة في حكم إفساده بالجماع ولم أر من تعرض لهذه المسئلة مع أنه ينبغي أن  
 لا يكون فيه النزاع (الثالث عشر) عدم المخالفة ولو أمر بالافراد أي للحج أو العمرة (فقرن) أي  
 عن الأمر فهو مخالف ضامن عند أبي حنيفة وعندهما يجوز ذلك عن الأمر استسما واما  
 لو نوى بأحد هما عن نفسه أو عن غيره والاخر عن الأمر فهو مخالف ضامن أجماعا كذا  
 في المحيط وغيره لكن في الطرابلسي هو مخالف في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه يجوز تقسم  
 النفقة على الحج والعمرة ويطرح عن الحج ما أصاب العمرة ويجوز ما أصاب الحج انتهى وهو كذا  
 في المبسوط وقال شمس الأئمة في قول أبي يوسف أي في شأنه وليس هذا بشئ فإنه مأمور بتجريد  
 السفر للميت (أو تقع) أي بان نوى العمرة عن الميت ثم حج عنه فإنه يصير مخالفًا أجماعا على ما في  
 البحر الزاخر ولعل وجهه أنه مأمور بتجريد السفر للحج عن الميت فإنه الفرض عليه وينصرف  
 مطلق الأمر إليه إلا أنه يشكك إذا أمره بافراد العمرة ثم اتيان الحج به أو صرح بالتمتع  
 في سفره أو بتقويض الأمر إليه ثم قوله (ولو للميت) يفيد مبالغة وهو أنه إذا نوى لغيره فبالأولى  
 في أنه (لم يقع حجه عن الأمر ويضمن النفقة) أي كما مر (ولو أمره رجلان أحدهما بالحجة  
 والاخر بعمرة وإذا ناله بالجمع) أي القران (لجمع جاز) أي ولم يصير مخالفًا على ما في البدائع  
 (والأفلا) أي وان لم يأذنه بالجمع فجمع لا يجوز على قول أبي حنيفة وصار مخالفًا على ما ذكره

القدوري في شرح مختصر الكرخي وذكر الكرخي انه يجوز وهذا انما يصح على ما روي عن  
أبي يوسف ان من حج عن غيره واعتمر عن نفسه لم يكن مخالفا الا ان النفقة قد اتم مقامه للحج من  
ماله واذا فرغ منه عادت في مال الميت حتى يرجع الى منزله وان حج أو لا ثم اعتمر صار مخالفا كذا  
في الكبير والظاهر ان الامر منعكس وبالأولى أن لا يكون مخالفا لاسيما والحاج يكون بعد  
فراغ الحج مدة في مكة يمكن له أن يعتمر لنفسه وعن غيره وتكون النفقة في مال الميت اذ نفقته  
اصالة لاهل حجه حيث لا يتصور قدمه على اهل قافلته ولا يضره حينئذ صرف وقته الى تجارته  
أو حرقة أو اتيان عمرته نظرا الى ضرورة اقامته في المحيط ولو حج عن أبي بعمرة لنفسه  
فليس بخلاف اتفاقا قال ابن الهمام فعند العامة لا يكون مخالفا على قول أبي حنيفة (ولو أمره  
بالحج فاعتمر ضمن) أي لانه مخالف حيث صرف سقر الحج الى العمرة سواء نوى العمرة فلا أمر  
أو لغيره وهذا معنى قوله في الكبير ولو بدأ بالعمرة لنفسه ثم بالحج للميت صار مخالفا ضمن ولا يقع  
الحجة عن حجة الاسلام عن نفسه لانها أقل ما يقع باطلاق النية وهو قد صرفها عنه في النية قال  
ابن الهمام فيه نظر لكن في نظره نظر (ولو أمره) أي غير الوصي على ما عرفت الظاهر (بالعمرة فاعتمر  
ثم حج عن نفسه أو أمره) أي الوصي أو غيره (بالحج فحج) أي عنه (ثم اعتمر لنفسه جاز) أي لما سبق  
(الا أن نفقة اقامته للحج) أي في الصورة الاولى (أو العمرة) أي الكفاية (لنفسه) أي في  
الصورة الثانية (في ماله) أي وان تأخر عن رفقته (فأذا فرغ منه) أي من الحج وكذا من العمرة  
وكان - فانه ان يقول منهم ما ولا يبعد ان يقال الصبر راجع الى كل منهما أو عائد الى التمسك  
(عادت) أي رجعت النفقة (في مال الميت وان عكس) أي بان أمره بالعمرة فحج عنه ثم اعتمر  
لنفسه أو حج عن نفسه ثم اعتمر له أو أمره بالحج فاعتمر له أو لنفسه ثم حج له أو غيره (لم يجز) أي جميع  
ذلك (الرابع عشر) ان يحرم بحجة واحدة (الظاهر ان هذا داخل فيما قبله من شرط عدم مخالفة  
(فلو اهل بحجتين احدهما عن نفسه والاخرى عن الآخر) وكذا الامر بالعكس (لم يجز)  
فانه مخالف (فلو رفض التي عن نفسه جاز) أي انقلب جواز اوجازت الاخرى عن الآخر به فصار  
كانه اهل بها وحدها على ما ذكره غيره واحد من غير ذكر خلاف قال في الكبير وهو كذلك ان  
أحرم به على التعاقب ونوى بالأولى منهما عن الآخر وأما اذا نوى بالأولى عن نفسه فليفتي  
ان لا يجوز عند الكل لان الاول لا يمكن رفضه كما لا يخفى انتهى وهو بحث حسن ونقص - بل  
مستحسن عند أولى انتهى ثم قال وأما اذا اهل به ما معا فلا يتصور الجواز عند أبي يوسف ومحمد  
أما عند أبي يوسف فلانه تركه رفض احدهما بلا ماله فلا يمكن على قوله تعيين المرفوض قبل الرضا  
وأما عند محمد فلانه لا ينعقد الا حرام الا احدهما وأما عند أبي حنيفة فيمكن ان يبال الجواز  
لامكان ان لا يعين المرفوض لنفسه قبل الرضا لان منعه لا يرتفع في الحال كما هو ويمكن ان  
يقال بعدمه لانه ليس هنا أول وآخر ليعين انتهى ولا يخفى انه يتصور الاول والاخر بحسب  
تصور النية المتعلقة به ما الله - م الا اذا أبهم ما أضاف نية ما ثم لا يقال على قول محمد انه يقع  
المنعقد عن الآخر يستوى فيه الاول والاخر اذا جعله له لانه نظير من اهل بحجتين عن رجلين  
عنده وقد قالوا فيه انه لا يقع عن أحدهم لكن قد يفرق بينهما ما بأنه لا مرجح في هذه المسئلة  
بخلاف تلك المسئلة (الخامس عشر) ان يفرق بالاحلال لواحد هذا أيضا نوع من المخالفة فليس

بشرط على حدة (فلو أمره رجلان) أي بالحج (فأحل عنهم ما له - ما ضمن لهم) أي ما لهم ما يبتع  
الحج به ولا يمكنه أن يجعله بعد ذلك عن أحدهما فقوله (وان عين أحدهما) معناه أنه أحرم عن  
أحدهما عيناً (وقع) أي الحج (له) أي الذي عنده ويضمن للآخر بلا خلاف (وان لم يعين  
أحدهما) أي بان نوى عن أحدهما بغير عينه (فله أن يعين أيهما - ما شاء) أي يجعله عن أيهما ما أراد  
تعيينه (ما لم يشرع في الأعمال) ثم إن عين أحدهما قبل المضي جاز في قول أبي حنيفة ومحمد  
استحساناً وقال أبو يوسف رقع عن نفسه ويضمن ما له ما قيساً (وبعد الشروع) أي في الأعمال  
(لم يجز) أي إن لم يعين أحدهما حتى لو طاف شوطاً ووقف بعرفة ثم أراد أن يجعله عن أحدهما  
لم يجز ويقع عن نفسه إجماعاً وصار مخالفاً (ولو أهل) أي بحجة أو عرة (عن أبيه) وفي الكبير  
عن أحد أبيه وهو الصواب (بلا أمر) أي من ماله أو أحدهما ولا تعين من قبله (فله أن يجعل  
لهما ثوابه أو لأحدهما) فيه نظر ظاهر لانه إن نوى عنهما فلا شأن به جعل ثوابه له - ما وإن نوى  
عن أحدهما فلا يسأل له أن يجعله له - ما بل له أن يعين أحدهما مع أنه لا يدخل للثواب شيئاً فإن  
المسألة أهم من أن تكون حجة الاسلام فرضاً عليهم ما أو على أحدهما أو لا يكون شيئاً منهم ما مع أن  
جعل الثواب انما يكون بعد الفراغ من العمل وختم الباب والحاصل أنه عند إتمام ما له أن  
يجعله لا يملك ما شاء اتفاقاً فاجتزأ خلاف ما مر في رواية أبي حفص عن أبي يوسف أن ذلك عن نفسه قال  
في المحيط وعلى ظاهر الرواية يحتاج أبو يوسف إلى الفرق وأما قوله في الكبير ولو أحرم عنه ما أي  
الابوين كان له أن يجعل الثواب لأحدهما وكذا في شرح الجامع لقاضيخان فغير ظاهر اللهم  
الآن يقال معنى عنه - ما أنه أحرم مبهماً بغير عين لأحدهما فله أن يعين أحرامه لأحدهما قبل  
شروع الأعمال أو يجعل ثواب نفسه بتمام الأحوال وإما لو أمره كل من الابوين أن يجعل  
عنه حجة الاسلام فأحرم بهما عنه - ما فكان كالجواب المذكور في الاجنبين (السادس عشر  
اسلام الآخر) أي الميت دون الوصي كما لا يخفى (والمأمور فلا يصح) أي الحج (من المسلم  
للكافر) لانه ليس أهلاً للقرابة بل ولا عليه فريضة (ولا عكسه) أي حج الكافر للمسلم لان الحج  
لا يصح من الكافر لنفسه ولا غيره فان الاسلام شرط لصحته (السابع عشر عقلمه) أي عقل  
الآخر من الوصي أو غيره بان يكون الميت أدرك الحج في حال عقله وأوصى في حال شعوره وعقل  
المأمور لان المجنون لا يصح له نية عن نفسه ولا عن غيره وانما اعتبر نية غيره عنه في حدوث جنون  
له ضرورة أمره كما سبق في باب الاحرام وشروطه (فلا يصح) أي الحج (من المجنون لغيره) أي  
سواء يكون الغير عاقلاً أو غيره (ولاله من العاقل) أي ولا يصح لأجل المجنون من العاقل لكن  
لو وجب الحج على المجنون قبل طرؤ جنونه وأمره ولله العاقل ان يجعل عنه صحح كما لا يخفى (الثامن  
عشر تمييز المأمور) أي الأعمال المتعلقة بالحج (فلا يصح احتجاج صبي غير مميز) ومفهوماً أنه يصح  
احتجاج المميز بانيه قوله (ولا يصح احتجاج المراهق) ثم هذا من زيادته على الكبير والنظائر ان  
التمييز شرط لصحة حج النفل للصغير والافليس للصغير ولاية التبرع للغير ولا أن يجعل ثواب حجه لغيره  
لا سيما والاجاز في الحج غير صحيحة فلا يتصور احتجاج الصبي ولو باذن وليه اللهم الا ان يقال  
العبارة الصحيحة ويصح بدونها في الفتاوى السراجية سواء كان الحاج عن غيره رجلاً  
أو امرأة وسواء كان عبداً أو أمة أو صيداً مراهقاً لكن في البحر الزخار وان اجوا صبياً لم يجز

انتهى قال في الكبير ويمكن ان يقتضيه هذا بغير المراهق ليرتفع الخلاف يعني ويمكن ان لا يقتضيه  
 فيحقق الخلاف وحينئذ يصح عدم الجواز للاحتياط ولما تقدم والله أعلم وأما قوله في الكبير  
 يصح اجتماع المريض فهو ظاهر لا مريية فيه (التاسع عشر عدم الذوات) أي باختباره وتقصير  
 عنه (ولو فاته الحج) بأن تشاغل بجوانج نفسه (لم يجز) أي إصراره عنه (ثم ان فاته لتقصير منه  
 نعم) أي المال (فان حج من مال نفسه) أي عن الميت من عام قابل (جاز) أي اجزأه عنه (وان  
 فاته) أي الحج (بأقعة مما ربه) كرض وسقوط عن بعير ونحو ذلك (لم يضمن) أي النفقة كما  
 سرح به محمداً وبسبب أن الحج عن الميت (لكن نفقته في رجوعه من ماله خاصة وعليه من مال  
 نفسه الحج من قابل على ما في البحر الزاخر وغيره وفي الاختيار وان فاته الحج لم يرض أو حبس  
 أو هرب المكاري أو مات دابته فله ان ينفق من مال الميت حتى يرجع الى أهله وعن محمد بن  
 نويرة ابن جماعة له نفقة ذهابه دون أبيه ولو انصرف الحاج الى منزله قبل طواف الزيارة يعود  
 بنفقة من ماله (العشرون أن يحج الذي عنه) أي بخصوصه ودون غيره والتعيين ما ينبه بقوله  
 (بان قال يحج عن فلان ولا يحج غيره ففلان) أي فان مات فلان (لم يجز حج غيره) أي عنه  
 وهذا ان سرح بمنع حج غيره عنه (ولو لم يصرح بالمنع بان قال يحج عنه فلان ففلان  
 وأجواءه غيره جاز) أي كما في البحر الزاخر (ولو أوصى أن يحج عنه ولم يوص الى أحد) أي  
 ولم يعين رجلاً (فاجتمع الورثة وأجواءه) أي رجلاً (جاز) وفي ذلك الكفر ما ولو  
 أوصى أن يحج عنه فلان فأبي فدفع الوصي الى غيره جاز وان لم يكن بأبي ودفع الوصي الى غيره  
 جاز أيضاً كما لو كان الوصي حياً فأمر بذلك ثم رجع فله ذلك كذا هذا انتهى وفيه بحث لا يعني  
 من جهة الفرق حيث للوصي أن يعين فلاناً ويقول ولا يحج غيره ثم يأمر غيره ان يحج عنه  
 بخلاف الوصي حيث ليس له ذلك ثم من جملة الشرائط الوقت عند زفر فلو أوتى قبل الوقت  
 فبات لا يصح عند زفر وهو المختار عند البعض ويصح عند أبي يوسف وقد سبق تحقيق هذا  
 في باب شرائط وجوب الحج وحاصله ان هذه وصية قبل تحقق سبب الوجوب فلا يصح كما  
 قاله زفر وقبل له ورسب وجوب الاداء فيصح كما قاله أبو يوسف وألا يصح عن فرسه عند  
 زفر ويصح عن قتله عند أبي يوسف فرخلاف ولهذا قال المصنف (وهذه الشرائط كلها في  
 الحج الترض وأما في الحج القفل فلا يشترط فيه شيء من هذه الشرائط غالباً) أي في أكثر المسائل  
 (الاسلام والعقل والتمييز) وفيه بحث سبق (والسبة) أي بشرط النية في النقل أيضاً  
 ونعترف حقته (ولو بعد الاداء) أي اداء الاعمال وفرادها ثم ثوبها له ويجوز له ثواب حجه  
 وهذا ظاهر اذا أهم السبة بخلاف ما اذا عي غيره في نيته لكن اذا نوى لنفسه هل يجوز أن يعمل  
 لغيره ثواب فعله نفساً لظاهر جوازه والله أعلم (وينبغي أن يكون منها) أي من الشرائط (عدم  
 الاستبصار) أي المسبق من انه لا يجوز الاجارة في العبادة (ولم تجز له سر محاني النقل) فيه ايه  
 لا فرق بينهما في النقل ولا صارف عن اطلاقه من العقل فالحكم أعم والله أعلم (ولا يشترط لجواز  
 الاجتماع ان يكون الحاج المأمور قد حج عن نفسه) أي عندنا وعند مالك (فيجوز حج الضرورة)  
 بفتح الصاد المهملة وتضم الراء الاولى وهو الذي لم يحج عن نفسه (الا ان الفضل) كما قال في  
 البدائع (ان يكون قد حج عن نفسه) أي للغرض عن الخلاف الذي هو مستحب بالاجماع ولأنه

بالحج عن غيره يصير تاركاً لاسقاط الفرض عن نفسه فيمكن في هذا الاجحاج ضرب كراهة ولانه  
أعرف بالمناسك فكان أفضل ومثله في فتاوى الظهيرية وأماماني كافي أبي الفضل من انه ان كان  
الحاج عن الذي يحج الضرورة فالضرورة أحب الى قريب وبعبير واحد له محمول على الضرورة  
التي لم يجب عليه الحج فالحق ما قال ابن الهمام والذي يقتضيه النظر ان حج الضرورة عن غيره  
ان كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الزاد والرحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم وكذا  
لوتنقل الضرورة عن نفسه ومع ذلك تصح يعني عندنا خلافاً للشافعي في المسئلتين حيث لا ينعقد  
احرامه عن غيره بل ينقلب عن احرام نفسه وانما أطلق ابن الهمام في قوله وكذا لوتنقل  
لضرورة عن نفسه لانه يوصله الى مكة وجب الحج عليه (ويجوز اجحاج المرأة) باذن زوجها  
وجود محرم معها (والعبد والامة باذن المولى مع الكراهة) فيه انه لا يظهر وجه الكراهة لاسيما  
في اجحاج المرأة عن المرأة فان الطاهر ان يكون أولى وأنسب ويدل عليه اطلاق الفتاوى  
السراجية حيث قال وسواء كان عبداً أو أمة من غير ذكراً امرأة (وبكره الحج عن الميت على  
حمار) أي اذا كانت المسافة بعيدة والمشقة شديدة (والجمل أفضل) أي من الخيل والبغل  
لموافقة السنة ولانه أقوى في تحمل المشقة لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا وعلى كل واحد منكم  
معبود من كل فج عميق أي طريق بعيد (والأفضل اجحاج الحر العالم بالملك) أي والعالم بعلمه في  
أوباد من أمره (جاءوا الأفضل ان يعود اليه) أي الى بلده أو بلد أمره وهو الاظهر ان يكون  
أداءه على طبق أداء الميت لو فرض أدائه فان الغالب منه انه كان يعود الى بلده (ولو أمره أن  
يحج) أي عن الميت (هذه السنة) أي وأعطاه الدراهم (فلم يحج) أي تلك السنة (وحج من قابل  
جاز) أي عن الميت ولا يضمن النفقة كما صرح به في منية المناسك وفي النوازل ضمن في قول زفر  
وفي قياس قول أبي يوسف (ولو أوصى ان يحج عنه ولم يرد على ذلك) أي تعيين الحاج عنه (كان  
للوصي ان يحج بنفسه) أي عنه (الا ان يكون) أي الوصي (وارثاً أو دفعه) أي المال الى  
وارث) أي آخر (ايحج عنه فانه لا يجوز) أي حج ذلك الوارث (الا ان يجيز الورثة) أي بقبته - م  
(وهم كبار) جملة طالبه ولا بد من قيد حضار أيضاً فانه ان كان منهم صغيراً وغائباً لم يجز (ولو قال)  
أي الميت (للوصي ادفع المال ان يحج عني لم يجز له ان يحج بنفسه مطلقاً) أي سواء جازت الورثة  
أم لا وسواء يكون الورثة صغاراً أو كباراً والمسئلتان صرح بهما ابن الهمام والفرق بينهما ظاهر  
لا يخفى وفي المبسوط وفتاوى الولوالجي لو أوصى بان يحج عنه وارثه لم يجز الا باجازه الورثة انتهى  
وفيه خلاف زفر

• (نصل) • ولو أوصى أن يحج عنه) أي من ماله (يحج عنه من ثلث ماله) أي سواء قيد الرصينة  
بالثلاث بأن قال بثلاث ماله أو أطلق بأن أوصى أن يحج عنه (وان قال جعوا عني بثلاث مالي وثلاثة)  
أي والحال ان ثلاث جميع ماله (يبلغ حجاً) بكسر ففتح أي حجاً متعددة (فان صرح) أي  
في وصيته تلك (بحجة واحدة فانه يحج عنه حجة واحدة وما فضل) أي عنها (يرد الى الورثة والا)  
أي وان لم يصرح بحجة واحدة بل أوصى أن يحج عنه وسكت عن تقييده (حج عنه حجاً) أي قدر  
ما يبلغها ذات ماله كذا روى القسودري في شرح مختصر الكرخي وذكر القاضي الاسيبابي

في شرحه محمد بن الطحاوي انه ان اوصى أن يجمع عنه ثلث ماله وثلاثة يبلغ جميعا يجمع عنه حصة  
 واحدة من وطنه وهي حصة الاسلام الا اذا اوصى ان يجمع عنه بجميع الثلث قال في البدائع  
 وما ذكره القندوري أثبت لان الوصية بالثلث وبجميع الثلث واحد لان الثلث اسم لجميع هذا  
 السهم انتهى وفيه بحث لا يحق لان الباقي قوله بالثلث محتمل البعضية بخلاف ما اذا ضمت الى  
 انظر الجميع المفيد لما كيد فكانه قال بالثلث جميعه لا بعضه (وكذا) أي الحكم (لوقال جبرا  
 عن يأنف) أي والاف يبلغ جميعا فقيه التفصيل السابق والخلاف اللاحق ويؤيد القندوري انه  
 ذكر في المبسوط هذه المسئلة من غير خلاف الا انه قيد بقوله اذا الميرة حصة (ثم الوصي  
 بالخيار) أي بين أمرين (ان شاء اجمع عنه الجميع) أي المتعددة (في سنة واحدة وهو الافضل)  
 أي للمسارة الى الطاعة (وان شاء اجمع عنه في كل سنة حصة) أي بعد ايقاع الحجة الاولى في السنة  
 الاولى لانها الاكمل لخلاص الذمة من القرينة ثم وقوع بقية الحج نافلة وزيادة فضيلة وأما ان  
 اوصى أن يجمع عنه في كل سنة حصة فلم يذكر في الاصل وروى عن محمد أن هذا اذا تساوى أي في  
 أصل الجواز والافتد سبق ان الحج في سنة واحدة أفضل ولا بعد ان يقال التفريق في هذه  
 الصورة أولى ليكون على وفق الوصية وان كان الاظهر ان الوصية اذا لم يكن فيها مخالفة  
 للشريعة تعين الموافقة (ولو قام الوصي الورثة وعزل قدر نفقة الحج) أي أفرد وأبرز (فهو لك  
 المعزول) أي بعد دفع بقية التركة الى الورثة (في يد الوصي أو في يد الحاج) أي يدفع الوصي اليه  
 قبل الحج (بطلت القسمة) أي الاولية (ولا تبطل الوصية) أي السابقة (ويجمع) أي له (من ثلث  
 الباقي) أي وهكذا وهكذا (حتى يحصل الحج) أي بهنق (أو يتوى المال) أي يفتي بجميعه وهذا  
 في قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف ان بقي من ثلث ماله شيء يجمع عنه بما بقي من حيث يبلغ وان لم  
 يبلغ من ثلثه شيء بطلت الوصية وقال محمد قسمة الوصي جائزة وتبطل الوصية به لانه المعزول سواء  
 بقي من الثلث شيء أو لم يبق (مثاله كان له) أي لاميت (اربعة آلاف) أي درهم أو دينار (دفع  
 الوصي ألفا) أي الى الحاج (فهو لك) أي جله الا الف (ودفع اليه) أي دفعه الى الحاج  
 (ما يكفيه من ثلث الباقي) أي ولو بهنقه (أو كله وهو) أي وكله (أف) أو فله (التي الثانية) أي في  
 المزة الثانية (دفع اليه من ثلث الباقي) ان بقي شيء (بعدها) أي وهكذا (مرة بعد أخرى الى أن  
 لا يبقى ماله يجمع الحج فتبطل الوصية) وهذا عند أبي حنيفة وأما عند محمد فيجمع عنه بما بقي من  
 المدفوع اليه المقرر للحج ان بقي شيء والابطال الوصية كما لو أن الوصي عين مالا ودفعه الى رجل  
 ليجمع عنه ومات فله ذلك المال في يد النائب لا يؤخذ شيء آخر من تركه الوصي فكذا اذا عينه  
 الوصي وعند أبي يوسف يجمع عنه بما بقي من الثلث الاول مع ما بقي من المال المعزول وان كان  
 المدفوع تمام الثلث فقول أبي يوسف كقول محمد وان كان بهنقه يكمل ان كان مقدار باقي الحج  
 هذا اذا اوصى بأن يجمع عنه أو قال من الثلث أما لو اوصى بأن يجمع عنه بثلاثة فقول محمد كقول أبي  
 يوسف حتى يجمع عنه من الذي بقي من الثلث الاول عندهما (ولو ان الوصي لا أجمع زبلا عن الميت  
 في محمل يحتاج الى مقدار) أي معين (وان أجمع راكبا لاني محمل احتاج الى أقل من ذلك) أي من  
 ذلك المقدار (وكل ذلك يخرج من الثلث) جلة خالية (يجب أقلها ما لو اوصى ان يجمع عنه  
 عائة) أي عائة وهم مثلا (وثلاثة أقل منه) أي من العدد المذكور (يجمع عنه بالثلث) أي بالثلاثة

(من حيث يبلغ) أى الثالث ولو كان بلوغ المائة من بلده ولو أودى لرجل بألف وللمساكين  
أى المعينة أو المحصورة أو المطلقة فافلهم ثلاث (بأقرب وان يحج عنه) أى الفرض على مافى الكبير  
والظاهر اطلاقة (بألف وثلاثة) أى والحال ان ثلاث جميع ماله (ألفان) أى لا ثلاثة آلاف (يقسم)  
أى الثالث الذى هو ألفان (بينهم) أى بين الرجل والمساكين والحاج عنه (اثلاثا ثم تضاف حصة  
المساكين الى الحج) أى الى صرفه (فما فضل) أى من الحج من حصة المساكين (فهو للمساكين  
بمדתكم ميل الحج) أى بعد تحقق أداء كماله (ولو كان عليه) أى على الميت (فريضة) أى من الحج  
(ونذر) أى من حج أو غيره (يبدأ بالفريضة ولو كان الكل واجبا) وتطرعا يبدأ بما قدمه الموصى  
ان ضاق الثالث عنها) أى عن جميعها وأما اذا كان نذرا ونطوقا فيبدأ بالنذر ثم تقدم الواجب وفى  
الاختبار فان كان الكل فرائض قدم ما قدم الموصى ان ضاق الثالث عنها وقبل يبدأ بالحج ثم  
بالزكاة وهو قول أبى يوسف وقيل به انهم بالحج وهو مختار محمد ورواية عن أبى يوسف ثم بالكفارات  
ثم صدقة الفطر ثم الاضحية وفى البدائع وان كان الكل متساويا يبدأ بما قدمه الموصى

• (فصل فى النفقة) • أى حكم اتفاق الحاج للمأمور (المراد من النفقة ما يحتاج اليه من طعام  
وادام ومنه اللحم وشراب وثياب فى الطريق ومركوب) أى باجارة أو اشتراء (وثوبى احرام)  
أى ازار ورداء (واستئجار منزل) أى بأوى اليه (ومحمل وقرية واداة) أى ظرف ماء ونحوه  
(وباتر الآلات) أى مما لا يستغنى عنها فى الطريق (وكذا دهن السراج والادهان) أى على  
اختلاف فيه ما قبل يشترى دهنًا يدهن به لاحتراجه وزيته للاستصباح والاظهر ان دهن السراج  
ضرورى عادى ودهن الاحرام لبعض الناس عرفى (وما يغسل به ثيابه) أى من الصابون والاشنان  
وكذا ما يغسل به رأسه من نحو وانطمي والسدر (وأجرة الخارص) أى حافظ مناعه وخدام  
دابته (والحلاق ودخول الحمام) أى وأجرته (كل ذلك بالمعروف) أى بالتوسط والاقتصاد من  
غير تبذير وتقتير وقال الشافعى ولا يدخل الحمام ولا يشتري دهنًا للسراج ولا ما يدهن أو يتداوى به  
ولا يعطى أجرة الحلاق والحمام الا أن يأذن له الميت أو الوارث وفى قاضى خان والمحيط له أن يدخل  
الحمام بالتعارف يعنى فى الزمان وهو المختار عنى ما ذكره الكرماني وقياس مافى الفتاوى ان يعطى  
أجرة الحلاق وبه صرح بعضهم وفى النوازل عن أبى القاسم ليس له أن يفعل الاحلاق الرأس  
بالمعروف وهو أن لا يحلق فى قليل لمدة (وله أن يحاط دراهم النفقة مع الرفقة) بالضم أى الرفقاء  
(ويودع المال) أى للمعابة (ولا يصرف الدنيا للاحاجة) أى ضرورة تدعو الى ذلك (وان  
كان له نقد) أى بأن أوصى أن يحج بألف درهم (ولا يروج) أى ذلك النقد (فى الحج يصرف)  
أنى الوصى أو الحاج (بالذى يروج) أى فى الحج (ولا يدعو) أى للمأمور (الى طعامه) أى أحدا  
اذ ليس له التبرع ولا التطوع ولذا قال (ولا يتصدق) أى من طعامه أو غيره على أحد من الفقراء  
(ولا يقرض) أى أحدا (ولا يشتري ماء للوضوء ولا لغسل الجنابة) أى من مال الميت (بل يتيمم)  
أى اذ لم يكن له مال (ولا يحتجيم ولا يتداوى) أى من مال الميت (وقبل له أن يفعل) أى للمأمور  
(كل ما يقوله الحاج) أى بنفسه قال الفقيه أبو الليث وعندى أن يفعل ما يفعل الحاج قال فى  
الذخيرة وهو المختار (وان وسع عليه الأمر) وهو الموصى أو الوصى (الأمر) أى امر المصروف  
(فله أن يفعل ذلك) أى جميع ما ذكر (بلا خلاف) لانهم قالوا هذا ان لم توسع عليه فان كان قد

ورفع عليه في وصيته الحجابة و دخول الحمام والداري فلا بأس به (ولا يفتق) أي التأمور  
مال الميت (على من يخدمه) أي خدعة فيقدر عليها بنفسه (الاذا كان من لا يخدم نفسه) أي  
أكبره أو عظمته وكبره (ويفتق في طريقه مقدرا ما لا يسرف) بفقتين أي لا يبراف (فبسه ولا  
تفتق) أي لا يضيق (ذاها وباجيا) أي آيا (الي بالميت) أي اعدا اليه (ولولا طريقنا  
ابعد) أي وأكثرت نفقة (من المعتاد ان كان يسلكه الحاج) أي ولوأحيانا (كبغداد) أي ترك طريق  
الكوفة الى البصرة) أي مائلا الى سلوك طريقها (فنفتقته في مال الآخر) ويتفرع عليه قوله (ولا  
يفسر لو علمت) والمعنى حتى لو أخذت منه النفقة لا يفتقها (والافتق ماله) أي في مال نفسه وفي  
قناري قاضيجان ولو ضاعت النفقة بمكة أو يقرب منها أو لم يتق يعني قنيت فافتق من مال نفسه  
له أن يرجع في مال الميت وان قل ذلك بغير قضاء ثم ذكر بعده بأسطرا اذا قطع الطريق عن المأمور  
وقد افتق بعض المال في الطريق انتهى وفتح وأفتق من مال نفسه يكون تبرعا لا يسقط المح  
عن الميت لان سقوطه بطريق التسبب باتفاق المال في كل الطريق قال ابن الهمام ولا فرق بين  
الصورتين سوى انه قيد الاولى بكون ذلك الضياع بمكة أو قريبا منها ولكن المعنى الذي على  
به بوجبات اتفاق الصورتين في الحكم وهو أن يثبت له الرجوع ولولم يرجع وتبرع به إن كان  
الأقل جازا والأفقر ضا من ماله انتهى ولو خرج الحاج المأمور قبل أيام الحج ينبغي أن يفتق من  
مال الآخر الى بغداد أو الى الكوفة أو الى المدينة أو الى مكة وإذا أقام ببلده يتفق من مال  
نفسه حتى يجيء أو ان الحج ثم يرحل ويتفق من مال الميت ليكون المأمور منفقا من مال الآخر  
في الطريق فان افتق من مال الميت في مدة أقامته يكون ضا سنا وهذا اذا أقام ببلدة خمسة عشر  
يوما منه مقيم وروى ابن جماعة عن محمد انه اذا أقام ببلدة ثلاثة أيام أو أقل وأفتق من مال الميت  
لا يفتق وان أقام أكثر من ذلك يتفق من مال نفسه قالوا في زماننا وان أقام أكثر من خمسة  
عشر يوما تكون نفقته من مال الميت وهذا معنى قوله (ولو أقام ببلدة) أي في أو ان الحج (ان  
كان لا يتظار القافلة فنفتقته في مال الميت سواء أقام خمسة عشر يوما أو أقل أو أكثر وان أقام  
بعد خروج القافلة في ماله) أي لا يكون نفقته من مال الميت كما في أو قاضيجان (وكذا  
لو أقام بمكة) وكذا بغيرها (بعد الفراغ) أي فراغ أعمال الحج (للقافلة) أي لا يتظار خروجهم  
(في مال الميت) أي نفقته ولو كان أكثر من خمسة عشر يوما (والا) أي بان أقام بعد الفراغ  
لحاجة أخرى بعد خروج القافلة (في ماله) أي مال نفسه (فان بداله ان يرجع) أي ظهر له رأى  
بعد المقام في رجوعه (رجعت نفقته في مال الميت وان توطن مكة) أي قصد استيطانه بها (ثم  
بداله العود) أي الرجوع الى بلده (لا تعود) أي نفقته في مال الميت فقد روى عن أبي يوسف  
أنه لا تعود نفقة في مال الميت وذكر القنود أن علي قول محمد تعود وهو ظاهر الرواية قال ابن  
الهام ودكر غير واحد من غير ذكر خلاف انه ان نوى الإقامة خمسة عشر يوما سقطت فان عاد  
عادت وان توطنها قل أو أكثر لا تعود انتهى وقد صرح في البدائع هذا نقل الرواية عن أبي يوسف  
انه لا يعود وهذا اذا لم يتخذ مكة دارا امانا اتخذها دارا ثم لا تعود النفقة بلا خلاف وكذا  
في شرح المكنزان توطن بمكة سقطت قل أو أكثر ثم ان عاد لا تعود بالاتفاق (وان أقام بها) أي بمكة  
(ايا ما من غيرية الإقامة) أي الشرعية بالمدّة المعلومة (ان كانت) أي أقامته تلك (أقامة

معناده) أي لاهل القافلة (لم نقط) أي نفقته من مال الميت (والا) أي بأن زاد على المعتاد سقطت ولو تجمل الى مكة) أي دخلها قبل ذى الحجة (فهو في ماله) أي فالنفقة في مال نفسه (الى أن يدخل عشر ذى الحجة فتصير) أي فترجع نفقته (في مال الميت ولو خرج من مكة) أي بعد دخوله في أو ان الحج (مسيرة مقر) أي مدة ثلاثة أيام ولياليها (لحاجة نفسه سقطت) أي نفقته (في رجوعه) أي حين عودته الى مكة وكذا مادام مشغولاً بالحاجة نفسه فنفقته في مال نفسه فإذا فرغ عادت في مال الميت لما سبق عن محمد (وما فضل من النفقة من الزاد والامتعة) أي الآلات والادوات حتى الثياب (بعد رجوعه يرد على الورثة أو الوصي إلا أن يتبرع الورثة أو أوصى له به الميت فيكون له) وفي المحيط وعند بعضهم لا يجوز الوصية والاصح انه يجوز وفي الذخيرة ذكر في الاصل اذا كان الميت قال فإتيقن من النفقة فهو للمأمران هذا على وجهين ان لم يعين الميت رجلاً يبيع عنه كانت الوصية بالباقي باطلة والجسلة في ذلك أن يقول الموصي للوصي أعط ما بقي من النفقة من شئت وان عين الموصي رجلاً يبيع عنه كانت الوصية جائزة ولو شرط الماء ورأى يكون الفاضل له فالشرط باطل ويجب الرد أي الى الورثة كذا في خزائن الاكمل (وبنفي للأمران يفوض الامر الى المأمور فيقول حج عني) أي به - هذا (كيف شئت مفرداً أو قارناً ومقتعاً) فيه ان هذا القيد سهو ظاهر اذا التفويض المذكور في كلام المشايخ مقيد بالانفراد والقران لا غير ففي الكبير قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا أمر غيره أن يبيع عنه ينبغي أن يفوض الامر الى المأمور فيقول حج عني به - هذا كيف شئت ان شئت حجة وان شئت فاقرن والباقي من المال وصية له لكي لا يضيق الامر على الحاج ولا يجب عليه الرد الى الورثة انتهى كلامه وقد سبق أيضاً ان من شرط الحج عن الغير أن يكون مقيماً آفاقياً وتقرر ان بالعمره ينتهي سفره اليها ويكون حجه ميكا وأما ما في فاضل خان من التخيير بحجة أو عورة وجهة أو بالقران فلا دلالة على جواز التمتع اذا الواو لا تقبل الترتيب فيحمل على حج وعمره بان يبيع أولاه عنه ثم يأتي بعمره أيضاً قد عرفناه موضع خطر ثم قوله (ووكنتك) ذكره فاضل خان وتبعه ابن الهمام حيث قال اذا أراد أن يكون ما فضل للمأمور من الثياب والنفقة يقول له وكنتك (ان تهب الفضل من نفسك أو تقبضه لنفسك فيبهره من نفسه فان كان على موت) أي في صدمه (قال والباقي لك وصية) انتهى كلامهما وهذا كله ان كان الأمر عين رجلاً (وان لم يعين الأمر رجلاً يقول) أي بقضاء الجسلة (لوصي أعط ما بقي من النفقة من شئت) أي خفيته لئلا أن يعطيه الوصي من شاء ممن عينه لان يبيع عنه (وان أطلق) أي الموصي (فقال وما يبقى من النفقة فهو للأمر) أي مأمور الوصي من غير تعيين الموصي له (فالوصية باطلة) أي كما قدمناه (فان عيز رجلاً صرح) لما سبق وقال الفقيه أبو الليث ولو جعل الميت الباقي ماله بعد رجوعه فلا بأس بذلك وهو كما أوصى

\* فصل \* ولو وصى الميت أو وارثه ان يسترد المال من المأمور (الظاهر ان المراد بما مأمور الوصي أو الوارث لا مأمور الموصي لكن قال في الكبير رجل له ألف لآمال له غيره فدفعها الى رجل لبيع عنه ثم مات فالورثة استردوها وان مات بعد ما أحرم المدفوع اليه يضمن ما أنفق منه بعد موته انتهى ولا يخفى أنه ينبغي ان يحمل على ما اذا استحق استردادها بظهور خيانة أو حصول

تهمة وارْتِكَابُ جُنَايَةٍ وَانَّهُ أَعْلَمُ (مَالٌ مَحْرُومٌ) فِي خُرَاقَةِ الْاَكْدَلِ وَلَوْ اسْتَرَدَّ الْاَحْرَمَ مَالَهُ بَعْدَ مَا أُحْرِمَ  
لَهُ الْجَهْلُ وَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَالْمَحْرُومُ يَعْنِي فِي اسْرَامِهِ وَبَعْدَ فِرَاقِهِ مِنَ الْحَلِجِ لَيْسَ لَهُ اسْتِرْدَادُهُ حَتَّى يَرْبِيعَ  
إِلَى أَهْلِهِ وَإِنْ أُحْرِمَ حِينَ ارَادَ الْاِخْذَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ وَيَكُونُ اسْرَامُهُ تَطَوُّعًا عَنِ الْمَيْتِ وَإِنْ اسْتَرَدَّ  
فَذَقْتُهُ إِلَى بَلَدِهِ مِنْ مَالِ الْمَيْتِ انْتَهَى وَهُوَ بِاطْلَاقِهِ غَيْرُ ظَاهِرٍ بِلِ التَّفْصِيلِ هُوَ الْمَعْسِرُ كَمَا ذَكَرَ  
الصَّنْفُ بِقَوْلِهِ (ثُمَّ انْ رَدَّهُ لِنَبَاتِهِ) أَيْ ظَهَرَتْ (مِنْهُ) وَفِي نَسْخَةِ الْجُنَايَةِ بِالْجَهْلِ وَهِيَ تَشْمَلُهَا وَغَيْرُهَا  
مِنْ أَنْوَاعِ الْعَصِيَّةِ وَلِذَا قَالُوا بَعْضُهُمْ وَلَا تَهْتِمُ (فَنَفَقَةُ الرِّبْوَاعِ فِي مَالِهِ) أَيْ فِي مَالِ نَفْسِهِ (وَأَنْ  
رَدَّهُ بِالْخَانَةِ فِي مَالِ الْوَصِيِّ) بَشَخِ الرَّوَاةِ تَنْصِيرُهُ وَسُوءُ تَنْبِيرِهِ (وَأَنْ رَدَّهُ لَضَعْفٍ) أَيْ حَدَثُهُ  
(أَوْ جَهْلٍ بِأُمُورِ الْمَاسِكِ) أَيْ حَيْثُ تَبَيَّنَ لَهُ (وَرَأَى غَيْرَهُ أَصْلَحَ) أَيْ بِالْإِذْنِ إِلَيْهِ بِأَنْ يَكُونَ أَقْوَى  
وَأَعْلَمُ أَوْ أَصْلَحَ وَرَدَّهُ (فِي مَالِ الْمَيْتِ) كَذَا فِي التَّحْنِيسِ وَغَيْرُهُ هَذَا وَلَوْ جَامَعَ الْمَأْمُورُ فِي اسْرَامِهِ  
فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَسْتَرْدَّ النَّفَقَةَ كُلَّهَا لِأَنَّهُ أَمْرٌ بِالْإِتِّفَاقِ فِي اسْرَامِ صَحِيحٍ وَلَمْ يَجِدْ

• (فَصْلٌ • وَلَوْ قَالُ الْمَأْمُورُ) أَيْ بَعْدَ رَجُوعِهِ عَنِ الطَّرِيقِ (مَنْعَتٌ مِنَ الْحَلِجِ وَكَذِبُهُ الْوَارِثُ  
أَوْ الْوَصِيُّ لَا يَصْدُقُ) أَيْ قَوْلُهُ (وَبِضْمَنِ) أَيْ النَّفَقَةُ (الْإِنْ يَكُونُ) أَيْ الْمَنْعُ (أَمْرًا ظَاهِرًا  
بِشَمْعٍ عَلَى صَدَقَةٍ) أَيْ فِي مَنْعِهِ وَرَبْوَاعُهُ (وَلَوْ قَالُ حُجِّجْتُ) أَيْ عَنْهُ (وَكَذِبُهُ) أَيْ الْوَرْدَةُ وَكَذَا  
إِذَا كَذَبَ الْوَصِيُّ (فَالْقَوْلُ لِلْمَأْمُورِ بِعِيْنِهِ وَلَا تَقْبَلُ بَيْنَةَ الْوَارِثِ أَوْ الْوَصِيِّ) أَيْ شَمْعُهُمَا عَلَيْهِ  
(أَنَّهُ كَانَ يَوْمَ الْخَرْبِ بِالْبَلَدِ) أَيْ مِنَ الْبَلَدِ أَنْ غَيْرَهُ مَكَّةَ وَمَا حَوْلَهَا (الْإِنْ يَنْقَبِ) أَيْ يَنْقَبِ (عَلَى أَقْرَانِ  
أَنَّهُ لَمْ يَحْجِجْ) أَيْ عَنْهُ أَوْ هَذِهِ السَّنَةُ وَامَّا إِذَا كَانَ الْحَلِجُ مَدِينَةً بِالْمَيْتِ وَأَمْرُهُ أَنْ يَحْجِجَ عَمَلُهُ وَلَمْ يَفْعَلْ  
بِحَالِهَا فَانَّهُ لَا يَصْدُقُ الْإِبْيَاشَةُ فِي خُرَاقَةِ الْاَكْدَلِ الْقَوْلُ لَهُ مَعَ عِيْنِهِ الْأَنْ يَكُونَ لِلْوَارِثِ مَطْلَابُهُ  
يَدِينُ الْمَيْتَ فَانَّهُ لَا يَصْدُقُ الْإِبْيَاشَةُ

• (فَصْلٌ • بِجَمِيعِ الدَّمَاءِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْحَلِجِ) أَيْ بِنَفْسِهِ كَدَمِ شُكْرِ (وَالْإِسْرَامِ) أَيْ بِارْتِكَابِ مَحْظُورٍ  
فِيهِ بِكَزَائِمٍ • يَدُوطِيبٍ رِجَاقٍ شَعْرٍ وَجَاعٍ وَخَوْذَلٍ (عَلَى الْمَأْمُورِ) أَيْ إِتِّفَاقًا لِأَنَّ الشُّكْرَ  
وَالْجُبْرَ يَخْصُرُ عَلَيْهِ (الْأَدَمُ الْأَحْمَرُ خَاصَّةً فَانَّهُ فِي مَالِ الْاَحْرَمِ) عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْقَادِرِيُّ وَغَيْرُهُ  
مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ وَفِي بَعْضِ نَسَخِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ أَدَمُ الْأَحْمَرِ عَلَى الْحَلِجِ الْمَأْمُورِ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ  
وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَنَحْمَدُ عَلَى الْاَحْمَرِ وَكَذَا ذَكَرَهُ قَاضِي خُصَّانٌ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ (حَتَّى لَوْ أَمْرُهُ بِالْقِرَانِ  
أَوْ الْقَتْلِ فَانَّهُ عَلَى الْمَأْمُورِ) أَيْ فِي مَالِ نَفْسِهِ وَلَهُ أَنْ يَرَادَ بِالْمَنْعِ عَنَاءُ الْغَرَضِ فَلَا يَسْتَأْنِفُ مَا تَقَدَّمَ  
(فَإِذَا أَحْصَرَ) أَيْ الْمَأْمُورُ (بِبَيْعِ الْوَصِيِّ الْيَهُودِيِّ مِنْ مَالِ الْمَيْتِ لِيَجْعَلَ بِهِ) أَيْ لِيُخْرِجَ الْمَأْمُورُ  
عَنِ اسْرَامِهِ ثُمَّ قِيلَ يَبْعَثُ مِنْ ثُلُثِ مَالِ الْمَيْتِ وَقِيلَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ (وَيُرَدُّ) أَيْ الْحَلِجُ (مَا بَقِيَ  
مِنَ النَّفَقَةِ) أَيْ إِلَى الْوَصِيِّ (لِيَحْجِجَ) أَيْ عَنِ الْمَيْتِ (مَنْ - يَبْتَ بِلُغَةٍ) أَيْ أَنْ لَمْ يَلُغْ مَا بَقِيَ وَقَالَ الْحَلِجُ  
مِنْ بَلَدِهِ وَهَذَا إِذَا أَوْصَى بِمَالٍ مَعِينٍ أَنْ يَحْجِجَ عَنْهُ وَالْاَنْهَوُ عَلَى الْخِلَافِ الَّذِي مَرَّ وَلَا ضَمَانُ عَلَيْهِ  
فِيمَا أَتَّفَقَ قَبْلَ الْإِحْصَارِ

• (فَصْلٌ • أَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا جِزَ الْمَأْمُورُ فَاَصْلُ الْحَلِجِ يَقَعُ عَنِ الْاَحْرَمِ) وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ وَالْمَذْكَورِ  
فِي الْأَصْلِ وَاسْتِخَارَهُ شَمْسُ الْأُتَمَّةِ السَّرْحَنِيُّ وَبِهِمْ مِنَ الْحَقِيقِينَ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ الْاِتِّفَاقُ مِنَ السَّنَةِ  
وَصَحْبُهُ قَاضِي خُصَّانٍ وَيُؤَيِّدُهُ بَعْضُ الْقُرُوعِ مِنْ اسْتِشْرَاطِ النُّبَيَّةِ عَنِ الْمَجْبُوجِ عَنْهُ وَاسْتِجَابَ ذَكَرَهُ  
الْجَامِعُ فِي تَلْبِيَّتِهِ (وَقِيلَ يَقَعُ عَنِ الْمَأْمُورِ نَفْلًا) لِأَنَّهُ لَا يَسْقُطُ فَرْضُهُ بِهِ إِجْمَاعًا (وَلَا أَحْرَمُ نَوَابِ

النفقة) كما روى عن محمد ومثله عن أبي حنيفة وأبي يوسف وعليه جمع من المتأخرين منهم صدر  
 الاسلام وشيخ الاسلام وأبو بكر الاسيبياني قال قاضيان في شرح الجامع وهو أقرب الى التفقه  
 ونسبه شيخ الاسلام الى أصحابنا فقال على قول أصحابنا أصل الحجج عن الأمور هذا وسئل الشيخ  
 الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن هذا فقال ذلك متعلق بمشئته الله تعالى كما قال محمد فسلم منه  
 ان لمحمد قولين التفويض وجعله عن الأمور (ويسقط عن الأمر الفرض) كان الاولى ان  
 يقول ويسقط الفرض عن الأمر (بالاجماع) كما صرح به الكافي وغيره ~~كس~~ اذا أداه على  
 الموافقة سواء قلنا انه وقع عنه أو عن الأمر (ولا يسقط به) أي بالحجج عن الغير (عن الأمور  
 فرض الحجج بالاجماع سواء أداه على الموافقة) وهو ظاهر (أو المخالفة) أي قد صار الحجج له (وسواء  
 كان عليه الحجج) أي فرضا باقيا في ذمته بأن حج عن غيره وهو ضرورة (أولم يكن) أي الحجج فرضا  
 عليه أي ابتداء أو كان قد أداه عن نفسه وكان حقه ان يقول وسواء قلنا انه وقع عنه أو عن  
 الأمر وكذا الوجه عن أبيه ولم يكن عليه حج لا يسقط عن الفاعل حجة الاسلام وان انعقد ثم في  
 شرح ابن وهب ان عرفناوى الظهيرية هذا الاختلاف في الفرض (وفي حج النفل يقع عن الأمور  
 اتفاقا) أي باتفاق مشايخنا لان الحديث ورد في الفرض دون النفل (وللا أمر الثواب) أي  
 ثواب النفقة وفي شرح النقاية للشيخ محمد القهستاني في النذر ~~يكون~~ ثواب النفقة للأمر  
 بالاتفاق واما ثواب النذر فيجوز له الأمر ولا أمر والله أعلم ثم أعلم ان من مات من غير وصية  
 وعليه الحجج لم يلزم الوارث ان يحج عنه خلافا للشافعي رضى الله تعالى عنه قال ابن الهمام وان  
 فعل الولد ذلك مندوب اليه جدا انتهى فلو حج وارث أو أجنبي يحزبه ويسقط عنه حجة الاسلام  
 ان شاء الله تعالى لانه ايصال للثواب وهو لا يختص بأحد من قريب أو بعيد على ما صرح به  
 الكرماني والدمروحي ثم مقتضى كلامهم ان الاولى ان يحج أو لا ثم يجعل ذلك الثواب للميت  
 لانهم قالوا في مسألة الابوين لانه لا يفعل ذلك بحكم الأمر وانما يجعل ثواب فعله لهما وجعل  
 ثواب حجه لغيره لا يكون إلا بعد أداء الحج فبطلت نيته بالاحرام لانه غير مأورف وهو متبرع فبيع  
 الاعمال عنه البتة فيصح جعل الثواب بعد ذلك لأحدهما أو لهما قال المصنف هذا حاصل  
 ما أشار اليه قاضيان وغيره فافهم المرام انتهى ولا يخفى ان قوله فبطلت نيته بالاحرام ليس في  
 مقام النظام فانه لا شك ان نيته أو لا يبلغ في تحصيل المرام مع انه الاتنا في جعل ثوابه لآخر  
 كما لا يخفى على أرباب الافهام

\*(باب العمرة)\*

وهي الحجة الصغرى (أي بالنسبة الى الحج الاكبر وقد أفردت رسالة تسميتها بالخط الاو في الحج  
 الاكبر) العمرة سنة مؤكدة (أي على المختار وقيل هي واجبة قال المحبوبي وصححه قاضيان  
 وبه جزم صاحب البدائع حيث قال انه واجبة كصدقة الفطر والاضحية والوتر ومنهم من  
 أطلق اسم السنة وهو لا ينافي الوجوب وعن بعض أصحابنا أنها فرض ككفاية منهم محمد بن  
 الفضل من مشايخ بخاري لكن لا مطلقا بل قال المصنف (من استطاع) أي اليه استيلا بالزاد  
 والراحلة كما ثبت تفسيره بالسنة (وشرائط الاستطاعة) الاولى أن يقال شرائط وجوبها  
 أو وجودها (ما مر في الحج) أي من شرائط وجوبه لان الواجب يلحق بالفرض في حق الاحكام

وكذا السنة تتبع القرآن في كثير من الأحكام (وأحكام إحصاءها كالحكماء إحصاء الحج من  
جميع الوجوه) أي بالنظر إلى محلها واداءها والنظر إلى سائر أحكامها فبما تنبأ أكثره من سنتها  
وأدائها ووجوبها من ميقاتها ونحو ذلك (وكذا حكم فرائضها) أي في الجملة (وواجباتها)  
أي في بعضها (وسننها) كذلك (ومحرماتها) أي بأمرها (ومنعها) أي وأن اختلافها في محل  
(ومنع روحها) واحدا (واربعها) أي بين عشرين وأكثر (واضافتها) أي إلى غير التي نسبتها  
(ورفضها) أي حال ضم غيرها إليها (حكمها في الحج) أي في غالب أحكامها وهي كسيرة لقوله  
(وهي) أي العمرة (لا تختلف الحج إلا في أمور) أي بسيرة كما في نسخة ويجوزها أحد عشر  
(الأول منها) أي من الأحكام الخالفة (انها) أي العمرة (ليست بفرض) أي بخلاف الحج فيها  
خلاف الثاني (الثاني أنه) أي الثاني (ليس له أوقات معين) أي بالانقسام (بل جميع السنة  
يوقت لها) أي بلجوازها (الأنتم أتاكم في خمسة أيام) أي في ظاهر الرواية (يوم عرفة ويوم النحر  
ويوم التشريق مع النحر) أي خمسة وقومها وعن أبي يوسف أنه لا يكره يوم عرفة قبل الزوال  
وأما في فاضلخان في المنفردات وقال لا بأس بالعمرة غداة عرفة إلى نصف النهار ولم يحد إلى أحد  
كذا ذكره المصنف في الكبير ولعلها ما أراد أنه لا بأس بفعلها حينئذ لا انقضاء المألى البحر  
الآخر يكره انشاؤها في هذه الأيام فإن أداها بإحرام سابق لا يكره وبها يرفع الاشكال عن  
فاضلخان ومنها جميع السنة إلا خمسة أيام يكره فيها العمرة غير القارن يعني في معناه المتبع  
ويؤيده ما في المهاج أنه إذا قصد القرآن أو التمتع فلا بأس بل يكون أفضل في هذه الأيام انتهى  
ولا يخفى أنه أراد إبقاء إحرامها في الأيام إلا أن قصد فيه انقضاء المألى بحر أو بكرة انشاؤها  
فيها (الثالث أنها لا تنوت) أي بخلاف الحج (الرابع ليس فيها أوقاف بعرفة ولا مزدلفة ولا رمي  
ولا جبع) أي بين صلاتين لا في ليل ولا نهار (ولا خطبة) أي بخلاف الحج في جميعها (الخامس  
ليس لها طواف القدوم) أي سنة ولو كان آفاقا بخلاف الحج (السادس لا يجب بعده  
طواف المزدلفة) أي الوداع ولو كان المعتمر من أهل الآفاق وأراد السفر وهذا في ظاهر  
الرواية وقال المسند بن زياد يجب عليه (الرابع لا يجب بدنة بأداءها) فيها نظر لأن إفاد  
الحج وهو بالجماع قبل الوقوف لا يوجب بدنة بل شاة وانما تجب البدنة بالجماع بعد الوقوف  
فكان الأولى أن يقول بالجماع قبل طوافها (بل تجب شاة) إذا وقع الجماع قبل الطواف  
كله أو أكثره بل ولا تجب البدنة في العمرة قط أما لو جامع بعده أطاف أكثر قبل رمي أو  
بعده قبل الحلق لا تنقض عمرته وعليه شاة ثم إذا أقدم عمرته فعليه النسي في الفداء وقضاؤها  
بأحرام جديد (الثامن عدم وجوب البدنة بعوانها اجنبيا أو حائضا أو نفساء) أي بل تجب  
شاة (التاسع أن ميقاتها المطل على مع الناس) أي من المكي والآفاق ومن بينهما (بخلاف الحج  
فإن ميقاته لأهل مكة الحرم) أي وجوبها (العاشر أنه يقطع التلبية عند الشروع في طوافها)  
أي في أصح الروايات بخلاف الحج المفرد أو القارن فإنه لا يقطع التلبية إلا في أول رمي جرة  
العقب (الحادي عشر أنه لا مدخل للعمرة بالجناية في طوافها) أي بخلاف طواف الحج وأنه  
بجنايته وتعالى علم (واما فرائضها) أي جملة (فالطواف والتبلة) أي وتبته كما في نسخة  
(والأحرام) وفيه ما فرضان وهما التبية والتلبية كما في أحرام الحج وأما ذكرها بالطواف

والاحرام بشرط لصحة أدائها لا الركن وهو الأصح وقيل الاحرام ركن (وواجباته السعي) أى  
 بين الصفا والمروة (والخلق أو التقصير) أى بده جواز أو قبله صحة بعده وقوع طوافها فى  
 التحفة جعل السعي فيها ركناً كالطواف وهو غير مشهور فى المذهب وأوله بعضهم فقال كأنه  
 أراد أنه داخل فى العمرة بخلاف الاحرام والخلق نظرو وجهه اعني كالرضوء للصلاة وفيه ان كل  
 داخل فى عبادة ليس ركناً لها كواجبات الصلاة ولعله الواجب فرضاً علياً ولم يفرق بين الركن  
 والشرط ومطلق الفرض ويؤيده انه جعل فى المنهاج الخلق فيها فرضاً أيضاً وذكر بعضهم ان  
 الخلق أو التقصير شرط الخروج عنه اذ فيه انه لا يختص بالعمرة اذ فى الحج كذلك كما لا يخفى قال  
 المصنف فى الكبير وتقديم الطواف على السعي شرط لصحة السعي بالاتفاق انتهى والظاهر أن  
 يقال الترتيب بين طواف العمرة وسعيها فرض وأما تقديم طوافها بشرط لصحة سعي الحج (وأما  
 صحتها) أى كيفية العمرة بمجمل (فهى أن يحرم من الحل كاحرام الحج) أى مثل صفة  
 احرامه فى آذانه وسننه بالافرق الا فى تعيين النية فيفعل عند احرامها ما يفعل فى احرام الحج  
 (ويتقى فيه) وفى نسخة فيها أى فى احرام العمرة أو زمان اتيانها بعده تلبسها الى فراغها (ما يتقى  
 فى الحج) أى من محظورات الاحرام ومكروهاته ومقصداته (فإذا دخل مكة بدأ بالمسجد)  
 أى بدخوله من باب السلام على ما هو الافضل وقيل يدخل المعتمر المسجد من باب ابراهيم ذكره  
 المصنف ولا وجه له نعم لو دخل من باب العمرة فلا بأس به لانه أقرب وعلمه العمل (وطاف برمل) أى  
 فى الثلاثة الاول (واضطباع) أى فى جميع طوافها (وقطع التلبية عند أول استلام الحجر) أى بعد  
 نية طوافها (رطاف سبعة أشواط) أربعة منها فرض والباقي واجب (وأكثره وهو أربعة منها)  
 أى لكونه هو الركن (ككله فى حق التحال) أى فى حق صحته تحمله ونحو وجهه عن احرامه بخلق  
 أو تقصير الا أنه يحرم عليه التحال قبل اتيان السعي بكامله (وأمن الفساد) أى وفى حق أمن فساد  
 العمرة حتى لو جامع بعداً كثر طوافها لا يفسد عمرته (ثم صلى ركعتيه) أى ركعتي الطواف  
 وجوباً عندنا (وخرج للسعي) والافضل من باب الصفا (فسعى كالحج) أى كسعيه (ثم حلق) يعنى  
 أو قصر (وحل) أى خرج عن احرامها

• (فصل فى وقتها) • أى وقت العمرة (السنة) أى أيامها (كلها وقتها) أى لجوازها (الا أنه)  
 أى الشأن (يكراه تحريماً) أى كراهة تحريم كما قاله ابن الهمام ويشير اليه كلام صاحب  
 الهداية (انشاء احرامها فى الايام الخمسة) أى المذكورة سابقاً منع هذه الكراهة لو أذى  
 العمرة فى هذه الايام يصح ويبقى محرماً فى هذه الايام لو أخر أداها الى ما بعدها لقوله (وان أداها  
 باسرام سابق لا بأس) أى لما ذكرنا (ويستحب أن يؤخر) أى أدائها (حتى يفضى الايام) أى  
 الخمسة (ثم يقبلها ولو أهل فيها) أى أحرم بالعمرة فى الايام الخمسة (ولو بعد الخلق من الحج  
 يؤمر برضاها) أى لبقاء بعض أفعال الحج عليه (فان لم يرضها ومعنى فيها أصح) أى فعلها (ولادم  
 عليه) أى لادخالها عليه وترد رضاءها وفى الفتاوى الظهيرية رجل أهل بعمرة فى أيام العشر  
 ثم قدم فى أيام التشريق فأحب الى أن يؤخر الطواف حتى تفضى أيام التشريق ثم يطوف وليس  
 عليه أن يرض احرامه يعنى (لانه لم يقع له ادخال عمرة على حجة) ولو طاف فى تلك الايام أجزأه ولا  
 دم عليه يعنى ولا كراهة أيضاً فى حقه لان انشاءها لم يكن فى الايام المنهية عنها ثم فى كلامه اشارة

الى أنه لو وقع طواف العمرة قبل الايام ومعها فيه الايام ثم قال ولو اهل بعمرة في ايام التشریق  
 يؤمر برفضها وان لم يرفضها ولم يناف حتى مضت ايام التشریق ثم طاف بها لادم عليه انتم  
 (ويكره فعلها في أشهر الحج لاهل مكة ومن معها) أي من المتقين ومن في داخل البلدات لان  
 الغالب عليهم أن يحجوا في سنتهم فيكونوا امتنعين وهم من القمع ممنوعون والافلا منع للمكي  
 عن العمرة المفردة في أشهر الحج اذ لم يحج في تلك السنة ومن خالف فعليه البيان وان كان البرهان  
 (و فضل أوقاتها شهر رمضان) أي ثم ارا أولبلا افضليه كل منهما (فعمره فيه بدل حجة) أي كما  
 ثبت في السنة وزيادة حتى في رواية ولكن هل المراد عمرة افاقية أو شاملة للمكة فيه بحث طويل  
 في القضية (ولو اعترف شعبان وأكملها في رمضان فان طاف أكثره في رمضان فهو في رمضان  
 والافشعبانية) قياسا على المتمع وغيره (ولا يكره الاكثر منها) أي من العمرة في جميع السنة  
 بخلاف المالک (بل يسنح) أي الاكثر منها على ما عليه الجمهور وقد قيل سبع أسابيع من  
 الاطوفة كعمرة وورد ثلاث عمر كحجة وورد عمرتان (وأفضل مواقيتها إلى مكة التمتع  
 والحجرة) والاول أفضل عندنا لان دليله قولي لا مروي على الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها  
 ان تخرج منها والثاني أكمل عند الشافعي لان دليله فعلي فانه مروي على الله عليه وسلم اعتمر منها  
 حين رجع من الطائف بعد فتح مكة وكانت حق المصنف أن يقول ثم الحجرة ولعله مال الى كلام  
 الخليلي الموافق للمذهب الثاني من ان أمره صلى الله عليه وسلم بذلك الجواز لا للافضلية  
 ثم موضع احرام عائشة قيل هو المسجد الطراب الادنى من الحرم وقيل انه المسجد الأقصى الذي  
 على الاكمة قيل وهو الاظهر وقيل بين مسجد هارون بن ابي اساب الحرم غلوة ثم والله أعلم

### • (باب النذر بالحج والعمرة) •

(وهو) أي النذر نوعان (صريح وكناية) اما الاول فبيان انه (اذا قال الله على حجة أو قال على حجة)  
 أي ولم يقل الله يلزمه الوفاء سواء كان النذر مطلقا أي غير مقيد بشرط كما سبق (أو معلقا بشرط  
 بأن قال ان قدم غاتي) أي من سفره (أو ان شئني الله مريض) أو مرضي (فعلى حجة مثلا أو عمرة)  
 أي مثلا لان حكم الاكثر من حجة أو عمرة كذلك (لزمه ما عني) أي من الحج أو العمرة واحدة  
 أو متعددة أو منهما ما تجتمع (لكن لزمه عند وجود الشرط) أي اذا كان معلقا كما تقدم وكذا اذا  
 قال ان فعلت كذا ففقه عني ان أيج حتى يلزمه الوفاء اذا وجد الشرط ولا يخرج منه بالكفر  
 في ظاهر الرواية عن أي حنيفة وقيل هذا اذا كان التعليق بشرط براد كونه ووجوده كقوله  
 ان شئني الله مريض فعلى كذا اما اذا كان لا يراد كونه كان كملت زيدا ففقه على كذا فقبل يجب  
 عليه الايفاء بالنذر فيل يجر به كفارة اليقين وهو الصحيح وقد رجع اليه أبو حنيفة قبل موته  
 بثلاثة ايام أو سبعة وهو قول محمد ثم اذا لزمه الحج وجح جاز ذلك عن حجة الاسلام الا أن ينوي  
 غيرها على ما في الخلاصة والظاهر ما في بعض الكتب من الفرق بين قوله فعلى حجة ففقه عليه  
 سوى حجة الاسلام الا أن يقصده اما وجب عليه وبين قوله فعلى ان أيج حيث يجزئ عن حجة  
 الاسلام الا أن يشري غيرها وقد تقدم ان من لزمه بالنذر حجة وجح حجة الاسلام فانه لا يسهط بها  
 المذوبة بالاختلاف (ولو قال ان دخلت) أي الدار مثلا (فانا أيج يلزمه) أي عند وجود شرطه  
 (ولو قال ان أيج) أي من غير شرط (لاصح عليه) ففي الخلاصة لو قال ان أيج مع عليه ولو قال ان

دخلت فأنأج يلزمه عند البسوط (ومن نذر مائة حجة أو أكثر أو أقل يلزمه كلها أو عليه أن يحج  
بنفسه قدر ما عاش ويجب الايضاً بالبقية) وهذا على ما في العيون وقاضيان والسراج  
بما نصوا على لزوم الكل وقال في النوازل هذا قولهما وعلى قول محمد بن عمر قال القرتاش  
وأطلق في التحفة لله تعالى على ألف حجة تلزمه وعن أبي يوسف وكذا عن محمد بن عمر قدر ما يعيش  
من السنين واختاره على الرازي والسروجي كقوله على أن أجم عشر من سنة ومات قبلها لا يلزمه  
شي قال ابن الهمام والحق لزوم الكل للترقي بين الالتزام ابتداءً وإضافة (ثم إن شاء) أي اللذان  
بالمائة (أجم مائة رجل في سنة واحدة وهو الأفضل) أي للمصارعة إلى الخيرات والخافة من  
الآفات (وإن شاء أجم في كل سنة حجة) أي على وفوق لزومه (أو أجم) أي بناء على الأفضل  
في الجملة (ولكن كلما عاش الناذر به ذلك) أي الاحتجاج (سنة بطلت منه حجة فعليه أن يحج  
بنفسه) أي لأنه قدر بنفسه فظهر عدم حجة الاحتجاج (وإن لم يحج لزومه الايضاً بقدر ما عاش من  
بعد الاحتجاج ولو قال الله على عشر حجج في هذه السنة لزومه عشر سنين) على ما في الفقه وغيره  
وفي خزانة الاكمل لزومه كلها في تلك السنة (ولو قال الله على أن أجم في هذا العام ثلاثين حجة لزومه  
الكل) أي عند أبي حنيفة (ولو قال على أن أجم في سنة كذا حج قبلها جاز) أي عند أبي يوسف  
وهو الاقرب خلافهما (ولو لم يحج ومات قبلها لا يلزمه شيء) ولو قال ان كنت فلاناً على حجة) أي  
من غرض كاليوم (أو على حجة اليوم) بالنصب والاحسن عبارة الكبير ان كنت فلاناً على حجة  
يوم أكله (لا يصير محرماً بل يلزمه بقوله متى شاء) كما لو قال على حجة اليوم انما يلزمه وفاء ذمته  
يحرم به متى شاء انتهى وتبين ان اختصاره في المبني هنا محل للمعنى (ولو قال أنا محرم بحجة مهمل)  
أي محرم (بعمرة ان فعلت كذا صرح) أي تعليقه فلهما (ويلزمه ان فعله) أي ما شرطه كذا ذكره  
في خزانة الاكمل عن أبي حنيفة (ولو قال على حجة ان شئت أنت) أي أيها الخطاب أو الخطاب  
(فقال شئت لزومه حجة) أي ولم يصير محرماً ما لم يحرم (وكذا لو قال ان شاء فلان) أي سواء كان  
حاضراً أو غائباً (فشاء) أي فظهر ان شاء لزومه حجة ولا تقدر) أي على الاصح (مشيئة فلان)  
أي الغائب (على محاسن بلوغه الخبر) أي بالتعلق (ولو قال أنا محرم بحجة ان فعلت كذا ففعل  
لزومه حجة وكذا لو ذكر العمرة ولم يصير محرماً ما لم يحرم) ولو قال ان لبست من غزلك فأنا أجم لزومه  
أي ويحج متى شاء (ولو قال على أن أجم على رجل فلان) أي مثلاً (أو بحال فلان) أي بدراهم كذا  
مثلاً (لزومه) أي الحج (ولغبت الزيادة) كما في شرح الكافي (ولو علق الحج بشرط ثم علقه بما سخر)  
أي بشرط آخر (ووجد الشرطان يكفيه حجة واحدة اذا قال في اليمين الثانية فعلى ذلك الحج)  
على ما في قاضيان (ولو قال على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه شيء) أي زائد على المرة (ولو قال في  
النذر من صلا ان شاء الله لا يلزمه شيء في جميع الصور) أي ان قيد بها شيئة الله والله أعلم  
\* (فصل) أي في الكليات (اذا قال على المشي إلى بيت الله أو الكعبة أو مكة أو زيارة البيت  
أو علقه) أي ما ذكر (بشرط) أي كبيره مريض وقدم مسافر (أولاً) أي أول لم يعلقه (بل حلف)  
مشياً (بحجة أو عمرة وهو في الكعبة) أي في مكة وما حوله من الحرم (أولاً) أي أو في غيرهما  
أرض الحلال أو من الآفاق (أو قال على إحرام فعليه حجة أو عمرة ماشياً والسان إليه) أي تعين  
أحدهما (ولو قال على المشي أو الذهاب أو الخروج أو السفر أو الاتيان أو الركوب أو الشدة)

أى الرجل (أو الهرولة) أى الذى (الى الحرم أو المسجد الحرام أو الصفا والمروة أو مقام  
إبراهيم أو الحجر الأسود أو الركن) أى مطلقاً والى أى (أو أشتار الكعبة أو بابها أو صلبها  
أو الحجر أو عرفات أو مزدلفة) وكذا الى منى (أو أسطوانة البيت أو زمزم أو مسجد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أو بيت المقدس أو مسجد آخر) ولو كان من المساجد المأثورة كمسجد  
الحطيف ونحوه (لا يلزمه شئ فى جميع الصور) لكن فى بعضها خلاف فانه لو قال على المشى الى  
الحرم أو الى المسجد الحرام لاشئ عليه عند أى حنيقة وعندهما يلزمه حجة أو عمرة ويؤيدهما  
انه لو قال على المشى الى مكة حيث يلزمه حجة أو عمرة اتفاقاً مع ان المسجد الحرام انحصر من  
مكة وانه قد يطلق على الكعبة وعلى مطلق الحرم أيضاً وقيل فى زمن أى حنيقة لم يجر العرف بل فقط  
المشى الى الحرم والمسجد الحرام بخلاف زمانه ما فيكون اختلاف زمان لا اختلاف دليل  
وبرهان وكذا ذكره فى الكبير وفيه ان الكليات لاتعلق لها بالعرفيات وكان المناسب ان يختلف  
حكمها باختلاف النيات وان اعتبر من اجاب الایمال فينبى أن يعتبر كل ما يختلف فى الزمان  
والمكان فلا يدخل الحكم تحت ضابطة كدية فى هذا الشأن وأما لو قال الى الصفا والمروة  
أو مقام إبراهيم عليه السلام وغير ذلك مما سبق لا يلزمه شئ بالاتفاق وقيل الى الحجر الأسود أو  
الركن أو مقام إبراهيم يلزمه وصريح الميسر فى البسوط فى المقام بعدم اللزوم وفى الطرابلسى الى زمزم  
واسطوانة الكعبة يلزمه عندهما خلافاً للامام وعزاه الى شارح نكرة (ولو قال على المشى الى  
بيت الله تعالى ثلاثين سنة عليه ثلاثون حجة أو عمرة) هكذا ذكره فى المتقى وقاضيان وفى المتقى  
عن محمد هذا على الحج وان قال ثلاثين مرة ان شاء حج وان شاء اعتمر (ولو قال على المشى ثلاثين  
شهر أو واحد أو عشر من شهر أو عشرة أشهر أو عشرة أيام أو أحد عشر يوماً عليه حجة) أى  
واحدة (وقيل فى ثلاثين شهر الله عليه الحج) رافقوا لان نقله صاحب المتقى عن محمد باختلاف  
روايته (ولو نذر المشى الى بيت الله تعالى ونوى مسجد المدينة أو بيت المقدس أو مسجد آخر)  
كمسجد قباء أو الكوفة (لا يلزمه شئ وان لم تكن له نية) أى معينة (فعلى المسجد الحرام) أى بناء  
على انه هو الفرد الاكمل من بيوت الله (فيلزمه حجة أو عمرة) على خلاف تقدم والظاهر أن يقال  
فعلى الكعبة ليكون عليه الحج أو العمرة بخلاف لان حكم بيت الله والكعبة سواء كما سبق وقد  
قال الله تعالى والله على السامع البصير وقال عز وجل جعل الله الكعبة البيت الحرام ويؤيده  
قوله (ولو حلف بالمشى الى بيت الله تعالى ثم حنث) بكسر التون أى لم يفرق بينه (ثم حلف به ثم حنث  
يجعل أحدهما حجة والآخر عمرة ويعتدى لكل واحد من مكان الحلف ولو حلف ان يمضى  
بفلان) أى من البدنة أو البقرة أو الشاة (على أنقار عينيه) أى أهدأهما وأطرافهما (الى  
بيت الله تعالى أو أحجه على عنق) أى يحجج بفلان من انسان أو حيوان لاشئ عليه (ومن جعل على  
نفسه أن يحجج ماشياً فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة) أى فى وقته فانه يتم حجه به وينبغي  
أن يقيد بحمله قبل الطواف أو بعده ليخرج عن احرامه قياساً على قوله (وفى العمرة حتى يجلس)  
وفى الاصل خير بين الركوب والمشى لكن فى الجامع الصغير أشار الى وجوب المشى وهو  
الظاهر والصحيح وجهاً ورواية الاصل على من شق عليه المشى وفى شرح الجامع قال الشيخ  
الامام أبو جعفر الهندى والى انما يطلق له الركوب اذا كانت المسافة بعيدة بحيث لا يسلح

الابتنية عظيمة وأما إذا كانت المسافة قريبة فلا يجوز له الركوب أصلاً ثم اختلفوا في محل  
ابتداء المشي لأن محمد الميذكره فقيل يتدعى من الميقات وقيل من حيث أحرم وعليه الامام فخر  
الاسلام والعتابي وغيرهما وقيل كما قال المصنف (ومحل ابتداء المشي من بيته سواء أحرم منه  
أولاً وعليه شمس الأئمة السرخسي وصاحب الهداية وصححه قاضيخان والزليعي وابن الهمام  
لأن المراد عرفاً وبؤيده ما روى عن أبي حنيفة أن بغدادياً قال إن كنت فلا تافلي أن أخرج ماشياً  
فلقية بالكوفة فعليه أن يخرج يمشي من بغداد وأما لو أحرم من بيته فلا تفارق على أنه يمشي من  
بيته (ولو ركب في كل الطريق أو أكثره بعذر أو بلا عذر فعليه دم) أي لأنه ترك الواجب بالخروج عن  
العهد (وان ركب في الأقل) أي في أقل الطريق وكذا في المساواة (تصدق بقدره من قيمة الشاة  
\*) (فصل \* لو نذر أن يصلي في مكان فعلى في غيره دونه في الفضل) أي الأقل منه في الفضيلة  
(اجزأه) أي عذنا (وأفضل الأماكن المسجد الحرام ثم مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم  
مسجد بيت المقدس ثم مسجد قباء ثم الجامع) أي المسجد الذي يصلي فيه الجمعة (ثم مسجد الحلي)  
وهو الذي يصلي فيه الجماعة والقبيلة المحصورة (ثم البيت) أي أفضل من خارجه كزقاق  
والاسواق إذا عرفت هذا الترتيب ولو نذر أن يصلي ركعتين في المسجد الحرام لا يجوز أدائها  
إلا في ذلك الموضع عند زفر خلافاً لأصحابنا وإن نذر أن يصلي ركعتين في مسجد النبي صلى الله  
عليه وسلم لا يجوز أدائها إلا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو في المسجد الحرام وإن نذر أن  
يصلي في بيت المقدس لا يجوز أدائها في هذه المساجد وإن نذر أن يصلي في الجامع لا يجوز  
أدائها في مسجد المحلة وإن نذر أن يصلي في مسجد المحلة يجوز أدائها في الجامع ولا يجوز أدائها  
في بيته وإن نذر أن يصلي في بيته يجوز في الكل ولا يجوز في الزقاق والاسواق كذا في المصنف  
وهذه المسائل يخالف أصحابنا في زفر وقيل أبو يوسف أيضاً معه وكذا حكم الاعتكاف إذا نذر  
في هذه المساجد (ولو نذر أن يلبث) بفتح الموحدة أي يمكث (في المسجد الحرام ساعة لم يجب عليه  
ذلك) كان الظاهر أن يقال أقل من يوم لأنه مدة أقل ما يجوز فيه الاعتكاف خلافاً للمحمدية أنه  
يجوز اعتكافه ساعة أيضاً في النقل ومن غير شرط صوم خلافاً لغيره والله أعلم

### \*(باب الهدايا)\*

وهو ما يهدي إلى الحرم للتقرب إلى الله تعالى والمراد به أنواع الهدايا وأكبر أحكامها كالضحايا  
(الهدى من الإبل والبقر والغنم) أي لا من غيرها من النعم (وكل دم يجب في الحج والعمرة  
فإنه شاة) أي وأعلام بدنة من الإبل أو البقر وأعظمها أفضلها وفي حكم الأدنى سبع بدنة  
أو سبع بقرة وهذا التخير المشهور من الكلام في كل شيء (إلا الجامع في الحج بعد الوقوف بعرفة  
وطواف الزيارة جنباً) فإنه لا يجوز فيه ما إلا البدنة ولا يتجاوز قصور العبادة ويستفاد منه أنه  
لا يجب البدنة أصلاً في العمرة (وحكم البقر حكم الإبل في هذا الباب) أي باب الهدايا لا في  
مطلق الضحايا لكن هذا عندنا خلافاً للشافعي تغمد الله برحمته حيث يخص البدنة بالإبل  
وأما إذا أطلق الجزوز فهو من الإبل خاصة اتفاقاً (ثم الهدى) أي جنسه منقسم (على نوعين  
هدى شكر) لتوفيق الطاعة المخصوصة (وهو هدى المتعة والقران) وقدم المتعة لأنها  
الأصل المستفاد من القرآن وقيس عليه القران في هذا الشأن ببيان البرهان (والتطوق) شكراً

مطلقا (وهدي جبر) أى لتصرف الطاعة أو ارتكاب جناية (وهو سائر الدماء الواجبة) من  
احصار أو رفض أو جزاء صيد أو كثارة جناية أخرى أو تبا و زمقات (ماعداء هذه الثلاثة)  
أى المقدمة من المتعة والقران والتطوع وأما النذر فهو وان كان دم نسله الآن حكمه  
ان كان واجبا فكبيرا وتطوعا فكشكر وكذا الاضحية وجوبا وتطوعا (وكل دم واجب شكرا  
فلساحبه أن يأكل منه) أى ماشا منه ولا يتقيد ببعض منه كما يتوهم من قوله منه (وبز كل  
الاغنياء) أى يطعمهم ولو بالاباحة (والفقراء) تملكها و اباحة والقمام يقتضى تقديم الفقراء  
والا يكون ذكركم كالمستدرك (ولا يجب التصديق به) أى لا بكنه ولا يعرضه وهذا نصريح  
بما علم ضمنا مما قبله من التلويح (بل يستحب أن يتصدق بكنهه ويطعم) يستحب أن يأكل  
(ثلاثة ويهدي ثلثه) أى للاغنياء من الجيران وغيرهم (أو يذبحه) أى التلأخيش فإن  
التلويح (ولو لم يتصدق بشئ جاز) وهذا قد علم من قوله ويستحب (وكره) أى كراهة تنزيه  
لانها مقتضى ترك الاستصحاب المعبر عنه بأنه خلاف الاولى ولذا قال فى الكبر ولا ينبغي أن  
يتصدق بأقل من الثلث وهذا أيضا مستدرك كالاول (وبسقط) أى دم الشكر (عجز  
الذبح حتى لو سرق أو استهلك بنفسه) وكذا بغيره (بعد الذبح) قبل الله سلتين (لم يلزمه شئ) أى  
من الضمان بخلاف ما لو ذلك أو سرق قبل الذبح فإنه يلزمه غيره ولا يجوز له أن يتصدق بكنهه  
(وكل دم واجب جبر لا يجوز له الاكل منه) ولو كان فقيرا (وللاغنياء) الا اذا أعطاهم  
الفقراء تملكها لا اباحة وكذا فى حكم نفسه (ويجب التصديق بجمعه حتى لو استهلكه به الذبح)  
أى كله أو بعضه (لزمه قيمته) أى للفقراء فيصدق به عليهم (ولو سرق لا يلزمه شئ) واعلم انه  
يجوز التصديق بكل من دم الشكر والجبر على مساكين الحرم وغيرهم وكذا يجوز على مسكين واحد  
أو مساكين الآن مساكين الحرم أفضل إلا أن يكون غيرهم أخرج على ما قاله فى السراج  
الوهاب (وهو) أى دم الجبر كدم اللبس والطيب والخلق وقلم الاطفار وقتل الصيد والجماع) أى  
وأما ذلك من ارتكاب المحظورات ولو بعدد (والطواف بلا طهارة وترك شئ منه) أى من  
الطواف اذا كان موجبا للدم (أو السعى أو الرى أو امتداد الوقوف) أى بعرة الى العروب  
(أو وقوف مزدلفة) أى ونحوها من ترك الواجبات اذا لم يكن عن عذر (والاحصار والرفض)  
أى ودمهما (وقطع أشجار الحرم) فيه أن هذا الحكم غير مختص بالحرم (ولا يجوز بيع شئ من  
لحوم الهدايا) أى وان كان مما يجوز الاكل منه على ما صرح به ابن الهمام (فان فعل) أى باع  
شأ منه (ضمن قيمته للفقراء ولو أعطى الجزاء أجرة منه غرمه) أى فعليه أن يتصدق بقيته (وان  
شرط) أى أجرة الجزاء (منه لم يجز) أى مذبوحة (عن الهدي) ونوضيحه ما قاله الطرابلسي ولا  
يعطى أجرة الجزاء منه فان أعطى صار الكل لجالائه اذا شرط اعطاه من بين شركائه فله فلا  
يجوز الكل لقصد اللحم وان أعطاه من غير شرط قبل الذبح ضعفه وان تصدق بشئ منه عليه غير  
الاجرة جاز اذا كان أهلا للتصدق عليه (ولو ذلك هدى التطوع قبل وصوله الحرم لا يجوز  
الاكل منه) أى للمتطوع (وللاغنياء) أى ولو أكل منه أو من غيره مما لا يعمل له أكله من  
مأكل (وكل واحد من الابل والبقر يجوز عن سبعة دماء) لا خلاف فى جوازها عن السبعة عند  
الاربعة اكن بشرط قصدها القرية حتى لو كان أحدها شركاء كما رأوا وسمايريدا اللهم دون

الهدى والتعزت لم يجزهم جميعا (فلو شارك فيه سبعة نفر قد وجب الدماء عليهم جاز) أى وغيرهم  
 بالاولى كما لا يخفى (سواء اتحد الجفنس) أى جنس ما وجب من دم مفعلة واخصار وجزاء صيد  
 ونحو ذلك (أولا) لأنه ان اتحد الجفنس كان أحب وأولى (ولو اشترى بدنة) أى جزورا أو بقرة  
 (للمتعة مثلا وأوجبها لنفسه) أى تلك البدنة بتعيين النية وتخصيصه اليه (لا يسعه أن يشارك فيها)  
 أى فى البدنة (أحدا) لأنه لما أوجبها لنفسه خاصة صار الكل واجبا عليه (وليس له بيعها بعد  
 ما أوجب) أى وليس له أن يبيع ما أوجبه هديا فان فعله أن يتصدق بالثمن (وان نوى ابتداء  
 الشركة جاز) أى وان نوى أن يشرك فيه ستة نفر أجزأته فان لم يكن له نية عند الشراء منهم ولكن  
 لم يوجبها حتى اشتركت الستة جاز والافضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أو من أحدهم بأمر  
 الباقيين وأى الشركاء فجزأهم يوم النحر أجزأ الكل ثم اذا اشترك سبعة فى جزور أو بقرة اقتسموا  
 اللحم بالوزن ولو اقتسموا جزأه لم يجز الا اذا كان مع شئ من الاكارع والجلد اعتبارا بالبيع  
 كما فى شرح المجموع (واذا ولدت بدنة الهدى) أى بعد ما شراها الهدية (ذبح ولدها معها ولو باع  
 الولد فعليه قيمته) أى للفقراء (وان اشترى بها) أى بقيمتها (هديا لحسن) أى وان تصدق به لحسن  
 وهـ ذاقى الحسن أظهر فتدبر (واذا غلط رجلان فذبح كل) أى كل واحد (هدى صاحبه  
 اجزأهما) أى استحسانا لا قاياسا (ويأخذ كل هديه) أى بعد ذبحه (من صاحبه) وعن أى يوسف  
 كل بالخيار بين أن يأخذ هديه من صاحبه وبين أن يضمنه فيشتري بالقيمة هديا آخر يذبحه فى أيام  
 النحر وان كان بعد هاتين القيمتين وهدى المتعة والقران والتطوع فى هـ ذاسواء وأمالو كانت  
 البدنة بين اثنين وضحياهما الاختاف المشايخ فيه واختار انه يجوز كما فى الخلاصة وقال الصدر  
 الشهيد وهـ ذاختار الفقيه والامام الوالد وعن أحمد بن محمد العامى انه لا يجوز اذا كان  
 الجزور بينهما اثنين وقال أبو الليث لا تأخذ به ذابل يجوز اذا كان بينهما منصفان وعلى التفاوت  
 وكذا بين ثلاثة وأربعة قال فى البحر الزاخر هـ ذاهو الصحيح (وكل هدى لا يجوز له الاكل) أى  
 منه (لا يجوز له الاتضاع بجلده ولا بشئ آخر منه) يعنى بل يتصدق به بخلاف كل هدى يجوز له  
 أكله فانه يجوز له الاتضاع بجلده ونحوه (ولا يجب التعريف بشئ من الهدايا سواء أريد به) أى  
 بالتعريف (الذهاب الى عرفات أو التشهير) أى الاعلام بكونه من الهدى فوهو لم يتعزضوا لها  
 (بالتقليد) أى بتعاقب قلادة فى رقبتها فان كلاً منهما لا يجب (وبسن تقليد بدن الشكر) كالمتعة  
 والنذر (دون بدن الجبر ولا يسن فى الغنم مطلقا) كالاخصار والجنابة لكن لو قلده جاز ولا بأس  
 به وفى الميسوط لا يضره ثم ان بعث الهدى يقلده من بدله وان كان معه فهو من حيث يجزى هو  
 السنة كذا فى شرح الكنز (ويكره الاشعار) أى اشعار البدنة وهو اعلامها بشق جلدها أو  
 طعنها حتى يظهر الدم منها (ان خيف منه السراية) أى الذى يترتب عليه الضرر (وحسن  
 الذهاب) أى استحسان ذهاب الهدى (بهدى الشكر الى عرفة) وفى البحر الزاخر وغيره ان كل  
 ما يقلد فالذهاب به الى عرفات حسن وما لا فلا قال فى الكبير ويرد عليه قولهم مطلقا تعريف  
 هدى المتعة حسن وهو أن يذهب به الى عرفات مع نفسه لأن الشاة وان كان لا يسن تقليدها  
 لكن دخلت فى هذا الاطلاق انتهى ولا يخفى أن ما من عام الا ويخص (والافضل فى الابل النحر)  
 أى قبا ما مع قوله الهدى يسرى وان شاء أضجعها وعن أبي حنيفة مع قوله تباركة (ويكره) أى النحر

(في غيرها) من البقر والغنم لانه يسن ذبحهما فلو شعر البقر والغنم وذبح الابل ابرأه اذا اسنق العروق ويكره واستحب الجوه واستقبال القبلة وكان ابن عمر يكره أن يؤكل مما لبس قبل به القبلة والاولى أن يتولى الانسان ذبحها بنفسه ان كان يحسن ذلك والافقية عند الذبح (ويستحب التصديق بنظامها ووجلالها) كما في المحيط (ولا يبيع جلدها فان باعه تصدق بثمنه) فان عمل من جلدها شيئا يتفجع به كالفراس والجراب جاز ذكر في الكبير لكن الظاهر أن هذا انما يجوز فيما أبيع له الاتقاع به كدم الشكر والتطوع والاضحية دون غيره والله أعلم

• (فصل) • ومن ساق بدنة واجب أو تطوع لا يحل له الاتقاع بظهرها) أي ركوبها (وصوفها ووبرها) أي شعر الغنم والابل قطعاً وتنفقاً (وليئها) أي حلبها وشرباً بالاحال الاضطرار (وان اضطر الى الركوب) أي ركوبها افركها واذا استغنى عنه تركها أو حمل مناعه عليها (ضمن ما أتص بركوبه أو حمل مناعه) أي بسببه وتصدق به أي بما ضمنه (على الفقراء دون الاغنياء) لان جواز الاتقاع بها للاغنياء معلق بيلوغ المحل على ما قاله في شرح الكثر (وينضح) أي يرش (شعرها بالماء البارد لئلا ينقطع لبنها ان قرب ذبحها) أي زمنه (والا) بأن كان بعد ذبحها (حلبها وتصدق به) أي على الفقراء (وان صرفه لنفسه) أي لحاجة نفسه وكذا اذا استلمت لكذا ودفعه اغنى (ضمن قيمته) أي في تصدق بمثل أو بقيمته (واذا سلب) أي تعيب (الهدى) أي الذي ساقه (في الطريق) أي قبل وصوله الى محله من الحرم أو زمانه المميز له (فان كان) أي الهدى (تطوعاً شحراً وصبيغاً فلا ذم ابدما وضرب بها صفة) (نامها) وقيل جازب عنقه العلم انها هدى (ليأكل منه الفقراء دون الاغنياء وليس عليه غيره) أي إقامة غيره بدله (ولم يأكل منه فهو ولا غيره من الاغنياء) أي بل يتصدق به على الفقراء وقد قال السروي انه لا يتوقف الاباحة على القول (فان أكل أو أطعم غنياً) أي تصدق بقيمته على الفقراء (فان كانت البدنة واجبة فعليه أن يقيم غيرها مقامها) بضم الميم الاول أي بدلها (وصنع بالاول ماشاء) أي من بيع وغيره (وكذا اذا اصابه عيب كبير) بالوحدة أو بالثنية بأن ذهب أكثر من ثلث الاذن عند أي خنفة أو أكثر من النصف عندهما (فعليه أن يقيم غيره مقامه ولو ضل هديه فاشترى غيره) أي مكانه (فقلده) أي وجهه (ثم وجد الاول شراً أي ماشاء) أي وباع أي ماشاء (فلو باع الاول وذبح الثاني أو باله كمن أجزأه) كذا ذكره والظاهر ان ذبح الاول أفضل فان الثاني بمنزلة البدل ولا اعتبار البدل بعد حصول البدل فتأمل (والأفضل شحراً) لان الذية تعاقب به - حافي الجمل (ولو شعر الثاني وكان الاول أكثر قيمة تصدق بالفضل) وهذا يؤيد ما قدمناه من قبل (ومن ساق هدياً) أي الى مكة (وقلدها لا يتولى بها الهدى) بجملة حالية (فهو هادي) أي استحساناً للعرف العامي (ويستحب لكل من قصد مكة بفلسك) أي حجة أو عمرة (أن يهدي هدياً)

• (فصل) • أي فيما لا يجوز من الهدايا كما لا يجوز في الفخا يا فان شرط صحته أن تكون سالمة من العيوب والبلايا لا يجوز مطوع الاذن كلها أو أكثرها) وأما اذا كان الذاهب من الاذن الثالث أو أقل اجزأه وهو الظاهر عن أبي حنيفة ومحمد وهو الأصح وعن أبي حنيفة أن كان الثالث فما زاد لم يميز وان كان أقل من الثالث جاز قال الكرماني وفي رواية ان ذهاب الربع مانع ثم قال ان كان الذاهب أقل من النصف يجوز وان كان نصفاً فعز أي يوسف رواه ابن عمر أي يوسف

ان كان الباقي أكثر أجرامه وان بقي النصف لم يجزه (والذي لا اذن له خلقة) أما اذا كانت أذنه صغيرة جاز (أوله أذن واحدة) أى فانه لا يجوز على ما نقله ابن جماعة وعن أصحابنا لانه لا يجوزى التي خلقت لها أذن واحدة قال وهو مقتضى قول الشافعى قدس سره (ومقطوع الذنب أو الانف أو الالبسة) أى اذا ذهب أكثرها كما تقدم فى الاذن (والتي يبس ضرعها) وكذا التي لا تستطيع ان ترضع فصيلها (أو ذهب ضوء إحدى عينيها) وهى العوراء فبالولى انه لا يجوز العمياء (والجفاء التي لا تخ لها) وهى الهزيلة (والعرجاء) التي يمنعها عرجها عن المشى الى المنسك على ما فى المختار وقيل التي لا تنضع رجلها على الارض (والمریضة التي لا تعتلف والتي لا اسنان لها) أى سواء تعتلف أو لا وفى رواية تجوز اذا كانت تعتلف وهو الاصح (والجباللة) بفتح الجيم فتشديد اللام أى التي تتبع النجاسات (ويجوز مقطوع الاذن والذنب والانف والالبسة اذا بقي أكثرها) وهذا قد علم بالفهوم من منطوق ما قبلها (والجاء) بتشديد الميم (وهى التي لا قرن لها أو كان مكسورا) أى ذهب غلاف قرنها (والجنونة) قال فى المختار ويجوز التولاء وفى الصحاح التول هو بالتحرير جنون يصيب الشاة فلا تتبع الغنم وتستدير فى مرعتها (والخصى والشرقاء وهى التي شقت أذنها والخرقاء وهى مثقوبة الاذن) قال ابن جماعة مذهب الاربعة ان تجزى الشرقاء والخرقاء وهى المسحونة الاذن من كى أو غيره (والحولاء وهى التي فى عينيها حول والجرباء اذا كانت سمينة والحامل) مع الكراهة (والعرجاء التي لا يمنع عرجها من المشى) كما تقدم (والمریضة التي تعتلف وصغيرة الاذن والتي لا اسنان لها اذا كانت تعتلف) أى على الاصح ثم هذا كله اذا كانت العيوب بها قبل الذبح (ولو أصاب العيب عند الذبح بأن انكسرت رجلها أو أصابت عينها بالاضطراب وانقلاب السكين جاز) أى استحسننا

\* (فصل فى السن \* أذن السن الذى يجوز فى الهدى الثنى) بفتح فكسر فتشديد تحتية (وهو من الابل ماله خمس سنين وطعن) أى دخل (فى السادسة ومن البقر ماله ستان وطعن فى الثالثة ومن الغنم ماله ستة وطعن فى الثانية ولا يجوز دون الثنى) أى غيره (الاجذع من الضأن وهو ما أتى عليه أكثر السنة) على ما فى شرح الجمع (وانما يجوز) أى الجذع (اذا كان عظيما) أى فى الاستحسان (وتقريبه انه لو خاطب بالثنايا استبقه على الناظر انه منها) أى أو ليس منها وقيل الجذع ماله ستة أشهر وذكر الزعفرانى انه ابن سبعة أشهر وقيل ابن ثمانية أشهر وهذا كله اذا كان عظيما كما مر وما اذا كان صغيرا الجسم فلا يجوز الا ان يتم له سنة كاملة كفى المعز (والجوامير كالبقر) أى كفى السن وغيره (والذكر من المعز والضأن) الاولى تقديم الضأن (افضل اذا استويا) أى فى الاوصاف الكاملة (والاثنى من الابل والبقر افضل اذا استويا)

\* (فصل) \* أى فى ايجاب الهدى وما يتبعه من لزوم الهدى بذرتيجز او تعليقا (ولو نذر هديا) أى واطلقه (يلزمه ما يجوز فى الاضحية وادناه شاة واعلاه بقر او ابل الا ان ينوى بالهدى بعيرا أو بقرة فليزمنه ذلك ويختص ذبحه بالحرم) أى فله ان يذبحه حيث شاء من أرض الحرم الا انه ان كان فى أيام النحر فالسنة ذبحه بمعى والافى مكة ولو نذر جزورا أو بقرا أو بدنة ولم يذكرا فظ الهدى لزمه ما ذكر) أى من الابل فى الجزور ومن البقر والبعير فى البدنة (ولا يختص ذبحه فى الحرم ولو قال على ان أهدي بدنة خير بين البعير والبقرة ولو قال جزورا تعين الابل) قال فى

الكبير ولو قال على ان أهدي جزوا بصفة متكلم من الاله دأته بين الابل والحرم ولو قال  
جزوا رافقه ما جاز البقر والبعير حيث شاء ولو سارح الحرم الا أن ينوي معيناً من البدن وعن أبي  
يوسف تعين الحرم وظاهر المذهب خلافه الا أن يزيد فيقول بدنة من شعائر الله والحاصل كما في  
التحفة ان في نذر الهدى يختص بالحرم اتفاقاً وفي الجزور والبقر لا يختص به اتفاقاً وفي البدن  
لا يختص به عندهما خلافاً لا يوجب يوسف وزفر انتهى فتدبر (ولو قال هذه الشاة هدى الى بيت الله  
أو الى الكعبة أو مكة أو بكة) وهي آفة في مكة لأنها تملك أعناق الجبابرة (رمه) أي هدى بالغ  
الكعبة المراد به الحرم (ولو قال الى الحرم أو المسجد الحرام أو الصفا والمروة لم يلزمه شيء) أما في  
الصفا والمروة فلا يصح في قولهم جميعاً وأما فيما قبلهما فكذلك عند أبي حنيفة وعندهما يصح  
أن يلزمه وهو الاظهر لما سبق فتدبر (ولو قال أنا أهدي ولائته له يلزمه شاة) فيه ان هذا اختصار  
يحمل لقوله في الكبير ولو قال على الله ان أهدي ولائته له يلزمه شاة وكذا قال ابن الهمام انه لو قال  
ان فعلت فأنا أهدي كذا لزمه اذا قل انتم هي والحاصل انه لا يلزمه الا اذا كان النذر تصيراً  
أو تعليقاً سواء نوى أولم يوفيهما وأما مجرد قوله أنا أهدي فلا ربحه انه يلزمه شيء لا سيما ولائته  
(ولا تجوز القيمة في هدى النذر كما لا تجوز في غيره من الهدايا) وهذا على رواية أبي حنيفة  
واستحسنه صاحب البدائع وابن الهمام وفي رواية أبي سليمان يجوز ان يهدي قيمته او يذكر  
الطار بالمسعى عن ابن سماعة انه لا يجوز كدم التمتع والقران والاحصار بخلاف جواز الصد  
ولو بيعت بقيمة فاشترى به امثلة بمكة فتذبح جاز قال الحاكم ويحتمل ان يكون هذا تأويل لقوله في  
رواية أبي سليمان اجزأه ان يهدي قيمته (ولو نذر شيئاً مما سوى النعم) أي مما عدا الانعام وهي  
الابل والبقر والغنم (كالثياب والعبد والقدر) بكسر القاف (والقدوم) بفتح قاف وضم دال  
مهملة متحققة أي ونحوها (عما ينقل) أي عما يكثر نقله (جاز اهداه قيمته وعينه الى مكة) أي وعليه  
أن يتصدق به أو بقيته ويجوز أن يعمل على عجية البيت اذا كانوا فقراء (ولو تصدق في غير مكة جاز)  
أي ولو على غير أهل مكة الا ان الافضل أن يتصدق على فقراء مكة بمكة أقول الاظهر ان المنذور  
اذا كان معيناً بان قال هذا الثوب أو هذا الغنم يعين عيه بخلاف ما اذا كان مبهماً بان قال  
ثوباً أو غنماً فانه يجوز ان يشتد كل من العين والقيمة وهذا كما ان كان المنذور مبهماً ينقل  
(وان كان مما لا ينقل) كالدار والارض وسائر العقار (بمعين القيمة) اذا أراد الايسار الى  
مكة (ولو قال كل مالي أو جميعه هدى فعليه ان يهدي ماله كله في الاصح) وبمسك منه قدر قوله  
ولو نذر شجر ولده يلزمه شاة

### • (باب المتفرقات) •

أي مسائل شتى لا يجمعها باب (مسئلة أفضل الاعمال بعد الصلاة والزكاة والصوم الحج) يعني  
ثم الجهاد على ما نقله في البحر الزاخر عن أصحابنا وكانهم نظروا الى ترتيب الفروض والافتد قبل  
الصلاة أفضل الاعمال وهو أقوى الاحوال (وقبل الصوم) واهل وجهه قوله عليه الصلاة  
والسلام في الحديث القدسي الصوم لي (وقيل الحج) ولعل وجهه انه الجامع بين العبادة البدنية  
والمالية وهي مع تحمل سائر المشقات النفسية من مفارقة الاهل وترك الوطن واختيار  
الغربة ومحس البر والصلة في مسره وإكثارة التكاليف المتعلقة به لم يفرض الا في آخر الامر

ولا يجب الا في جميع العمر وقد قال تعالى اليوم اكملت لكم دينكم ونزل عليه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يوم عرفة وروى انه قال هو دى لعمر رضى الله عنه لوزنات هذه الآية علينا في كتابها لعلنا يوم نزلها بعد النافق قال قد جعلناه عيدين فانه يوم الجمعة وعرفة (مسئلة اذا حج عن فرضه فالصدقة افضل من الحج) أى على ما هو المختار كما في التجنيس والمزيد ومنية الملقى وغيرها ولعل تلك الصدقة محمولة على اعطاء الفقير الموصوف بغاية الفاقة أو في حالة الجاعة والا فالحج مشتمل على النفقة التي هي من جلة الصدقة بل ورد ان الدرهم الذي يتفق في الحج بسبع مائة مع زيادة احتمالات الكلفة ومن المعلوم ان الاجر على قدر المشقة وقد ورد افضل الاعمال اجزها أى أصعبها وكذا ذكر في الفقيه ان أبا حنيفة كان يقول الصدقة افضل من حج التطوع فلما حج عرف مشاقه فقال الحج افضل (وقيل الحج أفضل) وهو رواية عن أبي حنيفة ان الحج تطوعا افضل من الصدقة والصدقة افضل من العتق والوصية بالصدقة أفضل ثم بالحج ثم بالعتق وفي النوازل ان الحج أفضل من الصدقة عند الامام وعند محمد الصدقة افضل منه انتهى وتبين بما ذكرنا ان ما عبر المصنف عنه بقبول هو الاولى كما لا يخفى (مسئلة لوقف الجمعة مزينة على غيرها) أى بسبعين درجة وقد ألفت في هذه المسئلة رسالة مستقلة تسميها بالحظ الاوفر في الحج الاكبر (مسئلة الحج يهدم ما كان قبله من الصغار) أى قطعها اذا كان من حقوق الله تعالى والافقه قال العلماء لا يكفر شيئا من المظالم المتعلقة بحقوق العباد بل تبقى على ذمته حتى يؤديها الى أصحابها أو يستحل منهم فيها أو يكون تحت الميمنة (واختلاف في البكار) أى المتعلقة بحق الله تعالى دون غيره لما سبق والمتمندان البكار مطلقا تحت الميمنة عند جميع أهل السنة كما ذكره الشيخ التوربشقي وغيره من الأئمة ومثنى الطيبي على ان الحج يهدم المظالم والبكار ووقع منازعة غريبة في هذه المسئلة بين أمير باشا من الحنفية حيث مال الى قول الطيبي وبين الشيخ ابن حجر المكي من الشافعية وقد مال الى قول الجمهور ورأيت رسالة السيد المشار اليه في هذا الباب وكتبت رسالة في بيان هذه المسئلة من الجواب والله أعلم بالصواب (مسئلة من حج بمال حرام سقط عنه الفرض) أى بحسب الظاهر (ولا يقبل حجه) لانه ليس حجا مبرورا والاولى ان يقال ويعد قبوله لا مكان قبوله حيث وجد شرائطه وأركانه (ويكون عاصيا) أى باكتساب الحرام وانفاقه في حال الاحرام مع عدم توبته من ارتكاب الاستنام ثم لا تنافي بين سقوطه وعدم قبوله فلا يشاب لعدم القبول ولا يعاقب عقاب تارك الحج كما اذا صلى في أرض غصب أو ثوب حور ونحو ذلك والصحيح في مذهب الامام أحمد ان من حج بمال حرام لم يجز حجه أصلا ولم يخرج عن عهدته الحج قطعها لما ورد ان من حج بمال حرام فقال لبيك وسعديك يقال له لا لبيك ولا سعديك وحجك مردود عليك ثم الحيلة ان ليس معه الامال حرام أو فيه شبهة ان يستدين للحج من مال حلال ليس فيه شبهة ويحج به ثم يقضى دينه من ماله ذكره قاضيان وقال الغزالي من حرج يحج بمال حرام أو فيه شبهة فليجتهد ان يكون قوته من الطيب فان لم يقدر فن الا حرام الى التحلل فان لم يقدر فليجتهد يوم عرفة فان لم يقدر فليزعم قلبه الخوف لما هو مضطر اليه من تناول ما ليس بطيب فعسى الله ان ينظر اليه بعين رحمة ويتجاوز عنه بسبب حزنه وخوفه وكرهه (مسئلة اذا مات المحرم بصنع به) أى في التجهيز والتكفين (ما يصنع بالحلال من تغطية الرأس والوجه) أى ومن

استعمال السدور الكافور ونحو ذلك خلافاً للتأني (مسئلة المجاورة بمكة المشرفة لا تكسر)  
بل تصيب على مذهب اليه أبو يوسف ومحمد وعليه عمل الناس قال في المبسوط وعليه الفتاوى  
وهو مختار بعض الشافعية والحنابلة (وقيل تكسر) أي على مذهب اليه أبو حنيفة ومالك  
وجاعة من المحتاطين خوفاً من الملل والتبرم في ذلك المقام والاخلال بما يجب من حرمته ورعايته  
وخوف اجتراح المعاصي والالتزام لما روى من أن الحسنة فيها تضاعف فيها إلى مائة ألف  
وإن السيئة كذلك وهذا على تقدير صحة هذه الرواية أنهم تضاعف بالكسبة والافتلاش من  
السيئة تضاعف في حرم الله تعالى باعتبار الكيفية وأجاب الأقول بأن ما يخاف من سيئته  
فيقابل ما يرجي من حسنته ثم هذا كله باعتبار الخلق لا الخلقين من تضاعف أهم الحسنة  
من غير ما يحبطها من السيئات فإن الأقامة في حرمهم من أفضل العبادات بلا نزاع فالمقام بمكة  
جنته والنور العظيم بالاجماع لكن لا يقدر على حق الأقامة ورعاية الحرمة إلا أفاض من عباد  
الله الخلقين من مقتضيات الطباع وهذا كما قال تعالى إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتقبل  
ما هم فلا يبين حكم الفقه باعتبارهم ولا يذكر حالهم قيد في جواز جوار غيرهم إذ لا يقاس  
الحدادون بالمولود ونحوهم ولا عبرة بما يقع للنفس من الدعوى الكاذبة والمبادرة إلى دعوى  
الملكية والقعدة على شروط المجاورة فإنما لا كذب ما يكون إذا حلفت فكيف إذا ادعت وما  
أيسر الدعوى وما أعسر المعنى وهذا قول الإمام الاعظم بكراهة المجاورة في الحرم المحترم  
بالنسبة إلى زمانه الأقدم ولو شاهد ما أوردكم من أحوال المجاورين في هذه الأيام وما اختاروه من  
أكل وظائف الحرام وما ظهر عليهم من عدم القيام بتعليم هذا المقام لقال بحرمه المجاورة من  
غير شك وشبهة في هذا الكلام وحسبنا الله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ونحن من  
المتجئين إلى باب المفسرين إلى جنابه المستحقين لعنايه وعقابه الراغبين بعفوه وكرمه على  
بابه القائلين حال دعائه وخطابه إلى بابك الأعلى غلب الرجا ومن جاء هذا الباب لا يخشى الردا  
(مسئلة المجاورة بالمدينة الشريفة لا تكسر ما يشق فيه) وقد تقدم أنه يعزى وجوده في حكم  
مجاورة المدينة المكرمة حكم مكة المنظمة كيف لا والمجاورة بمكة أفضل عند جمهور الأئمة  
بخلاف المال في هذه المسئلة ومن تبعه من بعض الشافعية ثم الاجماع على أن الموت بالمدينة  
أفضل والمجاورة بسبب الموت فيها فيكون أفضل من هذه الحثية والأئمة المعلوم أن تضاعف  
الحسنة في المسجد الحرام أكثر من مسجد المدينة وإن نفس المدينة لا تضاعف فيها بخلاف حرم  
مكة وأما قيل من أن الأقامة بالمدينة في حياته صلى الله عليه وسلم أفضل اجتماعاً فيستحب  
ذلك بعد وفاته صلى الله عليه وسلم حتى يثبت اجماع مثله على ما نقله في الكبير عن بعض العلماء  
واستحسنه خدوع بأن مفهوم قيد حياته في المسئلة دليل على أن ما بعده محتمل ليس كذلك اجماعاً  
فهو واجماع مثله بلا نزاع وكيف لا ولا يتصور خلاف الجهور وبما عليه الاجماع وأما قوله (وذهب  
جماعة من العلماء إلى أن المجاورة بها أفضل منها بمكة وإن قلنا بكثرة ثواب العمل بمكة) فلا وجه له لأنه  
إذا كان ثواب العمل بالمدينة أقل وهو صلى الله عليه وسلم لم يكن ظاهراً في كيف تكون المجاورة  
بها أفضل فتأمل هذا وقد قال صلى الله عليه وسلم في حال حياته صلاة في مسجدى هذا أفضل  
من ألف صلاة في غيرهما من المساجد إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة

ألف صلاة في مسجدى رواد الامام أحمد باسناده على رسم الصحيح ورواه ابن حبان في صحيحه  
وصححه ابن عبد البر وقال انه مذهب عامة أهل الاثر

\*(فصل في حدود الحرم زاده الله شرفا وأمانا وتعظيما)\* اعلم انهم قد اختلفوا في ذلك فقال  
الهندواني مقدارا الحرم من المشرق قدر ستة أميال ومن الجانب الثانى عشرة أميال ومن  
الجانب الثالث ثمانية عشر ميلا ومن الجانب الرابع أربعة وعشرون ميلا وهذا شئ لا يعرف  
الانقلاب لكن قال الصدر الشهميد فيه نظر فان من الجانب الثانى التنعيم وهو قريب من ثلاثة  
أميال كذا فى الفتاوى الظهيرية وفى السراجية من الجانب الثانى قبل ثلاثة أميال وهو الاصح  
قلت من رأى التنعيم فلا يشك فى انه ثلاثة أميال وانما الكلام على مرام الهندوانى فان  
مراده من الجانب الثانى هو المغرب المقابل للمشرق وهو لا يكون الا نحو الحد بيبة قرب جعدة  
على طريق جدة وهو على عشرة أميال بلا خلاف (حده) أى حد الحرم (من طريق المدينة دونه  
التنعيم على ثلاثة أميال من مكة) أى بلا شبهة (ومن طريق الجعرانة على سبعة أميال) وهو قريب  
من قول الهندوانى قدر ستة أميال (ومن طريق جدة) بضم جيم وتشديد دال مهملة وهى  
مكان معروف بقرب مكة (على عشرة أميال ومن طريق الطائف على سبعة أميال ومن طريق  
العراق على سبعة أميال) أى أيضا على ماذ كرجاعة كثيرة كالازرقى والنووى وغيرهما هذه  
الحدود الا ان الازرقى انقرب بقوله ان حده من طريق الطائف احد عشر ميلا ويمكن الجمع بانه  
أراد غير طريق الجبل وأراد غيره من الجهور وغيره

\*(فصل من جنى فى غير الحرم بان قتل أو ارتد أو زنى أو شرب خرا أو فعل غير ذلك مما يوجب  
الحد) أى ولو تعلق به حق العبد (ثم لاذ اليه) أى التجأ به ودخل فى أدنى حدة من حدوده  
(لا يعرض له) أى بضرب وقتل وجبس (مادام فى الحرم) أى ولم يخرج منه (ولكن لا يبيع)  
الاولى لا يباع له وكذا لا يشارى والنظار اطلاقهم اغير مقيد بالما كول والمنزروب ونحوهما لان  
المقتود الجأزه الى الخروج من الحرم المحترم كما يدل عليه قوله (ولا يواكل ولا يجالس ولا يؤوى)  
أى لا يعطى له مأوى ولا يخلج ان يدخل فى المشوى ويستمر به هذه الاحوال (الى ان يخرج منه)  
أى من الحرم (فيقتص منه) أى من الجانبى بعد خروجه وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد  
وزفر والحسن بن زياد الا ان رواية عن محمد انه لا يمنع من مياه العامة ثم قيل ان كانت الجنابة  
فيما دون النفس بان كان عليه قصاص فى الطرف ثم دخل الحرم اقتص منه وعل المسئلة  
مختلف فيها فى قاضيان عن أبى حنيفة لا يقطع يد السارق فى الحرم خلافا لهما (وان فعل شيا  
من ذلك فى الحرم يقام عليه الحد فيه) كذا فى التيسير وأما ما ذكره فى النصف من انه لو ارتد ثم  
جأ الى الحرم يعرض عليه الاسلام فان أبى قتل فهو مخالف بظاهره لاطلاق غيره انه لا يقتل  
فى الحرم عندنا الا ان كلام غيره قابل للتخصيص والتقييد ولعله جعل اباء المرتد عن الاسلام  
جنابة فى الحرم وهو الظاهر والله أعلم وفى البدائع الحربى اذا التجأ الى الحرم لا يساح قتله  
فى الحرم عندنا لكنه لا يطعم ولا يسقى ولا يؤوى حتى يخرج من الحرم ثم اختلف أصحابنا فيما  
بينهم قال أبو حنيفة ومحمد لا يقتل فى الحرم ولا يخرج منه أيضا وقال أبو يوسف لا يساح قتله  
فى الحرم لكن يساح اخراجه من الحرم (ومن دخل الحرم مكابرا مقاتلا قتل فيه) أى

سواء يكون كافرا أو فاجرا (ولا بأس بدخول أهل الذمة المسجد الحرام) أي فضلا عن الحرم  
واقعة أعلم

• (فصل في ما يخرج من تراب الحرم وأبوابه وأبوابه والبابية والاذنية مطلقا) خلافة  
لشافعي حيث يحرم أخراج تراب الحرم ويكره إدخال غيره فيه والفرق بينهما ما بين (وما من  
التبرك) أي جازأخرجه إجماعا بل يستحب كما يأتي في الكبير وتراب البيت للتبرك لكنه  
داخل في عموم ما سبق ثم قيل هذا إذا أخرج من تراب الحرم قدر ما يبرك للتبرك أما إذا فعل ما هو  
خارج عن العادة وعنى في المذخر فلا يجوز وواطئ في البصر الزاخر عدم جواز إخراج التراب  
والإيجار ثم قل وقيل لا بأس إذا أخرج عنه قدر ما يبرك وأما إخراج ما من ترابا لا يتناق  
ولا يدخل من تراب المل وأبوابه شيئا في الحرم كذا إطلاقه في الكبير وأعله ذهب الشافعي وأنه  
أقبح عليه والأفاذا جاز الأخراج مع احتمال تعدد أنواع من الضرر فبالأولى جواز إدخال شيء  
فيه مما ينفع به ومنه إدخال الأمطوانات في المسجد الشريف من الاستندرية وغير ذلك  
(ويكره إجارة بيوت مكة) أي ولو لم يكن وقعا عاما (في الموسم) أي أيامه لا في غيره أي عند أي  
حينية وكان يقول للعباج أن ينزلوا دورهم إذا كان لهم فضل والأبواب (ويكره بيع أرض مكة)  
وكذا إيجارها (لأنها وقيل يجوز بيعها) أي يبيع أراضيها (وعليه الفتوى) وأرض الحرم  
كأهلها حكم مكة فدخل جميع ما حولها من مئذنة وغيرها ليس لهم اقتضاها البنين يعني رويده  
حديثه في مناخ من سبق ولا يجوز بيع شيء من أرض الحرم عند أبي حنيفة في رواية أبي يوسف  
ومحمد عنه وهو ظاهر الرواية لأنه ليس بمالك لا عند عنده لانها وقوفة ويؤيده قوله تعالى  
والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد أي المقيم والمسافر وعندهما  
يجوز بيعها وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة قال الصدر الشهيد في الوقعات وعليه الفتوى  
ولهذا لا ينظر عموم البلوى وجعل صاحب الباب قول محمد مع أبي حنيفة في عدم الجواز وجعل  
غيره مع أبي يوسف في الجواز فينبغي على نقل صاحب الباب أن يكون الفتوى على قول أبي  
حنيفة ومحمد في هذا الباب والله أعلم بالصواب وأما بيع بناه مكة فلا بأس بالإجماع لأن من أخذ  
من طين وقف عام فعملة آية أو ابتاعه ملكه وصار كسائر أملاكه كذا قالوا وفيه مناقشة لا ينبغي  
أذ قد يقال انما ملكه لسبق تصرفه ولا يلزم منه جوازه وتخليكه لغيره (وتكره الصلاة بمكة  
في الاوقات المكروهة كغيرها واقامة الحرم كذمة المل) أي في تفاصيل أحوالها (ولا يحرم

صيداوى وج) بضم واو وتشديد جيم

• (فصل في ما يكره من شرب ماء زمزم) فإنه لما شرب له كجاءوا الأعيان وإن  
اكتاره من علامة الأيمان وأنه من الأثرية المقرحة المزيلة للأحزان وقد ورد أنه طعام طم  
وشفاة سقم (والفتوى زمزم عبادة) أي إذا قصد به التقرب لا بطريق العادة كما ورد أن النظر إلى  
الكعبة عبادة وقيل النظر إليها عبادة كعبادة منتهى في تضعف المسئلة (ويجوز الاعتقاد  
والتوضوء بزمزم) ولا يكره عند الثلاثة خلافا للاحمد (على وجه التبرك) أي لا بأس بمذكر  
الأنه ينبغي أن يستعمله على قصد التبرك بالسمع أو الفل أو التجديد في الوضوء (ولا يستعمل  
الاعلى شيء طاهر) فلا ينبغي أن يفصل به نوب نجس ولا أن يعقل به جنب ولا محدث ولا في

مكان نجس (ويكره الاستنجاء به) وكذا ازالة التنجاسة الحقيقية من ثوبه أو بدنه حتى ذكر بعض العلماء تحريم ذلك ويقال انه استجيب به بعض الناس فحدث به الباسور (ويستحب حملها الى البلاد) أي تبرك بالعباد فقد روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تحمله وتخبز أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله وفي غير الترمذي انه كان يحمله وكان يصبه على المرضى ويستقيهم وأنه حدث به الحسن والحسين رضي الله عنهما

• (فصل • أمر كسوة الكعبة زادها الله شرفا وكرما الى السلطان) اذا صار خلقا (ان شاء) باعها وصرف غنمها في مصالح البيت) كما قصر عليه في الفتاوى السراجية (وان شاء مملكتها لاحد) أي ولو لواحد من المسلمين اذا كان من المساكين (وان شاء فرقها على الفقراء) أي جمع منهم سواء من أهل مكة وغيرهم ويستوى بنو شبة وخدمهم فيهم (ولا بأس بالشراء منهم) أي من الفقراء بعد أخذهم وقبضهم على ما في الخبة لكن في البحر الزاخر انه لا يجوز قطع شيء من كسوة الكعبة ولا نقله ولا بيعه ولا شراؤه ولا وضعه في أوراق المصحف ومن جعل شيئا من ذلك فعليه ردة ولا عبرة بما يتوهم الناس انهم يشترونه من بني شبة فانهم لا يملكونه انتهى وهو محمول على غير الخلق أو على ما اذا كانوا أغنياء أو على ما اذا لم يملكهم السلطان أو على أن أصل الكسوة من الاوقاف فيعمل على وفق شرط الواقف وليس فيه التصرف للسلطان ولا غيره وفي خزانة الاكل انه لا يؤخذ من استار الكعبة وان مات ما ساقط منها للفقراء وأنه لا بأس أن يشتري منهم وفي قسمة الفتاوى عن محمد في ستر الكعبة يعطى منه انسان قال ان كان شيء له من لا يأخذه وان لم يكن له من فلا بأس به وفي الخبة أيضا رجل اشترى من بعض الخدام ستر الكعبة لا يجوز ولو نقله المشتري الى بلدة أخرى يصدق به على الفقراء وهذا اذا لم ينقله الامام اما اذا نقله الامام للخدام أو لاخر من المسلمين فإن ما تقدم ان الامر فيه الى الامام انتهى وهو محمول على ما قدمناه من ان هذا اذا كانت الكسوة من عند الامام بخلاف ما اذا كانت من وقف فانه يراعى شرط واقفه في جميع الاحكام وفي منسك أبي النجاء ومن اشترى منهم من حائض أو نساء أو جنب فلبسها لا بأس به انتهى ولا بد من قيد ما اذا كان اللابس فيمن يجوز له لبس الحرير كالمرأة والافه وحرام على الرجال وكذا على أولياء الضياع أن يلبسوهم ردة أو دركا من كان يدعى المشيخة وكان يلبس فانسوة من الكسوة ويرعم التبرك بثوب الكعبة وأنه يقيم على خرقه الصوفية وهذا من قلة عقله وكثرة جهله (ولا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة ولو للتبرك) أي سواء يكون من الوقف عليهم أو لا وسواء التصق بها أم لا فلا يجوز أخذ رشاش ماء الورد الذي أتى به للكعبة الشريفة كما يتبادر اليه العامة (وعليه ردة) أي رد الطيب ان كان بقي عينه (الياس) أي الكعبة أو خدامها ان كانوا من أهلها (وان أراد التبرك أي بطيب من عنده فشحه بها ثم أخذها) ولا يحل لخدام الكعبة أن يمنعوا أحدا من ذلك ويدعوا انه اذا أتى به لا كعبة لبس له ان يرجع بين يديه وكذا حكم الشع له أن يأتي بشمع ويسرج على باب الكعبة ونحوه ثم يأخذ الباقي تبرك به وأما شرايع الكعبة من الخدام وشيخ الفتراشين وكذا أخذ زيت الحرم منهم ومن غيرهم فلا يجوز مطلقا

• (فصل • يستحب دخول البيت) أي المكرم (اذا روى آدابه) بان يقدم رجلا اليمنى عند

دخوله واليسرى عند دخروجه ويدعو بالادعية المأثورة فيهما (والصلاة فيه) أي تأثله  
ولوركتين (والدعاء) لاسميا في أركانه (ويدخله خاصة بانشائها) أي حائيا (مع غلما) أي وقرأ  
(مستحيا) أي عافاه سابقا بأن يكون نائبا مستغفرا أو متدبرا حال كونه داخل لا يرفع رأسه  
إلى السقف أي جهة السماء بقصد مطالعة ما فيه من النقوش ونحوها أو الأشياء المتعلقة من  
القناديل وغيرها (وبقصد صلى النبي صلى الله عليه وسلم) أي في داخل البيت كما يشهد بقوله  
(وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا دخلها مشى قبل وجهه وبعده الباب قبل ظهره حتى يكون  
بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع ثم صلى بقصد صلى النبي صلى الله عليه  
وسلم) هذا وليست البلاطة المنخفضة بين العمودين مصلا عليه الصلاة والسلام كما توهمه  
العوام (وإذا صلى) أي وتوجه إلى الجدار الذي يقام (وضع خذقه على الجدار وحسب الله  
واستغفره) أي ودعا بانشاء (ثم يأتي الأركان) أي الأربعة (فيحمد ويستغفر ويسبح ويهلل  
ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه واله والصلوات والسلام ويدعو بانشاء) فبدعوا لوالديه ولله ووالديه  
والأولاد ويقول رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لذك  
سلطانا نصيرا ويقول اللهم كما أدخلتني بيتك فأدخلني جنتك اللهم يا رب البيت العتيق أعظم  
رفقا بنا ورقابا بنا ثوابا هاتنا من النار يا عزيزنا جبار اللهم يا خفي اللطاف آمنا من الخفاف  
اللهم اني أسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذ منه  
نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ربنا قبل من أنك انت السميع العليم وتب علينا انك أنت التواب  
الرحيم (ون أهم الادعية طلب الجنة لأحساب) أي بلا سبق عذاب وهو المعنى به حسن  
الطاعة من الموت على التوبة (ويجتنب البدع والايذاء) أي عما يشبهه من لا عقل له فيه (فان  
أدى دخوله إلى الأيذاء) أي حال دخوله أو حال وصوله (لم يدخل) فان الدخول مستحب  
والأذى حرام ثم اعلم أنه رعايتك الجاهل المعكوس الذمهم بقوله صلى الله عليه وسلم كرا  
بالمعروف فيستبج أخذ الاجرة على دخول البيت الحرام أو زيارة مقام إبراهيم عليه الصلاة  
والسلام فانه لا خلاف بين علماء الاسلام وأئمة الانام في تحريم ذلك كما صرح به في الإصر الزائر  
وغیره

(فصل في أماكن الاجابة الطواف) أي مكانه وكان الأولى أن يقول المطاف واللام له  
وهو ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم مسجدا والاقام المسجد الحرام كما مطاف به في أنه يجوز فيه  
الطواف (والملتزم) وهو ما بين الحجر الأسود والباب على ما عليه الجمهور وعن بعض السلف منهم  
عمر بن عبد العزيز أن الملتزم بين الركن اليماني والباب المدد وفي ظاهر البيت وهو الذي يسمى  
الآن بالمستجار (وتحت الميزاب) أي فانه مصلى الإبرار (وفي البيت) أي داخله (وعند زمزم)  
أي بئر (وخاف المقام وعلى الصفا والمروة وفي المسجد) وما بينهما لاسميا فيما بين الملبين (وعرفة)  
أي عرفات أطلق عليه مجازا (ومزدلفة) لاسميا المشعر الحرام (ومنى والحجرات) وهو لا ينافي  
أنه لا يقف للدعاء عند جرة العقبة (وروية البيت) أي في كل مكان يراه (والحجر) بكسر الحاء  
أي داخل المطم بكماله (والحجر الأسود والركن اليماني) أي وما بينهما والتظاهران هذه الأماكن  
الشريفة مواضع اجابة الدعوات المنيفة في الأزمنة والأحوال الخصوصية ويمكن جعلها على

عومها والله سبحانه وتعالى أعلم

• (فصل في المواضع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمسجد الحرام خلف المقام) •  
قال في البحر والذي رجحه العلماء أن المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ملصقا بالبيت  
قال ابن جماعة هو الصحيح وروى الأزرقي أن موضع المقام هو الذي به اليوم في الجاهلية  
وعهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم انتهى والظاهر أنه كان  
ملصقا بالبيت ثم أخرج عن مقامه الحكمة هناك تقتضي ذلك وإيا كان فالآية توجب أنه أين  
يوجد فهو والمصلي وهو المذبح كما قال تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى (وتلقاه الحجر  
الأسود على حاشية المطاف) أي مطلقاً ومختصاً بمن يشرع عن هي العمرة (وقرب الركن  
الغراقي) أي من أحد طرفيه والظاهر أن هذا هو وقلم من الكنانة في الكعبة قريب الركن  
الشامي الذي يلي الحجر عماري الباب والله أعلم بالصواب (وعند باب الكعبة) أي حيث أتم به  
جبريل عليه السلام ذكره في الكبير وهو غير معروف (والحفرة) أي التي تسمى مقام جبريل  
حيث أتم النبي صلى الله عليه وسلم فيه خمس صلوات في أوائل أوقاتها وأواخرها وهذا هو المشهور  
عند أهل مكة ويكاد أن يعد متواتراً عندهم على ما قاله في العمدة ونسبته إلى إبراهيم عليه  
السلام وروى أنه صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة مرة ولما خرج منها صلى عند باب الكعبة  
وهو يحتمل موضع الحفرة أمأ قوله في الكبير أن الحفرة ملاصقة بالكعبة بين الباب والحجر فإن  
كان يريد به الحجر الأسود فغير صحيح وإن أراد به الحجر الحطيم فهو عن معنى النبوة بعيد (وجه  
البيت) أي جميعه من الجانب الذي فيه الباب وقد وردت تفضيل وجه الكعبة على غيره من  
الجهات في حق الصلاة وبشراييه قوله سبحانه ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخرات ثم  
طرف الميزاب لانه قبلته صلى الله عليه وسلم (والحجر) أي الحطيم كاه أو بهضه وهو قد رُسمة أذرع  
أو سبعة أو بخصوص تحت ميزابه (وداخل البيت) أي داخل الكعبة وكان الأولى تقديمه  
(وبين الركنين اليمانيين) تغليب لليمانى والحجر الأسود (وعند الركن الشامي) أي من الحجر  
أخارجه (بحيث يكون باب العمرة خلف ظهره ومضى آدم على نبينا وعليه الصلاة والسلام  
وهو جانب الركن اليماني) أي أحد طرفيه والظاهر أنه في المستبحار وهو ما بين الركن اليماني  
والباب المسدود والله سبحانه أعلم بالصواب فينبغي أن قصده الآثار أن يعم الأماكن التي ورد  
فيها الأخبار رجاء أن يظفر بمصلي سيد الأخيار

• (فصل في استحباب زيارة بيت سيدتنا خديجة) أي الكبرى (رضي الله عنها) وهو الذي ولدت فيه  
فاطمة الزهراء رضي الله عنها وهو مكنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ير صلى الله عليه وسلم  
مقيماً فيه حتى هاجر منه وهو أفضل مواضع مكة بعد المسجد الحرام على ما قاله الطبراني وغيره  
من الأعلام فتمبيره بقوله (وقيل هو أفضل موضع بمكة بعد المسجد) ليس في محله أذلم به لم خلاف  
في حكمه (ومولد النبي صلى الله عليه وسلم) وهو في الشعب المعروف بمكة على خلاف في كونه  
مولده صلى الله عليه وسلم على ما بينته في المورد الروي في مولد النبي (ودار أبي بكر رضي الله عنه)  
وهو المعروف بدكان أبي بكر في زقاق الحجر حيث فيه حجران أحدهما المعروف بالتكلم والثاني  
بالتسكا (ومولد علي رضي الله عنه) وهو موضع مشهور وقيل ولد في جوف الكعبة (ودار

الارقم) وهو مسجد عند الصفاوية اسلم حروضى الله عنه وكل الاربعين وحصل به عز الدين  
ونزل بآية النبي حسبك الله ومن اتىك من المؤمنين (وغار جبل تور) وهو الذى فى القرآن  
ذكره ثانى اثنين اذ هما فى العار (وغار جبل سرا) وكان صلى الله عليه وسلم يعبده فيه مع ملائكة  
الرسالة واول ما نزل عليه فيه اقرأ باسم ربك الذى خلق الايات وقد روى ابو نعيم ان جبريل  
و ميكائيل شفا صدره وغسلاه ثم قال اقرأ باسم ربك الذى خلق وكذا روى شمس النبوة  
هنا أيضا البابا السى والحرف فى مستندهم ما على ما ذكره القسطلانى فى المواهب اللدنية  
(ومسجد الراية) وهو بأعلى مكة يقال الله صلى الله عليه وسلم صلى فيه (ومسجد الجن) أى  
مواضع اجتماعه صلى الله عليه وسلم بهم واستماعهم القرآن او موضع ترك ابن مسعود به رضى الله  
عنه وشط حوله وقال لا يخرج منه حتى ارجع راقه اعلم (ومسجد الشجرة مقابلة) أى مقابلة  
مسجد الجن (ومسجد العنم) لعل نسب الى موضع كان يباع الغنم فيها حوله (ومسجد باجباد)  
بفتح الهزة ارض بمكة او جبل به الكونه موضع خيل تبع كذا فى القاموس والا ان محلة بمكة  
يسمى الجباد بكسر الجيم وهو الماسد لقوله تعالى اذ عرض عليه بالعنق المائتات الجباد  
(ومسجد على جبل أى قيس) وهو اصل الجبال واولها على ما قبل وأما ما اشترى من اكل رأس  
الغنم يوم السبت فيه الاصل فيه بل اكل الرأس على ما يطبخونه فى هذا الزمان سرام لكونها  
مخجولة لمطعم اياها بدمائها (ومسجد بذي طوى) بضم الطاء بكسر هاء ونون ويمنع وهو  
موضع معروف قرب الجورخى نزل به صلى الله عليه وسلم حين اعقر وحيرج (ومسجد العنقة  
بقرب منى ومسجد الجدران) بكسر الجيم وسكون العين وبكسر هاء وثـديد الراى احد حدود  
الحرم الحرم منه صلى الله عليه وسلم بمكة ارجع من فتح الطائف بعد فتح مكة (ومسجد عائشة  
رضى الله عنها بالتعظيم) سبق الكلام عليه (ومسجد الكبريتى) ومسجد من بين الموقف بعرفة  
وهو غير مسجد غرة الذى يصلى فيه الامام هناك يوم عرفة (ومسجد الخيف) وهو مسجد ما نور  
شهور وفضلته فى الكتب مطور (وغار المرسلات) بقربه أى ليزوله فيه عليه الصلاة والسلام  
• (فصل فى تحب زيارة اهل المعلى) بفتح الميم واللام ضد المسئلة واشترى بين العامة بينهم الميم  
وتشديد اللام المفتوحة وله وجه فى القواعد العربية وهو افضل مقابر المسلمين بعد البقيع  
بالمدينة وقد وردت فضاهما احاديث كثيرة (وينبى فى زيارته من دفن به من الصحابة والتابعين  
والاولياء الصالحين) أى بجملة اكثرهم وعدم معرفتهم (ولا يعرف) أى معرفة معينة (بمكة فبر  
صحابى) أى ولا صحابة (الا انه رأى بعض الصالحين فى المنام قبر خديجة الكبرى رضى الله عنها  
بقرب قبر فضيل بن عياض) فبنى قبة هناك وفيه ايمان الى ان هذه الرؤيا حدثت بعد موت  
الفضيل بن عياض رضى الله عنه ونحوه من التابعين نعم لاشك ان خديجة رضى الله تعالى عنها  
ماتت بمكة الا انه كما قال (ولا يغنى عنه) أى تعيين قبرها (على الامر الجهول) كما قال المرحوم  
(والقبر المتدوب لابن عمر غير صحيح) أى لا يعرف موضع قبره ايضا مع الاتفاق على موته بمكة  
الا ان بعض الصالحين أشار الى انه بالجبل المعلى على غير الخارج من مكة المشرقة والصحاح  
ليس به وكذا قبر عبد الله بن الزبير رضى الله عنه ما لا يصح كونه فى موضعه المعروف عند ثبور  
السادة الصفاوية ولعله كان موضع صلبيه (ومن مات بها من التابعين عطاء بن رفسا بن عتبة

وفضيل رضى الله عنهم) والمشهور انهم في موضع واحد معزوف قريب قببة خديجة الكبرى  
 رضى الله عنها وكثير من الاكابر كالامام الباقي وغيره دفن عندهم فينبغي أن يزورهم ويتبرك  
 بهم ويسلم عليهم ويكثر قراءة القرآن حولهم ويكثر الدعاء والاستغفار لهم ولغيرهم من  
 المسلمين ويقول ما ورد في آداب القبور ومن مات بأحد الحرمين الشريفين يرجى له فضل جليل  
 وأجر جليل جعلنا الله منهم ثمن آداب زيارة القبور مما قالوا من أنه يأتي الزائر من قبل  
 رجل المتوفى لا من قبل رأسه فإنه أعجب لبصر الميت بخلاف الأول لأنه يكون مقابل  
 بصره ناظر الى جهة قدمه اذا كان على جنبه لكن هذا اذا أمكنه والا فقد ثبت انه صلى الله  
 عليه وسلم قرأ أول سورة البقرة عند رأس ميت وآخرها عنه درج عليه ومن آدابه أن يسلم باللفظ  
 السلام عليكم على الصحيح دون قوله عليه السلام فانه ورد السلام عليكم دار قوم مؤمنين  
 وانا ان شاء الله بكم لاحقون ونسأل الله لنا ولكم العافية ثم يدعو قائما طويلا وان جالس  
 يجلس بعيدا منه وقرىبا بحسب مراتبه في جلال حياته ويقرأ من القرآن ما تيسر له من الفاتحة  
 وأول البقرة الى الفلقون وآية الكرسي وآس الرسول وسورة يس وتبارك الملائكة وسورة التكاثر  
 والاخلاص اثنتي عشرة مرة أو إحدى عشرة أو سبعا أو ثلاثا ثم يقول اللهم اوصل ثواب ما قرأنا  
 الى فلان أو اليهم وقد قال ابن الهمام ويكره الجلوس على القبر ووطؤه فباي صفة بعض الناس  
 من دفن أقاربهم وقد دفن حوالهم خلق في طائفة القبور الى أن يصل الى قبر قريبه مكرهه انتهى  
 فينبغي أن يجتنب ما أمكنه وقد استحب بعض المشايخ أن يمسي في المقابر حافيا وان كان لم ترديه  
 السنة بل حديث وان الميت ليسمع خلق نعالهم دل على ان هذا مكان أكثر أحوالهم  
 والله أعلم

\*(باب زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم)\*

(اعلم ان زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم) أى وعليهم أجمعين (باجتماع المسلمين) أى من غير  
 عبرة بما ذكره بعض المخالفين (من أعظم القربات وأفضل الطاعات وأنفع المساعي) أى أرجى  
 الوسائل والدواعي (لنيل الدرجات قرينة من درجة الواجبات) بل قبل انهم من الواجبات  
 كما بينته في الدرة الماضية في الزيارة المصطفوية (للملأسة) أى وسعة واستطاعة (وتركها  
 غفلة عظيمة وجفوة كبيرة) أى غلظة جسيمة وفيه إشارة الى حديث استدبل به على وجوب  
 الزيارة وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني رواه ابن عدى بسند حسن  
 (وصرح بعض المالكية بأن المشى الى المدينة) أى للمجاورة بها (أفضل من الكعبة وبيت  
 المقدس) أى من المشى الى مكة للمجاورة فيها بناء على مذهبه من ان المدينة أفضل من مكة  
 باعتبار المجاورة وهذا انما يكون بعد اداء الحج والا فلا يصح اطلاق هذا الكلام والله أعلم  
 بالمرام وأما زيارة بيت المقدس وان كانت مستحبة فلا شبهة انها دون مرتبة الزيارة المصطفوية  
 بل خلاف في هذه المسئلة بقي الكلام على انه هل يستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء  
 أو يكرهه فالصحيح انه يستحب بالكره اذا كانت بشروطها على ما صرح به بعض العلماء اما على  
 الاصح من مذهبه وهو قول الصكر نرى وغيره من ان الرخصة في زيارة القبور ناسبة للرجال  
 والنساء جميعا فلا اشكال وأما على غيره فكذلك نقول بالاستحباب لاطلاق الاصحاب والله أعلم

بالعواب (واذا عزم على الزيارة) أى قصد لها (فعليه ان يحصل تيمم ويجزى عنه) أى طهر تيمم  
 ارادة الرياء والهمة وقصد المبالاة والفرجة ومن علاماتها الدالة على ان لا يترك شيئا مما يترتب  
 من المرائى والسخر والا فلا يحصل له من الزيارة الاتعب والتعب والنجاسة بل يوجب التوربه  
 والكنزارة ثم ان كان الحج فرضا أى عليه (فيبدأ بالحج ثم بالزيارة) أى ابتداء بالاهم فالاهم ولان  
 الحج - حق الله تبارك وتعالى وهو مقدم على حق رسوله كما نبى تقديم التيمم على الزيارة وبشهادة  
 له لاله الا الله محمد رسول الله لكنه مقيد بما قاله (ان لم يربا المدينة في طريقه) أى ~~حذاء~~ أهل  
 الشام (وان مر بهم ابدأ بالزيارة لا محالة) لان تركه مع قريبه ايه تمت من المساواة والشفاوة وتكون  
 الزيارة جنته بمنزلة الوسيلة وفي مرتبة السنة النبيلة للصلاة وقد قال تعالى يا ايها الذين آمنوا  
 اتقوا الله وابتغوا اليه الوسيلة أى الدروية والتوجه الى صاحب الشريعة ولا تنهه ان من  
 قل أولاهم رسول الله ثم قال لاله الا الله يكون مؤمنا لان الايمان هو التصديق بالتوحيد  
 والسوة على وجه المابة لا بشرط الترتيب في المسألة الجمعية وقد روى الحسن عن أبي حنيفة  
 انه اذا كان الحج فرضا فلا حرج للعاج ان يبدأ بالحج ثم يقضى بالزيارة وان بدأ بالزيارة فجاز انتهى  
 وهو الظاهر اذ يجوز تقديم الفعل على الفرض اذ لم يحش الدوت بالاجماع فعلى هذا من كان حجه  
 فرضا وجاه مكة قبل او ان الحج فهل له أن يروى قبل الحج أم لا والظاهر ان له أن يروى قبل دخول  
 أشهر الحج وأما بعده فلا (وان كان الحج) أى عليه (فلا نهى بالخييار) أى اذا كان آفاقا (بين  
 البداية بالختار) أى بزيارته (صلى الله عليه وسلم) بالاحوال والابكار) أى في جميع الدليل والهار  
 (وبين أن يحج أولا ليطهر من الاوزار) أى الاثام (فيروى الطاهر طاهرا) أى في مقام المرام  
 ولا يعد ان يكون الامر كذلك في قضية الانعكاس أيضا لانه بالزيارة يرغبى الكفارة فيحج  
 طاهرا فيقع حجه مبرورا والحاصل ان لكل وجهة وجهة تقديم الحج من كل وجه مقدمة  
 الضرورة نحو جهة الى مخالفة

• (فصل) • واذا توجه الى الزيارة) أى مع كمال النظافة والطهارة (أكثر في المسير) أى زمان  
 سيره ومكانه (من الصلاة والتسليم) أى وما في معناهما من انشاء المدح وانشاء الثناء ومذاكر  
 السجدة (مدة الطريق) أى ان وجد رفيق التوفيق (بل يستغرق اوقات فراغه) أى عن اداء  
 فرائضه وضروريات معاشه (في ذلك) أى فيما ذكر من الصلاة والسلام فانه المناسب لا مقام  
 فان كثرة الثواب مترتبة على قدر التوجه في المرام (ويتبع ما في طريقه من المساجد المنوبة  
 اليه صلى الله عليه وسلم) وكذا المشاهد الماثورة المتعلقة بحالديه كما يشاهد في الدرة الحسية ومن  
 أهمها الذى أهملها النحاص والعام قبحه وبقية المؤمنين رضى الله عنهم الثابت وفادها  
 وعمايتها بسرف وهو موضع بين التعميم والوادى للمتوجه من مكة المعظمة الى المدينة  
 المكرمة وحول قبرها مسجد نراب فينبغى أن يزار ويترك بذلك المزار (وكما ازدداد نوا)  
 بضعتين وتشديد الدال أى قريبا (ازداد غرما) بضم غين مجبة وسكون راء وهو ما يلزم أدائه من  
 الغرام وهو الولوع على ما في القاموس ومنه مولع بكذا أى حرص عليه فالملقى ازدداد لوما  
 بالشوق وولوعا بالدوق وأما ما مضى من فتح عين مهله وسكون زاي فليس في عمله اذ لا معنى  
 لزيادة العزم ومساغته لانه لا يتصور تردد لزا في توجهه ويشترى الى ما اخترنا من اعراض

تفسيره بقوله (وحنوا) بضمين وتشديد الواو أى ميلا ومحبة كما يقتضيه قرب المسافة وشهود  
الساعة كما قيل

وإبرح ما يكون الشوق يوما \* إذا دنت الخيام إلى الخيام  
وبدل عليه ما ورد من الإفاضة شوقا إلى مشاهدة الكعبة وكان صلى الله عليه وسلم إذا رأى  
المدينة حرك الدابة وقال سير واسبق المقردون الحديث وهذا معنى قوله (وإذا دنا من حرم  
المدينة المشرفة) أى حوالها من الأماكن المحترمة إذ لا حرم للمدينة عندنا لحرم مكة في  
أحكامها (فلنزدخشوعا) أى فى الباطن (وخضوعا) أى فى الظاهر (وشوقا وتوقا) التوق  
مبالغة فى الشوق (وان كان على دابة حركها أو بعيرا وضعه) أى أسرع وهو تخصيص بعد  
تعميم ويفيد أنه إذا كان ماشيا أسرع فى مشيه كما قال قائل

ولو قيل للمجنون أرض أصابها \* غبار ترى ليلي لجد واسرعا  
(ويجتمد حينئذ في مزيد الصلاة والسلام) أى كنية وكيفية وإذا وصل إليه قال اللهم هذا حرم  
رسولك صلى الله عليه وسلم الذى عظمته وذلك أن تجعل فيه من الخير والبركة مثل ما هو فى حرم  
البيت الحرام فخرى على النار وأمنى من عذابك يوم تبعث عبادك وإرزقنى فيه حسن الأدب  
وفعل الخيرات وترك المنكرات (وإذا وقع بصره على طيبة) بفتح الطاء اسم من أسماء المدينة  
كطابة (الطيبة) أى الطيبة الطاهرة المطهرة (وأشجارها المعطرة) أى جميعها من المثمرة وغير  
المثمرة (دعا بخير الدارين) أى الدنيا والآخرة (وصلى وسلم) أى وأكرمهم ما (على النبي صلى الله  
عليه وسلم والأحسن أن ينزل عن راحلته بقر بها) أى تذلا وتادبا (ويجئى) أى فى طريقها أن  
قد رتوا ضما وتقربا (بأيكافيا أن أطاق) أى الحفأ وأما ذكر من النزول والمشي والبكاء  
والحفأ (تواضعا لله ورسوله صلى الله عليه وسلم) أى واجبالاله (وكما كان أدخل) أى أكثر  
دخلا (فى الأدب والاجلال كان حسنا) أى مستحسنا فى رعاية الأحوال (بل لومشى هناك على  
أحد أقدقه وبذل المجهود من تذله وتواضعه كان بعض الواجب) أى من جميع استحقاقه (بل لم  
يفبعشار عشره) أى من حقوق أمره وقيام شكره كما قيل

لوجه تكلم قاصد السعى على بصرى \* لم أقض حقا وأى الحق أديت

(وإذا وصل إلى المدينة اغتسل بظاها) أى فى خارجها (قبل الدخول) أى بها (وإذا لم يتيسر)  
أى قبل الدخول (فبعده) أى ولو فى داخل المدينة قبل دخول المسجد (والأى) وإن لم يغتسل  
(توضأ) أى لأنه لا بد من طهارته فى دخول المسجد وتحيته وليكون على أكمل الأحوال فى  
زيارته (والغسل أفضل) لأنه التطهير الأكمل (ثم لبس أنظف ثيابه والجديد أفضل) أى كفى  
العمد واللباس أولى كفى الجمعة (ويتطيب) واستعمال المسك أفضل (وإذا وقع نظره على  
القبة المقدسة) أى المنية (والحجرة المشرفة) بمبالغة الشريعة (فليس تحضر عظمها) أى عظمتها  
(وتفضيها) أى على غيرها (وشرفها فانها حوت أفضل البقاع بالاجماع وسيد القبور بالانزعاع  
وأكرم الخلق) أى ومحل أكرمهم (على الخلق بالاطلاق) أى من غير تقييد وإضافة فى  
الاستحقاق وقد نقل الناضى عياض وغيره الاجماع على تفضيل ما ضم الأعضاء الشريفة حتى  
على الكعبة المنيفة وإن الخلاف الواقع بين الأئمة الثلاثة وبين المالكية فيما عداه وما وراء

الكعبة ونقل عن أبي عقيل الجعفي أن تلك البقعة من القرش أفضل من العرش وبه كان يقول  
شيخنا محمد البكري قدس الله سره الساري (فإذا دخل باب الباء) أي أراد دخوله (قال بسم الله  
ما شاء الله) نجيها من ضيقه لعبد وأثر كرمه وجوده (لا قوة إلا بالله) أي لا قوة على طاعة الله  
وعبادته إلا بتوفيق الله ومعونه (وبأدناخي مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق) أي  
ادخل صدق وأخرج صدق في المدينة ومنها أودخل ولا مرضيا وخروجا مقبولا مرعبا حسبي  
الله آمنت بالله توكلت على الله لا حول ولا قوة إلا بالله (اللهم افتح لي أبواب رحمتك) أي وأنزل  
لي أصناف نعمتك (وارزقني من زيارة رسولك صلى الله عليه وسلم) أي من أجلها أوفى  
خصيلها (مارزقت أوليا له وأهل طاعتك وأشد من النار) أي خلصني من دخولها  
(واغفر لي) أي ذنوبي وخطايي وعدي (وارحني) أي بترك المعاصي أبدا ما أبقيني (يا خير  
مبزل) أي لاسم النبوة الرسول (وليكن) أي الزائر حال دخوله إلى أو أن وصوله (متواضعا)  
بظاهره (متخفيا) بباطنه (معظما لحرمة) لا حترار تلك البقعة (مختلما من هيبة الحال بها) أي  
من عظمة النازل فيها (مستعرا لعظمته) أي رقة قدر ذاته وصفاته (صلى الله عليه وسلم) كأنه  
يراه) أي في مقام المراقبة ومرتبة المشاهدة حال كونه (حزينا) أي على أشواقه (متأسفا على  
فراقه) أي عدم ادراكه وأعلى ما فات وصاله فيما مضى من عمره (وفوات رؤيته صلى الله عليه  
وسلم في الدنيا وأنه) أي الزائر (من ذلك) أي من حصول ما ذكر من ملاقاته ورؤيته (في الآخرة  
على عظيم الخطر) في أنه هل يتصور له رؤيته في العقب أم لا ومع هذا يكون (شاكر العظيم ما من  
به عليه من المحضرين بيديه والمثول) أي الوقوف حال كونه (وجلا) بفتح فكسر أي خائفا (من  
الرمع رجاء القبول مكثر من الصلاة والتسليم على هذا الرسول متوسلا به لوصول المأمول  
وإذا دخل البلد العظيم) أي وحصل له المقام الانغم (بدأ بالمسجد المكرم) أي كما كان يفعل  
صلى الله عليه وسلم حين قدمه بالمدينة يبدأ بالمسجد المحترم (ولا يعرج على ما سواه) أي غير  
دخول المسجد (الاضروا كنوف على محترم) أي مال أو حرم (وأما النساء) أي من الزائرات  
(فتأخير الزيارة إلى المساء أولى) أي لأن حالهن في الليل استرخى (فبدخله) أي المسجد  
(مقدمارجله) أي مع غاية الخضوع والافتقار أي الظاهري (ونهاية الخشوع والانكسار)  
إلى الباطني (تائبما اقترقه) أي اكتسبه (من الأوزار) أي انقال المعصية (قائلا اللهم صل  
علي محمد وعلى آل محمد وصحبه وسلم اللهم اغفر لي ذنوبي) أي اعصمني من معصيتك (وافتح لي  
بواب رحمتك) أي بانعام نعمتك ودوام مننتك (ويدخل من باب جبريل أو غيره) كباب السلام  
كما عليه العمل (والأول أفضل) لعل وجهه دخول جبريل عليه من ذلك الباب أولاه كان إلى  
لجرات من أقرب الأبواب (فإذا دخله) أي من باب السلام ونحوه (قصدا لروضة المقدسة)  
هو ما بين المنبر والقبر المنور (فإن دخل من باب جبريل قصد هاهنا خلف الخطة الشريفة) أي  
من أمامها المانع من العبور إلى الروضة للتحية من غير سلام الزيارة (مع ملازمة الهيبة) أي  
خشية وهو الخوف مع العظمة دون النفرة (والخضوع والذلة) أي المذلة والمسكنة (على وجه  
يق بالمقام) أي بحال الزائر واللا يقدر أحد على أن يخرج من عهد قديم بل بالزور الطاهر  
غير مستغل بالنظر إلى ما هنالك) أي من الظواهر وما وراء الستائر (ثم يبدأ بخصية المسجد

ركبتين) تعظيما لله وتقديرا لما خلقه على حق رسوله كما يقتضى ترتيب حقوق الربوبية والعبودية  
 (والأفضل أن تكون) أى تلك الصلاة (بصلاة صلى الله عليه وسلم) أى فى مقامه بمجرأبه (وهو  
 بطرف المحراب بما يلى المنبر يقرأ فى الاولى الكافرون وفى الثانية الاخلاص) كما ورد عنه صلى  
 الله عليه وسلم انه اختارهما فى كثير من المرات لما فيه ممان من التبرئة عن الشرك والشركاء  
 واثبات الذات والصفات (واذا سلم منهم ما شكر الله تعالى وحده وأثنى عليه) تأكيد لما قبله  
 وقال المكرمانى وصاحب الاختيار من أصحابنا وكثير من العلماء من غير مذهبنا انه يسجد لله  
 شكرا (على هذه العمة العظيمة والمنحة الجليلة ويسأله تمامها) أى تمامها وادوامها  
 (والقبول وان ين عليه فى الدارين بنهاية المسؤل) الاولى بحصول المسؤل ووصول المأمول  
 (وان لم يتيسر له) أى ما ذكر من المحراب الاكبر (فما قرب منه ومن المنبر والا فثبت تيسر)  
 أى من الروضة وغيره من المسجد الشريف ولا سيما ما كان موجودا فى زمنه صلى الله عليه  
 وسلم فانه أفضل وقوابه أكثر (وان أقيمت المكتوبة أو خيف فوتها أبدأهم واحصلت التحية بها)  
 أى فى ضمنها (فإذا فرغ من ذلك قصد التوجه الى القبر المقدس) أى الموضع المستأنس (وفترغ  
 القلب من كل شئ من أمور الدنيا) أى ونظفه من الوسخ والدنس (وأقبل بكليته لما هو بصدده  
 ليصلح قلبه للاستعداد منه صلى الله عليه وسلم وحرام) أى يمنع (على قلب شغل) بصيغة الجھول  
 أى اشتغل (بقاذورات الدنيا من الشهوات) أى اللاهوتية (والارادات) أى الرديئة (أن يدل اليه)  
 أى الى قلبه (من ذلك شئ) أى ما ذكر من الحالات الرضية والمقامات العلية شائبة أو شمة  
 (بل ربما يخنس عليه) أى على صاحب هذا القلب المتقبل على الدنيا والمعرض عن العقى (من  
 نوع مقت) أى ولو فى وقت (واعراض) أى موجب اعتراض لما اختار من اعراض فاسدة  
 وأعواض كاسدة (والعياذ بالله تعالى) أى من غضبه وعقابه وابعاده عن ملازمة بابه وجنابه  
 (فليجتمد فى ذلك التقريب ما أمكنه) أى تسهل له منتهى من جذبة آلهية والافتقار ربح القلب فى  
 ساعة واحدة مع صرف العرجية بالعوائق والعلائق والتعلق بأمورا متلاذقة من المحال  
 كما لا يخفى على أرباب الكمال وأصحاب الاحوال ونظيره مركب مانعه هذه فى جميع سفره ووصل  
 الى عقبة شديدة اضرورة فيقطعها حينئذ صاحبه من العلف والشعير جاء ان يتهوى بذلك على  
 المسير ولكن لا يماس من روح الله ويسأل من فضله ويتوسل بروح رسوله صلى الله عليه وسلم  
 فى تحصيل مسؤله وتحقيق مأموله (وليلاحظ مع ذلك الاستعداد من سعة عفو صلى الله عليه وسلم  
 وعطفه ورأفته) أى شدة رحمته على سائر العباد (أن يسألحه) أى ما صدر عنه فى حضرته من قلة  
 أدبه (فيما يجزع من آرائه من قلبه) كما قيل

عصبت فقالوا كيف تلقى محمدا \* ووجهك أثواب المعاصى مبرقع

عسى الله من أجل الحبيب وقربه \* يداركنى بالعفو والعفو أوسع

(ثم توجه) أى بالقلب والقالب (مع رعاية غاية الادب فقام فجاه الوجه الشريف) بضم التاء أى  
 قبالة مواجهة قبره المنيف (متواضعا خاضعا شامعا للذة والانكسار والخشية والوفار) أى  
 السكينة (والهيبة والافتقار غاضر الطرف) بتشديد الضاد المعجمة أى خاضع العين الى قدمه  
 غير ملتفت الى غير أمامه وإمامه (مكفوف الجوارح) أى مكفوف الاعضاء من الحركات التى

هي غير مناسبة لمقامه (فارغ القلب) أي من سوى مقصوده ومرامه (راضة عينه على شدة)  
أي أدباني حال اجلاله (مستقبلا لوجه الكريم) أي ولو يلزم استقباله كونه (مستكبرا  
للقبلة) لأن المقام يقتضي هذه الحالة (تجاه مسمار القصة) أي المركبة على جدران تلك البقعة  
(على نحو أربعة أذرع) أي بقدر بعيدا على هذا المقدار (لا الأقل) أي لانه ليس من شمار آداب  
الابرار (من الساريين) أي الامطوارة (التي عند رأسه الكريم) ناظرا الى الارض والى  
أسفل ما به تتقبله من الحجرة الثمينة (أي من جدرانها) (معتزعا عن اشتغال النظر بما هناك من  
الزينة) أي الطاهرة الناعمة من شهود الزينة الباطنة الباهرة التي ظهر وردها في الاخرة (متمتلا  
صورته الذكورية في خيالك) يشق انهاء أي في تحيلات بالك لتصين حالت (مستشعرا بأنه عليه  
الصلوة والسلام عالم بصورك وقبامك وسلامك) أي بل بجميع آفة الك وأحوالك وارتعائك  
ومقامك وكله حاضر جالس بازائك (م- تضرعا عظمته وجلالاته) أي هيئته (وشرفه وقدره)  
أي رفعة مرتبته (صلى الله عليه وسلم ثم قال) فبه التثبات بالاعطاف على ثم توجه والمذول سمياني  
حال كونه (مسا) أي مریدا السلام (مقتصدا) أي متوطلا في رفع كلامه كما بينه بقوله (من غير  
رفع صوت) اقله تعالى ان الذين يقضون أسواتهم عند رسول الله الآية (ولا اخفاء) أي  
بأثرة اقوت الامع الذي هو السنة وان كان لا يخفى شي على الحضرة (بحضور رعيه) أي  
يحه ورقاب واستخاء عن كثرة ذنب (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) وهذا القدر  
مما ثبت في الآثار وقد اقتصر عليه بعض الاكابر كابن عمر واختاره بعضهم الاطالة من غير الملازمة  
وعليه الاكثر ويؤيده ما ورد في الاخبار والاشعار من فضيلة الاكثار من الصلاة والسلام على  
الذي اختار فيه تزييد المذموم من افاضة الانوار قائلا (السلام عليك يا رسول الله) أي الى جميع  
خلق الله (السلام عليك يا حبيب الله) أي الجامع بين مرتبتي المحبة والمحبة (السلام عليك  
يا خليل الله) الموصوف بوصف الخلوة وهي المحبة المتخللة من كمال الودقة المنقضية بشهود الوحدة  
(السلام عليك يا خير خلق الله) أي من الملائكة وغيرهم (السلام عليك يا صفوة الله) بتبليط  
الصا- والفتح أفصح أي من اصطفاؤه الله برسائه (السلام عليك يا خيرة الله) بكسر الخاء أي من  
اختاره الله من بين بريته (السلام عليك يا سيد المرسلين) كما يدل عليه قوله لو كان موسى حيا لما  
ودعه الا اتباعي (السلام عليك يا امام المتقين) أي لما اقتدى به جميع الانبياء في له- له الاسراء  
(السلام عليك يا من أرسله الله رجلا للعالمين) كما قال تعالى وما أرسلناك الا رحمة للعالمين  
(السلام عليك يا شفيع المؤمنين) أي من الاولين والآخرين (السلام عليك يا مبشر المؤمنين)  
لقوله تعالى وبشر المؤمنين (السلام عليك يا خاتم النبيين) بكسر الهمزة وفتحها (السلام عليك  
وعلى جميع الانبياء والمرسلين) فيدخل في عموم سلامهم أيضا (واللائكة المقيمين) ركاهم  
مقربون لا يعضون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون (السلام عليك وعلى آلائك) أي أقاربك  
(وأهل بيتك) يشمل أمهات المؤمنين ومواليه وخدمه (وأصحابك أجمعين وسائر عباد الله  
الصالحين) أي من التابعين وتابعيهم الى يوم الدين (جزاك الله عناء) أي عن قبلتنا العجزنا عن القيام  
بما يجب علينا من الشكر لما احسن اليكنا (أفضل وأكمل ما جرى به رسولا عن أمته ونبيائه  
قومه) أي لكونه أكرم الرسل المبعوث الى خسير الامم (وصلى الله وسلم عليك أذكى) أي الطاهر

(واعلى) أى اعلى (وانحى) أى أنزى (صلاة صلاه على أحد من خلقه) أى من أنبيائه وملائكته وأهله (أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له) أى شهادة عند لمسة ودعة تشهد على بها يوم القيامة (واشهد أنك عبده ورسوله وخيرته) أى مختاره (من خلقه واشهد أنك بلغت الرسالة) أى الى الأمة (وأديت الامانة) أى من غير الخيانة (ونصحت الامة) أى وكشفت الغمة (وأقت الخلة) أى وأظهرت المحبة (وجاهدت في الله حق جهاده) أى من الجهاد الاكبر والاصغر فيما بين عباده (وعبدت ربك حتى أتاك اليقين) أى الى أن حضر الموت المبين وأنت جامع بين من أتى بتحقيق الدين من علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين (وصلاة الله) أى وصلواته (وملائكته وجميع خلقه من أهل سمواته وأرضه) أى علوياته وسفلياته (عليك يارسول الله اللهم آت الوسيلة) وهى المنزلة العلية المختصة (والفضيلة) أى زيادة المزية (والدرجة العالية الرفيعة) أى الغالية المنبعة (وابعثه مقام محمودا الذى وعدته) وهى الشفاعة العظمى فى القيامة الكبرى (وأعظم المنزل المقعد المقرب عندك) أى فى مقعد صدق (ونهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون ربنا آمنا بما أنزلت) أى من القرآن أو بجميع الكتب المنزلة (واتبعنا الرسول) أى فى جميع ما يجب اتباعه باعتقاد وانقياداً (فأكتبنا مع الشاهدين) أى من أمة محمد صلى الله عليه وسلم (آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره) وهذا هو الايمان الاجمالى المندرج فيه ما يجب من الايمان التفصيلى الا كمالى (اللهم فنبسأ على ذلك) أى مدة حياتنا ومماتنا (ولا تردنا على أعقابنا) أى بعد هدايتنا (ربنا لاترغ قلوبنا) أى لاتقلها عن محبتك (بعد اذ هديتنا) أى طريقة (وهد لنا من لدنك رحمة) أى تغنينا عن رحمة من سواك (انك أنت الوهاب وهى لنا من أمر نارشدا) الاولى أن يقول ربنا آتانا من لدنك رحمة وهى لنا من أمر نارشدا أى سهل لنا الهداية اليك والاعتماد عليك والتسليم بين يديك (ربنا اغفر لنا) وهذا عموم به يشمل ما زاده المصنف على ما فى الآية بقوله (ولا تأتنا ولا مماتنا وذرياتنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان) أى من الصحابة والتابعين أو من المؤمنين الاولين من اتباع الانبياء والمرسلين (ولا تجعل فى قلوبنا غلا) أى حقد أو حسد أو عداوة أو كراهة (للذين آمنوا) أى جميعهم سابقهم ولاحقهم ولذا وضع الظاهر موضع المظهر حيث لم يقل لهم (ربنا انك رؤوف رحيم ذو الفضل العظيم ثم) أى فى تلك الساعة (يطلب الشفاعة) أى فى الدنيا بتوفيق الطاعة وفى الآخرة بغفران المعصية (فيعول يارسول الله أسألك الشفاعة ثلاثاً) لانه اقل مراتب الاحلاح لتحصيل النال فى مقام الدعاء والسؤال ولا يعبدان يكون اشارة الى طلبهم فى المقامات الثلاثة من الدنيا والبرزخ والآخرة والمراتب المرتبة من الشريعة والطريقة والحقيقة (ثم يتأخر) أى بعد فراغه من سلامه واستقباله (الى صوب يمينه) الصواب يساره وعن صوب يمينه أى متوجها الى جانب يساره (قد رد ذراع فيسلم على خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى تلو يحمى وتصريحاً واجبالاً وتوضيحاً (أبى بكر السديق رضى الله عنه) فى قول السلام عليك يا خليفة رسول الله (أى بلا واسطة) (السلام عليك يا صاحب يافى رسول الله) أى ملازمه الخاص ومختاره على وجه الاختصاص (السلام عليك يا صاحب رسول الله) أى اثبات صحبته بنص الكتاب فى انك كره كافر أبدي العقاب حيث قال عز

وبل اذ يقول له احببه مع الاجماع على انه المراد به (السلام عليك يا ذرير رسول الله) وقد ورد  
به الظاهر أي مشير به منه (السلام عليك يا ثاني رسول الله في القاد) كما قال تعالى ثاني اثنين  
اذ هما في القاد وهو غار ثور وجبل بحكمته حين دخل فيه سنة الهجرة (ورقيقته في الاسناد وأمينه على  
الاسرار السلام عليك يا علم المهاجرين والانتصار) أي رئيسهم (السلام عليك يا من أعتقه الله من  
النار) أي كما ورد في بعض الاخبار (السلام عليك يا أبكر الصديق) أي كثير الصدق والتصديق  
على وجه التحقيق (السلام عليك ورحمة الله وبركاته جزاك الله عن رسوله) أي في تنويع دينه  
(وعن الاسلام وأهله) أي في القيام بأمره وتبيينه (خير الجزاء ورضى الله عنك أحسن الرضا ثم  
يتأخر إلى عيته) وفيه ما سبق (قد ذراع) لأن رأسه من الصديق كراس الصديق من النبي  
صلى الله عليه وسلم (فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين) وهو أول من سمى به (عمر الفاروق) أي  
المبالغ في الفرق بين الحق والباطل (السلام عليك يا من كدل به) بتشديد الميم أي اكمل بإيمانه  
(الأربعين) أي عدد المؤمنين السابقين (السلام عليك يا من استجاب الله فيه دعوة خاتم النبيين)  
حيث قال اللهم اعز الاسلام بعمر بن الخطاب اوبعده وبن هشام (السلام عليك يا من أظهر الله  
به الدين) أي فإنه كان محققا قبل اسلامه وظهور مرآته (السلام عليك يا من أعز الله به الدين)  
أي في حياته صلى الله عليه وسلم وبعده عنه بنسوحات بلاد المسلمين وقوة أمور المؤمنين  
(السلام عليك يا من نطق بالمعاب ووافق قوله بحكم الكتاب) كما ورد به أحاديث في هذا الباب  
(السلام عليك يا من عاش حجة - دا - وخرج من الدنيا به - دا) أي وهو امام أهل التقوى سال  
كونه - صيدا (جزاك الله عن نبيه وخليفته) أي الصديق (وأمنه خيرا السلام عليك ورحمة  
الله وبركاته قبل ثم يرجع قدر نصف ذراع) فإن العود أجد (فيقف بين الصديق والفاروق  
ويقول السلام عليك يا صاحب رسول الله السلام عليك يا خليفة رسول الله) بالتغليب أو بالعنى  
الاعم الشامل للواطة (السلام عليك يا وزير رسول الله) أي مشير به (السلام عليك يا ضجيجي  
رسول الله) أي رفيقه في مدقته (السلام عليك يا معيني رسول الله في الدين) أي في أمر دينه  
وشريعته (والتأخير بنسبه في أمته - حتى أنا كما اليقين) أي الموت على الأمر المبين (بقرآن  
الله عن ذلك) أي عما ذكر من منابته (مرافقته في جنته وإياها معكابر رحته أنه أكرم الراحمين)  
أي وأكرم الأكرمين (وبما كما الله عن الاسلام وأهله خير الجزاء شيئا يا صاحب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم زائرين أميينا وصدقنا وفارقنا ونحن نتوسل بك إلى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ليشفع لنا إلى ربنا) أي في مغفرة ذنوبنا (وان يتقبل دعائنا) أي في عبادتنا المحذوبة بصغيرنا  
(وان يجيئنا على ملته ويميتنا عليها) أي على متابعتة (ويحشرنا في زمرة برحمته وكرمه أنك كرم  
رؤف رحيم أمين ثم يرجع إلى حيال وجه النبي) بكسر الحاء أي قبالة وجهه (صلى الله عليه وسلم  
ويقف عند القبر الأقدس) أي والمقام الاتمس (على قدر ربح أو أقل) أي أو أكثر حسب ما يكون  
في حاله آنس (فيحمد الله تعالى) أي يشكره (ويشفي عليه ويعجده) أي يهظمه ويوحده (ويصلي  
على النبي صلى الله عليه وسلم ويستشفع به إلى ربه ويدعور أفعاليه) أي إلى كتفيه (لنفسه  
ولوالديه ولمن شاء من أقاربه وأشباهه) أي وأحبابه (وأخوانه) أي وأصحابه (ولي أو صاه) أي  
واسن وصاه (وسائر المسلمين) أي من الأحياء والأموات ويحتمل ما بين (ومن أراد الاكمال)

أى عن يسعه القال والحال (فليقل السلام عليك يا خاتم النبيين السلام عليك يا شيع المذنبين  
 السلام عليك يا امام الممتقين السلام عليك يا قائد الغر المحجلين) أى هذه الامة المرحومة المتميزة عن  
 غيرهم ببياض الجبهة والايدي والارجل بزيادة الانوار من اثر الوضوء في اسباغ الطهارة  
 (السلام عليك يا رسول رب العالمين السلام عليك يا مائة الله سبحانه وتعالى على المؤمنين) أى بقوله  
 سبحانه وتعالى لقد مَنَّ الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم (السلام عليك يا طه) أى  
 البدر المنور يا عاى الحساب المعتبر (السلام عليك يا يس) أى أيها المنادى يا سجين في الكتاب المبين  
 والمعنى يا سيد (السلام عليك وعلى اهل بيتك) أى أقاربك وذريتك (الطيبين) أى المؤمنين  
 الممتقين (السلام عليك وعلى أزواجك الطاهرات المبرآت أمهات المؤمنين السلام عليك وعلى  
 أصحابك أجمعين) أى وعلى التابعين وتابعيهم الى يوم الدين (اللهم آتني) أى اعطه (نهاية ما ينبغي  
 أن يسأله السائلون) أى الداعون والطالبون والراغبون (وغاية ما ينبغي أن يؤمله المؤمنون)  
 أى يرجوه الراجون ويطمعه الطامعون (وحسن) أى بصيغة الوصف أو المضي أى ويستحسن  
 (أن يقول) أى كما قال اعرابي مقبول (اللهم انك قلت وأنت أصدق القائلين ولوا نعم اذطلوا  
 انفسهم جاؤك) أى تائبين (فاستغفروا الله) أى عن ظلمة المعصية (واستغفروا لهم الرسول) أى  
 بالشقاعة لردهم الى الطاعة (لوجدوا الله توابا) أى قابلا لتوبتهم (رحيما) بصعقتهم (جنتناك)  
 أى فقد انبذناك (ظالمين لانفسنا مستغفرين من ذنوبنا) أى ومستشفعين بك الى ربنا (فاشفع  
 لنا) أى الى ربك (واسأله أن يعين علينا ناسا نطلبنا) بكسر فسكون أى مطلوبياتنا ومسؤولاتنا  
 (ويتشرفنا في زعمرة عباده الصالحين) أى من مشايخنا وعلماؤنا وساداتنا ويقول كما قال أيضا  
 يا خير من دفقت في التريب أعظمه \* وطاب من طيبن القاع والا كم  
 نفسى الفداء لقبر أنت ساكنه \* فيه العفاف وفيه الجود والكرم

(اللهم ان هذا حبيبك وأنا عبدك والشيطان عدوك فان غفرت لى سر) بصيغة المجهول أى  
 فرح (حبيبك) بوجوده (وقار عبدك) أى ظفر بمقصوده (وغضب عدوك) أى بناء على عدم  
 سجوده (وان لم تغفر لى غضب حبيبك) هذا خطأ فأحش والمصواب حزن حبيبك (ورضى عدوك  
 وهلك عبدك وانت اكرم من ان تغضب) صوابه ان تحزن (حبيبك وترضى عدوك وتهلك عبدك)  
 أى المؤمن بك (اللهم ان العرب الكرام) احتراز من القوم اللئام (اذامات فيهم سيادة تقوا  
 على قبره) أى من العبيد (وان هذا سيد العالمين) أى وانت اكرم الأكرمين (أعقنى على قبره) أى  
 من جملة الممتقين (ويقول اللهم انى أشهدك) بضم الهمزة وكسر الهاء أى اجعلك شاهدا وكذا  
 قوله (واشهد رسولك وأبا بكر وعمر) أى ضيحي نبيك (واشهد الملائكة النازلين على هذه الروضة  
 الكريمة العاكفين عليها) أى القائمين والمعتكفين في هذه البقعة العظيمة (أنى) أى بآنى (أشهد  
 ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك وان محمدا عبدك ورسولك واشهد أن كل ما جاء) أى رسولك  
 (به من امر) أى فى طاعة (ونهى) فى معصية (وخبر عما كان) أى من الامور الماضية (ويكون)  
 أى من الاحوال الآتية (فهو حق) أى ثابت وصدق (لا كذب فيه ولا امتراء) أى ولا شبهة  
 بلا مرأ (وانى مرة لك بجنابى) أى معترف بخطيئتي (ومعصيتي) أى من الكبائر والصغائر  
 (فأعقر لى) أى جيعها (وامن على بالذى مننت به على اوليائك) أى بتوفيق الطاعة وتحقيق

العصمة (فانك المنان) اى كثير العطاء والاحسان (الفقرور الرحيم) اى باهل الايمان (ربنا  
 آتانا فى الدنيا حسنة) اى متابعة الاولى (وفى الآخرة حسنة) اى الرقيق الاعلى (وقناعنا  
 النار) اى حجاب المولى (سبحان ربك رب العزة عما يصفون) اى ينقته المجدون وغيرهم من  
 الضالين (وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين) اى اولوا آخر الى يوم الدين وقد قيل تم  
 يتقدم الى حيايل رأسه الكريم فيقف بين القبر العظيم والاسطوانة التى هنالك علامة لما  
 ويستقبل القبلة ويحمله ويحمله ويدعول نفسه وان شاء من أحبابه وهذا القيل اولى مما تقدم  
 وعليه العمل عند أهل العلم والله أعلم هذا مع أن ما ذكر من العود الى قبالة الوجه الشريف ومن  
 التقدم الى محل رأس القبر المييف للدعوة مستقبل القبلة عقيب الزيارة لم ينقل عن رجل أحد  
 من الصحابة والتابعين وكان موقف الحلف عند الزيارة هو المتصورة وقد سحر الناس منه الآن  
 فتصور لهم هذه الصورة المظورة (ومن ضاف وقته عملاً كرناً أو يحجز عن حقله) أى عن حفظ ما  
 قرأوا اقتصر على ما تيسر وأله السلام عليك يا رسول الله مع امكان ان يشكر (وان أوصاه  
 أحد بتبليغ سلامه فليقل السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان أو فلان يسلم عليك  
 يا رسول الله) وأما ما اعتاده الناس من الايمان خلف الحجر النوراء لزيارة قاطعة الزهراء رضى  
 الله تعالى عنها فلا بأس به لانه قد قيل ان هناك قبرها وهو الاطهر ثم اعلم انه ذكر بعض مشايخنا  
 كابى الليث ومن تبعه كالكرمانى والسروجى انه يقف الزائري مستقبل القبلة كذا رواه الحسن  
 عن أبى حنيفة وقال ابن الهمام وما عن أبى الليث من ان الزائري يقف مستقبل القبلة مردود بما  
 روى أبو حنيفة عن ابن عمر رضى الله عنهما انه قال من السنة ان تأتى قبر رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فتقبل القبلة تواجهك ثم تقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته انتهى وبزيده  
 ما قال المجد الفخرى روى شاعن الامام ابن المبارك قال سمعت أبى حنيفة يقول قدم أبو أيوب  
 السخيتاني وأبى أبا الدينة فقلت لا تطرون ما يمتنع جعل ظهره مما يلي القبلة ووجهه مما يلي وجه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وبكى غير متبالي فقام مقام فيه انتهى وفيه تنبيه على ان هذا هو  
 محتمل الامام به لما كان متردداً الى مقام المرام ولعل وجه القائلين من أصحابنا للزيارة من قبل  
 الرأس الكريم ما روى ان الناس قبل ادخال الحجر الشريف في المسجد كانوا يقولون على بابها  
 ويسلمون بأدبها ويستقبلون الكعبة لتعظيم جنباتها على ان الجمع بين الروايتين ممكن كما قال  
 عز ابن جماعة من ان مذهب الحنفية أن يقف الزائري للسلام عند رأس القبر المقدس بحيث يكون  
 عن يساره ثم يدور الى ان يقف قبالة الوجه الشريف مستدبر القبلة انتهى ولا يثنى ما رواه  
 الطائفة وغيره ان موقف على بن الحسين للسلام عند الاسطوانة التى تلى الروضة قال وهو موقف  
 الساف قبل ادخال الحجر في المسجد كانوا يستقبلون السارية التى فيها الصندوق مستدبرين  
 الروضة انتهى ولا يضرنا قول المصنف فى الكبير ان فى هذا الاستقبال الى القبلة لا الى القبلة ما  
 نقول يمكن الجمع بانهم كانوا يستقبلون القبر للزيارة ويدورون الى جهة الكعبة عند الدعوة  
 وعذرهم عن المواجهة عدم الامكان لحجاب الامام كونه والله سبحانه وتعالى اعلم (واذا قرع من  
 الزيارة يأتى المنبر) اى قربه فبعد وعنده حديث ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة  
 وأما ما ذكره من اخذ رمايته فلا اثر لها اليوم ولا خير لمكانته لانه كان فى الحرم الثانى لله دنة

وما حولها (ويأتى الروضة) أى من موضع المحراب وغيره (فيكثر فيها من الصلاة) أى ينوع عليها  
(والدعاء) أى المقرون بالحمد والثناء (وعند الأساطين القاضية) كما ساقى بيان محالها مفصلة  
\* (فصل) \* وليعتنم أيام مقامه بالمدينة المشرفة) فانه المستدركة من الايام السائلة (فيحرص على  
ملازمة المسجد) أى باجتهاده فى العبادة والجد فى الطلب الجدل لاسيما فى حضور الصلوات الخمس  
للجماعة (والاعتكاف) أى الشرى والعرفى (والختم) أى القرآنى (ولو مرة منه) فانه لا يستغنى  
عنه فى ذلك المجل الذى هو مهبط الوحى (واحياء ليله) أى احياء أكثر لياليه بعبادته فى أيام زيارته  
(وادامة النظر الى الحجرة الشريفة) أى ان تيسر (أو القبة المنيفة) ان تعسر فالاعتكاف والتنويع (مع  
المهابة والخضوع) أى ومع الخشعة والخشوع ظاهره ارباطنا (فانه) أى النظر المذكور (عبادة  
كالنظر الى الكعبة الشريفة) أى قياسا عليها حيث ورد كبارواه أبو الشيخ عن عائشة رضى الله  
تعالى عنها امر فوعا النظر الى الكعبة عبادة وروى الطبرانى والحاكم النظر الى على عبادة فقيل  
معناه ان علما رضى الله عنه كان اذا برز قال الناس لا اله الا الله ما شرف هذا الفقى لا اله الا الله  
ما أعلم هذا الفقى لا اله الا الله ما كرم هذا الفقى لا اله الا الله ما أشجع هذا الفقى فكانت رؤيته  
تجعلهم على كلمة التوحيد كذا فى النهاية والحاصل ان كل ما يكون النظر اليه يدل على الحق  
ويشير اليه فهو عبادة كما روى ان أولياء الله هم الذين اذا رؤوا ذكر الله (وليكثر من الزيارة) أى  
بلا كراهة (عند الأئمة الثلاثة خلافا لما لك) ولعله رأى أن كثار الزيارة سبب المالة أو نظر الى  
ظاهر ما ورد من قوله اللهم لا تجعل قبرى عبدا فى رواية وثنا يعبدوا عن الله اليهود اتخذوا قبور  
أنبيائهم مساجد وامثال ذلك مما حيل بعض العلماء على نهى الزيارة مطلقا هذه العلة ودليل  
الجهل وعمى السلف وحسنه صلى الله عليه وسلم على مطلق زيارة القبور بعد نهيه عنها وما ذكره  
المصنف بقوله (لان الاكثار من الخير خير) والنزى يظهر هو قول مالك كما يدل عليه حديث زرغب  
تزدحبا فان الغب أن ترد الابل الماء يوما وتده يوما ثم تعود ولانه أبعد من المشابهة المنهى عنها  
ثم الانسب أن يقال يجوز الزيارة فى أوقات الصلوات الخمس قياسا على ملازمة الصحابة فى حال  
الحياة (ولا يمين عند الزيارة الجدار) أى لانه خلاف الادب فى مقام الوفا وكذا لا يقبله لان  
الاستلام والقبلة من خواص بعض أركان الكعبة والقبلة (ولا يلتصق به) أى بالتزامه ولصوق  
بطنه لعدم وروده (ولا بطوف) أى ولا يدور حول البقعة الشريفة لان الطواف من محتمات  
الكعبة المنيفة فيحرم حول قبور الانبياء والاولياء ولا عبرة بما يفعله العامة الجهلة ولو كانوا فى  
صورة المشايخ والعلماء (ولا ينحن ولا يقبل الارض فانه) أى كل واحد (بدعة) أى غير مستحسنة  
فتمكون مكروهة وأما السجدة فلا شك انها حرام فلا يغتر الزائر بما يرى من فعل الجاهلين بل  
يتبع العلماء العاملين (ولا يستدبر القبر المقدس) أى فى صلاة ولا غيرها الا ضرورة ملجئة اليه (ولا  
يصلى اليه) أى الى جانب قبره صلى الله عليه وسلم فانه حرام بل بقى بكفره ان اراد به عبادته أو تعظيم  
قبره وهذا على تقدير امكان تصويره بان لا يكون بينه وبينه حجاب من جدره والا فلا تنكره الصلاة  
خلف الحجرة الشريفة الا اذا قصد التوجه الى قبره صلى الله عليه وسلم ثم هذه الآداب كلها  
مستفادة من حكمه فلا ينبغي مخالفة أمره خصوصا فى حضوره فانظر الى الامام الشافعى قدس  
الله سره ورضى عنه حيث فى رقبته الامام الاعظم ترك سنة من سنن مذهبهم لانه لا يأتى استحيى ان

الشافعية والامام في حذره وهذا يدل على غاية تأديبه ونهاية شعوره (ولا يبريه) أي بمأذنه  
فبره من جميع جوانبه (حتى ينف ويسلم) أي بتواضعه واقتضاره (ولو من خارج) أي من المصطفى  
وجداوه فقد روى عن أبي حازم ان رجلاً أتاه فحدثه انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يقول قل  
لا إله إلا الله المارقي معرضاً لا تقف تسلم على فلم يدع ذلك أبو حازم مذنباً له الزوايا وأما ما يتعلق  
بالجهة من التقرب بكل الثمر المجاني في المسجد والقاء السوى فيه ونحو ذلك من التكررات  
الشعبة والبعد الشطية فيجب ان يجتنبه ويتركه إذا رأى من يرتكبه (ويكثر من الصلاة  
والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم) أي على الدوام (والصيام) أي مدة إقامة الأيام  
(والصدقة) أي على المساكين خصوصاً للفقراء والمحتاجين من أهل المدينة إذا كانوا  
مستحقين فانهم أولى من غيرهم اذ يجب حب مسكان المدينة على حسب مراتبهم بل ينبغي ان لا  
يغفل عنهم ويكرم محضهم ولا يؤذى أحداً منهم (عند الاساطين القاضية) راعى هنا تطا  
من الكتاب اذ لا معنى لكونه نظراً لما قبله من الصيام والصدقة بل ينبغي ان يقال ويكثر  
السلام من السن والنوافل عند الاسطوانات القاضية (وغیرها) أي وغيرها الاسطوانات  
من المشاهد الكاملة من قرب محرابه ومنبره وقرب قبره وسائر أماكن الروضة الشريفة  
وسائر بيان الاساطين وتفصيلها في غيرها (مع تحريم المسجد الاقل) أي المكان في  
زمته صلى الله عليه وسلم الوارد في حقه قوله تعالى لسجد اس على التقوى من أول يوم أحق  
ان تقوم فيه على خلاف انه نزل فيه أو في مسجد قبا مع امكان الجمع بينهما وكذا الوارد في فضله  
أحاديث اذ ذلك المحل أولى من غيره ولو كان الفضل حاسلاً في غيره مما لحقه على الصحيح فإذا  
عرفت ذلك فلا بد من معرفة حدود المسجد الاقل بناء على العمل بالافضل كما حقه بعض أهل  
التواريخ مما عليه المعول وهو قوله (وحده) أي حدود المسجد الاقل (من المشرق) أي جانبه  
(الاسطوانة الملاصقة بجدار الحجر المقدسة من جهة الرأس الشرقي ومن القبلة) أي جانبها  
(من وراء المنبر نحو ذراع) قيل أو أكثر وما زاد على ذلك انما هو عرض الجدار والافق ومن  
الدرابزينات الملاصقة بجداره صلى الله عليه وسلم وما بينها وبين المنبر اليوم ثلاثة أذرع ونصف  
فلا يتم هذا الامع اذ حال عرض جدار المسجد (ومن المغرب) أي جانبه (الاسطوانة الخامسة  
من المنبر) وأما ما ذكره بعض المؤرخين المتأخرين أن حده من المغرب الاسطوانة الثانية من  
المنبر فمحمول على البناء الاقل فتأمل (ومن الشام) أي جانبه (حيث تنتهي مائة ذراع من محرابه  
صلى الله عليه وسلم) وهو معلوم لاهل المدينة بالعلامة الموضوعة وهذا على رواية أن المسجد  
كان في زمته صلى الله عليه وسلم مائة ذراع حيث تنتهي المائة من الدرابزينات وأما رواية أنه  
كان سبعين في ستين ذراعاً فهي أيضاً على البناء الاقل لانه صلى الله عليه وسلم زاد فيه ثانياً فجعله  
مائة في مائة ذراعاً وكان مائة ذراعاً كان أقل من مائة وكان للمسجد ثلاثة أبواب باب من خلفه  
وباب عن يمين المصلى وباب عن يسار المصلى (وأما حد الروضة الشريفة فهي ما بين القبر  
المقدس والمنبر) أي الانفس (طولا) أي من جهة طولها (وأما عرضها) أي من جانب  
الشام وعليه الاكثرون (الى اسطوانة على رضى الله عنه) وسائر ما قبلها (وقد نقل الى صف  
اسطوانة الوفود) أي على ما سياتي مكانها قيل وهو الصواب (وقيل غير ذلك) أي حيث قيل

المسجد الاول كله روضة وقيل بل مع ما زيد فيه وقيل ما بين الخجرة ومصلى العيد وقيل مصلى  
المسجد وهو محرابه صلى الله عليه وسلم أو مسجده ولعله كان فاصلة قليلة بين المسجد والخجرة وقد  
أدخلت الآن في المسجد لكنهم غير معلومة (واما الاساطين الفاضلة فيها اسطوان) الاظهر  
اسطوانة لقوله (هي علم المصلى الشريف) وكان سلمة بن الاكوع رضى الله عنه يتجرى الصلاة  
عندها (وكان الجذع امامها) أى قدامها فى موضع كرسى الشيعة عن عيين محرابه صلى الله عليه  
وسلم ولا اعتماد على قول من جعل الاسطوانة فى موضع الجذع (واسطوان عائشة رضى الله  
عنها) أى ومنها (وهي الثالثة من المنبر الى المشرق) أى الى صوبه وهي الخامسة من الرحمة  
متوسطة للروضة (فى الصف الذى خلف امام المصلى) أى الذى يصلى فى محرابه صلى الله عليه  
وسلم (روى صلاة صلى الله عليه وسلم اليها) أى بضعة عشر يوما بعد تحويل القبلة ثم تقدم الى  
مصلاه اليوم وكان يستند اليها وأفاضل الصحابة كانوا يصلون اليها وفى الاوسط للطبراني ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فى مسجدى لبقعة لو يعلم الناس ماصلوا فيها الا ان يطير لهم  
قرعة فمن عائشة رضى الله عنها انها اشارت اليها (وانه) أى وروى انه (يستجاب عندها الدعاء)  
أى فينبغى ان يصلى اليها ويستند عليها (واسطوان التوبة وهي بين اسطوان عائشة والاسطوان  
اللاصقة بشباك الخجرة) أى لا كما توهم انها هى اللاصقة (روى صلواته صلى الله عليه وسلم اليها  
واستنادهم اليها الى القبلة) أى مستقبلا لاستند برأى بخلاف ما تقدم (واعتكافه) أى  
وروى (عندها) فانه كان اذا اعتكف طرح له فراش ووضع له سرير عندها مما يلي القبلة يستند  
اليها وقد يصلى عندها ولعل وجه تسميتها بالتوبة انه ربط بعض المخلفين من غزوة تبوك نفسه بها  
بعد ندامته طافا انه لا يحمله عنها الا هو صلى الله عليه وسلم كما هو مقرر فى محلها (واسطوان السرير  
هذه هى اللاصقة بالشباك) أى لا التى تقدمت على ما توهم (شرقى اسطوان التوبة روى  
اعتكافه صلى الله عليه وسلم عندها) لانه قيل كان السرير يوضع مرة عند هذه ومرة عند تلك  
(واسطوان على رضى الله عنه) وكان يسمى اسطوان المحرس (وهي خلف اسطوانة التوبة من  
جهة الشمال وكان على كرم الله وجهه يصلى) أى عندها (ويجلس عندها) أى على صفحتها (مما  
يلى القبر) أى فانها مقابل للخوخة التى كان صلى الله عليه وسلم يخرج من الخجرة المنيفة الى  
الروضة الشريفة (واسطوان الوفود وهي خلف اسطوان على من الشمال بينهما وبين اسطوان  
التوبة اسطوان على وكان صلى الله عليه وسلم وسراة الصحابة) بفتح السين المهملة اسم جمع سرى  
أى أفاضلهم وأشرفهم (يجلسون عندها) ولعل اضافتها الى الوفود لانه صلى الله عليه وسلم كان  
يقعد عندها للملاقاة وقضاء مقصوداتهم هذا ومنها اسطوان التمسجد وهي وراء بيت فاطمة  
رضى الله عنها وفيها محراب اذا توجه اليه المصلى كان يسارها الى باب جبريل وأما اسطوان مربعة  
القبر ويقال لها مقام جبريل على نبينا وعليه السلام فهي فى حائر الخجرة فى صفحتها الغربية الى  
الشمال بينها وبين اسطوان الوفود الاسطوانة بالمشباك وقد حرم الناس التبرك بها  
الامن تشرف بعد دخول الخجرة بالوصول اليها فهدى الاساطين الخاصة التى ذكرها أهل  
التواريخ وغيرها والاف كما قال المصنف (وجميع سوارى المسجد) أى المصطفوى فى أصل  
بنائها (يستحب الصلاة عندها لانها لا تتخلو عن النظر النبوى اليها) أى الى ما كان فى موضعها



الاخ الرضا ع النبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص) كلاهما  
 من العشرة المبشرة (وعبد الله بن مسعود) من اجللاء الصحابة وافقههم بعد الاربعة (وخنيس)  
 بضم خاء معجمة وفتح نون وسكون تحتية فهـ مـ لـ (ابن حذافة) بضم الحاء المهملة صحابي سمي  
 (واسعد بن زرارة) بضم الزاي صحابي جليل (فيقضي أن يسلم هنالك) أي عند مشهد سيدنا  
 ابراهيم (علي هؤلاء كلهم رضى الله عنهم) لكونهم معه في محله (ومشهد عباس بن عبد المطلب  
 وهو عم النبي صلى الله عليه وسلم وفيه) أي في مشهده وعند مرقدہ (حسن بن علي) أي ابن أبي  
 طالب (عند رجل العباس) أي لانه بمنزلة والده في عرف الناس (قيل وفاطمة الزهراء) أي عند  
 محرابه وقيل في مسجد هابا بالقيس بدار الاحزان (قيل ورأس الحسين) أي كذلك (قيل وعلى  
 أيضا نقل اليهم رضى الله عنهم ولا بأس بالسلام على هؤلاء كلهم) وان كان خلاف في كون  
 بعضهم هنالك (وفيه أيضا زين العابدين) وهو علي بن الحسين بن علي رضى الله تعالى عنهم (وايـه  
 محمد الباقر وابن محمد جعفر الصادق رضى الله عنهم ومشهد أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعلى  
 آله) أي ذريته الطيبين (وأزواجه) أمهات المؤمنين (ماعد اخديجة) فانها بمكة (وميمونة) فانها  
 بسرف قرب مكة (وقيل لا يعلم تحقيق من فيه منهن) أي بخصوصهن ماعد اعانسة رضى الله  
 عنهم (ومشهد عقيل) بفتح فكسر (ابن أبي طالب) أخى علي رضى الله عنهم (وفيه سفيان بن  
 الحرث) أي ابن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الله بن جعفر الطيار) أي  
 ابن أبي طالب رضى الله عنهم (وقيل قبر عقيل في داره) أي بمكة أو بالمدينة (وقيل بالشأم ومشهد  
 قرب مشهد أمهات المؤمنين) أي وقرب مشهد عقيل (قيل فيه ثلاثة من أولاد النبي صلى الله  
 عليه وسلم ومشهد فيه قيل فاطمة بنت أسد رضى الله عنها أم علي كرم الله وجهه) وقيل في دار  
 عقيل عند قبر عباس وقيل بقرب قبر ابراهيم رضى الله عنهم (وقيل انما ظهر انه مشهد سعد بن  
 معاذ) أي من أكابر الانصار (ومشهد صفية عمة النبي صلى الله عليه وسلم ورضى الله عنها  
 ومشهد الامام مالك) رضى الله عنه أي صاحب المذهب (ومشهد يقال ان به نافعا مولى ابن عمر  
 رضى الله عنهم) وهو من اجللاء التابعين وليس هو الامام نافع من القراء السبعة كما يتوهمه  
 بعض العامة (ومشهد اسمعيل بن جعفر الصادق رضى الله عنهم ما داخل السور) أي سور  
 المدينة المعطرة (وبقي ثلاثة مشاهد ليست بالقيس) أي بل هي داخل المدينة (أحدها مشهد  
 مالك بن سنان رضى الله عنه) أي والد أبي سعيد الخدري (من شهداء أحد غربي المدينة داخل  
 السور) أي ملصقا به (وثانيها مشهد النفس الزكية محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن  
 علي رضى الله عنهم) وهو المقتول أيام أبي جعفر المنصور (ثالثها مشهد ثمانية شهداء  
 الشهداء) أي بعد الانبياء أو شهداء أحد وهو أفضل شهداء هذه الامة (جزء رضى الله عنه) أي  
 عم النبي صلى الله عليه وسلم (يأتي ذكره في فصله) أي على حدة ثم اعلم انه اختلاف في أولى البداة  
 من مشاهد البقيع فذكر بعض العلماء ان الاولى بالبداة زيارة عثمان بن عفان رضى الله عنه  
 لانه أفضل من هنالك كما قدمنا واختار بعضهم البداة بابر ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم الوارد  
 في حقه لو عاش ابراهيم لكان نبيا ولكونه قطعة منه صلى الله عليه وسلم أفضل من غيره فينبغي  
 الابتداء به وذكر العلامة فضل الله بن الغوري من أصحابنا ان البداة بقبة العباس والختم

بعضية رضى الله عنهما أولى لأب من هذا العباس أول ما يلقى الخارج من البلد عن عينه فبما ورثه  
من غير سلام عليه جثوة فإذا سلم عليه وسلم على من يمر به أو لا فيضتم بصغية رضى الله تعالى عنهما  
رجوعه كما شرح به أيضا كثير من مشايخنا وهذا سهل للزائر وأرفق قلت وصح كذا باعتبار  
التعظيم في الجلالة أرفق لأن العباس رضى الله عنه من حيث أنه عم النبي صلى الله عليه وسلم  
وانضم إليه الحسن بن علي وزيين العابدين وغيرهم من أهل البيت باعتبار مجموعهم وعوهم  
أفضل من عثمان رضى الله عنهم وثقتنا ببركاتهم وحشرفنا في زميرتهم ثم إذا دخل البلد راجعا من  
الزيارة فليقله من زيارة الثلاثة الذين هم داخل السور

• (فعل في المساجد المنسوبة إليه) • صلى الله عليه وسلم (منه مسجد قبا) ينضم القاف بعد ود  
ومقصودا (هو أفضل المساجد) أي الماثورة (بعد المساجد الثلاثة) أي مسجد الحرام ومسجد  
المدينة والمسجد الأقصى لكن يرد عليه ما روى عن سعد بن أبي وقاص أنه قال لأن أصلي في  
مسجد قبا ركعتين أحب إلى أن أقى بيت المقدس مرتين استرجع ابن أبي شيبة بسند صحيح ورواه  
الحاكم ولم يذكر مرتين وقال استاده صحيح على شرطهما انتهى والطاهر ترك ذكره مرتين لما سبق  
من مضاعفة الصلاة في المسجد الأقصى والحديث لا ترجح إلا إلى ثلاثة مساجد منها الأقصى  
ثم لا يلزم من كون الصلاة أحب في مسجد قبا إلى سعد أن يكون أفضل مطلقا لاحتمال أن يكون  
وجه الاحتمال غير جهة الأفضلية اهله كانت موجهة لتلك القضية ويجعل على هذا اثباته صلى  
الله عليه وسلم إليه وكذا إثبات عمر رضى الله عنه مع أن الصلاة في مسجد المدينة أفضل من مسجد  
قبا إجماعا (يستحب زيارته) أي مطلقا وقوله (يوم السبت) انما هو بيان زمان الأفضل لما روى  
إثباته صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين أيضا وصححة عشرة من رمضان وكان عمر رضى الله عنه يأتي  
قباء يوم الاثنين والحجس ولما ذكره بقوله (وصح) أي في الحديث (عنه صلى الله عليه وسلم) أن  
صلاة ركعتين فيه أي سواء يكون يوم السبت أو غيره له ومعه (كعمرة) أي كثواب عمرة وفيه  
إشارة إلى أن العمرة سنة ثم عدد الركعات التي تقوم مقام العمرة ركعتان وفي رواية أربع  
ركعات وله محمول على أن الركعتين للتعبية وآخرين لمنوبة العمرة والرواية الأولى على  
أنه راجع الأولى في الأخرى وفي الكبير صح عنه صلى الله عليه وسلم أن الصلاة فيه كعمرة رواه  
الترمذي وغيره وصح عنه أنه كان يأتيه كل سبب راكبا وماشيا كما رواه البخاري ومسلم (وأما  
موضع صلته صلى الله عليه وسلم منه) أي من مسجد قبا (قبل تحويل القبلة فالحراب) أي الأول  
هو (الذي عند الاسطوانة التي في الرحبة) بفتح الراء والحاء المهملة وتسنكن أي الساحة ومحل  
السعة (محاذيا بحراب المسجد) وقد نقل أنه أول موضع صلى فيه صلى الله عليه وسلم بقبا (وبعد  
لتحويل) أي وبعد تحويل القبلة من مكة (هو الحراب الذي عند جدار القبلة) وهو الحراب  
لثاني (وأما الحفرة) تصغير الحفرة (التي في ضمن المسجد) أي مسجد قبا (فتقبل انما أميرك ناقه  
إلى الله عليه وسلم) حين نزل به أسنة الهجرة (ومما يترك به بقبا إذا رعد في قبلة المسجد) فقد  
روى أنه صلى الله عليه وسلم دخل اضطلع فيه (وفي قبلة ركن المسجد الغربي موضع لعله مسجد دار  
عد) أي وإن كانت العامة يسمونه مسجد علي والجمع ممكن (وفي قبلة المسجد أيضا دار أم  
كنوم نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم وأهله) أي ثم أهله (وأهل أبي بكر) أي معه (ويزور بربر)

اريس) أى التى يقرب مسجد قبا (التي يأتي ذكرها) أى عنه - ذكر أبارها (مسجد الجمعة شامى  
قبا) روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى به الجمعة (مسجد الفتح) بالقاء والضاد المعجمة ولعله بمعنى  
الوضيح فى القاموس ففتح الصبح بدا أى ظهر وأبتدأ (شرقيه) أى فى شرقى قبا (ويعرف بمسجد  
الشمس ولا وجه له) لا يبعد أن يقال لكونه فى مشرق الشمس أو فى ضيائه أو صفائه أو أماما روى  
من ردا الشمس بدعونه صلى الله عليه وسلم لعل فلا يصح عند الحديثين مع أنه كان بالصهبا فى خيبر  
على ما ورد فى ضعيف من الآثار (مسجد بنى قريظة) بالتصغير قبيلة من اليهود روى - لأنه صلى  
الله عليه وسلم فيه موضع المنارة التى هدمت (مسجد أم إبراهيم) وهى مارية القبطية جارية  
صلى الله عليه وسلم (ابنه صلى الله عليه وسلم بالعالية) أى قرى بظاهر المدينة وهى العوالى روى  
أنه صلى الله عليه وسلم فيه وولد إبراهيم ابنه عليه السلام به (مسجد بنى ظفر) بفتح الظاء  
المعجمة والفاء وهم بطن فى الأنصار (شرقي البقيع ويعرف بمسجد البغلة) أى لما سبأ فى روى  
صلاته صلى الله عليه وسلم فيه وجالسه على الحجر الذى به قال فى الكبير وقد أدركا هذا الحجر ثم فقد  
لما جدد المسجد (وهناك) أى عند هذا المسجد - دعى ما قاله المطرزي (آثار حفر بغلة ومرفق  
وأصابيح بنسبونه) أى كل واحد منها (اليه صلى الله عليه وسلم) بمعنى أنهم ينسبونهم إلى بغلته  
ومرفقه وأصابه والناس يبركون بها والله سبحانه أعلم بحقيقةها وحقيقة تم (مسجد الاجابة  
شامى البقيع) روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين ودعا به طويلا قائما وهو على عين  
الحراب نحو ذراعين فليتحرك ذلك (مسجد الفتح على قطعة من جبل سلج) بكسر السين مهملة  
وسكون لام وهو جبل خارج المدينة روى صلاته صلى الله عليه وسلم فيه ودعاؤه بين الصلاتين يوم  
الاربعاء قبل - ولجمل ذلك ما يقابل محراب المسجد من الرحبة (وعنده) أى عند مسجد الفتح  
(مسجد) أى ثلاثة روى صلاته صلى الله عليه وسلم بها (يعرف الاوّل بمسجد سلمان الفارسي  
والثاني بمسجد دعى والثالث بأبي بكر الصديق رضى الله عنهم) قال صاحب التاريخ ولم أقف  
على شئ فى نسبة هذه المساجد إليهم (مسجد دبنى حرام) ضد حلال وهو اسم شائع بالمدينة كما فى  
القاموس (وينبغي أن يترك بكهف سلج) أى غاره (عند مسجد دبنى حرام) ويسمى كهف بنى  
حرام فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم جلس فيه ونزل عليه الوحي به وكان يبيت به ليالى الخندق  
وهو على عين المتوجه من المدينة إلى مساجد الفتح من طريق القبلة (مسجد القبلتين) أى فيه  
محرابان أحدهما إلى الكعبة والآخرا إلى بيت المقدس وكان بعض الصحابة يصعدون إلى بيت  
المقدس فاخبروا فى أثناء صلاتهم بتحويل القبلة إلى الكعبة فاداروا منه اليها وأقبلوا  
بصدورهم عليها فصرى تلك الصلاة إلى القبلتين فى ذلك المحل فسمى بمسجد القبلتين (الاربع) أى  
الاضح من الأقوال (أن تحويل القبلة) أى إلى الكعبة (كان به) أى على ما قدمناه ولا يبعد أن  
النبى صلى الله عليه وسلم صلى به مرة إلى جهة القدس وأخرى إلى شطر الكعبة ولا منافاة بين  
الروايتين والله أعلم (مسجد السبقيا) بضم السين وسكون القاف موضع بالمدينة كما ذكر  
فى القاموس (شامى بئر اسقيا) أى الآتى ذكرها قريبا روى صلاته صلى الله عليه وسلم ودعاؤه  
فيه (مسجد ذباب) بضم ذال معجمة وموحدين بينهما - ما ألف جبل بالمدينة على ما فى القاموس  
(ويعرف بمسجد الراية) أى العلم أو العلامة (شامى المدينة على قطعة جبل) روى صلاته صلى الله

عليه وسلم وضرب قبته به (مسجد صغير بطريق السائلة) أي طريق النبي بشرق مشهد حمزة  
رضي الله عنه (إلى أحد) أي ما أتى إلى شق جبله وهو صغير جدا طوله ثمانية أذرع (يقال الله  
مسجد أي ذكر رضي الله عنه) لكن قيل له الموضع الذي روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه  
ركعتين فمسجد حمزة أطال فيها ونزل عليه الوحي فيه (مسجد البقيع) بوحدة ثقاف (من بين  
الخارج من درب البقيع) أي غربي مشهد عقيل رضي الله عنه (قيل الطاهر أنه) أي هذا  
المسجد (مسجد أبي) أي ابن كعب (رضي الله عنه) روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يتخاف إلى  
مسجد أبي فيصلي فيه غير مرة ولا مرتين (مسجد فاطمة الزهراء رضي الله عنها بالبقيع) وهو  
المشهور ببيت الأحرار وقد قيل إن قبرها فيه (مسجد مهدي العبد معروف) أي وهو الذي  
يصل صلاة العبد فيه اليوم وكان صلى الله عليه وسلم يصلي فيه حتى توفاه الله تعالى وكان لما قدم  
من يفره وهو به استقبل القبلة ودعا (مسجد شمال مسجد المصلي) أي في شمال مسجد مهدي  
العبد (جائحا) بالجيم والنون المكسورة أي ما أتى (إلى الغرب) أي وسط الحديقة (يعرف  
بمسجد أبي بكر رضي الله عنه) له صلى فيه أيام خلافته وأوقباها بعض نائليه (مسجد شامي  
المصلي يعرف بمسجد علي رضي الله عنه) قال المصنف وأله صلى به العبد حين كان عثمان  
رضي الله عنه محصورا (قيل) أي على ما يشهد من كلام بعضهم (أنه صلى الله عليه وسلم صلى  
العبد من الذين المسجدين أولا) له الله الله الناس (ثم في المصلي المعروف) أي لكثرتهم والله سبحانه  
ونعالي أعلم

• (فصل في زيارة جبل أحد وأوله يستحب أن يزوره هذا جبل أحد) لما روى ابن أبي شيبة أن  
النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي قبور الشهداء بأحد على رأس كل حول فيقول السلام عليكم  
بما صبرتم فنع عقبي الدار (ومساجده) أي على ما يأتي منها (والجبل نفسه) أي لما ورد في صحيح  
البخاري وغيره من طرق أحد جبل يحبنا ونحبه زاد الطيالسي عن أنس فاذا اجتمعوه فكلوا من  
شجره ولومن عضاهه أي من أشجاره وشوكه تبركاه وفي حديث أحد ركن من أركان الجنة وفي رواية  
أحد هذا جبل يحبنا ونحبه على باب من أبواب الجنة وهذا غير يعضنا ونعضه وأنه على باب من  
أبواب النار (والأفضل) وفي نسخة ويستحب (أن يكون ذلك) أي وقت زيارتهم (يوم الخميس  
متظاهرا) أي من الأقدار والأوزار (مبكرا) بكسر الكاف المشددة أي في أول النهار (لئلا  
يقوته الظاهر بالمسجد النبوي) أي مع جماعة الأبرار لما ورد من فضائله في الأخبار والآثار  
(ويبدأ) أي حين وصوله إلى قرب أحد ومساجده (بمسجد حمزة سيد الشهداء) لما روى الحاكم  
أن فاطمة رضي الله عنها كانت تزور قبر حمزة كل جمعة فتصلي وتبكي عنده وروى يحيى أنها  
كانت تختلف بين اليومين والثلاثة إلى قبور شهداء أحد تبدأ بشهد سيد الشهداء (عم سيد  
الأنبياء رضي الله عنه) وقد ورد خير أعمام حمزة رواه الحافظ الدمشقي وروى ابن سيرين  
مر فوعا سيد الشهداء يوم القيامة حمزة بن عبد المطلب وفي مجمع البحري أنه صلى الله عليه وسلم  
قال والذي نفسي بيده أنه لم يكتب عند الله عز وجل في السماء السابعة حمزة أسد الله وأسد  
رسوله (فيسلم عليه بخشوع) أي في الباطن (وخشوع) أي في الظاهر (مع مراعاة غاية الأدب  
والاجلال التام) أي بالتواضع والسكينة والوقار في ذلك المقام الذي هو محل الكرام ومنزلة

الاكرام فعن ابن مسعود رضي الله عنه ما رأى سار رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكفأ أشد من  
 بكائه على حجرة بن عبد المطلب وضعه في القبلة ثم وقف على جنازته واتحب حتى نشغ من البكاء  
 أي شغ حتى كاد أن يغشي يقول يا حجرة يا عم رسول الله وأسد رسوله يا حجرة يا فاعل الخيرات  
 يا حجرة يا كاشف الكربات يا حجرة يا ذاب عن وجه رسول الله (ويعني أن يسلم بمشاهدة) أي فيه  
 (على عبد الله بن جحش) بفتح الجيم وحاء مهملة وهو أخو زيب إحدى أمهات المؤمنين وابن  
 عمته صلى الله عليه وسلم وابن أخت حجرة (ومصعب) بصيغة المجهول (ابن عير) بالتصغير وهو من  
 أكابر الصحابة (لأنه قيل) أي روى (أنه ما دفن معه رضي الله عنهم ومن الشهداء) أي شهداء  
 أحد (سهل بن قيس رضي الله عنهم قيل قبره بدير حجرة شاميا) أي حال كونه شاميا مكانه كما بينه  
 بقوله (بينه وبين الجبل ومنهم عبد الله وعمر وعبد الله بن الحنظل) مضاعف رباعي (وأبو  
 أيمن وغلاد وخارجة وسعد والنعمان رضي الله عنهم وقبورهم) أي هؤلاء المذكورين (مما يلي  
 المغرب من قبر حجرة نحو خمسمائة ذراع قال السيد) أي السهمودي (في تاريخه) أي للمدينة  
 وبوابها (تأملته) أي تتبعته وتصفحته (فوجدت ذلك) أي محل قبورهم (بالربوة) بضم الراء  
 وفتحها أي قطعة من الأرض مرتفعة (التي غربي المسيل الذي هناك) أي ويجري العين بقرهم  
 من القبلة (فيسلم على هؤلاء الثمانية) أي المذكورين أخيرا سوى سهل (هناك) ظرف يسلم  
 (وأما بقية الشهداء من شهداء أحد فلا يعرف قبورهم والذي يظهر أنه اقرب الموضع المذكور  
 في الربوة شاميا والمشهور أن الذين أكرموا بالشهادة يوم أحد) أي الذين قال الله تعالى فيهم  
 ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون الآيات (سبعون رجلا)  
 أي كما هو ظاهر قوله تعالى أولمأ أصابكم مصيبة قد أصبتم مثليها إلا آية فأنهم قتلوا يوم بدر  
 سبعين وأسر سبعين (وأما القبر الذي عند رجل سبيد نا حجرة فبقبر متولى العمارة) أي عمارة  
 تربة حجرة (والقبر الذي يحسن المشهد قبر بعض أمراء المدينة من الأشراف) أي فلا يظن أنه  
 من قبور الشهداء (والقبور التي بالخطارة) أي فيها بالاجار (بين المشهد) أي قبر حجرة (وبين  
 الجبل قبور أعراب فلا يظن أنهم من قبور الشهداء) وهذا كله غير ملائم لما اخبره من البناء  
 (وأما مساجد أحد) أي المنسوبة إليها الواقعة حوالها (فهي مسجد الفصح) بفتح فسكون بمعنى  
 الوسع والتوسيع (ملاصق بأحد على عينك وأنت ذاهب إلى الشعب) بكسر أوله وهو الوادي بين  
 الجبلين (لله هرامس) بكسر الميم ما فبا أحد (سمى) أي المسجد (به) أي بالفصح (لأنه قيل نزل به آية  
 الفصح) أي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا وفسح الله  
 لكم (ويقال أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه الظهر والعصر بعد القتال) أي بعد فراغه يوم أحد  
 (مسجد ركن جبل عمنين) بصيغة تفتية العين وقيل بفتح العين وكسر النون الأولى وأما كسر أوله  
 فليس بثابت (الشرفي) أي على قطعة من الجبل (وهذا الجبل في قبلة مشهد حجرة فيقال أنه هو  
 الموضع الذي طعن فيه حجرة رضي الله عنه وأنه صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم مسجد الوادي  
 على شفير شامى المسجد المذكور فربما منه يقال أنه رضي الله عنه مشى من الموضع الأول إلى  
 هذا فصرع به وقيل أنه لما قتل أقام في موضعه) أي تحت جبل الرماة (ثم أمر به النبي صلى الله  
 عليه وسلم لحمل) أي من بطن الوادي (إلى هذا الموضع) وقد قال في التاريخ أن المسن المنيث

اليوم على قبر حزة رضي الله عنه اثم اهلوم من هذا المسجد ومكتوب بعد البسملة والاية عدا  
مصرع حرة بن عبد المطلب ومضى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
(فصل في الاثار المتسوية اليه صلى الله عليه وسلم عليه) الا باريهم مرة معدودة وهم مرة مفتوحة  
وسكون موحدة فمرة معدودة تجمع بثر بالهمزة ويبدل (وهي) اثنى وهي (كثيرة قبل اسم اسبع  
عشرة بثر ولا يعرف منها الا بسيرة) أي باعيانها (فن المرووف) أي المعروف فسمها المشهور (بئر  
اريس) بفتح همزة وكسر واو فتحة ما كنهة حملة (بقرب مسجد قبا وهي) أي البئر التي  
جلس عليا النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما وفيما اسقط خاتمه صلى الله عليه  
وسلم في زم عثمان رضي الله عنه) أي من يده أو يذاتيه عند مناولته له (وبالغ) أي عثمان مع  
أصحابه وأحبابه (في طلبه فلم يخرج) أي الحكمة في باب تشده (ويبقى أن يتوضأ) أو يقتل  
(بجأته أو يشرب منه قيل) أي في حق شرب مائه (انه لما شرب له كما زمرم) أي كما صحح من طارق  
في حق ما زمرم انه لما شرب له من بنة دفع عطش أو شفا سقم أو طعام طعم وغير ذلك (بترغمس)  
بفتح غين متجعة وسكون راء هملة (من جهة قماروى وضوءه وشربه صلى الله عليه وسلم منها)  
أي من مائه (ورقه) بفتح موحدة وسكون زاي قفاي أي القامزاقه (وصب بقية وضوءه) بفتح  
الواو أي ماء وضوءه (واوراق العسل) أي صبه (فيها رصح انه صلى الله عليه وسلم أوصى أن  
يعسل منه أسبع قرب فعسل منها وعنه صلى الله عليه وسلم انها عين من عيون الجنة بثر الهمزة  
بكسر عين هملة وسكون هاء فتون وهي منقورة في جبل (بالعالية) أي في عوالي المدينة (قبيل  
هي بئر البسيرة وقدر روى وضوءه صلى الله عليه وسلم من بئر البسيرة وأنه يصبق) أي رزق (وبرك)  
بتشديد الراء أي دعا بالبركة (فيها) أي في حقها (بئر البصة) بضم موحدة وتشديد ادم هملة وقيل  
بتخفيفها (قريبة من البقيع على طريق قبا بين نخل) أي نخيل أو وسطا ببستان نخل (وهالك  
بئران) أي أحدهما أصغر من الأخرى (قيل انها الكبرى منها وقيل الصغرى التي لها دج)  
بفتحة من أي درجات أو مدرج (ورج الأول) أي صحح فهو القول المعقول ولا بأس بأن يجمع  
بينهما وإن يتركبهما (روى انه صلى الله عليه وسلم غسل رأسه) أي بعمائها أو بعماء غيرها أو الأول  
هو الانظهر (وصب غسله رأسه) بضم الغين المججمة أي ما فضل عن غلله (ومرارة شعره) بضم  
الميم وتخفيف الراء أي ما انتعس شعره (في البصة) أي صبه الى هذه البئر فيها خير كثير  
ولو منها شيء يسير (بئر بضاعة) بضم الموحدة وتكسر معجمة قطار رأسها ستة أذرع على ماني  
القاموس (روى انه صلى الله عليه وسلم توضأ منها وصبق فيها اودعها) أي بالبركة في مائه وفيه  
شرب منها (وكانوا يغسلون المرنى) جمع المرنى (في زمته صلى الله عليه وسلم من مائه) أي  
استفادها (في عافون) بصيغة المجهول أي في عافهم الله ببركته الخاصة من ركته صلى الله عليه  
وسلم (ببرحاء) بفتح الباء وكسرها وفتح الراء وضجها والمدقيها وفتحها والقصر موضع بالمدينة  
على ماني النهاية ولعل في ذلك الموضع بئر اولداحال المصنف (قريبة من صور المدينة وبضاعة) أي  
ومن بئر بضاعة (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها بئر اهاب) بكسر الهمزة موضع قرب المدينة  
على ما ذكره مشراح الحديث وأما قول صاحب القاموس كسحاب قوههم (قيل هي التي تعرف  
اليوم بزمزم) أي في المدينة لقوله (وهي بالحرة) بفتح الحاء هملة وتشديد الراء أرض ذات

جارية فخره سوداء (الغربية) أى الواقعة في غربي المدينة (روى انه صلى الله عليه وسلم لم يبق فيها) أى رعى بصاقه أى براقه بها (قيل وكان يحمل ماؤها الى الاقطار) أى اقطار الارض وجوانبها (كما ترمى) أى مثل جل مائه الى اطراف البلاد واكافها (بثرائى غنية) بكسر مهملة ففتح نون فوحدة واحدة العنب (لعلها المعروفة اليوم ببردى) يفتح واو وسكون دال مهملة والظاهر انه بذال مججمة لان من معانيه الماء القليل وأما الودى بالمهملة فهو ما يخرج بعد البول والرجل القصير فان ثبت روايته فيحمل على الاضافة الى رجل قصير يادى الملازمة (روى انه صلى الله عليه وسلم ضرب عسكره عليها في غزوة بدر) العسكر جمع الكثير من كل شى فارسي والعسكر ان عرفة ومنى والموضع معسكر بفتح الكاف (بثرائى بن مالك الراجح انها المعروفة اليوم بالزناطية) لعلها أبكسر الزاى فنون فان الزناط الزحام وقد تزاو ولا يبعد أن تكون بالموحدة بدل النون منسوبة الى معنى من معانى الزباط أو بالتحسية بدل النون بمعنى المنازعة واختلاف الاصوات (روى شربه صلى الله عليه وسلم معها وبقه فيها) والحاصل انها شامى الحديقة المعروفة بالرومية بقرب دار فحل (بثرومة) بضم الراء وسكون الواو (روى عنه صلى الله عليه وسلم من حفر رومة فله الجنة فحفرها عثمان رضى الله عنه وعنه صلى الله عليه وسلم نعم الصدقة صدقة عثمان يريد رومة وعنه صلى الله عليه وسلم نعم الحفيرة حفيرة المارنى) لعله بالموحدة المكسورة رومة (بثرائى) بضم السين وسكون قاف (على يسار السالك الى بئر على) وفيه انه لم يسبق ذكر لبئر على ولعله أراد بئرته مانسب اليه من آبار على في ذى الحليفة وقد سبق أنه لا يصح اضافته الى على كرم الله وجهه (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها والى اشهرت اليوم من الآبار سبعة نظمه بعضهم) أى وهى هذه (اذا رمت آبار النبي بطيبة) \* هى اسم من أسماء المدينة صرفت للضرورة ورمت بضم الراء بمعنى قصدت (فقد سمع سبع مقالب الاوهن) بضم عين وقد تبدل دال مثله والفتح أخفى وأفصح (اريس وغرس رومة وبضاعة) كذا بصة قل يبرطامع (الهن) وقد تقدم ضبط هذه الاسماء واخبرهم بما مدبره لاجل ضرورة البناء والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

\* (فصل فى المساجد التى تعزى اليه) أى تنسب وتسمى (صلى الله عليه وسلم عليه فى طريق مكة) الى المدينة وعكسها وهى طريق الانبياء عليهم الصلوة والسلام تفارق طريق الناس اليوم بعد الروحاء ومسجد الغزاة فلا تعزى بالخيف ولا بالصفراء (وهى) أى تلك المساجد كثيرة الا انما تذكر هنا الا ما اشهر منها (يكون) أى وما يوجد (بالطريق التى يسلكها الحاج فى زماننا) فها مسجد ذى الحليفة وهو ميقات أهل المدينة (روى صلواته صلى الله عليه وسلم ونزوله) كان ينبغى تقديمه (واحرامه فيه) أى الحج وغيره (مسجد المعرس) بتشديد الراء المفتوحة أى مكان التعريس وهو النزول آخر الليل للاستراحة (أبضا) أى من المساجد المأثورة والمشاهدة المستورة (بها) أى فى ذى الحليفة (قريب من الاول) أى من المسجد الاول وهو مكان الاحرام (مسجد شرف الروحاء) بفتح الراء موضع بين الحرمين على ثلاثين أو أربعين ميلا من المدينة (وهذه المساجد ان صغير وكبير روى انه صلى الله عليه وسلم صلى بالصغرى) صوابه بالصغير كما فى الكبير كما يدل عليه قوله (الذى على حافة الطريق البنى) عمدة للحافاة وهى بتخفيف الفاء بمعنى الجانب

(وأنت ذاهب الى مكة) بحالة خالية وكذا قوله (وبين ما رمية حجر) أي وبين المسجدين الصغير والكبير قد مر من رمي حجر (أو نحوه) أي كدور (وعنده قبور تعرف بقبور الشهداء) وقال في الكبير ولعلمهم من قتل ظلم من أهل البيت الذين كانوا بويقة (مسجد عرق الطبية) بفتح عين مهملة وراء قفاف والطبية بفتح معجمة وسكون موحدة فتحتبة أنثى الطبي ومنعرج الوادي ولعل المراد به الثاني لما سيجي من مسجد الغزاة ثم رأيت في القاموس عرق الغلبة بالضم موضع (دون الرواح) يملين روى الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في وادي رواه وقال لقد صلى في هذا المسجد سبعون نبياً مسجد الغزاة) بفتح غين معجمة وزي واحد الغزال وهو الولد للظبي حين يتحرك ويمشي أو من حين يولد إلى أن يشتد امرأه (آخر وادي الرواح عند طرف الجبل على يسار السالك إلى مكة) فيكون في عين الذهاب إلى المدينة (روى صلواته ونزوله صلى الله عليه وسلم فيه) ولعله سمى به لما روى عن أم سلمة رضي الله عنها بطريق ضعيفة أن كن تقوى عجموعها قالت بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحراء من الأرض إذاها تفيم تنافى رسول الله ثلاث مرات فالتفت فإذا ظبية مشدودة في وثاق وعرابي منجبدل في شدة تأنم في الشمس فقال ما حاجتك قالت صادني هذا العرابي ولي خشقان في ذلك الجبل فاطلقتني حتى أذهب لهما فأرضعهما وأرجع قال وفعلين فقال عذبتني الله عذاب العشاران لم أعد فاطلقتها فذهبت ورجعت فاطلقتها النبي صلى الله عليه وسلم فأتته العرابي وقال يا رسول الله ألك حاجة قال تطلق هذه الظبية فاطلقتها فخرجت تدور في الصحراء فرحاهي تضرب برجليها الأرض وتقول أشهد أن لا إله إلا الله وأنك محمد رسول الله (مسجد الصفراء) بفتح الصاد واهل المراد به الحضراء لكثرة أشجارها (الناس يتبركون به) أي بمسجدها (وقدمات أبو عبيدة بن الحرث) أي من الصحابة (بالصفراء من جراحته يبدرومات بالصفراء) أي ودفن بهم أفيزار ويترك به فيها (مسجد بدر) في القاموس بدره وضع بين الحرمين وبذكرا واهم بترحمه رهابدر بن قريش (كان العريش الذي بنى له صلى الله عليه وسلم عنده وهو) أي موضعه (معروف عند النخل وبقره عين) أي منبع ماء (وبقره مسجد آخر لا يعرف أصله وينبغي أن يسلم بدره على من بها من شهداء الصحابة رضي الله عنهم) أي بطريق الاجمال (والشق الذي في جبل بدر) أي على عين الذهاب إلى مكة (يصعد الناس) أي ويرعون أنه صلى الله عليه وسلم صلى به (لأصل له) كذا المكان الذي يدعى العامة أن الملائكة يضربون فيه النقارة باطل كما يشته في محله ولا يغرنك ما ذكره القسطلاني في مواهبه (مسجد بالحقة) بضم جيم فسكون مهملة فقاء وعنى ما اجتمع من ماء البر وميقات أهل الشام وكانت به قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلاً من مكة وكانت تسمى مهملة فقل بها بنو عبيد وهم أخوة عاد وكان أخرجهم العماليق من ينرب فجاءهم سيل فاجتصمهم الخفاف فسميت بالحقة (الاولى في أوها) أي مبتدئهم من صوب المدينة (والثاني في آخرها عند العامين) أي لبيان حد الميقات (والثالث على ثلاثة أميال منها بضمرة) بفتح أوله أي في يساره (عن الطريق) أي إلى مكة أو إلى المدينة لم يبين أوله ولم يذكر في الكبير هذا المسجد الثالث أصلاً وزاد فيه أنه مسجدان أحدهما عند عقبة خليص ومسجد خليص بالتصغير (مسجد بئر الظهران) بتشديد الراء فتم الظاء المعجمة وهو واد قرب مكة يضاف إليه

من ويقال له بطن مكة من وهو على مرحله من مكة عن يسار الطريق وأنت ذاهب الى مكة  
 (وسمى مسجد الفتح) ولعله صلى الله عليه وسلم صلى فيه سنة الفتح (ومسجد بسرق) بفتح مهملة  
 وكسر راء فافا يصرف ويمنع (وبه قبر ميمونة رضي الله عنها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم  
 وبه بنى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي دخل عليها حال زفافها فيه (وبه توقيت ودفت)  
 وهو من غرائب التواريخ حيث اجتمع في موضع واحد حالة الهناء والضراء ومقام الوصال  
 والفرار (مسجد بالتعظيم يقال له مسجد عائشة رضي الله عنها) لانها أحرمت للعمرة منه بإذنه  
 صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع (بعد قبر ميمونة) أي بالنسبة الى الراجع من المدينة الى مكة  
 (بثلاثة أميال) توهم عبارته ان بين قبرها ومسجد عائشة قدر ثلاثة أميال والظاهر ان مراده  
 ان التعظيم موضع على ثلاثة أميال من مكة وقيل أربعة وهو أقرب اطراف الحبل الى البيت  
 وأفضل مواضع الاعتماد عندنا حتى من الجعرانة وسمى به لان على يمينه جبل نعيم وعلى يساره  
 جبل ناعم والوادي اسمه نعيم (واعلم انه يستحب زيارة المساجد والآبار والآثار) أي  
 المشاهد (النسوبة اليه صلى الله عليه وسلم سواء علمت عيها) أي تعينها بتبيين الأئمة (أو وجهتها)  
 أي اشتهر تعينها عند العامة والافتقر وجهتها لا يكفي لاستحباب زيارتها (صرح به) أي بهذا  
 الاجمال وبهذا الاستحباب (بجاءة منها) أي من أصحابنا الحنفية (ومن الشافعية) أي وطائفة  
 منهم (وبعض المالكية وغيرهم) أي من الحنابلة أو من أرباب الحديث (وقد كان ابن عررضي  
 الله عنهما يتحرى الصلاة والنزول والمروء) أي يجتهد في تحصيل هذه الثلاثة على وفق المتابعة  
 (حيث حل صلى الله عليه وسلم ونزل) عطف تفسير لما قبله ولعل حل يحذف وأصله صلى ولعله ترك  
 ذكر من اكتفاهما من ولان الصلاة والنزول بحسب الموافقة لا يتصور الاباء والمروء على وجه  
 المطابقة (قال) أي القاضي عياض (في الشفاء) أي في شمائل المصطفى (ومن اعظامه  
 واكرامه) أي تعظيمه وتكريمه (اعظام جميع أشيائه) أي من أسبابه وأجزائه ولولم فصله  
 من أعضائه (واكرام جميع مشاهدته) أي التي حضرها (وامكنته) أي التي سكنها (ومعاهده) أي  
 التي تعاهدها وتفقدتها ولازمها الاسماء اذ اصبحت بها (ومالسه صلى الله عليه وسلم بيده) وكذا برجله  
 أو جنبه على تقدير صحة نقله (أو عرف به) أي ولو كان على وجه اشتباهه من غير ثبوت اخبار  
 في آثاره والله أعلم

\* فصل \* أجمعوا على ان أفضل البلاد مكة والمدينة زادهما الله شرفاً وتعظيماً ثم اختلفوا فيما  
 بينهما (أي في الأفضل منهما وفي تفاوت ما بينهما وكان الاولى ان يقولوا اختلفوا ايها الأفضل  
 فقيل مكة أفضل من المدينة) وهو مذهب الأئمة الثلاثة وهو المروء عن بعض الصحابة (وقيل  
 المدينة أفضل من مكة) وهو قول بعض المالكية ومن تبعهم من الشافعية قيل وهو المروء عن  
 بعض الصحابة ولعل هذا مخصوص بخيائه صلى الله عليه وسلم أو بالنسبة الى المهاجرين من مكة  
 (وقيل بالتسوية بينهما) هذا قول مجهول لا منقول ولا معقول وكان قائلاً نظراً الى مجرد المعارضة  
 بين أفعال الأئمة والمناقضة في ظواهر الأدلة فتوقف في المسئلة (والخلاف) أي الاختلاف  
 المذكور محصور (فيما عدا موضع القبر المقدس) وكذا في غير البيت المستأنس فان الكعبة  
 أفضل من المدينة ما عدا الضريح الاقدس بالاتفاق وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام

بلا خلاف بل قال الجوهري (حاشى أعضاء الشريعة فهو أفضل بقاع الأرض بالاجماع) أى  
بالاتفاق القل أو بالاجماع السكوتى (حتى من الكعبة) أى عند بعضهم (ومن العرش) أى  
أيضا (على ما سرح به بعضهم) فقد نقل الشافعى عياش وغيره الاجماع على تفضيل ما ضم  
الأعضاء الشريفة حتى على الكعبة المنيرة وإن الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عقيل الحنبلى  
أن تلك البقعة أفضل من العرش وقد وافقه السادة البكريون على ذلك وقد سرح الشافعى  
الشافعى تفضيل الأرض على السموات لطوله صلى الله عليه وسلم بهم وأحكامه به عنهم عن  
الأكثرين نلتقى الانبياء منهم وأدفعهم فيها وقال النووي الجوهري على تفضيل السماء على الأرض  
فينبئ أن يستثنى منها مواضع ضم أعضاء الانبياء إلى مجمع بين أقوال العلماء (وأما المجاورة فيها)  
أى فى الحرمين (فتقبل على الخلاف المتقدم) أى بين أبي حنيفة والمالكية وغيرهم فى الكرازة  
وقتها (وقيل تكرم) أى المجاورة (بهم ما لا ينشئ من تشبه) أى يعقد عليها القيام بحجة وقها  
وأداسها وأمان بجوار ربها ويعلق بوطائفة ما رعاها ما من الوجوه المحرمة أو يدعى التوكيل  
ويحط بقله الطمع من التجار المحاورين والاغنياء الواردين وأطهار الرىاء والسعة فيصرم عليه  
هذه المجاورة ولو كانت الأئمة فى زماننا وتوحيق لهم شأننا لصرحوا بالمحرمة فأنه مدار الطاعة  
وأساس المعرفة على طاقة الشئمة ولطافة النية قال تعالى يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعلموا  
حلالها وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله أن كنتم إياه  
تعبدون والأحاديث فى ذلك كثيرة والأخبار والألأشار شريفة (وقيل تنكره بمكة ولا تكرم بالمدينة)  
ولعل وجهه أن مضاعفة السبحة وردت مطلانا فى مكة دون المدينة والصحيح أن السبحة لا تزيد  
بالكمية لإفادة حصر قوله تعالى ومن جاء بالمدينة فلا يجزى الامثلها وأما باعتبار الكسبية فلا  
مصرية فى أنها تتضاعف فى جميع الامكنة الشريفة والازمنة اللطيفة بل بالاختصاص والأحوال  
واختلاف أجناس السبحة من الكبيرة والصغيرة والقليلة والكثيرة (وقيل يشترط التوثيق)  
أى فى كل منهما وهو الصحيح وبه يحصل الجمع بين أقوال أصحاب التحقيق والله وفى التوفيق  
(وقيل المجاورة بالمدينة أفضل من المجاورة بمكة) أى مطلقا لا بالإضافة (وإن قلنا يزيد المضاعفة  
بمكة) أى فى حرم مكة وعموما والمسجد الحرام خصوصا (وذلك لوجوه) أى لادلة ثلاثة (الأول)  
انعقد الاجماع على أن المجاورة بالمدينة فى عصره (أى فى زمان حياته) صلى الله عليه وسلم أفضل  
من غيرها فلا يترك هذا الاجماع ما لم يثبت آخر (أى اجماع آخر منه) له وقد يقال أن التقييد  
بعصره يقيدان الأمر فى عكسه لا يكون مثله بالاجماع أى من غير النزاع فافضلية المدينة حينئذ  
باعتبار هذه الهيئة والكلام فى مطلق الافضلية مع قطع النظر عن حثية المعية بل اجماعهم هذا  
يقيدان لو وجد امام عالم عامل أو شيخ مرشد كامل فى الكوفة أو البصرة ستكون المجاورة فيها  
أفضل من مجاورة الحرمين إذا لم يوجد فيها أحد منهما (الثانى لاختياره صلى الله عليه وسلم ذلك  
ولم يكن يختار الا الأفضل) وهذا مدفوع بأنه صلى الله عليه وسلم لم يترك مكة ونزل المدينة  
باختياره بل وقع ذلك باضطراره وإن كان باختياره لربه فى قراره ولذا قال صلى الله عليه وسلم عند  
هجرته وحالة مواعده انى لا علم انك أحب إلى الله الى الله ولو انى أخرجت لما خرجت وأيضا  
مدار الافضلية على نسبة الاجر بالكثيرة والاجماع على أن ثواب العبادة فى المسجد الحرام

أفضل من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والاتفاق على تضاعف الحسنة في حرم مكة وعدم  
 المضاعفة في نفس المدينة فلا معنى لافضلية مجاورة المدينة على مجاورة مكة نعم الافضلية ثابتة  
 بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم لانه معذور في ذلك بل مأمور لما هنالك ولذا قيل كان اذا نهى  
 عن شيء نهى تنزيهه يجب عليه بيانه بقوله وفعله حينئذ اذا فعل ذلك المكروه لم يكن مكروها  
 بالاضافة اليه بل له فضيلة ثواب الواجب عليه (الثالث وهو الذي لا مرد له) أى لا مدفع بزعمه  
 (حتمه صلى الله عليه وسلم على السكني والموت بها) أى بالمدينة (في أحاديث كثيرة) أى بروايات  
 شهيرة لكن الاستدلال به امر دود من وجوه منها ان هذا كان في حال وجوده وشهود جلال  
 كرمه وجوده ومنها ان حتمه على السكني بها وعدم الخروج عنها بقوله والمدينة خير لهم لو كانوا  
 يعلمون انما كان الى اليمن والعراق والعجم ونحوها لا الى مكة كما هو مبين في محلها ومنها ان قوله  
 صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح يدل على ان حتمه على الهجرة الى المدينة لما كانت من شرط  
 الايمان أو من كمال الايقان فلا يكون الامر كذلك بعد حصول الفتح والنصرة فلا يحتاج حينئذ  
 الى الهجرة ومنها انه لم يقع في حديث انه حدث أحد بعد الهجرة من العدول الى مكة والنزول  
 الى المدينة فمع تحقق وجوه الاحتمال كيف يصح الاستدلال وكيف يدعى انه لا مرد له في جميع  
 الاحوال ثم قوله (ولم يرد ذلك في مكة) أى حتمه في مجاورة مكة لا يصح من أصله لان الاحاديث  
 الواردة في فضله كلها حث في بابه وفضله (بل كرهه جماعة من السلف) قلت وكذا ذكره مجاورة  
 المدينة أيضا طائفة من السلف والخلف والتحقيق ان على الكراهة مشتركة بينهم ما ولو خصصناها  
 بمكة فهو أدل على فضيلة مكة وان مجاورتها أفضل لانها تكره اذا لم يكن على وجه الاكمل  
 فتأمل ثم قوله (والجواب عن مزيد مضاعفة الاعمال بمكة) يعنى من حيث انها ادلة على زيادة  
 فضيلة المجاورة بها اذ هي سبب اتيان الاعمال بها (انه يقابلها تضعيف السيئات) فجوابه ما تقدم  
 من ان تضعيف السيئات كمية لا يصح وانما يتصور كيفية باعتبار تعظيم البقعة فن غلب حسناته  
 فالمجاورة قيم افضل له بالنسبة اليه وأما من كثرت سيئاته فمجاورته مكروهة وضررها عائد عليه  
 فهذه كلها أمور اضافية والكلام المنازع فيه انما هو في المجاورة مطلقا وبالنسبة الى من  
 لم يوجد في حقه الكراهة (وبالمدينة ورد تضعيف الحسنات لا السيئات) أى وان كان فعلها بها  
 أقبح وأقطع منها في غيرها وفيه انه ان أراد بالمدينة نفسه فلم يرد المضاعفة في حقه مطلقا وان  
 أراد بالمدينة مسجد هاف كما أنه تضاعف الحسنات فيه لاشك انه تضاعف السيئات أيضا به

نظر الى ارتكاب المحرم في المكان المحترم والله سبحانه أعلم

\* (فصل) ويستحب أن يصوم ما أمكنه أيام سقاه بالحرمين أى لتضاعف الحسنة في حرم مكة  
 وكذا في حرم المدينة وان لم يرد به المضاعفة الكمية لكن لا يخلو عن المضاعفة الكيفية (وان  
 يتصدق على أهلها) أى من الفقراء والمساكين القاطنين والمجاورين والواردين والوافدين  
 (ويستكثر من أعمال الخير كلها) أى من غير الصوم والصدقة من صلاة النافلة والتلاوة  
 وملازمة الذكر ومداومة الفكر وشهود الوجود ووجود الشهود (وينبغي ان ينظر الى  
 أهلها بعين التعظيم) أى ورعاية التكريم (ولا يبيح عن بواطنهم) أى ولا عن ظواهرهم لقوله  
 تعالى ولا تجسسوا (وبكل سرائرهم) أى ويدع ويترك سرائرهم وكذا ظواهرهم (الى الله تعالى)

لان الذنوب ماعد الشرك تحت مشنته يهذب من يشاء ويرحم من يشاء ولا أحد يطلع على  
 حقيقة تعالى ارادته (ويحبهم بل وادهم كيفما كانوا) أى من ارتكب ذنوب الصغار والكبار  
 (اذعظم الاسامة) أى ولو فى الدار (لا تسلب حرمة الحوار) بكسر الجيم وما أحسن قول الغافل  
 وأحبها وأحب منزله الذى \* نزلت به وأحب أهل المنزل  
 (ويستحب ختم القرآن بالمساجد الثلاثة) أى بان يختم فى كل منها ولو مرة لأن الحرم من الشريقتين  
 مهبط الوحي ونزل القرآن والمسجد الأقصى مذكور فى القرآن بانه بؤرة حوله فكيف  
 أصله ومشهور بكونه محل الانبياء ونزل الوحي اليهم (والاكتنار من الاعتكاف) أى عند  
 الجهور (والطواف) أى بلا خلاف (بعكة المشرفة والطر إلى البيت الشريف عبادة) كما  
 قدمنا من الرواية قبل ان المطر إلى الكعبة ساعة أفضل من عبادة سنة وقد سبق ان الطر إلى  
 جدران القبة المعطرة كذلك بالمقاييس (ويستحب الاكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم فى المدينة العظيمة) أى خصوصاً (وملازمة المسجد النبوى) أى للزيارة وغيره من أنواع  
 العبادة (والعكوف فيه) أى بالاعتكاف وأقله يوم بصوم ويجوز عند محمد أنه بغيره فيه  
 فكما دخل المسجد يقول نويت الاعتكاف ما دمت فيه (والصلاة مع الجماعة) أى لزيادة  
 المصافحة (واحياه) أى فى أيامها باعتبار أكثر أوقاتها وساعاتها (ولو ليله فيسه مع مراعاة غاية  
 الادب والاجلال) أى الاكرام والتعظيم التام أى لذلك المقام الذى هو من أعلى المرام  
 \* (فصل فى آداب الرجوع) \* أى من الزيارة بعد تحصيل أسباب الخشوع (اذا فرغ من زيارة  
 سيد الامام عليه الصلاة والسلام ومن زيارة المساجد) أى الكرام (والمشاهد العظام وغزم  
 على الرجوع إلى الاوطان) أى واقامة المقام (يستحب ان يودع مسجد النبي صلى الله عليه وسلم  
 بصلاة) أى بدل طواف الوداع من مكة (ودعاء بما أحب والاولى ان يكون) أى كل من الصلاة  
 والدعاء (بعصاه صلى الله عليه وسلم) أى بحجراه فى الروضة (ثم يقرب منه) أى إلى ما يلي المنبر  
 أو فى سائر أماكن الروضة أو قرب الضريح الانور (وان بأتى القبر اقدم فيروى كما مر)  
 وهذا اذا دخل من خارج وان كان فى داخل فيقدم الزيارة ثم يصلى على الاطهر (ثم يدعو بما  
 أحب من دين) أى لزيادة ديانته (أو دنياه) أى من ضرورياتها أو بما ينفعه فى العقبى أو بما يقربه  
 إلى المولى (ويسأل الله تعالى القبول والوصول إلى الأهل سالمين بليات الدارين) أى ومن  
 آفات الكافرين (ثم يقول اللهم لاتجعل هذا) أى الزمان (آخر العهد بينك ومسجدك وحرمة)  
 أى مكان محترمه (ويسرلى العود إليه والعكوف لديه) أى والوقوف بين يديه (وارزقنى العفو)  
 أى عن الذنوب (والعافية) أى عن العيوب (فى الدنيا والآخرة) أى فى الامور المتعلقة بهما  
 (وردنا إلى أهلنا سالمين غافين آمنين) أى آمنين من البلايا والاسقام (برحمتك يا أرحم الراحمين  
 ويحتمل فى اخراج الدمع) أى من العين مع السبيل (فانه من علامات القبول) أى امارات  
 حصول الوصول (ثم يصرف متباً كما) أى ان لم يقدر على ان يكون بائناً (متحسراً) أى  
 متأسفاً (على مفارقة الحضرة الشريفة والآثار المنيفة وينبغي ان يتصدق بما تسره) أى  
 فانه حق السلامة من كل آفة وملازمة (ويأتى فى رجوعه بالاذكار الواردة) أى فى الاحاديث  
 المسطورة والادعية الماثورة أى فى الكتب المشهورة ومنها قوله (فاذا قرب من بلده قال

آيئون) بهمزة مدودة (تأتون) والفرق بينهما مع اتفاقهما في اللغة ان الاولى رجوع من  
 الغفلة والتوبة من المعصية ولذا جاء في وصف الانبياء اواب (لربنا حامدون) أى شاكر ون  
 له لا لغيره لان النعم كلها من فضله وكرمه ويحتمل ان يكون الجار متعلقا بما قبله (ويرسل  
 امامه) بفتح الهـ مزة أى قدمه (من يخبر أهله به) أى ينشرهم بوصوله لان يستقبلوه ويقبلوه  
 على وجه حصوله مستعدين لوقت دخوله (والاولى ان يدخل نهارا) أى بان يظهر شمسها  
 رجوعه من المشاعر جهارا (واذا دخل البلد بدأ بالمسجد) أى كما كان يفعل صلى الله عليه  
 وسلم (وصلى فيه ركعتين) أى تحية المسجد (ان لم يكن وقت كراهة) أى عندنا خلافا للشافعي  
 رضى الله عنه فان عنده لا كراهة في صلاة لها سبب يتقدمها (واذا دخل على أهله قال توبابو يا  
 أى رجوعا والمراد بالثنية التكرير والتكثير (لربنا أوبا) أى لا لغيره (لا يغادر علينا  
 حوبا) أى لا يترك علينا ذنبا بل يغفره جميعه كما ورد \* ان تغفر اللهم فاعفر جماع \* وأى عبدك  
 لا الما (ثم يدخل بيته) أى الخاص به (ويصلى فيه ركعتين ايضا) يعنى تحية المنزل ولان يكون  
 ختم زيارته افضل طاعته وليصير المسك ختامه ويعود العود تمامه (ويشكره على ما أولاه  
 من اتمام العبادة والرجوع بالسلامة) ثم يستحب ان يدخل على أحب أهله اليه ان كان  
 موجودا لديه لانه صلى الله عليه وسلم كان بعد دخوله المسجد وصلاته فيه وخروجه منه  
 يبدأ بالدخول على فاطمة الزهراء رضى الله عنها قبل دخوله على طوهارات النساء (وينبغي  
 ان يجتهد في محاسنه) أى في زيادة تحسين مكارم اخلاقه (في باقى عمره) أى ليحسن ختام  
 أمره (وان يزداد خيره بعد العود) كما قيل والعود احمد (فعلائة الحج المبرور وقبول زيارة  
 خير من نور ان يعود خيرا بما كان في جميع الامور) اختلف في الحج المبرور فقال النووي رحمه  
 الله الاصح ان المبرور هو الذى لا يخالطه اثم وقيل هو المقبول وقيل هو الذى لا معصية بعده  
 وقال الحسن البصرى هو ان يرجع زاهدا فى الدنيا راغبا فى العقبى (فان رأى في نفسه) أى  
 باطنه (نزوعا) بضم النون والزاى أى تباعدا (عن الاباطيل) أى من الخوض فى الضلال  
 والتضليل (وتجافيا عن دار الغرور) وانابة الى دار الخلود أى وجوار المعبود (فليحترز  
 ان يذنب ذلك) أى يحاط عمله ويوضح أمره (بطلب الفضول) أى الزيادة من الدنيا وترك القناعة  
 بما يكفيه ويعينه على الطاعة من زاد العقبى (ويستبشر بحصول خلعة القبول وهو غاية  
 المطلوب والمسؤل ونهاية المقصود والمأمول وبه) أى وبما ذكر من النصيحة فى هذا المقام  
 (يتطلب المرام) أى خلاصة المقصود من ظهور الوجود (والحمد لله على التمام) وصلى الله  
 وسلم على سيد الانام محمد وعلى آله وصحبه الغر الكرام) بضم الغين المعجمة وتشديد الراء  
 جمع الاعز وهو أى الجبهة من الوجه الانور والكرام بكسر الكاف جمع الكريم  
 والوصفان مرتبان على آله وصحبه أو مشتركان موجودان فى كل من  
 أقاربه وأصحابه وعلى أشياعهم وأتباعهم من أحزابه وأحبابه  
 والمسكين كلهم أجمعين الى يوم الدين آمين يارب العالمين  
 وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله  
 وصحبه أجمعين آمين

بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه يقول المتوسل الى الله بالجاء  
القاروقى ابراهيم عبد الفقار البسوقى معصم دار الطبع والتخيل أقال الله  
عثرته فى كل فعل وقيل

تم بهون مالك المالك طبع شرح كتاب المناسك المنسوب لأوله هذا العالم العلامة والبحر  
الحبيب القهامة صاحب الذهن الجارى ملا على القارى وثانيه مالا امام الاوحد الناقل  
الايحيد من كان لثقات العلوم بسدى الشيخ وجة الله السندى بالمطبعة الكبرى المعروفة  
بالتجربى فى كل مجرى المتوفرة دوائى مجدها المشرقة كواكب سعدا فى ظل من نطرت  
بطب ثنائى الاسناد واشهرت محاسنه اشتها الشمس فى رابعة النهار حيث نشر الوبة العدل  
صديها وطهر نفوس رعاياه من جهلها وغياها ومحاطم الظلم بسناصورته القمرية وأثبت  
مراسم العدل بحسن سيرته العمريه وأسبل على أهل مملكته غيث كرمه ونعمته وشملهم  
بعظيم رأفته ومن يدرجته وبسطاهم بساط عدله وعلاهم بحلى جوده وفضله فازرى كرمه  
بفيض النيل جناب خديو مصرافعل

لازال فى عون الاله وحفظه \* متعبا بسروره وبحفظه

ولا رحت مصر به مشيدة الدعائم وبانجباله موطدة القوائم خصوصا بأب كبر انجباله  
وأرشد اشباله الوزير الشهير النبل الاميل صاحب المعارف المشهورة والعوارف  
المشكورة من هو بكل ثناء محقق سعادة محمد باشا توفيق لازالت الايام مضينة بشمس علاه  
واللبالى منيرة بسدر حلاه وكان طبعه القائق وتميله الرائق مشغولا بإدارة ذى المهاره  
والمدق والسطاره والفصاحة والفظانة حضرة حسين بك حسنى مدير المطبعة  
والكاغذخانه ونظارة من قام مقامه فيما يروم حله وابراره من لم يزل عليه حذقه يبنى  
حضرة محمد أفندى حسنى وملاحظه ذى رأى الاسد حضرة أبى العينين  
أفندى أحمد وقد وافق تمام تحصيله وكمال طبعه وتميله  
أواسط شعبان المعظم التالى لرجب الاصم من شهور سنة  
ثمان وثمانين ومائتين وألف من هجرة من كان كجارى  
من الامام يرى من الخلف سيدنا محمد الصادق  
الامين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه  
أجمعين ما طلع ذكاه

ودرجت الطبا

أمين

